



الإرهاب الدولي

و مظاهره القانونية و السياسية
في ضوء أحكام القانون الدولي العام



www.j4know.com

الإرهاب الدولي

ومظاهره القانونية والسياسية
في ضوء أحكام القانون الدولي العام

الإرهاب الدولي

ومظاهره القانونية والسياسية

في ضوء أحكام القانون الدولي العام

- دراسة تأصيلية - قانونية - سياسية - تحليلية -

عثمان علي حسن

كورستان-ههولير

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

- عثمان علي حسن
- الإرهاب الدولي ومضاهيره القانونية والسياسية
- في ضوء أحكام القانون الدولي العام
- العدد المطبوع: ١٠٠٠ نسخة
- تصميم الغلاف: ناكار جه نيل كاكه وديس
- مطبعة: منارة - ههوليير
- الطبعة الأولى: ٢٠٠٦
- رقم الإيداع (٧٢٢) في المكتبة العامة/ ههوليير ٢٠٠٦
- حقوق الطبع محفوظة للمؤلف وفق القواعد المرعية

الاهداء الى :

- * الأب الروحي للأمة الكوردية (مصطفى البارزاني) الخالد.
- * روح الشهداء الذين ضحوا بدمائهم الذكية لينال الكورد حقوقه لأكثر من ٥٠% القومية.
- * الشهداء و ضحايا الإرهاب في كورستان.
- * والدي و اخواتي... برأ و حبا و أحسانا الذين تحملوا لأجل قسوة الغربة و الخوف و المتابع.
- * زوجتي التي تحملت معي المتابع و الصعب، و فلذة كبدى شابين.

أهدي ثمرة جهدي هذا..

شكر و تقدير

لا يسعني وقد تم انجاز طبع هذا الكتاب الا ان اسجل جزيل شكري و تقديرى للأخ العزيز السيد (سهر باز ههورامي) مدير مكتب السيد (نيچرغان البارزانى) رئيس حكومة اقليم كوردستان، و ذلك لدعمه طبع هذا الكتاب من منطلق علمي مع تمنياتي له بالوفيقية، في مهامه النضالية القومية النبيلة.

المؤلف

الإرهاب الدولي**المحتويات**

١٣	المقدمة
١٩	فصل تمهيدي / في ظاهرة الإرهاب
٢٠	١- التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب
٢٠	١-١ لمحه عن تاريخ الإرهاب حتى الثورة الفرنسية
٢٤	٢-١ الإرهاب من الثورة الفرنسية حتى أوائل القرن العشرين
٢٨	٣-١ الإرهاب في القرن العشرين
٣٢	٤-١ ارتکاب جرائم الأعمال الإرهابية ضد الشعب الكوردي
٣٧	٥-١ خلاصة للموجات الكبرى للإرهاب
٣٨	٦-٢ أسباب الإرهاب ودواجه
٣٨	٦-٢-١ أسباب الإرهاب
٣٨	٦-٢-٢ العوامل الاجتماعية
٤٠	٦-٢-٢-١ الإرهاب والجوانب السيكولوجية
٤١	٦-٢-٢-٢ العوامل الاقتصادية
٤٢	٦-٢-٢-٣ العوامل السياسية
٤٤	٦-٢-٢-٤ الدوافع القومية
٤٥	٦-٢-٢-٥ الدوافع الدينية
٤٨	٦-٢-٢-٦ العوامل الفكرية
٤٩	٦-٢-٢-٧ الأسباب المتعلقة بالتطورات العلمية والتكنولوجية
٥٢	٦-٢-٢-٨ العوامل المتعلقة بالشرعية والديمقراطية

الإرهاب الدولي

٥٣	١٠-١-٢ تناقضات النظام السياسي الدولي
٥٤	٢-٢ خلاصة تفسيرية لأسباب الإرهاب
٥٨	الفصل الأول / المفهوم القانوني للإرهاب والإرهاب الدولي
٥٩	١- مفهوم الإرهاب
٦٩	١-١ تعريف الإرهاب
٦٠	١-١-١ التعريف اللغوي للإرهاب
٦٢	٢-١-١ التعريف الفقهي للإرهاب
٦٤	١-٢-١-١ اتجاه عدم الجدوى من تعريف الإرهاب
٦٧	٢-٢-١-١ اتجاه ضرورة تعريف الإرهاب
٦٩	أولاً- النظرية المادية
٧٠	ثانياً- النظرية الموضوعية
٧٢	٣-٢-١-١ المفهوم الواسع أو الضيق للإرهاب
٧٥	٤-٢-١-١ تعريفنا لجريمة الإرهاب
٧٦	٢-١ تعريف الإرهاب في القوانين الوطنية
٧٧	٣-١ الجهود الدولية لتعريف الإرهاب
٧٩	١-٣-١ الجهود المبذولة لتجريم الإرهاب قبل إنشاء عصبة الأمم
٨١	٢-٣-١ مفهوم الإرهاب في ظل عصبة الأمم
٨٣	٣-٢-١ محاولات منظمة الأمم المتحدة للإحاطة بمفهوم الإرهاب
٩٥	٤-٣-١ تعريف فقهاء القانون الدولي للإرهاب الدولي
٩٨	٤-١ أركان جريمة الإرهاب الدولي
١٠٠	١-٤-١ الركن المادي
١٠١	٢-٤-١ الركن المعنوي
١٠٢	٣-٤-١ الركن الخاص (المفترض - الموضوعي)
١٠٣	٤-٤ الركن الدولي

الإرهاب الدولي

١٠٥	٥-١ التمييز بين الإرهاب وبعض أعمال العنف والجرائم المشابهة له
١٠٦	١-٥-١ التمييز بين الإرهاب والعنف السياسي
١٠٩	٢-٥-١ التمييز بين الإرهاب والجريمة المنظمة
١١١	٣-٥-١ التمييز بين الإرهاب والعدوان
١١٤	٤-٥-١ التمييز بين الإرهاب والكفاح المسلح
١١٨	الفصل الثاني / النظام الدولي والإرهاب الدولي
١١٨	١-٢ النظام الدولي
١٢١	١-١-٢ من النظام التعددي إلى النظام الثنائي الدولي
١٢٣	٢-١-٢ النظام العالمي ما بعد نهاية الحرب الباردة
١٢٥	٢-٢ أزمات في ظل الثنائية القطبية وتنشيط الإرهاب الدولي
١٢٦	١-٢-٢ الإرهاب إبان مرحلة الحرب الباردة
١٢٩	٢-٢-٢ التوسيع المزدوج للقطبين واستخدام الإرهاب كوسيلة لتحقيقها
١٣٢	٣-٢-٢ دعم الدول الشمولية في العالم
-	٤-٢-٢ تشكيل ومساندة الحركات والمنظمات الإرهابية
١٣٥	٥-٢-٢ رعاية الإرهاب وإنفاذ القانون الدولي
١٤٤	٣-٢ النظام الدولي (الجديد) والإرهاب الدولي
١٤٦	١-٣-٢ انتشار وتصاعد الأعمال الإرهابية في ظل النظام الدولي الجديد
١٤٦	١-١-٣-٢ الإرهاب في أوروبا
١٤٧	١-١-١-٣-٢ صعود النزاعات العنصرية والأتجاهات اليمينية المتطرفة
١٤٨	٢-١-١-٣-٢ عنف النزاعات الأنفصالية وحق تقرير المصير
١٤٩	٣-١-١-٣-٢ العنف المذهبي والأصولي الديني
١٥٠	٢-١-٣-٢ الإرهاب في آسيا
١٥١	١-٢-١-٣-٢ العنف السياسي العرقي في الدول ذات القوميات المتعددة
١٥١	٢-٢-١-٣-٢ الأضطرابات السياسية العرقية والطائفية في إطار دولة واحدة

الإرهاب الدولي

١٥٢	٣-٢-١-٣-٢ الصراع على السلطة
١٥٣	٤-٢-١-٣-٢ العنف السياسي بين الحكومة والمعارضة السياسية
١٥٣	١-٤-٢-١-٣-٢ العراق والأرهاب
١٥٧	٣-١-٣-٢ الأرهاب في آفريقيا
١٥٨	٤-١-٣-٢ الأرهاب في أمريكا اللاتينية
١٥٨	٢-٣-٢ خلاصة تحليلية
١٦٠	٣-٣-٢ الأطروحات الإيديولوجية لبعض مفكري الغرب حول الإرهاب
١٦١	١-٣-٣-٢ صدام الحضارات والأرهاب
١٧١	٢-٣-٣-٢ نهاية التاريخ
١٧٤	٣-٢-٣-٢ خلاصة تحليلية
١٨٥	الفصل الثالث/ الإرهاب الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١
١٨٦	١-٣ أحداث ١١ سبتمبر
١٩٢	٢-٣ الإرهاب الدولي الجديد وتجلياته
١٩٨	١-٢-٣ معالم الإرهاب الدولي الجديد
١٩٨	٢-٢-٣ بعض المظاهر الدولية إثر ارتكاب الأعمال الإرهابية الجديدة
١٩٨	١-٢-٢-٣ الإرهاب الدولي كأزمة عالمية
٢٠١	٢-٢-٢-٢ ثورة التكنولوجيا المعلوماتية والإرهاب الدولي
٢٠٥	٣-٢-٢-٢ إضعاف دور الدولة وظهور الجماعات والمنظمات الإرهابية
٢٠٧	٤-٢-٢-٣ تعزيز دور الدولة لمواجهة الإرهاب الدولي
٢١١	٥-٢-٢-٣ الدول الفاشلة والدول المقبلة على الفشل
٢١٩	٣-٣ أحداث ١١ سبتمبر والتحول نحو إعادة صياغة النظام العالمي
٢٢٤	١-٣-٣ (١١) سبتمبر بداية عهد جديد في العلاقات الدولية
٢٢٦	٢-٣-٣ التداعيات الدولية الجديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر
٢٢٧	١-٢-٣-٣ الإرهاب أصبح هدفاً محذراً

الارهاب الدولي

٢٢٨	٢-٢-٣-٢ الإرهاب أدى إلى تقسيم العالم
٢٢٩	٣-٢-٣-٣ الإرهاب المدمر والتحرر من الخوف
٢٣٥	٤-٢-٣-٣ البيئة الأمنية الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر
٢٣٧	٥-٢-٣-٣ عولمة الأمن (الأمن الدولي والداخلي للدول)
٢٤١	٦-٢-٣-٣ مستقبل العولمة وتحديات الإرهاب
٢٤٣	٧-٢-٣-٣ (١١) سبتمبر والتداعيات الاقتصادية
٢٤٦	٨-٢-٣-٣ العرب على الإرهاب والبحث عن عدو استراتيجي
٢٥٣	الفصل الرابع / مساعي المجتمع الدولي لمناهضة الإرهاب الدولي
٢٥٤	١-٤ عصبة الأمم
٢٥٦	٢-٤ الأمم المتحدة
٢٦٠	١-٢-٤ الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب الدولي
٢٦٤	٢-٢-٤ الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي
٢٦٤	١-٢-٢-٤ الاتفاقيات الدولية
٢٦٦	٢-٢-٢-٤ اتفاقيات أخرى لمكافحة بعض مظاهر الإرهاب الدولي
٢٦٦	أولاً : على المستوى الدولي
٢٦٩	ثانياً : على المستوى الأقليمي
٢٧١	٣-٢-٤ مواجهة الجمعية العامة للإرهاب الدولي
٢٩٤	٤-٢-٤ مواجهة مجلس الأمن الدولي للإرهاب الدولي
٣١٩	٥-٢-٤ خلاصة تحليلية لجهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي
٣٢٤	٣-٤ مكافحة الإرهاب في العراق
٣٢٤	١-٣-٤ محاولة حصر الإرهاب الدولي في العراق
٣٢٦	٢-٣-٤ كيفية معالجة الإرهاب في العراق
٣٢٤	٤-٤ المسؤولية الدولية عن أعمال الإرهاب الدولي
٣٢٥	١-٤-٤ شروط المسؤولية الدولية

الإرهاب الدولي

٣٣٦	٢-٤-٤ المسئولية المدنية الدولية عن اعمال الارهاب الدولي
٣٣٩	٣-٤-٤ المسئولية الجنائية الدولية عن اعمال الارهاب الدولي
٣٤٢	٤-٤ مشكلة تسليم المجرمين والاختصاص القضائي
٣٤٢	١-٤-٤-٤ مشكلة تسليم المجرمين الأرهابيين
٣٤٤	٤-٤-٤-٤ الأختصاص القضائي
٣٤٧	الخاتمة - الاستنتاجات - التوصيات
٣٦٨	قائمة المصادر
٤١١	ملاحق الرسالة
٤١٢	الملحق رقم ١ اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية
٤٢٣	الملحق رقم ٢ الأعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
٤٢٩	الملحق رقم ٣ قرار ٣٠٣٤ ج.ع المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي / ١٩٧٢
٤٣١	الملحق رقم ٤ اعلان طشقند ١٩٩٩
٤٣٥	الملحق رقم ٥ قرار ١٣٦٨ / مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب / ١٢ / أيلول ٢٠٠١
٤٣٦	الملحق رقم ٦ قرار ١٣٧٣ / مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب / ٢٨ / أيلول ٢٠٠١
٤٤٠	الملحق رقم ٧ - نص كلمة اسامه بن لادن بعد احداث ١١ سبتمبر
٤٤٢	الملحق رقم ٨ قرار ١٦١٨ لمكافحة الإرهاب في العراق / ٢٠٠٥
٤٤٤	الملحق رقم ٩ قانون مكافحة الإرهاب في اقليم كوردستان - العراق / ٢٠٠٦
٤٥٠	الملحق رقم ١٠ مشروع قانون مكافحة الإرهاب في العراق / ٢٠٠٥

الإرهاب الدولي

المقدمة

يعود تاريخ العنف بين الأشخاص إلى العصور القديمة، وتتطور معها ظاهرة اجتماعية وانسانية، واتخذت بعض الجرائم التقليدية أبعاداً جديدة في صورها وأحجامها، وأسلوب ارتكابها، ومن هذه الأنماط الإجرامية الجديدة جرائم العنف والإرهاب. فالتأريخ يعرض حقائق عن أشخاص وجماعات وحركات ومنظمات ودول إرهابية، وأن الكثير من الأعمال الإرهابية قد لعب دوراً في تغيير مجرى التاريخ وأحداثه كاغتيال الزعماء السياسيين ورؤساء الدول أو الأشخاص، حيث يعد الاغتيال السياسي من أقدم أشكال الإرهاب الفردي أو إرهاب الجماعات والمجموعات السياسية التي ليست في السلطة، أو في حوادث مرعبة داخلية وإقليمية دولية، وهو باعث رئيسي لاندلاع الحرفيين العالميين الأولى والثانية، وشهدت الألفية الثالثة أولى حرب القرن الواحد والعشرين مع أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١.

إذن من أخطر وأبشع الجرائم التي انتشرت في عالمنا المعاصر هي جريمة الإرهاب الدولي التي أصبحت عالمية الطابع، وتعاني من ويلاتها شعوب العالم بدرجات متقاربة وأشكال مختلفة ، وخاصة في عصرنا المعلوم عصر الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا بل وأكثر من ذلك اكتسب بعداً جديداً من حيث اتساعه وتأثيره. وفي زمن العولمة، والموجة الحالية من التطور التكنولوجي، نرى الدور المتزايد للإعلام وانتشار وسائله وأقسامه، حيث ساعد على اطلاع الشعوب على ما يجري في العالم من أحداث ومستجدات، ومن بينها الإرهاب الدولي الذي تأل حصته من هذا الاهتمام العالمي، ونجح الإرهابيون أيضاً في توظيف الإعلام وتعبيته لقدرتهم الإرهابية.

إن أحد المبادئ المسلم بها في الفقه والقضاء الدوليين المعاصرین يتجلی في أن الإرهاب يعد عملاً من أعمال العنف يتمس بالوحشية المفرطة والبربرية العمياء وبما يبيشه من رعب في النفوس يتعدى حدود رقعة جغرافية معينة أو حدود إقليم دولة محددة، وقد تفاقمت ظاهرة ارتكاب الأفعال

الإرهاب الدولي

الإرهابية في السنوات القليلة الماضية وعلى نحو مختلف متعددة أشكالاً وصوراً عدّة حتى بدأ التخوف من أن ينبع قرتنا الحالي بـ (قرن الإرهاب).

ويعد الإرهاب شكلًا من أشكال العنف الذي يلجأ إليه بعض الأفراد أو المنظمات أو الدول أو الكيانات ، ويتخذ صور متعددة كالاغتيال واحتجاز الرهائن واحتطافهم والقتل بأبشع صوره، وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وجرائم الحرب، وبوسائل وأدوات مختلفة كالبالات الناسفة والأسلحة التقليدية والرسائل الملغومة والسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية واستخدام الطائرات المدنية(كما في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١) وأخطرها احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل. ويكون الإرهاب وسيلة لتحقيق أهداف غالباً ما تكون سياسية، وعليه فإن الإرهاب يشكل انتهاكاً صارحاً لحقوق الإنسان وللشرعية الدولية والقواعد القانونية من جهة، والقواعد العرفية والدينية من جهة أخرى. ويعود إلى إثارة الرعب والخوف والفرغ في النفوس بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص المعنيين ويشكل هذا تهديداً للأمن والسلم الدوليين، ويعرض الاستقرار الداخلي والدولي والحضارة البشرية والعلاقات الودية بين الأمم والدول للخطر.

وأصبح الإرهاب سلاحاً تستخدمه بعض الدول كبديل للحروب التقليدية، في صراعها واندفعها نحو تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، بغض النظر عن مدى مشروعية الوسائل المؤدية إلى ذلك، وتتجأ أحياناً إلى ارتكاب أعمال إرهابية بطرق مباشرة وغير مباشرة من أجل تحقيق أهدافها. حيث أنه لا يرتبط بثقافة أو دين أو شعب معين أو زمان ومكان محددين إلا إن للإرهاب دافع متعددة مرتبطة بنواحٍ شتى، سياسية، وأيديولوجية، واجتماعية، وثوروية، ونفسية، ودينية، وغيرها.....، أو بكل هذه النواحي مجتمعة، باعتباره أسلوباً وممارسة عملية منظمة له دور محدد وهادف في نطاق استراتيجية الصراع بين الشعوب والجماعات والأفراد وليس مجرد عمل فردي عفوي. والإرهاب لازم المجتمعات السياسية، وتلازم مع تنظيم السلطات والمسؤوليات والصراع الذي نتج عن محاولات امتلاك القوة وفرض الإرادة على الآخرين.

ودخل الإرهاب كمصطلح أو كعنوان في المؤتمرات والندوات أو الاتفاقيات الدولية منذ بداية القرن الماضي. ومنذ الستينيات القرن العشرين صدر العديد من القرارات الدولية والاتفاقيات الإقليمية والثنائية والتشريعات الداخلية لتجريم الأفعال الإرهابية، وهناك الكثير من المؤسسات التي تبذل جهوداً لدراسة هذه الظاهرة، وصدرت العديد من الكتب والدراسات التي تركز على هذا

الإرهاب الدولي

الموضوع بهدف التعريف بالظاهرة ومخاطرها، وتم إنشاء معاهد متخصصة لدراسة الإرهاب واقتراح استراتيجيات مضادة. هذا إضافة إلى عقد الكثير من المؤتمرات على المستويين الحكومي وغير الحكومي لإيجاد السُّبُل والوسائل الكفيلة بمعالجة أسباب وتداعيات الظاهرة. لذا أصبحت كلمة الإرهاب الدولي في وقتنا الحاضر تحتل صدارة الاهتمام لدى القانونيين والسياسيين والإعلاميين والاقتصاديين والتجارة والمنظمات المتخصصة والوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية وعلى الصعيد الداخلي للدول، والرأي العام الدولي، وكل ما يتعلق بحياتنا بصورة مباشرة وغير مباشرة، وقد غزا الإرهاب الدولي العديد من فروع العلوم الاجتماعية مثل القانون والسياسة وعلوم الاجتماع والإجرام والنفس والفلسفة والتاريخ... وغيرها.

إلا أن كل هذه الجهود، على الصعيدين الداخلي الدولي، لم تفلح في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه لعدة أسباب: منها غلبة الاعتبارات الأمنية على المعالجات القانونية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أن هذه الاتفاقيات والقواعد القانونية لم تجد مجالاً للتطبيق العملي بسبب غياب الإرادة السياسية لدى الدول والجهات المعنية، وازدواجية المعايير الدولية وإدارة الصراعات الدولية حسب النظرية الواقعية وبصورة تتناقض مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية ومن بينها مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

فعلى الرغم من أن ظاهرة الإرهاب أصبحت في الوقت الحالي ظاهرة عالمية متشعبه في العالم المقتدم والعالم الثالث، إلا أنه ومنذ التسعينيات من القرن الماضي جرى الربط بين الإرهاب الدولي والحركات الإسلامية بصفة خاصة، ونرى بأن نسبة كبيرة من أعمال الإرهاب التي تشهدتها البيئة الدولية تصدر عن منظمات وجماعات تنسب نفسها إلى الإسلام. ومن الجدير بالذكر أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي شهد العالم انتشاراً واسعاً لمنظمات تتستر وراء الدين الإسلامي في العديد من الدول الإسلامية والغربية. وكل ذلك يحتاج إلى دراسة شاملة وواسعة للفكر الإسلامي وحركات الإسلام السياسي والوقف عليه.

١- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في اختيارنا لأحد أهم القضايا القانونية والسياسية وحتى الفكرية التي يجري الحديث عنها أو التحليل فيها الآن في كل ميادين الحياة إضافة إلى الخطورة التي ينطوي

الإرهاب الدولي

عليها الإرهاب الدولي، وأثاره على الفرد والجامعة والمؤسسات والمنظمات والدولة والمجتمع الدولي، وانعكاسات ذلك على الحضارة البشرية.

كما أن هناك سبباً آخر لهذا الاختيار وهو ما تعرض له شعبنا الكوردي، والشعب العراقي بكافة قومياته ومكوناته وبأسلوب منظم من سياسة الإرهاب الشامل، خصوصاً في عهد النظام البائد الذي جسد إرهاب الدولة بكل معاناته، إضافة إلى الحالة العراقية والكوردستانية الراهنة التي باتت مسرحاً للإرهاب الدولي.

من جانب آخر، تكمن أهمية دراسة ظاهرة الإرهاب الدولي في أنه جريمة دولية، ولكن لا يوجد اتفاق دولي لتعريفه وبين أركانه، وأسبابه، ومواجهته، رغم وجود العديد من الاتفاقيات والقرارات والمؤتمرات الدولية والتشريعات الداخلية. وعلى الرغم من قرار التوصية^(١) الذي صدر في مؤتمر روما الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، بضرورة تعريفه كجريمة دولية، تجد استمرار الخلاف على الصعيد الدولي في كيفية دراسته وتعريفه ومكافحته. ويتعلق المجتمع الدولي إلى قمة سبتمبر/أيلول العام الجاري في الأمم المتحدة بمناسبة ذكرى المائتين حيث أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيتم وضع تعريف موحد وآلية لمكافحة الإرهاب عبر اتفاقية جديدة.

وعلى الرغم من الدراسات الجادة بخصوص جريمة الإرهاب بقيت إشكاليات عده في تحديد مفهوم الإرهاب، وتعريفه وبين خصائصه وأركانه وتعيشه عن الجرائم المشابهة له. والتعرف على هذه الإشكاليات المنهجية ودراسة سُبل وكيفية مواجهته كانت دافعاً أساسياً إلى البحث عن هذه المشكلة وأبعادها المختلفة في إطار قواعد القانون الدولي العام.

٢- أهداف البحث:

تزامنت وتضافرت عدة عوامل تؤدي إلى انتشار الإرهاب الدولي خصوصاً مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث أصبح الإرهاب متيناً في حجمه ونوعه ومداه وقدرته وأبعاده، وتأثيره على المنظومة الدولية، والنظام الدولي الراهن، بل كما يقال إعادة صياغة النظام الدولي (الجديد)، والبحث عن

(١) عقد مؤتمر روما في مقر منظمة التقنية والزراعة الدولية في روما في ١٧ تموز ١٩٩٨ بحضور مندوبي ٦٠ دولة و ١١ منظمة دولية بين الحكومات و (٥) منظمات ووكالات متخصصة و (٩) هيئات وبرامجتابعة للأمم المتحدة و (٢٢٨) منظمة غير حكومية. ويبلغ عدد المشاركين في المؤتمر بمقدار (٥٠٠٠) خمسة آلاف شخص. اتخذ المؤتمر قرارات عدّة بعد اعتماد النظام الأساسي أدرجت في الوثيقة الخاتمة للمؤتمر رقم (A/CONF.١٨٣/١) وأشار في القرار (٤) في بيانه إلى أن الأفعال الإرهابية وجرائم المخدرات هي جرائم خطيرة تثير قلق المجتمع الدولي، ويعرب عن اسفه لانه لم يتمكن من الاتفاق على تعريف مقبول بصورة عامة لهذه الجرائم.

الإرهاب الدولي

ودولية متكاملة ومتراقبة تخص كل المجتمع بمختلف مكوناته وقومياته وطائفته وطبقاته وأديانه وحضارته. لذا فهذه المشكلة يشترك فيها رجال العلم وقادة الفكر ودعاة الإصلاح ورجال الوعظ والإرشاد والأعلام وخبراء التربية وغيرهم كالسياسة ورجال الإدارة العليا، وذلك في كل المجتمعات على السواء إيماناً بأن الإنسان بحق أبن البيئة والوراثة معاً. أي أنه نتاج ومحصلة التفاعل بين مجموعة العوامل الوراثية ومجموعة العوامل البيئية المكتسبة أو المتعلمة.

٤-خطة البحث:

لقد حاولت عرض كافة الأفكار المتعلقة بموضوع البحث بطريقة متناسقة ومتوازنة تكفل تغطية جوانبه المختلفة، لذا فقد مهدت للموضوع بفصل تمهدى تناولت فيه نبذة عن التطور التاريخي للإرهاب ودراسة أسبابه، ثم قسمت البحث إلى أربعة فصول وعلى النحو التالي:

الفصل الأول: دراسة ماهية جريمة الإرهاب والإرهاب الدولي بتعريفها، والأراء المتباعدة حولها، وبيان أركانها وخصائصها وتبييزها عن بعض الجرائم المشابهة لها.

الفصل الثاني: تناولنا دور النظام الدولي الثنائي في نمو الإرهاب وبروزه كظاهرة في ظل النظام العالمي(الجديد).

الفصل الثالث: يتناول الإرهاب الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والمستجدات القانونية والسياسية للظاهرة.

الفصل الرابع: بحثنا في السُّلُل القانونية لمكافحة الإرهاب الدولي في إطار قواعد القانون الدولي العام.

وقد أنهينا البحث بخاتمة، تناولنا فيها الاستنتاجات التي توصلنا إليها، ثم المقترنات والتوصيات.

الإرهاب الدولي

**فصل تمهيدى
في ظاهرة الإرهاب**

الإرهاب الدولي

١- التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب

يمكننا التطرق الى اهم المحطات التاريخية لظاهرة الإرهاب وفق تسلسل زمني كما يلي :

١- لمحه عن تاريخ الإرهاب حتى الثورة الفرنسية

إن ظاهرة الإرهاب قديمة قدم الإنسانية، وقد مارسه الأفراد كما مارسته الجماعات، وقاموا بأعمال عنف ضد جماعة معينة ليث حالة من الرعب والقزع لدى أعضاء هذه الجماعة بغية تحقيق أهداف محددة. وأصبح شائعاً بأن الاعتداء بين الآخرين (هابيل وقابل) يشكل أول صورة بدائية للعمل الإرهابي. إذن وضمن مجتمع واحد مورس الإرهاب، أو على الصعيد الداخلي مورس من قبل السلطة الحاكمة ضد المحكومين، أو من فتنة كبيرة ضد فتنة قليلة أو العكس، وعلى الصعيد الخارجي لجماعة أو دولة ضد جماعة أو دولة أخرى، لبسط النفوذ والسيطرة على شعوب وأراضٍ أخرى.

إن الإرهاب بشكل خاص والعنف بشكل عام، عرفته كل الديانات والحضارات السابقة، أفراداً أو جماعات إرهابية ومتطرفة، فالإرهاب لا دين له ولا مذهب ولا لون ولا مكان ولا زمان محدد له. وقد ذكر المؤرخ المصري القديم (ماتتبون) أن (تتي) أول ملوك الأسرة السادسة الفرعونية أيام الدولة القديمة، لم يمت ميتة طبيعية وإنما قتل على يد حراسه، وكان ذلك (٤٥٠٠) سنة قبل الميلاد تقريباً^(١). وتتحدث البرديات المصرية القديمة عن الصراع الدموي بين الكهنة وصور الرعب والقصوة التي سادت بينهم.

وتشير الموسوعة البريطانية إلى أن الإرهاب استخدم على مر العصور وفي مختلف أنحاء العالم خصوصاً في اليونان حوالي (٣٤٩) ق. م، وروما في حدود ٣٧ م^(٢). وهناك قصص عن الصراع المتواصل القائم على العنف التصادمي بين الإرادات المتناقضة للألهة المتعددة الأسماء التي عبدتها وخضعت لها الأقوام والحضارات التي عاشت في وادي الرافدين منذ الألف الرابع قبل الميلاد، تلك القصص التي ابتدعتها وصاغتها التجربة الأولى للعقل البشري والمتمثلة بالأساطير

(١) د. حسين شريف، الإرهاب الدولي و انعكاساته على الشرق الأوسط، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٦٧.

(٢) إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٩٤ ، ١٦ ، ص ١٦.

الإرهاب الدولي

الملحمة لشعوب سومر وبابل وأشور^(١). وقد عرف الأشوريون الإرهاب في القرن السابع قبل الميلاد واستخدمو الوسائل الإرهابية على نطاق واسع ضد أعدائهم البرابرة، كما عرف الفراعنة جريمة الإرهاب في عام ١١٩٨ ق.م. وأطلقوا عليها جريمة المرهبين.

وعند الإغريق كانت الجريمة السياسية مرتبطة بالمفهوم الديني وذلك لخلطهم بين الآلهة والبشر^(٢). وربما يغالي البعض فيرى أن أختانهن كان متطرقاً بمعايير ذلك الزمان حينما نادى بوحدانية الله، وخرج على مألف قومه وعاداتهم ومعتقداتهم، وربما كان السفسطاطانيون في اليونان متطرفين في عصرهم حيث كانوا يجيدون الدفاع عن القضية ونقيضها، وظهرت حركات التطرف في جماعات تنتمي إلى الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية^(٣).

وفي عصر الرومان كان من الصعب التفرقة بين الإرهاب والجرائم السياسية حيث كان المجرم السياسي يعتبر عدواً للأمة، (وهذا المفهوم لم يتولد من اللوائح الشفهية "invectives sortitoirses" التي تصف الخونة بهذا الوصف، ولكنه تتولد من اشتراق الكلمة نفسها. ويقال شيشرون في وصفه لهذا المجرم فيرفض أن ينعته بالعدو، لأن هذه الصفة في رأيه غير كافية، فقد كان ينعته بأنه قاتل أبيه "parricide"^(٤)). ويفهم من تعbir قاتل أبيه، أن أعمال العنف، التي توجه إلى المجتمع في الداخل، هي التي يقصدها شيشرون من هذا التعبير، باعتبار أن الحاكم أو المجتمع أو كلاهما، يمثل دور الأب للفرد^(٥).

والرومان يعتبرون أن التهديد الذي يقع من داخل الدولة هو نوع من الحرب يساوي التهديد وال الحرب التي تقع خارج الدولة، وكانت الجرائم السياسية تعد ضمن الجرائم العامة أو جرائم الضرب بالمعنى، وفي عهد الجمهورية الرومانية، تغير مفهوم (العدو الداخل) إلى جريمة البللة (crime of magistratis) والتي كانت تمثل في الاعتداء على سلامة الدولة من الداخل أو الخارج، والعقاب يقوم على الأعمال التحضيرية والتنفيذ على حُر سوء، وكانت العقوبات في غاية القسوة^(٦).

^(١) د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٣، ص. ٧.

^(٢) للمزيد انظر: سامي جاد عبد الرحمن واصل، «المصدر السابق نفسه»، ص. ١٠ وما بعدها.

^(٣) إبراهيم نافع، كتاب الإرهاب، المصدر السابق، ص. ١٧.

^(٤) د. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، دار العربية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ط١ ، ١٩٨٦ ، ص. ٨٦.

^(٥) المصدر السابق، نفس الصفحة.

^(٦) باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق (الوقائع - الدوافع الحلول)، ط١، دار الكتب الأدبية، ١٩٩٩، ص. ٢٩ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

وبعد موت الاسكندر المقدوني في بابل عام (٣٢٣ق.م) والذى استخدم العنف والإرهاب ضد شعوب الشرق، قامت الممالك (الهيلينستية) في الشرق، وأهمها مملكة البطالمة في مصر (٣٢٣ق.م) استخدم هؤلاء الحكام الدكتاتوريون العنف السياسي عملاً بسياسة (العصا والجزرة) ومقاومة الشعب استخدمت العنف والإرهاب^(١). ومن الأساليب الإرهابية التي استخدموها الرومان التعذيب العلني مثل إجراء مبارزات تنتهي حتى الموت في الساحات العامة فيما يعرف بـ مبارزات (الجلادين Gladiators) حتى كان الجمهور الروماني يعتبر هذه المهرجانات والمسابقات جزءاً من وسائل التسلية والترفيه، وأيضاً استخدام الوحش الضاربة لمصارعة الضحايا^(٢).

وقد كانت من أقدم منظمة إرهابية التي عرفتها التاريخ هي منظمة السيكاريون التي شكلها بعض المتطوفين في منطقة تسمى اليوم بفلسطين في فترة ٧٢-٦٦ق.م بعد أن كان البابليون قد شنتوا هجوماً على مصر (١).

وأن عصر الجاهلية قبل صدر الإسلام يتسم بالعنف والإرهاب والسيطرة، وبعد ظهور الإسلام ظهر الإرهاب القائم على التطرف الديني ويرى بعض الباحثين أنه يرجع في الإسلام إلى حركة الخوارج التي انبعثت عنها العديد من الحركات المنشقة التي شهدتها التاريخ الإسلامي⁽⁴⁾.

⁽⁴⁾ د. حسن شريف، الإرهاب الدولي، الجزء الأول، المصدر نفسه، ص ٢٣.

^(٢) د. حسنه شريف، المصدود السابقة، الجزء الأول، ص. ٧٥.

^(٢٣) عامر شيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاقتصادية العسكرية، مصطلحات ومقاهيم، ط١، دار القلم العربي
طبعة، ٢٠٠٣، ص ٢٦.

^{٢٥} حسن شريف، المتصدِّقُ بالساقِيَةِ، ص ٢٥٧ وما بعدها.

⁽⁴⁾ ابن ابيه نافع، المصادر المسألة، ص ١٩.

الإرهاب الدولي

٢- الإرهاب من الثورة الفرنسية حتى أوائل القرن العشرين

وبقيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وسقوط الملك لويس السادس عشر، والقضاء على النظام

الإقليمي الاجتماعي السادس، مرت فرنسا بمرحلة من الإرهاب إبان عهد (الجمهورية اليعقوبية)^(١) متأثرة بالتيارات الفكرية والعقائد السائدة آنذاك، ولجأوا إلى الإرهاب لتحقيق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، حيث نادى فيها (روبيسيير) بإعلان الكرامة الإنسانية كمبدأ غير منفصل عن الحرية، واعتبار الإنسان الفرد مواطناً حراً مساوياً لكل المواطنين لا يتميز عن غيره إلا بمقدار ما يخدم الجمهورية، وأصبح الوطن والفضيلة والحرية عناصر متكاملة وفي سبيل تحقيقها تم إعدام الآلاف من المواطنين الفرنسيين بدعوى عدائهم وخيانتهم لمبادئ الثورة وعرفت هذه الفترة الدموية باسم (حكم الإرهاب)^(٢)، وبسقوط روبيسيير المحامي والثوري انتهى كابوس الإرهاب الذي أرسل (٢٦٠٠) ضحية إلى المقصلة.

وخلال القرن التاسع عشر الميلادي، تحول المفهوم التقليدي للإرهاب من كونه وقفاً على الدولة والسلطة القائمة إلى اعتباره شائعاً بين الأفراد والجماعات، وذلك بفضل موقف ثوري جديد كانت ملامحه اتضحت بالتدريج وظهر ذلك الموقف بكامل أسسه ومبادئه وذلك في نهاية القرن. حيث انتقل الإرهاب من أيدي المحكومين، وذلك بتأثير حركتين أيدلوجيتين هما الحركة الفوضوية (Anarchism) والحركة العدمية (Nihilism).^(٣)

(١) (اليعقوبية) نسبة إلى اليعقوبيين، وهم أعضاء المجلس الديمقراطي معتقدوا الديمocratie خلال الثورة الفرنسية وكان يعقد جلساته في دير الرهبان اليعقوبيين. حيث امتدت من ١٠ آب ١٧٩٢م، يوم صدرت الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني إلى ٢٢/٧/١٧٩٤م. وأصطبغ الإرهاب هنا بالصيغة السياسية، ماكسميليان روبيسيير قضى على نفسه ببطরفة، فقد أصدر في ٢٢/٦/١٧٩٤م قانوناً كان بمثابة سيف وصلت على رقب أعضاء المؤتمر. فقد حرم أولئك المشرعين من حصانتهم البرلمانية، ونبذ آخر الخصمان الوليبي لحماية الأشخاص المتهمين بجرائم سياسية، وفي ٢٨/٦/١٧٩٤م، اقتسم بعض أعضاء المؤتمر دار البلدية قبة واقتادوا (روبيير) إلى المقصلة. للمرزيد من التفاصيل، أنظر: د. محمد مؤمن مجد الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، دراسة قانونية مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الوزان للطباعة والنشر، ص ١٩ وما بعدها". د. حسين شريف، المصدر السابق، ص ٨٦ وما بعدها" أحمد جلال عز الدين، ص ٨٩ وما بعدها.

(٢) د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، المصدر السابق، ص ١١-١١.

(٣) وقد كان تأثير الفوضوية والعدمية على مجرى الإرهاب وأوضاعه واحداً مشتركاً فلم تكن الحركتان تشكلان مرحلة قائمة بذاتها في عملية التحول من مستوى الحكم والسلطة إلى الأفراد والجماعات وهذا مرجعه إلى ارتباطهما بمصدر إيدلوجي واحد من جهة والتأثير المتبادل بينهما في مجال العمل: د. محمد مؤمن عجب الدين، المصدر السابق، ص ٢٩.

وبما أنه لا يمكن التحدث عن تاريخ الإرهاب دون التعرض لتلك الفكرتين المشار إليها أعلاه، وأن الإيدلوجية الفوضوية التي يعدها مصدرها يمثلان تيارين رئيسين يتزعم الأول ماكس شتيرن (١٨٥٦-١٨٠٦) ويسمى بالفوضوية الفردية، والثاني

الإرهاب الدولي

وبما أن الإرهاب الفردي كان أمراً معروفاً على مر العصور، إلا أنه لم يصبح ذا شأن في المجال السياسي إلا بعد نشوء الدولة الوطنية، فعلى الرغم من أن القتل والاغتيال بقصد إحداث تغيرات جذرية في المجتمعات القبائلية والعشائرية، كان أمراً معروفاً، إلا أن نشوء الدولة القومية، وما صاحبها من فكرة السيادة المطلقة، قد أضاف نوعاً جديداً من العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، وكانت المركزية الشديدة قائمة في مرحلة تكوين وبناء الدولة القومية، على تعاظم وامتداد السلطات الملكية على حساب المؤسسات المنافسة مثل الكنيسة والنبلاء وأمراء الإقطاع. وتعاظم دور الملكيات في القرنين السادس والسابع عشر، في المجالات الدولية إضافة إلى دورهم في الداخل، والتغيرات الاقتصادية والسياسية أثرت على الأفكار الدينية وال العلاقات الاجتماعية، وظهرت المعارضة القوية والتطرف وتحولت بسرعة إلى تبريرات فلسفية^(١).

ولجا العديد من الفوضويين في العالم إلى الثورة والاغتيالات لاعتقادهم أن الإرهاب سيصحح ما هو شرير في المجتمع وأغتالوا القيصر الروسي إلکسندر الثاني في ١٢/٣/١٨٨١ ، ورئيس الولايات المتحدة وليم ماكنلي في ٥/٩/١٩٠١^(٢).

ولقد كان للحركة العدمية تأثير مباشر على الأعمال الإرهابية الفوضوية، وتعود أصولها إلى الفوضوية بالأساس وإلى تياراتها، وعرف بهذه الصفة الفوضويون الروس نسبة إلى الصفة التي أطلقها الشاعر إيفان تورغينيف على أحد أبطال رواية (أباء وبنون) الصادرة عام ١٨٦٢. وهي لا

يجمع بين نظريات الفكر الفرنسي – بيار وجوزيف باردون (١٨٠٦-١٨٦٥)، والروس باكونين ويسمى بالفوضوية الاجتماعية، وهو الذي غالباً ما دعي بأبى الفوضوية.

(١) د. أحمد جلال عز الدين، المصدر السابق، ص ٩١.

(٢) الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، مجلد (١٧)، ص ٦٠٠. وجاء فيه: الفوضوية الاعتقاد القائل بأن كل شكل من التنظيم والحكومة عمل لا أخلاقي وأن كل قيد يفرض شخصاً على آخر شر يجب تدميره والتخلص منه. وترجع إلى الأئمة القديمة وظهرت في المجموعات التنصيرانية بالحكومة، وطنط أن الأرض ووسائل الإنتاج يجب أن تكون ملك العامة، وانحصرت قوتها في القرن المشرعين وأتوا دوراً في الحرب الإسبانية (١٩٢٩-١٩٣٦)، وأثروا على جماعات الطلاب المتطرفة من أجل المجتمع الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية وعصابة بادر ماينهوف في ألمانيا في السبعينيات. وقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً لمنع دخول الفوضويين إلى البلاد. للمزيد من التفاصيل، انظر: د. دونيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص ٣٩ وما بعدها. د. محمد مؤنس مجد الدين، المصدر السابق، ص ٢١ وما بعدها. د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، المصدر السابق، ص ١١ وما بعدها. وقد كان الكسندر قياسراً عظيماً أدرك احتياجات شعبه وبدأ الإصلاحات، إلا أنه -أولاً وأخيراً - من عائلة رومانوف، وعلى أن يموت ضحية عملية اغتيال، وأن ماكينلي اغتيل بداع الفوضوية والمذتب ليون كوفوش أعدم على الكرسي الكروياني، وقد غير الرئيس الجديد (تيمودور روغلت) برامج الرئيس القتيل، انظر: لي ديفيز، ٢٠ اغتيالاً غيرت وجه العالم، دار الرشيد دمشق-بيروت، مؤسسة الإيمان بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٩٦، ص ٣٨ و ٧٥.

الإرهاب الدولي

تعني نظاماً فلسفياً للعدم، بل تحرراً ذاتياً يقوم به الفرد تجاه الأعراف والتقاليد الموروثة التي تحد من حريته. وقد تبني الاشتراكيون الثوريون الروس هذا المبدأ، ليس بالهيلان فقط بل عزلوا بين صنوف الشعب ليحملوه على تأييد مبادئهم، لذلك قادهم هذا الموقف إلى أعمال إرهابية. كان لها وقع أعمق بكثير من جماعة الفوضويين الأوروبيين^(١).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت على الساحة السياسية بعض فئات مميزة تمثل كل منها نوعاً مختلفاً من أنواع العنف والصراع السياسي وتنوع من الإرهاب المنظم، وهذه الفئات هي^(٢):

١- الحركة الثورية الروسية في صراعها مع الحكومة الأتوクراطية (الاستبدادية) في الفترة من ١٨٨١-١٨٧٨ ثم مرة أخرى في بداية القرن العشرين، وحتى انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧.

٢- الحركات الوطنية المتطرفة مثل الأيرلنديين والمقدونيين والصربيين والأرمن الذين كانوا يستخدمون الأساليب الإرهابية في صراعهم من أجل الحصول على الاستقلال الوطني أو الحكم الذاتي.

٣- الحركة الفوضوية التي سادت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة وغيرها، خاصة في فترة التسعينات من القرن التاسع عشر والتي كان من سياستها (الدعайنة عن طريق الفعل). *Propaganda by the deed*

٤- ثورة الطبقات العاملة ضد استغلال أصحاب رؤوس الأموال الذين تساندهم الحكومات، من أجل الحصول على الضمانات والمكافآت العمالية، والتي تحولت في بعض الأحيان إلى صراع بين

^(١) د. أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، البحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص٤٤. وجاء فيه بأن العدائيين الروس قاموا باغتيالات ضد القيسar أسكندر الثاني وضد الجنرال تريبيوف قائد مدينة سان بترسبرغ وذكروا على استعمال الإرهاب كرسيلة سياسية.

وأثناء تصاعد حمى مطاردة الفوضويين من قبل جهات الأمن، أعلنا مبدأ (القضاء على قوات الأمن باسم الحرية)، أي رجال الشرطة يقول (إننا نقبض عليك باسم القانون)، والفوضويون يريدون (أنتم تقبضون علينا باسم القانون، ونحن نقتلكم باسم الحرية). انظر: إبراهيم نافق، المصدر السابق، ص٢٧.

انحصرت قوة الفوضوية في القرن العشرين، وقد أدى الفوضويين دوراً في الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩). وأثرت الفوضوية أيضاً على الجماعات المتطرفة مثل جماعة الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية في أربعينيات وخمسينيات بادر ماينهوف في ألمانيا في السبعينيات. وبعض الجماعات في أوروبا يمارسون الفوضوية الإرهابية.

الموسوعة العربية العالمية، المصدر السابق، ص٦٠.

^(٢) د. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، المصدر السابق، ص٩٢.

الإرهاب الدولي

الطبقات التي قادها العمال من أجل توفير الحقوق والضمانات، ودخل فيه العنف والإرهاب، وأحياناً أطلق عليه الإرهاب الصناعي (Industrial Terrorism).

وفي الأنظمة الماركسية كان هناك العنف الثوري الذي يطلق عليه العنف الجماهيري أو عنف الطبقة العاملة، واتخذ الإرهاب صفة الصراع الطبقي ضد البرجوازيين في أعقاب قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وكان لينين قد قام بإجراءات استثنائية ضد أعداء الثورة بإعدامهم واعتقالهم دون محاكمة باعتبار الإرهاب ضرورة أساسية لضمان الأمن في الداخل، ولتحقيق أهداف الثورة وهو ما يطلق عليه الإرهاب الأحمر^(١)، وعليه فإن تشكيل الحزب الثوري الاشتراكي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، لعب دوراً أكثر في إرساء الاغتيال السياسي، حيث جاءوا بفرضية تقول: إن الإرهاب لن يكون فقط وسيلة لإثارة الفوضى في النظام القيصري، ولكنه يستخدم أيضاً كوسيلة من وسائل الدعاية والإثارة والتهيج، والتي ستعرض نفسها أمام أعين الجماهير كلها، والتي ستدخل إلى نضال عناصر ثورية جديدة^(٢).

(١) د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، المصدر السابق، ص ١٣-١٢. منذ أواخر القرن التاسع عشر وطلع القرن العشرين كان هناك (الجامعة الدولية) (والعلم الأسود) (وأبناء الطبيعة) (وطلبة العمال) (ومهما يكن) (والأشتغال الشاقة) (والمتقربون) (والمفلسون) (والديناميت) (ومكون من حديد) (ودار الفلاح الجائع) (وعديمو الأهل). أثنا عشر تنظيمًا كل له كواهره وأفراده وخطبه ومقاره ووسائل لنشر دعوته، كلها ليست تنظيمات إصلاحية أو خيرية لإطعام الفلاح الجائع ولكنها تنظيمات متطرفة لم يتعلم أفرادها من العلم إلا مادة الكيمياء، وحينما سئل زعيم المتطرفين القرشي، ولماذا الكيمياء بالذات؟ رد قائلاً: حتى يستطيع الفوضوي منا أن يصنع القنابل بنفسه. ومن فرنسا أخذت تنتشر فرق المتطرفين الفوضويين إلى معظم أنحاء العالم، إلى روسيا وإلى بعض الدول الأسيوية وشنّت العواصم الأوروبيّة، وشهد القرن التاسع عشر في العقدين الآخرين منه، ونالت ليس الجماهير فحسب بل الملوك والأمراء وكبار القادة أيضًا. انظر: إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٢) جلال أحمد عز الدين، المصدر السابق، ص ٩٥.

بعد تجاج ثورة بشيفيك نوفمبر ١٩١٧ وقعت بعض المحاولات لاغتيال القادة الشيوعيين، وأسفرت عن مصرع يوري تسكي وفولودارسكي كما جرح لينين نتيجة محاولة اغتياله، ووقعت بعض العمليات ضد القادة العسكريين والدبلوماسيين الآلان، بقصد تخريب اتفاقية السلام بين روسيا وألمانيا، ولكن القادة الشيوعيين قضوا على تلك الموجة. في عام ١٩١١ كتب لينين يقول: (أن الفوضوية لم تقدم شيئاً فهي مجرد مذهب فردية برجوازي مغلوب على رأسه، فالفردية هي القاعدة الفلسفية للفوضوية...، أنها ترفض مبدأ الوحدة والتنظيم في السلطة... أنها نتيجة اليأس في تاريخ أوروبا الحديث... ثم تساءل عن النتيجة التي وصلت بها الفوضوية؟ وأجاب... لا مقدرة... لا تعاليم ثورية... نظرية. وفشل كامل في تجارب الحركتين (البروساوية ١٨٧١) ورفض لكل شكل من أشكال السياسة)... وهنا نلاحظ بأن مسألة التنظيم هي الفارق التي امتن بها لينين وقام برسم خطط لها. وأنه مبدئياً لم يرفض الإرهاب أبداً. وبهذا يمكننا القول بأن الإرهاب الفردية الفوضوي الذي كان تمهدًا للإرهاب المنظم كما كانت الجريمة الفردية تمهدًا للجرائم المنظم وأصبح الإرهاب أسلوبًا لأخذ الحق باليدي ما زال يسود المجتمع الدولي حتى الآن. للمرزيد ، أنظر: د. محمد مؤنس مجد الدين، المصدر السابق، ص ٤٠-٤١. حسين شريف، الإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٤١٧ وما بعدها“ د. أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، المصدر السابق، ص ٤٦ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

٣-١ الإرهاب في القرن العشرين

ظهر المتطرفون والخارجون على الإجماع في أوروبا في جميع المجالات، حيث بدأوا بجماعات السحر الأسود والهرطقة وغيرها، وتدفق النهر الأسود حتى هبت الحركات الفوضوية والشيوعية في السياسة والسيريالية والوحشية في الأدب والفن وفي القرن العشرين احتلت الحركات الفاشية والنازية والإرهابية الدينية مساحات واسعة من مشاهد هذا القرن^(٤)، وحيث اقتنى الإرهاب الفردي بحركات التحرير الوطنية في فيتنام والصين وأمريكا اللاتينية، وأيضاً تحت شعار النزعات القومية واستخدمته مجموعات اليمين واليسار في المجال السياسي بغرض تقويض أسس النظام القائم وفرض سياستها بالقوة^(٥).

وقبل الحرب العالمية الأولى وقعت أبرز عملية إرهاب دولي كان لها دوي كبير، بل وتعتبر نقطة بارزة في لفت أنظار المجتمع الدولي لخطورة الإرهاب على العلاقات الدولية، وهي اغتيال ولی عهد النمسا (الدوق فرانز - فریدیناند) ونوجته في سراييفو على يد قاتل سياسي من صربيا في ٢٨/٦/١٩١٤ وكانت بمثابة الشرارة التي أشعلت نار حرب عالمية استمرت أربع سنوات^(٣).

^(١) المذهب السريالي يعد من أكثر المذاهب تطرفاً في تاريخ الأدب، إذ ساق معتنقيه إلى الإقصاص عن أعمال جنونية ومتطرفة، ويرغب ذلك نسب المذهب في شتى أنحاء العالم كظاهرة للتطرف (سلفادور دالي) كان أحد أهم المنتسبين للمذهب السريالي وكان يدخل معارضه من النافذة، أو بهشيم زجاج الباب الأمامي ويقول الكاتب الكبير أليبر كامو عن السريالي قوله: إنها عدمية... عصيّان دائم وتخييب منظم وعيادة للسخف، فالسريالية في بدايتها كانت حماكة لكل شيء ولا تكاد تنتهي حتى تبدأ من جديد. أنظر: إبراهيم نافع، المصدر السابق، ص ٢٦-٢٨. كما ظهرت أيضاً قبل الحرب العالمية الأولى، بعض المنظمات الوطنية، مثل منظمة الاشتراكيين البولنديين في بولندا، ومنظمة البنغال في الهند، واستمرت هاتان المنظمات في النشاط إلى

⁽²⁾ ملخص دریافت از آنکه این اتفاقات باید در اینجا تصریح شوند.

^(٢) د. محمد موسى مجد الدين، المقدمة الاستاذية، ص. ٢٠.

شهد التاريخ العديد من الاغتيالات السياسية، والتي تعود في أغلبها إلى الدافع السياسي، وكان الكثير من زعماء الكورد الذين كافحوا في سبيل تحرير شعب وأرض كوردستان على يد الأتراك أو العرب أو الفرس وقتلوا في الصراعات الداخلية، كما تلاحظ أن الاغتيال السياسي هو أحد أبرز الدواعي الرئيسية لتغیر مجرى التاريخ عبر الأزمان. للمزید من التفاصيل حول العديد من أشهر الاغتيالات السياسية، انظر: لي ديفيس، عشرون اغتيالاً غيرت وجه العالم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص٣ وما بعدها. د. علي الوردي، وعاظ السلاطين، دار كوفان، لندن، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، ص٧٢ وما بعدها. هادي العلوى، فصول من تاريخ الإسلام السياسي، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص١٠ وما بعدها. هادي العلوى، الاغتيال السياسي في الإسلام، دار المدى للثقافة والنشر، ط٤، ٢٠٠٤، ص٧ وما بعدها. المحامي ثامر إبراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص٦٦ وما بعدها. لـ تيف فاتح فوج، تيرقق وتوندرهوى، جاخانى ووزارهتى رؤشبىرى سلىمانى، ٢٠٠٢، ل١، ٣٩٠ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

ولم يتوقف الإرهاب بعد الحرب العالمية الأولى، بل ظهر نوع جديد من أعمال العنف في أوروبا الجنوبية، وظهر في إسبانيا بصورة خاصة، وشهدت الشوارع والمصانع حرباً واضطربات دموية وأغتيالات مسؤولين كبار من أمثال رئيس الوزراء (أدوارد وداتو) عام ١٩٢١، وفي العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، حطم حروب الشوارع بين العصابات الإرهابية ما كان متبقياً من الديمقراطية في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا، وزعزعت ما كان تتمتع به الجمهورية الفرنسية الثالثة من ثبات سياسي نسبي.

وشهدت صورة الإرهاب المنظم للدولة النازية داخل ألمانيا من خلال الجرائم التي ترتكبها قوات العاصفة وقوات (أل إس إس) ضد كل من يخالف السياسات الهتلرية، كمقدمة لتصدير الإرهاب النازي إلى خارج الحدود وهو الذي أدى إلى تفجير الصراع الدولي الشامل الثاني في القرن العشرين وهو الحرب العالمية الثانية^(١). حيث أفلت نشوب الحرب العالمية الثانية أثر حادثة أغتيال الكسندر الأول (ملك يوغسلافيا) (برتو) وزير خارجية فرنسا في مرسيليا من طرف مجرمين كروات يابعاً من الرعيم الإيطالي موسوليني في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٤^(٢). وعلى يمكننا تصنيف المنظمات الإرهابية^(٣) إلى:-

١- المنظمات الوطنية والاستقلالية والانفصالية، وأبرزها منظمات التحرير الوطني والمنظمات الأرمنية، وجبهة تحرير كوبك، وجبهة تحرير الباسك ومنظمة تحرير كرواتيا.

^(١) د. منصور الدمول الزهراوي، الإرهاب في خدمة الوصوصية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (٧٢٦٦) في ٢٠/١٠/١٩٩٨، ص.٥.

^(٢) د. حسين شريف ، المصدر السابق، ص.٢١٥.

تغير شكل الإرهاب في القرن العشرين ليصبح عمليات عصاباتية تقتل رموز الحكومة وتدمير منشآت اقتصادية وعسكرية، ويحكم انقسام العالم إيديولوجياً فقد ظهر اختلاف في المسميات فإذا كانت ثورة شعبية لإسقاط نظام الحكم فقد دعيت بالثورة الاشتراكية أو الشعبية وأيدتها القوى марكسية. وأشهر تلك الثورات هي ثورة الحزب الشيوعي الروسي وإقامته للاتحاد السوفياتي، والثورة الصينية والكتورية. أطلقت الدول الغربية صفة الإرهاب على تلك الثورات وساعدت أنظمة الحكم في العالم مقاومة تلك الثورات. وأن نجاح الثورات المسلحة أو الثورات السياسية المسلحة في البلدان المذكورة ساعد على انتشار العنف السياسي الذي هو قاعدة الإرهاب. أنتظر: د. صلاح عزيز، مكافحة الإرهاب محلياً ودولياً، مجلة كولان العربي، العدد (٨٦) ٢٠٠٣، ص.٤٤.

^(٣) المحامي ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية ناقلة، دار موران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨، ص.٨٣.

الإرهاب الدولي

٢- حركات اليسار الجديد وأهم منظماتها: المنظمات الألمانية والجيش الأحمر الياباني ومنظمات اليسار الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، والألوية الحمراء اليابانية، وجيشه التحرير التركي.

٣- منظمات اليمين المتطرف: وتشمل منظمات تركية وإيطالية وأمريكية وألمانية عنصرية، مثل: كوكلوكس كلان^(١) الأمريكية، والمنظمات الدينية المتطرفة.

لقد توسيع دائرة الإرهاب وازدادت عنة في السبعينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث بلغ عدد الأعمال الإرهابية في فترة ما بين (١٩٦٨-١٩٧٩) إلى (٣٣٣٦) حادثاً، وكانت موزعة جغرافياً على جميع المناطق في العالم تقريباً. أسفرت عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، حيث بلغ عدد القتلى في الفترة أعلاه (٢٦٨٩) قتيلاً و(٥٩٥٥) جريحاً واحتجاز الأشخاص بين عام ١٩٦٨ و١٩٨١ بلغ عددهم كرهائن (٨٠٨٨) شخصاً^(٢). وفي هذه الفترة، فإن الإرهاب قد أخذ شكلاً ومضموناً جديدين، حيث أن هذه الفترة تعتبر فاماًلاً في تاريخ الإرهاب وتمثل مرحلة خطيرة في استخدامه كأحد أساليب الصراع السياسي^(٣) وشملت أنواع العمليات الإرهابية من الاختطاف

(١) الكوكلوكس كلان: جمعية مؤلفة من جماعيات سوية كونها البيض في أمريكا لمناهضة تقدّم السود وفئات الأقلية الأخرى. وتعرف هذه الجماعة أيضاً بالمعروف الثلاثة الأول (K.K.K) وهي نشطة في الولايات المتحدة وكذا، غالباً ما تستخدمن العنف في تحقيق أهدافها، ويقومون بحق الصليبان في اجتماعاتهم التي تعقد في الخارج. وذلك ليثبت الرعب في قلوب الآخرين من غير الأعضاء في جماعتهم. تأسست في ولاية تينيسي عام ١٨٦٥ أو ١٨٦٦. أول قتيل لها هو ثاناث بوفورد فورست، الذي عرف باسم الساحر الكبير، وهو جنرال سابق في الجيش الأنتادي في أثناء الحرب الأمريكية الأمريكية (١٨٦٥-١٨٦١) واستمدت الجماعة اسمها من اللقطة اليونانية التي تعني الدائرة، ومن اللقطة الإنجليزية التي تعني شيبة. ويؤمن أعضاء الجماعة بتفوق البيض، وبدأوا نشاطهم بإرهاب السود، نشطت الجماعة في أربع فترات: سبعينيات القرن التاسع عشر البيلادي إلى سبعينياته، ومن ١٩١٥ إلى ١٩٤٤، ومن أواخر أربعينيات القرن العشرين إلى أوائل السبعينيات منه. وفي منتصف عشرينيات القرن العشرين بلغ عدد أعضاء الجماعة ما يربو على مليوني شخص. ومنذ السبعينيات حاول زعماء المنظمة الجدد أن يصنفوا عليها صورة أكثر احتراماً لكن انخفض عدد أعضاءها إلى نحو ٦٠٠٠ عضو بسبب القضايا المرفوعة ضدها لقائمها بأنشطتها غير مشروعة. أنظر: الموسوعة العربية العالمية، ط٦، المصدر السابق، ص ٢٤٦. وفي ١٥/٣/١٩٩١ أدى حادثة اعتقال سائق السود وضرره من قبل ٦ من أفراد شرطة البيض إلى اضطرابات عنيفة في الولايات المتحدة بعد أن سقطت المحكمة دعوى السود ضدهم. وتدخل الجيش ووعد بإعادة المحاكمة، عندها وفقت أعمال العنف والإضراب.

(٢) نعمة على حسين، مشكلة الإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٣) أعطى الرئيس ترومان أوامره في ٦ آب ١٩٤٥ بإلقاء قنبلة ذرية بقوة (٤٥٠٠) طن من المتفجرات التقليدية على هيروشيما، مما أدى إلى مقتل ثمانين ألف شخص، بالإضافة إلى مائة ألف ضحية أخرى من مصابين بالإشعاع إلى معرضين للموت بالسرطان أو اللوكيميا (سرطان الدم) لأن هذه القنبلة كانت تتنزع اللحم على بعد أربعة كيلومترات من سقوطها. وفي نفس التوقيت في ٩ آب ١٩٤٥ ألقى قنبلة أخرى على ناكازاكي مما رفع عدد الضحايا بعد قنبلة هيروشيما إلى مائتي ألف. أنظر: روجيه جارودي، الإرهاب الغربي، مكتبة الشرق الدولي، الجزء الأول، ترجمة: د. داليا الطوفى، د. ناهد عدال الحميد ود. سامي مندور، ط٦، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧.

الإرهاب الدولي

واحتجاز الرهائن، واستخدام المحرقة والاقتحام المسلح واختطاف الطائرات وعمليات الاغتيال وعمليات القرصنة وأعمال التهديد الإرهابي وعمليات إرهابية أخرى بأساليب مبتكرة موزعة على أوروبا الغربية والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأسيا وأفريقيا والاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية واستراليا ونيوزيلندا^(١).

في مرحلة السبعينيات كانت المنظمات الإرهابية إما يسارية أو فوضوية أو يمينية ودينية متطرفة وبعض المنظمات الفلسطينية، من أشهر تلك المنظمات الأولى الحمراء الإيطالية وبادر ماينهوف الألمانية ولواء الغضب البريطانية والعمل المباشر الفرنسية وتوباماروس في أمريكا الجنوبية وحركات الانفصال والأقليات مثل (الباسك) الإسبانية، والجيش الجمهوري الأيرلندي وبعض المنظمات الفلسطينية ثم التاميل والسيخ والكاثوليك والكريواتين.

أما مرحلة الثمانينيات فشهد الإرهاب خلالها تحولاً خطيراً تمارسه مخابرات بعض الدول الكبرى والصفرى عن طريق عمليات مباشرة تقوم بها القوات الحكومية أو الخاصة وتحولت استراتيجية الإرهاب من مجرد بث الذعر إلى إحداث التدمير وإيقاع الخسائر الكبيرة بالخصم بقصد التأثير على القرار السياسي بهدف إظهار عجز الحكومات عن حماية مواطنيها واتخاذ إجراءات أمنية قوية تشمل بعض العمليات القمعية التي تحد من الحريات العامة مما يوقع الرأي العام في الدولة الخصم إلى الضغط على السلطات للعدول عن المواقف السياسية التي تثير الإرهاب، كما وظهر الأسلوب الانتحاري أيضاً^(٢).

وقد وصل الإرهاب إلى قمة ازدهاره فيما بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٠ وكان أحد أهم بدائل الحرب التقليدية بين الكتلتين الشرقية والغربية، وأن استراتيجيات الإرهاب في عقد التسعينيات تحولت بشكل حاد من الدعاية عن طريق الفعل إلى (التدمير الكامل للخصم) أو على الأقل (الإنهاك المستمر لقوى الدولة) وهدفهم هو تحطيم الدولة أو إحداث أكبر قدر من الخسائر بها، والدليل على هذا التحول ما نراه من عمليات لا هدف لها إلا الإضرار العام. مثل عملية نشر غاز السارين في

(١) شملت أنواع المجنى عليهم من الدبلوماسيين ورجال الأعمال والأفراد العاديين والعسكريين والشخصيات الحكومية وقيادة الرأي العام وغيرهم من رجال الدين وكيان موظفي الشركات أو الحكومة والموظفين أو المتعهدين غير الدبلوماسيين. للمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب... العنف السياسي، المصدر السابق، من ص ١١٤-١٢٤، "إبراهيم نافع، المصدر السابق، ص ٤١ وما بعدها.

(٢) مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، هبة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

الإرهاب الدولي

أنفاق طوكيو التي ارتكبها جماعة مذهبية متطرفة هي الحقيقة المطلقة أو الحقيقة السامية^(١). إن أدوات الإرهاب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ودخول العالم في عصر العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، قد شهدت تطويراً ضخماً بعد أن كان الإرهاب يعتمد في الغالب على الأسلحة النارية الخفيفة والأسلحة البيضاء والمتفجرات، ويزدادت أشكال جديدة من الإرهاب أبرزها الإرهاب الكيميائي. وهناك مخاوف غير مؤكدة من إرهاب نووي أو بابلوجي وهو ما يعتبر تهديداً محتملاً وقد ارتبط هذا التطور بتفكك الاتحاد السوفيتي وما رافق ذلك من حصول بعض الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل من الترسانة العسكرية السوفيتية التي أصابتها الفوضى في مقابل المال هذا من جهة، وارتبط أيضاً بتطور المستوى النوعي للجماعات الإرهابية من جهة أخرى^(٢).

ويمكن القول أن العمليات الإرهابية الدولية في نيويورك وواشنطن، والتي عرفت بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، شكلت نقلة نوعية جديدة في ظاهرة الإرهاب حيث اخترقت هذه العملية معقل القوى العظمى الرئيسية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأسقطت أكثر من (٥٠٠٠) ألف من الضحايا إضافة إلى الدمار الهائل والشامل الذي أحدثه. وهذا يمكن أن يقودنا إلى استنتاج وهو أن الإرهاب يمكن في بعض الحالات أن يكون أكثر خطورة من الحروب التقليدية خاصة فيما حققه من تفوق في عناصر المفاجأة والدقة وحسن الإدارة والتخطيط، وعليه فإن أية دولة لا تستطيع أن تمتلك مناعة كاملة في مواجهة الإرهاب.

٤-١ ممارسة الأعمال الإرهابية ضد الشعب الكوردي:

منذ (٢٥٠٠) سنة الشعب الكوردي يتعرض للاضطهاد والحرمان من حقوقه المشروعة، وإن تاريخ العراق يوحى بأنه منذ عهد السومريين حتى سنة ١٩٦٦ فإن (٨٠) من الأباطرة والملوك والحكام والولاة والقادة والرؤساء العراقيين ماتوا قتلاً^(٣) ولم ير العراق استقراراً قبل الإسلام وبعده وبعد تكوين العراق الملكية والجمهورية وإلى إسقاط الدكتاتور الإرهابي صدام حسين في ٤/٩/٢٠٠٣.

^(١) مختار شعيب، المصدر السابق، ص من ٣٤-٣٣.

^(٢) استاذنا، هادي جابر مهدي، المستجدات في القانون الدولي العام، محاضرات القاما على طيبة الدراسات العليا (الدكتوراه)، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين – أربيل، للسنة الدراسية (٢٠٠٢-٢٠٠١)، أربيل، ص من ١٥-١٦.

^(٣) انظر: د. باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، دار الكلوز الأدبية، بيروت ، ط١، ١٩٩٩، ص من ٣٥٢.

الإرهاب الدولي

إذن، حدثت في تاريخ العراق موجات متلاحقة من الإرهاب الفكري العقائدي والجسدي بأبشع وأروع أنواعه منذ العهود السومرية وإلى نهاية القرن العشرين وقد أخذت تلك الموجات أشكالاً وسميات ومناهج مختلفة كما نفذت بأساليب متباينة، ونستطيع وبسهولة أن نكشف ونتعرف على العنف الدولي المرتكز على الإرهاب المنفرد في تاريخ العراق، والمقصود بالموجة الإرهابية هو تعميم الدولة أو السلطة أو الحاكم للنشاط الإرهابي الدموي على نحو رسمي لإجبار الناس والرعيَّة دون استثناء على الاقتتال والموافقة والتسليم بعقيدة واحدة ورأي واحد في المجتمع عموماً.

وما يخص شعبنا الكوردي، وكما يقول الرئيس مسعود البارزاني: لا أظن شعيراً ذاق ما ذاقه الشعب الكوردي ولا يزال من مرارة الظلم والاضطهاد. وقد ساهم الكورد الشرفاء في تكوين دولة العراق، وشكلت دولة كوردية وعين الشيخ محمود الحميد ملكاً لكوردستان ولكن سرعان ما أتقلب عليه الإنكليز وكان الشيخ أحمد البارزاني أظهر ولائه للشيخ محمود وغضبه منه الإنكليز وتعرضت بارزان في ١٢/٩/١٩٣١ إلى هجوم غادر من قبل حامية (بله) وأدى هذا الاعتداء الفاجر إلى انتفاضة بارزان^(١). وكانت ثورتهم تعبراً عن شعورهم القومي المعادي للسيطرة والظلم والاستغلال ومقاومة إرهاب الدولة واستطراداً للنضال التاريخي دفاعاً عن الحقوق القومية للشعب الكوردي التي هضمت عبر مراحل التاريخ على يد الحكومات التي تتبع على المنطقة^(٢). ومارست الحكومات العراقية المتلاعبة شتى أنواع الجرائم الدولية بحق الشعب الكوردي، كجريمة إرهاب الدولة، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإيادة الجماعية، وجرائم الحرب، وعمليات القصف بشتى أنواع الوسائل وأسلحة المحظورة دولياً ضد المدنيين الكورد في القرى والمدن ومنها الأسلحة الكيماوية وحملات الأنفال وأنفال البارزانيين، والإعدام بدون محاكمة عادلة وجرائم التعذيب وجرائم الطرد

^(١) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، انتفاضة بارزان الأولى ١٩٣١-١٩٤٢، كوردستان، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ١٥-١٠. وقد أعدم الشيخ عبد السلام البارزاني القائد البارزاني الكورد على يد الأتراك في الموصل عام ١٩١٤.

^(٢) محمد إحسان، كوردستان ودrama الحرب، دار ثاراس للطباعة والتشر، ط٢، ٢٠٠١، آذار، ٣٢، ص ٣٢.
لرتكب الجرائم بحق كافة الشعوب العراقية والأطياف والمناهج المختلفة من الكورد والعرب (السنة والشيعة) والكلدوأشوريين والتركمان، والكورد الأيزيديين، والصابئة وغيرهم. وكان الأشوريون أيضاً من ضحايا انهيار النظام العثماني التقديم وخلق دول جديدة في المنطقة. كان الأشوريون يأملون مساعدة من الحكومات المسيحية كروسيا وبريطانيا فأعلنوا الثورة على الآتراك من مواطنهم الأصلي في هكاري وطور عابدين وعلى الإيزيديين في أوروميه. وانتهى الأمر بالقيقة الباقية التي نجت من ويلات الحرب والمذابح إلى وضعهم في حماية البريطانيين في العراق، وفيه جرت مذبحة أخرى في العام ١٩٣٢.

الإرهاب الدولي

والتجنر والتشريد للسكان المدنيين والترحيل والتبغث والتعريب^(١). وهذه الجرائم ارتكبت ليس في القسم الجنوبي في كورستان فقط بل ارتكبت واستمر لحد الآن في كورستان الكبرى المجزئه في تركيا وسوريا وإيران أيضاً وفي المناطق الأخرى.

اصطدمت الحركة السياسية الكوردية بقضية جديدة وهي انحياز بعض الدول التي قسمت عليها كورستان – بفعل الإيديولوجيا والمصالح، أو بداعي انتهازية، إلى الاتحاد السوفيتي ومن ثم إمعانها أكثر وأكثر في اضطهاد الأكراد، ومحاربة الحركة الكوردية بالسلاح السوفيتي والدعم السياسي السوفيتي والتقطيل الإعلامية السوفيتية كما حصل في مثال (العراق البشري المرتبط مع الاتحاد السوفيتي بمعاهدة الصداقة ومواصلة إبادة الكورد)، وكما حصل مع سوريا البعثية التي غطت اضطهاداً للأكراد بتطبيق خطط التعريب باسم المزارع الجماعية الاشتراكية التي أُنجزت في الاتحاد السوفيتي^(٢).

واستمر الموقف الأمريكي تجاه القضايا الساخنة في الشرق الأوسط وتواصل الانحياز السافر إلى جانب أعداء الشعوب والحرية والسلام، وتجاهل رسمي وأخلاقي لما يحصل للأكراد من إبادة في العراق وضغط وتعريب في سوريا، وقمع ومظالم واقتلاع في تركيا، إضافة إلى الموقف الأمريكي المشين تجاه نكسة (١٩٧٥) في كورستان العراق والموقف من البارزاني الحالد سياسياً وشخصياً. وحيث كان تجسيداً للموقف السياسي تجاه الكورد والقضية الكوردية ومخالفاً للمبادئ والأعراف والمتراكم حول مصالح ومنافع لا تمت بصلة للأخلاق السياسية ويعتبرونها في نفس

^(١) استخدم النظام البائد في ثورة أيلول المجيدة بطريقة وحشية الأسلحة المحظورة ضد المدنيين في قضاء قلعة دزه في ٤/٤/١٩٧٤، وفي ٤/٤/١٩٧٤ في قضاء حلبة الشهيدة .. واستخدم النظام الاسلحة السامة ، انظر: كريس كوجير، كورد له سمهدي توزيه وببيست دا، وهركزان حمه كريم عارف، سليمان، ٢٠٠٤، لـ ٣٩٣-٣٩٤.

مع أن العراق وقع على الاتفاقية الدولية لمنع وعاقب الجنس البشري في ٢٠/١/١٩٥٩ وأكملت المادة الأولى منها بأن (الأفعال التي ترمي إلى إبادة الجنس سواء ارتكبها في زمن السلم أو في زمن الحرب تعد جريمة في نظر القانون الدولي وتتمهد باتخاذ التدابير لمنع ارتكابها والعقاب عليها). للعزيز من التفاصيل، انظر: مؤلفات الرئيس مسعود البارزاني، سلسلة كتاب: البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، ثورة بارزان (١٩٤٥-١٩٤٣)، كورستان آب ١٩٨٦، ص ١٥ وما بعدها "ثورة بارزان ١٩٤٥" - ١٩٥٨، كانون الأول ١٩٨٢، كورستان، ص ١٢ وما بعدها "الكورد وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (أيلول ١٩٦١)"، ص ١٣٧ وما بعدها "الجزء الثالث، ثورة أيلول (١٩٤٦-١٩٤٣)، أربيل، ٢٠٠٢" . د. كونتر دنتشنر، الكورد: الشعب الذي يتعرض للقدر والخيانة، ترجمة من الألمانية: عبد السلام ببروي، وإلى الكوردية حمه كريم عارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ١ وما بعدها.

^(٢) صلاح بدرا الدين، القضية الكوردية أمام التحديات (السلام - النظام العالمي الجديد - العولمة)، رابطة كانوا للثقافة الكوردية، ط ١، ١٩٩١، ص ٤٥-٤٦.

الإرهاب الدولي

الوقت متطلبات الأمن الاستراتيجي الأميركي^(١). وفي مقابل هذا الظلم والاضطهاد والجرائم البشعة التي ارتكبت ضد كوردستان، شعبه، أرضه، وجوهه، ومياهه، فإنك لا تجد في كل ما كتب عن ثورة أيلول (والثورات الأخرى القومية – الوطنية)، ولا استثنى أقلام الأعداء. من استطاع أن يعزو إلى الثورة أو رجالها عملاً إرهابياً واحداً ثم تلقائياً أو أمرت به قيادة الثورة. وبقيت ثورة أيلول ثورة نظيفة من المبدأ إلى المنتهى. ومن هنا جاء احترام كل الأطراف لها^(٢). وحاول النظام البائد مراراً وتكراراً القيام باغتيال قادة الأكراد، واستخدم شتى أنواع الإرهاب الفردي والمنظم ضد شعبنا الكوردي، بل أن الكورد وثورتهم صارت ضحية للإرهاب الدولي والداخلي وإرهاب الدولة المنظمة الرسمية^(٣). وبعد انتفاضة آذار المجيدة وقيام برلمان وحكومة كوردستان، مورس الإرهاب ضد الكورد، من الدول المحيطة بكوردستان ومن الشوفينيين الذين لا تطابق مصلحتهم مع إقامة كيان سياسي كوردي، وقد ارتكب العديد من الأعمال الإرهابية ضد الشعرا و الكتاب وقاده الأحزاب، والمنظمات الدولية والخيرية وغير الحكومية والصحفين الأجانب. وفي الحقيقة لم تشهد منطقة كوردستان أي عمليات إرهابية ترتكب باسم الإسلام (بل الكورد احترضن الإسلام واحترمه وخدمه على روح التسامح والعدل والإحسان) على النحو الذي نراه أو نقرأ أو نسمع عنه الآن. ومع أسفنا

^(١) المصدر السابق نفسه، ص ٤٦. للمرزيد، أنظر: د. حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، مكتبة مدبوبي، ط١، ٢٠٢٢، القاهرة” مثني أمين قادر، قضايا القوميات وأثيرها على العلاقات الدولية – القضية الكوردية مموجأ، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ط١، ٢٠٠٣ ” د. منذر الفضل، دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق، من منشورات ثاراس، ٢٠٠٤ ” حوسنی مادهنى، كردستان وپیستراتیزی دهوله تان، بهگی یاهکم، چاپی یاهکم، ٢٠٠٣ ” جوناپن – س راندل، کوردستان یان کلولی نه تووهیله، ورگیانی د. خسروه شان، سليماني، ٢٠٠٣ ” د. مارف عمر گول، جینتوسايدی کەل کورد له بەر رۆشنایی یاسای تازە ونیوە له تاند، بالاکراوه کانی سەنتەری لیتکولینیه وەی ستراتیزی کوردستان، چاپی دووهم، سليماني، ٢٠٠٣ ” د. منذر الفضل، انتهایات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في العراق، من منشورات کولان العربي، السنة السابعة العدد (١٨٠)، کانون الثاني ٢٠٠٣ ” د. محمد هماوند، حقوق الكورد وكوردستان في عهد عصبة الأمم وحق تقرير المصيرها، دراسة موجزة لوضع الكورد وكوردستان في ظل قواعد القانون الدولي، من منشورات جلة (سەنتەری برايمىتى) العدد (١٩)، ربیع ٢٠٠١ ” د. مني قادر مين، تەمنى ستراتيجى ئى عىراق وسېتكۈچكەي بەسىپيان: تەرىجىل – تعریب – تەبییس، له بالاکراوه کانی سەنتەری لیتکولینیه وەی ستراتیزی له کوردستان، سليماني، چاپی دووهم، ١٩٩٩، ل ١٣٩ ودوائر ” منظمة حقوق الإنسان / الشرق الأوسط، جريمة العراق في الإبادة الجماعية، حملة الأنفال ضد الكورد، ترجمة من الإنكليزية جمال ميرزا عزيز، السليمانية، ٢٠٠٣ ، وزارهتى روشنبيري (WWW.roshnbiri.org) ” مىدىل ئىست وقق، جینتوسايدى له عىراق... پەلامارى ئەنفال بى سەر کورد، ورگیانی له ئىنگليزى وە، محمد حمە سالح ترقىق، چاپخانە ئىشىك، سليماني، ٢٠٠٤ .

^(٢) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، الجزء الثالث، ثورة أيلول (١٩٦١-١٩٧٥)، أربيل، ٢٠٠٢، ص ١٣.

^(٣) قام الدكتور صدام حسين، مولاً بمحاولة اغتيال الجنرال ملا مصطفى البارزاني وأكثر ما اشتهر صداته المحاولة الفاشلة في ١٢/١٢/١٩٧١، ومحاولة الاغتيال الفاشلة للشهيد المظلوم إدريس البارزاني في ٦/١٢/١٩٧٢ في بغداد، ومحاولة اغتيال الرئيس مسعود البارزاني في ١٨/١٩٧٩ في فينا.

الإرهاب الدولي

انشققت جماعة المتطرفين من الحركة الإسلامية في كوردستان العراق وانشئت جماعات سلفية متشددة عدّة منها جماعة التوحيد، وجند الإسلام وأنصار الإسلام، وأنصار السنة، ويطهرون خطاباً سياسياً باسم الإسلام تفوح منه رائحة الغواجية والوهابية والتطرف المقتن بالعمل الإرهابي والجرائم الخطيرة في المجتمع، ضد الأماكن السياحية، ضد النساء وقاده الأحزاب، ضد برلمان وحكومة كوردستان، وهدفهم زعزعة الأمن والاستقرار والسلام وانتشار الرعب والفرج في المجتمع. (وأن أعمال القتل الوحشية والذبح من جند الإسلام وجماعة أنصار الإسلام في كوردستان جرائم خطيرة وهي إساءة للإسلام، ولهذا فإن الفتوى من أمراء الجماعات الأصولية المتطرفة في جواز القتل والتمثيل بالجثث هي باطلة وحرام شرعاً وباطلة قانوناً).^(١)

ومن الجدير بالذكر أنه وبعد إعلان الحرب على الإرهاب في أفغانستان وبعدها في العراق، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في حصر الإرهاب في الشرق الأوسط، وخصوصاً في العراق وبدأ التحول الديمقراطي وبناء دولة فدرالية تعددية بعد أن شهد إقليم كوردستان العراق، لكن بعد تحرير العراق من النظام البائد والفكر الشمولي ارتكبت العديد من العمليات الإرهابية على أيدي أجنبية وبمساعدة المتطرفين الإسلاميين السلفيين الجahلين من الداخل، وأصبح الكورد ضحية الفكر الشوفيني العربي والتدخل غير المشروع لدول الجوار في سائر أنحاء العراق بذبهم واغتيالهم وتدمير أماكنهم. وأن حكومة إقليم كوردستان، والشعب الكوري والقوميات المتاخمة الأخرى في كوردستان واجهوا هذه المأساة الدموية البشعة وصدرت التشريعات من الجهات المختصة وعززت قوات الأمن والشرطة وبدأوا بمراقبة الحدود وانتشار برامج الوقاية ضد العمليات الإرهابية. إضافة إلى التعينة الشعبية ضدها.

^(١) انظر: د. منذر الفضل، الإسلام السياسي والإرهاب الدولي، مكتب الفكر والوعي في الاتحاد الوطني الكورديستاني، السليمانية، ٢٠٠٤، ص ١٧ وما بعدها.

ومن أشهر عمليات الإرهاب في كوردستان في الألفية الثالثة اعتداء فرنساوا حريبي (عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكورديستاني) في ١٨ شباط ٢٠٠١ في أربيل العاصمة، والجريمة الإرهابية في ١ شباط ٢٠٠٤ في مقر الفرع الثاني للحزب الديمقراطي الكورديستاني والمركز الثالث للاتحاد الوطني الكورديستاني في أول يوم عيد المبارك، واستشهد أكثر من مئة وجرح ما يزيد عن ٢٥٠ شخص، ومن بينهم الشهيد سامي عبد الرحمن (عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكورديستاني، ونائب رئيس مجلس الوزراء في إقليم كوردستان) وسعد عبد الله عثمان (عضو المكتب السياسي ومُسؤول الفرع الثاني / هولين) وشكوك شيخ يزيد (سكرتير حركة الإقليم وعضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكورديستاني) وأكرم منتكم (محافظ هولين) ومحمد هالو (نائب وزير المالية) وأحمد روبياني (قائم مقام مركز هولين) والعديد من الكوادر المتقدمة في الاتحاد الوطني الكورديستاني. وكذلك حادثة العمل الإرهابي في ٤/٥/٢٠٠٥ و٢٠٠٥/٦/١٣ في أربيل والتي راح ضحيتها أكثر من (١٠٠) شخص.

الإرهاب الدولي

١- خلاصة للموجات الكبرى للإرهاب:

وفي ضوء كل ما تقدم، رأينا أنه في العصور الحديثة، تنوعت وتعددت أشكال وأساليب الإرهاب، ويمكننا تحديد المراحل التالية لتطور ظاهرة الإرهاب من أوائل القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا، منها:

١- موجات الإرهاب ذات الطابع القومي في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر واستمرت من الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان القائمون بالإرهاب في الغالب الأعم من الوطنين المتطرفين الذين وجهوا عملياتهم ضد السياسة لتلك المرحلة في إطار عملية إعادة رسم الخرائط السياسية في أوروبا.

٢- موجات الإرهاب ذات الطابع الإيديولوجي، في فترة الحرب الباردة التي مثلت أشكال الصراع بين الغرب والشرق حيث نشأ العديد من الحركات الإرهابية اليسارية منها واليمينية في أوروبا وأسيا وأمريكا اللاتينية، وإنها مارست وطبقت العنف الفكري بالدرجة الأولى ضد مجتمعاتها ولكنها في حقيقة الأمر تمثل احتجاجاً ضد الرأسماليين ودعواتها الليبرالية وأنظمتها السياسية. واختلط في السبعينيات مفهوم الإرهاب بالحركة الدولية لتصفية الاستعمار التي قادتها حركات التحرر الوطني وكان الزخم الظاهر في ذلك الوقت هو شرعية هذه الحركات في إطار اتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية. حيث لقوا تشجيعاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، خاصة عندما شعر العمالقان خلال مرحلة الحرب الباردة بأن هناك فاصلات كبيرةً بين مصالحهما ومصالح حلفائهما.

وفي منتصف الثمانينيات حيث تصاعد الاهتمام بالإرهاب عندما أصبح ظاهرة تصيب كل المجتمعات، وكانت ظاهرة عالمية من الناحية الجغرافية بشكل أساسي، ولكنها في ذات الوقت كانت ظاهرة محلية (Localized) إلى حد كبير، رغم خطوط الاتصال بين السياسة الوطنية فأصبح الإرهاب الذي يصيب العالم الثالث يغدو الغرب، وليس متهمساً أو متقطعاً لوجهة نظر العالم الثالث. بل أن الواقع السياسي الدولي نشط الإرهاب لي كاملاً لشعوب المقهورة.

٣- والإرهاب المعاصر في ظل (النظام الدولي الجديد والعالمية) الذي يتسم بالوحدة في الجوهر، والتطور في التنظيم والأشكال الهدف والسرعة والمفاجأة خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

الإرهاب الدولي

والتي هددت السلام والأمن الدوليين، واندلعت الحرب الأولى في القرن الواحد والعشرين التي تعتبر الأولى من نوعه في تاريخ البشرية.

٢- أسباب الإرهاب ودوافعه :

للإرهاب أسباب ودوافع متعددة ومتعددة، وأراء الباحثين لم تتفق على أسباب محددة، للتبادر في تفسير المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفلسفية والنفسية والخلقية والدينية واختلاف المصالح... الخ. وعلى المستوى الفردي والوطني والدولي، لهذا ننطرق الى اسباب الإرهاب وستتوقف عند بعض منها، وتلخص رؤية تحليلية في خلاصة تفسيرية:

١-٢ أسباب الإرهاب

للأرهاب أسباب وعوامل متعددة ومتعددة سنشير الى اهمها كالتالي :

١-١ العوامل الاجتماعية

الإرهاب مرض من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تؤدي الأفراد والجماعات^(١). والتحولات الاجتماعية في الآونة الأخيرة وما رافقها من تبدلات في البنى والهيكل والمؤسسات الاجتماعية إلى تفاعلات وتغيرات في القيم الاجتماعية، وتراجع في القيم الروحية، شاع الشعور بالظلم واليأس والإحباط والخذل مما أدى إلى انحراف في السلوكيات التي تميل إلى العنف والجريمة والإرهاب^(٢). وتدل الواقع ومنها التجربة العراقية على أن العنف والإرهاب من جهة والتدمر المعيشي والبطالة من جهة أخرى يتغذى^(٣) بـيان على بعضهما.

هناك نوع من الصلة بين ارتفاع الكثافة السكانية وتفشي ظواهر العنف والجريمة والفوضى الداخلية. والهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة تساعد على تفاقم النزاعات الأهلية، ويرتفع معدلات البطالة والحرمان وغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي كما نراها في الدول الأفريقية والآسيوية. وليس حجم السكان دليلاً على قوة الدولة في كل الأحوال، خصوصاً إذا انحدر المستوى

^(١) د. عبد الرحمن محمد العيسوي، الجنون والجريمة والإرهاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٥٢.

^(٢) عبد الله عبد الجليل الحبيشي، الإرهاب الدولي في الواقع والقانون، مجلة القضاء، تصدرها نقابة المحامين العراقية، العددان الثالث والرابع، ١٩٨٩، ص ٢١٥.

الإرهاب الدولي

المعيشي والوعي الاجتماعي والسياسي للشعب^(١). وقد يؤدي ظاهرة الانفجار السكاني إلى الصراع على الموارد والثروات الطبيعية، كال المياه العذبة والنفط والأسواق التجارية والعملة الفنية. وأمام تدهور أوضاع البيئة – بفعل التلوث والزيادات السكانية حيث يصبح هناك نوع من الصراعات أكثر حدة وخطورة^(٢). وفي غياب الديمقراطية والاندماج وعدم بلورة المؤسسات الدستورية تؤثر الانقسامات البنوية المتعلقة بالعرق واللغة والدين – تغذي الصراعات السياسية كما نراها حتى في مقاطعة كيوبيك الكندية، وجنوب أفريقيا، وفي حروب البلقان بعد نهاية الحرب الباردة والعراق وقبرص وإيران والسودان ولبنان وتركيا وسوريا... الخ.

فالحرمان الاجتماعي، بمعنى عدم مقدرة المجتمع على استيعاب فئات محددة استيعاباً كاملاً بما يؤدي في النهاية إلى الشعور بالاغتراب، وإنشاء اعتبارات الطائفية والعنصرية المتطرفة، قد يؤدي بهم إلى تشكيل المجموعات الإرهابية أو بالانضمام لها، لتغيير أوضاعهم السيئة. ويرى عدد من الباحثين أن المجتمع يتحمل إلى حد بعيد العدوانية الصادرة عن المنافة، كضمام أمان ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك فهو لا يوافق على عدوانية تضعه موضع تساؤل. وفي سبيل تكيف الإنسان مع المجتمع حتى لو كان المجتمع يعاني من عدم التكيف، فالمجتمع يريد أن يزيل العنف والنزاعات^(٣).

وقد لوحظ بأن انعدام التنظيم الاجتماعي له تأثير في الجريمة. ففي كل من المجتمعات البدائية والمعاصرة وجد أن استقرار وثبات النظام الاجتماعي عامل هام من عوامل الضبط في

^(١) د. عدنان السيد حسين، المشكلة السكانية والسلم الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧، ص١١.

^(٢) د. عدنان السيد حسين، المصدر السابق، ص١٢. يشهد العالم متزايداً من زيادة عدد سكان المدن وتضخمها، وفي العالم الثالث الهجرة من الأرياف إلى المدن الكبرى، طلباً للتعلم والعمل والخدمات الاجتماعية، وأثرت سلباً على الزراعة والأمن الغذائي، وأوجدت مشكلات سياسية واجتماعية ضاغطة على الدولة والمجتمع. وهذا ما يلتقي مسؤولية عالية على الدول والمنظمات التعليمية والدولية كافة، من أجل معالجة الآثار السلبية في إطار التعاون الدولي القائم على التخطيط العملي والمتابعة السكانية. للمزيد من التفصيل، انظر: د. عدنان السيد حسين، المصدر السابق، ص٣ وما بعدها.

^(٣) المجتمع والعنف، تأليف فريق من الاختصاصيين، ترجمة الأب إلías زحالوي الأستاذ أنطون مقدسى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٩٣، ص٧٥.

الإرهاب الدولي

حوادث الجريمة، وهناك قلة قليلة من يخرقون القانون في المجتمعات المستقرة أسوة بالمجتمعات غير المنتظمة^(١).

فالإنسان الاجتماعي بطبيعة، خروجه على القانون خرج على المجتمع، الحب يحول دون ذلك وفقده يقطع الروابط بالمجتمع، ويؤدي إلى إحساس بالغرابة، وانطواء، وإحساس بالضياع، وتتصور هامشية التواجد، والإحساس بالرفض والاضطهاد، الأمر الذي يؤدي بالإنسان إلى الرغبة في إثبات الذات وليس مجرد تحقيقها، وقد يكون الإثبات مدرماً وتدخل في دائرة العنف والعنف المضاد^(٢).

٢- ١- الإرهاب والجوانب السيكولوجية

إن بعض الأخطاء، والخلل العقلي المتمثل في المجرم المجنون والمجرم العصامي والمجرم السيكوباتي وأرباب هوس السرقة وهوس الحريق ومحترفي جرائم الدعاارة والاغتصاب ومدمتي الخمور والمخدرات الذين يعانون من الذهن الكحولي، كل هذا سوء كانت وراثية أو عائدة إلى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف معينة، يتعرض لها الفرد، مثل هذه الجوانب النفسية قد تكون هي الدافع وراء العديد من الأنشطة الإرهابية^(٣).

إن الدافع الذاتي مهم في الفعل الإرهابي العنفي، فمن يملك غريزة عدوانية في ذاته، يكون أقرب إلى العمل الإرهابي، ولديه الاستعداد للانخراط في صفوف المنظمات الإرهابية — وكما يقول برنو — يجعل الفرد أكثر ميلاً إلى العنف^(٤).

فالمعاناة التي يعانيها الكثير من الشباب عند تخرجهم في الجامعات، من الفراغ والبطالة ومواجهة ظروف الحياة الصعبة، تخيب آمالهم في الحياة، ونتيجة لذلك لا بد أن يصابوا بالإحباط

(١) د. عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الإرهابي، منشورات الطلب الحقوقية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠، ص ٧٦.

(٢) كمال متولي، دعوة للحب... في مواجهة العنف، المواجهة (الموقف والإرهاب) مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٣٥-٣٩.

(٣) أنظر: د. عبد الرحمن محمد العيسوي، الجنون والجريمة والإرهاب، المصدر السابق، ص ٢٦٥ وما بعدها.

وقد تستعمل عملية غسل الدماغ (Brain Washing) تستهدف عمل الناس عنوة وقوساً وكarma لتغيير اتجاهاتهم وعقائدهم وأز阿هم وموافقهم وسلوكيهم وتنزع اتجاهاتهم القيمية واستبدلها ببعدها بمارسة الضغوط البدنية والسيكولوجية والإيماء، وتمارسه الجماعات والأحزاب المتطرفة كالنازية، وتمارسه أيضاً على أسرى الحروب لهم ولأنهم وللحصول على معلومات منهم. أنظر د. عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الإرهابي، المصدر السابق، ص ١٧٧. ويقول: (الإرهاب بعبارة عن سلوك، وإذا كان سلوكاً فلابدًّا وفقاً للنظرية الحتية السلوكية أن تكون له أسباب تكمن وراءه، الإرهاب لحتية السلوكية أو السيكولوجية مؤدّاماً أن لكل معلوم علة بالضرورة)، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٤) د. حسن طوالبة، الإرهاب والعنف الثوري والكفاح المسلح، مجلة الحكم، بيت الحكم، بغداد، العدد (٢١)، ٢٠٠١، ص ٧٩.

الإرهاب الدولي

واليأس وأن يشعروا بالقلق والاكتئاب والضياع، وهذا بدوره سبب يؤدي إلى نشوء ظاهرة العنف والتطرف فضلاً عن التناقضات التي يعيشها الشباب والتي تؤدي بهم إلى التمرق النفسي بين الواقع المعاشي، وبين الكثير من السلبيات والانحرافات، الأمر الذي ينعكس على تصرفات وسلوك الشباب^(٣). فالبيئة الاجتماعية وثقافة العنف القائمة في المجتمع تؤثر بدرجة أو بأخرى على أفراد المجتمع وتتساعد على توفير الظروف والعناصر المتعلقة بالفعل الإرهابي آخذين بنظر الاعتبار تعدد مناهج البحث التي تعدّ أسباباً مختلفة للعنف منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والنفسية والثقافية.

٢-١ العوامل الاقتصادية

إن الحرمان الاقتصادي، خصوصاً في عصرنا المعلوم الذي تعيشه معظم دول العالم، أدى إلى تزايد الفوارق الطبقية، وبالبطالة والفقر، والقصور في الإمكانيات المادية المتاحة عن تلبية متطلبات الأفراد وحاجاتهم. ومن جانب آخر وفي التزايد المستمر من الهوة بين الشمال والجنوب، والاستمرار في الخلل الاقتصادي خصوصاً الذي يشهده العالم الثالث في ظل أدوات العولمة حيث يزداد الأغنياء غنىً، ويزداد الفقراء فقرًا، كل هذا قد يؤدي إلى الشعور بالحرمان ودفعهم إلى استخدام العنف والإرهاب.

ولقد أصبح الإرهاب في المرحلة الراهنة وسيلة لتجارة عالمية، تروجه له وتدبره شبكات منظمة واسعة من الأفراد والمنظمات والشركات والمؤسسات الكبرى، وتقدم الخبرة في التخطيط والإعداد والتنفيذ لعمليات اختطاف الطائرات والسفن والأشخاص وتجنيد الإرهابيين والمرتزقة وإدارة أسواق السلاح والجريمة الدولية ومكسب أنظمة الحكم أحياناً فتكتسب أموالاً كثيرة وتعتبر عصابات المافيا المنتشرة في العالم من أشهر المنظمات الإرهابية التي تتاجر بالإرهاب والجريمة^(٤).

^(٣) د. حامد محمود إسماعيل، فرض المبادئ بالعنف ليس من الإسلام، المواجهة (المثقفون والإرهاب)، مجموعة من كتاب الكتب والمفكرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص. ٩.

^(٤) عبد الله عبد الجليل الحديشي، الإرهاب الدولي في الواقع والقانون، مجلة القضاة، تصدر من قبل نقابة المحامين في العراق، العددان (٢) و(٤)، ١٩٨٩، ص. ٢١٦-٢٢٠. قال تعالى في كتابه العزيز ﴿ كُلَا إِنَّ إِنْسَانَ لِيَطْغِيْ فَإِنْ رَأَهُ اسْتَغْفِرِيْ ﴾ سورة الملك، الآيات (٦) و(٧).

الإرهاب الدولي

حقوقها المشروعة في المواثيق والاتفاقيات الدولية وخلف وراءه نموذجاً واضحاً من الإرهاب والإرهاب المضاد.

وعليه فمعظم العمليات الإرهابية وأعمال العنف غالباً ما تتمكن وراءها دوافع سياسية من بينها الحصول على حق تقرير المصير للشعوب، أو مقاومة الاحتلال، أو رفض فكرة التفرقة العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان، أو جلب انتباه الرأي العام العالمي إلى مشكلة أو قضية تهم جماعة من الجماعات العرقية أو غيرها، أو الاحتجاج على سياسات غير عادلة تنتهجها سلطات الدولة ضد مواطنين^(١).

وقد استخدم الإرهاب كاستراتيجية بين قوتين عظيمتين أبان الحرب الباردة، التي أفرزت العديد من ممارسات الإرهاب وتشكيل جماعات ومنظمات إرهابية، مما خلف وراءه العديد من المشاكل والحروب على الصعيد الدولي والإقليمي والداخلي.

وقد لجأت بعض الدول المتتصارعة المتكافئة عسكرياً إلى استخدام الوسائل الإرهابية فيما بينها كبديل للحروب التقليدية، وتلجلأ بعض الدول الصغرى إلى القيام بأعمال إرهابية ضد الدول الكبرى نظراً لعدم قدرتها على مواجهتها عسكرياً، وكثيراً ما تحصل بداعم الانتقام . وعلى الصعيد الدولي، هناك من يقول بأن السياسة الدولية الانفرادية في ظل ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)^(٢) وما رافقها من تحولات أدت إلى اختلال في النظام السياسي الدولي، وإلى خلل في النظام الدولي، ويدوره أدى إلى تصاعد العديد من الحروب والقمع والإرهاب والتزاعات.

ونرى خلوع العديد من الدول والحكومات وتواطؤها مع منظمات الإرهاب الدولي، ومساندتهم يامكانات واسعة تسعدها على تنفيذ المخططات الإرهابية.

وتتجلى هنا بوضوح العوامل السياسية أو ما يسمى بالحروب البديلة حيث تسعى دولة ما لتصفية حساباتها مع دولة أخرى على مساحة دولة ثالثة لأغراض سياسية مثلاً نلاحظه بوضوح في الساحة العراقية وتدخل الدول الإقليمية فيها بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣.

^(١) د. أحمد محمد رفعت و د. صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربية – الأوروبي، ص ٢٠٩.

^(٢) أصدرت المحكمة العليا الأمريكية في ١٥/٦/١٩٩٢، قراراً يعطي الحق للسلطة التنفيذية في اعتقال وخطف المشتبه في قيامهم بأنشطة إجرامية دولية من دون أخرى وتقديمهم المحاكمة أمام القضاء الأمريكي، مهما كانت الوسائل التي يتم استخدامها لجلب أولئك المشتبه فيهم، حتى ولو لم تتوافق دولهم على ذلك. أنظر: د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، المصدر السابق، ص ١٢٦.

الإرهاب الدولي

٥-١-٢ الدوافع القومية

في حالة غياب التضامن والتكميل الوطني داخل المجتمع، أو حالة انعدام العدالة الاجتماعية، أو حرمان قوى معينة من الحقوق السياسية يبرز الدوافع كأسباب في حدوث العنف والإرهاب، وخصوصاً إذا كان المجتمع فسيفساء من القوميات والأديان والطوائف ولم تعم بالديمقراطية^(١)، واستغل واحد منها احتكار المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حساب القوميات الأخرى، ومن دوافع الإرهاب هي الدوافع الانفصالية ذات الطابع القومي الذي يطالب بحق تحرير مصيره وضرورة استقلاله، وفيما لا تتيح له الفرصة لتحقيق ذلك ويمكن أن يلجأ إلى التزاعات واستخدام العنف والسبيل الإرهابية لتحقيق ذلك^(٢). حتى ذهب البعض إلى أنَّ (الإرهاب الطائفي هو في نفس مستوى تطلعات الشعوب في تحرير مصيرهم حيث لا يفرق بينهما ويؤكد أن مصدرهما واحد (الشيء الذي يدعم الإرهاب في أيرلندا أو في سيريلانكا يتطلع ويدوافع وطنيّة نحو التحرير)^(٣).

وعليه ولنيل الاستقلال والحرية سادت النظريّة الثوريّة – الماركسية والماديّة، حيث تتسم آراؤها وأفكارها بالمبادئ والإيديولوجيات الثورية المنادية بضرورة الإجهاز على الرأسمالية الغربية وإعادة توزيع الثروة والسلطة والمكانة في المجتمع، ولا سيما الحركات اليسارية الجديدة في أوروبا الغربية، اعتمدت في بعض عملياتها على الأساليب الإرهابية^(٤).

^(١) كما نراه حوالي قرن واحد في تركيبة الشعب العراقي بكلّة قومياته وأديانه ومذاهبه، وقد احتكرت الحكومة والسلطة منذ بداية تكوين دولة العراق سنة ١٩٢١ لصالح جماعة أو طائفة أو عائلة، وقد أوصلت بذلك دولة من أغنى الدول في العالم إلى ساحة القتال والخراب والدمار والعنف والإرهاب.

^(٢) وما جاء في المادة الثانية فقرة (أ) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة من مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، القاهرة، فبراير ١٩٩٨، إجحاف لحقوق القوميات التي تعيش في الدول العربية، حيث تقول: (لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح السلمي ضد الاحتلال الأجنبي والمدوان من أجل التحرير وتغيير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي)، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية). وهذه الفقرة الأخيرة منافية للإعلان العالمي لحقوق الشعوب، ومتناقض الأمم المتحدة، وحق تغيير مصير الشعوب. وأن الاتفاقية لم تنشر إلى إرهاب الدولة وتحريم بخلاف كافة الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

^(٣) أستاذنا الدكتور شيرزاد أحد النجار، إشكالية فهم النظام العالمي الجديد، مناقشة ، مجلة كولان العربي، العدد (١٤٣)، كانون الأول، ١٩٩٩، ص ٣٢.

^(٤) عبد الناصر حرب، المصدر السابق، ص ٦٥.

الإرهاب الدولي

وأننا نتفق مع الرأي القائل بأن الإرهاب هو شيء يختلف تماماً عن مبدأ الوطنية من ناحية الدوافع وإطار العمل. فالإرهاب هو عمل مدان من ناحية القانون الداخلي والقانون الدولي العام ولا يملك أي تبرير أو شرعية. وعندما يربط الإرهاب مع الحركة التحريرية الوطنية فإنه يجب ألا يؤدي إلى إلحاقة أية ضرر بحياة أو ممتلكات المواطنين^(١). ولكي نصل إلى غاية نبيلة يجب أن تتبع الوسائل المشروعة.

فأزمة ضمير وأخلاقيات النظام السياسي الدولي، الذي يتجسد فيما هو موجود في الموثيق الدولي، من مبادئ وقيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة، وبين ما يتم عن سلوكياته العقلية التي قد تصل إلى مستوى التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات، تظهر ممارسات الإرهاب الدولي، ليس كعنف مجنون لا وجه له ولا هدف، بل كصرخة احتجاج على التناقض الصارخ بين القول والفعل. كالصمت الصارخ لانتهاك حقوق الشعوب وحقوق الإنسان وارتكاب الجرائم الدولية^(٢).

٦-١-٤ الدوافع الدينية

قد تعاني شريحة اجتماعية معينة من اضطهاد ديني داخل المجتمع فيحرم عليها ممارسة طقوسها الدينية أو الترويج لها، أو إن طبيعة النظام الحاكم تتبع سياسة دينية معينة قد تضر فئات دينية أخرى وهو ما يدفع شريحة دينية معينة إلى اللجوء إلى العنف والتطرف والإرهاب، لرفع العبن عليهم. فاعتقاد الدين، حق شخصي، (ولكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين). ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدتها. وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراسمها. سواء أكان ذلك سراً أم جهراً، منفرداً أم مع الجماعة^(٣). ومن أخص خصائص الإنسان في ذاته حرية الإرادة والمشيئة، وقدرة الاختيار، ومسؤوليته فيما يختاره، من

(١) د. شيززاد أحمد النجار، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٢) إبراهيم نافع، المصدر السابق ، ١٩٩٤، ص ٢٠-٢١.

في عام ١٩٨٨ وبعد الإيادة الجماعية في القصف الكيميائي في قضاء حلبة الشهيدة على يد النظام البائد، لم تكن هناك آذان صاغية لإدانة تلك العملية التي ارتكبت بحق المدنيين الأبرياء العزل، لا شرقاً ولا غرباً، لا إسلامياً ولا مسيحياً، وليس هناك وثيقة رسمية لأحد برمجيات الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن ولا في المنظمات الدولية والإقليمية لإدانة الجرائم الدولية وتحديد مسؤولياته – باستثناء بعض منظمات حقوق الإنسان وبعض الشخصيات السياسية والدولية.

(٣) المادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الإرهاب الدولي

موقف خير أو شر، واحترم الخالق عز وجل حرية الإنسان، حتى في مجال الاعتقاد الديني، فلم يكرهه على الإيمان لا تكويناً ولا تشريعاً^(١).

فللاسلاميين وللمسلمين آراء في السياسة والمجتمع وال العلاقات تبعاً لاختلاف المصالح والأهداف والتصورات. والإسلام ليس كله ولا حتى المسلمين كلهم تنظيم القاعدة أو رؤية حكمة طالبان الأفغانية، أو نموذج طالبان، بل أن قسماً كبيراً من الإسلاميين، ناهيك عن المسلمين لا يؤمنون بإجراءات حكومة طالبان وتعصب تنظيم القاعدة والتوجهات التي اعتمتها والأراء والأفكار التي تبنتها، بل يقفون موقفاً حازماً إزاءها، بما فيها تحطيم التماثيل البوذية في باميان، باعتبارها غير إسلامية وهو موقف فيه الكثير من العدمية وانعدام الذوق والحس الجمالي ناهيك عن كونه تفريطاً بشروء تاريخية^(٢). علماً عندما فتح المسلمون مصر لم يحطموا تماثيل وتراث الفراعنة. وأن ديننا الإسلامي لا يقر العنف ولا التطرف ولا التعصب والإرهاب أو القتل وسفك الدماء باستثناء بعض الحالات المحدودة في القرآن والسنّة النبوية، وهذا لا تقصد بعض المذاهب والتيارات المتطرفة. ويقوم الإسلام على قيم التسامح والجدال والموعظة الحسنة ويدعم السلام العالمي والسلام الاجتماعي.

^(١) د. محمد شريف أحمد، كيف نجدد الموقف الإسلامي في الفقه والفكر والسياسة (مشروع حوار ونظر)، ص ص ٨٦-٨٧.
— قال الله تعالى: ﴿ لَا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلونكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أَن تبروهم وتقسّطوا إِلَيْهِم * سورة المحتoteca، الآية (٨). وقال تعالى: ﴿ لَا إِكراه في الدين ﴾، ﴿ لَا إِكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ سورة البقرة، الآية (٢٥٦). ﴿ وَقُلْ لِلْحَقِّ مِنْ رِبِّكَمْ فَمَنْ شَاء فَلِيَقْرَئُ مِنْ مَا شَاء فَلِيَكُفُرْ ﴾ سورة الكهف، الآية (٢٩). وفي هذا كله، يقول الشاعر والفيلسوف الهندي المعروف طاغور: (إني أعبد الله لأنه يترك لي حرية إيمانه وجوبه)، أي أن لاهوته يتجلّى في هذا الاحتياط المذهل لحربيتي.

^(٢) د. عبد الحسين شعبان، الإسلام والإرهاب الدولي، دار الحكمـة، لندن، أيلول ٢٠٠٢، ص ص ٩-١٠.
— يقول الطبرى في كتابه (تاريخ الرسل والملوك) عندما مات الرسول احتشد الأنصار في سقيفة بنى ساعدة، فذهب إليهم أبو بكر وعمر، قال أبو بكر: يا معاشر الأنصار، إنكم لتذکرون منكم فضلاً، لا وأنت له أهل، وإن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش. هنا سياسة لا تحكم أنت بل أنا الذي يحكم ويروجه حدثه إلى سعد بن عبادة، سيد الخزرج؛ علمت يا سعد أن رسول الله قال وأنت قاعد (قريش ولاة هذا الأم) فقال سعد (صدقت فتنن الوزراء وأنت الأمراء) لكن قريشاً استولت على كل شيء ولم تعط الخزرج لا وزارة ولا إمارة ومن هنا امتنع سعد بن عبادة عن البيعة. كان هذا هو أول حديث سياسي في الإسلام، نزاع على السلطة، أو رغبة المشاركة في السلطة، وانتهى الأمر بأول اغتيال سياسي في الإسلام. والفتى الذي حاول قتله يجب محفوظه عندما وقف أمام المحقق، أثبت أنه لم يقرأ حرفاً واحداً لنجيب محفوظ، وأشك كثراً أنه يعرف القراءة والكتابة جيداً، لماذا حاولت أن تقتلته؟ لأنني سمعت أنه كافر! وحن بدورنا نسأل، من المسؤول عن الفكر والتراث الذي أدى لقتل وإبادة وأنفال الآلاف من الكورد في ثانينات القرن الماضي؟! انظر: د. رفعت السعيد، التطرف بيدًا فكرًا، مجلة فكرية سياسية تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، خريف ١٩٩٩، العدد (٥٦)، ص ١٢٦ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

الدين الإسلامي بريء من كل مظاهر الإرهاب. ويحفل تراثنا الإسلامي الخالد بكل مبادئ التسامح والسلام والمودة والمحبة والتآخي والتماسك والتكافل والتساند والتعاون والترابط، وصلة الأرحام، والعطف والشفقة والرحمة والمسالمة والطاعة واحترام حقوق الناس وصيانته أرواحهم وعدم إزهاقها وتقدير المصلحة العامة والإشارة إلى إحاطة الأذى^(١). ولذلك أحقت قوى التطرف والإرهاب أذى الأخرين بالإسلام وال المسلمين وأصبحت قطاعات واسعة من الرأي العام في مختلف مناطق العالم تساوي بين الإرهاب والإسلام.

اذن أن فلسفة الدين تتناقض مع الإرهاب ولا تلتقي معه بحال، فالدين يهدف إلى ترسير قيم السماء في الإنسان وهي الإيمان والخلق الفاضل، وإلى تنقية المجتمع من الرذائل وهذا يتم بالرياضة الروحية، والعمل الصالح، أما الإرهاب فهو منهج دموي عنيد يتخذ وسيلة لتهديد السلام الاجتماعي، وزعزعة الاستقرار، بغية تهيئة الأجواء وتوفير الظروف المادية لهيمنة المشروع الإرهابي وإقصاء قيم العدالة والحرية والديمقراطية عن المجتمع^(٢).

^(١) صحيح البخاري وصحيح مسلم والترمذى ومنهاج السلم لأبي بكر جابر الجزائري، نقلًا عن: د. عبد الرحمن محمد العيسوى، المصدر السابق، ص: ٢٦.

ـ فلماذا أصقت ظاهرة الإرهاب والعنف ورفض الآخر بالإسلام؟ وكيف يفسر ما قامت به مجموعات محسوبة على الجهاد الإسلامي من ذبح النساء والأطفال في الجزائر، وكيف يبرر ويري أبو قنادة البالغ من العمر (٤٤) ستةً بإصدار فتاوى بذبح النساء والأطفال من أجل قتل نجدي؟ وقتل البريء في مصر واليمن وغيرهما؟ ثم ألم يعترض أسامة بن لادن بالضربات المباركة التي أدت إلى مقتل حوالي (٥٠٠) الآلاف من البريء في واشنطن ونيويورك (١ أيلول ٢٠٠١)، وأدت إلى اشتعال حرب عالمية، هذا السؤال منطقي وهي ظاهرة قلة لا نكثرة، وناتجة عن فهم خاطئ ومقلوط للدين الإسلامي، فالذاعمن بأن الإسلام قائم على القسر والإكراه فهم على ضلال، وأكد مجمع الفقه الإسلامي في بيانه في مكة المكرمة يوم ٢٠٠٢/١١/١٠ بأن التطرف والعنف والإرهاب ليس من الإسلام في شيء. انظر: د. محمد شريف أحمد، المصدر السابق، ص: ٨٨ وما بعدها.

ـ ومع أن تنظيمات العنف السياسي في العالم الإسلامي في معظمها تنظيمات إسلامية، وبسبب أن الدين – مقرروءاً ومُؤولاً على نحو من الأشخاص – مثل، هو أيضاً – عاملاً من العوامل المساعدة على جنوح بعض السياسة إلى الأخذ بأسلوب العنف، والمقصود ليس أن العنف يجد جذوره في الإسلام كما يزعم البعض – بل أن القيم المتشعبة بالدين – يجد نفسه أحياناً في صراع مع منظمات جديدة من القيم، وعسرها في التكيف معها، فوجوها قسم منها بالبدلة والاختلاف عن مجحة النظام الديني والأخلاقي، ويذكر (الجاهمي) الجديد بعد تكفير (الدولة) ووجوب النهوض به (الفرضية الغائبة) – الجهاد – ورغم عدم إجماع المسلمين عليها وتصدي مقتنين إسلاميين لها، إلا أن ذلك لم يغير من الحقيقة شيئاً: وهب أن دم الناس يسفك يومياً بفتواوى رجال يُشكّ في مدى حجيتهم الدينية، وفي أن الذي أرادوه جهاداً بات ينذر بالصيغورة فتنة. انظر: د. عبد الإله بلغزير، العنف والديمقراطية، دار الكفور الأدبية، ط٢، ٢٠٠٠، ص: ٤٥.

ـ كالفتاوى التي أصدرتها هيئة العلماء المسلمين في بغداد بقصد الأحداث الدامية والعمليات الإرهابية في العراق – خصوصاً في الفلوجة – وفتواوى بعض علماء المسلمين في السعودية بشأن الجهاد في بغداد. وما ذهب إليه رجال الدين الضاللة في الموصل بقصد الجهاد على الأكواخ في شهر تشرين الأول العام ٢٠٠٤.

^(٢) د. محمد شريف أحمد، الإرهاب في منظور الإسلام، محاضرات أقيمت على طلبة الدكتوراه في كلية القانون بجامعة صلاح الدين، أربيل، للعام الدراسي (٤-٢٠٠٥).

الإرهاب الدولي

وأن المجتمع الإسلامي وكأي مجتمع آخر في العالم، لم يكن خالياً أو بعيداً عن معارضات إرهابية، فقد عرف المسلمون أنماطاً من الإرهاب، تقترب من مفهوم الإرهاب المعاصر، كأفعال الفرق الدينية الهدامة، المعروفة بالحركات الغالية والفرق الباطنية التي انحرفت عن الإسلام ومنها (الإلحادية، والإباحية، والقاديانية، والبابية، والبهائية... الخ) إلا أن الإسلام تمكّن من التصدّي لظاهرة الإرهاب وتحجيم دورها، والتقليل من آثارها، ومن ثم القضاء عليها، وللحاجة الإرهابيين والجاءهم إلى جحورهم في كل فترة كانوا يظهرون بها^(١).

ولكننا بذات الوقت نجد التأكيد على أن الإرهاب لا يقتصر على دين أو طائفة أو فكر محدد، بل تجده في جميع المذاهب والأديان والإيديولوجيات وإن كان ذلك الحضور بدرجات متفاوتة وفي ظروف وحالات متباعدة.

٢-١ العوامل الفكرية

للعامل الفكري دور هام في تفعيل أفعال العنف والأعمال الإرهابية أيضاً، وله تاريخ طويل، وإن الإرهاب الفكري له صلة بنوعية النظام الرأسمالي أو الاشتراكي، وقد يقوم الصراع بين مؤيدي

(١) محمد نوري بازياني، مستقبل الحركة الإسلامية في كوردستان العراق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، لندن، ٢٠٠٣، ص ٦٠.

للمزيد من التفصيل حول الإسلام والإسلام السياسي، وحقوق الإنسان في الإسلام، انظر:

- فاروق السامرائي، حقوق الإنسان في القرآن الكريم، (حقوق الإنسان في الفكر العربي - دراسات في النصوص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تيسان، ٢٠٠٢ "حقوق الإنسان في الحديث الشريف (صحيف البخاري) نموذجاً، حسني محمود، المصدر السابق" رضوان السيد، مسألة حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي المعاصر، المصدر السابق "أمين عبد العزizi" فهم الإسلام ظلال الأصول العشرين للإمام حسن البنا، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩١" د. عبد القادر أبو فارس، السيرة الجهادية للإمام حسن البنا، دار البشير الثقافة والعلوم، طنطا، ط١، ٢٠٠٠" د. يوسف القرضاوي، التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١ "ذكي العبياد، الفكر الإسلامي، قراءات ومراجعات، مؤسسة الاستثمار العربي، ط١، ١٩٩٩" د. توفيق يوسف الداعي، الفكر السياسي المعاصر عند الأخوان المسلمين، مكتبة المدار الإسلامية، الكويت، ط١، ٢٠٠١ "مادي الطوى، فصول من تاريخ الإسلام السياسي، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط٢، ١٩٩٩" د. محمد شريف أحمد، المصدر السابق ذكره "محمد نوري أحمد بازياني، المصدر السابق ذكره" إدموند بيرك و إيرا لا بيدوس، الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية، ترجمة محروس سليمان، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣ "هيثم متاع، الأصوليات الإسلامية، وحقوق الإنسان، رابطة كاوا للثقافة الكوردية، أربيل، ط٢، ٢٠٠٠" د. محمد كاظمي، "تهريهات له فيقهى نيسلامى، كوفارى، ياساپارتنى، زماره (٧) سالى ٢٠٠٢" على عبد الرزاق، نيسلام وبنې ماڭانى فەرمانىۋىلى، ورگۈزىنى بازىرى ئىبارى ئىبارى، چاپخانە ھاوار، سەيتىانى، ٢٠٠١ "تۇماس فەridمان، المسلمون يتحاولون لإيجابيات أفضل، مشورات مكتبة الفكر والتوعية، السليمانية، ٢٠٠٢" على رضا، بىچۈننەك لەم، بىسياسىكىرىدىنى نىسلامە، كىتىنى گولان، زمارە (٣٦)، چاپى يەكەم، ١٩٩٩.

الارهاب الدولي

كل من النظامين، وتنشيط ثقافة الكرامية بين العالم الإسلامي والغربي بعد التسعينيات من القرن الماضي خصوصاً، ومحاولة كل فريق الوصول إلى التفوق الإيديولوجي، وهذا أدى إلى تبادل الإرهاب وإثبات الحرب الباردة وإلى الصراع الإيديولوجي بنهاية التاريخ وصراع الحضارات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد يقوم الصراع بين مؤيدي نظام معين ونظام آخر، ومحاولة فريق ومجموعات الوصول إلى السلطة لتطبيق النظام والإيديولوجية التي يعتنقها داخل الدولة الواحدة. وقد تبني الجماعات المتطرفة الأفكار والقيمة منذ عقد من الزمن التي تبناها في عقول الشبان تتلخص في العدمية إزاء كل مظاهر الحياة الحديثة والمعاصرة ورموزها وطاقة التدمير والاغتيال ضد المجتمع ومؤسساته^(٤). ومن تاحية أخرى عدم تقبل قيم من قبل شعوب تنتهي إلى حضارات أخرى سيؤدي إلى تشكيل حالة من التحدي لتلك القيم وبالتالي محاولة فرض القيم عن طريق القوة أي احتلال لنداء تصدام حضاري من النوع الذي أشار إليه (هنتنغتون)^(٥). ولأن ثقافة المجتمعات الصناعية هي التي تسيطر على العالم عن طريق نموذج من التفكير التي تدعى أن كل الأفكار التي هي خارجة عن إطار تفكيرها لا تستند ولا تدعم من قبل العلوم المادية التي هي أحسن ما يمتلكه العالم لحد الآن، على حد قول البروفيسور عبد العزيز سعيد، وبذلك فإنه على شعوب العالم أن تصبح (غريباً) إذا أرادت أن تكون لها دور في اللعبة. ولكن لا يمكن أن يؤخذ هذا التصور على إطلاقه حيث قيم الحضارة الغربية ما زالت تعاني من عدم تقبل شعوب مختلفة لها وبنيتها لمبادرتها، أن هذه الشعوب تنتهي إلى حضارات أخرى، فإن لها قيمها ومبادئها وأفكارها، وبالتالي فإنه لا يمكن فرض قيم خارجة عن تقاليدها وتراثها الحضاري الفكري عليها^(٦).

٨-١-٢ الأسباب المعلقة التطويرات العلمية والتكنولوجية

إن الثورة الصناعية الثانية، بعد الحرب العالمية الأولى، اعتمدت على التقدم التكنولوجي، واكتشاف أسرار الطاقة الذرية، والفضاء، وسباق التسلح، وتطوير أنواع الأسلحة الفتاكه والدمار الشامل، والعلوم الإلكترونية، التي تقسم بققرة هائلة في مجال الاتصال والنقل، وفي مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، شهد العالم ثورة في علم الحاسوب الآلي والاتصالات والمعلومات ما

(٤) إبراهيم ناجع، كابوس الأقنة، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

(٥) أستاذنا د. شيرزاد أحمد النجار، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٦) المصدر السابق نفسه.

الإرهاب الدولي

الإنسانية، إلا أنه يسامح في تقييد الحريات الشخصية للأفراد عن طريق الرقابة والتحقيق، وغيرها من وسائل الانتهاك الأخرى للحرية^(١).

٩-١-٢ الأسباب المتعلقة بالشرعية والديمقراطية

الشرعية تشكل محوراً أساسياً في النظام السياسي، لارتباطها بمسألة كيفية وطريقة ممارسة السلطة السياسية في المجتمع وبالتالي بالعلاقة بين الحكم والمحكومين^(٢)، فمصدر شرعية السلطة السياسية يعني الأساس الذي عبره يتم الحصول على اعتراف المواطنين بالسلطة برضاء منهم، وليس الطاعة من خوف أو رهبة، وبالتالي نستنتج أن القوة قد تصنع الطاعة ولكنها لا تستطيع أن تصنع الرضى^(٣).

إذن فالشرعية الديمقراطية جوهرها يكمن في أن سلطة الحكم لا تكون شرعية إلا إذا تم تحويلها من قبل المحكومين، وأن كل حكومة لا تستمد شرعيتها من الشعب هي سلطة غير ديمقراطية^(٤). فقدان المؤسسة في نظام الحكم، وغياب الحكم المدني، وغياب الديمقراطية، وعدم مشاركة الشعب في العملية السياسية واتخاذ القرارات، يؤدي إلى إيجاد بدائل أخرى غير مشروعة لتحقيق ذلك، وبالتالي يؤدي إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المجتمع وبالتالي يولد العنف والتطرف والإرهاب.

لقد شهدت المجتمعات العالم النامي تراكماً هائلاً من وقائع التدمير والتقويض بالنسبة للسلطة والمعارضة حيث بات الصراع السياسي أشبه ما يكون بعملية انتحار ذاتي. ومن أجل إيقافه، فهناك حاجة ماسة إلى تبني سياسة عقلانية مبنية على الحوار والتفاوض المدني والتعديدية ورفض

(١) مزيد من التفاصيل، أنظر: د. ميدر الويسي، آخر التطور التكنولوجي على الحريات العامة، منشأة المعارف بالإسكندرية، بلا سنة طبع، ص ١ وما بعدها.

(٢) د. شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، مطبعة وزارة الثقافة، ط١، أبريل، ٢٠٠٤، ص ٧٦ وما بعدها.

(٣) جوتيار عادل محمود، شرعية النظم السياسية في الشرق الأوسط - العراق نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، من كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، أبريل، ٢٠٠٣، ص ٢١ وما بعدها.

(٤) د. منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، الكتاب الأول - فكره الديمقراطية، منشورات المجمع العلمي، بغداد، ١٩٩٨، ص ٢٢.

للمرجع من المعلومات حول الشرعية والمشروعية، أنظر: د. عبد الرحمن رحيم عبد الله، وقوفات على المشروعية من حيث مفهومها وتمييزها عن الشرعية ومصادرها، دراسة منشورة في مجلة أبحاث، جامعة صلاح الدين، أبريل، عدد (١)، ١٩٨٩، ص ٤٥١ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

استخدام العنف والتطرف، وتفهم في المتناقضات السائدة في المجتمع وتمعنها في دراسة أبعادها واحتواء التيارات المتطرفة وإلغاء أسباب وعوامل تطرفها، والعمل على تطوير المشاركة السياسية العقلية في العقلية الوطنية^(١).

والدول العصرية الحديثة، تمارس العنف استناداً إلى القانون. ولكن من هذه الجهة التي تقدر التزام السلطة بالقانون، أو خروجها عنه، إن الجواب هو مجلس الشعب المنتخب. وهل هو يمثل مجموع الشعب، أم يمثل إرادة السلطة الحاكمة؟ وهل كل ما هو قانوني حق، وهل كل ما هو خارج عن القانون يعد عنيفاً؟ فما هو قانوني في بلد ما، قد يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان في بلد آخر مثل قانون الطوارئ، ومنع نشاط الأحزاب. والعنف لا يظهر عندما تظهر وسائل الحوار الديمقراطي الشرعية وعندما لا تسعى السلطة الحاكمة إلى إصلاحات دستورية تحفظ حقوق الأفراد الإنسانية، وحريات الأفراد من حقوقهم^(٢). وعليه، وكما يقول جان لايرود عزا رئيس وحدة مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة أن انعدام الديمقراطية وأحكام القانون هو من أهم أسباب الإرهاب في العالم^(٣)، فللقانون علاقة الوثيقة بالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لأن القواعد القانونية تتضطلع بمهمة تأمين الأصول الضرورية لذلك النظام، ومن ثم فإن أي خلل يصيب هذه القواعد ينعكس على المجتمع، ويجب على المؤسسات والأفراد الخاضعون للقانون والمساواة، وهو ما يتعلق بصفة المشروعية، وكما يقول روسو يجب أن تكون الولاء للقانون وليس للأشخاص، وهو يرتبط بالأساس بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والمثل العليل للمجتمع في إطار الخصوص الاختياري أو الإجباري للقانون. وأن الظلم والعدوان واستعمال القسوة ضد البشر، وبخاصة في الأنظمة الدكتاتورية التي تصادر الحقوق والحريات والديمقراطية، وتغييب المؤسسات الدستورية والقانون وفقدان المؤسسة في نظام الحكم وغياب الحكم المدني، وعدم احترام حقوق الإنسان

^(١) د. كامران الصالحي، الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط١، هـ٢٠٠٢، ص ٧٥-٧٦.

^(٢) ٧٦.

^(٣) د. حسن طوالبة ، المصدر السابق ، ص ٧٨.

- طاعة القانون الوضعي ليست واجبة في مطلق الأحوال، بل هذا الواجب ينتهي في الحالات التي يكون فيها نظام الحكم في الدولة استبدادياً قائماً على الظلم، ويصبح من المشروع مقاومة الحكومات الاستبدادية، كما يقول أرسطو حكومات ضد الطبيعة، ولكن إذا وجدت عيوب في بعض القوانين دون أن تصل إلى درجة الظلم تبقى إطاعة القانون واجبة. للمزيد، أنظر: د. عبد الرحمن رحيم عبد الله، محاضرات في قلسنة القانون، ط١، أربيل، ٢٠٠٠، ص ٢٥ وما بعدها.

^(٤) شبكة النبأ المعلوماتية، الاثنين ١/٢ ٢٠٠٥، متاح على العنوان التالي:

<<http://www.annabaa.org/nbanews/u2/202.htm>

الإرهاب الدولي

وذلك انعدام الحوار أو رفضه من السلطة أو عدم الثقة بالنظام^(١). وهذا يستوجب احترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية لحق الشعوب والفرد.

١-٢-١٠- تناقضات النظام السياسي الدولي

إن الضعف الدولي في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواطنه بعقوبات دولية شاملة ورادعة وسياسة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية وفي التعامل مع القضايا العالمية الساخنة، يفتح المجال أمام الإرهابيين، وتشجيعهم لانتهاك قواعد القانون الدولي والاعتداء على سيادة الدول ومصالحها المشروعة، بالتهديد والتشهير والابتزاز والقتل واحتطاف الطائرات وتعذيب الرهائن من المدنيين وذبّحهم وحسب أصحاب هذا الرأي، هذا التخاذل وعدم تعاون المجتمع الدولي سوف ينتهي بكارثة دولية لا حدود لها^(٢).

ولكننا نعتقد إمكانية تفادي ذلك من خلال تعاون المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب من جهة وضمان تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتنوعة الهادفة إلى القضاء على الإرهاب من جهة أخرى. كما وهناك أسباب تتعلق بالمطالبة بالحقوق المدنية، وعدم التوانن الدولي، وفي عام ١٩٧٩ وفي الدورة (٣٤) بحثت اللجنة الدولية الخاصة تقريراً قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أسباب الإرهاب الدولي وحدتها اللجنة بخمسة أسباب منها:-

١- الاستعمار والعنصرية والعدوان.

٢- التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣- العنف الجماعي الناتج عن الطرد الجماعي للسكان.

٤- الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية على الموارد الطبيعية للدول النامية.

٥- عدم توفر العدالة الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان واستشراء الفقر والجوع^(٣).

وجاء في الفقرة (٢٨) من تقرير الفريق العامل المعنى بسياسات الأمم المتحدة والإرهاب في دورته الـ (٥٧) لسنة ٢٠٠٢، بأنه كثيراً ما يكون الإرهاب مرتبطاً بالصراعات المسلحة.

^(١) د. مهدي جابر مهدي، محاضرات في الإرهاب الدولي ، المصدر السابق“ ود. منذر الفضل، إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد، متاح على العنوان التالي:-
<http://www.zaqora.et.com/Irhab.htm>

^(٢) إبراهيم نافع، المصدر السابق، ص ٢١.

^(٣) د. مهدي جابر مهدي، المستجدات في القانون الدولي العام، محاضرات (الدكتوراه)،المصدر السابق، من ص ٢١-٢٠.

الإرهاب الدولي

ومن المفید التذکیر بأن الصراع الدولي والمتارعات الدولية والداخلية وسياسة الازدواجية في المعايير هي سبب رئيسي لتزايد الأعمال الإرهابية. وكما يؤكّد البروفيسور عبد العزيز سعيد، أن الإجماع الواسع للشعوب والحكومات يقدم موديلاً للتعاون في السياسة الدولية والذي يركز على منافع الاستقرار الدولي في النظام العالمي والذي لا يمكن لدولة واحدة أن تتحقق وأن كل دولة في المجتمع الدولي عليها أن تضحي في هذا السبيل، لأن النموذج التعاوني الذي لا يهتم بـ النافسة على أساس سياسية القوة التنافسية المستندة على (المباريات الصفرية Zero-Sum-Game)، حيث يربح طرف واحد (شعب أو دولة) ويُخسر الآخرون، بل أنه النموذج الذي يهتم بالعمل الجماعي الذي هو لأجل منفعة الجميع^(١)، ولكن واقع العلاقات الدولية، شأنه شأن عالم السياسة الداخلية، هو عالم الصراع من أجل القوة، وهو ما يعرف بالنظرية الواقعية كتفصيل للنظرية المثالية^(٢)، وهذا لا ينسجم مع الطبيعة البشرية التي هي الصراع من أجل البقاء والسيطرة وبما أن السياسة هي عبارة عن نشاطات إنسانية لتأسيس مجتمع جيد (Good Society) ولتحقيق المنفعة المشتركة هذا ما نادى به الفيلسوف الإغريقي الشهير أرسطو طاليس المتوفي سنة ٣٢٢ ق.م) فانها في هذا قد اصطدمت وبشدة بواقع السياسة وخيّبت آماله^(٣).

٢- خلاصة تفسيرية لأسباب الإرهاب:

بما أن الإرهاب يمثل شكلاً مميزاً من أشكال العنف، وعند محاولتنا لفهم الظاهرة لا يمكن تفسيرها يأسنادها إلى عامل واحد وذلك لسببين:-

١- إن المجتمع البشري لديه خواص مشتركة، ولكن لكل مجتمع حالات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتربوية وحضارية، والمشكلات الأخرى داخل تلك المجتمعات تختلف من مجتمع لأخر، ولا يعني هذا إغفال المشكلات والقضايا المشتركة.

(١) دراسة عبد العزيز سعيد بعنوان (نحو سياسة عالمية متعاونة)، مركز السلام الدولي في الجامعة الأمريكية، واشنطن، نقلأ عن: د. شيرزاد أحمد النجار، إشكالية فهم النظام العالمي الجديد، المصدر السابق، من ص ٣٤-٣٥.

(٢) النظرية الواقعية لـ (هانز ج. مورجنتاو Hans. J. Morgenthau)، السياسة بين الأمم، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، ج ٢، ج ٣، ١٩٦٥، و زكي العابدي وأخرون، المعنى والقدرة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، دار سينتا للنشر، ١٩٩٤.

(٤) د. شيرزاد النجار، محاضرات القيت في معهد كوارن الدورة (١٠) للحزب الديمقراطي الكوردستاني، سنة ١٩٩٨.

الإرهاب الدولي

- لا يمكننا تفسير الإرهاب بإرجاعه إلى نوع واحد من العوامل وإهمال بعض العوامل الأخرى، وهذه النظرة الشمولية تساعدنا ليس فقط في معرفة أسباب الإرهاب، بل وتشخيص طرق مكافحته.

وعلى ضوء ما أشرنا إليه أعلاه، نذكر الملاحظات التالية بقصد أسباب ظاهرة الإرهاب:

١- من الصعب التمييز بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأية ظاهرة ومنها ظاهرة الإرهاب، إذ نجد التداخل بينها، كذلك هناك التداخل بين العوامل الداخلية والجوانب الخارجية للظاهرة.

٢- في رصد ظاهرة الإرهاب علينا أن نميز بين العوامل التي أوجدت الظاهرة والعوامل التي أدت إلى استمرار تصاعد هذه الظاهرة. وانطلاقاً من هذه الرؤية الواقعية وبعد إعلان الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تصاعدت ظاهرة العنف في بعض الدول ومنها العراق، حيث الوضع فيه يحتاج إلى برنامج طويل الأمد لمواجهته.

٣- تتعدد وتتنوع وتبين البواعث التي تكمن خلف حوادث الإرهاب ويصعب تصنيفها أو تقسيمها بشكل دقيق يستوعب كل حالات الإرهاب، فالبواعث تكون سياسية ومؤسسية تدور حول مشكلة الديمقراطية وأزمة البناء المؤسسي للأحزاب ولغة الحوار السياسي والاتفاق على قواعد مشتركة بغض النظر عن الاختلاف الإيديولوجي والمصالحة بالطرق السلمية وعملية التحول السياسي في المجتمع. أو ظرف اجتماعية كالبطالة والأمية والجهل والتهبيش الاجتماعي^(١).

(١) جاء في تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٤ الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ اليونيسيف، أنه يقدر عدد الأطفال خارج المدارس في العالم بـ (١١) مليون طفل معظمهم من البنات. وكان زعماء العالم في إعلان الأقليات عام ٢٠٠٠ اعتبروا تحقيق مدنى التعليم والمساواة بين الجنسين وتأهيل المرأة من أمراً محورياً لتحقيق بقية أهداف الأقليات التي اتفقوا عليها وهي القضاء على الفقر المدقع (٩ مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر) وإدماج BBC مسام (٢٠٠٥/٥/١٩) والجوع وتعزيز التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض وكفالة الاستدامة البيئية وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. ومع ذلك، أن دلائل السنوات الثلاث الأولى من الألفي الجديدة ليست مشجعة فيما يخص تعليم التعليم أو التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وبيلي التقرير بالائمه في ذلك على أحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والعرب ضد الإرهاب التي استأثرت باهتمام العالم واستنفدت الموارد التي كان يمكن تكريسها من أجل التنمية البشرية. ويطلب التقرير بسرعة العمل للسيطرة على الجوع ولا تستغرق في بعض أقاليم العالم إلى منة عام.

- أنظر: تقرير منالأردن (٤ ذمار ٢٠٠٤) متاح على العنوان الإلكتروني التالي:

<<http://www.swmsa.com/modules.php?name=ncws&file=article&sid=1046>>

الإرهاب الدولي

وقد تكون شخصية، فهناك أشخاص اختطفوا الطائرات هرباً من أحكام قضائية أو فراراً من بعض الملاحمات الأمنية أو تأدية الخدمة العسكرية أو تخلصاً من التمييز العنصري^(١). ومثل هذه البواعث (Motives) تعد في نظر مجرم الإرهاب بمثابة عقيدة (Believes) لا وسيلة إلى تحقيقها سوى اقتراف مثل هذه الجرائم.

٤- تعدد السمات التي جعلت من الإرهاب ظاهرة عالمية بشرية تتجاوز حدود المكان والزمان والحدود الجغرافية والأبعاد الثقافية للتدخل مع متغيرات النظام العالمي على جميع المحاور، سواءً من حيث التخطيط لها وتنفيذها أو آثارها وعواقبها وأصبحت الظاهرة تتحرك بشكل متزامن وتنتقل من دولة إلى أخرى، وهذا ما جعل خبير الإرهاب الدولي الأمريكي (مارفن ستريون) يطلق تحذيراته من اتساع نطاق الإرهاب في العالم بحلول الألفية الثالثة في كتاب (الإرهاب عام ٢٠٠٠)، حيث تنتشر التنظيمات الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم في أوروبا وأسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية واستراليا، إضافة إلى جهات متعددة لدعم الإرهاب، وارتباطها بتجارة السلاح والمخدرات وجماعات الجريمة المنظمة^(٢).

٥- الأزمات السياسية وغياب الديمقراطية والصراعات الإقليمية والدولية والحروب البديلة أدى إلى أن يكون الإرهاب أيسر الوسائل لتصفية الحسابات وأصبح التخطيط للعمليات الإرهابية يتحقق في بلد ويمر عبر ثانية لينفذ في بلد ثالث وفي ظل انعدام توازن للقوى العسكرية تلجم المنظمات الإرهابية لمحاربة الولايات المتحدة في المناطق والدول الرخوة (Soft state) ، وهذا ما نجده في حالة العراق حيث تجري عملية تصفيية حسابات مع الولايات المتحدة وسياستها من قبل الدول الإقليمية المعادية لها.

٦- إن الاستخدام السياسي للإرهاب في إدارة الصراعات الدولية وانتشار السلاح وسهولة الحصول على التقنيات الحديثة وانتهاء الحرب الباردة وهيمنة القطب الواحد وسياسية المعايير المزدوجة التي رهن الغرب وشعور شعوب البلدان الفقيرة بالظلم والإجحاف^(٣)، إلى جانب صعود

(١) مختار شعيب، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٢) هناك أكثر من (٣٠٠) منظمة إرهابية في (٤٠) دولة في العالم، ومنها (٤٠) دولة تستضيف عناصر إرهابية. مختار شعيب، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٣) (٢٠٠) ألف شخص يتظاهرون في أدينة عاصمة اسكتلندا مطالبين دول الثمانى الصناعية الكبرى لمحاربة الفقر، الجزيرة، (٧/٧/٢٠٠٥)، السبت، المساعة (١١) مساءً.

الإرهاب الدولي

خطاب الديمocrاطية والحفاظ على حقوق الإنسان والمجتمع المدني وصراعه مع الأفكار الجامدة والتوتاليتارية المحلية والدولية، والصراع على السلطة والحروب الأهلية والعرقية والطائفية، خصوصاً في التسعينيات من القرن الماضي، كل ذلك وفر المزيد من الفرص لانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي.

٧- وهناك مجموعة من العوامل تساهم في استمرار هذه الظاهرة وتساندها ومنها ما يتعلق بكيفية تعامل الدولة والمنظمات والمجتمع مع هذه الحركات الإرهابية أو المتطرفة، ومن جانب آخر كيفية تعامل هذه الحركات والتنظيمات مع الدولة والمجتمع، حيث نرى بأن الدولة في بعض الحالات تجاهلت هذه التنظيمات، أو قدمت لهم المجال الواسع للنمو والتوسيع وساندتهم في الجوانب المالية والسياسية والعسكرية، ودخلوا إلى تحالفات. ومن ناحيتها قد تتعامل هذه التنظيمات والتيارات مع المجتمع من خلال أسلوب النفس الطويل والتغلغل في أعضائه ومؤسساته، وبياشر ببعض الأعمال والقضايا الاجتماعية والخيرية لكسب تعاطف الأفراد والمجتمع معها. وأفضل مثال على ذلك في إقليم كوردستان العديد من التيارات التي وجدت على الساحة السياسية الكوردية منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والتي تحول بعضها إلى الحركات المتطرفة، مثل حركة الجهاد وجماعة التوحيد وجند الإسلام وأنصار السنة أو غيرهم، وعلى رأسهم ما يسمى بالجماعة الإرهابية لـ (شيخ زانا) في أربيل والتي كشفوا على أيدي قوات الأمن والشرطة في حكومة الإقليم وحيث لهم صلة دولية وإقليمية وداخلية وتابعة للعديد من الأطراف المشبوهة والذين يعملون ضد الحق الإنساني للشعب الكوردي.

الفصل الأول

المفهوم القانوني للإرهاب والإرهاب الدولي (نحو نظرية عامة للإرهاب الدولي)

الإرهاب الدولي

١- مفهوم الإرهاب

ليس هناك اتفاقات في المجتمع الدولي حول تعريف الإرهاب، ومضمونه، وأنواعه، وأسبابه، ومدى خطورته، وكيفية معالجته ومحاربته، حيث أصبح من أكثر الموضوعات إثارة للجدل ومنظوراً إليه من زوايا مختلفة. خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها العالم المعاصر منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وفشل المجتمع الدولي والقانون الدولي والتنظيم الدولي في إيجاد معالجة جادة وفعالة للإرهاب.

١-تعريف الإرهاب

أن محاولة تحديد مفهوم الإرهاب وإيجاد تعريف له، أمر صعب، لأنه ليس لمصطلح الإرهاب محتوى قانوني محدد ومتافق عليه، بسبب الطابع الديناميكي والمتحير للإرهاب^(١)، وأن محاولات تعريف الإرهاب قبل ١١ سبتمبر وبعدة، قد صادفت مشاكل عده من الناحية المنهجية والعملية بحيث يمكن القول أنه لا توجد نظرية عامة للإرهاب الدولي^(٢)، هذا من جهة إضافة إلى الاختلاف في المصالح الدولية ووجهات النظر والتصور والتفهم من جهة أخرى.

وفي أواخر القرن الثامن عشر كان الإرهاب يطلق على تلك الأعمال السياسية الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين لخضاعهم وانصياعهم لرغبات الحكومة. واستخدم فيما بعد لوصف الأفعال التي يقوم بها الأفراد أو مجموعات من الأفراد أو الدول لأسباب متعددة، وفي الآونة الأخيرة استخدم للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة ارتكاب أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) لخلق جو عام من الفوضى وعدم الاستقرار وانعدام الأمن وبيث الفزع والرعب وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وانتهاك الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والمجتمع والدولة.

ولكن عدم التوصل إلى تعريف موحد للإرهاب لا يحول دون توضيحه وتشخيص تجلياته من جهة، وتحديد الآليات والوسائل المناسبة لكافحته من جهة أخرى، لما يشكله الإرهاب من مخاطر

(١) د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٤٨٥.

(٢) السفير د. عبد الله الأشعـل، مستقبل الحلة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة، السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، ص ٢٦.

الإرهاب الدولي

جسيمة، حيث يقدم التوازن المتزايد للتكنولوجيا التدميرية والتقد المتصاعد في مجتمعات القرن الحادي والعشرين الفرصة لتطور الإرهاب وانتقاله من خطف الطائرات واستخدام المتفجرات العادمة إلى المهاجمة بالأسلحة المدمرة (النووية أو الكيميائية أو البيولوجية) بالاقتران مع التوظيف المتتطور للتكنولوجيا المدنية.

وفي محاولة للإحاطة بالجانب المختلفة للإرهاب والإرهاب الدولي، نبدأ كالتالي:

١-١-١ التعريف اللغوي للإرهاب

الإرهاب من المصطلحات الحديثة الاستعمال في اللغة العربية وغيرها من اللغات، وقد وردت الكلمة (الرعب) في القرآن الكريم والسنّة النبوية بمعنى الخوف، والرعبية الرعب، وقد وردت بمعنى الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى، وبعضاً يدل على الرهبة والتعبد^(١). فأساس الكلمة هو (رعب) أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرعب.

وكلمة (رهبة) أتت من اللغة اللاتينية، وبعد أن ضربت جذورها في لغات المجموعات اللاتينية انتقلت فيما بعد إلى لغات أوروبية أخرى وأصبحت مشتقاتها: الإرهابي، الإرهاب، الأعمال الإرهابية، الإرهاب المضاد، وما إلى ذلك، واسعة الانتشار كما نراه الان^(٢). وفي قاموس أكسفورد

(١) قوله تعالى ﴿وَاعْدُوكُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تَرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِكُمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تَنْفَعُوا مِنْ شَيْءٍ﴾ في سبيل الله يوسف إليكم وأنتم لا تظلمون ﴿سورة الأنفال، الآية ٦٠﴾. وجاء بمعنى ترهيب المشركون لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فِيَابِي فَارَبِيُونَ﴾ سورة النحل، الآية (٥١). وتحذير من ترهيب العباد لبعضهم، لقوله تعالى ﴿لَا تَنْأِمْ أَشَدَ رُعبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ سورة الحشر، الآية (١٢). وتحذير من لا يوفون بهمهم لقوله تعالى ﴿وَأَوْفُ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَابِي فَارَبِيُونَ﴾ سورة البقرة، الآية (٤٠). وجاءت كلمة الرهبة في تحريم الله المسلمين بأن يرهبوا عدو الله والرسول، لقوله تعالى ﴿تَرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِكُمْ﴾ سورة الأنفال، الآية (٦٠).

أما كلمة العنف، فلم يرد ذكرها في القرآن الكريم مباشرة. بل وردت أحياناً تحمل معنى العنف، الذي يؤدي إلى إخلال النظام الذي أرساه الله في الأرض. يعني حياة العباد، ويعني استخدام القوة أو التهديد لتحقيق أهداف معينة. ومن هذه المفاهيم: (العقاب والقتل والبغى والعدوان والجهاد...الخ). د. يحيى عبدالمهدي، مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق، إسلام أون لاين، مفاهيم ومصطلحات، ص.١. أنظر د. حسن طواله، الإرهاب والعنف الثوري والكتفاح المسلح، مجلة الحكم، بيت الحكم، بغداد، عدد (٢١)، ٢٠٠١، ص.٨١. ومفهوم الإرهاب بين الأصل النظري والتطبيقي، موقع:

-<<http://members.lycos.co.uk.drducht/flusa.html>> .

و.د. عبد الله بن صالح العبيد، سبل القضاء على الإرهاب، متحف على الموقع الإلكتروني التالي:
- <<http://aldaawha.com/110.index-mohatarah.htm>> .

(٢) د. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٩، ص.٢١.

الإرهاب الدولي

(باللغة الإنكليزية) وردت كلمة الإرهاب أو التهريب بمعنى أي شخص أو شيء، يسبب خوفاً عظيماً، وأن الإرهاب هو استعمال العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية أو تهدف إلى إجبار الحكومة لفعل شيء ما^(١). وفي الموسوعة البريطانية جاء بأنه الاستخدام المنتظم للرعب أو العنف غير المنظر، ضد الحكومات والجمهور أو الأشخاص لتحقيق هدف سياسي^(٢). وفي اللغة الإنكليزية، عرف الإرهابي (Terrorist) في قاموس السياسة بأنه (الشخص الذي يلجأ إلى العنف والرعب بغية تحقيق أهدافه السياسية التي غالباً ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم). وفي اللغة الفرنسية، جاء الإرهاب (Terrorism) بأنه (مجموعة أعمال العنف التي تقوم بها مجموعات ثورية، أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة القائمة... والإرهابي هو الشخص الذي يمارس العنف، وتقترب صفة الإرهابي بزعامة الثورة الفرنسية – من اليعاقبة – الذين أقاموا حكماً إرهابياً مبنياً على التخويف برأي روبسبيير)^(٣).

وفي المعجم الوغير، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠، ص ٢٩٢، جاء: رُبَّهُ - زعْبَاً وَرَقْبَةً، وَرَبْعَةً خَاقَةً، أَرْبَبْ فَلَانًا: خَوْفَهُ وَفَرْغَهُ (ترقب). الإرهابيون: وصف يطلق على الذين يسلكون سُبُلَ العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية.

٢- The use of violent action in order to achieve political aims or to force a government to act (An act of terrorism. Oxford advanced learners dictionary of current English A. S. Horby. Sixth edition, Oxford, ٢٠٠٥, p. ١٢٤٢)

^(١) إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، المر السابق، ص ١٦. وفي المعجم القانوني جاء (Terror intimidation) بمعنى إرهاب، و (Terrorist) بمعنى إرهابي و (a "child" frighten, terrify) بمعنى أرقب. أنظر: حارث سليمان الفاروقى، المعجم القانوني (عربي – إنكليزى)، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٧٢، ٢٠٠١، ص ٢٠.

وفي المسويد ورد (Intimidation) بمعنى إرهاب، و ("ic" terrorist) إرهابي (صفة) و (terrorist) بمعنى إرهابي (اسم). أنظر: د. روجي البعلبكي، المورد (قاموس عربي – إنكليزى)، ط١٢، دار العلم للملائين، تموذج ١٩٩٩، ص ٧٧.

و جاءت كلمة ("n." Terror) في قاموس المورد بمعنى رعب، ذعر، كل ما يوقع الرعب في النفوس. و ("n." Terroristic) بمعنى إرهابي. و ("n." Terrorist) بمعنى الإرهابي. (Terroristic) بمعنى إرهابي. أنظر منير البعلبكي، المورد (قاموس إنكليزى – عربي)، ط٣٥، دار العلم للملائين، بيروت، ٢٠٠١، ص ٩٦. وفي قاموس التبراس، ورد Terror بمعنى (فرغ، ذعر، رعب)، interror (رعباً أو خوفاً)، Territories (رعب أو يرعب)، Terrorist (إرهابي النهج)، Terroriser (إرهابي النهج). إرهابي. أنظر هاني ابادة، قاموس التبراس، (إنكليزى – عربي)، عمان، ط١، ١٩٩٢، ص ٩٧٥.

^(٢) د. سامي جاد عبد الرحمن وأصل، المصادر السابق، ص ٤٥. -- جاء في (Oxford) بعد الإرهاب نوعاً من العنف (Violence) بالإنكليزية، التي هي مشتقة من الأصل اللاتيني (Violentia)، وهي تعني الاستخدام غير المشروع للقوة العسكرية ضد الأشخاص والأموال. وقد يكون الهدف منه الإضرار بالسلطة الحاكمة.

وتشتق كلمة (Terreur) الفرنسية من الأصل اللاتيني (Terrere) (وTersere)، وما فعلان يفیدان معنى (جعله يرتعد ويرتجف). ومن الأسماء المتعلقة بهذين الفعلين (Terroris) (وTerror) نشأت الكلمة الفرنسية (Terreur).

الإرهاب الدولي

وفي القاموس السياسي فإن الإرهاب يعني محاولة نشر الذعر والفزع لتحقيق أغراض سياسية، والإرهاب وسيلة تستخدمها دولة على شعب من الشعوب لإشاعة روح الانهزامية والرضاخ لمطالبيها التعسفية، أو تستخدمه حكومة استبدادية على الشعب لفرض الاستسلام لها، والمثال التقليدي هو قيام حكومة الإرهاب إبان الثورة الفرنسية عام ١٧٩٢^(١). وفي موسوعة السياسة نجد أن الإرهاب يعني (استخدام العنف – غير القانوني – أو التهديد به) – بكافة أشكاله كالاغتيال والتشويه والتعديب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وعدم المعنويات عند الأفراد والمؤسسات، أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مال، أو لإخضاع طرف مناوئ لمشيئته الجهة الإرهابية^(٢).

وفي المجال السياسي نجد أن كلمة (Terrier) الفرنسية أو كلمة (Terror) الإنكليزية تدل على استعمال أصحاب السلطة، أي الأقوياء لإجراءات التخويف والرعب كأداة للسيطرة (إرهاب الدولة – الإرهاب الداخلي)، أما كلمة (Terrorism) الفرنسية أو (Terrorism) الإنكليزية فتدل على استعمال تلك الإجراءات الإرهابية من قبل الذين ليسوا (أو ليسوا بعد) في السلطة، أي الضعفاء (إرهاب الأفراد)^(٣).

ويتبين من ذلك أن كلمة الإرهاب في المصطلح العربي، جاءت من دون الانتباه إلى الاختلاف الدقيق بين الكلمتين المذكورتين أعلاه، وهو ما يؤكد عدم تطابق المعنى العربي مع المعنى الإنكليزي أو الفرنسي.

ما سبق يتضح أن معظم التعريف اللغوية تربط بين الإرهاب وتحقيق أهداف سياسية، أو كوسيلة تمارسها السلطة، وذلك نظراً لارتباطها بالمرحلة الأولى لظهور اصطلاح الإرهاب. لكن في عصرنا الحالي يرى البعض أن أهداف الإرهاب تتعدد باختلاف الجهة التي تستخدم العنف ورغبتها

وتراوفهم اصطلاحياً كلمة (إرهاب) وذلك للدلالة على عهد حكم الإرهاب إبان الثورة الكبرى الفرنسية مع روسيير وسان جوست وكوتون ١٧٩٣م، أو للدلالة على نظام أو طريقة حكم مماثلة لهذا الأخير. للمزيد، انظر: د. سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٤ وما بعدها“ د. أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، ط٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٧ وما بعدها“.

^(١) أحمد طيبة الله، القاموس السياسي، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٥.

^(٢) د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلد الأول، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص١٥٣.

^(٣) د. أدونيس العكرة، المصدر السابق، ص٦٤.

الإرهاب الدولي

من وراء ذلك الاستخدام التي قد لا تقتصر على هدف سياسي فقد ترى الجهة التي تستخدم العنف أنها واقعة تحت أشكال اضطهاد متباعدة، ديني، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، أو حتى لأسباب شخصية، نفسية بحثة^(١).

من خلال ما تقدم وفي ضوء تأصيل الجذور اللغوية للإرهاب، والأراء والتوضيحات يتبيّن لنا بين معانٍ الكلمة ومرادفها في اللغات الأخرى واحدة وجاء بمعنى الخوف، والفرز، والرعب، أو الإثبات بعمل يؤدي إلى خوف الآخرين، أما في اللغة العربية فنجد الخلط في مفهوم إرهاب الأقواء وتضيقاً كما بینا ذلك. وفي اللغة الكوردية تستعمل (تیئۆر وتوچاندن) كمفهوم واسع للعمليات لعنفية.

٢-١ التعريف الفقهي للإرهاب

قبل الخوض في عرض وتحليل مختلف الآراء الفقهية للإرهاب وبيان تعريفهم، أرى أهمية التمييز بين فعل الإرهاب (Terror) والمذاهب والعقائد الإرهابية (Terrorism) حيث يتعين التمييز الواضح بين المصطلحات المستخدمة دولياً والتي أدت إلى اختلاط في المفاهيم. إذا، أن فعل الإرهاب يختلف عن الإرهابية، لأن إضافة (ism) إلى الكلمة يجعلها مذهبياً أو منهجاً سياسياً أو عقائدياً. وقد شاع استخدام كلمة (Terrorism) في الأمم المتحدة بمعنى (الإرهاب) لأن الهدف من جهود الأمم المتحدة هو مكافحة الإرهاب. لكن هل الإرهاب عندما يتخذ منهجاً سياسياً أو عقيدة يمكن تقييمه وفقاً للجهة التي تمارسه^(٢)، ففي أول وهلة يبدو أن التعريف اللغوي للإرهاب أكثر تقارباً واتفاقاً، لأننا نجد آراءً متباعدة في توضيح محتوى الإرهاب وتعريفه بين الفقهاء، بما ليس له محتوى قانوني محدد، لهذا بات من الصعوبة التوصل إلى تعريف محدد له، ذلك لأن كلًا من الآراء المختلفة ينطلق من اعتبارات إيديولوجية وسياسة التكتلات وتعارض المصالح بين الدول، وجود اتجاهات معاكسة في المجتمع الدولي، وهذا ما أدى إلى بروز الاختلاف في تحديد مضمونه، وأنواعه، وطرق معالجته، وفيما يلي نتطرق إلى الاتجاهات المختلفة بقصد ذلك:

(١) عبد العزيز رمضان علي الخطابي، الدفاع الوقائي في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الموصل، ٢٠٠٤م، ص ١٣٢-١٣٤.

(٢) باسيل يوسف، المصدر السابق، ص ٥.

١١-٢-١-١ تجاه عدم الجدوى من التعريف (نعرف الشئ عندما نراه)

عند بعض الفقهاء هناك نوع من القلق والتذمر لإيجاد تعريف للإرهاب، حيث أن المصطلح يعني من عدم الدقة. ويلاحظ أرنولد (Arnold) أن الإرهاب ظاهرة وصفها أسهل من تعريفها. وبشكو (ماليسون) من أن (الرعب والإرهاب كلمان لا تشيران إلى مجموعة من الحوادث الواقعية المعرفة جيداً والمحددة بوضوح. كما أنه ليس لها معنى مقبول في الفقه القانوني، لذا ليس لها مفهوم موحد سواء في مجال القانون^(١). ولأن الإرهاب الدولي ظاهرة يحيطها الغموض واللهم. وسبب الاختلاف الجذري هو الاختلاف في المفاهيم والمعتقدات والتفضيلات لدى الباحثين، وبهذا معنى الإرهاب يبقى ذا طابع شخصي وعاطفي حساس^(٢).

ومن جانب آخر يامكاننا أن نشخص العمل الإرهابي، أو نحدد مجرد رؤيته وأن مسألة التعريف (مضيعة للوقت) كما وصفتها الأمم المتحدة، ولا تغير النظرة إلى الإرهاب ولا يحتاج إلى شرح مفصل، أو التوصل إلى تعريف مقبول ما دامت صورة الإرهاب أمراً مستقراً في الأذهان^(٣). ويرى أن حصر الإرهاب في تعريف واحد سوف يخفى الطبيعة المتغيرة للإرهاب والتعقيبات المرتبطة به.

تدل الواقع على أن تعريف الإرهاب مشكلة بذاته، وليس من السهل التوصل إلى تحديد مجرد للإرهاب، دون إدخال عناصر أخرى تتمثل في الآراء المختلفة حول شرعية التنظيمات ونشاطاتها أو عدم شرعيتها. لذا من الصعب التوصل إلى اتفاقيات أو معاهدات دولية لاحتلال المصالح ومحاولة فرض وجهات النظر، فضلاً عن اختلاط مفهوم الإرهاب مع صور العنف السياسي المختلفة أو مع بعض صور الحرب أو حتى الجرائم العادمة^(٤).

^(١) د. محمد عزيز شكري، المصدر السابق، ص من ٤٥-٤٦. وجاء بأنه في كتاب الإرهاب السياسي سجل (شميد) مائة وتسعة تعريرات من وضيع علماء متبعين في جميع فروع العلوم الاجتماعية، بما في ذلك علم القانون، وعلى قوله تم تسجيل (٥٨٣١) مؤلف حتى نهاية عام ١٩٨٧.

^(٢) د. عبد الله الأشعـل، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، المصدر السابق، ص ٢٦.

^(٣) د. هيثم عبد السلام محمد، الإرهاب ومفهومه في الشريعة الإسلامية، مجلة الحكم، بغداد، عدد (٢١)، كانون أول، ٢٠٠١، ص من ٥٢-٥٣.

^(٤) عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، دار القلم العربي، دار الرفاعي، سوريا، ط ٢، ٢٠٠٢، ص ٢٨ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

السرقة والإحراق والقتل. وكتسمية قانونية، يجد الإرهاب جذوره في سلوك مرتكيه. وهذا السلوك هو الذي أطلق هذه التسمية على الجريمة^(١).

رغم كل ذلك، يبدو أن الإرهاب أكثر غموضاً في الدلالة من العنف، حيث لا يوجد اتفاق محدد حول مفهوم الإرهاب والعنف أيضاً، كما ويختلط مفهوم الإرهاب بمفاهيم أخرى مثل العنف السياسي، أو الجريمة المنظمة، أو الجريمة السياسية، وقد يثير الإرهاب حكماً قيمياً، ينطوي على الرفض والإنكار، ويثير اللبس والخلط أيضاً^(٢).

ولم يعد الإرهاب بمعنى الجريمة التي لها عناصر وأركان تميزها من غيرها من مفاهيم محمرة داخلياً ودولياً من حيث أنها استخدام العنف بصورة غير مشروعة، ضد مصالح محددة في خدمة إيديولوجية معينة، أي ليس تعريفاً بل تفسيراً لما يتصورون أنه إرهاب، وأصبح مفهوماً عاماً وشاملاً.

ويرى الكثيرون ومنهم (Grant ward law) في دراسته الصادرة عام ١٩٩٠ أن مشاكل تعريف الإرهاب ترتبط بأن الإرهاب مشكلة معنوية، وإن تعريفه مسألة نسبية، وهذا أدى بغلبة الطابع الشخصي على فكرة الرعب، وعدم حاجة الإرهاب إلى دافع سياسي، والخلط بين الإرهاب والإجرام،

للمزيد من التفاصيل، انظر: أ. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العام للجريمة، دار النهضة العربية، ١٩٦٢، ص ٢٧٦ وما بعدها". د. سعد إبراهيم الأعظمي، الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي (دراسة مقارنة)، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٧ وما بعدها". أ. د. علي حسين خلف و أ. د. سلطان عبد القادر الشاعري، العبادات العامة في قانون العقوبات، وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي، ١٩٨٢، ص ١٦٧ وما بعدها". د. محمد الفاضل، الجرائم الواقعة على أمن الدولة، ط ٤، دمشق، ١٩٧٧، ص ٣٩ وما بعدها.

ومن أساليب الأفعال أو الأفعال الإرهابية استخدام وسائل الهدم والتخريب والتقطيل من خلال إحداث التفجيرات في الأماكن وال محلات والمتاحف العامة أو الخاصة أو القيام بأعمال نهب وسلب وحرق فيها مما يسبب أخطاراً جسيمة على الأرواح والأموال سواء المملوكة للأفراد أو للدولة. ويمكن أن تنطوي على وصف الجرائم الإرهابية الجرائم الفوضوية أو تلك التي تقوم بها المنظمات أو التنظيمات أو الزمر الهدامة العناصمة لقانون، فالجرائم الإرهابية خارج نطاق الجرائم السياسية لخطورتها الشديدة على أمن المجتمع لما ينطوي عليها من إثارة الرعب والذعر ونشوء خطر يهدد المجتمع ومؤسساته وحياة المواطنين. انظر: د. سعد إبراهيم الأعظمي، موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢١-٢٠. وقد قرر المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات المنعقد في كوبنهاغن سنة ١٩٣٥ أن جرائم الإرهاب لا تعد من الجرائم السياسية. انظر: د. محمود نجيب حسني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨١.

^(١) نعمه على حسنين، المصدر السابق، ص ٦٢.

^(٢) د. حسن طوالبه، الإرهاب والعنف الثوري والكفاح المسلح، المصدر السابق، ص ٧٢.

الارهاب الدولي

ونذلك اتجهت هذه الدراسة إلى التمييز بين الرعب والإرهاب، على أساس أن الرعب في ذاته لا يشكل
شيئاً، بينما فضل البعض معالجة الإرهاب على أنه عملية الرعب (Process of Terror)^(١).
وتنوعت تصنيفات الإرهاب حتى أصبح متعدد الأنواع متبادر الصفات^(٢). وأصبح مصطلحًا
متلوفاً للتعبير عن كل ظاهرة غير عادية أو مزعجة، فهناك إرهاب في الموسيقى وفي الأدب، كما أنه
يمكن أن يكون حرباً يرد عليها بحرب أخرى^(٣).

١-٢-٢-٤ اتجاه ضرورة تعريف الإرهاب

أن أية معالجة قضائية ذات صلة ببعض المفاهيم تحتاج إلى أن تحدد تلك المفاهيم من خلال تعريف يوضح مكوناتها وخصائصها. فالقول بأن مصطلح الإرهاب ليس له مضمون قانوني معين وأنه لا يوجد له تعريف قانوني أو حتى سياسي مقبول، هو إقرار بالواقع. ولكن هذا الواقع هو الذي يجب أن يكون دافعاً للمؤسسات الأكادémية العلمية للقيام ببحث أكثر عمقاً ودقة من أجل

د- عبد الأشعل، المصدر السماوي، ص ٢٧.

سيفريه. حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعينيات قرناً، ج ١، ١٩٩٧، ص ١٤.
ويوضح العديد من أنتطاء الإرهاب، منها: الإرهاب الفردوي، والجماعي والمنظم والعشواني والدول والمقبول، والمجموع والمعروف
ونجف وألغاف والإرهاب كرد على الإرهاب، والإرهاب للأرهاب، والإرهاب الهدف والإرهاب المغير وإرهاب الابتزاز.
ويماكانتنا أن نذكر أنواعاً عديدة أخرى للإرهاب، منها: الإرهاب السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والفكري، والديني،
ولابيدولوجى، والثوري، والعنصري والطبقى والرسمي وغير الرسمي، وإرهاب الدولة، والإرهاب الدولي... الخ. وللمزيد من التفاصيل،
نحضر عبد الناصر حربن، النظام السياسي الإسرائيلي، دراسة مقارنة مع التأريخ والقافية والنظام المتصرّى في جنوب
إفريقيا، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٩٧، ص ٥-٦ وما يعدهما .د. إسماعيل الفراز، الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسة الجامعية
لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢٠، ١٩٩٣م، ص ٢٠ وما يعدهما " والإرهاب... مفاهيم متعددة وتعريف غالب، حقوق وألقام،
متباين على العنوان الإلكتروني التالي:

-- <<http://www.albayan.co.ac/albayan/.../A.syal.htm>>

أن صور التصرفات الإرهابية يمكن تقسيمها ضد الأموال أو ضد الأشخاص أو تهديدات مختلفة (كاستعمال البكتيريا أو التهديدات النووية... الخ. وإذا كان الإرهاب يضم سلسلة من الأعمال المتعددة الأشكال فيمكن أن تدرجها تحت ثلاثة جوانب مختلفة: فمن وجهة نظر الشخصية يمكن أن تميز من حيث العنصر المعنوي واليابع بين إرهاب القانون العام، والاجتماعي، والسياسي. ومن حيث مدة وأثاره، يمكننا أن نميز بين إرهاب دولة وإرهاب وطني. ومن حيث تنفيذه، يمكن أن تميز بين الإرهاب المباشر والإرهاب غير المباشر. للمزيد من المعلومات، انظر: د. محمد مؤمن، المصدر السابق، ص ٨٢.

^{١٤} أمل اليازجي وأ. د. محمد عزيز شكري، «الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ١٢-١١، ص ٦١-٦٣». ولأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تأثير مباشر على كافة جوانب الحياة، حتى له تأثير على الفن (سينما، الرسم التشكيلي، والرسامين). انظر: گوچاریکی هونری نوی، گوچاریکی هونری، و وزارتی روشنیری در پرده کات، هه ولین، شماره (٤)، مایسی ٢٠٠٥، ناکر عبد الله، کاریگری رووداد کانی ١١ سپتامبر به سر هونری شیوه کاری هارچ رخوه، گوچاری تعریر، «تاریخ (٥٥٧)»، نسوانی، ٢٠٠٥.

لعلی، زماره (۵۰۷)، نیسانی ۲۰۰۵.

الإرهاب الدولي

التوصل إلى تعريف مقبول عالمياً. وأن فهماً مشتركاً لمعنى مصطلح الإرهاب ليس أمراً من الممكن تصوره فحسب، وإنما هو أمر لا سبيل إلى تجنبه أيضاً^(١). وهذا ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) عندما طلب من جميع الدول كتفاً إلى كتف لوضع اتفاقية شاملة متعلقة بمكافحة الإرهاب تقوم على تعريف للإرهاب بوضوح بشكل لا يبس فيه أن استهداف أي شخص من المدنيين أو غير المقاتلين يشكل اعتداء^(٢). وأكد الأمين العام أن اللجنة رفيعة المستوى التي عينها العام الماضي لدراسة التهديدات والتحديات العالمية والتوصية بإجراء تغييرات في النظام الدولي طالبت بوضع تعريف للإرهاب^(٣)، حيث أن غياب مفهوم دقيق للإرهاب لا ينفي اتفاقاً واقعياً وعلياً على ارتباط الإرهاب بالترويع وإثارة الرعب في النفوس لتحقيق مأرب محددة، باستعمال أدوات ووسائل بشكل منظم، فالمشاركون في الأعمال الإرهابية (أفراد، جماعات، تنظيمات، دول) فإن الجرائم التي ينطوي عليها الإرهاب تختلف عن غيرها من جرائم الدم بخطورتها وطرق القيام بها وأهدافها، إلى جانب ارتباطها بجرائم المال كما نشاهد في أيامنا هذه^(٤).

وإذا كان الإرهاب صورة من صور العنف تهدف إلى تحقيق هدف معين، وهذا ما يميز الإرهاب من أي صورة أخرى من صور العنف، وما يختلف ويتميز به من صور العنف، فالإرهاب في الأساس مصطلح من مصطلحات القانون الجزائري، يركز على وصف الأفراد أو الجماعات (أو الدولة) الذين يستخدمون القوة من أجل تخويف الآخرين لأجل تحقيق أهداف و مكاسب معينة و محددة^(٥) وعلىه، فالمحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب تتلخص بما يلي:

^(١) د. محمد عزيز شكري. المصدر السابق نفسه. ص ٤٨-٤٩

^(٢) كلمة الأمين العام للأمة المتحدة في اختتام المؤتمر الدولي حول الإرهاب في السعودية في ٥/٥/٢٠٠٥ السيد فاميروبيرس. متاح على العنوان التالي له +١٥٦٠٨٩ - <http://www.eqlar.com/vb/showtheca.pup>

^(٣) كامة الأمين العام للأمة المتحدة كوفي عنان، الجلسة الختامية لمؤتمر مدريد المنعقد حول الديمقراطية والإرهاب والأمن في ٢٠٠٥/٢/١. قسام من العنوان التالي له

- <<http://www.un.org/Arabic/news/fullstory/news.asp?news/112469>

^(٤) عامر الزمالي، الإرهاب في القانون الدولي، الأنساني، اللجنة الدولية للصلح الأحمر، عدد ٢٠، ربىع ٢٠٠٢.

^(٥) عامر رشيد مبيض. المصدر السابق. ص ٣٦ وما بعده.

الإرهاب الدولي

يطلق صفة الإرهاب والإرهابي على كل عمل عنيف يصدر من أحد الأطراف ضد الطرف الآخر^(١) وأصحاب هذا الاتجاه قد يجدون ما يسوغ مسلكهم، بأن التعريف بهذه الصورة هو الرأي الصائب للخروج من المتأهّلات القانونية والمؤاخذات التي تكتنف التعريف^(٢) ولكن ذلك باعتقادنا غير كاف للإجابة عن السؤال المتعلّق بالتعريف أو التحدّيد القانوني العلمي والمنهجي للإرهاب.

ثانياً- النظرية الموضوعية:

يبني أصحاب هذا الاتجاه آراءهم وتعاريفهم على الموضوعية والدراسة العلمية، من أجل الوصول إلى ما تصبو إليه الإنسانية المعدبة مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الإرهاب ودفاكه، بغض النظر عن الأساليب والأشكال^(٣). فالدكتور أحمد جلال يرى أن الإرهاب يقترن بالعنف الذي يتميز بأربعة جوانب رئيسية وهي: الجانب العادي – الجانب القانوني – الجانب الأخلاقي – الجانب السياسي. وأن هذه الجوانب، ترتبط بالعنف أو التهديد به، وبالهدف السياسي للإرهاب ثم الإرهاب كبديل للاستخدام العادي للقوة. ويعرف الإرهاب بأنه: العنف المنظم والمتصل بخلق حالة من التهديد العام الموجه ضد دولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بهدف تحقيق غرض سياسي (أهداف سياسية)^(٤). وعرف الدكتور (Sot title) الإرهاب بأنه (العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد) أما وولتر (Walter) فيرى أن الإرهاب (هو عملية الرعب تتألف من ثلاثة عناصر: فعل العنف أو التهديد باستخدامه، وردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا أو الضحايا المحتملة، وأخذ التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه والخوف الناتج عن ذلك) ويقول فريديلاند "أن الإرهاب هو الاستخدام التكتيكي للعنف، الغاية منه أملأ خلق جو عام من الخوف والذعر لدى

^(١) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، دراسة في العنف الثوري، رسالة ماجستير. جامعة بغداد. حزيران ١٩٨٠. ص ١٩٢

^(٢) أ. د. فكرت نافق عبدالفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب، مجلة فضايا سياسية. الجلد الثاني، العدد الثاني، ربیع ٢٠٠٢، ص ٤

^(٣) د. هيثم عبد السلام محمد. المصدر السابق. ص ٥٢

^(٤) العقيد الركن عبد الرحيم عبد الجبار، نشوء الإرهاب وتطوره و الأساليب الملائمة لمعالجه ، كلية الحرب، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨٩. ص ٣٧. نقلًا عن د. هيثم عبد السلام محمد. المصدر السابق. ص ٥٣

^(٥) د. مهدي جابر مهدي. محاضرات أقيمت على طبقية الدراسات العليا /الدكتوراه ، المصدر السابق .

الإرهاب الدولي

القسم الأكبر من الشعب^(١) أما الأستاذ لارك ديفيد عرف الإرهاب بأنه " فعل مسلح لتحقيق أهداف سياسية، فلبيبة أو دينية" وعرفه ويل كينون بأنه نتائج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية ويضحي من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية ويصنفها إلى أربعة أصناف وهي:-

١. الإرهاب الحربي: أي اللجوء إلى وسائل مختلفة لإشاعة الرعب بين المواطنين من خلال استخدام الأسلحة.

٢. الإرهاب القمعي: الذي يستند إلى تدابير قمعية وهو نظام متكملاً للعنف.

٣. الإرهاب الثوري: الذي يسعى إلى تفويض النظام السياسي للدولة من خلال الاستيلاء على السلطة.

٤. الإرهاب شبه الثوري: ويعني بعض الأفعال المرتكبة دون بواطن سياسية أو أيديولوجية ولا يكون الهدف منها الاستيلاء على السلطة^(٢).

وعرفه (Helen Duffy) بشكل أكثر شمولية عن طريق إيجاد معيار بانطباقه يُعد العمل إرهابياً حين قال بـ(أنه سلوك يشكل في جزء منه جريمة ضد الإنسانية^(٣) على غرار الجرائم التي نصت عليها لائحة المحكمة الجنائية الدولية) (والتهم التي وجهت إلى مرتكبي الجرائم – في نورمبرغ – التي تحدثت عن الإرهاب) حيث جاء العديد من الجرائم في النظام الأساسي لمحكمة روما تحت مظلة الجرائم ضد الإنسانية.

أما الأستاذ جوناثان رايد – في دراسة له عن الإرهاب نشرت عام ١٩٩١ قد أكد ضرورة عدم الاكتفاء بفهمنا لهذه الظاهرة من خلال مداخل قانونية وسياسية رغم أهميتها، ولذلك أضاف إليها بعداً آخر وهو البعد السوسيولوجي وهو إذا أكد عدم وجود تعريف واحد للإرهاب، واقتراح خمسة أنماط للإرهاب^(٤):

^(١) د. مهدي جابر مهدي، الإرهاب الدولي، محاضرات ألقاها على طلبة ماجستير ، المصدر السابق .

^(٢) د. مهدي جابر مهدي. المصدر السابق.

^٤-Helen Duffy ,Responding to september:- The frane work of international Law.
. com /file:/sept. II parts I.IV.htm P.٢.www.InterrightWebsite

^(٤) د. أحمد محمد رفعت وصاحب، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

الإرهاب الدولي

- ١- النمط البسيط والعادي للإرهاب / ويعني هذا النمط وجود عنف أو تهديد بالعنف يهدف إلى خلق الخوف أو التغيير السلوكى.
- ٢- النمط القانوني للإرهاب / ويعنى أن هنالك عنفاً إجرامياً ينتهك القانون ويستلزم عقاباً من الدولة.
- ٣- النمط التحليلي للإرهاب / ويعنى أن هنالك عوامل سياسية واجتماعية تقف وراء كل سلوك إرهابي.
- ٤- نمط رعاية الدولة للإرهاب / ويعنى الإرهاب عن طريق جماعات تستخدمن من قبل دول للهجوم على دول أخرى.

٥- نمط إرهاب الدولة / ويعنى استخدام الدولة سلطتها بغية إرهاب مواطنها وغير مواطنها. واستناداً إلى هذه الأنماط الخمسة، يعرف الإرهاب الدولي بأنه: "نوع من العنف غير المبرر وغير المشروع بالقياس القانوني والأخلاقي الذي يتحطى الحدود السياسية".

ويميز الأستاذ رايد بين الإرهاب والعنف السياسي الذي قد تنتجه بعض الوحدات أو القوى الثائرة داخل الدولة الواحدة للنيل من السلطة السياسية القائمة، ويؤكد أن الإرهاب هو من أكثر الجرائم رعباً في الوقت الحالى وبصفة خاصة عندما أخذت هذه الجريمة الصفة الدولية لأنها لا تعرف بالحدود ولا تتقييد بجنسية معينة أو جنس أو دين أو سن أو انتقاماً محدد. وهكذا أن الإرهاب لا لون ولا دين ولا قومية ولا لغة محددة له، بل تتجده في جميع الأديان والعقائد بمعنى أن من ينفذه ينتمي إلى مختلف اللغات والعقائد والأديان. وعرفه رجل القانون (جريني واسپيورسكي) بأنَّ هدف الإرهاب يشكل عنصراً بازداً فيه، من جهة، والطابع الشمولي من جهة أخرى، وعرف الإرهاب السياسي بأنه (منهج فعل إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرعب على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها^(١)) ومع أن الدكتور أدوينس العكرة من مؤيدي هذا النوع من التعريف إلا أنه يرفض إمكانية الحكم عليها وفق مقياس القوانين الوضعية والمرعية والإجراءات، وليس من شأن الصفة الإجرامية أن تقدم أي عنصر قادر على تحديد طبيعة هذا الفعل في المجال السياسي. لذا هو يقترح تعريفاً للإرهاب السياسي باعتباره (نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه، وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف، إلى

(١) د. محمد مؤنس محي الدين، الإرهاب، المصدر السابق، ص، ٧٤.

الإرهاب الدولي

تغليب رأيه السياسي أو إلزام فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات مجتمعية، أو من أجل تغييرها أو تدميرها^(١)، ويرى بأن التعريف يتسم بالغموض وعدم التحديد، ويكون من عبارات واسعة غير محددة بحيث تدخل جميع العلاقات الاجتماعية في نطاق الإرهاب.

٣-٢-١ المفهوم الواسع أو الضيق للإرهاب

أما الفقيه Saldana فإنه ينظر إلى الإرهاب وفقاً لمفهومين أحدهما واسع والآخر ضيق، حيث يعرف الإرهاب من خلال المفهوم الواسع بأنه (كل جنائية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينبع عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يتثير الفزع العام لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام). وبالنسبة للمفهوم الضيق فإن الإرهاب يعني (الأعمال الإجرامية) التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كعنصر شخصي – وذلك باستخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الخطر العام – كعنصر مادي^(٢)، وفي كل الأحوال يجب أن نضع في الحسبان بأن لا يهم الباعث لدى مرتكب الفعل الإرهابي، لأنه هو المولد للقوة المحركة التي تدفع الإرادة لدى الإرهابي على ارتكاب الجريمة الإرهابية، وأيضاً المعيار الموضوعي لتحديد طبيعة الفعل، وهل يعد إرهابياً أم غير ذلك؟ و الفعل لا يعد إرهابياً إذا كان الباعث هو الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد – حقوق الإنسان أو الشعوب – وحق تحرير المصير و الحق في تحرير الأرض المحتلة و مقاومة الاحتلال، لأن القانون الدولي قد أقرها كحقوق للأفراد و الدول، وأن الأمر متعلق باستعمال مشروع للقوة طبقاً للقانون الدولي والاتفاقيات^(٣). وفي ضوء هذه التعريف يمكننا إبداء بعض الملاحظات منه:

- تنوع وتعدد التعريف يعبر عن الاختلاف والتباين في فهم الإرهاب ومنهج تحليله.
- أستند البعض إلى الأفراد، وبعضهم إلى الدولة، والبعض إلى كليهما، إضافة إلى المنظمات، وقد يستعمل بصورة منظمة أو عشوائية.
- اتسم بعض التعريف بالإطلاق، والبعض يدور في فلك محدد واتجاه معين للإرهاب.
- البعض يجعل من الإرهاب و النضال الثوري وحدة واحدة ولا يفرق بينهما.

(١) د. أدرينس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، سلسلة السياسة و المجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية. ١٩٩٣. من: ٩٠.

(٢) د. صلاح الدين جمال الدين، إرهاب ركاب الطائرات، دار الفكر الجامعي الأسكندرية، ٢٠٠٤، من: ١٨.

(٣) سامي جاد عبد الرحمن واصل. المصدر السابق من: ٤٧.

الإرهاب الدولي

- البعض يتناول الإرهاب كظاهرة سياسية، والآخر كأيديولوجية، ومنهم من ربط بين السياسة والقانون، و مجالات أخرى في الحياة.
- التعدد في أنواعه ووسائله، وفي أهدافه.
- العامل السياسي يشكل في قسم كثير منها القاسم المشترك، والفارق بدرجة أساسية لا يكمن في النوع بل في الدرجة.
- والبعض منها ربط بين العنف أو التهديد به، ثم استخدام الإرهاب كبديل للاستخدام العادي للقوة.
- وهناك من يميز بين الإرهاب والعنف السياسي.
- وهناك من عرض تعريفاً واسعاً، أي الإطلاق في أبعاده، أو ضيقاً، أو جمع كلاً البعدين معاً.
- يبدو واضحاً من التعريف أن خلق حالة الرعب و الخوف مجرد وسيلة، لغرض تحقيق هدف أو أهداف متعددة.
- وعليه، وفي سياق التطور التاريخي ظاهر للعيان بأن للإرهاب مفهوم ديناميكي تختلف أنواعه، أشكاله وأسبابه باختلاف الأماكن والأزمنة، طبقاً لمجريات الأحداث و التفاعل في كافة مجريات المجتمع الدولي.
- عدم الاتفاق على تعريف مقبول، ومن كثرة الاجتهادات ضلّ المفهوم طريقه لتحديد معنى دقيق له، ويقول "جورج ستولتز" في المؤتمر الثاني للإرهاب الدولي الذي نظمه وإقامه في واشنطن معهد جوناثان^(١) عام ١٩٨٨ (بأن ما تعلمناه عن الإرهاب قبل كل شيء، هو أنه عنف غير عشوائي، وأنه موجه ولها هدف)^(٢) ومن ثم يمكن القول بأن الإرهاب وصف لمجموعة من الأفعال التي تنطوي على عناصر قانونية مشتركة أهمها إرهاب العامة وهو ليس اصطلاحاً، ذات محتوى قانوني محدد فقد أختلف المقصود به من وقت لآخر^(٣).

^(١) د. قيس محمد نوري، مiroثات الإرهاب في الفكر والمارسة الصهيونية، مجلة الحكمة، بغداد، العدد ٢١، ٢٠٠١، ص. ٤٠.

^(٢) د. صلاح الدين جمال الدين، إرهاب ركاب الطائرات، المصدر السابق، ص ١٧-١٨.

الإرهاب الدولي

٤-١-٢-تعريفنا بجريمة الإرهاب

نعرف الإرهاب بأنه تعبير عن العمليات العنيفة (المادية والمعنوية) أو التهديد بها، بصورة غير مشروعة لخلق حالة من الرعب والفزع، تقوم به أفراد أو جماعات أو كيانات أو منظمات أو دول لتحقيق أهداف معينة.

وعليه فالعمل الإرهابي يتكون من عناصر رئيسية قد تكون متفقاً عليها لابد من توافقها منها:-

١- استخدام العنف أو التهديد به على وجه غير مشروع.

٢- بث حالة من الخوف والذعر والقلق.

٣- يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو المنظمات أو الكيانات أو الدولة ذاتها.

٤- يوجه ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو المجتمع بأسره، أو الممتلكات عامة أو خاصة.

٥- الإرهاب لا يعتمد على المواجهة بين المستهدف والضحية بل يتسم بطابع السرية والسرعة والمفاجأة.

٦- في طياته بث رسالة للطرف الآخر (المستهدفين) بقصد التأثير على المستهدفين. وتمثل الرسالة (العنف) وسيلة بين المرسل (الإرهابي) والتلقي (الضحية).

ويجمع بين مختلف التعريف السابقة والتقسيمات النوعية سالفه الذكر خصائص معينة هي ذاتها خصائص الإرهاب.

- فالعنف الراجح في الإرهاب عموماً اعتباره أسلوبياً مادياً - (وطريقة عمل) - وقد تكون أحياناً معنوية.

- الوحشية الاستثنائية في العمل الإجرامي.

- صفة التهديد المتغشى، لما يحدثه من أحاطار عامة (وأن أختلف معنى الخطير العام).

- الاضطراب العميق في المجتمع.

- تعدد المركبين أو تعدد الضحايا أو هما معاً^(١).

فالإرهاب نوع من الحرب غير المتوازنة الهدمية والمدمرة والوحشية بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبين الدول وغيرها من الدول، وبين جماعة وأخرى، أو بين فرد أو جماعة والدولة، أو

^(١) د. محمد مؤنس، المصدر السابق، ص ٨٧.

الإرهاب الدولي

٢٩

الدولة والمجتمع أو المنظمات، وهنا تشابكت أحواله وظروفه على مر العصور متخذًا أشكالًا عديدة مثيرةً مشاكل متعددة حازت كل الاهتمام من كافة الأوساط.

٢-١ تعريف الإرهاب في القوانين الوطنية:

طبقاً لما جاء في دراسة حديثة عن المركز الحقوقى في القوانين الوطنية، أشير إلى أن ما يقارب ثلاثة وخمسين دولة سنت قوانين ضد الإرهاب، وخصوصاً في العقد الأخير، للسيطرة على هذه الظاهرة على المستوى الوطنى، وذلك كضرورة ملحة تلبية للحاجات المحلية ووفاء بالالتزامات الدولية^(٤). وفيما يلي نورد بعض الأمثلة حول تعريف الإرهاب في القوانين الداخلية:

ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الإرهاب ليس جريمة مستقلة بمفردها، ومعاقبًا عليها بحد ذاتها في التشريع الاتحادي، حتى صدر قانون ١٩٩٦م. ثم صدر عدد من التشريعات اللاحقة بعد صدور ٢٠٠١/٩/١١م وكلها تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب. و جاء في القانون الفرنسي رقم ١٩٨٦/١٢٠ لعام ١٩٨٦ تعريف الإرهاب بأنه " هو خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب".

في المادة ٨٦ من قانون العقوبات المصري رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٧ عرف الإرهاب بأنه (يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل من استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع الذي يليجأ إليه الجاني تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيهام الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الخسارة بالبيئة أو الاتصالات أو المواصلات أو الأموال أو المباني أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادات أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو اللوائح^(٥)). أي كل عمل غير مشروع فردي أو جماعي يهدد الإخلال بالنظام العام والاستقرار أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، يبدو أن المشرع المصري أهتم بوضع تعريف محدد للإرهاب - من الناحية القانونية - حتى يفرق بين تلك التشابكات المعقدة المرتبطة بهذا المفهوم.

^(٤) د. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٥١

^(٥) د. نبيل لوقيباوي، المصدر السابق ، ص ٥٧-٥٨

الإرهاب الدولي

ذهب رأي إلى أنه ليس هناك حاجة إلى تعريف الإرهاب الدولي، ويمكن للمرء أن يشخص العمل الإرهابي ومعرفته بمجرد رؤيته كاختطاف طائرة أو ارتكاب شخص أو تفجير مبنى، لتحقيق الغرض الإرهابي^(١)، أو أن تشخيص أسباب الإرهاب الدولي وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها تجاهه أهم من التعريف، والتعريف لتحديد الأسباب ومكافحته ليست ضرورية، وأن تعريفاً مسبقاً للإرهاب شيء غير عملي وغيرواقعي، لاحتمال توسيع الخلافات حول تكييفه بدلاً من تضييقه^(٢). وإن هذا الرأي يفتقر للدقة الكافية إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الوصول إلى تعريف مشترك وافٍ سيسمح في حشد المجتمع الدولي على طريق مكافحة الإرهاب.

والمستشار القانوني في اللجنة الدولية للصلب الأحمر، هانز بيتر غانز، يؤكّد صعوبة إيجاد تعريف للإرهاب حين يقول (الإرهاب ظاهرة اجتماعية ذات متغيرات عديدة للغاية، لذا لا يمكن وضع تعريف علمي لها، وحتى القانون الدولي، يوفق في وضع تعريف له، وكذلك الاتفاقيات الدولية ذات الترتيب الزمني لم تعتمد على تعريف موحد للإرهاب)^(٣).

لكن عدم وجود تعريف موحد ودقيق للإرهاب الدولي قد يؤدي إلى توسيع دائرة الجرائم بحيث تشمل بعض الأفعال التي لا تعتبر جريمة. فهناك بعض الفموض بين أعمال العنف المسلّح المتعلقة بحق تقرير المصير وبين جريمة الإرهاب الدولي ويؤدي ذلك إلى التعارض مع القاعدة القانونية المعروفة بـ(لا جريمة ولا عقوبة إلا بتنص) التي هي قاعدة أساسية من قواعد القانون الجنائي في جميع دول العالم والشكوك لشرعية حركات التحرر الوطنية. ومن الضروري أن يكون التحرك الدولي وتنسيق الجهود والطاقات للوصول إلى اتفاق حول تعريف الإرهاب الدولي بعيداً عن القرارات السياسية، أي أن تكون اتفاقية قانونية لمكافحة الإرهاب وتنظيم التعاون الدولي، فبدونه لن يتمكن المجتمع الدولي من القضاء على الإرهاب وجرائمها، وأن تفلت الدول من أثاره وعواقبه. وفي معرض الرد على هذا الرأي يقول أستاذنا الدكتور مهدي جابر مهدي بأن هذا الطرح ينطلق من تصور ضرورة أبعاد القرار السياسي عن الاتفاقية، وهذا أمر غير واقعي، لأننا نعيش في عالم تتحكم السياسة في جميع مفاصله، ولكنه نؤيد في جزء من رأيه كونه ضرورة أن تكون المعايير

^(١) نعمة علي حسين ، المصدر السابق. ص ٤٥

^(٢) تقرير اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي - ١٩٧٢ - فقرة ٢٥

^(٣) د. عبدالحسين شعبان، الإسلام والإرهاب الدولي، دار الحكمة لندن، أيلول ٢٠٠٢، ص ٦٧

الإرهاب الدولي

ولقواعد التي تتضمنها الاتفاقية المرتبطة القانونية بدرجة أساسية واضحة ولا تقبل للبس ولتأويل بما لا يفتح المجال لل遁sel والتهرب من المسؤلية، وتعريف الإرهاب الدولي وتحديد صمومته بصورة صحيحة قابل للحل وليس أمراً محلاً. وأن معالجة الجواب القانونية الدولية لـ الإرهاب لا تنفصل عن الطابع السياسي لجوهر الموضوع، لأن الإرهاب بحد ذاته ذو خلفية وأبعاد سياسية، محكومة بالظروف التاريخية والموضوعية^(١). وكما نعلم ففي التأريخ الحديث والمعاصر مجد مواقف الحكومات أو المنظمات الدولية من العنف والإرهاب، تتعلق بهذا التوصيف. و يمكننا تحديد عدة مراحل:-

١-٢- الجهد المبذولة لتجريم الإرهاب قبل إنشاء عصبة الأمم:

في القرن التاسع عشر عبرت الحكومات عن قلقها من موجات الإرهاب الفوضوي و اتخذت عدة تدابير ضدها، ونشر اتجاه يسمى (بشرط الاعتداء – Catena detonate) أو كما يسميه البعض بالشرط البلجيكي، حيث أدرجت الحكومة البلجيكية في عام ١٨٥٦ في إجراءات تسليم المجرمين هذا الشرط، وهو تقرير قاعدة قبول التسلیم في جرائم الاعتداء على حياة رؤساء الدول، وجرت ثنول على أن تدرج هذا الشرط في معاهداتها الخاصة بتسليم المجرمين، و يخرج جرائم الاعتداء على المسؤولين من الجرائم السياسية التي تعتمد على عدم تسليم المتهمين بارتكابها^(٢). وبما أن الإرهاب الدولي أحد الموضوعات القانونية والسياسية التي تتسم بالخطورة والتعميد، لما يكتنفه من اختلاف في التعريف والتوضيح في أسبابه، وذلك بسبب المواقف المتباعدة للمشكلات الدولية عموماً والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ منها هذه الظاهرة^(٣). ونلاحظ أن الأفعال الإرهابية هي من أكثرها يعاقب عليها القانون الداخلي في مختلف الدول، ويعرف بصورة

^(١) باسيل يوسف، المصدر السابق. ص. ٦

^(٢) علي حسين خلف وأصحابه، العدد السابق. ص. ٢٠٢ . وقد أتبع العراق مضمون هذا الشرط ونص عليه في معاهدات تسليم المجرمين التي عقدناها مع الدول الأخرى بل زراعة قد توسيع في حكمه فجعله يشمل جرائم التي تصيب رؤساء الدول أو أفراد عوائلهم كما يشمل من الجرائمقتل والجرح وغيرها من الجرائم التي تصيب أشخاصهم.

- أنظر المادة (٣) من معاهدة تسليم المجرمين المعقودة مع مصر والمادة (٤) من معاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين دول الجامعة العربية قبل وقد توسيع العراق في حكمه هذا الشرط أكثر بأنه جعل يشمل رؤساء الحكومات (رئيس الوزراء) بالإضافة إلى رؤساء الدول. أنظر مادة (٤) من معاهدة تسليم المجرمين المعقودة مع تركيا.

^(٤) تجدى صبرى عقراوى، الإطار القانوني للأمن القومى، أطروحة دكتوراه قدمت إلى الكلية القانونى والسياسة بجامعة صلاح الدين - قسم القانون - ٢٠٠٤ من ١٤٩ .

الإرهاب الدولي

واضحة، وتحتخص محاكمها بمحاكمة الجناة، فالخلاف هو أن الإرهاب الدولي يتميز بعنصر دولي يضاف إلى عناصر مجموعة الإرهاب بوجه عام ويخلق حالة تنازع في الاختصاص بين المحاكم وخلافاً حول القانون الواجب التطبيق.

ففي زمن السلم، المجتمع الذي يعنيه من الإرهاب لأسباب داخلية أو خارجية، فتصبح الدولة مسرحاً لنزاع داخلي لم يجسم بعد، أو مكاناً ينقل إليه جزء من نزاع دولي سواء كان حكومتها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا النزاع. وحرم اللجوء إلى الإرهاب كوسيلة من وسائل الامتنال في كل من قانون النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني^(١). حيث بدأت الخطوة الأولى لتقنين ظاهرة الإرهاب في إطار مشروع عام استهدفت تنظيم الحرب الجوية بعد الخسائر المادية والبشرية الواسعة التي أخذت تبرز بعد استخدام الطائرات الحربية في المصراعات المسلحة والحروب المختلفة وقد تضمنت المادة (٢٢) من مشروع لاهي لعام ١٩٠٧ اعتبار عملية الضرب بالقنابل عملاً غير مشروع إذا كانت ترمي إلى إرهاب السكان المدنيين لذلك تعمم ما أطلقه بعض الفقهاء بمنع الضرب من أجل الإرهاب^(٢). وقد أستهجن المجتمع الدولي أفعال الإرهابي الدولي في بداية القرن العشرين وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أورتها لجنة المسؤوليات التي تكونت عام ١٩١٩، وأشارت إلى الجرائم التي اقترفها الألمان ومن ضمنهم جرائم الإرهاب^(٣).

(١) د.أمل بازجي، د. محمد عزيز شكري،»المصدر السابق، ص ١١٥-١١٦.

يقر معظم العلماء بأن القانون الدولي الإنساني هو فرع للقانون الدولي المعاصر و ذلك لأنه يتضمن كافة عناصر الضرورة التي تكون الفرع وأختلف الفقه حول تعريف القانون الإنساني، فالبعض يرى بأنه يقصد بالقانون الدولي الإنساني بالمعنى الواسع مجموعة القواعد قانونية، المكتوبة أو العرفية، التي تكفل احترام الفرد ورقاهيته. انظر: د. محمد حماد الشلال، در. هبة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة. ص ٢. أما المقصود بالاصطلاح القانون الإنساني الدولي بالمعنى الضيق فهو مجموعة القواعد القانونية الدولية المستمدـة من الاتفاقيـات أو العـرف الرـاميـة على وجـه التـحدـيد إـلـىـ المشـكلـاتـ الإنسـانـيةـ النـاشـطةـ بصـورـةـ مـباـشرـةـ منـ النـزـاعـاتـ المـسـلـسـلـةـ الدـولـيـةـ وـغـيرـ دـولـيـةـ وـ التـقـيـدـ، لـأـسـبـابـ إـنسـانـيـةـ، حقـ أـطـرافـ النـزـاعـ فيـ استـخـارـاـنـ طـرقـ وـ أـسـالـيبـ الـحـربـ الـتـيـ تـوقـعـ لـهـ، أوـ تـعـيـ الأـعـيـانـ وـالـأـشـخـاصـ الـذـيـنـ تـضـرـوـاـ أوـ قدـ يـتـضـرـوـنـ بـسـبـبـ النـزـاعـاتـ المـسـلـسـلـةـ. انـظـرـ دـ. محمدـ حـمـادـ الشـلالـ، المـصـدرـ السـابـقـ. صـ ٢ـ.

(٢) سعيد سليمان ، ماذما بعد الإرهاب ، دار آزال - بيروت - لبنان - ط ٤، ١٩٨٧، ص ٤١، جدير بالذكر بأن اتفاقية لاهي عام ١٨٩٩، المعروفة باسم (داركو بورتون)، قلصت من استخدام القوة لاسترداد الديون المستحقة.

(٣) المصدر السابق نفسه. ص ٤٣

الإرهاب الدولي

٢-٤-١ مفهوم الإرهاب في قتل عصبة الأمم:

في أعقاب اغتيال ملك يوغسلافيا ووزير خارجية فرنسا بالإضافة إلى اغتيال رئيس وزراء النمسا تجاوز الإرهاب الحدود السياسية / ودفعت الحكومة الفرنسية إلى حث عصبة الأمم على إعداد معاهدة للعقاب على الإرهاب وقدمت مذكرة إلى مجلس العصبة في ١٢/٩/١٩٣٤ تتضمن المبادئ الأساسية التي يمكن على هديها اتفاقية دولية لقمع الجرائم التي ترتكب بهدف تحقيق أهداف سياسية أو إرهابية^(١). وبقرار من مجلس العصبة شكلت لجنة خاصة بأعداد مشروع لقمع الأعمال الإرهابية، ووضعت اللجنة سنة ١٩٣٥، مشروع معاهدة للعقاب على الإرهاب، ومشروع آخر بإنشاء محكمة جنائية دولية، وفي ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٣٧، تم الاتفاق على اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه والتي عرفت باتفاقية جنيف لمنع وقمع الأعمال الإرهابية، وأنشاء محكمة جنائية دولية^(٢).

ووضعت اتفاقية جنيف ١٩٣٧ تعريفين للإرهاب، جاء في المادة ٢١١ بتعريف معياري، بأنه يراد بالإرهاب (الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما و تستهدف أو من شأنها خلق إثارة الرعب

(١) عامر الزمالي، الإرهاب في القانون الدولي، المصدر السابق، ص ٢٠.
أن الجهود الدولية لاحتواء الإرهاب يمكن الإشارة إلى اتفاقيات كثيرة ومنها معاهدة باريس التي قيدت من استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومؤتمر بروكسل بخصوص الإرهاب عام ١٩٢٦، وحيث تم ادراج مفهوم الإرهاب السياسي ضمن جرائم قانون الشعوب في المؤتمر الأول لتوحيد قانون المقويات في وارشو سنة ١٩٢٧. ومبنياً على ببيان كلوج لعام ١٩٢٨ الذي ميز الحرب المشروعة وال الحرب غير مشروعة ، وقيد من استخدام القوة وأكده على مبدأ تحريم الحرب كوسيلة لفرض المنازعات الدولية. وبدأ الاهتمام بين القضاة من المؤتمر العلمي الثالث لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في بروكسل عام ١٩٣٠ وأطلقت مصطلح الإرهاب الدولي، وتم فيها وضع تعريف للإرهاب بأنه الاستخدام المتعمد لوسائل أرتکاب أعمال تعرض حياة الأفراد أو أي كانت جنسياتهم للخطر أو الدمار، وكذلك ممتلكاتهم المادية، من خلال الحرق والتدمير والأغراق وإشعال المواد الضارة واستخدام المواد الخانقة، وإثارة الفوضى في وسائل النقل والمواصلات، وإعاقة خدمات المرافق العامة وتلوث المياه والمحاصيل الزراعية والحيوانية والمنتجات الغذائية)). المصدر:- الإرهاب.. مفاهيم متعددة وتعريف غائب. الشريط الإلكتروني:-

- > <http://www.Albayan.Co.ge/albayan.2002/18/Sya.htm>

وفي المؤتمر الرابع الذي انعقد في باريس في العام التالي ١٩٣١ وفي مؤتمر الخامس المنعقد في مدريد عام ١٩٣٤ أُقِدَّ قسم الإرهاب إلى صفتين: سياسي وأجتماعي وأشار إلى أن (النهب والتخريب واستخدام العنف تعد من ضمن جرائم الإرهاب السياسية) وكان مؤتمر السادس لتوحيد القانون الجنائي - كوبنهاغن - عام ١٩٣٥، قد درس جرائم الإرهاب على الصعيد الدولي والداخلي، وورد في مقرراته التالي: أن الجرائم التي تخلق خطراً عاماً أو حالة الرعب لا تعتبر جرائم سياسية. أنتظر:- نعمة على حسين. المصدر السابق، ص ٧٤.

(٢) د. محمد محى الدين عوض، المصدر السابق، ص ٥٩ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

لدى شخصيات معينة أو مجموعة أشخاص أو عامة الجمهور)، وتضمنت المادة الثانية تعريفاً تعدادياً للأفعال الإرهابية، حيث اعتبرت الأعمال التالية من قبيل الأعمال الإرهابية^(١) :

- ١- الأفعال العمدية ضد الحياة أو إحداث إصابة جسدية و جسمية أو فقدان حرية كل من:

 - أ- رؤساء الدول و القائمين بأعمالهم أو ورثتهم أو خلفاءهم.
 - ب- زوجات و أزواج أي من الفئات السابقة.
 - ج- الأشخاص القائمون بمسؤوليات عامة أو من ذوي المناصب إذا وجهت هذه الأفعال إليهم بصفاتهم هذه.

- ٢- التخريب أو الإضرار العدمي للممتلكات العامة، أو المخصصة لاستعمال العامة وال المتعلقة بسلطات أو أشراف دولة أخرى متعاقدة.
- ٣- أي فعل عمدی من شأنه أن يعرض الحياة الإنسانية للخطر.
- ٤- أي محاولة لارتكاب مخالفة تقع في نطاق الأفعال السابقة.
- ٥- تصنيع أو الحصول على، أو حيازة، أو تقديم الأسلحة أو الذخائر أو المفرقعات أو أي مواد ضارة بقصد ارتكاب أي من الأفعال السابقة في أي دولة (أي جرمت الأعمال التحضيرية) .

وقد تعرضت الاتفاقية للعديد من الانتقادات، منها أنها قد قصرت التجريم الدولي للفعل الإرهابي على الذي يوجه ضد دولة أخرى، على أساس أن الركن الدولي يوجد لكون المتضэр أو المجنى عليه دولة، ومعنى هذا أن الأفعال الإرهابية التي توجه ضد الأشخاص الطبيعيين من دول أخرى ليسوا من المحميين دولياً والمحددين بالمادة الثانية، لا تدخل في إطار التجريم الدولي حتى ولو انطوى الفعل على إضرار بالصالح أو النظام الدولي^(٢). بل اقتصرت الاتفاقية على قمع الإرهاب السياسي الموجه ضد رؤساء الدول أو من في حكمهم أو المكلفين بوظائف عامة، وإغفالها للأفعال الإرهابية الموجهة للأفراد أو دولة ضد دولة أخرى^(٣) أو التي تقوم بها الدولة ضد الأفراد والجماعات، كما أنها عدت أعمال الكفاح المسلح ضد الأنظمة العنصرية والاستبدادية، وضد الاستعمار من أعمال الإرهاب^(٤).

(١) د. محمد محى الدين عوض، المصدر السابق ص ٦٢ - ٦٣ .

(٢) د. كمال حماد، وسائل مكافحة الإرهاب، الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عدد ٢٠٠٢، ٢٠٠٢ .

(٣) د. محمد محى الدين عوض، المصدر السابق، ص ٦٢ - ٦٣ .

(٤) د. حسن طوالبة، المصدر السابق ص ٨١ .

الارهاب الدولي

رغم ذلك هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها وصلت إلى تعريف للإرهاب ونصت الاتفاقية على أن الجرائم الإرهابية لا تعتبر من قبل الجرائم السياسية طبقاً للمادة الثامنة ويخضع مرتكبوها للتسليم، واعتبرت الاتفاقية خطوة نوعية على طريق منع مكافحة الإرهاب. واستلهمت العديد من الاتفاقيات المعنية بالإرهاب ولكن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومعارضة أو عدم التصديق والموافقة من قبل الدول ماعدا الهند. إلا أنها تعتبر أول محاولة جادة لمعالجة ظاهرة الإرهاب الدولي و تعبر عن مدى ضرورة وأهمية التعاون الدولي لمناهضته. وأن عصبة الأمم قامت بوضع الحجر الأساس لبناء قواعد و مبادئ دولية لتحديد الأعمال الإرهابية وقد نجحت في عقد اتفاق دولي لتأمين التضامن و التعاون الدوليين للقضاء على الإرهاب و النقطة الإيجابية الأخرى في مواقف عصبة الأمم و أعمالها هي أنها ثبتت لدى المجتمع الدولي أن الحرب العدوانية إرهاب، وأن قتل المدنيين دون ذنب إرهاب، وهذا بموجب الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه.

وعالجت الاتفاقية بعض الأفعال التي لا تشكل في ذاتها جرائم إرهابية ولكنها وثيقة الصلة بهذه الجرائم، مثل وثائق السفر أو بطاقات تحقيق الشخصية أو غيرها بهدف إخفاء هوية منفذ العمل الإرهابي أو تأمين وصوله إلى مكان ارتكاب الجريمة أو تسهيل هروبه من مسرح الأحداث بعد ارتكاب الجريمة، وهي لا تعتبر من الأعمال الإرهابية إذا أرتكبت على نحو انفرادي. إلا إذا ارتبطت بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) من الاتفاقية^(١). وهكذا تجد أن التنظيم الدولي نجح في عهد عصبة الأمم في التوصل إلى تعريف للإرهاب و لكنه أقتصر على البعد النظري ولم يجر نقله إلى إجراءات عملية بفعل تناقضات أعضاء العصبة و التطورات الدولية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية و أدى إلى الحصول دون توصل إلى اتفاق تنفيذى حول الإرهاب.

٣-٣-١ محاولات منظمة الأمم المتحدة للاحاطة بمفهوم الإرهاب

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب، من أكثر الجرائم خطورة على المجتمع الدولي بأسره أفراداً وشعوبياً حكومات ودولًا منذ بداية هذا القرن، فالعمليات الإرهابية المعاصرة لم تعد تمارس من

(١) أظُرُّ: نص اتفاقية جنف لمنع وقمع الأعمال الإرهابية، في كتاب د. محمد محي الدين عوض، **العنوان: تدبر السابقاً**، ص.٦٤، ود. أحمد محمد رفعت وصاحبه، **المصدر السابق** من ٦٢ - ص.٦٤. ومحمد القاضي، **المصدر السابق**، من ٥٣.

الإرهاب الدولي

أجل الاعتداء على أشخاص معينين، كما كان الحال في السابق، بل هي تستهدف وبصفة رئيسية ليث الخوف لدى الدول والشعوب^(١).

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، هناك اتفاق دولي على تجريم مجموعة من الأفعال التي تضر بالنظام الدولي واعتبارها جرائم دولية منها جرائم (الحرب) والجرائم ضد الإنسانية والجرائم ضد السلام وجرائم الإرهاب الدولي^(٢). وأوصت لجنة الخبراء المتفرعة عن لجنة – جرائم الحرب – التي أنشئت في لندن ١٩٣٤، باعتبار جريمة الإرهاب الدولي من قبيل جرائم الحرب، لكن محاكمات نورمبرغ لم تشر إلى الإرهاب في الجرائم التي حوكם من أجلها مجرمو الحرب الألماني^(٣).

رغم تصريح الرئيس الأمريكي روزفلت في ٢٥ / ت ١٩٤١ بأن الإرهاب والتروع لا يمكن أن يجلب السلام إلى دول أوروبا، أنه لا يفعل سوى بث بذور الحقد الذي سيؤدي يوماً إلى قصاص رهيب^(٤).

وحاولت الأمم المتحدة مباشرة على دراسة الظاهرة وعبر سلسلة من الإجراءات، وفي مقدمتها القرار الصادر عن الجمعية العامة في تشرين الثاني ١٩٤٦ تحت اسم مبادئ الحقوق الدولية، وقد أستهدفت القرار تطبيق ظاهرة الإرهاب الدولي من خلال تحمل المسؤولين في الدول والشخصيات الرسمية الذين يحولون الدولة إلى أداة التنفيذ لجرائم دولية بتحميلهم مسؤولية أعمالهم وتصرفاتهم

(١) أسامة ثابت ذاكر الألوسي، المسئولية الدولية عن جرائم المخالة بسلم الأنسانية وأمنها، رسالة دكتوراه – كلية القانون – جامعة بغداد ١٩٩٦. ص ٥٢.

(٢) د. أحمد محمد رفعت و صاحبه. المصدر السابق. ص ٥٨.

(٣) في القرن الرابع عشر وتحديداً في سنة ١٤٧٤، قام أول محكمة جنائية دولية محاكمة (بيتر) أحد حكام أقليم الراين، على ما ارتكبه من أعمال وحشية ضد حقوق الإنسان، من خلال حكمه الإرهابي – وانتهت المحكمة باعدمه . انظر – د. محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي – ص ٦٢٣ و فيما يتعلق بمحكمه نورمبرغ العسكرية أنشئت في ١٨ / آب ١٩٤٥ حين وقع مثلثاً الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة و الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية الاتفاق الخاص بمحاكمة و معاقبة مجرمي الحرب الرئيسيين من دول المحور الأوروبي وهو الاتفاق المعروف باسم (اتفاق لندن). " وقد تتضمن ذلك اتفاق ميثاق المحكمة العسكرية الدولية الذي حد القواعد الموضعية والإجرامية التي تطبقها المحكمة، ومحكمة (طوكيو) " المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى " التي أنشئت في ١٩٤١ / ١ . انظر (سيس دى رونر)، الخدمة والحماية حقوق الإنسان و القانون الإنساني ، اللجنة الدولية للصلب الأحمر، جنيف، شباط ١٩٩٨. من ٥٥ . عليه وقد أصدرت المحكمة في محاكمة نورمبرغ، في ٢٠ / ٩ – ١٠ / ١١ ١٩٩١ للمرة الأولى وجهو شخصياً بجنائيتهم، وقال (دونديبور فابر) القاضي الفرنسي أن أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ في المحكمة بأن تاريخ مشهور في تاريخ الأمم .أنظر د. محمد محي الدين عوض، المصدر السابق. ص ٢٢٥.

(٤) د. علي محمد جعفر، مكافحة الجريمة مناهج الأمم المتحدة و التشريع الجزائري. المؤسسة الجامعية للدراسات و التأسيس والتوزيع. ط. ١١. ١٩٩٨. ص ١٦٨.

الإرهاب الدولي

وبالتالي إمكانية تقديمهم إلى المحاكم الدولية أو أية محاكم أخرى^(١). وتضمن مشروع تقوين الجرائم ضد السلم وأمن البشرية عام ١٩٥٤ التطرق إلى جريمة الإرهاب الدولي من الجرائم الماسة بسلم البشرية وأمنها، وجاء في المادة (٢) فقرة (٦) من قانون الجرائم ضد السلام وأمن الإنسانية بأن الأعمال الإرهابية هي: مباشرة سلطات الدولة، أنواعاً من النشاط الإرهابي في دولة أخرى، ونلاحظ من هذا التعريف، أنه ركز على الأفعال الإرهابية التي ترتكبها دولة ضد دولة أخرى، دون التطرق إلى الأفعال الإرهابية التي يرتكبها الأفراد أو ترتكب ضد الأفراد، وبهذا يعتبر تعريفاً أكثر ضيقاً مقارنة بما ورد في اتفاقية جنيف ١٩٢٧.

وعليه فالإرهاب خرق لقواعد القانون الدولي، في إطار استخدام غير مشروع للعنف المسلح كما ورد في اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ١٢ / آب / ١٩٤٩ في المادة (٢٢) حيث ورد بأنه (لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب)^(٢).

ويرى (هانز بيتر كروسر – Hans Peter Gasser) بأن إجبار أسير الحرب على الإدلاء باعترافاته هو عمل إرهابي لأن الاتفاقية الأولى في جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان والثانية لتحسين حال الجرحى والمرضى وغرق القوات المسلحة في البحار في مادتها (١٢) التي تقضي بضرورة المعاملة الإنسانية وبينذ جميع أعمال العنف أو التهديد، والمادة (١٣) من الاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب بنفس المحتوى^(٣). وعندما اعتمدت المنظمة الدولية لحملة تصفيية الاستعمار في المستعمرات ومنع الشعوب المستعمرة والمحظلة حق أتباع كافة الوسائل للحصول على استغلالها بما فيها استخدام الكفاح المسلح.

وفي ذلك العقد من القرن العشرين، تزايدت موجات الإرهاب في مناطق متفرقة من العالم، الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا الأبرياء وتدمر العديد من المنشآت الحيوية والحق أضرار جسيمة بالأموال والمتلكات العامة والخاصة، فإزاء تلك الآثار الخطيرة للعمليات الإرهابية كثفت

(١) المحامي ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب، المصدر السابق .ص ١٢٣

(٢) المادة (٢٢) من الاتفاقية.

(٣) د.أمل يازجي و محمد عزيز شكري. المصدر السابق. ص ٢٥

الإرهاب الدولي

(un) جهودها لمكافحة الإرهاب وانتقلت من مرحلة الإدانة والشجب إلى مرحلة أكثر عمقاً ووعياً بمحاولة دراسة الإرهاب وإيجاد تعريف له، والوقوف على أسبابه، والعمل على مكافحته.

إذا كان الاهتمام الدولي يبحث موضوع الإرهاب يعود إلى وقت قريب، فإن حوادث ميونيخ التي حصلت في ١٥ / أيلول / ١٩٧٢ حين قتل الفلسطينيين (١١) شخصاً من اللاعبين الإسرائيليين المشاركين في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ قد أعادت إلى الأضواء الدولي موضوع الإرهاب مجدداً^(١). حيث شغلت موضوعة الإرهاب الأمم المتحدة كأرقى شكل للتنظيم الدولي منذ بداية تشكيلها، ولكن اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في ضوء اتساع ظاهرة العنف السياسي على المستوى الدولي، وتم التعاطي مع هذا الموضوع بصورة تدريجية وارتقائية وانسجاماً مع التطور الذي شهدته هذه الظاهرة، فقد ثبتت الأمم المتحدة منذ أواخر السبعينات مجموعة من القرارات التي بحثت فيها موضوعة الإرهاب وركزت في البداية على جوانب من العنف السياسي. ومنذ ذلك الحين كثر تداول مصطلحات الإرهاب – الإرهاب السياسي – الإرهاب الداخلي – الإرهاب الدولي – إرهاب الدولة..... الخ. في وسائل الأعلام المحلية والعالمية. ففي ١٨ / ١٢ / ١٩٧٢، وبناء على توصية اللجنة السادسة، أصدرت الجمعية العامة قرار ٣٠٣٤ بشأن معالجة الإرهاب الدولي -

وفي ١ / ١٩٧٣ اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٢١٩٧ حيث نص على " وجوب اتخاذ إجراءات لمنع الإرهاب الدولي و دراسة الأسباب وراء تلك الأشكال من الإرهاب "^(٢).

وأنشئت بموجب قرار ٣٠٣٤ لجنة خاصة وأول مرة معنية بالإرهاب (مكونة من ٣٥ عضواً) وتطورت في السنة اللاحقة ١٩٧٣، وذلك عبر تشكيل ثلاث لجان فرعية^(٣):

- اختصت إحداها بتعريف الإرهاب.
- والثانية في البحث عن أسباب الإرهاب (دوافع الإرهاب).
- والثالثة اختصت بالتدابير الازمة لمنعه (معالجة الإرهاب).

(١) د. عبدالحسين شعبان.. المصدر السابق. ص ٧٢-٧٣.

(٢) ثامر إبراهيم الجهماني،المصدر السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها.

(٣) انظر: نص قرار الجمعية العامة رقم (٣٠٣٤)، دورة (٢٢٠)، بتاريخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢. انظر الملحق الرسالة من ٣١

الإرهاب الدولي

لكن مصالح الدول وحماية أمنها القومي، أسفر كل ذلك عن التباين في وجهات النظر حول ظاهرة الإرهاب الدولي ومكافحته.

وتقدم الوفد الأمريكي باقتراح حول مسألة الإرهاب إلى الأمم المتحدة في الدورة ٢٨ لعام ١٩٧٣ حول مسألة الإرهاب معتبراً هذه الظاهرة كل فعل يقوم به (كل شخص يقتل آخر في ظروف مخالفة للقانون، أو يسبب له ضرراً جسدياً بالغاً أو يخطفه أو يحاول القيام بفعل كهذا، أو يشارك شخصاً قام أو حاول القيام بفعل كهذا^(١)). ونرى بأن هذا التحديد لمفهوم الإرهاب يحصره بأنه عمل فردٍ فقط، بعيداً عن أي اعتبارات أو لا يشير التعريف إلى إرهاب الدولة، أو الجماعات، ولم يحدد المشروع أو غير مشروع من العنف. وقدّمت فرنسا تعريفاً للإرهاب بأنه: - "عمل همجي يتم ارتكابه على إقليم دولة أخرى ضد شخص لا يحمل جنسية الفاعل يهدف ممارسة الضغط صراع لا يعد ذو طبيعة داخلية". ومن جهتها تقدّمت اليونان باقتراح لتعريف الإرهاب وعرفه " بأنه كل أعمال العنف ذات الطبيعة الإجرامية التي يرتكبها فرد أو مجموعة أفراد ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص الأبرياء على إقليم الدولة أخرى، أي كانت جنسية الفاعل أو القاعدين، وذلك بهدف ممارسة ضغط في نزاع ما، أو الحصول على كسب شخصي أو ترضية معينة^(٢)".

وفي دورة ٢٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة تباهت الآراء حول مفهوم الإرهاب ووسائل مكافحة ويزّت مجموعة من الاتجاهات التي يمكن تحديدها بثلاثة آراء محكومة بتوافرات القوى ومستويات الصراع خلال مرحلة الحرب الباردة في تلك الفترة، وهذه الآراء هي^(٣):-

١. اتجاه يرى ضرورة قمع الإرهاب و معاقبة أي نوع من أنواع استخدام القوة أو العنف بصورة عامة بغض النظر عن طبيعة أو الوسائل المستخدمة أو أدوات التنفيذ وتزعم هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

٢. اتجاه يؤيد إدانة أعمال الإرهاب ويرى ضرورة معالجة الأسباب و الدوافع الكامنة وراء استخدام العنف السياسي بأشكالها المختلفة وأعمال الإرهاب بما يؤمن التوصل إلى حلول مناسبة

(١) ثامر إبراهيم الجهماني . المصدر السابق . ص ٣٥.

(٢) د. سامي جاد. المصدر السابق من ص ٥٦-٥٧.

(٣) د. مهدي جابر مهدي، المصدر السابق.

الإرهاب الدولي

و إيجابية، مثل هذا الاتجاه الثاني الدول العربية وعدد من الدول الأفريقية الآسيوية والإسلامية وعموماً هذا الاتجاه يعبر عن تطلعات البلدان النامية.

٣. الاتجاه الثالث يفرق بين العنف الذي يستخدم كوسيلة للوصول إلى حق تقرير المصير والتحرر من الهيمنة والسيطرة الاستعمارية من جهة و الأعمال الإجرامية الإرهابية الموجهة ضد الأبرياء من جهة أخرى.

و التمييز هنا ينطلق من اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى في مواجهة بقایا الاستعمار ودعم الحركات التحررية الوطنية و القومية للتخلص من ذلك الاستعمار. وقد مثل الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية هذا الاتجاه. ويمكننا القول أن أكثر تعريف الإرهاب شيئاً، وأخذت به العديد من المنظمات الدولية و الاتفاقيات التي عقدت من أجل مكافحة الإرهاب في العلاقات الدولية، هو ذلك الذي يركز على طبيعة غير إنسانية للعمل الإرهابي، فقد عرفت دول عدم الانحياز عام ١٩٧٣ الإرهاب بأنه (أعمال العنف التي ترتكب من أفراد والتي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تؤدي بها، أو التي تهدد الحريات الأساسية للإنسان) كما أبرزت مناقشات بعض الوفود في الجمعية العامة أثناء طرح الدراسة التي توصلت إليها اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي تعريفاً لهذه الأعمال بأنها (الأعمال الوحشية البغيضة التي تدينها جميع الدول أياً كانت مشاعرها، تجاه قضية التي يدعى مرتكبو هذه الأعمال أنهم يناصرونها^(١).

وعليه إدانة الدول الأفروآسيوية والكتلة الشرقية، الإرهاب الفردي وأكدت التضال الشعوب بأنه لا يمكن إرهاباً وأدانت إرهاب الدولة التي تمارسه النظم الاستعمارية، والكتلة الغربية ركزت على تعريف الإرهاب الفردي، وأغفلت إرهاب الدولة، ونضال الشعوب لتحقيق مصيرها لذا حال اللجنة الفرعية بتعريف الإرهاب إلى الحيلولة دون وصول إلى اتفاق حول تعريف موحد.

وفي عام ١٩٨٠ عبرت لجنة الإرهاب الدولي في تعريفها بأنه (يعد الإرهاب الدولي عملاً من أعمال العنف الخطيرة يصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين و يوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الواقع السككية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز أو المكتسبات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف إفساد علاقات

^(١) د. فكرت نامق عبدالفتاح العاني، المصدر السابق، ص ٤٢ - ٤٣

الإرهاب الدولي

الود و الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة أو ابتزاز أو تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت كذلك فأن التأمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في الارتكاب أو التحرير على ارتكاب الجرائم بشكل جريمة الإرهاب الدولي^(١).

وفي مناسبات عديدة أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب، من ضمنها تلك التي تهدد العلاقات بين الدول وتهدد منها، وطلبت من الدول الوفاء بالالتزاماتها الدولية والتي تقضي بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحرير عليها أو المساعدة على ارتكابها أو المشاركة فيها، أو التفاوض عن تنظيم أعمال داخل أراضيها، والمشاركة في القضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي بما فيها الاستعمار والعنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي، التي يمكن أن تولد الإرهاب الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر^(٢) وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الرابع.

ويمكنا القول أن الأمم المتحدة اتخذت معيار مثلث للعملية الإرهابية، الجنائي، المجنى عليه، وجريمة تقع على ارض معينة، إذا اختلفت أي من جنسية هؤلاء الثلاثة يصبح إرهاباً دولياً، وإذا اتفقت فهو إرهاب محلي^(٣). وكل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمقداره المختلفة، بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة ٢٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة للقانون الدولي^(٤)، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة.

(١) المادة الأولى من مشروع الاتفاقية الموحدة بشأن الرقابة القانونية للإرهاب الدولي في عام ١٩٨٠. م.

(٢) د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، مكتبة دار الثقافة –الأردن – ٢٠٠٤ – ٤١.ص – للمزيد من التفاصيل انظر القرارات ٣٦ – ١٢ / ١٠ / ١٩٨١ و ٢٨ – ١٢ / ١٩ / ١٩٨٣ و ٤٠ – ٦١ / ٩ / ١٩٨٥ و ٤٢ – ١٢ / ٢ / ١٩٨٧.

(٣) عامر رشيد مبيض، المصدر السابق. ص: ٤.

وقد ذكر الباحثون شروط الإرهاب المحلي وهو الذي يقع ضمن حدود معينة ومن قبل أبناء تلك الدولة منها:-

١. أن ينتمي الفاعلون في العمل الإرهابي وضحاياهم إلى جنسية نفس الدولة التي وقع فيها الفعل الإرهابي.

٢. أن تتحصر نتائج الفعل الإرهابي داخل حدود نفس الدولة.

٣. أن يتم الأعداد والتخطيط للعمل الإرهابي في نطاق السياسة القانونية والأقلمية لتلك الدولة.

٤. أن يكون تواجد الفاعلين في الفعل الإرهابي داخل حدود ذات الدولة.

٥. لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي لذلك النشاط الإرهابي في الخارج.

(٤) – أسامة ثابت ذاكر الألوسي، المصدر السابق. ص: ٥٢

الإرهاب الدولي

وفي عام ١٩٨٤ عقدت لجنة القانون الدولي مؤتمرها الثاني في باريس حيث قررت أن أعمال العنف التي تعد من قبيل الإرهاب الدولي هي كل الأفعال التي تحتوي على عنصر دولي والتي تكون موجهة ضد المدنيين الأبرياء، أو من يمتنعون بحماية دولية، ومن شأنها انتهاك القاعدة الدولية بقصد إشاعة الفوضى في بنية المجتمع الدولي، سواء ارتكبت في زمن السلم أم في زمن الحرب، وتميز هذه الجرائم عن الجرائم التقليدية بأنها جرائم ضد السلام والأمن البشري، ويكون منها ذا اهتمام دولي، وعليه بفقدان العنصر الدولي، تقوم كل دولة بمعالجتها بنفسها وفقاً لقوانينها الوطنية عملاً بمبدأ إقليمية القانون الجنائي^(٣). وتضمن مشروع لجنة القانون الدولي

- وهناك من يقول بأنه مادام المجتمع الدولي لم يوافق على تعريف محدد للإرهاب من الناحية القانونية فليس هناك جريمة إرهاب مستقلة يمكن أن يوصم بها أهل بل مجموعة جرائم يجوز تجاهلها تسميتها جرائم ذات صفة ترهيبية "Territorizing" أو "Frightening". - أنترا د. محمد عزيز شكري. الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن. ص. ١٤ وما بعدها. ويذهب إلى أنه ليس هناك جريمة مستقلة بذاتها طبقاً لمعايير القانون الدولي الوضعي، بل أنه مجرد عامل يبرئ أو يخفي أو يShield جريمة أو جرائم موجودة فعلاً، وهذا ما يذهب إليه (ريشارد ب. ليتش Lilich)، ويقول (مورفي Murph) أنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للإرهاب، ومن ثم فلا وجود لجريمة إرهاب دولية. لكن وبحفل العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية وخاصة بشأن الإرهاب (الفردي والجماعي) وإرهاب الدولة أيضاً في القرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها جرائم الإنسانية وجرائم الإبادة والفصل والتمييز العنصري والعدوان والتغجيرات والخطف والقتل وأخذ الرهائن والقرصنة، توسيع ارتكاب الجرائم المنظمة، والاعتداء على الممتلكات العامة، فإن فكرة الجريمة الدولية تتضمن في كون الإرهاب جريمة دولية مستقلة بذاته.

(١) د. سامي جاد. المصدر السابق. ص. ٧٢..... . ويشير بين الجريمة الدولية والجريمة الداخلية كالتالي:-

تعريف الجريمة الدولية: أنها كل سلوك يقع بمخالفة لأحكام القانون الدولي العام ويمس مصلحة دولية تتضمن بحماية هذا القانون، حفظ السلم والأمن الدوليين أو الحفاظ على الجنس البشري.

تعريف الجريمة بصفة عامة: بأنها عدوان على مصلحة يحميها القانون، ويختص القانون الجنائي بالโทษ عليها وبين أركانها و العقوبة المقررة لفاعليها. أو كل فعل أو امتناع عن فعل الصادر من شخص يقرر له القانون عقاباً جنائياً. كحماية الأفراد والممتلكات (أي أموال عامة.... الخ).

أوجه الشبه بين الجريمين:- ١- كلاهما تعد منافية للضمير البشري وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وهنا يلقي القانون الدولي والقانون الجنائي. ٢- كلاهما تطلب سلوكاً مادياً يصدر عن إرادة حرة، وهذا هو جوهر الركتين المادي والمنتهي، وتقتضيان كون هذا السلوك محل تأثير بنظر المشرع، وهذا هو الأساس القانوني للجريمة والركن الشرعي لها. أوجه الاختلاف بين الجريمين: القانون الجنائي الوطني ينبع على جريمة داخلية، في حين يتولى القانون الدولي الجنائي التنص على الجريمة الدولية كفرع من فروع القانون الدولي العام. الجريمة الدولية غالباً ما تقترب باسم الدولة و لحسابها أو تشجيع منها أو رضائها. بينما الجريمة الداخلية عادة يرتكبها أشخاص طبيعيون لحسابهم أو لحساب غيرهم أنترا د. حميد السعدي، المصدر السابق من ٣٧.

٣- إن فكرة الجريمة الداخلية أكثر وضوحاً بما له من الأسبقية وأعرق تكوينها و استقراراً من الجريمة الدولية، وله هيبات قضائية و تنفيذية على درجة عالية من التنظيم، مقارنة بالقواعد القانون الدولي الجنائي في مواجهة الجريمة الدولية، وإذا وجد فهو لا يزال بداعياً في طور التكوين، أنظر: إسماعيل ثابت ذاكر الألوسي، المصدر السابق من ٥٥، ٤- وإن اختصاصات الجريمة الداخلية، تخضع لاختصاصات القضاء الوطني للدولة، أما الجريمة الدولية فأنها تخضع كقاعدة عامة لاختصاصات القضاء الدولي الجنائي.. ٥- وبسبب الطبيعة العرفية للقانون الدولي الجنائي يجوز الأخذ بالجهل القانون "أحياناً" كدفع يل JACK عليه المتهم في

الإرهاب الدولي

التابعة للأمم المتحدة الذي أعدته حول الجرائم ضد السلام وأمن الإنسانية عام ١٩٨٥ حيث عرف الإرهاب بأنه: "يقصد بالأعمال الإرهابية، الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة أخرى والتي يكون من طبيعتها أو من شأنها خلق حالة من الخوف لدى قادتها وحكامها، أو مجموعة من الأشخاص، أو عامة المواطنين". نرى بأن هذا التعريف مطابق تماماً لما جاءت به اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧، من حيث الشكل والمضمون.

وجاء المشرع بتعريف و توضيح الأعمال الإرهابية التالية:-

١. الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الحسدية أو صحة رئيس الدولة، أو من يمارس صلاحياته أو ورثته أو زوجات هذه الشخصيات أو الأشخاص ذوي الوظائف العامة حينما يرتكب الفعل بسبب الوظائف التي يمارسونها.

٢. الأفعال التي تهدف إلى تدمير أو إنزال الضرب بالأموال و الممتلكات العامة أو المخصصة للاستخدام العام.

٣. الأفعال العمدية التي يكون من شأنها تعريض الحياة البشرية للخطر، عن طريق خلق حالة من الخطر العام، وبصفة خاصة جرائم الاستيلاء على الطائرات أو احتجاز الرهائن، وكل أنواع العنف الأخرى التي تمارس ضد شخصيات تتمتع بحماية دولية أو بحضانة دبلوماسية.

٤. تصنيع أو حيازة أو تقديم أسلحة أو ذخائر أو مواد متفجرة أو مواد ضارة من أجل تنفيذ عمل إرهابي.

وان هذا التعريف ينطلق بالأساس من الدولة في حين يتجاوز الإرهاب المعاصر الدول من خلال شبكات دولية منظمة.

و تطورت جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة مع أعمال الدورة (٤٢) لسنة ١٩٨٧ حيث دعت لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وتعييزه عن العنفسلح المشروع في سبيل تحقيق التحرر الوطني، وشكلت الدورة (٤٩) لسنة ١٩٩٤ تحولاً نوعياً اثر تبدل البيئة السياسية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

الجريمة والدولية، إذا لم يتوافر نص مكتوب يصلح أساساً لتجريم الفعل. أما لا يجوز الجهل بالقانون في القوانين الجنائية الداخلية.

الإرهاب الدولي

وفي تقييمنا ورأينا حول الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب الدولي نستطيع القول بأنها قد باءت بالفشل، ولم تستطع أن تجمع التناقضات و إيجاد التوازن بين مصالح القوى الدولية للوصول إلى تعريف مانع جامع للإرهاب الدولي، وهذا الخلل القانوني ينعكس سلباً ليس فقط على مستوى قواعد القانون الدولي بل وعلى العلاقات الدولية و تكافل المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.

ومع نهاية النظام الثنائي الدولي، وتصاعد الصراعات الداخلية في كثير من الدول، والتمرد في التطرف الديني والمذهلي في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وشرق أوروبا (حتى داخل أوروبا نفسه)، والتناقض في الفلسفة الدولية الجديدة من نهاية التاريخ وصراع الحضارات والعلمة.....الخ. بربز نمط جديد من الإرهاب الدولي، فمساندة المنظمات الدولية الإرهابية بات واضحاً كشكل ليس جديداً في العلاقات الدولية، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات الشهيرة والإعلانات، وصدر القرار في مجلس الأمن، ولم يأت بتعريف أو تحديد أسباب الإرهاب بل تغير فحوى القرارات اثر تغير البيئة السياسية الدولية، حيث لم يتم التطرق إلى الكفاح المسلح المشروع ضمن القرارات المتخذة بقصد الإرهاب الدولي، وإن القرار الشهير ١٣٧٣ بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لم يأت بتعريف وتحديد ملامح الإرهاب الدولي ولحد الآن بلغ عدد الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب (١٢) اتفاقية و الكثير من الاتفاقيات الإقليمية (الأوروبية، العربية، أمريكا اللاتينية، الإسلامية، الأفريقية، وجنوب شرق آسيا) بشكل أو باخر عرفت تلك الاتفاقيات الإرهاب. وفي تقرير الدورة (٥٧) لسنة ٢٠٠٢، لم يحاول الفريق ابتکار تعريف للإرهاب، أو تحديد جذوره المتنوعة أو التصدي لأمثلة معينة للنشاط الإرهابي^(١) . حيث ورد على الإرهاب بأنه تحدي على المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة و لايتها المستعدة من ميثاق الأمم المتحدة. فالإرهاب هو، بل المقصود به هو الاعتداء على مبادئ القانون، والنظام، وحقوق الإنسان، والتسوية السلمية للمنازعات، وهي المبادئ التي تأسست عليها الهيئة العامة، إلا أنه على الرغم من استخدام الإرهاب كوسيلة عن نطاق واسع نسبياً فهو يتعمّن فهمه في ضوء السياق الذي تتبع من الأنشطة الإرهابية. وهو ليس مشكلة تنبثق أساساً من أي مجموعة عرقية أو دينية منفردة. فقد أستخدم الرعب كوسيلة في كل ركن من أركان العالم تقريباً، لا فرق

(١) تقرير اللجنة الخاصة في دوره (٥٧) لسنة ٢٠٠٢ فقرة (٩) أولاً.

الإرهاب الدولي

بين ضحاياه و معظمهم من المدنيين، من حيث الثروة أو نوع الجنس أو العمر. وقد شهد عصرنا هذا بالتأكيد كيف يستخدم الإرهاب كاستراتيجية^(١).

وجاء في التقرير بأنه من المفيد محاولة وضع تعريف شامل للإرهاب، وتحديد بعض السمات العامة لتلك الظاهرة، فالإرهاب، في معظم الأحوال، هو فعل سياسي أساساً. والمقصود به إلحاق أضرار بالغة ومهلكة بالمدنيين، وخلق مناخ من الخوف، لغرض سياسي أو أيديولوجي بصفة عامة، فالإرهاب هو فعل إجرامي ولكنـه أكثر من مجرد فعل إجرامي ويـلزم للتغلب على مشكلة الإرهاب فـهم طبيعتـه السياسية وكـذلك طـابعـه الإجرامي الأسـاسـي والنـفـسي. ويعـتـنـىـنـ علىـ الأمـمـ المتـحـدةـ أنـ تـتـنـاـوـلـ هـذـيـنـ الجـانـبـيـنـ منـ الـمعـادـلـةـ^(٢). لقد كان الإرهاب الدولي إحدى الجرائم التي جاء بها مشروع نظام روما الأسـاسـيـ مـحتـواـيـاـ إـيـاهـ لـيـضـمـهـ إـلـىـ الـمـؤـتـمـرـ الدـبـلـوـمـاسـيـ الـذـيـ انـقـدـ فيـ روـماـ بيـنـ ١٥ـ وـ ٦ـ وـ ٧ـ - ١٩٩٨ـ مـ. لكنـ أمـريـكاـ وـقـفتـ معـ إـسـرـائـيلـ لـعدـمـ الـاتـفاـقـ عـلـىـ إـيقـاءـ الإـرـهـابـ واحدـاـ مـنـ الـجـرـائـمـ الدـولـيـةـ وـ طـالـبـ بـحـذـفـهـ، وـ الدـوـلـ الـأـخـرـىـ لمـ يـمـانـعـواـ مـنـ ذـلـكـ أـيـضاـ^(٣). وأـتـفـقـ معـ الرـأـيـ القـائلـ بـأـنـ ذـلـكـ يـرـجـعـ إـلـىـ أـسـبـابـ وـأـهـافـ سـيـاسـيـةـ^(٤). ولكنـ أـتـخـذـ مـؤـتـمـرـ روـماـ قـرـارـاـ فيـ الـفـقـرـةـ (ـهـ)ـ بـعـدـ اـعـتـمـادـ نـظـامـ الأسـاسـيـ أـشـارـ فيـ دـيـبـاجـتـهـ إـلـىـ أـنـ الـأـفـعـالـ إـرـهـابـيـةـ هـيـ جـرـيمـةـ خـطـيرـةـ وـتـثـيـرـ قـلـقـ الـمـجـتمـعـ الدـولـيـ، وـيـوصـيـ بـأـنـ يـقـومـ الـمـؤـتـمـرـ الـاسـتـعـراـضـيـ بـالـنـظـرـ إـلـيـهـ.

وفي ضوء كل ما سبق نرى بأن الإرهاب الدولي، جريمة دولية، مخالفة لقانون الدولي، ولأحكام القانون المستمدـةـ منـ الـعـرـفـ الدـولـيـ، وـالـمـعـاهـدـاتـ، وـالـمـوـاـشـيقـ وـالـإـلـاعـنـاتـ الدـولـيـةـ، وـمـقـتضـيـاتـ الضـمـيرـ العـامـ، وـقـوـانـينـ الشـعـوبـ الـمـتـحـضـرةـ، وـمـنـ الـمـمـكـنـ مـجـازـةـ مـرـتكـبةـ طـبـقاـ لـلـعـرـفـ الدـولـيـ أوـ حتـىـ الـمـعـاهـدـاتـ الشـارـعـةـ، إـذـ وـقـعـ فـرـدـ مـحـفـظـ بـحـرـيـتـهـ فـيـ الـاـخـتـيـارـ، أـيـ مـسـؤـلـاـ أـخـلـاقـيـاـ، وـأـنـهـ يـتـضـمـنـ عـنـصـرـاـ دـولـيـاـ وـهـذـاـ هـوـ الشـرـطـ الجـوـهـريـ فـيـ الـجـرـيمـةـ الدـولـيـةـ^(٥). وـهـكـذـاـ لـمـ يـتـمـ التـوـصـلـ إـلـىـ تـعـرـيفـ إـرـهـابـ، لـكـنـ الـأـمـيـنـ الـعـالـمـ الـأـمـمـيـ دـعـاـ فـيـ مـؤـتـمـرـ السـعـودـيـ وـمـدـرـيدـ فـيـ ٢٠٠٥ـ لـمـكـافـحةـ

(١) المصدر السابق فقرة .١١

(٢) المصدر السابق فقرة .١٢

(٣) دـ. محمد عـزـيزـ شـكـريـ، إـرـهـابـ الدـولـيـ ، درـاسـةـ قـانـونـيـةـ نـاـقـدـةـ. صـ. ١٩٧ـ

(٤) عبدـ عـلـيـ مـحـمـدـ سـوـادـيـ، الـمـسـؤـلـيـةـ الدـولـيـةـ عـنـ اـنـتـهـاكـ قـوـاعدـ الـقـانـونـ الدـولـيـ الـأـنـسـانـيـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـرـيـ، قـدـمـ إـلـىـ كـلـيـةـ الـقـانـونـ، جـامـعـةـ بـغـدـادـ، ١٩٩٩ـ. صـ. ١٩٥ـ

(٥) عبدـ عـلـيـ مـحـمـدـ سـوـادـيـ. المصـدرـالـسـابـقـ ، صـ. ٨٤ـ - صـ. ٨٥ـ

الإرهاب الدولي

الإرهاب الدولي إلى ضرورة الاتفاق حول اتفاقية شاملة للإرهاب وتعريفه وأسبابه وسبل مكافحته، وبناءً على كل ما سبق نقول:

- الإرهاب الدولي International Terrorism هو ذلك الإرهاب الذي يأخذ بعده أو طابعاً دولياً، وهذا البعد أو الطابع الدولي يتمثل في:-
- اختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي.
 - تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب العمل الإرهابي.
 - عنصر يتعلق بالتحضير للجريمة أو في تنفيذها، أو في الوسائل المستخدمة ذات بعد خارجي.
 - ميدان حدوث الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى غير الدولة التي ينتمي إليها مرتكبو الفعل الإرهابي وهذا الميدان قد يكون جزءاً من إقليم الدولة أو سفارة تابعة لتلك الدولة أو دولة ثالثة.
 - وقوع الفعل الإرهابي ضد وسائل النقل الدولية كالطائرات وال_boats.
 - تجاوز الأثر المترتب على الفعل الإرهابي نطاق الدولة الواحدة كأنه يكون متوجهاً نحو دولة أخرى أو منظمة أو تجمع دولي معين.
 - تباين مكان الأعداد والتجهيز والتخطيط للعمل الإرهابي عن مكان التنفيذ لأن يتم التخطيط في دولة ما في حين يقع الفعل الإرهابي في إقليم دولة أخرى.
 - وقوع الفعل الإرهابي بتحريض دولة ثالثة أو يتم بواسطتها.
 - تلقى مجموعة إرهابية مساعدة أو دعماً مادياً أو معنوياً خارجياً.
 - فرار مرتكبي العمل الإرهابي ولجوئهم إلى دولة أخرى بعد تنفيذ عملياتهم الإرهابية
 - استخدام الإرهاب الدولي للشبكات واسعة بتنظيم (خلايا فاعلة) و(خلايا نائمة).
 - توظيف التكنولوجيا الواسع (الإنترنت) في العمل الإرهابي والتأثير عن المواطنين من خلال وسائل الأعلام^(١).

(١) للمزيد من المعلومات أتظر - عبد الناصر حربين، ص ٥٣-٥٤، و.د. مهدي جابر مهدي - محاضرات أقيمت على طيبة الماجستير، الصدر السابق، و.د. سامي جاد واصل، ص ٧٢ وما بعدها، و.د. سهيل حسين الفتالري، ص ١٦٧ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

على الرغم من هذه الصعوبات، فقد بذلت محاولات قانونية – قضائية، وسياسية دولية شديدة سوء على مستوى العقد الدولي أو الممارسة العلمية الدولية، والتي تجسدت في العديد من الاتفاقيات الدولية أو القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية لتعريف الإرهاب في إطار قانوني. وفيما يلي نتطرق إلى بعض تعاريف فقهاء القانون الدولي حول الإرهاب الدولي.

٤-٢-٤ تعاريف فقهاء القانون الدولي للإرهاب:

عرف الدكتور محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي بكونه (عمل عنيف وراءه دافع سياسي، أياً كانت وسيلة)، وهو مخطط بحيث يخلق حالة من الرعب والهلع في قطاع معين من الناس لتحقيق هدف أو لنشر دعاية لمطلب أو ظلامه؟، سواء أكان الفاعل يعمل لنفسه بنفسه أم بالنيابة عن مجموعة تمثل شبه دولة أم بالنيابة عن دولة متغمسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العمل المركب، شريطة أن يتعدى العمل الموصوف حدود الدولة الواحدة إلى دولة أو دول أخرى وسواء أرتكب العمل الموصوف في زمن السلم أم في زمن النزاع المسلح^(١).

الأستاذ (جونز بورغ – Gunzburg)، يرى أن الإرهاب الدولي يتطلب تحديد وتفكيك عناصره الأساسية التي يتكون الإرهاب منها، وهي:-

- حدوث اعتداء على خدمة عامة (فرد أو جماعة).
- اعتداء على رئيس أو عضو في الحكومة.

من هذين البعدين نجد أن عنصر الاعتداء عند بورغ هو الأساس المكون للإرهاب الدولي بشكل عام وال الإرهاب السياسي بشكل خاص.

ويرى الأستاذ (ليمكن) أن هناك ثلاثة عناصر ينبغي توفرها في جريمة الإرهاب الدولي وهي:

- أ. تكرار وقوع الأفعال الإرهابية وتتنوعها.
- ب. يكون قصد تلك الأفعال خلق التوتر والاضطرابات في العلاقات الدولية.
- ج. تحديد واضح للتمييز بين ثلاثة أمور:-

- جنسية الفاعل.
- جنسية الضحية.

^(١) محمد عزيز شكري – الإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٢٠٤

الإرهاب الدولي

- جنسية المكان الذي وقع فيه ارتكاب جريمة^(١).

أما الباحث الهولندي (أليكس شميث) في كتاب له بعنوان الإرهاب السياسي الذي تضمن استبياناً على مائة من المدرسين والخبراء في هذا المجال لتحديد وتعريف مفهوم الإرهاب، توصل إلى مجموعة من العناصر المشتركة في التعريف الباحثين، ووجد الباحث أربعة قواسم مشتركة بين التعريف وهي:-

١- الإرهاب هو مفهوم مجرد بلا صيغة محددة لا أدرى إلى أي مدى المفهوم مجرد؟

٢- التعريف المفرد لا يمكن أن يحصي الاستخدامات الممكنة للمصطلح.

٣- يشترك العديد من التعريف في عناصر مشتركة.

٤- معنى الإرهاب ينحصر عادةً بين هدف وضدية^(٢).

ويرى الأستاذ الدكتور عبد العزيز سرحان أن الإرهاب يرتكز على الاستعمال غير المشروع للقوة، ويعرف الإرهاب الدولي بأنه "كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية. ويرى أنه من خلال هذا التعريف فإنه من خلال هذا التعريف يمكن النظر إلى العمل الإرهابي على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي"، ومن هنا تقع تحت طائلة العقاب طبقاً لقوانين سائر الدول، وهو ما سبق أن استندت إليه الأحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرغ ومحكمة طوكيو ضد مجرمي الحرب العالمية. وينذهب إلى أن العمل الإرهابي يأخذ الطابع الدولي ومن ثم يعد جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة. كما يشمل أيضاً أعمال التفرقة العنصرية التي تمارسها بعض الدول والمنظمات ولا يعد الفعل إرهابياً وبالتالي لا يعاقب عليه القانون الدولي إذا كان الباعث عليه الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد وحقوق الإنسان أو الشعوب وحق تحرير المصير والحق في تحرير الأرضي المحتلة ومقاومة الاحتلال لأن هذه الأفعال تقابل حقوقاً يقرّها القانون الدولي للأفراد والدول حيث يكون الإرهاب متعلقاً باستعمال مشروع للقوة طبقاً لأحكام القانون الدولي الاتفاقية والعرفية^(٣).

(١) د. مهدي جابر مهدي، محاضرات الدراسات العليا، دكتوراه المصدر السابق.

(٢) د. مهدي جابر مهدي، محاضرات ماجستير، المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق - نفس الصفحة.

الإرهاب الدولي

ويحدد الدكتور عبد العزيز مخيم العناصر التي تميز الإرهاب الدولي كما يلي^(١):

١- عدم اختلاف الداخلي من حيث الطبيعة الذاتية للفعل، فكلهما يقتضي استخدام وسائل عنيفة لخلق حالة من الرعب و الفزع لدى شخص معين أو مجموعة معينة من الأشخاص أو طائفة من الناس أو حتى لدى المجتمع بأكمله، وذلك بغية تحقيق أهداف معينة سواء كانت حالة أو مؤجلة.

٢- الإرهاب الدولي هو ذلك الفعل الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو مذهبية ولا تنسى أن الإرهاب الداخلي يمكن أن يرتكب لأسباب مذهبية.. .

٣- يدخل في نطاق الإرهاب الدولي جميع الأفعال الإرهابية التي تحتوي على عنصر خارجي أو دولي ارتكبت من فرد أو مجموعة من الأفراد أو من سلطات دولية معينة، سواء كانت بناء على تدبير أو تحريض أو تشجيع أو مساعدة دولة من الدول أم لا.

٤- يدخل في نطاق الإرهاب الدولي العمليات الإرهابية التي ترتكب ضد الدولة أو مؤسساتها أو ضد الأشخاص القائمين بمهمة الحكم وإدارة شؤون الدولة وكذلك الأعمال الإرهابية التي توجه إلى الأفراد أو فئات معينة من المجتمع أو ضد المجتمع بأسره.

ويقدم لنا الأستاذ (شريف بسيوني) تعريفاً حديثاً حيث قيل في اجتماعات الخبراء الإقليميين في فرنسا التي نظمتها الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين ١٤ - ١٨ / آذار (مايس) من عام ١٩٨٨ : (الإرهاب هو إستراتيجية عنف محرم دولياً تحفظها بواطن عقائدية (إيديولوجية)، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لمظلومة بغض النظر مما إذا كان مقتربو العنف يعملون من أجل أنفسهم وبنيابة عنها، أم نيابة عن دولة من الدول^(٢). ومن سمات التعريف:-

١- الباعث على العمل (سياسي حصراً).

٢- نطاق العمل (النطاق الدولي فقط).

٣- أو حتى على مترف العمل (إرهاب الفرد و الدولة).

^(١) د. أحمد محمد رفعت وصحابه. ص ٢٢٢ - ٢٢٣

M.Cherif Bassiouni. Leyal Responses To Internationalo Terrorism. London.

١٩٨٨ . P. ٢.

الإرهاب الدولي

وأن السلوك المحظور دولياً القابل للتطبيق على عرف الترهيب، فيرأى بسيونى يشمل:—
 العدوانية - جرائم الحرب - الجرائم ضد الإنسانية - إبادة الجنس - التمييز العنصري -
 واخضاع البشر للتجارب على نحو غير مشروع - التعذيب - الرق وما يتصل به من ممارسات -
 القرصنة والأعمال غير المشروعة المرتكبة ضد السلام - الملاحة البحرية - خطف الطائرات
 والقيام بأعمال تخريبية ضد الطائرات وأعمال العنف في الطارات - خطف дипломاسيين وغيرهم
 من الأشخاص المحميين دولياً - أخذ الرهائن المدنيين - إلحاق أضرار خطيرة بالبيئة -
 الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية^(١).

٤- أركان جريمة الإرهاب الدولي

ليس الإرهاب الدولي إلا جريمة دولية مخالفة لقواعد القانون الدولي العام، و تضرر بالمصالح والقيم التي يحميها هذا القانون. فلكي تكون ملزمة وكما يتفق عليها الفقهاء بحيث يكون هناك نوع من الاقتناع بأنها تنفيذها وتطبيقها يتفق مع العدالة و الضرورة الاجتماعية والمصالح الدولية. وبما أن القانون الدولي العام، يتطور باستمرار ومن أكثر القوانين تحركاً وتطوراً ومحتواه يزداد ويتغير يوماً بعد يوم، لذا يسرى هذا التطور على مفهوم الجريمة الدولية وأبعادها المختلفة.

وعليه إذا وجدت حالة ولم تنص عليها اتفاقية أو قرار دولي أو أي فرع من فروع القانون الدولي العربي أو الأنثافي، فتخضع الحالة إلى انتظام مبادئ قانون الأمم المتحدة و القوانين الإنسانية و مقتضيات الضمير العام^(٢). (حيث يقصد به الاعتداء على مبادئ القانون، و النظام، و حقوق الإنسان و التسوية السلمية للمنازعات، وهي المبادئ التي تأسست عليها الهيئة العالمية)^(٣). وهو في الحقيقة انتهاك لحقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية و انتهاك للشرعية الدولية و القواعد القانونية من جهة، و القواعد العربية و الدينية من جهة أخرى ويستوعب جميع

^(١) M. Cherif Bassiouni. OP – Cit.P w

^(٢) د. حميد السعدي. مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي، المصدر السابق. ص ١٣٣ - ١٣٤

^(٣) فقرة (١١) من تقرير الفريق العمل للأمم المتحدة في دورة (٥٧) لسنة ٢٠٠٢ (التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي)
 A/٦٧٥/A أو آدان المجتمع الدولي العديد من الصور وأشكال الإرهابية الدولية، وتم إبرام العديد من الاتفاقيات منها.

الإرهاب الدولي

الجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، وبهدد القواعد الديمقراطية للمجتمع^(١).

وتتجدر الإشارة إلى أن الفقرة^(٢) من المادة (٨) من النظام الأساسي في روما قد استثنت حالات الأضطرابات والتوترات الداخلية كأعمال الشغب أو أعمال العنف المنفردة والأفعال الأخرى ذات الطبيعة المماثلة والتي لا ترقى إلى وصفها بالنزاع المسلح^(٣).

أن الأمم المتحدة تجرم الأعمال الإرهابية حتى ولو ارتكبت كلّياً أو جزئياً أو تركت أثراً كلّياً أو جزئياً ضمن حدود دولة واحدة، أو أكثر، وهذه خطوة سارة للأسرة الدولية لأن (العنف الإرهابي) هو إرهاب مادام المقياس هو الخوف المزروع في الحالة العقلية للضحايا وفي أرواحهم^(٤).

وعليه، ورغم اقتضاب الأحكام المتعلقة بحظر الإرهاب صراحة في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، فإن القانون المطبق في حالات النزاعات المسلحة سبق (قانون السلم) إلى حظر الأعمال الإرهابية، سواء في الحروب الدولية أو الداخلية، ونصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين زمن الحرب، والبروتوكول الأول والثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية والداخلية، وأن القانون المذكور لم يعرف الأعمال الإرهابية واكتفى بالإشارة إلى الإرهاب دون تحديد^(٥).

(١) د. فاروق فالح الزغبي، الإرهاب في ضوء الشرعية الدولية، مجلة الراغدين للحقوق، العدد ١٦ / عام ٢٠٠٣ من ١٨٧.

(٢) للمزيد أنظر: النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعتمدة في روما ١٧ تموز ١٩٩٨ - الدبياجة. و. محمد يوسف علوان، الجرائم ضد الإنسانية، مطبعة الدواي، ٢٠٠٢، من ٢٠٠ وما بعدها. و. د. محمد شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية: نشأتها ونظمها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان ، بلا تاجر، ٢٠٠١، من ٢١٠ وما بعدها.

(٣) محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي ، المصدر السابق، من ١٨٤.

(٤) عامر الزما لمي، الإرهاب في القانون الدولي، المصدر السابق، من ١٩.

للمزيد أنظر د. صلاح الدين عامر ، المصدر السابق، من ٤٧٦ وما بعده. و. د. كمال حماد، النزاع السلم والقانون الدولي العام، تقديم د. جورج ديب، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ط ١٩٩٧ / . من ٥٢ وما بعدها. أن استعمل السلاح الجوي غير محظوظ، وفقاً للقانون الدولي، لكن يحضر أستعماله بهدف التدمير، عدم المعنى، للإرهاب المدینة، وبهدف التدمير الشامل وإرهاب سكان مدنیین وتدمیر الممتلكات و المراكز الثقافية. أنظر: د. الشافعي محمد بشیر، القانون الدولي العام في السلم والحرب، مكتبة الجلاء الحديثة، ط ٣٦، من ٥٨٥ وما بعدها. و شارل روسو، القانون الدولي العام، نقله إلى العربية شکرالله خليفة، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٢٢ وما بعده.

وفي الفقرة(٢) من المادة ٧٥ من البروتوكول الأول جاء تحظر الأفعال التالية حاضراً و مستقبلاً في أي زمان ومكان سواء ارتكبها عسكرون مدربون أم عسكريون:

أـ- ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو ساحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية وبوجه خاص: القتل، التعذيب بشتى صورة بدنياً كان أم عقلياً، العقوبات البدنية، التشويه. بـ- انتهاء الكراهة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهنية للإنسان والمخططة

الإرهاب الدولي

ما سبق يمكننا استخلاص أركان جريمة الإرهاب الدولي على النحو التالي:

تنقق كل التعريف المتعلقة بالإرهاب على العناصر المادية والمعنوية لمفهوم الإرهاب فهو:-

أولاً - عمل عنف منظم أو تهديد به.

ثانياً - يخلق حالة من الخوف والقلق والذعر لدى من يطالهم الإرهاب.

ثالثاً - يهدى لتحقيق أغراض معينة، فعمل العنف المستخدم هو وسيلة مادية تتسبب بحصول حالة نفسية (معنوية) تؤدي لتحقيق غaiات مادية أو معنوية^(١).

٤-١- الركن المادي:

من المسلم به أن النشاط الإرهابي لا يختلف في ركنه المادي عن أية جريمة عادمة أن لم نقل يتعداها من حيث الخطورة^(٢). والركن المادي، هو سلوك إجرامي بارتكاب فعل حرمه القانون أو الامتناع عن فعل أمر به القانون^(٣). إذن الركن المادي في هذه الجريمة هو الأقدم على عمل إرهابي، وهذا يتطلب حصول فعل أرادى، أي سلوكاً إنسانياً إرادياً، له مظهر خارجي محسوس أي له طبيعة مادية تلمسها الحواس.

وبتعبير آخر فإن الإنسان لا يعد مسؤولاً جنائياً بسبب سلوكه الداخلي أو أفكاره أو حالته النفسية لأن الحياة الداخلية للفرد تكون خارج نطاق القانون فإن الإرادة وحدها دون مظهر خارجي لا يهتم بها كل من القانون الدولي الجنائي و القانون الداخلي^(٤). و الإقدام على فعل مادي (إرهابي)

من القدرة والإكراه على دعارة وأية صورة من صور خدش الحياة. جـ- أخذ الرهائن. دـ- العقوبات الجماعية. وـ- التهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة أيضاً.

وفي البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف ١٩٤٩، في مادة (٤) من فقرة (د) جاء أعمال الإرهاب.

(١) محمد وليد الرحيم. المقاومة والإرهاب (الإسرائيلي). والقانون الدولي ٢٠٠٢ .

-WWW. Magawama- org /arbic / rtresis / moq. Htm.

التهديد: هو الأكراه المعنوي و يحصل بترويع الجنة باستخدام السلاح في المساس بسلامة أملاك و المباني العامة ز وقد يتخذ التهديد وسيلة للاستلاء عليها وأحتلالها وتدمير الموجودين فيها بالقتل وبالتالي التأثير على أراحتهم. دـ. سعد إبراهيم الأعظمي موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلية. المصدر السابق. ص ٨٩

(٢) المحامي ميشال ليان، الإرهاب و المقاومة والقانون الدولي.

(٣) المادة ٢٨. من القانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.

(٤) محمد محمود خلف. حق الدفاع الشرعي. من ٣٤٧ - ٣٤٨ .

- وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة (٢) من المادة (٢٢) من النظام الأساسي المحكمة الجنائية الدولية / ١٧ / تموز / ١٩٩٨ ، وقد أكدت أن تحديد الجرائم الداخلية ضمن اختصاص المحكمة تم فيها ذكره في المادة (٥) لا يؤثر على تكيف أي سلوك إجرامي

الإرهاب الدولي

يرمي مباشرةً إلى إشاعة الرعب، أي إقدام الفاعل على فعل يعتبر بدأً في التنفيذ، لأنه بالتصميم والترويع، والتحضير، لا يؤدي إلى إيجاد حالة الذعر وإنما بالبدء في العمل المفضي إلى إحداث هذا الأمر، سواء أوقف في البداية، أم خاب أثره أو نجم في أكماله، ولأنها من جرائم الخطير فهي مجرمة ومعاقبة سواء ترتب عليها نتيجة ضارة أم لا^(١). وسواء أدت إلى إهلاك كلي أو جزئي أو ترتب عليها آثاراً كالية أو جزئية كما بينا سابقاً.

وعليه فإن أية عملية إرهابية دولية، تشكل جريمة بالمعنى القانوني لهذا المصطلح تستهدف الأمن والاستقرار (محلياً أو دولياً) بقتل الأفراد أو أتلف الأموال و المؤسسات والتهديد بأخطار الحالة قريبة الوقع، فأعمال العنف والنسف والتغجير والخطف واحتجاز الرهائن وإطلاق النار والوسائل الأخرى المستخدمة في الإرهاب التي من شأنها أحداث الموت والتخريب أو الرعب وغيرها، كل هذه الأعمال تكون (الركن المادي) للجريمة^(٢).

٤-٤- الركن المعنوي:

لكي تتحقق جريمة الإرهاب الدولي لا يكفي أن يرتكب الإنسان فعلاً بالمعنى القانوني لهذا المصطلح (أي يصدر فعل مادي يعبر عن سلوك إرادي)، أو ينطوي على موضوع الجريمة بإشاعة الرعب والذعر، وإنما يجب إضافة إلى ذلك أن يستند الفعل إلى فاعله، بمعنى ينبغي أن تتوافر علاقة نفسية محددة بين الفاعل والفعل الذي يرتكبه^(٣). أي توافق القصد الجنائي لدى الفاعل. ويكون التصميم العمدي ونية إحداثها وزعزعة الأمن والاستقرار، وإشاعة الرعب والفزع لدى أفراد أو شخصيات معينة أو مجموعة أو دول أو لدى الشعب عامة، أو في الطرف الذي يتكون به عنصر دولي لجريمة الإرهاب الدولي، يتمثل ركتها المعنوي وأحداثها فعلاً أو الاشتراك أو التحريرض أو الشروع بأحداثها قرينة على توافق القصد الجنائي نظراً لما ينطوي عليه من جسامته بالغة. والإرهاب الدولي جريمة عمدية ولا ترتكب بطريقة غير عمدية، بسبب حادث أو حتى كنتيجة بمفرد

بعد كذلك بموجب القانون الدولي ذلك أنه يبقى كذلك على صفتة غير المشروعة ويعالج وفق الأطر القانونية الدولية التي تنص عليه. انظر د. ضاري خليل محمود، وباسيل يوسف، المصدر السابق. ص ١٤٦

(١) د. سمير عاليه. الوجيز في شرع الجرائم الواقعية على أمن الدولة، المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط١. بيروت ١٩٩٩ ص ١٤٨.

(٢) عبد الله عبد الجليل الحديشي. الإرهاب الدولي في الواقع و القانون. المصدر السابق. ص ٨٩

د. حميد السعدي. المصدر السابق ص ٢٥٦

الإرهاب الدولي

بإعمال، ولذلك يجب أن يوجد ركناً المعنى في القصد الجنائي. وعرفته المادة (٣٠) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي أعد في روما هو أن: (يعتمد الشخص، فيما يتعلق بالنتيجة، التسبب في تلك النتيجة أو يدرك أنها ستحدث في إطار المسار العادي للأحداث).

وان طبيعة الجريمة الإرهابية تستلزم توافر القصدين العام والخاص. فلا بد من توافر القصد الجرمي العام أولاً، وذلك بعلم الجاني بحقيقة فعله الإرهابي ووسيلته، وبانصراف إرادته إلى ارتكابه وإن يتوافر القصد الخاص لدى الجاني بأن يبتغى من فعله إشاعة الذعر المشكل لخطر عام. وليس شرطاً أن يتحقق الرعب فعلاً، وإنما يكتفى مجرد احتمال حدوثه^(١).

٤-٤-٣ - الركن الخاص - موضوع الجريمة إشاعة الذعر المنذر بخطر عام:

ويشترط في الأفعال الإرهابية أن يكون من شأنها إحداث حالة من الذعر أو الخوف بين الأفراد أو الجماعات أو عامة الجمهور، وبما أن من ينذر بخطر عام يتعدى أثره إلى غير مستهدفين، وبهذا يخلق حالة الأضطراب والفوضى المتسنة بالرعب والرهب أما إذا كان الفعل الجرمي يهدف إلى غرض آخر، فلا تقوم به جريمة الإرهابية ولو كانت الوسيلة مادة متفجرة أو سامة أو محرقة^(٢) فمن يلجأ إلى قتل غريميه بوضع عبوة ناسفة أو محرقة في سيارته، لا يعتبر إرهابياً حتى ولو كان من المحتمل أن يصاب معه أشخاص آخرون، أما من يضع مادة إرهابية في مكان يتواجد فيه الناس عادة، مستهدفاً نشر الذعر فإنه يعتبر إرهابياً حتى ولو لم يترتب على الانفجار مقتل أو إيهام أحد الأشخاص.

فاستشراء العنف يترتب عليه بث الرعب في النفوس، ويخلق وراءه القلق وعدم الطمأنينة وخطراًقادماً، ويقدر ذلك بمعيار شخصي قوامه شخص عادي.

وليس من اللازم أن يحصل الرعب فعلاً، بل يكتفى مجرد احتمال تحققه، كما بينما سابقاً، فمن يلتقي متفجرة بقصد الإرهاب يسأل عن جريمة إرهابية حتى ولو لم ينجح في إحداث هذا الأثر

^(١) د. سمير عالية. المصدر السابق. من ١٥٢ - ١٥٤

- أن معيار التمييز بين القصد العام والقصد الخاص هو اختلافها في العناصر المكونة لهما. فالقصد العام / يقوم على العلم والإرادة المتصرفين إلى أركان الجريمة، ولكن القصد الخاص لا يكتفي بذلك وإنما يتطلب عنصراً يضاف اليهما، ويرجع الفقه إلى أنه قصد الخاص نسبة انصرفت إلى غاية معينة. للزيد انتظـر - د. عباس الحسني، شرع القانون المقويات العراق الجديد - مطبعة الإرشاد - بغداد - ط٢، ١٩٧٢ ص ٩١ وما بعده.

^(٢) د. سمير عالية - المصدر السابق - ص ١٥٢

الإرهاب الدولي

الذي يتحقق عادة^(١). وليس من الضروري أن يكون الإرهاب أو الوسائل غير المشروعة هي طريق الوحيد لتحقيق هذا الغرض المرجوة منه، بل يكفي أن تكون من أساليبه ولو بصفة إضافية أو اختيارية أو احتمالية^(٢). إنه يحقق الخطر العام على الأنفس أو الأموال. إذاً فمن حيث الموضوع لا تختلف عن الجريمة العادلة، إلا من حيث وسائل العنف والإرهاب التي ترافقها دائمًا بعرض إشارة الرعب على قطاعات واسعة من الناس أو على الناس كافة^(٣).

إذاً، أن الإرهاب ذات صفة دولية هو الذي يكون موضوعه العلاقات الدولية، ويلاحظ أن محل الإرهاب الدولي يمكن أن يكون دولة كما يمكن أن يكون أحد الأشخاص (أو المنظمة أو الجماعة) وإن ما يميز الإرهاب هو الرعب بواسطة العنف والإكراه، وإن الأفعال الجنائية الموجهة ضد دولة يكون الفرض منها أو من طبيعتها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور كما حدتها اتفاقية جنيف ١٩٣٧^(٤). وإن تمويل الأموال الأعمال الإرهابية وتدبيرها والتحريض عليها عن علم أمر ممتنع ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وبالتالي تتتوفر ظاهرة الإرهاب الدولي المعاصر كافة أركان الجريمة الدولية العادلة و المعنوية إضافة إلى موضوع الجريمة الهدف إشاعة الذعر. وفيما يلي تناول الركن الدولي، علاوة على ما سبق، وإن أشرناه ضمن سياق البحث.

٤-٤- الركن الدولي:

يتحقق هذا الركن إذا انطوى السلوك الإجرامي على مساس بمصالح الجماعة الدولية يرتكب بناء على خطة دولية أو بناءً على إهمال الدولة أو على المجتمع الدولي بكونها جريمة دولية انتهاك للقيم الأساسية في المجتمع الدولي التي تحرص المجموعة الدولية على صيانتها^(٥). والتي ينص عليها القانون الدولي و تعرض السلام والأمن الدوليين والحقوق الأساسية للمجتمع الإنساني

^(١) د. سمير عالية - المصدر السابق - ص ١٥٣

^(٢) د. سعد إبراهيم الأعظمي - موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي من ١٢٥

^(٣) د. عبد الرحمن محمد العيسوي - الحرب والجريمة والإرهاب - المصدر السابق من ٢٥٢

^(٤) د. حميد السعدي ، المصدر السابق - من ١٢٧

^(٥) د. محمد محى الدين عوض. المصدر السابق. ص ٤٦١ .

الإرهاب الدولي

للخطر^(١). ففي جريمة الإرهاب الدولي يتحقق الركن الدولي إذا كانت الأفعال الإرهابية تم تنفيذها في الحالات الآتية^(٢):

- ١- أن يتعدى العمل الإرهابي حدود الدولة، كأن يقوم الجاني بعمل إرهابي ثم يهرب إلى دولة أخرى.
- ٢- عندما يكون العمل الإرهابي يشمل أكثر من دولة، ومن ذلك اختطاف طائرة تعود لدولة من قبل الخاطفين وتنقل هذه الطائرة بين أكثر من دولة.
- ٣- يصبح الإرهاب دولياً لو أتخد مجموعة من الأشخاص دولة معينة مقراً لهم لتنفيذ عمليات إرهابية في دولة أخرى.
- ٤- يكون العمل الإرهابي دولياً إذا نظمته اتفاقية دولية أو مؤتمرات دولية تحدد التزامات وحقوق واختصاصات كل دولة من هذه الدول في حالة حصول عملية إرهابية.
- ٥- يكون العمل الإرهابي دولياً إذا تعلق بانتهاك حقوق الإنسان.
- ٦- إذا أرتكب الإرهابيون جرائم حرب كاستعمال أسلحة محرمة دولياً أو ذات التدمير الشامل أو ارتكبوا أعمال القتل الجماعي أو الاغتصاب.
- ٧- إذا وجهت العمليات الإرهابية ضد رؤساء الدول الأجانب والبعثات الدبلوماسية الأجنبية و المؤسسات الدولية كالمنظمات الدولية والوكالات الإنسانية.
- ٨- إذا كان من شأن العمل الإرهابي ما يهدد السلم والأمن الدوليين، وكما أكد ذلك العديد من القرارات الدولية المشروعة من ١٩٥٤ لغاية يومنا هذا.

(١) يشرط جانب من الفقه القانون الدولي الجنائي لقيام الجريمة الدولية وترتبط المسؤولية عنها، تتحقق الركن الدولي فيها، ومن وجهة النظر هذا الجانب من الفقه يتحقق المعيار الدولي عندما يكون الدولة طرفاً فيها، أو بناء على إعمالها وعدم احتياطها، أو ترتكب نيابة عنها أو بتحريض منها أو بناء على خطة مدبرة أعدت من قبلها، وهو ما يميز على نحوهجري الجريمة الدولية عن الجريمة الوطنية. أنظر: د. محمد محمود خلف، المصدر السابق ، ص ٢٥٩.

ويعيل جانب آخر من الفقه إلى إمكان تحقق معيار الدولية: بمعزل عن تدخل الدولة أو كونها طرفاً في إرتكاب الجريمة الدولية، إذ يكفي أن تشكل إلى الأفعال المحظورة انتهاكاً على صالح جويبة يتكلل القانون الدولي برعایتها وأصياغ الحماية الجنائية لها. - راجع اسمامة ثابت الذاكر الأنلوسي ، المصدر السابق، ص ١٥.

(٢) د. سهيل حسين الفطلاوي، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

الإرهاب الدولي

-٩- إذا أرتكب الإرهاب على سفينة أجنبية وكانت في المياه الداخلية لدولة وتجاوز العمل الإرهابي حدود السفينة أو طالب ربانها من السلطات الساحلية التدخل أو كان من شأن العمل الإرهابي، أن يخل بنظام السير في المياه الإقليمية.

-١٠- يتحقق الركن الدولي إذا تعدى العمل الإرهابي قيم أساسية للمجتمع الدولي، أو المصالح الحيوية للجماعة الدولية سواء أرتكبها فرد أو جماعة أو منظمة أو دولة.

نقول وكما يؤكد نظام روما الأساسي على انه (لا يجوز أن تمر الجرائم الأكثر خطورة التي تهم المجتمع الدولي ككل من دون عقاب، وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال تدابير تتخذ على الصعيد الوطني وتعزز التعاون الدولي^(١)). وليس هناك من بديل عن سيادة القانون الدولي في العلاقات بين الدول، أما أن تسود مبادئ القانون الدولي، أو تنزل هذه العلاقات وتحتفى، ولا يمكن أن تبني قواعد القانون الدولي على المناهج الوطنية للدول وإنما على منظور سياسي للمثل القانونية ويعبر عنه بالتعبير اللاتيني Civitas Maxima^(٢). والمادة ١٠ من النظام الأساسي نصت بأن (تفسير أحكام النظام الأساسي يجب أن لا يتعارض بأية حال من الأحوال ليس مع قواعد القانون الدولي القائمة فقط بل يجب أن يكون كذلك حتى مع قواعد القانون الدولي في صياغة قواعد المتطرفة التي سوف تظهر مستقبلاً وهذا يتوقف على جهود المجتمع الدولي في صياغة قواعد قانونية دولية لهذا الغرض من جهة، والبحث في آليات مناسبة تكفل تنفيذها من جهة أخرى.

٥- التمييز بين الإرهاب وبعض أنواع العنف والجرائم المشابهة له:

هناك تداخل وتشابك بين مختلف أشكال الإرهاب وصور العنف الأخرى فلابد من التمييز بين الإرهاب والأنمط الأخرى من أجل الفهم الأعمق لطبيعة الإرهاب وفيما يلي تناول بعض أوجه المقارنة بين الإرهاب وأنواع أخرى من العنف^(٣).

^(١) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - روما / ١٨ تموز ١٩٩٨- الدبياجة، وهذا ما دعاه النخبة الدولية بإنشاء محكمة دولية خاصة بجرائم الإرهاب الدولي.

^(٢) ١٩٦٦ P ٢٨٩ T-I-L-G-D P Paris Georger Burdeau، انظر: استاذنا د. شيرزاد النجار، النظرية العامة للدستور، محاضرات أقيمت على طبة الدراسات العليا، كلية القانون، جامعة صلاح الدين ماجستير في السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤..

^(٣) ارجأينا انه ثأتي ببعض التعريف المختصرة والبساطة لبعض أنواع العنف منها:

الإرهاب الدولي

١-٥ التمييز بين الإرهاب والعنف السياسي:

يشمل العنف جميع الأفعال التي تقسم باستخدام القوة أو الضغط أو القهر أو الإكراه بوجه عام سواء المعنوي أو المادي، ونحو الطابع الفردي أو الجماعي.

ويقصد بالعنف السياسي "استخدام الإكراه ببعض صوره أو بها جمياً من جانب فرد أو جماعة أو مؤسسة ضد آخرين أفراداً كانوا أو جماعات أو مؤسسات من أجل تحقيق أهداف تقع في المجال السياسي، وبصفة خاصة في مركزه المتمثل في السلطة أو الدولة ويكتمل تعريف العنف السياسي بوجود منظومة فكرية تسود للقائمين به ارتكابه وهي منظومة تتسم بأنها من إبداعات البشر، حتى لو دعمت بعض أفكارها بمقولات دينية، وتعتمد على صحة ومشروعية استخدام الإكراه لتحقيق الغايات السياسية المطروحة على معتنقها^(١).

فالعنف السياسي بأشكاله المتعددة يعد من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي ويعتبر الوسيلة التي يلجأ إليها الحكام والمحكمون لجسم الصراعات كالنظم، وأعمال الشغب،

١- الشعب:- يعرف GLUT الشعب بالقول أنه ممارسة عقوبة نسبياً، وعنتياً سياسياً قائماً على مشاركة الجماهيرية واسعة منظمة في أضطرابات السياسية العنيفة والصادمات السياسية والانتفاضات والتمرادات المحلية بأشكالها المختلفة.

ب- الانقلاب:- يعرف Carl Leaden and K. Schmidt بأنه الاستبدال العنفي الغير المتوقع (إذن تكون متوقعاً-

الباحث) لجماعة بأخرى، ويتم هذا عن طريق التهديد بالقوة أو باستعمالها).

ج- الحرب:- هي عنف سياسي يقدر عن كونها أمتداد للسياسة بوسائل مسلحة، كما يقول الباحث (كلاروز فيتز) ويدعى (ماوتسى توونغ) إلى أبعد من ذلك حيث يقر بأن (الحرب هي السياسة). أنظر:- ماوتسى توونغ، مختارات، ج ٢ / ١٩٩٩.

٢٤. العنف الشرقي ٨ و ٩. ظهر في أوروبا في السنوات الأخيرة علم جديد هو (علم العنف) أو ما يعرف بالأجلزية (Violence Cologie) وإيصاله الطاغية وطرق وسائل تلذتها. انظر د. محمد توفيق، فائز أبو هنطنش، علم

الاجتماع السياسي، قضايا العنف وال الحرب والسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى ١٩٩٨. ص ٦٩

تدور معانى العنف عن الجنود (ع. ن. ف) في المعاجم العربية، حول كل سلوك أو فعل، يتضمن الشدة والقسوة و التبيح واللوم والتفريح، ويرجع العنف في لفظه ومعناه إلى الأصل اللاتيني. فكلمة (Violence) الأنجلزية تعنى العنف مخدرة من حكم (Violetia) اللاتينية. وجاء في قاموس أكسفورد بمعنى:- الاستخدام غير المشروع للقوة العادلة، بأساليب متعددة، إلحاد الآذى بالأشخاص، والإضرار بالمتلكات. ويتضمن ذلك معانى العقاب والأغتصاب والتدخل في حريات الآخرين. حسن طوالبة. حسن طوالبة. المصدر السابق. ص ٧٢

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، سلسلة آفاق دار الشؤون الثقافية العامة، ١٦، (٢٠٠٠)، ص ٦٤.

- حول العنف وأنواعه أنظر:- المصادر السابقة نفسه. ص ٦٥ وما بعده، د. صادق الأسود علم الاجتماع السياسي أنسسه وباباهذه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠. ص ٦٠ وما بعدها، وحسن طوالبة، المصادر السابقة من ٧٥ وما بعدها، و د. عبد الله عزيز، العنف والبيقراطية، دار كلوز الأذية، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، بيروت من ٢٤ وما بعدها، والمجتمع والعنف. تأليف فريق من تخصصاصيين، ترجمة اباب الياس النحالوي، الأستان آنطوان مقدس، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الثالثة، ١٩٩٣. ص ١٦ وما بعها.

الإرهاب الدولي

والاغتيال السياسي، والإرهاب السياسي، وحرب العصابات، الانقلاب، والثورة على سبيل المثال^(٣). وأن العنف السياسي هو نشاط سياسي يستهدف إجراء تغيير ذاته لا يستهدف الربح أو المنفعة الشخصية بقدر ما يعرب عن مصلحته لذا فإنه في الموقف من العنف انبثت اتجاهات كثيرة يذهب أحدهما إلى اعتبار العنف غاية بحد ذاته وأخر ينظر إلى العنف باعتباره وسيلة لتحقيق غاية واتجاه ثالث يرى تجريد العنف من صفة السياسية^(٤).

وأن تقييم أعمال العنف هو الآخر مسألة نسبية، فان الحكم عليه إذا كان أخلاقياً أو غير أخلاقي يتوقف قبل كل شيء على الأطراف التي تنخرط في أعمال العنف وعلى طبيعة ومركز الجهة التي توجه ضدها، ويتوقف أيضاً على الجهة التي تقوم بتقييم تلك الأعمال العنفية^(٥). وانطلاقاً من هذا الفهم نجد التنوع في الظاهرة وأشكالمارستها وتتعدد القوى التي تمارس الإرهاب في المجتمع، فقد تمارسه جماعات معينة داخل الدولة ضد النظام القائم بقصد إضعافه والتمهيد للإطاحة به، وإحداث تغييرات جذرية في بناء الدولة والمجتمع، ويُعرف هذا بالإرهاب الثوري، أو للتأثير على توجهات النظام و سياسته في إطار ما يخدم مصالح هذه الجماعات. وقد يمارسه النظام ضد بعض الجماعات والمعارض المتأوئة في الداخل بقصد تحجيم دورها وتقليلها معارضتها، ويُعرف هذا بـ (الإرهاب المؤسسي)، أو الرسمي أو إرهاب الدولة، إذ يصبح الإرهاب أداة من أدوات النظام للاستقرار في السلطة، وعلى هذا الأساس يكون الإرهاب أحد أساليب الصراع السياسي بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له^(٦). وانطلاقاً من هذا الفهم نجد التنوع في الظاهرة وأشكال مارستها.

- أوجه الشبه والمقارنة بينهما:

يوجد تقارب كبير بين الإرهاب والعنف السياسي الذي هو كما يرى يندريش – اللجوء إلى القوة ضد الأشخاص أو الممتلكات حيث يحظره القانون، موجهاً إلى تغيير في السياسة، في نظام

(١) محمد مروان علي الهبيتي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و انعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد ١٩٨٦ ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) تحدث صبرى عقرابى، مبدأ سيادة القانون و...، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٣) د. سائق الأسود، المصدر السابق، ص ٤٠ - ٤١.

(٤) د. حسن بن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٧)، ط ٢، بيروت، أبريل ١٩٩٩، ص ٥٣.

الإرهاب الدولي

الحكم أو في أشخاص أو لإحداث تغييرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى^(١). وكلها يهدفان إلى تحقيق أهداف وغايات محددة، ويتمان بصورة منظمة، ويحتويان على استخدام القوة أو التهديد بها باستخدام وسائل إيقاع الرهبة في نفوس الآخرين^(٢). وفيما عدا الذي أحازته المعاهدات والمواثيق والقرارات الدولية، وقواعد القانون الدولي العربي أو الاتفاقي من استخدام القوة في الحالات معينة ومحددة، يحظر استخدام القوة والعنف في القانون، ويعتبر استخدامه غير مشروع، ويبين هذا الأمر باللحاج في الوضع الراهن وفي ظل العولمة (النظام الدولي الجديد)، فقد ضيق مجال اللجوء إلى العنف بكافة وسائله وأنواعه. وقد يذهب البعض إلى استخدام أي نوع من العنف غير شرعي وغير مبرر أياً كانت أسبابه. لكننا نجد في الممارسة تقىض ذلك تماماً. ومهما يكن من أمر فإن تقييم أعمال العنف السياسي هو مسألة نسبية لأن الحكم على العنف وما إذا كان أخلاقياً أو أخلاقياً يتوقف قبل كل شيء على الأطراف التي تنخرط في أعمال العنف وإلى طبيعة ومركز الجهة التي توجه ضدها، كما أن ذلك يتوقف أيضاً على الجهة التي تقوم بها.

-أوجه الاختلاف:

إذا كان استخدام العنف عنصراً أساسياً للفعل الإرهابي، فإن كل سلوك عنيف لا يعد عملاً إرهابياً، فمخاطر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب^(٣). ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف فيما يلي:

١. من حيث الهدف: أن الهدف من الإرهاب هو إرسال رسالة إلى دولة أو منظمة أو جماعة أو فرد، قد يكون بالتأثير على السلوك لاتخاذ موقف محدد أو جلب انتباه الآخرين له، لتحقيق أهداف معينة، لكن هناك أنواع من العنف تعمل وتجه إلى التغير الجذري في بنية النظام الاجتماعي القائم، كالراديكاليين، والعنف الثوري الماركسي – اللييني.
٢. الإرهاب هو الصورة الوحيدة من العنف السياسي التي يتجاوز استعمالها نطاق وحدود الهدف المباشر أي ذو طبيعة لامعارية (بين المستهدف والضحية) في حين أن صور العنف السياسي الأخرى عادة ما تكون أهدافها مباشرة^(٤).

(١) عبد الناصر حربين، المصدر السابق. ص ٢٧

(٢) د. هيثم عبد السلام محمد، المصدر السابق. ص ٥٩

(٣) د. حسنين توفيق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٤٤

(٤) ثامر إبراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص ٢٥

الإرهاب الدولي

وغيرها. وأي عمل يحرمه القانون الداخلي و الدولي يرتكب بصورة منظمة ومعدة سلفاً بالخطيط والترصد والتصميم^(١).

أ- الخصائص المشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

١. من حيث طبيعة العمل:

تختلط الجرائم المنظمة مع الإرهاب من حيث درجة التنظيم و القيادة في تنفيذها من قبل مجموعة من الأشخاص أو المنظمات واستخدام العنف و الرهبة في النفوس. لتحقيق أهدافهم، فضلاً عن إمكانية الترابط و التعاون فيما بينهما.

٢. من حيث نطاق العمل :

إن أنشطتها لا تقتصر على الحدود الداخلية للدولة الواحدة، بل تكتسب الصفة الدولية (الجرائم ذات البعد عبر الدولي) (Transnational) وما يزيد من نطاق تلاقي بين الجريمتين، لجوء منظمات الإجرامية عبر الدول إلى استخدام أساليب المجموعات الإرهابية، والإرهابيين يمارسون أنشطة المنظمات الإجرامية (Mafia). كالاتجار بالمخدرات و الاتجار بالأسلحة^(٢). وأن مجلس الأمن الدولي يلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير قانوني بالأسلحة والنقل غير قانوني للمواد النووية والكيماوية والبيولوجية، وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها أثار معينة^(٣). نعى، وتفقق مع الرأي القائل بأن العولمة أثرت على السيادة الوطنية، وانفتح العالم، لكن القوانين الداخلية المتعلقة بتجريم الأعمال المختلفة تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والعولمة سهلت من مرور المجرمين من دولة إلى أخرى، وبإمكانهن الاتصال بسهولة بالعالم الخارجي، وإن المنظمات الإجرامية يديرون خططهم بفنينات أكثر دقة بحكم الوسائل المتاحة، وبنفس الدرجة أصبح ملاحقتهم أكثر صعوبة^(٤).

(١) د. سهيل حسين الفقلاوي. المصدر السابق.ص ١٤٩ : أنظر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الروابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الإرهابية) . تقرير من الأمين العام. وثيقة الأمم المتحدة في ٢٢ / نيسان / ١٩٨٦ .

(٢) كور كيس يوسف داود. المصدر السابق ص ٦٦ - ٦٤ .

(٣) فقرة (٤) من القرار ١٣٧٣ الذي أتخذه مجلس الأمن في جلسة ٤٢٨٥ ، المعقد في ٢٨ / أيلول / ٢٠٠١ .

(٤) كيت سوتيل، مويرا بيلو، كلر تيلور، شناخت جرم شناسی، ترجمة میر روح الله صدیق، کتابخانه ملی ایران، چاپخانه کامران، چاپ اول، تهران، ۱۳۸۲، ص ۲۷۷ .

الإرهاب الدولي

والحاسب الآلي قد سهلت أمر المجرمين، بحصولهم على المعلومات والمال، ويحصلون على أموال التزوير ويقومون بغسل الأموال، لكن أصبحت ملاحقتهم وiamكانهم الفرار من مكان إلى آخر^(١).

بـ- اوجه الاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

١. يسعى الإرهابيون إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية و الدعاية لقضيتهم و مبادئهم عن طريق الفعل العنيف، بينما العصابات الإجرامية تعمل لتحقيق الأهداف مادية ومنافع ذاتية بحقه^(٢). أذن الدافع أو الباعث هي من أهم السمات التمييز بينهما.
٢. إن بعض الأساليب استخدام العنف قد تكون لتحقيق أهداف مشروعة من أجل قضية أو فكرة مشروعة. بينما لا توجد ذلك في العمليات الإجرامية الإرهابية غير الإنسانية وإشباع حاجات ذاتية، وإنهم لا يلجمون إلى عنف إلا بقصد تيسير أمور عملها.
٣. عادة ما يترك الفعل الإجرامي تأثيراً نفسياً لا يتعذر نطاق الضحايا العمليات الإجرامية، بعكس العمليات الإرهابية التي تتجاوز نطاق الضحايا ليؤثر في سلوك الآخرين لحملهم في اتخاذ موقف معين^(٣).
٤. تختلف أساليب التدريب والتجهيز والتسلیح بين كلا الطرفین^(٤). وكذلك الطرق المستخدمة ولا ينفي ذلك وجود التشابه في تلك الطرق في بعض الحالات.

١-٥ التمييز بين الإرهاب والعدوان

العدوان (Aggression) هو استعمال القوة المسلحة من قبل الدولة ما ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي شكل آخر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة^(٥)

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) د. سهيل الفتناوي . المصدر السابق من ١٤٩

(٣) عبد الناصر حربين. المصدر السابق. من ٣٣ - ٣٢ ص

(٤) د. يحيى عبد السلام محمد. المصدر السابق ٦١

(٥) المادة (١) القرار رقم (٣٣١٤) في ١٤ / كانون الأول / ١٩٧٤ . : منذ اتفاقية لاهي ١٨٩٩ و اتفاقية السلام (عصبة الأمم) ١٩١٩ و اتفاقية بريان كيلوج ١٩٢٨ ، الصيغ القانونية للعدوان لا ترد إلا في شكل تحريم لاستعمالات القوة المسلحة في العلاقات الدولية، أما مصطلح العدوان و ما يعنيه كتعريف لم يكن وارداً ضمن الاتفاقيات. وميثاق (UN) جاء حالياً من أي

الإرهاب الدولي

وقد يشترك الإرهاب والعدوان في أن كلاً منها من الأعمال العسكرية المنظمة التي تشير إلى التدمير والرعب لدى سلطات الدولة والمواطنين بما يختلفون من أثار تدميرية والضحايا في الأرواح أو الممتلكات أو خلق حالة خوف ذات تأثير سلبي على النفوس.

وقد ذهب جانب من الفقه إلى القول بان من غير ملائم إسناد صفة الإرهاب إلى الدولة، فالدولة حسب رأيهما وطبقاً لقانون الدولي لا تكون إلا دولة معتمدة، والأفراد والجماعات لا يرتكبون جريمة العدوان، وإنما يرتكبون جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإرهاب.... الخ. وأن جريمة الإرهاب إذا قامت بها أو أيدتها دولة من الدول يعتبر صورة من صور العدوان بدلاً من جريمة إرهاب الدولة^(١). وفي رأينا هذا توظيف تقليدي لتكثيف العدوان والجرائم الأخرى الذي تعتبر من جرائم ضد السلام وأمن البشرية وبهذا الصدد يرى الدكتور سامي جاد عبد الرحمن بأن الإرهاب الدولي يعتبر من أخطر الجرائم الدولية في عصرنا الحالي^(٢).

- اوجه الاختلاف بينهما:

١. الإرهاب عمل عنف مسلح بين الدولة والأفراد، وتستخدمون العنف واحد ضد الأخرى، بشرط أن لا تكون دولة وراء إرهاب الأفراد، وإلا يصبح عدواناً، بينما يقع العدوان بين الدول. ولكن ذلك أيضاً لا ينفي وجود حالات تقف وراء الإرهاب و العمليات الإرهابية مثلً حادثة لوكربي وكذلك التدخلات الإقليمية التي ساهمت في تغذية ودعم الإرهاب وتمويله في العراق بعد سقوط النظام.
٢. الإرهاب جريمة قائمة بذاتها وليس صورة من صور العدوان لأن تعريف العدوان في قرار (٣٣١٤) في ١٤ / ١٢ / ١٩٧٤ قاصر على استيعاب كافة صور وأشكال الأفراد.
٣. أن العدوان - في أغلب الحالات - تقع ضد سلامة الأرضي والاستقلال السياسي وذلك بغزو أو احتلال أو تغير أو ضم إقليم ما، لكن الإرهاب يهدف الفزع والرعب لتحقيق غايات قد تكون معينة، للإكراه الآخرين على اتخاذ سلوك معين.
٤. بالرغم من أن العدوان جاء كجريمة مستقلة مدرجة في المادة (٥) من النظام الأساسي لمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ والتي تدخل ضمن اختصاص المحكمة لكنها لم يصل إلى

تعريف للعدوان وذكر في أكثر من مكان دون ذكر تعريف. : انظر: د. صلاح الدين احمد حمدي. العدوان في ضوء القانون الدولي ١٩١٩ - ١٩٧٧ ، الطبعة الأولى، بغداد. من ١٩٣ وما يليه.

^(١) د. احمد محمد رفعت و صالح بكر الطيار. من ٢٢٨

^(٢) د. سامي جاد عبد الرحمن واصل. المصدر السابق. ص ٧٢.

الإرهاب الدولي

اتفاق على تعريف للعدوان وأوصى في الوثيقة الخاتمة للمؤتمر (A CONF ١٨٣١٠) بتعريف العدوان والاتفاق عليها^(١). وأن الإرهاب وإن لم يدخل في اختصاص المحكمة وضمن المادة (٥) لكنها أوصى به في الملحق الخاتمي بتعريفه.

٥. يترتب على أعمال العدوان المسؤولية الدولية، وهناك من يرى بأنه لا يترتب على أعمال الإرهاب المسؤولية الدولية، لأنها لا تنسب إلى دولة معينة^(٢). لكننا نؤيد الرأي القائل بأنه الإرهاب جريمة دولية يجعل الدولة ضامنة للنظام الدولي و لاحترامه ومن ثم تعد مسؤولة (ليس مسؤولة شخصية على فكرة الخطأ، بل على أساس المسؤولية الموضوعية قوامها الخطأ). عن كل نشاط له أسم في حادث إرهابي، حتى ولو كان نشاطاً مشروعًا في ذاته^(٣). وحتى حرق القرى وضرب الأهداف المدنية، تعتبر من الجرائم الإرهابية الدولية التي لا تسقط بالتقادم^(٤). وأن الأشخاص المعنية والطبيعة ينسب إليهم المسؤولية المدنية والجناحية. وهذا ما سنبيه في الفصل الرابع.

^(١) د. ضاري خليل محمود وباسيل يوسف .المصدر السابق. ص ٥٥.
إن الإرهاب يضر بالإنسانية أيضاً ارتكبته، وأن مكافحته في وقتنا الحالي ليس بالمستوى المطلوب، خصوصاً من الجوانب القانونية وفيما يتعلق باختصاص المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى الاختلاف في القوانين الداخلية لكثير من الدول، وعدم اكتمال نظام تسليم المجرمين واللاحقة القضائية خصوصاً في العالم الثالث. للمزيد من المعلومات، انظر: كيريانسك، كيتچاياسارى (Kriang sak, M. Kittichaisarree)، حقق كيفري بين الملي، ترجم آقى بنت مكان، كتابخانه ملي إيران، چاپ اول، تهران، ١٣٨٢، ص ٣٩-٤٢.

الدول التي طلبت بتجريم الإرهاب في روما وبيان تعريفه، هي: الجزائر، أرمنستان، كونغور الديمقراطية، هند، إسرائيل، قيرغيزستان، ليبيا، مقدونيا، روسيا، سريلانكا، تاجيكستان، تركيا. وقد انسحبت تركيا وسريلانكا من المؤتمر بقصد خيبة ألمهم لعدم تجريم الإرهاب كجريمة دولية في النظام الأساسي، وإن الدول العربية اعترضت على ذلك لعدم قابلية الأمم المتحدة لوضع تعريف شامل مرضي للجميع. للمزيد من المعلومات، انظر: المصدر السابق نفسه.

من المفيد أن نجلب الانتباه إلى أنه مصدر بيان مشترك يعنوان (الجرائم ضد الإنسانية والحضارة البشرية)، من قبل كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا، حيث يدين فيه الإيادة الجماعية للأرمنيين على يد الآتراك في زمن الإمبراطورية الإسلامية العثمانية في ١٩١٥/٥/٢٤، واعتبر البيان بأن أعضاء الحكومة والمسؤولون في النظام الإمبراطوري مسؤولون أمام ارتكاب تلك الجرائم، وقد وافقت الحكومة التركية بتسليمهم للعدالة عام ١٩٢٠، إثر اتفاقية سفري يا (Treaty of Severscs). للمزيد من المعلومات، انظر: د. عليضا ديهم، در أمنى بر حقوق كيفري بيم الملي، كتابخانه ملي إيران، مركز چاپ واستشارات وزارت أمور خارجه، چاپ اول، ١٣٨٠، ص ١٤٩-١٥١.

^(٢) د. محمد احمد رفعت. وصالح بكر الطيار. المصدر السابق. ص ٧٥.

^(٣) د. هشام الحديدي، الإرهاب (بذوره، ويشوهه زمانه ومكانه وشخصه) الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، يناير، ٢٠٠٠، ص ٤٢٦.

^(٤) د. متذر الفضل. مشكلات التطرف والإرهاب الدولي والإرهاب الدولة وأرهاب الأفراد، كورديشميديا - سويد، ص ٢.

الإرهاب الدولي

وأكّدت قرارات مجلس الأمن الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وخاصة القرار (١٣٧٣)، المسؤولة الدولية عن الدول والالتزامات المحددة في هذا الإطار.

٦. وأن أسباب العدوان قد تكون وضع استئناف من قبل المجتمع الدولي ككل، ولكن قد تكون دوافع الإرهاب مقيولة لدى بعض الأطراف.

١-٥-٤ التمييز بين الإرهاب والكفاح المسلح:

إن العديد من الصراعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي تدعى بعض الأطراف بأنها تحارب من أجل حق تقرير المصير، الذي تحول من طبيعة السياسية إلى الطبيعة القانونية بعد أن نصت عليها المادة (١/٢)، م (٥٥) من ميثاق (UN)، وكذا العديد من مواثيق الدولة الأخرى وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأنه حق يجب أن تحصل عليه جميع الشعوب، وحصل نتيجة لذلك العديد من الخلافات بين الفقه والدول، بخصوص أعمال هذا الحق، ومدى الالتزام به^(٣)، وأنفق معظم الأعضاء في الأمم المتحدة على أن حق تقرير المصير يعني حق الشعوب في أن تقرر وضعها^(٤). وأن الشعوب حصلت على استقلالها مستندة إلى إن العديد من الصراعات المسلحة غير الدولي

^(١) د. مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في نزاعات السلاح غير ذات الطابع الدولي، دار جامعة الجديدة للنشر - القاهرة - ٢٠٠٣ - ص ٤٧٦.

^(٤) د. محمد طلعت الفنتيمي، الأحكام العامة في القانون الأمم، قانون السلام، منشأة المعارف الإسكندرية، بدون تاريخ، ص. ٦١٧.

-تقرير المصير حق قانوني في القانون الدوليوضعي، وهذا ما أكدته ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة العديدة من القرارات للجمعية العامة منذ عام ١٩٥٠ بأن لكافحة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها إسناداً إلى هذا الحق أن يتقدّم بجريدة كيانها السياسي وأن تواصل بجريدة نموذجها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهي التعريف الذي تبنّيه الفقرة الموجدة من (المهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) و (المهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ١٩٦٦. للتفصيل حول القرارات الجمعية العامة أنتظر : باسيل يوسف. المصدر السابق . (الإهاب) ص ٧ وما بعدها. انتظر العام ١٩٦٦ . القرارات الجمعية العامة ٥٦ / ٤١ الإعلان العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير. ١٥١٤ في ١٤ / ١٢ في ٣٦٢١ ، ١٩٦٠ / ١٢ في ١٢ / ٣٦٢١ . القرارات الجمعية العامة ٢٧ / ٥ - ٢٨ في ٣٠ / ١١ و ١٩٧٢ / ١١ و ٢٣٨٢ و ٣٢٨٢ و ٣٠ - (٥) في ١٠ / ١١ و ١٩٧٥ و ٣١ في ٣٠ / ١١ و ١٩٧٦ و ٣٠ في ٢٩ / ١١ و ١٩٨٧ و رقم ٤٤ / ٧٩ في ٢ / ٨ و ١٩٨٩ و ٤٥ / ٣٠ في ١٢ / ١٦ و ١٩٩٠ و ان المادة ٣٢ من قرار ٣٢ في ٢٤ / ١١ و ١٩٨٧ و ماريا الطبيعية و دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي، القائم على مبادئ المتفقى المادة الأولى من المعاهدين الدوليين لعام ١٩١٦ تنصان على / (٢) ولجميع الشعوب تحقيق لغایتها الخاصة، أن تتصرف بجريدة في ثروتها و مواريها الطبيعية و دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي، القائم على مبادئ المتفقى المستتركة، والقانون الدولي، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة.

الإرهاب الدولي

أهدافها المشروعة^(١): بشرط أن تكون الوسائل والأساليب التي تستخدمه المقاومة لا تكون مخالفة لمبادئ قوانين وأعراف الحرب، أي المبادئ المتفق عليها في القانون الدولي الإنساني. ونلاحظ بأن بين عمليات المقاومة والكافح المسلح وبين ظاهرة الإرهاب الدولي، تشابه وتلاقي حيث يعتمدان على استعمال وسائل العنف وترويع، والإضرار المادي أو المعنوي.

ونلاحظ هنا ما جاء في الفقرة (١٤) من القرار (٥٧) في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، بعنوان التدابير الرامية إلى قضاء على الإرهاب الدولي حيث يقول بأنه "على الرغم من أن الأفعال الإرهابية عادة ما ترتكبها مجموعات دون قومية أو مجموعات عبر وطنية، فقد لجأ حكام أيضاً في شتى الأزمان إلى استخدام الرعب كأداة للسيطرة ويمكن أن يستخدم عنوان مكافحة الإرهاب لتبرير الأفعال التي ترتكب لدعم خطط سياسية مثل توسيع السلطة السياسية والقضاء على المعارضين السياسيين، وحظر الانشقاق المشروع أو قمع مقاومة الاحتلال العسكري فيلتحق بهم الإرهاب بالمعارضين أو الخصوم تعتبر وسيلة لخلع صفة الشرعية عنهم وتحويلهم إلى شعبية شياطين، وهي وسيلة أثبتت طول استعمالها مدى جدواها". أن عمليات المقاومة الشعبية المسلحة هي ضد دو أجنبى فرض سيطرته على وجوده بالقوة العسكرية على أرض الوطن لشعب آخر، أما الأنشطة الإرهابية فإنها توجه داخلياً أو خارجياً كسبيل رمزى للتأكد على ما تسعى إليه الجماعات الإرهابية تأكيد لتحقيق أهدافهم غير المشروعة^(٢). في الفقه الدولي هناك من يرى بأن المعتدى عليه أو الحق في اللجوء إلى كافة الوسائل – بما فيها الوسائل الإرهابية – لصد عدون الواقع عليه (العنف الثورى ردًا على العنف الرجعى). وهناك من يقول بأنه إذا كانت قواعد القانون الدولي و القرارات الدولية أكدت شرعية الكفاح المسلح فإنها ليست مطلقة، أي وصول إلى غايات مشروعة لا يكون إلا بوسائل مشروعة (والغاية لا تبرر الوسيلة) واتجاه آخر يرى بمشروعية المقاومة ضد الأهداف العسكرية للعدو، وحظر التي يتم تنفيذها ضد

^(١) د. فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب، المصدر السابق ص ٤٣ .
– المقاومة الشعبية المسلحة " هي عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية، ضد قوى الأجنبية سواء كان تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم، يخضع لإشراف وتجهيز سلطة قانونية أو واقعية، أو كانت تعمل بناءً على مبادرتها الخاصة، سواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني، أو من قواعد خارج هذا الأقاليم ". انظر: د. صلاح الدين عامر، المصدر السابق. ص ٤ - ص ٤١ .

^(٢) عبد الناصر حربين، المصدر السابق ص ٣٨ .

الإرهاب الدولي

المدنيين، أي بعضها مشروع والأخر غير مشروع^(١). الاختلاف الجوهرى بينهما تثل فى العناصر الرئيسية التالية:-

١- من حيث الدافع و المشروعية أن البعض معيار رئيسي للتفرقة بينهما، فالحركات التحرر الوطنى أهداف سياسية مشروعه دولياً، تتجلى في الضغط على أنظمة دكتاتورية و القوة الأجنبية لحملها على الاعتراف بحقوقهم الأساسية لكن لا تكمن وراء الأفعال الإرهابية غير المقادمة الإنسانية والقتل والتخييب، وهدم العلاقات الدولية و الاجتماعية، وبهذا يعتبر جريمة ضد السلم وأمن البشرية.

٢- حق الشعوب في العيش والاستقلال، والنضال من أجل تحقيقها لا تعتبر أعمالاً إرهابية ما لم تكن يوجه ضد الأهداف المدنية بينما ضحايا الإرهاب أكثرهم من الأبرياء المدنيين.

٣- من أكثر السمات المعلنة للمقاومة الشعبية هي التعاطف الشعبي، والعون والمساعدة من أجل تحقيق أهدافهم النبيلة وهي تحرير الوطنة^(٢). بينما الإرهابيون لا يمثلون رأي الشعبي أو فئة واسعة منه، بل هم جماعة متمرد ضالة عن الواقع و القانون.

^(١) د. صلاح الدين عامر ص ٤٩٤ وما بعدها، ود. سامي جاد. ص ٢٤٣ وما بعدها.

^(٢) د. سامي جاد، المصدر السابق. ص ٢٢٩.

الفصل الثاني النظام الدولي والإرهاب الدولي

الإرهاب الدولي**٤- النظام الدولي وال الإرهاب الدولي**

يتناول هذا الفصل رصد وتحليل المتغيرات والتحولات الدوليين، متمثلة في مجال التداخل والترابط والتآثيرات المتبادلة فيما بينها وبين الإرهاب الدولي وتنشيطها ضمن النظامين الثنائي القبطية والنظام الدولي (الجديد) والبحث في الآراء السياسية والقانونية والفكيرية حولها.

١-٢ النظام الدولي

ليس هناك تعريف محدد للنظام العالمي، وإن التعريف تلتقي في كثير من الأحيان – مع بعضها في الخطوط الكلية^(١) .. لذا نشير إلى أن مصطلح النظام الدولي هو تعبير عن واقع المجتمع الدولي في صورته المتطرفة والمتحركة دوماً، نظراً لطبيعة العلاقات التي يفترض أن يتصرف لها، ووفق مفهوم القانون الدولي المعاصر ونظرية العلاقات الدولية، يشترط أن يتوافر في معنى (النظام) بعض الاركان منها، أشخاص دوليين، معترف لهم بالشخصية القانونية، وقواعد قانونية في شكل معايدة أو أعراف دولية أو أحكام قضائية لمعاهدة دولية وقرارات منظمات دولية تنفيذية، وأجهزة مؤسساتية تتتمتع بصفة الديمومة وتؤمن درجة من الاستمرارية وتحرص على التوفيق بين تفاعلات أشخاص المجتمع الدولي من جهة وبين الأحكام من جهة أخرى والنصوص الموضوعة لحكم هذه التفاعلات^(٢).

إذن النظام الدولي هو شق العالم وصياغته الكلية يمثل طبيعة التفاعلات والعلاقات بين وحدات العالم الفرعية، في زمن معين. لذا يقصد بالمنظم الدولي "International System" مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة-دولة المدنية، الدولة القومية، والإمبراطورية،- التي تتفاعل في تكرار يمكن اعتباره وفقاً لعملية منتظمة. لذا فلكي يكون هناك منظم (System) لابد من توفر مجموعة من الوحدات تعمل ككل بمقتضى التوافق (الاعتماد المتبادل) بينها. ثم أن العمل أو التفاعل بين تلك الوحدات والتي تكون كل واحدة منها جزءاً من الكل يجب أن يتكرر

(١) المزيد انظر:- هائزجي مورجنتاو، السياسة بين الام الصراع من لجل السلطان والسلام، ترجمة خيري حماد، الجزء الأول، الدار القومية الطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ٢١ وما بعدها، و. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة بيروت، ص ٢٠٠ وما بعدها، عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة الكويت، ١٩٨٩، ص ٤٠ وما بعده.

(٢) حميد حمد السعدون، فرضية النظام العالمي الجديد، وأشاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، لندن -عمان، ٢٠٠١. ص ٣٩-٤٠.

الإرهاب الدولي

تكراراً يمكن اعتباره، فالتفاعل أو الاحتكاك مرة أو مرتين بين الأجزاء (الوحدات السياسية المستقلة) لا يكفي لايجاد المنتظم فقد يكون هذا التفاعل طارئاً لا يثبت أن يقف ثم يتحول الجزء إلى وحدة مستقلة بعد ذاته وفي مثل هذه الحالة يقف المنتظم وينتهي وجوده. أخيراً أن التفاعل في تكرار لأبد أن يحدث وفق عملية منتظمة تعطي انطباعاً للاحظ المنتظم بأنه يعمل كأجزاء متكاملة ضمن نسق معين^(١).

أن التفاعلات بين وحدات النظام الدولي تجري وفقاً لمجموعة من القواعد تحكم في صياغتها وتحديد مضمونها، سواءً كانت محددة واضحة أو ضمنية على ماجرت عليه الاعراف والتقاليد في التعامل الدولي، وربما يتخد التفاعل شكلاً تصاريحياً كالتوتر والتهديد باللجوء إلى العنف المنظم أو الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة، أو يتخد شكلاً تعاونياً من الاتصالات والمعاملات المتنوعة والنشاطات المتعددة، أو شكلين معاً^(٢). وعندما نقلب صفحات التاريخ، نرى بأنه عندما كسر الظلم والطغيان على المجتمع والدولة، وانعدم العدالة وظل الفوارق الاجتماعية داخل الدولة وخارجها، دعى المفكرون إلى ايجاد بديل لتغير الوضع إلى حالة أفضل، والخوض في نظام جديد أكثر فاعلية ونشاطاً من ذي قبله. وقد تعددت الحلول التي قدمها المفكرون وال فلاسفة عبر العصور في إطار التصدي لإيجاد حلول للمشكلات الدولية عبر نظام دولي جديد من ذي قبله، وقد نادى البعض بتشكيل حكومة عالمية (World Government) تكون بمثابة الحكم الأعلى القادر على فرض احترام السلام العالمي البعض الآخر من المفكرين ينادي بضرورة التزام الدول في علاقاتها

(١) د. نظام بركات، د. عثمان الرواق، د. محمد الحلوة، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، للنشر والتوزيع، عمان، ط ٢، ١٩٩٠، ص ٢٨٧.

- إن هناك التمييز بين كلمة System (المنظم أو المنظومة أو النسق) و الكلمة Order (النظام).

System تعني (مجموعة عناصر متفاوتة، يؤلف كلها واحداً، و يظهر تنظيمياً معيناً) أو (مجموعة من العناصر ومرتبطة من خلال مجموعه من العلاقات بشكل يسمح لاي تغير في اي عنصر أن يؤدي إلى تغير أو تبدل في بعض العناصر الأخرى) أو (نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات أو الاطراف المتعددة، المكونة لبناء أو هيكل هذا النظام).

اما Order - فهو عبارة عن شكل من اشكال تنظيم العلاقات الدولية وهو يفترض بعض الاسس التي تسهل امكانية السيطرة عليها، عن طريق التوازنات التي تقوم بضمانتها والتي تؤدي إلى تحقيق الحركة الموحدة لمجموع الواقع الخاص بالاطراف العلاقات الدولية. اذن وظيفة System هي العمل على فهم وتحليل السياسات الخارجية للدول وحركة السياسة الدولية من خلال عمليات الاخذ والعطاء ودراسة التفاعلات بين النظام ومحبيه، فان النظام Order يسهم بتحديد القواعد والقيم التي تحكم سلوك المنظم. لمزيد من المعلومات انتظر:- د. شيرزاد احمد النجار، دراسات في علم السياسة، مطبعة وزارة الثقافة، الطبعة الاولى، اربيل، ٢٠٠٤، ص ١٢ مابعدها، و د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، نظام امفوض في ظل العولمة، تقديم الشاذلي القلبي، دار الحقيقة- بيروت، ط ٢٠٠٠، ص ١٩٩.

(٢) د. عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، ١٩٩٧، ص ١٨.

الإرهاب الدولي

بعضها قواعد قانونية دولية تنظم هذه العلاقات، ودعا الآخر إلى إنشاء منظمات دولية تقوم على تحقيق فكرة الأمن الجماعي الداعية إلى إيجاد نظام عالمي تتحمّل من خلاله جماعة الدول متضامنة فيما بينها عبء الدفاع عن أي عضو فيها حال تعرضه لأي خطر أو تهديد أو عدوان^(١). إن بعضًا من هذه الإفكار وجد طريقة إلى التطبيق في العلاقات الدولية بينما بقية الأفكار بقيت ضمن الإطار النظري وأصبحت من وداعن تاريخ الفكر الإنساني، والأفكار التي تحولت إلى التطبيق في العلاقات الدولية قد صادفت العقبات بحيث جاءت محببة للأمال التي علقت عليها أول الأمر^(٢). وعلى هذا الأساس وعندما اندلع الحرب العالمية الأولى في ظل نظام التعددية الدولية ويعتمداً فشل عصبة الأمم في تحقيق مهامها، نرکز فيما يلي على النظام الثنائي الدولي وبلورته وتنشيط الإرهاب فيها.

٢-١-١-٢- من النظام التعددي إلى النظام الثنائي الدولي

وفي القرن العشرين، مباشرةً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دعى ونستون تشرشل في ١٣ مايس/ ١٩٤٧ في لندن، دعى بأنه بغياب حكومة عالمية^(٣) فعالة، لمنع الحرب، ويتجه نحو الإمام، فمن المتوقع أن يكون مستقبل السلم والتقدم الانساني مظلماً، وقال: بأن ارساء نظام دولي ذو سلطة ونشاط سيكون الهدف الرئيسي الذي تكافح من أجله^(٤). وقال ديفول في حينه بأن الإمام يجب أن تنشروا حكومة عالمية أو يهلكن^(٥). وأن الدول كانت تتطلب بإقامة نظام عالمي جديد يغير اهتماماً كبيراً لدورها في العلاقات الدولية.

(١) د. شيرزاد أحمد النجار، إشكالية فهم النظام العالمي الجديد، المصدر السابق، ص ٣٥.
(٢) المصدر السابق نفسه.

(٤) ومن المفید التذکر بأن الروابطيون هي اول من نادوا بالغاية تعدد الدول وقيام دولة العالمية واحدة حيث تختفي الفوارق بين الناس وتتوحد العداوة والمعنفات العنصرية والمعاهدات الاقليمية والتمايز الطبقي، ولا تبقى سوى عائلة واحدة للجنس البشري كافة تنخاطي في روابطها الحدود السياسية المرسمة للدول المتعددة، وتكون هذه الدولة العالمية قائمة على وحدة الطبيعة- البشرية وعلى قانون العقل الذي يدعمها ويعويها.

انظر- د. حسن علي الثمنون، فلسفة القانون، الطبعة الأولى، مطبعة العاتي، بغداد ١٩٧٥. ص ٣٧.

١ - Gurud as, Treason The New World Order, Cassandra Press, United States, of America, ١٩٩٦ p.٢٥

٥-Ibid, p25.

الإرهاب الدولي

لقد أحدثت نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات عميقة وجذرية في العلاقات الدولية حيث كانت العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي والنظرية الجيوبيوليتية بدرجة رئيسية تتعلق بالعلاقات الداخلية للدول الأوروبية فقد أفرزت الحرب تغيرات في ميزان القوى فلم تعد أوروبا وحدها مركزاً للسياسة الدولية والاقتصاد الدولي بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب ومساعداتها لاعادة بناء الاقتصاد المدمر الأوروبي^(١)، أدى هذا التراجع لأوروبا إلى الاحتراك المباشر بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كقوتان تطمحان إلى دور فعال في السياسة الدولية، واكتسب التنافس طابعاً جديداً في ضوء نتائج الحرب وانقسام العالم إلى معسكرين، تحول فيما بعد إلى توتر سياسي سمي بالحرب الباردة^(٢).

وبقيام الأمم المتحدة بذلت العلاقات الدولية^(٣)، تميل نحو السلم بعد فشل عصبة الأمم للحلولة دون وقوع كارثة بشرية ثانية، وإن ميثاق الأمم المتحدة حرم الحرب كوسيلة لحل المشكلات الدولية، وركز على مبدأ الأمن الجماعي لحفظ السلام والأمن الدوليين، ووضع قواعد جديدة واقعية على الدول أو المنظمات أو الأطراف من أشخاص القانون الدولي، لنبذ العنف واستئناف السلام.

١- Kathleen E.Brandenand M.Shelley, enyaging geopolitics, person Education Limited ٢٠٠٠. second impression, ٢٠٠٠, p٢٢.

٢- يشير اصطلاح الحرب الباردة الذي شاع استخدامه في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى وجود حالة من العداء والتوتر الشديدين في العلاقات بين الدول الغربية وكتلة دول شرق أوروبا الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي، وال الحرب الباردة كانت تعني من وجهاً نظر آخر وجود تناقضات جذرية في المصالح وتبايناً في مضمون المعتقدات الأيديولوجية التي تنتهجها كل من الكتلتين. انظر: - د. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم الحفاظ الأساسية ، ط٢ ، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٧ ص ٥٥.

- أن جذور الخلاف التي كانت قائمة ما بين الاتحاد السوفيتي منذ نجاح الثورة البولشفية سنة ١٩١٧ وبين الدول الرأسمالية ستتشدد حدتها بعد الحرب وتؤدي عملياً إلى بروز نظائر عالميين يتواجهان. ويعتمد كل منها على أنظمة سياسية واقتصادية وأجتماعية مختلفة كلية. د. ريمون حداد، المصدر السابق، ص ١١٢.

٣- للعلاقات الدولية جملة مختلفة من المعاني (العلاقات الدولية، الشؤون الدولية، السياسات الخارجية، السياسة الدولية، السياسة العالمية، العلاقات الخارجية، السياسات الخارجية المقارنة) ويراد به العلاقات بين الوحدات السياسية، بصورة أو بأخرى، أنه العلاقات الدولية وحتى النصف الثاني من القرن العشرين تقريباً أنسنت بظاهرة محدودية عدد الدول المتواجدة في النظام الدولي في القرن الـ ١٩ (١٩) كانت هناك مجموعة محددة ومعلومة من الدول التي تدير السياسة الدولية كبريطانيا وفرنسا وروسيا وسويد وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية والبرتغال. وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت الدول التي خلت عن الحرب هي بريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وروسيا السوفيتية. انظر: د. هاشم نعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، ١٩٧٩، و د. عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق. ص ٢٨.

الارهاب الدولي

لكن سرعان ما انقسم العالم إلى قطبين (الشرقية والغربية) يملاه بعلاقتها نحو الحرب أكثر من السلم، ووجود الاسلحة النووية حيث تحول الصراع إلى الجهد الرامي إلى فناء الخصم، وهذه القطبية الثانية ساد العلاقات الدولية بما سمي بالحرب الباردة^(١). كما أشرنا سابقاً ضمن توازن القوى باللاحرب واللاسلم والتي أخذت حالة تصاعدية من التوتر في العلاقات الدولية من خلال مناطق النفوذ وسباق التسلح والخزانة النووية... الخ. مورداً بمبدأ التعايش السلمي إلى أن وصل في نهاية السبعينيات إلى اللقاءات الثنائية وتبادل الآراء للحد من التوتر في الساحة الدولية.

٢-١-٢- النظام العالمي ما بعد نهاية الحرب الباردة

وجاءت نهاية الحرب الباردة بصورة سريعة اثر تغير السياسية السوفيتية الجديدة بسبب المعرفة ببروسترويكا والجلاسنوسن (اعادة البناء والعلانية) بعد تولي غورياتشوف الحكم عام ١٩٨٥، حيث انهارت السلطة السوفيتية على شرق اوروبا عام ١٩٨٩، وبعد انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، واندلاع حرب الخليج الثانية، ادى إلى إنهزام احد القطبين ليحكم العالم من قبل قطب واحد بدلاً من الثنائية، وبالتالي اعادت حرب الخليج الثانية إلى الولايات المتحدة ثالث اكبر فرص تاريخية في القرن العشرين ببروزه، اكثر قدرة وشأناً وحاولت ادارة بوش الاب خلق(نظام دولي جديد) كفوة عظمى عالمية فريدة^(٢).

(١) هناك جدل حول اجابة سؤال: من الذي كان سبباً وراء الحرب الباردة؟
التقليديون - يقولون ستالين والاتحاد السوفيتي ولديهم دليل حول ذلك،

التعديليون - الذين كتبوا في السينينات والسبعينيات يعتقدون أن السبب في الحرب الباردة هو التوسع الامريكي وليس السوفيتية، ويقسم إلى فئتين معتدلة ومتشددة،

ما بعد التقليديين - في مرحلة أو اخر السبعينيات والثمانينيات، والذين يمثلهم جون لويس جاويش-يررون أن التقليديين والتعديليين جانبهم الصواب لأن لا يوجد شخص يستحق اللوم لبدء الحرب الباردة. فقد كانت الحرب حتمية، أو على الأقل شبه حتمية بسبب التركيب الثنائي لاقطاب لتوازن القوى في مرحلة ما بعد الحرب.

ونحن بدورنا نميل إلى رأي ما بعد التعديليين، استناداً إلى أن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانتا قوتين عظيمتين، ولهم اهداف ايديولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، وعلمنا بأن امريكا انتصرت في الحرب الاولى والثانية بدون ضرر مادي اقتصادي او نكتولوجي او يشيري، بل كان من اكبر البلدان نموا وقدرة. انظر: جوزيف س. ناي، الابن، ترجمة احمد أمين الجمل، ومجيدي كاملة، التزاعات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، ط١، ١٩٩٧، ص ١٤٨.

(٢) وقبل تسمية النظام العالمي الجديد، هناك مصطلحات ومقاهيم ذات ابعاد مختلفة منها:- فقد سارعت الأمم المتحدة عام ١٩٧٣، إلى الدعوة لتبني (النظام الاقتصادي العالمي) استجابة لطلب العالم الثالث بعد أن اتضحت الفوارق بين دول الشمال والجنوب لصالح الاول، وقد ساهم دول (OPEC) بتوجهاً والمساهمة في تنفيذها، ومصطلح (النظام الاعلامي العالمي الجديد) عام ١٩٧٥، و (النظام الدولي الجديد) فيما يخص البحار عام ١٩٨٢. وفي بداية التسعينيات شاع العديد من

الإرهاب الدولي

والنظام الجديد يعني بالنسبة له ثلاثة دلالات^(١):

- انتصار القيم الليبرالية والديموقراطية على الأيديولوجيا التوليدارية الشيوعية، يسمح بتعظيم هذا النموذج وانتشاره إلى بفضل هذا الانتصار وبأثره كما بينت تجربة أوروبا الشرقية.
- تحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية مما يمكن حل النزاعات الموروثة عن الحرب الباردة وفق مبادئ القانون الدولي ضمن آلة الهيئة الأممية المرشحة للتتطور بعد أن انتهت قيود التوازن التي كانت تحد من فاعليتها.
- اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمين للنظام الدولي في صيغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة.

وعليه، ويقصد بالنظام الدولي الجديد ذلك الهيكل البنيوي ذو المضمون والآلية العمل فيه، حيث أنه يتكون من قوى فاعلة وعملية التفاعل وسط البيئة الدولية، فالقوى الفاعلة هي الوحدات التي تتكون من الدولة بمفهوم وحدة سياسية وقانونية، والمنظمات الدولية كاحد اشخاص القانون الدولي، واحدى أدوات الضبط والتكتيف لحالات التوازن الدولي، وتستهدف ترسيخ وتعزيز السياسات والأنشطة التعاونية الدولية، ومن القوى غير القومية، وهي عبارة عن المنظمات الغير

المصطلحات:- كنظام الدولي العالمي الجديد، فوضوية النظام العالمي، الامبراطورية الجديدة، النظام العالمي الراهن، نظام العولمة أو نظام العولمة الجديدة، ونظام القطب الواحد، والنظام الدولي الجديد... الخ، وقد ورد الاشارة إلى نظام دولي جديد في دعوة تشرشل بعد الحرب العالمية الثانية إلى المبادرة الانكليوسكوسنية، ودعوة روزفلت بعد الحرب العالمية الثانية إلى عالم متعدد من الفقر والجهل والخوف ودعوة كيسنجر في السبعينات إلى اعتماد سياسة الواقع، ودعوة غورياثشوف في أواخر الثمانينات إلى التقرب من الغرب وانهاء الصراع الأيديولوجي، واستعملها جورج بوش الأب الأكثر من ٧٤ مرة خلال فترة إيار-مارس ١٩٩١/١٩٩٢ في تأكيده على أن النظام الدولي الجديد يقوم على أساس قيم ومبادئ الالتزام بقواعد الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي ومبادئ الأمن الجماعي وضمان الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، واستعملها مجلس الأمن في ٢١/كانون الثاني ١٩٩٢، وفي دورة ٤١ للجمعية العامة ودورة ٤٨ للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

للمزيد انظر- ميخائيل غورياثشوف - البروستوريكا - ترجمة محمد احمد شومان وآخرون - دار القارابي - بيروت - ١٩٨٨ . وعمر حماده بن نور الدين ، بسيطة من نوى جبهان ودىزني ، كورد (كورستاني عيزار ووك تونون) چاپن يەکم هەولەر - ٢٠٠٥ وە دواتر، ونظمي ابو ولیدة، المتغيرات في النظام الدولي وأثره على الامن القومي العربي، دار الكتب، عمان ٢٠٠١ ، ١٦، ص ١٠ ومايدها، و د. حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد المصدر السابق، ص ٤٦، و GURDUS، OP, cit p ٢٥ ext. وقد استخدم مصطلح النظام الجديد عدة مرات في التاريخ منذ بداية الحرب العالمية الأولى ولحد الان، وكان دائما يطلق من قبل الدول المنتصرة في الحرب فقد استخدمه البريطانيون والفرنسيون أيام الحرب الأولى، كما استخدمه الرئيس الأمريكي وبره وبره ولسن في ١٩١٧/١٢/٢٢ عندما طرح مشورعا للسلام عن طريق قيام عصبة الامم، حيث طالب بعدم فرض سياسة نولة على أخرى وعدم انتهاك حقوق الإنسان وضريبة تحقيق السلام من دون غالب أو مغلوب، والحاد من التسلع العسكري، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم إلى عصبة الامم بسبب رفض الكونгрس الأمريكي، أنظر: د. وليد الطلي، المصدر السابق، ص ١٩.

(١) د. السيد ولد اباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، ص ٣٢.

الإرهاب الدولي

حكومية والتي لها سمة اختيارية ارادية وتتمتع بوضع استشاري، وفي شركات متعددة الجنسيّة أو متخطية للحدود القوميّة والتي تمثل ظاهرة التركيز والتمرّكز الرأسمالي^(١):

والنظام يتغيّر من حالة إلى حالة وفقاً للشروط التالي^(٢):

- ١- أن يلبي الاحتياجات الأساسية لأعضائه.
- ٢- وجود التضامن بين أعضاءه والالتزام بقيم النظام.
- ٣- أن يتميز بالاستقرار حفاظاً على النظام.
- ٤- القدرة على التكيف مع الضغوط القادمة من البيئة الخارجية.
- ٥- القدرة على تحقيق أهداف معينة لهم أعضاء النظام.

ونعتقد أن (النظام العالمي الجديد) هو الآخر لا يتميز بالاستقرار ولا بالقدرة على التكيف مع الضغوط. ومن هنا يأتي الخلل في عناصره ومقوماته ويدأت توفر عالم جديدة للتغير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة رغم محاولات الفرب الرأسمالي لانتكاسة وخاصة الولايات المتحدة في المحافظة على الأوضاع وضمان استمرار الهيمنة تحت يافطة النظام العالمي الجديد. بل تعرضت النظام لانتكاسة لعجزها عن التعامل مع افرازات الحرب الباردة التي اخذت شكل النزاعات والحروب الداخلية والأهلية في الدول، وصراعات إقليمية، والمشاكل الدولية خصوصاً الإرهاب الدولي منها، حيث وضع تحديات غير مسبوقة على استراتيجية النظام، والنظام الرأسمالي عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً.

٢-٢ آزمات في ظل الثنائيّة القطبيّة وتشييّد الإرهاب الدولي

ان الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي كان محورياً بسبب انتشار الازمات الدوليّة والإقليمية (وان لا الاستقرار في ظل نظام ثنائيّ القطبيّة يرجع إلى غياب التوازن بين المدخلات الاستطراريه ومنظومات الحركة مما ادى إلى افتقار ضمان حرکة النظام وعدم قدرته على تحقيق الاستقرار. فالتناقضات الإيديولوجية وتباین ادراك صناع القرار للكيفية التي يتم فيها تحقيق المصالح القوميّة، والاحساس المتزايد لديهم بغياب مستويات مطمئنة للأمن والامان ادى إلى وجود

^(١) نجد صوري تأكيره بين، الاطار القانوني للأمن القومي ،طبعة زانکو، ط١ ، ٢٠٠٤ ، هـ وليبر ، ١٥٠، ص .

^(٢) د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط١، ٢٠٠٢، ص ٤٠-٤٤.

الإرهاب الدولي

حالة اللا استقرار في ذلك النظام^(١)، وساهمت الهوة الحضارية بين القادة الاميركان والسوفيت في تشكيل هذه الحالة ايضاً^(٢).

وإذا كانت الاسلحة النووية عنصراً رمزاً وحقيقياً من عناصر القوة في العالم فان النفوذ في العالم الثالث عنصر اخر، الدول التي فقدت موقع لها في احد الميدانين تتغيل إلى معالجة ذلك أو التعويض عنه بتشديد متزايد عن الميدان الآخر^(٣)، والمشاكل التقافية في العالم الثالث التي تواجهها الدول الكبرى تمثل في تشخيص ثم تنظيم العلاقة بين مضماري المنافسة الرئيسية نفسها، أي بين سباق التسلح والتباري في العالم الثالث، وادارة وتحديد نزاعات العالم الثالث واثارها على القوى الكبرى، وصياغة استراتيجيات وايديولوجيات من شأنها توجيه السياسة المتبعة ازاء العالم الثالث واضفاء طابع الشرعية عليها^(٤).

١-٢-٢ الإرهاب ايام مرحلة الحرب الباردة

إن الحرب الباردة تقدم بسبب مسارها غير المألوف منظوراً فريداً للعلاقات الدولية، وتخصيص القرى المحركة لعدة خيارات سياسية خارجية ممكنة قد تعتمدتها الدول: خيار الردع وخيار الاحتواء^(٥). وإن سياسة الاحتواء (containment policy) التي صاغها جورج كينان، وركزت على طبيعة الاهداف السوفيتية، وما يتحتم على الولايات المتحدة عمله لمواجهة هذه المقاصد ولهذه السياسة بعدان رئيسيان مما:- حشد قوات عسكرية ذات انظمة فعالة لاحتواء التهديد الناجم عن قوات الاتحاد السوفيتي، وبعد الاخر هو استخدام الحرب الاقتصادية والسياسية والسايكولوجية والايديولوجية من قبل الغرب لاسقاط الاتحاد السوفيتي^(٦).

^(١) د.عبدالقادر محمد فهمي، المصدر السابق ص.٤٩.

^(٢) هنري كسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، عمان، ط١، ١٩٩٥، ص.٣٠.

^(٣) فريد موليدان، نهاية الحرب الباردة،المصدر السابق، ص.٢٨.

^(٤) المصدر السابق نفسه، ص.٢٨.

^(٥) حول خيار الردع انظر:- د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلسل، الكويت، ط٥، ١٩٨٧، ص.٢٢٦ . و. د. محمد احسان، المصادر الدولية في القرن العشرين ،دار ثاراس للطباعة والنشر، ط١، اربيل، ٢٠٠٠، ص. ١٢٠ . وجوزيف س.تاي. الابن ، المصدر السابق، ص.١٨٢.

^٦- Conwall.w.Heneson: international relation, conflict and cooperation at the turn of the century, the mc raw-hill companies, inc, usa, ١٩٩٨. p ٤٧.

الارهاب الدولي

ويمكنا القول بأن الحرب الباردة بالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت بالدرجة الأساس حرباً ضد الدول التابعة له، وكانت بالنسبة للولايات المتحدة حرباً ضد العالم الثالث، وقد فعلت تلك الحرب فعلها - بالنسبة إلى كل منها في ترسیخ نظام بعینه من انظمة الامتياز الداخلي والقسر^(١). فالولايات المتحدة في جانب من اهدافها ومصالحها تسعى إلى اقامة خطوط دفاعية لمواجهة الاتحاد السوفيتي ومحاصرة نفوذه والحلولة دون انتشاره والعمل على تقليله وتصفيته، وتصعيد درجة المخاطرة التي يواجهها السوفييت في حالة قياسهم باية محاولة ذات اثر جوهري للتغيير في الوضع الراهن في المنطقة، والسيطرة على الصراعات الاقليمية وفي جانب منها لتوسيط السوفييت، والمحافظة على الهدوء والاستقرار السياسي في منطقة نفوذها، واهتمام بنشر ثقافة والافكار الغربية الراسمالية^(٢) وبالتسبة للاتحاد السوفيتي يتمثل بعض من مصالحها في تامين وجود عسكري سوفيتي دائم في الشرق الاوسط خصوصاً المحاولة لاقامة عمليات احاطة كاملة لمنطقة الشرق الاوسط. وتحطيم الحزام الغربي الذي اقامته الغرب واقامة مناطق نفوذه ودعم حركات التحرر والوطني، وتهديد امن ومصالح الغرب، والعمل على نشر الايديولوجية الشيوعية.

وفي الحرب الباردة، فقد كان الوضع شديد الاختلاف، اذ كانت اوروبا مستقرة على مستوى العلاقات بين الدول وكرست اتفاقية هلسنكي المبرمة عام ١٩٧٥، حرمة حدودها ونظمها الاجتماعية، وتبدل في اواخر السبعينيات الفزع من (الشيوعية الاوروبية) وتتركز القلق الغربي وخاصة الولايات المتحدة على التفوق السوفيتي المزعوم في الاسلحة النووية والدور السوفيتي في نزاعات العالم الاقل تطورة. من افغانستان وانغولا وكمبوديا ونيكاراغوا، وقد اعتبر بان وجود الاعتماد السوفيتي الجديد في العالم الثالث هو المسؤول عن الكثير من الاضطرابات هناك ويشكل خطراً استراتيجياً على الولايات المتحدة^(٣). واصبح اعمال العنف اكثر شيوعاً في الستينيات والسبعينيات

(١) نعوم تشومسكي، اعاقبة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز الدراسات الوحيدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨، ص ٢٨.

(٢) د. مدحور محمود مصطفى منصور، الصراع الامريكي السوفيتي في الشرق الاوسط. مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص ٩٥-٧٦. وقد كان احتواء الحركات الراديكالية والثورية التي تسعى لاقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع الاتحاد السوفيتي، من احد الاهداف الرئيسية لمشروع ما رشال. انظر: على عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، الدار الحادمية، ط١، ١٩٩٦، ص ٦٨.

(٣) فريد هوليداي، نهاية الحرب الباردة، المصدر السابق، ص ٥٧.

تضمنت الاتفاقية لرباعية اقسام - اولها: ترد على مصالح الدول الاشتراكية وتشير إلى مسألة الامن في اوروبا واحترام الحدود القائمة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.اما السلة الثانية فقد عالجت مسائل التعاون التقني والاقتصادي والثقافي. وركزت السلة

الإرهاب الدولي

والثمانينيات، وتسبب في وقوع ضحايا ابرياء من ايرلندا إلى فلسطين، وفي معظمهم تحت قضية تحرير الشعوب، لكن عملت الكثير للاساءة إليهم وعزلهم، وتشجيع اعدائهم والطريقة التي طرحت بها قضية الإرهاب في الغرب كانت نفسها طريقة ملتبسة وانانية الاغراض حيث أن^(١) غالبية اعمال الإرهاب التي ارتكب في العالم ابان الثمانينيات، وقبلها بزمن بعيد، لم يرتكبها خارجون على القانون ومارقون، بل ارتكبها دول ضد رعاياها ذاتهم، وكان عنف الشوريين يبدو باهتاً بالمقارنة مع وحشية المعادين للتغير. وإذا كان معيار الإرهاب السياسي هو قيام جهات أخرى غير الدول بمارسه، فإن الغالبية من ضحاياه لم تكون من دبلوماسي الدول الاغنى ومسافريها ومارتها.

ومن ضمن تلك الصراعات التي لجا إليها كلا الطرفين. هي الاعمال السرية واللا شرعية وبكافة الوسائل الغير المشروعة، ومن أهمها دعم العنف والإرهاب، لصد التوسيع ودعم الدول الشمولية الموالية لهما، ودعم الحركات الإرهابية ضد الانظمة غير الدائرة في فلکهما. وفي سرد سريع للإرهاب بعد الحرب العالمية الثانية، يرجعنا إلى التأمل مع ظاهرة مختلفة بالمعنى الواسع، حيث هناك مجموعات من اليسار العلماني والحركات القومية أو الاصوليون الدينيون. فاليسار العلماني منظمات نشيطة في السبعينيات، مثل الويذ زمان في الولايات المتحدة، وروت أرمي مركشن في المانيا، والألوية الحمراء في ايطاليا، واللواء الغاضب في بريطانيا، وزمر الجيش الاحمر الياباني المتعددة، حيث قامت هذه المنظمات بتفجير القنابل ونشاطات مماثلة في البلدان الرأسمالية، الديموقراطية المتطرفة، وتتحصل بظاهرة مابعد الحرب ظاهرة حرب رجال العصابات في المدن في أمريكا اللاتينية، ولاسيما الأوروغواي، والارجنتين والبرازيل، وحدث في السبعينيات احياء لنشاط الارهابي من قبل جماعات إقليمية أكثر انتشاراً من الناحية الایديولوجية، وكانت تهدف، بصورة رئيسية، إلى تمزيق الحياة المجتمعات المدنية^(٢). واعمال العنف تقوم بها الحركات القومية التي تناضل في سبيل الاستقلال الوطني النوع الأكثر أهمية حيث بدا في الفترة التالية للحرب باعمال اليهود في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الهجمات على الضحايا البريطانيين وال Herb جزءاً من تلك الاعمال والكثير منهم وحققوا نجاحاً وتم قبول انظمتهم على الصعيد الدولي، مثلًا في لبني أو

الثالثة على مسائل حقوق الإنسان و حرية تنقل الاشخاص والانكاك). أما السلة الرابعة فقد كانت تشير إلى التعاون في البحر الأبيض المتوسط. لكن الصراع يقي مستمراً بين العلاقلين في العالم الثالث. انظر: دريمون حداد ، المصدر السابق، ص ١٣١.

^(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.

^(٢) فريد هوليداي، دراسات شرق اوسطية، ترجمة احمد رمو، منشورات دار علاء الدين، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

الارهاب الدولي

قبرص، والجزائر، والباسك، وفي ايرلندا الشمالية وفي التسعينيات، عرف الإرهاب تطوراً بعد، وذلك باعمال المجموعات الدينية^(١).

وفي الصراع السوفيفي - الامريكي، ضخت المشكلة في السبعينيات والثمانينات، واعتبروها تهديداً رئيسياً للعالم اجمع، وكذلك فعلت الحكومات في الشرق الاوسط لتصفيه معارضيها، والتستر على استخدامها للعنف السياسي، محلياً وعالمياً.

٢-٢-٢ التوسيع المزدوج للقطبين واستخدام الإرهاب كوسيلة لتحقيقها

إن الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين القوى العظمى ما كان مرحاً لها غير الاتساع^(٢). وغالباً ما اتهم الاتحاد السوفيفي بالتوسيعية، لكونه دولة ثورية لا دولة وضع رامن (استناداً إلى النظرية марكسية التي ترفض الدولة في نهاية المطاف)، كما أن السوفيفيت يميلون إلى حيازة الأشياء الملموسة كالاراضي، لكن الامريكان لديهم أهداف غير ملموسة، وتوسيع الولايات المتحدة الامريكية لأن الحرب وفرت نقلة نوعية وكبيرة في القوة لصالحها، وقامت بتوسيع عسكري هائل في كثير من أنحاء العالم. هذا التوسيع المزدوج والمتبادل حمل كل من روسيا وأمريكا على الاحتكاك وصدام واسع ممتد بين الطرفين^(٣). واعتقد السوفيفيت بأنهم توصلوا في السبعينيات إلى توازن سياسي وعسكري مع الولايات المتحدة^(٤). فالتدخل في شؤون الآخرين، يعتبر من المشاكل الأساسية الدولية ابان الحرب الباردة، ففي عام ١٩٧٩ أعرب الامريكيون عن تشجعهم للفزو السوفيفي لافغانستان اخلاقياً بعبارات قوية. فاشار الاتحاد السوفيفي إلى التدخل الامريكي في الدومينican عام ١٩٦٠ حين ارسلت الولايات المتحدة ٢٥ الف جندي لمنع تشكيل حكومة شيوعية هناك. وكان الموقفان السوفيفي والامريكي متماثلين. فقد كان الهدف من وراء التدخل

(١) المصدر السابق نفسه ، ص من ٨-٢٩.

(٢) هنري كستجر، الدبلوماسية، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٣) المرزيد انظر: جوزيف. س. ناي، ابن، المصدر السابق، ص ١٦٦، وما بعدها، و. د. ممدوح محمود مصطفى منصور، المصدر السابق، ص ٦٢ وما بعدها .

(٤) كان السوفيفيت يشعرون بأن من حقهم القيام بمثل هذه الاساليب انظر د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص ٢٠ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

الأمريكي هو الحيلولة دون وصول نظام معاد لتجهاتها للسلطة في منطقة الكاريبي، بينما كانه التدخل السوفيتي في أفغانستان يرمي إلى الحيلولة دون تشكيل حكومة معادياً على حدودها^(١). وانهم كانوا قادرين مادياً على التصرف في السياسة الدولية نتيجة للشلل الذي حدث في أمريكا في الاعوام التي اعقبت ووترغيت وعقدة فيتنام ورد الفعل السلبي نسبياً الذي واجهت ادارة كارتر ازاء التوجهات السوفيتية المبكرة، حيث زعموا قادة السوفيت بان العالم الثالث يمكن فرصة يمكن استغلالها بتكلفة ومخاطرة قليلة. لذا اتبع السوفيت استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على مصالح بلادهم وتعزيزها، وحق تقدماً عبر ثلاثة محاور رئيسية: - في جنوب شرق آسيا عبر فيتنام، في جنوب غربي آسيا عبر أفغانستان وفي القرن الافريقي مكونين بذلك فكي كمامنة حول الخليج العربي.

وعليه، نرى بان الاختلاف في منظوري كل من السوفيت والأمريكان لمشاكل الشرق الأوسط وصراعاته، بل العالم الثالث باكمله، احتلت المكانة الاولى كبُرُّ توتر حيث تشكل تهديداً للامن والسلام في العالم، بما انه مبني على اساس الاقتصاد والمصالح، مثلاً رأينا بانه التدخل السوفيتي في أفغانستان شكل خطر لنفوذ التقليدي الأمريكي في الباكستان وتقريراً للتواجد في منطقة الخليج العربي (الفارسي) الغنية بالنفط. مما دفع أمريكا إلى التوسع أكثر فأكثر في الشرق الأوسط . ومن أجل كسب اللعبة، وعملاً بمبدأ البراغماتية، تصرف كل واحد منها، بكل ماليه من مناورات وتضليلات، غير شرعية لاتفاق مع المصالح الدولية. مما ادى إلى تمويل العنف والإرهاب، والارهاب المضاد على الصعيد الدولي، حيثما نراه في الوثائق والقرارات الدولية بشأن دعم الإرهاب في العديد من الدول.

ففي زمن التدخل السوفيتي لافغانستان، عمل الامين العام للامم المتحدة خافير بيريز ديكويلاز مع دبلوماسيين من دول اخرى، للتوصيل إلى انسحاب الاتحاد السوفيتي عن طريق المفاوضات، فوافق الاتحاد السوفيتي في جنيف عام ١٩٨٨ ولكن شريطة أن يواافق الغرب، وباقستان، على وقف تسلیح المجاهدين، وايضاً كما جاء في الفقرة (٢) من نص اعلان طشقند حول المبادئ الاساسية لحل سلمي للنزاع في افغانستان في ١٩/تموز/بولييو ١٩٩٩ بـ(بغية المساعدة على احداث وقف الاعمال الحربية التي تعتبرها ضرورية، واقتنا ايضاً على عدم تزويد

^(١) جوزيف. س. ناي، الابن، المصدر السابق. ص ٤٣-٤٤.

الارهاب الدولي

دعم عسكري لاي فريق افغاني ولمنع استعمال اراضينا لممثل هذه القويات. وتدعى المجتمع الدولي إلى أن يأخذ اجراءات مماثلة للحؤول دون تسليم اسلحة إلى افغانستان^(١).

لكن وكما رأينا با ان ادارة ریغان خرقت الاتفاقية منذ يوم توقيعها، وواصلت سياستها في دعم المجاهدين كقرار استراتيجي وهذا سبب مشاكل وفوضى والقتل العنيف واللاستقرار الإقليمي بل الدولي اللاحقين الذين اديا إلى انتصار الفصائل الاسلامية المسلحة في ١٩٩٢، ثم إلى انتصار حركة طالبان في ١٩٩٦. مع أن الفقرة الثامنة من اتفاقية طشقند نصت على أن (تحث الفرقاء الافغان، وخاصة طالبان على التوقف من ت توفير مأوى وتدريب لارهابيين الدوليين والمنظمات، والتعاون مع الجهود المبذولة لجلب الارهابيين إلى العدالة).

فنص من جهة على أن الانهيار الايديولوجي لم تقتصر على تجريد سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية من عقيدتها واساسها المنطقي، بل واجهت السوفيت معضلات صعبة واستعانت حلها فباضافة إلى العلاقات مع الديمقراطيات الغربية، العلاقات مع الصين، سباق التسلح وركود النظام الداعي الاقتصادي والسياسي، يعتبر التوترات في القلق التابع مسألة في غاية الاممية^(٢).

الخلاصة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونشاط السوفيت لم يتوقف عن ممارسة الضغوط، وكان على أمريكا- بل الغرب ككل أن يتداركوا في الثمانينيات ما يخشى منه قبل قوات الاوان حتى لا يحل السوفيت محلهم في امبراطوريتهم السابقة في اسيا وافريقيا وسائر العالم الثالث، حيث القوى البشرية والموارد الاقتصادية، فمول السوفيت الحركات الارهابية ودردوا القائمين عليها على الاغتيالات السياسية واثاروا السخط داخل الولايات المتحدة ذاتها تحت شعارات متعددة مستغلين نقاط الضعف في المجتمع الامريكي والثورات في الوضاع الاجتماعية والدستورية، ومعتمدين على ما يقوم به بعض الامريكيين من تعرية نشاط ال C.I.A ومحاجته.

وقد زاد هذا النمط من الجدل في الثمانينيات بطريقة اصبحت تدعو الولايات المتحدة للتصدي له، واصبح على الولايات المتحدة أن تواجه بذلة اصحاب الصالونات الفكرية من الامريكيين وان تقنعهم أن من يساند الإرهاب، ومن يقف ساكتا ازاء الإرهاب في بلده لا يقل خطورة، عن مرتكب

(١) انظر إلى نص اتفاقية طشقند ،اعلان طشقند حول العبادى السياسية لحل سلمي للنزاع في افغانستان ١٩/تموز/يوليو ١٩٩٩، الملحق رقم ٤ ، ص ٣٠٥.

(٢) د.حسين شريف، التفوق الامريكي في حرب النجوم على البيروستيکا السوفيتية في الثمانينيات عصر الريجانية ١٩٨٠-١٩٩٠، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣. ص ٢٢.

الإرهاب الدولي

الاعمال الارهابية، وان الحل هو في علاج المشاكل الاجتماعية الامريكية، وهو دوافع المفكرين الاجتماعيين والسياسيين في المقام الاول^(١). هذا اضافة إلى كشف اعمال الـ K.G.B السوفيتية التي لا يكاد نشاط الـ C.I.A يذكر إلى جانبها، والحيلولة دون أن تعتبر منابر العائلة الدولية قصة يستغلها السوفييت لنشر مبادئهم والهجوم على الولايات المتحدة والغرب، حتى لو كانت المناسبات علمية بعيدة عن السياسة^(٢).

هذا، وإذا نظرنا إلى التطورات في النظام الدولي، نجد أن احداث ١١ ايلول سبتمبر ٢٠٠١ لم تأتي من الفراغ بل هي انعكاس لاحادث سابقة ضخمة، منها المرحلة الاخيرة من الحرب الباردة، ومنها الحرب الخليجية، وهذه الاخيرة نتيجة لذيول الحرب العراقية - الايرانية السابقة، ونتذكر هنا الجهود الامريكية لاستغلال المشاعر الدينية عالمياً ضد الانظمة الشيوعية وكذلك الانظمة الاشتراكية الطابع والقومية المعادية للاستعمار في دول العالم الثالث^(٣). والرئيس ريفان الذي تبني افكار وتصورات د. كيسنجر كاسس السياسة الخارجية الامريكية، تبهه كسنجر في حينه إلى خطورة الاسلام بعد التخلص من الشيوعية^(٤). وبالتالي فان ظاهرة الإرهاب الدولي لم تظهر بهذه الدرجة في صورة صافية بل جاءت كتعبير عن صراعات دولية تمتد إلى خمسة عقود وبعبارة أخرى جاءت كأحد نتائج التناقضات الدولية في مرحلة الحرب الباردة.

٤-٣- دعم الدول الشمولية في العالم

جرى في الاستراتيجية الامريكية التي امتدت في عقد الثمانينات تقسيم النزاعات إلى ثلاث درجات، درجة عليا والمقصود بها الحرب النووية، ودرجة متوسطة وهي حروب تقليدية واقليمية بين الدول، ودرجة واطئة أو غير نظامية (فالنزاعات ذات الحدة الواطنة) تقطي ما يصل إلى ستة انواع رئيسية من العمليات، منها مكافحة الحركات الثورية المسلحة أو الحاق الهزيمة بالتحديات التي تواجه المكونات الحليفية ومساندة الحركات المسلحة، أو تقديم العون لمن يرفعون السلاح ضد الشيوعية، أو عمليات تقديم الدعم لاسقاط حلفاء السوفيتي، ونشاطات مكافحة الإرهاب،

(١) د. حسين شريف، المصدر السابق نفسه، ص ٤٣.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣٣، ص ٣٦.

(٣) جورج قرن، الحرب والعالم بعد ١١ ايلول ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٢، ص ١١.

(٤) سفير د. حسين شريف، التفوق الامريكي حرب النجوم، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص ١٣٧.

الإرهاب الدولي

اوتشاططات ارهابية مضادة وسياسات لحماية تجارة المخدرات أو عمليات قصيرة الامد، واعمال حفظ السلام. لذا بدأت مقوله النزاعات ذات الحدة الواطنة انها حقاً توفر دليلاً عملياً ومفهوماً شاملًا لممارسة الاستراتيجية المضادة للثورة في العالم الثالث ابان الثمانينات^(١). (وعليه)، ومع دخول الرئيس ريفان البيت الأبيض في كانون الثاني ١٩٨١، أُعلن عن عداءه الواضح للثورات الاجتماعية في العالم الثالث وربط ما يحدث من غليان في الجنوب، في الصراع بين الشرق والغرب، وجادل بالقول (أن اتخاذ موقف حازم في هذا الصراع يقتضي موقفاً لا يقل حزماً ضد هذه الثورات)^(٢). هنا مايعرف فيما بعد بـ(مبدأ ريفان)^(٣) القاضي بمساعدة التمرد ضد الشيوعية لخارج البلدان الشيوعية من طرق النفوذ السوفيتي. والذي احرز بموجبه نجاحات في الثمانينات^(٤). وتحسب قول متنبفون فاثناء الحرب الباردة واجه الغرب والولايات المتحدة خاصة، مشكلة (الصديق الطاغية). ورطة التعاون مع جماعات العسکر والطغاة الذين كانوا معادين للشيوعية ومن هناك كانوا شركاء مفيدين اثناء الحرب الباردة. هذا التعاون كان يسبب قلقاً واحياناً جرحاً، عندما كانت تلك الانظمة تمارس انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، رغم ذلك كان التعاون يجر اهون الشرور! تلك الحكومات كانت عامة اقل قمعاً من الانظمة الشيوعية، وما المانع من العمل مع طاغية صديق

(١) عبد الحكيم خسرو جوزل، المصدر السابق . ص ١٧ .

(٢) فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، ص ٧٩ .

(٣) شرعت الولايات المتحدة منذ بداية الخمسينيات في وضع نظرية عسكرية سياسية لمكافحة الحركات المسلحة، تطورت بعد تجربتها لأول مرة في أمريكا اللاتينية وفيتنام، إلى مبدأ – النزاعات ذات الحدة الواطنة Low Intensity conflicts وهي نظرية من نظريات الصراع المحدود تجسد ضرب الثورة بواسطة دول حلقة (الحرب بالنيابة) وتشجيع الحركات المعادية للشيوعية من الأسفل، وهو نوع من إشكال التدخل، والنوع الآخر مرتبطة بالمدرسة (الاستراتيجية) يتعامل مع النزاعات في العالم الثالث باعتبارها صراعات بين دول يتطلب هجوماً وتدخلها مباشرة ضد العدو في هذه البلدان. وفي ستينيات ريفان الاول كانت هاتان المدرستان تتعالان في موازاة احداثها الأخرى ولكن في عام ١٩٨٥-١٩٨١ كانت الغلبة للنوع القائل بـ(النزاعات ذات الحدة الواطنة). انظر فريد هاليداي، المصدر السابق. ص ٣٧ وما بعدها.

(٤) هنري كيسنجر، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٧-٤٧٨ .

- من جانب القطب السوفيتي. عندما عرف خروتشوف في اجتماع للعمال بتاريخ ١١ تشرين الاول عام ١٩٥٩ عرف التعابير السلمي بأنه (استمرار للصراع بين النظمتين الاجتماعيين، ولكن صراع بوسائل سلémie بدون حرب... انتا تعتبره صراعاً اقتصادياً وسياسياً وابدأولوجياً، ولكنه ليس صراعاً عسكرياً) لقاء في مؤتمر الاحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو، (أن التباين السلمي بين الدول يعني نبذ الصراع الطبقي في الاقطان الرأسمالية وحركات التحرير الوطني للشعوب والاقطان المستمرة، (ويدوره فانه) الطبقة الثورية ونضال التحرير الوطني يعني التعابير السلمي). إلى أن وصل إلى اصرار ميخائيل غورباتشوف على أن التناقض بين الجمومعتين المتناقضتين على الصعيد الدولي يجب ومن المفروض أن يعالج بالطرق السلمية. انظر: د. محمد متذر، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

الإرهاب الدولي

اقل وحشية اذا كان البديل طاغية اخر اكثـر وحشية وليس صديقاً^(١). وقد سرد نعوم تشومسكي في كتابه اعاقـة الديمقـراطـية عن وثـيقـة صـدر من مجلس الامـن القومي الـأمـريـكي الرـقم ٦٨ لـلـعام ١٩٥٠ والتي رفـعت عنـها واـشنـطن غـطـاء السـرـية في العام ١٩٧٥، حيث جاءـ في فـقرـة مـنـها بـانـه اـعـتمـادـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ الشـرـقـ الـاـوـسـطـ وـسـيـلـةـ اـشـاعـةـ الـاـضـطـرـابـاتـ وـالـاـرـهـابـ وـاـعـدـادـ الـاـنـقـلـابـاتـ لـسـدـ الـطـرـيقـ عـلـىـ القـوـىـ التـحـرـيرـةـ الصـاعـدةـ، وـمـثـالـهاـ الـدـيمـقـراـطـيـ كـانـ دـائـماـ بـسيـطاـ وـمـباـشـراـ: (انتـ حـرـ لـتـفـعـلـ ماـ تـرـيدـ ماـ دـمـتـ تـفـعـلـ ماـ نـرـيدـكـ أـنـ تـفـعـلـهـ)^(٢). وهـنـاكـ عـبـارـةـ لـرـئـيـسـ الـأـمـرـيـكـيـ الـاسـبـقـ روـنـالـدـ رـيـغـانـ وـرـدـ اـثـنـاءـ تـقـدـيمـهـ بـعـضـ زـعـاءـ الـمـجـاهـدـينـ الـاـفـغـانـ لـرـجـالـ الصـحـافـةـ فـيـ حـدـيـقـةـ الـبـيـتـ الـاـبـيـضـ عـامـ ١٩٨٦ـ يـقـولـ (أـنـ هـؤـلـاءـ السـادـةـ هـمـ النـظـيرـ الـاخـلـاقـيـ لـلـبـلـاءـ الـذـيـ أـسـسـواـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ)^(٣). وـمـنـ المـفـيدـ أـنـ نـاتـيـ بـوـاقـعـ صـحـفـيـ، عـنـدـمـ قـامـتـ صـحـيفـةـ (وـولـ سـتـريـتـ) بـمـسـحـ لـرـاءـ (اثـرـاءـ الـمـسـلـمـينـ) فـيـ الـمـنـطـقـةـ، مـنـ اـصـحـابـ الـمـصـارـفـ وـمـتـخـصـصـيـنـ وـرـجـالـ اـعـمـالـ مـنـ لـهـمـ عـلـاقـاتـ مـعـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ لـلـدـوـلـ الـمـسـتـقـلـةـ باـسـتـبـادـ)^(٤)، وـالـحـوـاجـزـ الـتـيـ تـضـعـهـاـ وـاـشـنـطـنـ فـيـ وـجـهـ التـقـدـمـ الـمـسـتـغـلـ وـالـدـيمـقـراـطـيـ السـيـاسـيـ، وـذـلـكـ بـاـنـتـهـاجـهـاـ لـسـيـاسـاتـ (مـسـانـدـةـ الـاـنـظـمـةـ الـقـمـعـيـةـ)^(٥). وـمـنـذـ خـمـسـةـ وـأـرـبعـينـ عـامـاـ مـضـتـ. نـاقـشـ الرـئـيـسـ اـيـنـهـاـوـرـ مـعـ مـعـاـونـيـهـ ماـ اـسـمـهـ (حـمـلـةـ الـكـرامـيـةـ الـمـوجـهـ ضـدـنـاـ) وـهـيـ لـيـسـ نـاجـحةـ مـنـ الـحـوـكـمـاتـ وـلـكـنـ مـنـ الـشـعـبـ). لـقـدـ اـشـارـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ الـقـومـيـ، نـاصـحاـ، إـلـىـ أـنـ السـبـبـ الرـئـيـسـيـ هوـ الـاعـتـرـافـ بـاـنـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ تـدـعـمـ الـحـوـكـمـاتـ الـقـاسـدـةـ وـالـفـوـظـةـ الـتـيـ تـقـفـ حـائـلـاـ فـيـ وـجـهـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـالـتـقـدـمـ)^(٦). وـتـشـجـعـهـمـ الـمـسـتـمـرـ لـلـاقـويـاءـ عـلـىـ إـرـهـابـ الـضـعـفاءـ

(١) صـموـئـيلـ هـنـتـنـغـتونـ، صـدـامـ الـحـضـارـاتـ، اـعـادـةـ تـشـكـيلـ الـنـظـامـ الـعـالـمـيـ، تـرـجمـةـ طـلـعـتـ الشـاـيـبـ، تـقـدـيمـ، دـ. صـلاحـ قـنـصـوـ (دـ.مـ.) ١٩٨٨ـ. صـ ٣١٧ـ.

(٢) نـعـومـ تـشـومـسـكـيـ، اـعـاقـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ، صـ ١٣ـ.

(٣) سـنـ الحاجـ عـلـىـ اـحـمـدـ، حـربـ اـفـغـانـسـتـانـ: التـحـولـ مـنـ الـجـيـوـ ثـقـافـيـ إـلـىـ الـجـيـوـ ثـقـافـيـ، السـعـقـيـ الـعـرـبـيـ، السـنـةـ ٢٤ـ، العـدـدـ ٢٧٦ـ (شـبـاطـ فـبـرـاـيـرـ ٢٠٠٢ـ). صـ ١٢ـ.

(٤) بـعـدـ الـحـربـ الـعـالـيـةـ الثـانـيـةـ كـانـتـ مـهـمـةـ الـأـولـىـ لـلـسـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـأـمـريـكـيـةـ هيـ الـحدـ مـنـ الـخـطـرـ الشـيـوعـيـ، وـمـكافـحةـ التـقـنـقـلـ الـسـوفـيـيـتـيـ، وـحـمـاـيـةـ جـمـيعـ الدـوـلـ الـتـيـ تـعـادـيـ الشـيـوعـيـةـ. وـبـمـوـجـ بـرـنـامـجـ التـقـنـقـلـ الـرـابـعـةـ عملـتـ عـلـىـ مـسـاـعـدـهـ مـنـ سـمـتـهـ بـالـشـعـبـ الـحرـةـ فـيـ الـعـالـمـ، حيثـ اـعـلـنـهـ الرـئـيـسـ تـرـوـمـانـ فـيـ الـخطـابـ الـذـيـ الـقـاهـ فـيـ ١٩٤٩ـ فـيـ مـجـلـسـ الشـيـوخـ. حيثـ اـعـلـنـتـ اـرـبـعـةـ اـسـلـيـبـ عـامـةـ للـعـلـمـ تـسـيـرـ عـلـيـهـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـذـلـكـ تـايـيـداـ لـسـلاـمـ الـعـالـمـ (عـلـىـ حدـ قـوـلـهـ). وـكـانـتـ هـذـهـ التـقـنـقـلـ الـأـرـبـعـ تـمـثـلـ فـيـ التـاـبـعـ الـمـطـلـقـ لـلـأـمـ الـمـتـحـدـ، وـكـسـبـ الشـعـوبـ بـالـعـلـمـ عـلـىـ الـاـصـلـاحـ الـاـقـتـصـاديـ الـعـالـمـيـ، وـتـقـوـيـةـ الشـعـوبـ الـتـيـ تـعـادـيـ الـكـلـتـةـ الـشـيـوعـيـةـ خـدـ مـخـاطـرـ الدـعـوـاـنـ، اـنـظـرـ: دـ. عـلـىـ عـودـةـ الـعـاقـبـيـ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ. صـ ١٣ـ.

(٥) نـعـومـ تـشـومـسـكـيـ، ٩/١١ـ، الـحـادـيـ عـشـرـ مـنـ اـيـولـ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ، صـ ٣١ـ. ٣٢ـ-٣١ـ.

(٦) نـعـومـ تـشـومـسـكـيـ، ٩/١١ـ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ، صـ ١٨ـ. وـقـالـ الرـئـيـسـ بوـشـ بـأـنـ سـيـاسـةـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـريـكـيـةـ طـوـالـ (١٠)ـ عـامـاـ هـيـ غـالـطـةـ وـيـجـبـ إـعادـةـ التـنـظـرـ فـيـهـ وـتـغـيـرـهـ.

الارهاب الدولي

، كلما كان ذلك في مصلحتهم كالذى فعلوه في نزاع الصين مع اليابان، والروس في الشيشان، والأتراك مع الأكراد^(١)، وأسرائيل مع العرب^(٢) وقد جرب هذه النظرية البشعة ضد الشعب الكوردي اثر اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، بين العراق وايران حيث خطط الولايات المتحدة وحلفاؤه لانها ضرورة الشعب الكردي بزعامة البارزاني مصطفى كفدر وخيانة ضد امال وحق شعبنا، وراح ضحيته مئات الاف من ابناء شعبنا، اضافة إلى جلب الدمار الهائل للعراق وشعبه وقد استمر لحد الان على زعم السيادة الوطنية. وعليه وكما رأينا، اثناء الحرب الباردة، قامت الدول الكبرى بتنشيط الإرهاب الدولي في ظل النظام الثنائي^(٣). من افغانستان إلى كل النزاعات في العالم الثالث، إلى كمبوديا وانغولا، ونيكاراغوا، وما زالت المنافسة بين الشرق والغرب (دون اخذ صراع الحضارات وما شابهها) هي التي تحدد بدرجة كبيرة مجرى هذه النزاعات ولكن في ثوب جديد.

٤-٢-٤- تشكيل ومساندة العركات والمنظمات الإرهابية

هناك سياغان تاريخي، احدهما الكولونيالي^(٤)، والآخر الحرب الباردة، فتركة الاثنين وما تلاهما من لامساواة ترتبط بالعولمة، تمحضت في الشرق الأوسط كما في مناطق أخرى سواه، عن سخط عام على الغرب، وكانت الكولونيالية اوجدت نظام الدولة في الشرق الأوسط بعد ١٩١٨، وخلفت وراءها العديد من القضايا العالقة بلا حل، بل ذرع المشاكل كقبة مزروعة، وتسببت منذ ذلك الحين في صراعات، وولدت نوعاً من الاستثناء إزاء مواقف الولايات المتحدة والغرب^(٥).

(١) نعوم تشوفسكي، القوة والإرهاب، المصدر السابق، ص ١٢.

(٢) بينما بدأ في الاقتتصادي الأمريكي الذي مثل بلا، في المقاولات بشأن السلاح الذري، هو الذي اطلق في نيسان ١٩٤٧ تبييراً اشتهر بسرعة وهو (الحرب الباردة) ليصف المجايبة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والصحافي الأمريكي الشهير والتليبيان، عم هذا المصطلح عام ١٩٤٧، من خلال كتابة (الحرب الباردة).

(٣) القلبية الثنائية هي النظام الذي توزعت فيه امكانيات العالم الفعالة من القوة الضاربة بين كلتين متناقضتين يقود كل منها دولة قطبية. وعرفها ريمون ارين، بانها (تمثيل موازين قوى بحيث أن معظم الوحدات السياسية تتجمع حول اثنين بينما تنسحب لها قواها بالتقى على الأخرى) .

(٤) اعقبت حصر الكولونيالية (يتدو بصورة تقريبية من ١٨٧٠ إلى ١٩٤٥)، حقبة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠). وذهب بعض المعلقين إلى أن ١١ مليوناً سبتمبر اشر إلى النهاية الحقيقة للحرب الباردة. ومن أبرز هذه القضايا قضية الشعب الكوردي الذي يزيد عدد سكانه عن أكثر من (٥٠) مليون شخص، وتعرض إلى أربع أنواع الإرهاب (الدولي والداخلي وإرهاب الدولة).

(٥) فريد ماليداي، ساعتان هرتا العالم، ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١: الاسباب والنتائج ترجمة عبد الله التميمي، دار الساقى، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى ٢٠٠٢، ص ٢٤-٢٣.

الارهاب الدولي

العراق الذي خرج بعد ثورة ١٩٥٨) ثم الحلف الإسلامي (ایران وباکستان) الذي خرجت منه تركيا وبيمت وجهها شطر اوروبا. بعد ذلك أصبحت هذه الالحاف (مع استحالة الحرب) تمارقة إلى الاذان في حروب العقائد، فقد جرى الخلط بين الدعوة الدينية والتجسس الأمني بما لذلك في معظم الاحياء من نتائج خطيرة^(١).

وعليه ، ساهمت الحرب الباردة في دعم الحركات الاصولية والارهاب، وكما يقول فريد هاليداي: اذا كان النظام السوفياتي ترك ترسانة من الاسلحة النووية والكيماائية والبيولوجية، البعيدة عن الرقابة، ومشاكل اثنية بلا حل، فان الغرب (يمكنا القول بدراسة واعية خلف وراءها مجموعة من العصابات الاجرامية، من اونيتا في انغولا، والمهاجرين الكوبيين في الكاريبي وميامي، إلى المجاهدين في افغانستان وفي كثير من العالم العربي والاسلام ، وفي كمبيديا وبنكرا، اعفاء وغيرهم^(٢)).

فدعم ومساندة وبناء هيكل العصابات اليمنية المسلحة ضد الانظمة المعادية للغرب، قد اخذت مكانه ستراتيجية هامة في العالم الثالث، وعليه فصعود الجماعات الأصولية لم يعقب الحرب الباردة نفسها، بل هو نتيجة لا تنفصل عنها.

وعليه، فادارة ريفان اعلنت ان الإرهاب الدولي يشكل اكبر تهديد تواجهه الولايات المتحدة وهو الإرهاب المدعوم في كل اتجاه العالم من الاتحاد السوفيتي، والامريكيون قاموا بتنظيم حملات إرهاب دولي على نطاقات واسع من الوحشية والتدمير، حتى انها ادت إلى تجريم الولايات المتحدة الأمريكية وإدانتها أمام محكمة العدل الدولية، في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تغض دعمها

^(١) محمد حسین هیکل، المصدر السابق نفسه. وفي الجغرافية السياسية والجيوپوليتيك يعتبر الكثير من الباحثين في تلك المجال بان أمريكا والغرب أنسوا هلاً داخلياً أو قلب الأرض (heart land) لمواجهة الاتحاد السوفيتي بعدما اقيم حلف سياتو وشارك فيه دول جنوب شرق آسيا، كنظيرية (فالفورد ماكتندر). للمزيد من التفصيل انظر: د. نازار محمد نهرين - نقشبندى، جيوبوليتیکس پژوهون و تئزره کان بالاکراوه کانی په یمانکای کامیران ی پارتی دیموکراتی کورستان سیل و دواتر، ۱۹۹۸.

^(١) فريد هالبauer، المخطوطة السالقة، ص: ٢٥.

- ان المكونات الخمسة في ميدان ريفان هي التزاعات ذات الحدة الواطئة أو دعم الحركات المسلحة أو تشجيع المعارضة المسلحة وغيرها من اشكال المعارضة المستمرة ضد الأنظمة الثورية في العالم الثالث، والعنصر المكون الثالث هو التدخل في الاوضاع الثورية لحرق وجهة الغليانات الثورية واقيادها يمكن من الانظمة القائمة، وشن حملة (مكافحة الإرهاب) والآخر الاحتياطي متمثلة بقوقة تدخل الولايات المتحدة نفسها تدخلها مباشرة ضد الثورات التي تبادر وشيكة أو التي ظلت مكتوفة بعد قيامها، انظر: فريد هاليديا، نهاية الحرب الباردة المصدر السابق. من ١١ وانه الشكل الكلاسيكي للمخابرات المركزية في ممارسة (العمل المخفى) وهو دعم للانقلابات العسكرية ضد الانظمة الثورية أو الاصلاحي، من ١٩٧٤-١٩٨٠، وقد حصل بنجاج منها سوريا ١٩٤٩، ويران ١٩٦٣ في غواتيمالا في ١٩٥٤ والكتينو في ١٩٦١ والبرازيل ١٩٦٤ وتتشلي ١٩٧٣. المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

الإرهاب الدولي

حملات أخرى كثيرة مشابهة^(١). ويتدخلهم في أمريكا الوسطى حاول الامريكيون العودة إلى النمط التقليدي، حيث أجبروا على العمل السري بتأثير رد الفعل الجماهيري (الداخلي) واضطروا إلى اللجوء إلى اجراءات سرية وغير مباشرة لمعازلة الإرهاب والتغليف^(٢).

ووصل الامر إلى أن جرى توسيع مصطلح (الارهابي) يشمل كل من يستخدمون الوسائل العسكرية من أجل تحقيق اهداف سياسية غير مرغوب فيها، وصنفت عدد من الدول بوضعها (تساند الإرهاب) وفرضت عليها اشكال مختلفة من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية أو بلغ القلق ازاء الإرهاب ذروته خلال ازمة الرهائن في ايران، ولصق صورة الارهابي بالعالم الثالث، الذي يفضل أن يكون ملتحياً واسلامياً^(٣).

وقد تطلعت استراتيجية الولايات المتحدة لمساعدة عدو عدوها وقدمت المساعدة ليس فقط للديمقراطيين الحقيقيين (كما في بولندا) بل وللاصوليين الاسلاميين في افغانستان (بالتعاون مع ايران) كما ذكرنا سابقاً وإلى اليمينيين في أمريكا الوسطى وكذلك إلى زعماء الحرب القبليين في افريقيا^(٤).

دعم الحركات المعادية للأي طرف ضد الآخر بغض النظر عن برنامجه وأهدافه، والتكامل في بنائه الثقافية والفكرية، خلق بؤراً ربما مشاكل الداخلية والإقليمية بل الدولية كما رأينا في الحركات الاسلامية المتطرفة لاتحصى، ومواجهة لالتزام بالقانون والحوار الحضاري أصبح مستحيلاً.

إن القضاء على الملاذات الآمنة من الامور الرئيسية في الاستراتيجية المضادة للإرهاب بموجب قواعد القانون الدولي، فان الكثير من الدول التي تؤدي وتهيا الملاذات الآمنة للجماعات الارهابية (توجد حيث تغلق الحكومة عينها لانها تتعاطف مع بعض اهداف الارهابيين على الاقل - كما في افغانستان والصومال، وباكستان قبل أن تغير مسارها بعد أن كانت تدعم طالبان في الاصل. بل أن البلدان الصديقة للولايات المتحدة الان في الظاهر تتعاون مع الاستراتيجيات العامة، لكن ضمنياً أجرت مقايضة ضئيلة مع الارهابيين، طالما أن النشاطات الارهابية لم تكن موجهة ضد الحكومة

(١) نعم تشومسكي، ٩/١١ الإرهاب المضاد المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢) نعم تشومسكي، اعاقه الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٧.

(٣) فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة، المصدر السابق، ص ١٢١.

الارهاب الدولي

المضيفة^(١). من جانب اخر كان الموقف اكثراً عموماً في عالمنا الاسلامي، حيث اضطرت كثير من الدول الاسلامية العلمانية إلى عدم الاعلان عن دعمها للولايات المتحدة لحربيها على الإرهاب بسبب الرأي العام، مع انها تسطر بقلق شديد من الاصولية، وربما تطرقنا اليه تعاطفت بل تضامنت قلة منها مع جوانب من الأجندة الارهابي^(٢).

٥-٢-٢ رعاية الإرهاب وانفاذ القانون الدولي

بالرغم من اتباع المجتمع الدولي والتنظيم الدولي صدور القرارات والاتفاقيات الدولية والاقليمية لعدم تمويل ومساندة الإرهاب واصدار تشريع القوانين الداخلية لمكافحته، ومنع تنظيم واعداد ما يراد ارتكابه داخل اراضيها أو خارجها من اعمال ارهابية وتغريبية موجهة ضد دول أخرى ومواطنيها، والتعاون بين الدول لتبادل المعلومات ذات الصلة بشأن منع الإرهاب ومكافحته، مع ضمان اعتقال ومحاكمة أو تسليم مرتكبي الاعمال الإرهابية، والقضاء على الاسباب التي تؤدي إلى العنف والارهاب من التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالغم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية، بما فيها أرواحهم، ومساهمة الجمعية ومجلس الأمن من أجل الإسهام في القضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي ومشكلة الإرهاب الدولي، بما فيها جملة أمور من الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على الاحتلال الأجنبي وعدم احترام حقوق الإنسان، وسياسة الطرد الجماعي للسكان، وعدم الالتزام بالمبادئ السامية للامم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وعدم تجنيد المرتزقة^(٣)، الا ان القطبين مارسو على عكس ماجاء به المجتمع الدولي والقرارات والاتفاقيات والإعلانات الدولية.

^(١) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن العادل والعشرين، ترجمة عمر اليوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢٠٠٢، ٢، ص ٢٩٩.

^(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٨.

^(٣) حول التفاصيل للمسائل المتعلقة بتجنيد المرتزقة، انظر: كيريانساك، كيتيجاساري، حقوق كيفرى بين المللي، المصدر السابق، ص ٢١٦.

الإرهاب الدولي

فالنظام الثنائي القطبي استمر في السياسة التوسعية، وهذا يحقق كسب احدهما قد يؤؤل إلى تفوق لا يرتضيه القطب الآخر ضمن عملية التوازن، لذا حاول كل منهما الافادة من المناطق التي تعيش فترة اضطراب داخلي أو ممتازات إقليمية^(١).

وكما بینا سابقاً، قد قام تركيب هاتين الكتلتين على وجود قوة متفوقة في مركز التحكم والسيطرة، تتبعها مجموعة من القوى أو الدول الأقل، ولدى القوة المسيطرة سلطة شبه مطلقة في تقرير كافة الأوضاع المتعلقة بهذه الاستراتيجية وتحديد أهدافها، وعلى الرغم من ما كان من اجراءات التنسيق والتشاور والتداول بين اطراف الكتلتين، الا أن هذه الكتل كانت تقرار بطريقة مركبة، وبعيدة عن الديمقراطية الحقيقية، بل ولم تخرجا عن كونهما أدوات تستخدمها كل من القوتين الاعظم في ادارة صراعها، وفرض تفوقها في مواجهة القوة الأخرى^(٢).

وعليه اعتقاد الغرب أن السوفيت مولوا الحركات الإرهابية، ودرّبوا القائمين عليها على الاغتيالات السياسية، واستغلوا الشعارات وأشاروا الفوضى والاضطراب داخل الولايات المتحدة والمناطق نفوذها لذا ذهب إلى أن من يساند الإرهاب في بلده لا يقل خطورة عن مرتكب الاعمال الإرهابية^(٣). وبدأت أميركا حملة مكافحة الإرهاب، واستخدامه ضد من يعتقد بأنه مسؤول عن ارتكاب الاعمال الإرهابية أو يساندتها أو يفكر بارتكابها لذا الإرهاب ولارهاب المضاد يحد من إحدى الظواهر الأساسية إبان الحرب الباردة، عن اشد الاعمال خطورة في الإرهاب الدولي في منطقة الشرق الأوسط والمناطق الأخرى من العالم، وهي الإرهاب الذي ترعاه الدولة^(٤).

وهذه النظرة الدونية التي سادت بها الكتلتين، ادت إلى مهام رئيسية منها، أنها وفرت وسيلة لنفي الشرعية عن معظم، أن لم نقل سائر قوى التحريرية والمعارضة في العالم الثالث، وأشارت تقليداً من نوع خاص داخل الولايات المتحدة لوجود خطر خارجي، وأيضاً استخدم كادارة اضافية لأنها

(١) د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، الجزء الاول، بغداد ١٩٧٩ ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) سفير د. حسين شريف، الاحتواء الأمريكي في مواجهة الابتزاز السوفيتي ١٩٤٥ - ١٩٦٧، الجزء الاول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

(٣) د. حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها، من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، ١٩٤٥ - ١٩٩٤ الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٤٠٨.

(٤) عبد الحكيم خسرو جوزل، المصدر السابق، ص ١٩.

الارهاب الدولي

الاتحاد السوفيتي الذي وقف مهمتها لمساندة الإرهاب من خلال صلات محددة بجهاز المخابرات السوفيتية او من خلال الدعم المباشر لقضايا العالم الثالث^(١).

وقد استغل الولايات المتحدة هذه اللعبة الخطرة الدولية^(٢) بحيث صار الإرهاب الدولي واحداً من الركائز الأساسية لانهماك السوفيت وسقوطه ولهدف من وراء ذلك من قبل امريكا هو الرغبة في فرض ابهظ شن ممكн على الاتحاد السوفيتي وحلفاء، في الوقت الذي لا تكون الولايات المتحدة منخرطة في النزاع مباشراً. وقد قوبلت هذه السياسة بالترحيب من ادارة تشن حملة صليبية ضد الشيوعية، وايضاً هناك الرغبة في الانتقام، وبعد هزيمة فيتنام وانغولا، شعر امريكا بان لديها مسلحيها الذين تسخرهم ضد الثوريين، وازعاج الانظمة الثورية لمنعها من تشجيع القوى الثورية في دول اخرى^(٣). فالصراع والنزاعات القائمة كجزء من عملية التسامو والتنافس مع الاتحاد السوفيتي، حيث اقترح الولايات المتحدة بأنه اذا قدم الاتحاد السوفيتي تنازلات في النزاعات

(١) فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢) فانتهزت الادارة الامريكية، في عهد الرئيسي جيمي كارتر وبيتجنسكي مستشاره للامن القومي، فرصة انفصال موسكو في المستنقع الفقاني لتوظيف بعض الدعوات والاموال في استراتيجية جسورة لتدمير الاتحاد السوفيتي اطلقت عليها اسم (مشروع الجهاد الاسلامي في افغانستان). وقد كشف بيتجنسكي تفاصيل هذا المشروع في حديث صريح اجرته معه مجلة لونغيفيل او برس ناتور الفرنسية، على النحو التالي:

- الخطوة الاولى قرار امريكي بانزعاج السوفيات في جمهورياتهم الجنوبية (الاسلامية) من قواطع في افغانستان.
- الخطوة الثانية تصعيدي هذا النشاط وتكتيشه إلى درجة يضطر معها السوفيات إلى التدخل العسكري.
- واخيراً اعلن الجهاد بعدما يقع الدخول السوفيتي المأمول والمطلوب.

أنظر: محمد حسين هيكل، (دفاتر ازمة)، الكتب وجهات نظر، المصدر السابق، ص ١٧.

- وفي المخطط: الذي ادى إلى اخراج الاتحاد السوفيتي من افغانستان وانهياره لاحقاً، وفيها له اهمية بالغة كشفه بيتجنسكي، هو بناء تنظيمات ارهابية بينها حركة طالبان، وفيما يلي بعض اقتباس لحوار مع بيتجنسكي حول التنظيمات الارهابية التي اقامتها امريكا لهذا الغرض.

- سؤال: هل تعرف أن ذلك معناه انكم اعطيتم السلاح للارهابيين الذين اصبحوا (لاحقاً) اعداء لكم... انكم خلقتم بذلك صورة الاسلام الارهابي؟

- بيتجنسكي: ليهاما افضل للغرب انهيار الاتحاد السوفيتي ام ممارسة الإرهاب بواسطة بعض الجماعات الاسلامية؟ ايهما اخطر على الغرب، طالبان ام الاتحاد السوفيتي؟

سؤال: لكن الإرهاب الاسلامي يمكن أن يتحول إلى موجة عالمية؟

- بيتجنسكي: هذا كلام فارغ، يخاطب بين الاسلامي وظواهر العولمة، لتنظر إلى الاحوال الاسلامية من دون إشارة، هناك دين له احترامه وله اتباع يقدر عددهم بعشرات ونصف المليار من الناس، لكن الدين لا يجمع مسلماً اصولياً من السعودية أو مسلماً عسكرياً من باكستان، أو مسلماً متعدلاً من المغرب، أو مسلماً متطرفاً من مصر، أو مسلماً قبلياً من وسط آسيا. لا شيء يجمع هؤلاء اطلاقاً. لا يجمعهم الا ما يجمع المسيحيين في العالم، وهو في الواقع لا شيء: المصدر السابق نفسه ، ص ١٩٧.

(٢) فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة. المصدر السابق. ص ١١٩.

الإرهاب الدولي

الإقليمية من خلال السماح للقوى المدعومة أمريكاً باختراق انظمة الحكم، فان الولايات المتحدة ستكون أكثر تفهماً في مباحثات الحد من التسلّح^(١).

إذن، فالإرهاب ليس ظاهرة معزولة بحيث لا يمكن فصله عن عدد من الانشطة غير المشروعة^(٢) أن السياسة الدولية المتمثلة في المصالح الدولية. قد تبنت وتطورت أساليب وممارسة العنف والارهاب وذلك بحكم المساندة الهائلة في كلا القطبين في زمن الحرب الباردة إلى أن وصل إلى مستوى أفة دولية حيث أصبح من الصعب معالجتها.

فقد دعت الواقع على أن النزاعات القائمة بين القطبين أدى إلى تبادل الإرهاب بينها بشكل سري أو مكشوف^(٣) خصوصاً ما شهدناه في الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت الامبرالية الجديدة السوفيتية وريثة للأمبراطوريات الاستعمارية القديمة، ووسيط رقعتها حتى شملت انجلترا وموزمبيق واليمن الجنوبية وفيتنام ولاؤس واثيوبيا. حيث كان السوفييت قد لا يرغبون في الحرب على ما سلف، ولكنهم أرادوا السيطرة على العالم وتحقيق النصر وفي رده

(١) كان دعم أمريكا عام ١٩٨٦، دعمت الحركات الإسلامية المعادية للروس بـ(٤٧٠) مليون دولار في عام ١٩٨٧، وما يرجو على ملياري دولار طوال الفترة. وهو البلد الوحيد الذي كان الدعم الأمريكي يذهب مباشرة إلى قوة قتل الروس: اوردت الراقصة السوفيتية الرسمية مقتل ١٣ ألفاً تقريباً ليار ١٩٨٨. وافغانستان وانغولا تحظيان فضلاً عن ذلك بدعم دول مجاورة لشيوعية، من باكستان ودول جنوب إفريقيا على التوالي. ودعم فرنسا مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لدعم جيش التحرير الوطني السورياني، ولفرنسا أسبابها وهي العلاقة الوثيقة بين هذا البلد ولبنان خصم فرنسا في تشاء. انظر: فريد ماليداي، المصدر السابق، ص من ١٠١-١١٠. وفي جنوب إفريقيا، قام السكان المدعومون من الغرب بعمليات تقتل واتلاف ادت إلى مقتل مليون ونصف إنسان، وتسببت بأضرار بلغت قيمتها ستين مليون دولار أمريكي خلال سنوات حكم ريفان وحدها. ودعم إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريفان، لمجموعة الكوتنيا كان مخالفًا لقانون تبنيه الكونغرس الأمريكي يحظر على إدارة الأمريكية تمويل لكل المجموعة الإرهابية. انظر: محمد الأطرش، العرب والعالم بعدحداث ١١ /أيلول، المصدر السابق، ص ٢٣.

- ضمن هذا السياق قد تعرض الشعب الكردي طوال فترة نضاله لمؤامرة دولية وإقليمية، وهذا ما ينطبق على كلا الجزيئين منذ حرب جالبیران ١٥١٤ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وتجرأ فيما بعد إلى أكثر من أربعة أجزاء. اضافة الا ان اختيارات قادة ورؤساء الكورد طول القرن العشرين كانت من السمات البارزة والمستهدفة من قبل النظام التسلطي من كل من العراق وتركيا وأيران وسوريا على سبيل المثال الشهداء البارزين في الحركة التحريرية الكوردية، كالشيخ عبدالسلام البارزاني، واحسان نوري باشا وسمكو شاك وقاضي محمد. هذا اضافة إلى المقابر الجماعية وارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية الجرائم ضد الإنسانية ضد شعبينا بعد نكسة ثورة أيلول المجيدة بمساندة ومبادرات الولايات المتحدة في اتفاقية الجزائر المشئومة في ٥/٥/١٩٧٥، حيث تعرضت على أثره شعبينا لأنواع الإرهاب الدولي والداخلي وإرهاب الدولة بين دول المنطقة. انظر: نعوم تشومسكي، ٩/١١، الإرهاب والإرهاب الخدار، ص من ٩٦-٩٧.

(٢) د. بطروس بطروس غالى (الإرهاب والمضايقة، في كتاب العالم والارهاب) ،المصدر السابق. ص ٧.

(٣) نعمة على حسين، مثلثة الإرهاب الدولي، المصدر السابق. ص ٢١.

الارهاب الدولي

الولايات المتحدة عمل على الدوام أستراده للمواجهة وللحيلولة دون هذا المخطط الذي يرمي لهدم المضادة والتراث الغربي^(١).

وعليه، وكما رأينا بان الميليشيات الاسلامية فوق القومية المرتبطة بابن لادن، استخدمت اولاً ضد الغرب وانها ضد قوى اليسار، ضد حزب الشعب الديمقراطي في افغانستان، والحزب الاشتراكي اليمني في اليمن، مؤيدین للاتحاد السوفيتي واسقطها اعداءوها في اوائل التسعينيات^(٢). وتنزید ما يذهب اليه الامريكيون وغيرهم بان الإرهاب يعود إلى زمن طويل في التاريخ، وهذه الموجات من الإرهاب من ٢٠٠١/٩/١١ أو غيرها المرتبطة بالقاعدة ومسانديه، هي رغبة من بن لادن واخرين بخلق نظام شمولي في الشرق الاوسط، وان يتحكموا في العالم كهدف اسمى، حيث كان ذلك من احلام هتلر واخرين، وكان ظلمة توتاليتارية يرغبون بفرض ايديولوجيتهم على الجميع واستهداف بن لادن وغيرهم لامريكا، سببه لانه يؤمن والقاعدة واعوانهم يعلمون بان الولايات المتحدة هي المحامي الرئيسي للديمقراطية والحرية في العالم^(٣). إضافة بكون اعتقادهم بأنهم يسقطون أمريكا وحلفائهم كما سقط الاتحاد السوفيتي.

لكن الاحجام الامريكي عن الاعتراف بوجود رابط بين احداث ١١/سبتمبر ٢٠٠١، والتاريخ السياسي الحديث للعالم جميعاً - الباحث) والشرق الاوسط خصوصاً - مع مافية من عواطف سياسية يغذيها التعصب الديني والوطنية المتقدة، المتعاشستان بدون استقرار مع الضعف السياسي - يمثل شكلاً خطيراً من اشكال الانكار، وان عدم الرغبة في الاعتراف بوجود رابط تاريخي بين ظهور الإرهاب المعادي لأمريكا والتدخل الامريكي السلبي في الشرق الاوسط يجعل صياغة رد استراتيجي فعال على الإرهاب اصعب بكثير^(٤).

وبهذا نصل إلى أن الصراع الدولي السلبي الذي قاده الكتلتان ابان الحرب الباردة، قد نشط الإرهاب ورعاه ذلك بعكس ماصدروه من القرارات والاتفاقيات الدولية والاقليمية في حينه حتى وصل إلى نتيجة حقيقة بأن المشاكل العالقة في زمن الحرب الباردة قد تفاقم الإرهاب الدولي

(١) سفير د. حسين شريف، التفوق الامريكي في حرب النجوم، الجزء الثالث ١٩٨٠-١٩٩٠، المصدر السابق. ص ٣٢-٣٣.

(٢) فريد هاليداي ، ساعتان هزتان العالم، المصدر السابق. ص ٢٥.

(٣) مارك بالمر، قناة العربية ٩/٢٢ ٢٠٠٤، برنامج (المرصد) المصدر السابق ذكره.

(٤) بريجنسكي، الاختيار ، المصدر السابق، ص ٤٢-٤٣.

الإرهاب الدولي

واستمرت فعالياته وترسخت اسسها، بحيث يحتاج إلى وضع استراتيجية واضحة وشاملة ومتقدمة عليه المجتمع الدولي للتعامل مع تجلياته ومحاربته.

فعحاولة الربط بين الإرهاب وازمة النظام الدولي، كان واضحًا في الدراسات الحديثة، والاقتناع بان مقاومة الإرهاب علامة من علامات ازمة النظام الدولي^(١) بل اعتبرت بعض الدراسات حول الامن بان الإرهاب اداة في السياسة الخارجية، واصبح للإرهاب شبكات ومن ثم فقد اصبح الارهابيون في نظر هذه الدراسات من الفاعلين الدوليين على المسرح العالم^(٢).

٤-٢ النظام الدولي (الجديد) والارهاب الدولي:

يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية دوره كقطب مقابل للولايات المتحدة، ليس نهاية لحقبة الحرب الباردة فحسب، بل هو يمثل ايضاً بداية مرحلة جديدة في حياة النظام الدولي، تختلف في خصائصها ومعطياتها عن تلك التي سادت طيلة عقود الحرب الباردة^(٣). واصبحت الولايات المتحدة زعيمة العالم واصبحت الدولة الوحيدة التي ستحكم وتقرر وتدبر وتشرع، وعليها أن تحمل عبء إفرازات انهيار الاتحاد السوفيتي، من تمزقها، وما جلب من الصراعات الداخلية القومية والطبية ومشاكلها المتفاقمة، وإن تحدث المؤسسات، والميئات. وتصنعن القواعد والأصول لدارة نظام العالم الجديد^(٤). وهذا النظام ترك اثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل على كافة الأصعدة وقضايا الحرب والسلام وثورة المعلومات والاتصالات

١-Balis John , N.J. Rengger , Dilemmas of world politics : International Issues in a changing world, Clarendon press .

٢- نقلًا عن السفير د. عبدالله الأشعـل ، مستقبل الحـلة الأمريكية لمكافحة الإرهاب ، ص ٣٠ .
٣- المصدر السابق نفسه ، ص ٣٠ .

٤- (١) نظمي ابوبلدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الامن القومي العربي، دار الكندي، عمان، ط١، ٢٠٠١. ص ٢٤ .
٥- منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ظهرت ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسية: أولها يقر بوجود نظام عالمي جديد، وثانيها ينفي وجود هذا النظام ، وثالثها يرى بأن هذا النظام لايزال قيد التشكيل والتبلور. انظر: د. سعيد ابو ضيف محمد، الهيئة الأمريكية، تموذج القطب الواحد وسياسيوهات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر، العدد ٣ الجلد ٢ مارس ٢٠٠٢. ص ٨ .
٦- وانصار اتجاه النظام الجديد يرى بأنه لا يحصل بالضرورة وعدهما بعالم أكثر امناً وعدلاً، أو كونه افضل من القديم، بل كل ما يوحي به وجود فرق عقيدة وجورهية في اسمه وقواته وقضاياها عن النظام العالمي السابق .

٧- (٢) كلمة جورج بوش الاب امام الكونجرس الأمريكي في اذار عام ١٩٩١، من كتاب محمد سعيد طالب، النظام الدولي الجديد القضايا العربية الراهنة، ط١، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٩٩٤، ص ١١ .

الارهاب الدولي

والتكولوجيا، وفي العلاقات الدولية عامة. وقد ظهر إلى الوجود مجموعة من المشكلات والتحديات الدولية الجديدة التي تتطلب تعاوناً دولياً من أجل مواجهتها مثل:-

مشكلات تلوث البيئة والإرهاب والجرائم المنظمة، وانتشار الأسلحة وفشل في اداء واجهاها، وتراجع مكانة القوة العسكرية، وتزايد مكانة القضايا الاقتصادية على أجندة الاهتمامات الدولية، وقضايا التنمية والفقر والبطالة والهجرة واتساع نطاق التحول الديمقراطي، وتزايد حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب^(١).

وتفيد الرأي القائل بان على الرغم من الاتجاهات الفكرية المتباينة بخصوص النظام العالمي "الجديد"، هناك اتفاقاً عاماً بين الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية على وجود متغيرات وتحولات جديدة، جعلت العالم يبتعد تدريجياً عن النظام الدولي السابق الذي تبلور في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل العالم مرحلة جديدة وهو ما يمثل الاتجاه الغالب^(٢) في نفس الوقت

(١) لم تتوان قمة الـ G7 المنعقدة في تموز ١٩٩١، مرة أخرى، عن الاهتمام بدين العالم الثالث، واعطي الرئيس فرانسو ميرtan الرجحان لل فكرة الثالثة بأنه من المناسب القاء بين ٥٠٪ إلى ٨٪ من الدين العمومي للبلدان الاقل تقدماً، وبخاصة تلك الكائنة في افريقيا. وقد اعطى الرئيس الفرنسي المثل، في ٤ تموز ١٩٩١، وفي بور أو برنس port-au-prince بتوفيق الوثائق التي تلقي الدين البالغ ٥٥ مليون دولار الذي تعاقدت حكومة هايتي مع فرنسا من أجله. انظر ادمون جوف، علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التونسي، ط ١، ١٩٩٣، ص ٢٨٤.

(٢) انظر د.عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الرابع – المنظمات الدولية، مكتب دار الثقافة، الاردن، ١٩٧٧، ص ١٢٧.

ومن خصائصها على حد قوله، تعليم الديمقراطيات الليبرالية كشكل نهائي للسلطة على البشرية، واحترام القانون الدولي المجسد بقرارات الامم المتحدة، وفضن المنازعات بالطرق السلمية، والعمل الجماعي في إطار الشرعية الدولية، نزع السلاح (النووي) والرقابة على تسليم وانتشار الحرية والديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان والتدخل الإنساني ودعم الامن والاستقرار في المجتمع الدولي. وعليه، في الأربعينيات من القرن الماضي قال بروزفلت (أن قدرنا هو أمركة العالم)، وقال الرئيس ترومان، إن النصر الذي حققه الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وضع على عاتق الشعب الامريكي عبء مسؤولية قيادة العالم. وفي عام ١٩٦٠ قال الرئيس ايزنهاور: أن القدر وضع على كاهل الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية العالم الحر، وفي عام ١٩٦١ قال الرئيس كندي (أن الهدف من وجود الولايات المتحدة الامريكية هو قيادة العالم كلها) وقال نيكسون في عام ١٩٦٢ (يجب على امريكا أن يقود العالم)، وان قيمتنا للتصدير ولستنا بحاجة للاعتذار من احد، وفي عام ١٩٦٥ قال جونسون (أن التاريخ واجزائتها يجعلنا مسؤولة الدفاع عن الحرية في العالم)، وقال كارتر في ١٩٧٦ (أن مسؤوليتنا تكمن في تأمين نظام دولي مستقر)، وشدد رونالد ريفان على وصف الولايات المتحدة بـ(حارس الحرية في العالم) وقال جوج بوش الاب في اوائل التسعينيات من القرن الماضي (بان القائد القادر يتبين له أن يكون امريكا) وعلى الرغم من أن الرئيس كلنتون لم يستخدمه بصورة مكفرة مثلاً كانت الحال مع إدارة الرئيس بوش الاب، الا أن هذا لا يعني أنها تحملت عنه (بل برى البعض بان الاحادية الامريكية بذات مع الرئيس كلنتون المنتهي إلى اليسار في الحزب الديمقراطي)، وقد قال الرئيس جورج بوش الان مواراً وتكراراً بان امريكا يدافع عن العالم الحر والديمقراطية والحفاظ على حقوق الانسان انظر: فائز محمود و د.محمد سعيد المرجو - العولمة والتحديات المستقبلية، مجلة القضاء نقابة المحامين في العراق، العدوان ٤/٢، ٢٠٠١، ص ٢١. و د.سيف ابو ضيف احمد، الهيئة امركي، نموذج القطب الواحد سيناريوات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر العدد ٣ مارس ٢٠٠٢، ص ١٥.

الإرهاب الدولي

يعاني النظام الجديد جملة من المشاكل الدولية حيث تغيرت الامور جذرياً بسبب تفاقم المخاطر الدولية، وخصوصاً الإرهاب الدولي الذي ظهر، كأحد ابرز افرازات النظام الجديد وتبلور بكثافة منذ مطلع التسعينيات واتخذ شكل بنية مؤسية كاملة، وغدت للظاهرة اديبياتها الكثيفة وحضورها الفاعل في الدوائر الفكرية والثقافية والقانونية والسياسية^(١).

لذا المنطق الذي غالباً ماختلف عن النظير الاقتصادي، يدل على تلبية المتطلبات المادية ليس هو الامر الوحيد الذي يحظى باهتمام الناس، فهناك ايضاً متطلبات غير مادية أو غير محسوسة ينبغي تلبيتها والذي يسميها جون لويس غاديس^(٢) (التحرر من الخوف) والعقبة هي الاجراءات الضرورية لتحقيق التحرر من الخوف، ليس هي نفسها في جميع انحاء العالم. ويمكن أن تكون مشتملة على الديمقراطية السياسية في معظم الاماكن، ييد أن الناس عرف عنهم نشلان التحرر من الخوف من خلال النزعة القومية والارهاب والثورة والاصولية الدينية والتمييز العنصري وحتى السلطوية^(٣).

١-٢-٢ انتشار وتصاعد الأعمال الإرهابية في ظل النظام الدولي الجديد

بما ان الإرهاب ظاهرة كونية سنقوم بدراستها في بعض الأماكن الحيوية منها في العالم كما يأتي :

١-٢-١-١ الإرهاب في أوروبا

ظاهرة العنف والإرهاب في أوروبا متعلقة ومتصلة بصورة ملحوظة بالتفاعلات الدولية بانتهاء الحرب الباردة والتطورات والتركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقاربة الأوروبية، وما جلبتها من تحديات المرحلة الانتقالية بأوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية، حيث وجدت معطيات وأفرازات جديدة لشروع العنف ذات صبغة واتجاهات عنصرية ودينية وقومية وعرقية وأحياء النزعات الفاشية والنازية في ثوب جديد. والديمقراطيات الغربية وما رافقها من تدفق اللاجئين والهجرة إليها، ومع تنامي حالة الركود والكساد الاقتصادي الراهن، خلقت ازمة دولية واقليمية

(١) د.السيد ولد اباه، المصدر السابق ، من ٤١.

(٢) جون لويس غاديس، استاذ تاريخ بارز ومدير مؤسسة التاريخ المعاصر في جامعة او هايو، عمل استاذًا زائراً عادة الاستراتيجية في كلية الحرب البصرية، واستاذًا دائمًا للدراسات الأمريكية في جامعة ملستنكي، واستاذ للحرب والسلم في جامعة برمنغهام، وبروس جمعية المؤرخين للعلاقات الخارجية الأمريكية.

(٣) جون لويس غاديس، «الحرب الباردة والسلام الطويل والمستقبل، في نهاية الحرب الباردة، مدلولها وملابساتها»، تحرير مايكل جي. هرغان، دراسة وترجمة محمد سامي العويكي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨، ص ٧٧.

الارهاب الدولي

وموجة عارمة من التطرف والارهاب. وشروع حالة الحرب الاهلية وارتكاب الجرائم الدولية من الابادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والخراب والدمار التي لحقت بمنطقة البلقان ودولة كيوجنسلانيا السابقة، وال الحرب الدائرة في ايرلندا بدرجة اقل. اضافة الى استمرارية العنف المرتبط بالنزاعات الانفصالية، كما هو الحال في إقليم إلباشك الاسباني وجزيرة كورسيكا الفرنسية ولآفاق مستقبلية في عدد من دول شرق اوروبا. على ضوء هذه الحقائق تنتطرق الى بعض ظواهر العنف السياسي في اوروبا.

١-٢-١-١- صعود النزاعات العنصرية والاتجاهات اليمينية المتطرفة:

بعد سقوط الأنظمة الشيوعية، التغيرات التي طرأت على تفككها خصوصاً شرق اوروبا، وما تبعها من التغيرات الجوهرية في البنية القومية والتحتية لتلك المجتمعات اثر على نحو التيارات اليمينية المتطرفة التي ترفض الآخر، وتسر على لابادة والقتل الجماعي تحت غطاء مشروعية سياسية وخلالية، اضافة الى تيارات محافظة ومتطرفون شيوعيون ثوريون، وحركات اطلقت على نفسها (الفاشيون الجدد) و (النازيون الجدد) اضافة الى الحركات الدينية المتطرفة والشرائح العمالية ودورهم في اندیث وتحريك نزعة العنصرية خصوصاً بفعل تنامي معدلات البطالة وتردي الارضاع الاجتماعية والمعيشية والقاء التبعية عن ذلك على كامل الاجانب.

وكما قال هنتننقون، لحظة الشعور بالبهجة في نهاية الحرب الباردة ولدت وهما بالتوافق والانسجام، وفي الحقيقة كانت وهم بالعقل وسرعان ما تبدد بسبب تضاعف الصراعات العرقية (والتطهير العرقي) والصراعات بين الدول، وانبعاث حركات شيوعية وفاشية جديدة، واتساع الاصولية الدينية^(١)، والذي ادى بدوره الى بروز الاعمال الارهابية اكثراً اتساعاً وعنة من ذي قبله، وخسارة اكبر في صفوف الابرياء.

(١) صاموئيل هنتننقون، صدام الحضارات، المصدر السابق. ص ٥٢-٥٣.
من المعتبر الذكر هنا بان الاستعمال الأصلي الأول والمعنى على الأرجح لمصطلح (الحرب الباردة) كان حقاً يتعلق بالصراع بين المسيحية والاسلام في اسبانيا، وذلك في كتابات المؤلف القشتالي دون خوان مانوييل ١٢٨٢-١٣٤٨، انظر: فريد هاليداي، ساعتان هزتان العالم، المصدر السابق. ص ٢٥.

الإرهاب الدولي

٢-١-٣-٢- عنف التزاعات الانفصالية وحق تقرير المصير

تفرض طبيعة التركيبة متعددة القوميات والاعراق والديانات و الثقافات في اوروبا تحديات هامة واحتمالات لتوترات مستقبلية بفرضها اشكالية تجسيد مبدأ حق تقرير المصير والمحافظة على الحدود ووحدة الدول، وتمثل يوغسلافيا وائلندا نموذجاً لحروب اهلية دامية وممتدة في هذا السياق^(١). ففي السنوات الخمس التي تلت سقوط جدار برلين، كانت كلمة (المذبحة الجماعية) تتردد اكثر مما سبق ان ترددت على مدى اي خمس سنوات اخرى من الحرب الباردة، واصبح من الواضح ان نموذج عالم واحد منسجم، بعيد جداً ومنفصل عن الواقع لكي يكون دليلاً واضحاً لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة^(٢).

ان الدولة التركية وسياساتها الشوفينية تجاه الشعب الكردي، خصوصاً حتى ٢٠٠٣ ووصول حزب العدالة والتنمية^(٣) الى السلطة وكشف وجود المجتمع الدولي وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لتشييط الجهود لدمقرطة الشرق الاوسط وسقوط احدى اهم ديمقراطيات قرن النظام حزب البعثي البائد في العراق)، بمقدورها ان تقدم نموذجاً واضحاً.

بهذا الشأن وتبرز الاختلاف المذهبية والدينية وتنوع النسيج العرقي بحده في بنية الدولة التركية من جراء عوامل تاريخية وداخلية عريقة الجنوبي، حيث يوجد اكثر من ٢٥ مجموعة اثنية وطائفية سنية العلوية، مسيحية، يهودية، يزيدية، (البيان-ارناؤوط) اترakan، تركمان، عرب ، اللان، الشركس، وغيرهم والمأساة الكردية عميقة الجنوبي، وتشمل الارض والسكان معاً وتعرضه لاشع اشكال القهر والقمع فالشعب الكردي في اغلب التقديرات يصل تعداده مابين ٤٥-٤٠ مليوناً يتوزعون بين ست دول^(٤).

(١) د.السيد عليوة، ادارة الازمات والکوارث مخاطر العالم والارهاب الدولي، دار الامين للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٤، ص ٢٢٨.

(٢) هنتنغن، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٣) اعترف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في القسم الشمالي من كوردستان في محافظة (امد بياريك) بوجود المشكلة الكردية ويجب معالجة بأسلوب ديمقراطي. قناة كوردستان ٧٧ الفضائية ٢٠٠٥/٨/١٢ الساعة ١٢ صباحاً شريط الاخبار.

(٤) حول انتهاكات حقوق انسان الشعب الكردي انتبه:- قرار برلمان الاوروبي في ١٧/٥/١٩٩٠ حول مسألة حقوق الانسان في تركيا، وقرار به في ٩/٤/١٩٩٢ و ١٢/٦/١٩٩٢ المصدر د. جاسم توفيق خوشناو، مسلة کورد و یاسای نیودهولهنان، سنه تری لیکلینده وی ستراتیجی کوردستان، ٢٠٠٢، ل ٤٥٨ و دواتر .

الارهاب الدولي

فقضايا القوميات في العالم يؤثر على العلاقات الدولية بخلق بؤر اقليمية للصراع، ويعزل مشاريع التعاون والتكميل بين البلدان المعينة بهذه الصراعات وحقوق تلك القوميات. وهذا يوجد في الدول اكثر ديمقراطية كمقاطعة كيوبك في كندا مثلاً، وظهرت فيه تيارات سياسية متعددة بعضها تتبنى الوحدة، وبعضها تتبنى الانفصال، وكذلك في اقليم الباسك في اسبانيا ومنذ ما يقارب اكثر من خمسة وثلاثين سنة تشن حركة ايتا^(١) الانفصالية حرباً عنيفة ضد الحكومة المركزية في اسبانيا لفصل الاقليم واستقلاله أسفت عن سقوط الآلاف الجرحى، وخسائر تقدر بملايين الدولارات.

وعليه، فبإضافة الى امتداد حالة العنف واستمراره في زمن ثنائي القطبية، بهدف الوصول الى التفكك او الاندماج .فبعد نهاية الحرب الباردة ظهر ظاهرتي الوحدة والتفكك او التكامل والتجزئة من جديد وبشدة، بحيث طبعت النظام الدولي الجديد يمكن تصورها على جانب منها في إطار العلاقات الدولية بانها تقوم على الصراع والعنف بشكل عام بين دول العالم الثالث، مع استثناءات قليلة في دول العالم المتقدم اذ لا تتوفر او تخضع روابط الدولة القومية، ومن ثم تنمو الصراعات والحروب الاهلية والعرقية والقبلية والدينية، ويزاد تأثيرها بفعل المجموعات والازمات الاقتصادية والفساد والسلوطية في نظم الحكم^(٢).

٢-١-٣-٢- العنف المذهبى والاصولى الدينى

لقد شهدت اوروبا موجة عنيفة بين المسلمين وغيرهم من الاديان الاخرى خصوصاً المسيحيين، اضافة الى اظهار العداء العرقي، وهذا ما ظهر خصوصاً في كافة الاعمال العدائية واعمال العنف والارهاب التي تمارس من قبل الجيش والشرطة الصربيين ضد المدنيين في كوسوفا^(٣).

(١) منظمة (E.T.A) هذه (وهي اختصار لاسم باللغة الباسكية تعني بلاد الباسك والحرية) تأسست سنة ١٩٥٦ في اجتماع سرى، وشعارها ١٢٤٤ اشارة لضم اقاليم الباسك الاربعة في اسبانيا الى ثلاثة الموجودة في فرنسا لتصبح حكمها دولة واحدة اشتراكية ومستقلة، وبدأت المنظمة عملياتها العسكرية الاولى سنة ١٩٦١ بوضع المتفجرات في مقرات الجيش والشرطة، وعقدت اجتماعها الاول عام ١٩٦٢ وحددت هويتها كمنظمة ثورية، وفي عام ١٩٧٢ قامت باغتيال (باناك) رئيس وزراء حكومة الرئيس (فرانكتو) في مدريد العاصمه واشهرت المنظمة منه ذلك اليوم. لمزيد من التفاصيل انظر: تأثلي محرض، النظام الاسباني مابعد الجنرال فرانكتو، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٢، يناير ١٩٧٦، ص ١٦٦. ولمزيد من المعلومات حول قضية كيوبك والاحزاب فيه، وكذلك اسبانيا واقليم الباسك انظر:- د.مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجاً، مركز كوردوستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٢ ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) عبد الحكيم خسرو جوزل، المصدر السابق من ٢٥.

(٣) صدر قرار مجلس الامن رقم ١١٦٠ في ٢١ مارس ١٩٩٨ الذي ادان فيه الأعمال الإرهابية التي تمارسها القوات اليوغسلافية ضد المدنيين في كوسوفو وقد فرض مجلس الامن في ١٩٩١/٩/٢٥ عقوبات الزامية على يوغسلافيا السابقة بهدف تحقيق السلام

الإرهاب الدولي

اضافة الى العديد من الجماعات الاسلامية الاصولية التي تلجأ الى العنف للتعبير عن سخطها على المظاهر العلمانية للدولة، او التعبير عن الاحتياج ضد مظاهر التمييز المختلفة والموجه الى ابناء مذهب ديني معين، ومن هذه الجماعات جماعة (ابيدا-سي) والتي اعلنت مسؤوليتها عن احد الانفجارات التي شهدتها استنبول في اواخر اب ١٩٩٥، وتنفيذ عشرات من هجمات القنابل على صالة وملاء ليلية وكتائس في المدينة وكذلك الهجمات عن السفارات الاجنبية خصوصاً البريطانية والاسرائيلية في السنوات الماضية.

٢-١-٤-٢- الإرهاب في آسيا

تعرضت قارة آسيا لظاهرة العنف السياسي، سواء الذي ارتبط بمحاولات الانفصال او الحصول على حكم ذاتي، او التعبير عن الاجتماع ضد مظاهر اليمينة والفساده هذا الى جانب الانقسامات العرقية والدينية والمناطقية. خصوصاً ما يتعلق بلشرق الوسط والعالم الاسلامي^(١)، وفيما يلي موجز لأبرز مظاهر العنف والارهاب منذ تسعينيات من القرن الماضي.

والامن والاستقرار في هذه المنطقة. اثر إعلان جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي السابق الاستقلال عن الاتحاد وما نجم عنه من حروب اهلية، خصوصاً بعد المجازة التي مارستها الحكومة الاتحادية ضد البوسنيين. للجزيد من التفاصيل انظر:- د. مهدي جابر مهدي، السيادة والتدخل الانساني المصدر سابق، ص ٥٠ وما بعدها، ومحمد فايز فرجان، «اسم المتحدة وازمة كوسوفا»، بحث منشور في ملف السياسة الدولية الحرب في البلقان واعادة تشكيل النظام الدولي الملف الثامن القاهرة، ١٩٩٩ ، ص من ١٢٥-١٢٤.

(١) ان موضوع "دراسات الشرق الاوسط" في الغرب هو ابرز العناوين الان التي تتم تحتها عملية الرصد والدراسة والتحليل، للعلم الاسلامي عامة والعربي خاصة ، ولا سيما ما يتعلق بالعقيدة الاسلامية . هذه الدراسات احتل مكاناً بارزاً وواسعاً منذ الحرب العالمية الثانية ، خاصة في الولايات المتحدة . ويكفي ان نعرف ان عدد المترددين للبحث في هذا المجال في جامعات امريكا وكندا كان ٣٦٣ عام ١٩٦٩ ، ويبلغ ٦٧٠ في ١٩٨٦ ، وان عدد اعضاء "رابطة دراسات الشرق الاوسط" في امريكا عام ١٩٧٧ كان ٨٢٢ عضواً موزعين على ١٩ مجالاً تخصصياً ، ثم وصل عام ١٩٨٦ م الى ١٥٨٢ عضواً موزعين على ٣٩ مجالاً ، اهمها: التاريخ والسياسة والادب واللغة والدين والاقتصاد وعلوم الانسان والمجتمع والتعليم والقانون .

وان في الغرب حوالي ٣٦٢ دورية غير الحكومية تصدر منها ٤٠ في الولايات المتحدة ومثلها في بريطانيا ، ظهر الكثير منها بعد الحظر البحريولي عام ١٩٧٣ ، ووصل قائمة العناوين اوائل عام ١٩٨٧ بلغ ، هذا اضافة الى مراكز البحث الغربية في الدول الاسلامية . انظر : السفير د. حسين شريف ، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الاوسط ، المصدر السابق ، ص ٤٤٥ وما بعدها . وارددنا من هذا السرد ان للشرق الاوسط مكاناً بالغ الهمية بل اكبر اهمية في عالمتنا المعاصر والطلق بالصراعات السياسية والايديولوجية والدينية والذهبية والعرقية والقومية ... الخ . لذا يلاحظ ان طبيعة وعمل المنظمات الإرهابية في هذه المنطقة يرتبط باوضاع الدولة الداخلية وتاريخها وحضارتها وبمكوناتها المتعددة فيها ، خصافة الى طبيعة العلاقات الخارجية .

الإرهاب الدولي

١-٣-٢- العنف السياسي العربي (في الدول ذات القوميات المتعددة) :

شهدت ظاهرة العنف السياسي في الحالات التي يهدف الى استقلال القومية من الدولة الامم رغبة ونضالاً لاجل حق تحرير المصدر والكافح المسلح المشروع.

مثلما رأينا في حالة كشمير والسيخ وإقليم تيمور الشرقي باندونيسيا واستقلاله (حيث نال استقلاله عام ٢٠٠٢) وكذلك الحالة المزمنة بين الفلسطينيين وإسرائيل، او التفاح المسلح من اجل الحصول على الحكم الذاتي لكافح الكوردي القسم الشرقي من كوردستان (كردستان ايران) او الفدرالية حالة الرامنة في إقليم كوردستان العراق. وحالة الكورد في كوردستان سوريا وكذلك حالة الصراع العربي الديني بين التبت والصين وفي الفلبين وتايوان والهند والعديد من الدول الاخرى مثل السودان والجزائر والمغرب وغيرها^١

٢-٣-١- الاضطرابات السياسية العرقية والطائفية في إطار الدولة الواحدة

شهدت قارة اسيا ظاهرة الصراع العربي والطائفي بين الاقليات وبعضاها، او فيما بين أقلية عرقية والأغلبية المهيمنة داخل الدولة الواحدة، وعادة ما سعت تلك الاقليات العرقية الى استخدام العنف كوسيلة للاحتجاج ورد المظالم او للضغط على السلطات القائمة بهدف اعادة النظر في سياساتها وهذه الحالات ليست لها اهداف انفصالية، وقد شهد بعض الحالات تدخلات اقليمية ودولية لمعاصرة فئة عرقية او طائفية ضد الاخر، هذه الحالات تطور النزاع ووصل الحالات حروب اهلية، والآخر ادى الى حالة من الفوضى، والا استقرار السياسي في عموم البلاد او في مناطق معينة، كما شهدنا في افغانستان وماليزيا طوال عام ١٩٩٥، والعنف الاضطرابات العرقية وحالة الصراع الطائفي في البحرين والهند.

وعليه ، ان اسباب وادوات وملامح التنظيمات العنتية والارهابية والتطرف تختلف باختلاف ظروف كل بلد . واضافة ارهاب الدولة واسعة النطاق في الشرق الاوسط ، وتمويل وتشجيع ومساندة الدول فيها للارهاب ، ان المنظمات الارهابية في بلد وعبر الدول توجد به اقليات عرقية تخضع لنظروف اضطهاد ومعاملة محبحة تأتي معبرة عن هذه الظروف . وقد توجد العوامل والدعم الخارجي للارهاب من اجل تحقيق اغراض خاصة ، والارهاب فيها في جانب منها تختلف عن مثيلاتها في الدول المتقدمة .

ومن المفيد القول بان اتراتيجية الدعم لاسرائيل ليست نتيجة حساب استراتيجي ولا هي مجرد انعكاس لقوى ضغط محلية وانما هو ايضا انعكاس لبني اسرادلوجية واضحة العالم : «ينظر الخطاب الامريكي لاسرائيل تارة كـ "بؤرة ديمقراطية" في "محيط استبدادي" ، وطورا كـ "موقع متقدم للحضارة الغربية" في صدام الحضارات . ولمنزيد انظر: فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الامريكي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط١، بيروت ٢٠٠٠—٢٠٠١ وما بعدها ٢٦

الإرهاب الدولي**٤-٢-١-٣-٢- الصراع على السلطة:**

على سبيل المثال يمكننا ان نوضح الحالات التالية:

أ- الحالة الطاجيكية: حصلت في السنوات الاخيرة صراعاً عنيفاً على السلطة بين تحالف القوى الديمقراطية والاسلامية من ناحية، والشيوخين من ناحية اخرى، وتكون المعارضة اساساً من الحزب الديمقراطي وحزب النهضة الاسلامي. وبدا الصراع منذ شباط ١٩٩٠ واستمر حتى نهاية ١٩٩٥.

وخلاله مختلف صور العنف السياسي من مظاهرات واعمال احتجاج علاوة على اعمال الاغتيال السياسي الارهابية كاغتيال الزعيم المعارض نور اليكوف، وان اعمال العنف نتج عنه مصرع ١١٥ قتيلاً واكثر من ٦٠٠ الف لاجئ منشقين داخل البلاد واكثر من ٢٥٠ الف لاجئ شمال افغانستان^(١).

ب- حالة افغانستان: ان الاقتتال الداخلي بين ابناء الدولة الواحدة والانقسام السياسي والعرقي(البالاشتون) والطاجيك ، والاووزك، في الامتدادات المناطقية ، والمذاهب الدينية. والتدخل الاقليمي والدولي السليبي في افغانستان، وافتقاد الحد الادنى من الرؤية الواحدة لاعادة تعمير البلاد بعدها لحقها من دمار طوال الفترة التي تواجد فيها القوات السوفيتية بدعم من الولايات المتحدة وباكستان، بالقتال فيها بينما من اجل الاستحواذ على السلطة واقصاء الاطراف الاخرى. كل هذا ادى الى ابشع انواع ارتكاب الاعمال الارهابية فيما بين الجماعة وغيرهم. وبعد دعم والتحرك الاقليمي والدولي بحركة طالبان وجماعة افغان العرب المسلمين في افغانستان، مع حركة القاعدة

وعليه ، ان اساليب وادوات وملامح التنظيمات العنتية والارهابية والتطرف تختلف باختلاف ظروف كل بلد . واضافة ارهاب الدولة واسعة النطاق في الشرق الاوسط ، وتمويل وتشجيع ومساعدة الدول فيها للارهاب ، ان المنظمات الارهابية في بلد وعبر الدول توجد به اقليات عرقية تخضع لظروف اضطهاد ومعاملة مجحفة تأتي معبرة عن هذه الظروف . وقد توجد العوامل والدعم الخارجي للارهاب من اجل تحقيق اغراض خاصة ، والارهاب فيها في جانب منها تختلف عن مثيلاتها في الدول المتقدمة .

ومن المفيد القول بان اتراتيجية الدعم لاسرائيل ليست نتيجة حساب استراتيجي ولا هي مجرد انعكاس لقوى ضغط محلية وإنما هو ايضا انعكاس لبني ايديولوجية واضحة المعالم . وينظر الخطاب الامريكي لاسرائيل تارة كـ "بورة ديمقراطية" في "محيط استبدادي" ، وطوراً كـ "موقع متقدم للحضارة الغربية" في صدام الحضارات . للمزيد انتظر: فؤاد نهراء، الشرق الأوسط الجيد في الفكر السياسي الامريكي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط١، بيروت -٢٠٠٠-، ص ٦١ وما بعدها .

(١) يبلغ سكان طاجيكستان ٧ ملايين نسمة منهم ١٢,٣٪ روس٪ اوكران. د. السيد عليوه، المصدر السابق، ص من ٢٢٩-٢٣٠ .

الارهاب الدولي

الارهابية، استولوا على كابول والبلاد، وانشأوا حكومة، وخلقوا ملاداً امنا للارهابيين الاصوليين المتطرفين في جميع أنحاء العالم.ونجد الحالات في التسعينيات من القرن الماضي في دول أخرى كایران وجمهوريات وسط اسيا، واندونيسيا، وفلسطين، ودول الخليج العربي كالسعودية، وكذلك سوريا ولبنان وغيرهم.

٤-٣-٢- العنف السياسي بين الحكومة والمعارضة السياسية:

ان المعارضة في قارة اسيا يعد من ابرز المظاهر السياسية، وقد استخدمت هذه المعارضة السياسية عدة اساليب من العنف المسلح وكذلك المظاهرات والاحتجاجات، اضافة الى الكفاح المسلح المشروع وما رافقها من العنف والعنف المضاد بهدف تحقيق الاهداف السياسية المرجوة منها كالتحول الديمقراطي والمشاركة السياسية والدخول في السلطة، وخلق جو من اللا استقرار السياسي الداخلي مما جلب معه العديد من الاعمال الارهابية من الدولة لدول الجوار والمنطقة بل على الصعيد الدولي ايضا كما نراها في الحالة الايرانية من دعمها للحركات الاصولية المتطرفة في المنطقة، كحماس والجهاد الاسلامي وكذلك حزب الله اللبناني وتنشيط بعض الاعمال التخريبية الإرهابية في العراق ايضا خصوصاً في كورستان من دعمها لبعض الجهات الاسلامية المتطرفة واعمال الارهابية ضد افراد شعبينا في شرق كورستان وضد اعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران وغيره.

وهذا ما نجده في كثير من الدول مثل الهند، والصين، والعراق، وباكستان، وكوريا الشمالية والجنوبية، وبنغلادش وغيرهم.

٤-٣-١- العراق والأرهاب

اثبنت التأريخ بان العراق كانت ولازال دولة فاشلة في علاقاتها الدولية والداخلية ،حيث اصبحت دولة الأرهاب والراغبة له ،سندرس ذلك بأيجاز .

- ممارسة الدولة للأرهاب وتنشيط الأرهاب الدولي

ان الممارسات اللاشرعية واستغلال وسائل التنفيذ الارهاب والقهر، الذي سادها النظام العراقي البائد، بالرغم من كافة الشعارات والسياسة الديماغوجية والتوتاليتارية التي تبناها حكام بغداد،

الإرهاب الدولي

وحيثهم عن العدل وتوزيع الثروة، وصلنا إلى هدف وهو الإثراء الفاحش وغير المشروع على حساب شعوبهم وباءة أو طريقة ما، باسم العروبة ومعاداة إسرائيل والامبرالية^(١). ولقد مارس العراق ابشع أنواع الإرهاب الدولي تجاه شعبه بكافة قومياته وطائفته ومذاهبه، وذلك ارتكب كل الجرائم التي يحرمها الشرائع السماوية والدولية والمتواجدة في الدول المتحضرة، وأعلن الحرب على الدول المجاورة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وصدر القلالق والارهاب والمحاولات لزعزعة الاستقرار والامن في انظمة الحكم حيث تسربت اجهزته القمعية الاستخباراتية إلى العديد من دول العالم والشخصيات الاعلامية العربية والاجنبية^(٢). حتى سمي العراق بجمهورية الرعب على الصعيد الدولي.

لذا في تاريخ العراق عموماً وفي العصر الحديث خصوصاً نرى النزاعات العنصرية والاتجاهات اليمينية المتطرفة وتصعيد عنف النزاعات والعنف المذهبي والاصولي متعددة الاديان، والعنف السياسي بين الحكومة وال المعارضة السياسية، والحروب الاهلية وارتكاب الجرائم الدولية مثل عمليات القتل الجماعي وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإرهاب^(٣). والنزاعات الطائفية

^(١) كان با مكان العراق ويفضل موارده الطبيعية والبشرية من المنتظر ان تلحق بالدول المتقدمة في المنطقة وعلى صعيد قارة آسيا، لكن على يد حكامه الديكتاتوريين حال دون ذلك وتحول العراق الى اقفر الشعوب، ان حكامه الذين يستهونون بمصالح شعوبهم ويستبيحون امواله واعراضه وشرفه ومستقبله ولكن كما سجل لنا التاريخ نهايةهم كانت حتمية.

^(٢) لمزيد من المعلومات انظر:- د. علاء الاسمر، العراق الدولة والارهاب، الزهراء للاعلام العربي، ط ١٩٩٢، ص ١٨ . وابعدما.

وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي، جهزت اجهزة المخابرات العراقية، بكافة سبل واسكال الدعم المادي والمعنوي، من اسلحة ومقنعات ومسكرات التدريب، وترتيب الدورات على ايدي خبراء الدوليين. لكنها استقل النظام الصدامي تلك الدعم ليس للحفاظ على الامن والسلم والاستقرار بل وجه افعال وافكاره الارهامية على الصعيد العربي والاسلامي والدولي، على سبيل المثال، اتهم السيد ياسر عرفات رئيس فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية الرئيس العراقي وتابعيه، باغتيال وتصفية الكثير من العناصر الفلسطينية والكادر الفعال داخل اجنبية الثورة الفلسطينية الحقيقة، من بينهم:- عز الدين القلق، ممثل فتح السابق في فرنسا، ومساعدته عدنان حماد، وسعيد حمامي، ممثل فتح في لندن، وعلى ناصر ياسين، ممثل فتح في الكويت، واغتيال اربعة اخرين من رجال المنظمة في الباكستان، واغتيال الدكتور عصام سلطاني في برقال ممثل فتح في اوروبا، وتعيم خضر، ممثل فتح في بروكسل، انظر:- د. علاء الاسمر، العراق الدولة والارهاب، المصدر السابق. ص ٢٠٢.

^(٣) للمزيد من التفاصيل انظر:- مسعود بارزانى، بانگه وارزی بهره‌ی کوردستانی عیراق بتو سکرتیتی گشتی نهاده به کمکتوروه کان و نوینتری دوبلئانی همیشه نهندام لهه نجومه‌ی ناسایش (به زمانی عربی) ۱۹۸۸/۸/۸، و د. منذر الفضل، انتهاکات حقوق الانسان والجرائم الدولية في العراق، منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني، سليمانية ٢٠٠٢، وكذلك د. محمد هماوتدى، پاکواستنی کوردو زامدار کردی نیمکراتیه لکوردستان، هزا همانند للنشر والطبع، کرکوک، لندن، ٤، ٢٠٠٤، و د. كمال مظہر احمد، کرکوک و توابعها حکم التاریخ والضمیر، دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، الجزء الاول، طبع على نفقۃ حکومة اقلیم کردستان، ویوسف ذری، ثہنفال، کارہسات، ثہنجال، رہمندہ کائنی، لیکڑیتہ وہی کی میدانی یہ لہ پاریزگاہ ھولیزدا، چاپی یہ کم - ھولیز - ١، ٢٠٠١.

الإرهاب الدولي

وفي إقليم كردستان العراق، وفي ظل التجربة الديمقراطية التي بناها الشعب الكردي كتجربة فريدة من نوعها في تاريخها، واجهت مؤسسات الإقليم والاحزاب السياسية وقادتهم وكذلك التطورات التي ادى الى افتتاح الشعب ومواكبة العصر الى العديد من اعمال العنف والارهاب، وقد حصل اغتيالات لقادة السياسيين واعضاء برلمان كردستان، وكذلك ارتكاب اعمال الرعب والارهاب تجاه المواطنين الابرياء ، اضافة الى انتهاكات واضحة لحقوق الانسان في الاقتتال الداخلي التي واجهته الاقليم ويرجع اسبابه الى اسباب دولية والتدخل الاقليمي السلبي والاحزاب والجماعات والافراد المتطرفة، والتي اصبح عائقا امام التحول الديمقراطي في الاقليم وبناء مجتمع مدني في المنطقة واستكمال المؤسسات الدستورية . فالقضية الكردية من جانب اخر بما انه يؤثر على العلاقات الدولية، وترتبط بامن اقليم واسع وتخص اكثر من دولة بخلاف الكثير من القضايا القومية التي تخص دولة واحدة، ومنذ بداية القرن الماضي حتى الان اصبح واحد من اكثر القضايا الساخنة في منطقة الشرق الاوسط .

تأثرت في السياسة الدولية والإقليمية والداخلية للدول، وسبب عدم تفهمه وحل قضيته من قبل المجتمع الدولي، وسبب الحكومات الدكتاتورية المتسلطة والمتمثلة بارهاب الشعب الكوردي، انعكس على ايجاد العديد من الحروب والصراعات والنزاعات الحدودية، واقامة عليه علاقات تعاون وتحالف كاحلاف قديمة (زاها) وحلف بغداد والتعاون السوري العراقي واتفاقية الجزائر المعروفة، واتفاقية المطاردة العشية^(١)، واجتماعات دورية لدول المنطقة خصوصاً تركيا وايران والعراق

وتحول انتهاكات حقوق الانسان الكرد في سوريا وارهاب الدولة تجاهه، انظر:- تقرير عن واقع الارهاب والمجريات من الجنسية، اعدته جمعية حقوق الانسان في سوريا، تشرين الثاني ٢٠٢٣، العنوان:- Email hrassy@ureach.com او hrassy@ ycos.com ولنفس المنظمة تقرير عن احداث القامشلي وتداعياتها في بعض المدن السورية .

^(١) لقد كان للكورد وقضيته دور مؤثر في العلاقات الدولية ولعب دوراًهما في تطور الاحداث السياسية في المنطقة مما اثر على نوعية العلاقات بين الامبراطوريات ودول المنطقة ، كالروسية العارقية، والعراقية والامريكية والاحلاف والمعاهدات الدولية خصوصاً(الاتفاقات التي اثرت سلبياً على القضية الكردية وارضه مثل معاهدة زمازو ١٩٣٩ وارضروم ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧) واستنبول ١٩١٣ واسبانيا بين القرم والترك ١٩١٤ وسايسك بيكر ١٩١٦--- ولوزان ١٩٢٣ وحلف بغداد ١٩٢٧ واتفاقية الجزائر ١٩٥٥)، والجانب السلب من العلاقات العراقية مع المؤسسات الدولية والامم المتحدة، اضافة الى العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي . فعلى سبيل المثال بعد الغاء القبض على اوجلان قال الناطق باسم البيت الارض:- اتنا بالطبع مستعدون جداً للقبض على هذا الزعيم الارهابي، رأينا حينما وصل اوجلان الى ايطاليا وطلبت تركيا بتسليميه واجه رئيس الوزراء (ماسيمون داليلما) تجدياً قوية كاد ان يؤدي الى انفراط عقد حكومته حيث تباهت اراء الاحزاب بشأن تسليمه فالحزب الشيوعي وحزب الخضر ايدا منه حق اللجوء السياسي وعارض ذلك حزب اتحاد الديمقراطي ، وبعد اعتقال اوجلان تغيرت ازمة سياسية في اليونان ادت الى استقالة وزراء الخارجية والداخلية والامن العام. انظر: رجائي فائد واحمد بهاء الدين، اوجلان الزعيم والقضية، دار للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨٢-١٩٩.

الارهاب الدولي

وسوريا خصوصاً بعد اتفاقية اذار ١٩٩١ وصدر قرار مجلس الامن الدولي ٦٨٨ حيث (ناقشت هذه الاجتماعات الوضع في كوردستان العراق وتداعيات القضية الكردية على المستوا الدولي، وعبر الوزراء الثلاثة عن قلقهم العميق إزاء الوضع في شمال العراق، وأكدوا معارضتهم لاي مساس بوحدة العراق، وأشار الوزراء الى اصرارهم على محاربة ماسموه بـ(الارهاب الكوردي) وخطورة الوضع الموجود على امنهم القومي الداخلي وضرورة استمرار هذه الاجتماعات والتشاور والتنسيق الدائم بهذا الخصوص)^(١).

ونؤكد، بانه لابد من الاعتراف بحق تغیر المصير للشعب الكوردي العريق. كسبيل وحيد لاعادة استقرار والسلام والتنمية والتكامل الاقليمي للمنطقة وكل الحلول الاخرى ليست الا حلولاً جزئية مؤقتة وغير عادلة، ومخالفة لقواعد واحكام قواعد القانون الدولي العام، والمعاهدات والاتفاقيات والقرارات التي التزمت به المجتمع الدولي في اطار منظمة الامم المتحدة، وما يقارب من اكثر من قرن والدول المسيطرة والتي تقسّم كوردستان عليهم تستخدمون كل انواع العنف والارهاب وقمع ثوراته وشعبه، ولكن دون جدوى^(٢).

٣-٤-٣-الارهاب في افريقيا:

تتميز افريقيا بعدة خصائص وسمات لظاهرة العنف وابعادها، ويتضمن صور ومستويات متعددة، ويرجع ذلك الى التركيبة التاريخية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقاراء ودور الاستعمار فيه.

وعليه ،ف تعددت اشكال العنف الداخلي في الدول الافريقية مثل الحرب الاهلية في دول مثل جيبوتي واثيوبيا وانجولا وليبريا وموزambique والصومال^(٣) وتشاد وحروب الاقليات العرقية في اوغندا

^(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦.

^(٢) للمعلومات انظر:- دراسات كوردية مجلة دورية تصدر بخمس لغات، الکراد حقوق الإنسان والهوية الثقافية، العدد (٨) السنة (٩)، ١٩٩٣، ود. محمد هماوندي، تهديد الأرض واللغة في كوردستان من هو المسؤول؟ دراسة سياسية قانونية، دار هماوند للطبع والنشر، ط ١، ٢٠٠٣.

^(٣) من ابرز تأثير المتف في افريقيا وجود اكثر من ٢٢ مليون لاجي يمثلون ٤٠٪ عدد اللاجئين في العالم و ١٥ مليون مشرد بلا مأوى داخل بلادهم هذا فضلا عن الخسائر المادية والبشرية وأعمال القتل الجماعي . المصدر- د.السيد عليوة، «مخاطر العولمة والارهاب الدولي ، المصدر السابق . ص ٢٢٣ . ومن الجدير بالذكر على صعيد القوى العظمى وتأثير هذه القضية (صومال) عليها فقد توجه الروس والصينيين الى مساعدة الصوماليين ابان الحرب الباردة لمواجهة الوجود العسكري الامريكي في القرن الافريقي وبالبحر الاحمر، وانتقلت اثيوبيا الى المعسكر الشيوعي، ووقفوا بعد ذلك مع الاتيوببيين وبنوا قواعد عسكرية في البحر الاحمر.

الإرهاب الدولي

ومالي وبوروندي وموريتانيا والسنغال وبروندا وبوروندي وجنوب افريقيا السابق، ثم اثار التحول الديمقراطي خصوصاً في السبعينيات من القرن الماضي وما ادعى اليه من احداث العنف في دول مثل موزمبيق والجزائر وجنوب افريقيا حالياً، والآثار الناجمة عن سطوة الحكم العسكري في دول مثل نيجيريا بينما تظل بعض ظواهر العنف الأخرى الناتجة عن اشتباكات الحدود بين النiger ومالي، وأوغندا والسودان ثم محاولات الاستقلال وتقرير المصير في السنغال في اقليم كاسا مانسي والصحراء الغربية وقوى المقاومة في عفار شمال جيبوتي لم تخدم بعد دليلاً على فشل منظمات القارة والياتها في تسوية المشكلات السياسية والاجتماعية والعرقية .

٤-١-٣-٤- الإرهاب في أمريكا اللاتينية:

ان الإرهاب في تلك القارة متعدد الاشكال والصور، يتسم ظاهرة الإرهاب بالاغتيالات لرموز مرموقة واعتقالات وخطف بهدف الحصول على فدية، وقتل وتهديدات بالقتل لسياسيين وقضاء وقادة نقابيين ومدنيين وانتشار عمليات السطو المسلح وغيرها. والأسباب الاساسية لهذه الظاهرة يتمثل بالتراث الاستعماري متعاونته وطغيان الدكتاتوريات العسكرية وتجاوزاتها، وانتهاكاتها لحقوق الانسان وتغيب الديمقراطية وتفضي الحروب الاهلية الدامية واحتدام التنافس الایدولوجي في مرحلة الحرب الباردة وعنف الجماعات المشائة اجتماعياً واقتصادياً والامراض الاجتماعية الأخرى مثل التجارة بالنساء والبطالة والعمل بالاطفال واستغلالهم جنسياً في العديد من الدول امريكا اللاتينية كبرازيل وارجنتين وغيرها.

٤-٢ خلاصة تحليلية:

وعلى ضوء ما سبق من عرض وتحليل سياسي وقانوني من تزايد المعطيات الارهابية على الصعيد الداخلي للدول والاقليمي والدولي، ظهرت الكيانات والجماعات الارهابية، خصوصاً ما يتميز بها الدولية منها، على سبيل المثال ما جرى حدث اثر التفجيرات المدمدمرة في نيويورك ١٩٩٣، واغتيال الرئيس التركي المرحوم توركوت اوزال، واغتيال الرئيس الإسرائيلي واسحاق رابين في ١٩٩٥/١١/٤ وكما حصلت بتغيرات في منطقة الخبر من السعودية عام ١٩٩٦،

ونذكر الادارة الامريكية في دعم الصومال ضد اثيوبيا ضد الروسية، ولكن بعد فترة طويلة ودراسة الامر، اضطررت للتراجع خشية حدوث حرب دولية بين المعسكرين انظر: مثنى امين قادر ، المصدر السابق. ص ٦٢-٦٣ .

الارهاب الدولي

وتفجير السفارتين في نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨ واحداث ١١ سبتمبر وما بعدها، اثرت وتؤثر على العلاقات الدولية وتضامنها سلبا او ايجاباً.

وعليه ، الارهاب اصبح قضية الاكثر مثاراً للجدل، والساندة على الساحتين الدولية والداخلية، وأضحى من اكبر التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد وليس من السهل محاربته ، باعتبار اسبابه متباعدة ومتدخلة، وفي بعض ليس عدوا واضحاً ويغير من طبيعته حسب الظروف^(١) ، اذن، بعد نهاية الحرب الباردة ودخول العالم الى عهد جديد، خلق الارهاب صرخة عالمية، وخصوصاً لكونه لا يلتزم بالمعايير الطبيعية المقبولة في الصراعات، فقتل ابراء لاعلاقة له بالسياسة ، او الدولة، ونشر الرعب هو اكبر انتهاك لحقوق الانسان.

فالجانب توجه العديد من الشعوب نحو دولة الحق والقانون الحرية، في حين ان التزاعات القديمة منها والجديدة تنفجر هناك ومنها في العالم بحيث اصبحت المسالة الامن العالمي تحمل قطب رحى الحياة الدولية. كيف الخروج من عالم لم يعد امناً ولا مستقراً؟ حيث ان العالم اصبح (قرية صغيرة) حسب قول العالم الكندي مارشال فاكموهان في عام ١٩٦٨ ، وانتا في عصر عالمي يتميز بغياب المسافات بين الامم والجماعات الانسانية التي دخلت وضعية من الازمات والنزاعات في هذه القرية الجديدة^(٢). ففي هذه القرية العالمية ، الارهاب يهدد حق الحياة للمواطن العادي، فباتقاء اهداف محددة لضربيها ، هذا بمحض السياسة كلها، ويخلق الدمار، والصراعات الفرعية، الثقافية، العرقية، اللغوية ويخلق فجوة هائلة في مجتمع ما زال يتغابب بعضه مع بعض بعد سنوات طويلة من الاحتلال^(٣). ويهدد السلام العالمي والعلاقات بين الدول حيث لا توجد دولة في تحصن من العمليات الإرهابية ، ولو نظرنا الى الخريطة العالمية سنجد ان بعض الدول التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الارهابي، تقع في اراضيها حوادث ارهابية، فهي ظاهرة تعاني منها الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية واصبحت صورة الارهاب، متعددة فنجد منفذى العمليات الإرهابية في دولة، المخططين لها في دولة اخرى المحولين لها في دولة ثالثة، الاسلحة من دولة رابعة

^(١) سعد عبدالله عثمان، الارهاب الدولي وقرار ١٣٧٢ المصدر السابق، ص ٤٦.

^(٢) شارل نيد غريب، مستقبل الامن الدولي، عرض باختصار على الشريط الالكتروني التالي انه البروفيسور شارل نيد، رئيس قسم الدراسات الدولية- الدبلوماسية، في جامعة باريس الاول - السينون، والذي كان عميداً لكلية الحقوق في باريس، الجنوب، ورئيس اكاديمية ايكس - مارسيليا، وله العديد من المؤلفات.

^(٣) انتهاء حقوق الانسان، فيد ما روأه (خبير الارهاب في الهند)، العالم والارهاب ، محمد مراد. ص ١٨.

الإرهاب الدولي

وهكذا....، اذن، واجهت عولمة الديمقراطية، والمجتمع الدولي باهم تحدٍ وربما تهديد، منذ انتهاء الحرب الباردة، وان هذا التحدي غير محصور بما يسمى(العالم الثالث)، فقد اعادت الطائفية توكيده نفسها في الحياة السياسية الغربية وغيرها من العالم لذا اتنا لاتتحدث عن صراع بين الحضارات، بل صراع داخل الحضارات ايضاً، يرى كل منها مميزات الديمقراطية وبينما في ضوء مختلف جذرياً عن الاخرى^(١).

في ظل النظام الدولي الجديد ينبغي ان يتحدث بلغة واحدة وذلك بتطبيق الديمقراطية وسيادة حقوق الانسان، وتحكمه قواعد قانونية مجردة، والاعتماد على صيغة الحوار والتفاهم، وحل المنازعات سلمياً، ومادام الامر كذلك ويحظى بموافقة الجميع، يتنافى ويتناقض مع الارهاب الذي يعد اعنى واعدى اعداء هذا النظام العالمي الذي تأمل فيه الانسانية خيراً وحقاً، وتكون نظام يختلف عما سبقه من ويلات ودمار والحروب الدولية المدمرة. لكن سرعان ما ظهر نوع جديد من الارهاب الدولي كواحد من أخطر آفة العصر. ويختلف المحلولون وخاصة الامريكيون في توصيفهم لمضمون الموجة العالمية من الارهاب الجديد...، وفيما يلى نعرض باختصار بعض اراء من المفكرين السياسيين والاستراتيجيين، والايديولوجيين.

٢-٣-٢ الاطروحات الايديولوجية لمفكري الغرب حول الإرهاب (النظريات الغربية المعاصرة حول الإرهاب)

منذ نهاية حرب الباردة ، واكب مفكرو الغرب ظاهرة الارهاب وحاولو وضع العديد من النظريات والدراسات حول مستقبل العلاقات الدولية، وقد احتل مسالة التصادم والاحتلال جانبًا اساسياً منها، وقد دخل تلك مفاهيم في سياق بحث الدراسات والقرارات والاتفاقيات والتقارير المتخصصين للارهاب الدولي منها.

^(١) دانيال برد مبرغ، العولمة الاثنية والديمقراطية، في: التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة، وكيف تستقر، اعداد دانيال برد مبرغ، دار الساقى، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٩٧، ص ٦. للمعلومات انتظر:- د. بهان غلين، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات، دار المطبعة بيروت، ط ١، ١٩٧٩.

الإرهاب الدولي

يؤثر في العلاقات بين الأغلبيات والاقليات. وغالباً ما يتخذ ذريعة للغزو المادي أو الاقليمي كما يسهم الدين اذا اصطبغ بالسياسة في زيادة حدة الصراع اكثر من اسهامه في بناء السلام^(١).

وعليه ووفقاً لها هنتفتون عرفت خريطة الصراعات في النظام العالمي ثلاثة اطوار^(٢):-
طور الاول امتد حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتخد التناقض الاساسي صيغة التناحر القومي بين الدول القومية المسيطرة.

طور الثاني، اندثر فيها صراع القوميات ليحل محله التناحر ايديولوجي بين نظامين وبين قطبين نقديين، وشكل هذا التناحر السمة الاساسية للحرب الباردة، فكان الصراع ايديولوجياً.

طور الثالث وانهار الصراع الایديولوجي بانتصار الليبرالية، فقد انتقل النظام العالمي الى مرحلة صراع الحضارات .

ويقول هنتفتون (ان غياب العدو الشيوعي لا يعني زوال التهديد بالنسبة للولايات المتحدة والغرب) ويعتقد بان الصراع في العالم (الجديد) لن يكون ايدلوجيا او اقتصاديا، بل سيكون، وينبغي ان يكون، قائما على الثقافة والایمان والاسرة والعقيدة.

ويرى بان ازدياد التفاعل بين شعوب الحضارات المختلفة يؤدى الى ازدياد شعور الافراد بخصوصية الحضارة التي ينتمون اليها مما يعمق من الشعور بالعداء للحضارات الاخرى^(٣) وحسب رزمه هذا ما يتجلی في الغرب اوروبا وافريقيا وبخصوص المهرجين وبخصوصاً في كيفية اندماج المسلمين مع حضارة الغرب، ويقول (ان الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقة فحسب، بل هي فروق اساسية ايضاً، فالحضارات تتميز الواحدة عن الاخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والامم بالدين^(٤)، فالحضارات الاكثر تحدياً للغرب فهي الحضاراتان الاسلامية والكونفتشيونية، حيث تتميز الاولى بمستوى عالي من الوعي الديني والحضاري ومن العداء للغرب وتشهد صعود التيار الديني، لكنها تفتقر الى دولة مركبة. فيما تظل الكتلة الصينية اكثراً استعداداً لتعينة ضد

^(١) التنوع البشري الخلاف، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، صادر عن منظمة اليونيسكو، الطبعة العربية اشراف وتقديم جابر عصفور، ترجمة د. محمد يحيى واخرين ، المجلس الاعلى للثقافة مصر ١٩٩٧. ص ٦٦.

^(٢) فؤاد نهرا، الشرق الاوسط الجدير في الفكر السياسي الامريكي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، ط١: بيروت، ٢٠٠٠. ص ٣٢.

^(٣) رعد كامل الجباري، نظريات معاصرة في الصراع الحضاري نهاية التاريخ، صدام الحضارات، العولمة، شركة الخنساء للطباعة، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣٢.

^(٤) د. عبد الحسين شعبان، الاسلام والارهاب الدولي، المصدر السابق. ص ٣١.

الارهاب الدولي

الغرب لأنها تملك الوعي الحضاري والدولة المركزية القوية. والحضارات الأخرى تحكمها دوافع وتناقضات أخرى^(١) ويبدي هنتقنون تغوفه في التواصل الإسلامي الكونفتشيوشية بانها يتسع ويتحقق لمواجهة الغرب في مسألة انتشار الاسلحة وفي مسألة حقوق الانسان وغيرها من القضايا. ثم يمضي الى القول ليؤكد هذا التمايز والصراع والصدام، وبخاصة عند الحديث عن الاسلام عندما يقول (ليس صحيحا انه الاسلام لا يشكل خطرا على الغرب، وان المتطرفين المسلمين هم الخطير).

ان تاريخ الاسلام خلال اربعة عشر قرناً يؤكد بأنه خطر على اية حضارة واجهها خصوصاً المسيحية^(٢). فبعض المفكرين الامريكيين، وبالذات صامويل هنتقنون، يركزون عن ان الارهاب لا يمثل شكلا من اشكال الصراع الدولي، بقدر ما هو حروب المسلمين، سواء فيما بينهم او وبينهم وبين غير المسلمين، ويتطور الى صدام كبير للحضارات بين الاسلام والغرب، او بين الاسلام وبقية العالم^(٣). فال المشكلة بالنسبة للغرب ليس الاصلية الاسلامية فحسب بل الاسلام: فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتقويق ثقافته وهاجس ضائقة قوته. المشكلة المهمة بالنسبة للإسلام ليست المخابرات المركزية الامريكية ولا وزارة الدفاع. المشكلة هي الغرب: حضارة، مختلفة شعبها مقتنع بعالمية ثقافته ويعتقد ان قوته المتفوقة اذا كانت متدهورة، فانها تتعرض عليه التزام بنشر هذه الثقافة في العالم^(٤). ومن هنا يذهب البروفيسور عبد العزيز سعيد (بأن ثقافة المجتمعات الصناعية هي التي تسيطر على العالم عن طريق نموذج من التفكير حيث تدعي أن كل الأفكار التي هي خارجة عن إطار تفكيرها لا تستند ولا تدعم من قبل العلوم المادية التي هي أحسن ما يمتلكه العالم لحد الآن. ولذلك فإنه على شعوب العالم أن تصبيع "غربياً" إذا أرادت أن تكون لها دور في اللعبة^(٥)).

^(١) فؤاد نهراء، المصدر السابق، ص ٣٢.

^(٢) د.عبد الحسين شعبان، الاسلام والارهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٣١.

^(٣) صامويل هنتقنون (زمن حروب المسلمين)، مجلة نيوز ويك العربية، العدد (٨) ٢٠٠١ ديسمبر ٢٠٠١، ص من ٤٨-٥٣. نقل عن احمد ابراهيم محمود، الارهاب الجديد:الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٤٧. من ٤٥.

^(٤) صدام الحضارات، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

^(٥) د. شيرزاد احمد النجار، إشكالية فهم النظام العالمي الجديد، المصدر السابق، ص ٣٤.

الإرهاب الدولي

ولكن لا يمكن أن يُؤخذ هذا التصور على إطلاقه حيث أن قيم الحضارة الغربية ما زالت تعاني من عدم تقبل شعوب مختلفة لها وتبنيها لمبادئها، وأن الشعوب الأخرى لها قيمها وحضارتها ومبادئها وثقافتها إضافة إلى اختلاف الدين كأسس بنوي حيوى خصوصاً في العالم الإسلامي، لذا لا يمكن فرض قيم خارجة عن تقاليدها وتراثها عليها^(١). ومن هنا نرى بأن فرضية البروفيسور سعيد تقترب مع فرضية هنتنفتن، من حيث أن عدم تقبل القيم الغربية من قبل شعوب تنتهي إلى حضارات أخرى سيؤدي إلى تشكيل حالة من التحدي لتلك القيم وبالتالي محاولة فرض القيم عن طريق القوة أي احتلال تصادم حضاري^(٢).

هذا، إضافة إلى السياسات والوضع العامة في العديد من الدول الإسلامية، مثل حالة الانبعاث الإسلامي والشعور بالظلم والامتعاض والحسد تجاه الغرب والانقسامات العرقية – الإثنية في العالم الإسلامي وعدم معالجته، وارتفاع معدلات الولادة في كثير من الدول الإسلامية، وعجز المجتمعات الإسلامية عن تحقيق اصلاحات داخلية جذرية، وكذلك فرض سيطرة الحكومات غير الإسلامية على الأقليات الإسلامية فيها (كتايوان مثلاً)^(٣).

ويعتقد هنتنفتن (ان للحضارة الإسلامية حدوداً دموية^(٤))
 فهي في صراع مع كل من يجاورها من الحضارات في آسيا وأفريقيا وأوروبا. كالنزاع الإسلامي مع الصرب الارثوذكس في البلقان ومع الهندوس في الهند ومع اليهود في إسرائيل ومع الكاثوليك في الفلبين. ويتوقع هنتنفتن أن حرباً ثالثة مرشحة لأن تطلق شراراتها من بلاد البلقان أو من بلاد القوقاز. ربما لأن هناك مواجهات حادة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية فيها^(٥).

(١) د. شيرزاد أحمد النجار، المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) هنتنفتن، زمن حروب المسلمين، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤) هناك نظرية مماثلة للحدود الدموية وهي نظرية (Hall of Crises) للكسنجر Crescent of Crisis والذي قصد به يومها ذلك الحزام الذي يتشكل والشعوب الإسلامية المعتمدة من اواسط آسيا بدءاً بالقليم كشمیر على الحدود الهندية الباكستانية شاملة جمهوريات الاتحاد السوفييتي الإسلامية سابقاً باكستان وأفغانستان وإيران وحتى يوغسلافيا واليابانيا فتحديداًإقليم كوسوفو، الذي يقتضي شن الحرب المدمرة ضد مصيانته للسلام العالمي وكلاهما يدعى بأن حدود الحضارة الإسلامية من الغرب ستنهار وتتلاشى تحت رجم الهجمات إلى جهات البربرية الإرهابية التي ستاتي من الشرق. وإن هالـ –حدود هذه الحضارة يشكل بؤراً عالية التوتر يمكن أن تنفجر في أي لحظة كنقطة تحول مؤقتة تدمر منها السلام العالمي. انظر زرع كامل الجباري، المصدر السابق نفسه ص ٢٤-٢٨.

(٥) رد كامل الجباري، المصدر السابق، ص ٣٤.

الارهاب الدولي

ويتفق جاك ديلور في ان (الصراعات المستقبلية سوف تشعليها عوامل ثقافية اكثر منها اقتصادية او ايديولوجية) كما ان اخطر الصراعات الثقافية هي تلك التي على طول خطوط التقسيم الحضاري^(١). وقبل هنتفتون فسر المؤرخ اليهودي – البريطاني (برنارد لويس) مسألة الصدام الحتمي بين الاسلام والغرب مفسراً ذلك بباب سباب سياسية وحضاروية وديمقراطية حيث جاء في مقالته الشهيرة (جنور الغضب الاسلامي) بأنه لل المسلمين كياناً واحداً موحداً امكنهم في اطاره تحديد علاقتهم بالغرب بلغة السخط والعنف والحق والاعقلانية. وكان البروفسور الامريكي ارون ويلافسكي قد ارسى. قبل لويس وهنتفتون، قواعد نظرية، ثقافية ثلاثة اصناف من الحضارة:

الفردانية Egalitarian والهرمية Hierarchic والمساوائية Individualistic.

وهؤلاء المفكرين والكتاب وسواءهم دور في صناعة القرار السياسي الامريكي، ومنهم (هنتفتون ولويس وفوكياما وويلدا فسكي)، تأثير على كبار المسؤولين وصنع القرار كما رأينا تصريح جون اشكروفت ، وزير العدل في الادارة الامريكية الحالية بان (الاسلام دين يطلب فيه الله منك ان ترسل ابنك لكي يموت من اجله، وال المسيحية ايمان يرسل الله فيه ابنه لكي يموت من اجلك)^(٢) وكما رأينا بعد احداث (سبتمبر صرح رئيس جورج بوش في اعلان الحرب بانها حرب صلبية).

وعليه، في الوقت التي تظهر فيه توقعات بعالماً واحداً في نهاية الصراعات الرئيسية، الا ان الميل للتفكير بعالمين كان يتعدد دائماً عبر التاريخ الانسانى، الجماعة الفضيلية والجماعة الأخرى، حضارتنا واولئك البرابرة، او قد قسموا الباحثين الامريكيين العالم الى (مناطق سلام) و(مناطق

^(١) هنتفتون، صدام الحضارات، المصدر السابق. ص ٤٧.

١-Jonathan Rauch,(he mullahs and the postmodernists,) Atlantic monthly January . pp ٢١-٢٢. (٢٠٠٢)

نقلًّا من العرب و العالم المصدر السابق ص ٣٢.

في الحضارة الهرمية يكن المجتمع بخير عندما يحتل رمز شعونهم المقرر، على ان تقوم فئات معينة بالتحضير من اجل خير الكل، كما هو الحال في المجتمع الاسلامي الاصولي (حيث تنتهي الامور عندما تصبح الشرعية الاسلامية هي القانون الاوحد الذي بموجبه يحكم المؤمنون الكفار، ويحكم الرجال النساء، ويحكم الله الرجال). للمزيد من التفصيل انظر: عصام نعمان، امريكا والمسلمون: مشكلة علاقة المسلمين بالغرب، مجلة المستقبل العربي السنة ٢٤، العدد ٢٧٨ (نسان / ابريل ٢٠٠٢)، ص ٧٩.

^(٢) عصام نعمان، امريكا والمسلمون مشكلة علاقة، المصدر السابق. ص ٨٠. وقد اضطر اشكروفت عقب الضربة التي اثارها تصريحه الى توجيه رسالة الى (المجلس الاسلامي الامريكي للشؤون العامة) موضحاً موقفه للمنظمات الاسلامية. وقد انتقد هذه الفكرة من قبل العديد من الاكاديميين والسياسيين في العالم وفي امريكا، على هذه النظريه وهذا التقييم للإسلام ك (دانيال بابيس) الجنرال الامريكي في شؤون الشرق الاوسط او على سبيل المثال جينيري جون اسبوزيتو، استاذ الدين والشئون الدولية ومدير مركز التفاهم الاسلامي المسيحي في جامعة جورجتاون في العاصمة واشنطن.

الإرهاب الدولي

اضطراب)، الاولى تضم الغرب واليابان وحوالى ١٥٪ من تعداد العالم، والاخرى هي كل ماعدا ذلك^(٤). فان اشد خطوط التقسيم الحضاري عنفاً هي تلك الموجودة بين الاسلام وجيرانه الارشو ذوكس والهندوس والافارقة والمبشحين الغربيين. وعلى المستوى الاكبر، فان التقسيم السائد هو بين (الغرب والاخرين) مع اشد الصراعات القائمة بين المجتمعات الاسلامية والغرب من جهة، ومن المرجع ان تنشأ اخطر الصراعات في المستقبل نتيجة تفاعل الفطرسة والتغصب الاسلامي والتوكيد الصيني^(٥) فالعداء الاسلامي المتزايد للغرب، يمكن مقارنته بالقلق الغربي المتزايد من (الخطير الاسلامي) المتمثل في التطرف انهم ينظرون الى الاسلام كمصدر لانتشار النووي والارهاب والشمولي، وال المسلمين كمهاجرين غير مرغوب فيهم في اوروبا ومصدر الاضطراب^(٦).

لكن، ان الاسلام باعتباره حضارة ، يشكل نقضاً وتهديداً، للحضارة الغربية النصرانية واليهودية، ينسون المفكرين الغربيين بان الحركات الاسلامية المتطرفة والمنغلقة شكلت تهديداً لدولها ومجتمعاتها قبل ان تشكل تهديداً للغرب، بحكم احتدام الصراع السياسي والاجتماعي وضعف احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية، وبخاصة حرية التعبير وحق المعتقد والحق في التنظيم السياسي والمهني وضعف او انعدام المشاركة السياسية في ادارة شؤون الحكم في الكثير من الاحيان^(٧)، وهو اذا يتكلم عن خطير الاسلام، وارهاب العالم الاسلامي بالاصولية الاسلامية، لازراه يتحدث شيئاً عن الاصولية المسيحية في الغرب وامريكا، ولا عن الاصولية اليهودية وغيره.

فاذما كان المسلمين الغربيون يزعمون بحربيهما واحد على الاخر، فيستنتج من هذا الى حد كبير بان هناك شبه حرب، يعتمد كل واحد على قوته وجوانب الضعف في الطرف الاخر. من الناحية العسكرية هي حرب ارهاب ضد قوة جوية. والاسلاميون المخلصون لافكارهم يستغلون المجتمعات المفتوحة في الغرب ويزرعون السينارات المفخخة في اهداف مختارة. وال العسكريون الغربيون يستغلون السماوات المفتوحة في الدول الاسلامية ويلقون القنابل الدمرة على اهداف

^(٤) صامويل هنتنقتون، صدام الحضارات. المصدر السابق. ص ٥٧.

^(٥) المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٣.

^(٦) المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٨.

^(٧) د. عبد الحسين شعبان. الاسلام والارهاب الدولي، المصدر السابق. ص ص ٣٠-٣١.

الارهاب الدولي

مختارة . المشاركون الاسلاميون يخططون لاغتيال شخصيات غربية، والولايات المتحدة تتامر لقلب الانظمة الاسلامية المتطرفة^(١).

وصف المفكر المغربي البارز (مهدي المنجرة) حرب الخليج بانها (اول حرب حضارات) والحقيقة انها كانت الثانية. الاولى كانت الحرب السوفيتية الافغانية في ١٩٧٩ - ١٩٨٩ ، وعليه، ففي السنوات الخمسة عشرة بين ١٩٩٥ - ١٩٨٠ وطبقاً لبيانات وزارة الدفاع الامريكية، شاركت الولايات المتحدة في ١٧ عملية في الشرق الاوسط كانت كلها موجهة ضد مسلمين، ولم تحدث اي عمليات امريكية من هذا النمط ضد اي شعب من حضارة اخرى^(٢). وبهذا التنمط هنتفتون بدافع عن نظريته . وفي الحقيقة انقلبت التنظيمات الاسلامية الارهابية منطالبان وقاعدة وغيرها، بعمليات ارهابية باللغة الدقة والفعالية في سفارتي امريكا في تزانيا وكمبوديا، ثم في مركز التجارة العالمية في نيويورك ١٩٩٣ ثم في ميناء عدن المدمرة (الامريكية كول) عام ٢٠٠٠ ثم العملية الزلزالية الهائلة في ١١/ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، في نيويورك وواشنطن التي ذهب ضحيتها نحو خمسة الاف شخص . وكانت قضايا التسعينيات مثار النقاش تلك المتعلقة بدور الولايات المتحدة الامني في الخارج، مثل التعامل الانتقائي وتوسيع الناتو والتدخل في النزاعات الداخلية للدول الاخرى والتنافس التجاري . وحينها لم يلاحظ تغير على مستويات العنف في العالم كثيراً بعد نهاية الحرب الباردة، بل الذي تغير هو انماط العنف وذلك ناجم عن زيادة الصراعات العرقية والطائفية والدينية . ويعكس الجدول المبين ادناء انماط الصراع في العالم في الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩٤ ونجد ان نسبة ٧٥٪ بالمئة من هذه الحروب وقعت قبل انتهاء الحرب الباردة.

^(١) هنتفتون، المصدر السابق. ص ٢٥١.
^(٢) المعندر السابق نفسه. ص ٣٥١ - ٣٩٩.

انماك النزاعات في العالم (١٩٤٠-١٩٩٤)

العدد الكلي للقتلى	عدد الحروب التي شاركت فيها الولايات المتحدة عسكرية	عدد الحروب التي راح ضحيتها اكثر من ١٠ الاف شخص	عدد الحروب	
٤٧٧,٠٠٠	٨	٦	١٩	الكاربيبي و أمريكا اللاتينية
٩٩,٣٠٠	٩	١١	١٩	الشرق الاوسط و شمال افريقيا
٤,١٧٧,٠٠٠	٥	١٥	٢٦	افريقيا جنوب الصحراء
١٨٦,٠٠٠	-	-	٦	اوروبا
٢,٨٥٧,٠٠٠	١	٦	١٠	وسط وجنوب اسيا
١٠,٣٩٦,٠٠٠	٦	١٧	٢٤	شرق اسيا
١٩,٨٦,٠٠٠	٢٩	٥٥	١١٤	المجموع

المصدر: الشريط الالكتروني التالي: <http://www.csis.org>

المسلمين يشكلون خمس سكان العالم، ولكنهم في التسعينيات كانوا اكثراً تورطاً في العنف مابين الجماعات عن اي شعب في حضارة اخرى. والدليل^(١): شارك المسلمين في ٢٦ صراعاً من اجمالي ٥٠ صراعاً عرقياً - سياسياً في ١٩٩٣-١٩٩٤. الصراعات التي كان المسلمون طرفاً فيها، كانت دائماً كثيرة الضحايا الحروب المست التي يقدر فيها(ت. روبرت جور) الجدول التالي القتلى بـ ٢٠٠,٠٠٠ كانت ثلث منها بين مسلمين وغير مسلمين (الصومال- اكراد العراق) وواحدة فقط لم يكن بها مسلمون (انجولا). والغرب لم يتورط الا في صراعين.

^(١) للمزيد انظر: صاموئيل هنتنغتون. المصدر السابق. ص ٤٦٦ وما بعدها.

الارهاب الدولي

الصراعات الاثنية / السياسية (١٩٩٢ - ١٩٩٣):

الاجمالي	داخل الحضارة	مع الحضارات الاخري	
٢٦	١٥	١١	الاسلام
٢٤	٥	(١)١٩	حضارات اخرى
٥٠	٢٠	٣٠	الاجمالي

الصراعات الاثنية : ١٩٩٣

الاجمالي	داخل نفس الحضارة	مع الحضارات الاخري	
٢٨	٢١	٧	الاسلام
٣١	١٠	(٢)٢١	حضارات اخرى
٥٩	٣١	٢٨	الاجمالي

وعلى ضوء كل ما سبق هننتتفتون بطرح على الغرب بأنه (قلعة معاصرة)(٣) وان عليها ان تدافع عن حضارتها المهددة من قبل الحضارات الاخري، وبالاخص الاسلام المعادي للحداثة حسب رزمه. والذي يشكل تماسه الجغرافي مع اديان او حضارات اخرى خط صدامات جديدة في العالم (٤).

(١) من بينها ١٠ صراعات قبلية في افريقيا.

(٢) من بينها ١٠ صراعات قبلية في افريقيا.

-ولمزيد من التفصيل حول احد الاسباب حول رأي هننتتفتون بالنسبة لتقسيم العنف بين المسلمين وغير المسلمين. انظر: من ٤٢٩-٤٣٢ من المصدر السابق وما بعد.

(٣) صرح أمين عام حلف شمال الاطلسي.....عندما طلب استبدال الرالية الحمراء (الشيوعية) بالرالية الخضراء (الاسلام) حيث قال: انه بعد زوال الشيوعية لم يبق هناك من خطر يهدد اوروبا سوى (الاصولية الاسلامية)، وقال مثل قوله وزير الدفاع الالماني ان الخطير المغلي الذي يهدد المانيا يتمثل في (الاصولية الاسلامية).

(٤) د. سيف ابو ضيف احمد، الهيئة الامريكية. المصدر السابق. ص ٨١.

الإرهاب الدولي

وفي ما يلى هذا العرض والتحليل والأراء نقول:- ان الدين هو المعاملة (اي ان الدين القيم، الدين هو المبادئ- مبادئ الفضيلة الشرف، الكرامة، الاخاء، حسن الجوار، التعايش السلمي، الجوار، نبذ العنف، حقوق الانسان، هذه كلها، وانه الإرهاب دب بـ بلا راس وعقل، وانه لا يستند الى عقيدة محددة واى من النظريات الفكرية المشروعة التي نؤمن بها. فالجريمة فاحشة رذيلة والفكر ابداع نبيل، وان هذه الظاهرة الإرهابية تتناقض وتتباين مع الاديان السمائية كلها. وعلى ادانت السلفيين والاصوليين الذين يريدون عودة نمط الحياة القديم الى نمط الحياة الحالي او الى العصر الحالي. فهذا موقف سوء في الاسلام او في المسيحية او في اليهودية او في غيرها، نرفضهم اذا كانوا يريدون العودة بانظمة لاتصالح لعصرنا الحالي، ولا نقول ان هناك جماعات اسلامية متطرفة ترتكب اعمال عنف، وانما نقول وبشكل محدد ان هذه جماعات ارهابية. لعلاقة لها بالاسلام^(١). وندعو الى حوار الحضارات والتعرف على الحضارات والثقافات (ما رجع لها كوفى انان (في محاضرة بمركز الدراسات الاسلامية في اكسفورد خلال حزيران ١٩٩٩ بعنوان حوار الحضارات وال الحاجة الى منظومة اخلاقية عالمية)، وذكر بأنه الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت الاعلان عن اعتبار سنة ٢٠٠١ سنة الامم المتحدة للحوار بين الحضارات^(٢). لأن هناك مبادئ الحوار طبقاً للفلسفة الاسلامية منها احترام الخصم المحاور، والتسليم له بحق الاعتقاد، ومنحه المساواة مع محاوره المسلم رجع التحيي بالانصاف واللطف في التعامل، اما الصدام، وهو الجانب السلبي في الحياة الانسانية، فان عوامله محدودة وترجع الى عامل اساسي هو عدم الایمان بالحق والتنكر له^(٣). لذا لابد من حلية الحوار، وان حوار الحضارات الاسلامية والمسيحية وارد ويمتلك قواسم مشتركة سواء في الاعيان بوحدانية الله، او في ضرورة الالتزام بالاخلاق الفاضلة وخدمة الانسانية^(٤).

^(١) قال الشیخ محمد عبد، احد رجال الدين الاسلامي الكبار الذي زار فرنسا وابروپا (لقد وجدت في ابروپا مسلمين بغير اسلام) ووجدت هنا اسلاماً بغير مسلمين (يعنى انه رأى مسلمين اي رأى انساناً يعملون، يفكرون:- يجهدون، يستخدمون العقل بيبنون الحياة، ويعظمون القيم، يشيدون بالحضارة، وهذه كلها مقايم الدين الاسلامي. او ننظر الى كتاب الشیخ على عبدالربّاق (الاسلام وأصول الحكم) ١٩٢٨، الذي ينتقد فيه الخلافة ويقول انه غير صالح هذه الايام. اي ان حكم ملك فؤاد في مصر. انظر: محمود مراد- الإرهاب الفكرة ، كتاب (العالم والارهاب)، المصدر السابق، ص ١٣٤).

^(٢) د. محمد الكتاني، جريدة الشرق الاوسط العدد ٧٦٤٦ . نقلاً عن رد كام الحيالي المصدر السابق، ص ٤٢.

^(٣) د.عبدالرحمن عطيه، محاضرة في ندوة (الحضارات، صدام ام حوار؟) بعنوان (عوامل الصدام ومقومات الحوار) طرابلس -لبيا-٢٢-٢٢ شتورة /ابريو ٢٠٠٢ عرض عرقان الحسيني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٤، السنة ٢٥، تشرين الاول/اكتوبر، ٢٠٠٢، ص ١٨٠.

^(٤) د. عميراوي احمدية (الحضارات حوار ام صدام؟)، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٨.

الارهاب الدولي

وهناك من يرى الى ان عناصر الصدام التي يدعوها هننفتون ليبني عليها فرضيته لاتدرج في نسق ومفهوم (الحضارات) بل هي تعبير عن ازمة نظام عالمي يمر في النقطة الحرجية التي تجعل منه (فوضى) الام، وان ما يقترحه هننفتون بصيغة الدعوة الى تعايش الحضارات واحتواء اسباب انفجارها هو نوع من سياسة (ادارة الازمات) في كوكب الفقراء التي تنفجر فيه الديمقراطيات والثقافات^(١) وهناك ضرورة ملحة الى العودة الى قوانين الامم المتحدة، ولاسيما عبر فقراتها الثلاث، القيم الاساسية ذات الأهمية الحيوية في العلاقات الدولية، والسلم والامن ونزع السلاح، والتنمية والقضاء على الفقر^(٢).

نعيد ونؤكد في ضوء التحولات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بأن الوضع الحالي ولو أنه يقدم إمكانية للتطور نحو نظام مستقر وعلاقات سليمة إلا أن هذا التطور يصاحبه التوتر والتسلّح ومخاطر الولوج في حالة عدم الاستقرار، وهذه الحالة تشبه حالة أوروبا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤^(٣)، وتأمل في الموجة الرابعة للديمقراطية أن يبشر بالخير، لنجد العنف والكف عن العمليات الإرهابية واستعمالها كأداة استراتيجية في الساحة الدولية.

٤-٣-٢-نهاية التاريخ

ذهب فرانسيس فوكوياما في بداية طرح افكاره عام ١٩٨٩ بان هناك اجماعاً ملحوظاً قد ظهر في السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء العالم حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم بعد ان لحقت الهزيمة بالآيديولوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية، والفاشية، والشيوعية في

^(١) د. محمد المسفر، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٧.

^(٢) د.احمد عبد الحليم عطية (مستقبل الغربيين الحضارات: قراءة فلسفية في مواضيق لام المتحدة. المصدر السابق نفسه. ص ١٧٩). بين هذين النظريتين (صدام الحضارات وحوار الحضارات)، هناك نظرية أخرى باسم (تعارف الحضارات)، اطلقها المفكر الإسلامي زكي الميلاد، في رؤؤية مقايرة للنظريتين السابقتين، انظر: زكي ميلاد، تعريف الحضارات قاعدة قرائية تجنب العالم الصدام.

<<http://www.annabaa.org/nbanews/html>.

^(٣) د. شيرزاد أحمد النجار، المصدر السابق، ص ٣٢.

^(٤) جرى التعبير عن فلسفة – او فكرة – نهاية التاريخ التي اطلقها (فرانسيس فوكوياما، الياباني الاصل الامريكي الجنسية. وقد نشره مقالة بهذا العنوان عام ١٩٨٩ كان يعمل في مؤسسة راند للابحاث – القريبة من وزارة الدفاع، قل ان ينتقل الى وزارة الخارجية تائياً لرئيس قسم التخطيط وقد تم نشر هذه المقالة في مجلة تدعى (المصلحة القومية The national interests في صيف ١٩٨٩ بعد سقوط جدار برلين، وبعدها الف كتاب له يعنون (نهاية التاريخ والناسان الآخر)، وقد نشر الكتاب عام ١٩٩٣).

الإرهاب الدولي

الفترة الأخيرة، وأضاف رأيه بأن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل (نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية)، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري)، وبالتالي فيه تمثيل (نهاية التاريخ)^(١). وانه تطور متسلسل في بنية المجتمعات البشرية، والمجتمعات البدائية القبلية والزراعية، مروراً بالمجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الملكية والارستقراطية حتى يصل أخيراً إلى الأشكال السياسية التي تعرفها اليوم مثل الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية الموجهة تكنولوجيا^(٢). ويقول فوكوياما بأن سياسة القوة هي السائدة بين الدول التي لا تأخذ بالديمقراطية الليبرالية، وسينقسم العالم في المستقبل المرئي إلى شطر قد تخطى التاريخ أو شطر لا يزال غارقاً في التاريخ، وإن العالم التاريخي، سيبقى فريسة كمختلف الصراعات الدينية والقومية والإيديولوجية، وستظل العلاقة بين النظم الديمقراطية والنظام غير الديمقراطية تتميز بالشك والتخوف وسيظل استخدام القوة هو الحكم النهائي في العلاقات بينها رغم الدرجة المتزايدة من الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي. لكن مشكلات النفط والارهاب واللاجئين من عالم التاريخ الثالث إلى عالم ما بعد التاريخ (الدول المتقدمة) هو انتقال من الجنوب الفقير إلى شمال الغني ويرتكبون الأعمال الإرهابية وإن عالم التاريخ هو الذي يحقق العدالة والانسانية بفضل قوته الصناعية وتقدمه، وعلى الآخرين التسلّم لها هذا العالم.

وان الدين بحد ذاته لم يخلق المجتمعات الحرة^(٤)، لكن البروتستانتية هي العامل الذي اسهم في اضفاء العلمانية على المسيحية في الغرب، وخضعت الديانة البوذية والشيشنتوية إلى تحول علماني أيضاً، أما الهندوسية والكونفتشيونية، فهو مزيج من الاثنين، متساهلين نسبياً ويسمحان بنشاطات علمانية واسعة النطاق، لكن جوهر تعاليمهما طبقي هرمي ولا يعترف بالمساواة أما اليهودية

^(١) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وختار البشر، ترجمة حسين احمد امين، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ٨

- وقد أكّد هيجل أن التاريخ قد وصل إلى النهاية بقيام الثورتين الأمريكية والفرنسية.

^(٢) نيلسون أرووجودي سوز، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة جعفر على السوداني، بيت الحكمة الطبعة الاولى ببغداد ١٩٩٩. ص ١١٨، (وان نهاية التاريخ لم تكن عبارة عن كرة من البلور للتنبؤ بالمستقبل إنما هي رؤية تشير إلى ان الديمقراطية الليبرالية فقط هي التي كسبت قبولاً واسعاً وإن العدل في هذا الاتجاه سيستمر لمدة طويلة جداً، فرانسيس فوكوياما، تقلّا عن المصدر السابق نفسه، ص ١٦٦).

^(٣) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، المصدر السابق. ص ٢٤٢-٢٤٤.

^(٤) اشار صاموئيل هنفتون الى ان معظم الديمقراطيات الجديدة منذ عام ١٩٧٠ هي دول كاثوليكية.

الارهاب الدولي

الارثوذكسيّة الاسلام الاصولي، دياناتان شموليتان تسعين الى تنظيم كل مظاهر الحياة البشرية عامة كانت او خاصة بما في ذلك المجال اسياسي^(١). ويقول ان العقبات الرئيسية امام اقامة الديمقراطية هي (المبالغة بالهوية الوطنية (العرقية او القوميّة)، والدين ، واللامساواة الاجتماعية عدم القدرة على بناء مجتمع مدني سليم، وعدم الخبرة التاريخية بالمؤسسات الليبرالية)^(٢).

وحول الحركات الاصولية يقول فوكوياما (احياء الاسلام كان بالاخرى عملية حنين الى الماضي واعادة مجموعة اقدم وانقى من القيم يقال انها كان موجودة في الماضي البعيد وهي بالضرورة تختلف عن قيم الماضي القريب المشينة، وعن نقائص القيم الغربية التي نقلوها بضعف الى الشرق الاوسط، ولم يرق هذه الحركة الاتشابها عميقاً مع الفاشية الاوروبية اذ يقول ومن هذه الناحية تنطوي الاصولية الاسلامية على اكثر من تشابه ظاهري مع الفاشية الاوروبية^(٣).

وعليه ان فوكوياما الذي اثار جدلاً كبيراً حول نظرية نهاية التاريخ فانه عاد في كتابه الجديد (مستقبلنا ما بعد الانسانية تبعات ثورة التكنولوجيا الحيوية) الى اعتبار ان التاريخ لا يمكن ان تكون له نهاية مادام ان العلم مستمر في تحقيق تقدم سريع ومذهل حيث اشار الى ان ايسر طريقة لفهم اطروحته الجديدة هي ادراك الجانب السياسي للتكنولوجيا. وانما كانت التكنولوجيا والمعلومات قد اضفت قدرأً كبيراً من التاثير على الديمقراطية السياسية والليبرالية، فان التكنولوجيا الحيوية من الممكن ان توفر مجموعة ادوات للسيطرة والهيمنة في السلوك الاجتماعي^(٤).

وعليه، (فقد ذهب فوكوياما الى عالم واحد، والشعور بالبهجة والتوفيق، بانتهاء الحرب الباردة، والصراع الكبير، وظهور عالم واحد نسبياً، وتعظيم الليبرالية الديمقراطية كشكل نهائي للحكومة الانسانية، وقد تحدث بعض الصراعات في العالم الثالث، ولكن الصراع الكبير قد انتهى، والديمقراطية الليبرالية انتصرت ليس من اجل الصراعات الكبرى الحامية حول الافكار، بل من اجل حل المشكلات الاقتصادية والفنية والمعاشية، ويقول للاسف ان ذلك يكون مخجراً)^(٥).

^(١) فرانسيس فوكوياما، المصدر السابق. ص ١٩٢.

^(٢) المصدر السابق نفسه. ص ١٩٢ وما بعده.

^(٣) رعد كامل الحساني، نظريات معاصرة في الصراع المضاري، المصدر السابق . ص ١٨.

^(٤) الاسلام والارهاب الدولي، المصدر السابق. ص ٢٥.

^(٥) صموئيل هنتنفتون، المصدر السابق. ص ٥٢-٥١.

الإرهاب الدولي

لكن تداعيات الواقع على الساحة الدولية عكست وجهاً آخر حيث زادت التوترات الداخلية فيما بين الدول وداخلهم، وزادت من العنف والارهاب الدولي اضافة الى المشاكل العالقة الاخرى كالفقر والبطالة والمرض والبيئة.....الخ.

٢-٣-٢ خلاصة تحليلية:

ان احداث ١١ سبتمبر واعلان الحرب على الارهاب اثبتت ان التاريخ لم ينته بعد. فالذين قادوا هجوم الطائرات الانتحارية، وكذلك اعضاء تنظيم القاعدة ونظام طالبان وغيرهم كثير في العالم، كانوا من الكارهين والمضادين لقيم ومؤسسات الليبرالية والحداثة الغربية، وان الدمار الذي حصل في بداية التسعينيات الى الان، لا يمكننا حذفه في الحسبان، بل يؤكد لنا بان التاريخ والايديولوجيا باقية مع ان المفكران هنتننقون وفوكياما وضعها الاسلام كعائق امام تقدم البشرية، مهتماً ايابها بالارهاب). ((فثمة في كل الاديان، اذا اختار الناس ان يبنبئوا فيها، نصوص وسوابق تسبغ العنف والارهاب والتضحية بالنفس من جانب الفراد. في اليهودية والمسيحية، بسفر (التثنية) ويسفر (القضاة) وفي القرآن سورة الانفال^(١)). فمن المؤكد ان سائر الثقافات وجميع الدول، تقر بعبدا المقاومة العادلة للظلم. والاديان كلا تتضمن نصوصا يمكن الاستشهاد بها لتبرير الارهاب والاعمال الهمجية في الحرب. لكن هناك مبادئ ضبط وتقييد ايضا لمن يريد استخدامها او العثور عليها. وفي التراث الاسلامي هناك مفهوم (الحرب المشروعية) او (الحرب العادلة) كما مفهوم (الحرب العادلة) في المسيحية. وفي اللغة العربية الحديثة، هناك اختلاف واضح بين النضال المشروع (الجهاد) وغير المشروع المدفوع بالغزو والعدوان^(٢).

ف(فوكياما وهنتننقون) يصلان تقريرا الى نتيجة واحدة ، وهي سيادة الغرب، عن طريق- سيادة الثقافة الديمقراطيّة وتقسيم حضارات العالم الى الغرب والبقية) لكن وكما يقول الفن توفّل ان (التاريخ لا يجري على قضبان نحو مستقبل تم تحديده سلفاً) وعليه فوكياما ضمنا يقول (لا عليكم.. ان الفنصر نهائي، وعليكم استغلال هذا الانتصار لجلب كل الامم الى المركزية الليبرالية^(٣))

^(١) فريد هاليداي، ساعتان هرنا العالم، المصدر السابق، ص .٢٢

^(٢) المصدر السابق نفسه. ص .٣٦-٣٥

^(٣) مع نزولية السوق والعلوّة يزداد تركز الثروة. وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لامثيل له. حيث ان ٣٥٨ مليارات ديناراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة، اي ما يزيد قليلاً على نصف سكان العالم. وان هناك ٧٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الاجمالي، وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية. ويمتلك سكانها ٨٥٪ من

الارهاب الدولي

وعلى ضوء هذا نقول، ان الاحادية الثقافية، كذلك التي يبشر بها فوكوياما خصمتاً على مستوى العالم، لن تصمد تاريخياً لأن التاريخ دائماً مفتوح لكل الاحتمالات طالما ان الانسان لم يصل الى مرحلة الكمال، وانتقاء بقية الثقافات وذريانها في ثقافة واحدة والوصول الى مرحلة الفوكويامية، لن يحدث ! اذ ان الانسان جبل على التعديدية والاختلاف سواء بين الافراد او المجتمعات او الدول. وعلى ذلك لابد من التفاقد تحفظ التعديدية ومفاهيم مشتركة وقناعات مشتركة، وهذا هو الطريق الوحيد الذي يكفل سلامه هذا العالم الذي نشترك في العيش فيه^(١).

وفي هامش أطروحة نهاية التاريخ نقول أن انهيار الاتحاد السوفياتي كان بسبب مجموعة من العوامل تتعلق بأزمة الحضارة الغربية بصورة عامة، وكذلك بـ (أبستمولوجية المعرفة) لماركس في إطار النظام المعرفي الفلسفى الأدريوبي^(٢).

ومثلما ذهب إليه فوكوياما، المفكر السياسي الاستراتيجي الأمريكي (بريجنسكي) أصدر كتاباً أيضاً قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وكان متفائلاً جداً حول مصير العالم في القرن (٢١)، ولكنه في كتاب آخر أصدره فيما بعد حول (فووضي العالم في بداية القرن ٢١)، وحدد بأن انهيار النظام الشمولي السوفياتي لا يعني مطلقاً انتصار الديموقراطية وذلك كجواب على آراء فرانسيس فوكوياما^(٣).

وأننا نتفق بأن القسم الكبير من البشرية يعيش في التاريخ وليس من السهل العبور والتحول نحو عالم ما بعد التاريخ والسبب في ذلك أساساً بفشل الدول لإقامة مؤسسات سياسية دستورية والعالم الثالث يعيش في دوامة الانهيار السياسي وغياب سلطة القانون وعدم مشاركة الجماهير في إدارة وتطوير أمور الدولة.

رأي آخر يطرح نفسه وفي هامش كلا النظريتين (صدام الخصارات) و (نهاية التاريخ) بأنه ليست هناك حرباً حضارية رئيسية بين الاسلام والغرب، ولكن هناك حرب افقيّة بين متطرفين ومعتدلين داخل الحضارات الكبرى، فهناك متطرفون في الحضارة الاسلامية، وفي الحضارة

مجموع المدخلات العالمية؛ للمزيد انظر:- هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة- الكويت- ١٩٨٨، ص ١١.

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة ، دار الساقى، بيروت لبنان ، ط١، ص ٧٥ - ٨٠.

(٢) د. شيرزاد أحمد النجار، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) د. شيرزاد أحمد النجار، المصدر السابق نفسه.

الإرهاب الدولي

المسيحية واليهودية، والهندوسية يشنون حرباً على المعتدلين، سواء من ابناء حضارتهم او من غيرهم^(١). مثلاً هناك الصدام العنيف الواسع والحادي (داخل) العالم الاسلامي نفسه، بين من يريدون الاصلاح و العلمنة، والقابضين على السلطة والذي مهدده سلطتهم او يريدون السيطرة عليها باسم الاصولية^(٢). ومن جانب اخر يتحدى هذا الصراع داخل البلدان ويأخذ طابعاً دولياً باسم صراع الدين والحضارة بين كيان واخر.

فهذه النزاعات وال الحرب الداخلية، تكمن في اساس النزاعات المحتدمة خلال هذه العقود الماضية في باكستان و ايران و مصر و تركيا، وبأكثر الاشكال عنفاً في افغانستان (في التسعينات)، وفي دول الخليج بشكل او بأخر، وفي كثير من دول العالم الاسلامي^(٣). ويمكننا القول بانها ظهر ملامحه منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي في كوردستان العراق ايضاً.

فأنتصار هذا التيار، وبالذات جرائم فول و توماس فريدمان، تقوم على ان المعتدلين، مؤيدي الحداثة والعلمة، في جميع الحضارات يجب ان يحتشدوا في مواجهة هذه الموجة من التطرف والارهاب^(٤).

ونرى بان هناك تفسيرات متنافسة للإسلام داخل العالم الاسلامي ، وليس هناك جدل واحد ذو طابع موحد الا وتواجه التحديات، فهناك وجهة نظر الاصوليون الاسلاميون فيها مقاومون بحق السلطة السياسية الدينوية الفاسدة، والذين اغتالوا السادات ١٩٨١ كانوا اعضاء جماعة الجهاد وعندما انتهوا من فعلتهم الدموية صرحو (لقد قتلت فرعون، ولاخشي الموت)^(٥) . وان للاصولية الدينية في المجتمعات كافة - الحراديم في اسرائيل، والرعاين من دعوة العودة الى الكتاب المقدس في امريكا، والشوفينيين الهندوس في الهند - هدفاً واحداً، ليس هداية الاخرين الى معتقداتهم، بل الاستيلاء على السلطة السياسية والاجتماعية والمجنسنة، داخل مجتمعاتهم نفسها. وعدوهم العلمانية^(٦) .

^(١) د. احمد ابراهيم محمود، الإرهاب الجديد، مجلة السياسة الدولية عدد ١٤٧ المصدر السابق ص ٥١.

^(٢) فريد هاليداي، ساعتان مرتا العالم، المصدر السابق. ص ٢٤.

^(٣) المصدر السابق نفسه. ص ٣٤.

^(٤) د. احمد ابراهيم محمود، المصدر السابق. ص ٥١.

^(٥) بنجامين بارير، عالم ماك المواجهة بين التقافة والعلمة، ترجمة احمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة، ١٩٩٨ . ص ٢٤٤.

^(٦) فريد هاليداي، المصدر السابق. ص ٢٤.

الارهاب الدولي

وقد يبشر توماس فريدمان في الدول العالم الاسلامي (ایران مثلاً)، وفي الحديث عن مستقبل التخلف في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية وفي عملية الديمocrاطية، لايمكن ان ينسبونها الى مؤامرة دمرها البعض، ويرأو انفسهم وقياداتهم من اية مسؤولية ومن تبعاتها، ومن اية حاجة للتفكير الذاتي فيها^(١). لذا يبشر (بالجيل الثالث) الذي تتراوح اعمارهم بين ٢٠٦٠ و٢٠١٦ سنة الذين نشأوا في ظل الحكم الاسلامي ويصل عددهم الى ١٨ مليوناً، بأنه خلال العقد القادم ستتفجر بطريقة ستغير وجه هذا الجمهورية الاسلامية. ويشير محسن ساز غارا وهو مساعد سابق لایة الله خميني ومن كبار المصلحين الان (كم يحدث في معظم الثورات) لا يتعاطف الجيل الثالث مع مؤسسي الثورة، بل في الواقع يلوم جيلنا لايجاد حكومة لاتعرف كيف تدير البلاد بطريقة سليمة^(٢) ويوضح حميد رضا جالبيور وهو استاذ لعلم الاجتماع (لإعادون الدين)، ولكنهم يعادون الاصولية، ويرفضون ان يتبعوا اي مبدأ بلا تفكير^(٣). وهذا ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور محمد شريف أحمد بقصد تجديد الفكر الإسلامي، وإشكالية فهم الإسلام السلفي المتشدد لمعالم وأسس وتأويل وتفسير الآيات القرآنية والسنّة النبوية الشريفة^(٤).

وعلى ضوء ماسبق نعيد ونؤك القول بأنه التحولات الدولية التي طرحتها احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وعند بداية القرن الجديد الالفية الثالث بانه لن تكتشف (المجتمع الدولي) اي دواء يصع لجميع الامراض، وعلى راسهم امريكا مسيطرة لأول مرة الى اتباع استراتيجية عالمية تمتد الى مستقبل غير محدود، وذلك اثر التحدى الرئيسي الذي شكلته تلك الاحاديث للمجتمع المدني والامن في الولايات المتحدة وللمجتمع المدني في كل مكان^(٥)، دون ان يعني ذلك استحالة الحل اعقلاني والعلمي لمشكلات البشرية اذا ماتظافرت جهود المجتمع الدولي.

وعلمت الكارثة اميركا بان بعض الافتراضات المريحة بشان العالم المعلوم لاتنطبق على ذلك القسم الذي يلجأ الى الارهاب، ويبعدوا ان ذلك القطاع تحفذه كراهية القيم الغربية كرها عميقاً بحيث

^(١) توماس فريدمان، المسلمين يحتاجون لأجابات أفضل، منشورات مكتب الفكر والتوعية (الاتحاد الوطني الكنسياني) الطبعة الاولى - السليمانية ٢٠٠٣ . ص ٩.

^(٢) توماس فريدمان، المصدر السابق نفسه. ص من ٢١-٢٢ .

^(٣) المصدر السابق نفسه. ص ٢٣ .

^(٤) د. محمد شريف، احمد، مقابلة خاصة مع فضائية كورستان، برنامج (له كورستانوه) باللغة الکوردية، بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٥، الساعة (١) صباحاً.

^(٥) د. هنري كشنجر، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟ ، المصدر السابق، ص من ٢٨٩-٢٩٥ .

الإرهاب الدولي

يبيدي ممثلوه الاستعداد لمواجهة الموت من أجل الحق معاناة كبيرة بالابرياء سعياً لتدمير واجهة القيم والسياسة السائدة للبلدان والمجتمعات الغربية والامريكية^(١) على الرغم من ان هذا التقييم فيه من التغافل في حق واداء الواجب الدولي والانساني لدى دول العالم الثالث وممثليه وشعوبه الا انها في بعض جوانبه حمل الواقع السادس لتلك الدول والمجتمعات. علماً بان الارهاب لادين ولا مذهب ولا دينولوجية ولاتفاقه ولا حضارة له.

وعليه ، ففي العالم الثالث وخصوصاً في منطقة (الشرق الاوسط الكبير)^(٢)، وان هناك حكومات حققت نجاحاً في هزيمة الارهابيين والمتطرفين، وهذا يؤدي الى خلق اجواء اكثر ملائمة للإصلاح الديمقراطي، لكن الجانب السلبي منها هو ان في هذه المنطقة المجتمع المدني لايزال ضعيفاً، ومن الناحية العلمية، لا تعرف غالبية الانظمة السياسية بحقوق الانسان الاساسية، وان الدول العربية ذات النظام الجمهوري لم تحقق سوى تقدم ضئيل نحو اشاعة الديمقراطية، بل ان بعضها تراجع عن خطواته خلال التسعينيات^(٣).

هناك قيود شديدة تحول دون تتمتع المواطنين العرب بحقوقهم على أرض الواقع ونجد أول تلك القيود في الضمانات الدستورية نفسها، إذ ترى أن اللغة المستخدمة في الدساتير، اجمالاً، لغة فضفاضة وغير دقيقة، وتبعاً لذلك عرضة للتأويل والتفسير، هذا إن كانت هنالك فرصة حقيقة للتأنويل أصلاً، أمام المحاكم مثلاً^(٤). والسلطة المطلقة أو شبه المطلقة لرئيس الدولة تعتبر العامل الرئيس وعائق أساسى أمام تتمتع المواطنين العرب بحقوقهم المدنية والسياسية، الأمر الذي يحيد بدوره الدور الأساسي الذي من المفترض أن تضطلع به السلطات التشريعية والقضائية، ويضع عقبات من شبه المستحيل تخططها أمام ممارسة المواطنين العرب لحقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم^(٥).

^(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٥.

^(٢) يتشير مصطلح (الشرق الاوسط الكبير) الى بلدان العالم العربي، مع باكستان وافغانستان وایران وتركيا واسرائيل.

^(٣) د. فريدون كاكبي، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، تقرير المجموعة الرئيسية للدراسات واشنطن، مركز كورنيل للدراسات الاستراتيجية. السليمانية، ٢٠٠٢ ص ٣٦.

^(٤) محمد السيد سعيد، المستشار الأكاديمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الأحزاب العربية وحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الفكر العربي، دراسات في الفصول، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نيسان، ٢٠٠٢، ص ١٠٢.

^(٥) محمد السيد سعيد، المصدر السابق، ص ١٠٢.

الارهاب الدولي

فحبب الحرية وتقص المعرفة وغياب الديموقراطية يؤدي الى حرمان الافراد من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة والتي تساهم مباشرة لتفعيل التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعه^(١). وبالتالي ان مواجهة الارهاب والقضاء عليها عملية متعددة الاشكال ولا تقتصر على الحل الامني وحده بل ترتبط مجموعة من الوسائل والاليات والمعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر اشتراك المجتمع بصورة فاعلة وهذا ما سبق اشرنا اليه، ولا يحل بقوتين الطوارئ التي تسود أغلب الدول الإسلامية.

من هنا لا تقتصر هذه العملية على الدولة وحدها ولذلك تصبح مشاركة المجتمع المدني مسألة بالغة الأهمية. ان الدور الذي يمكن ان تؤديه هذه المنظمات هو ان تكون المساعد لمؤسسات النظام وسيادة القانون التي تحمل وزر حماية المواطن اضافة الى عملية التوعية والارشاد التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني للمواطنين وهذا يساعد في اجهاز العمليات الارهابية.

وعلى صعيد اخر، ان اختلاف وجهات النظر بين طرف النفوذ في الولايات المتحدة حول سياسة الدولة وتعاملها انطلاقاً من المنطق الايديولوجي الذي احتل مركز الصدارة في اثناء الحرب الباردة، والذي ليس الامبدا انتشار (الديمقراطية الليبرالية) احتفظ بقوته حتى اثر انهيار التقىضي الشيوعي). غير انه لم يعد يحظ بالمكانة نفسها كما يرى البعض. ففي حين ان رونالد ريفان جعل منه مبدأ محورياً لتبرير منهجة السياسي، وفي العصر المعلوم صار الخطاب السياسي يولي المرتبة الثالثة بعد مبدأ التفوق الامريكي واستقرار النظام العالمي^(٢) وكما قال المرشح الامريكي بوب دول (ان تشجيع قيام السوق الحرة والمؤسسات الديموقراطية هي من مصلحة اميركا لكنها ليست غاية مطلقة، فعند ما يتصرف اداء اميركا بالديمقراطية،(كما هي الحال بالنسبة للاصوليين الاسلاميين في الجزائر)^(٣). تعطي الافضلية لمصلحة الولايات المتحدة بعيدة المدى على غاية تحقيق الديموقراطية بصفتها غاية قصيرة المدى)^(٤).

(١) انظر:- مشروع الشرق الاوسط الكبير، الذي قدمته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثمانية.

(٢) فؤاد نهرا، الشرق الاوسط الجديد في الفكر السياسي الامريكي، المصدر السابق، ص من ١٢-١١.

(٣) للذكر ان الرئيس ريفان التي بني افكاره وتصورات د. كيسنجر كاسس الخارجية الامريكية، تبه كيسنجر في حينه الى خطورة الاسلام بعد التناحر من الشيوعية، المصدر، سفير د. حسين شريف، التفوق الامريكي في حرب النجوم (١٩٨٠-١٩٦٥)، الجزء، الثالث المصدر السابق، ص ١٢٧.

-- Bob Dole: "shaping America's global future " in foreign aggairs, summer ١٩٩٦.

الإرهاب الدولي

وعندما يرى فوكوياما بضرورة تدخل الديمقراطيات في شؤون (العالم التاريخي) لضبط هذا الاخير عن طريق التضامن في مابين دول العالم ما بعد التاريخ وضبط النظام العالمي عن طريق تحديد قواعد اللعبة الدولية وفرضها، وحث العالم التاريخي على الديمقراطية واضعاف الانظمة الديكتاتورية ذلك اعادة النظر في دور المنظمات الدولية وخصوصا في دور منظمة الامم المتحدة^(١)، ويرى كسنجر بان هذه القيم الاساسية يحتاج تحولها وانما يجعلها مقبولة في عالم هو في امس الحاجة الى قيادة مستنيرة^(٢) واذا لم تكن فرض هذه القيم احادية الجانب بل يصفي بطابع شرعي دولي فانه افضل واجب لتطبيقها بل لفرضها كقيم حضارية انسانية على المجتمع البشري، ولكن نرى بان في فرضها نحس جانب المصلحة الدولية كما نراها في الضغط الذي يفرض على كل من ليبيا وسوريا وايران وكوريا الشمالية والدول الاخرى.

ويصبح من الضروري ضغط المجتمع الدولي باتجاه مكافحة الارهاب واعتماد اليات شفافة اضافة الى الضغط باتجاه الدول والتنظيمات والمنظمات الراعية والمساندة للارهاب الدولي وللارهابيين ومن هنا جاءت الاجهزة الدولية سواء من قبل المنظمة الدولية (الامم المتحدة) او الاتحاد الأوروبي او الولايات المتحدة.

^(١) فؤاد تهرا، المصدر السابق. ص ٢٤-٢٥.

^(٢) هنري كسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ المصدر السابق. ص ٢٩٤.

الارهاب الدولي

تصنيف دول العالم استناداً إلى الانثنين الموجودة فيها:

الرتبة	اسم الدولة	النسبة المئوية لوحدتها الانثانية	النسبة المئوية لوحدتها الانثانية	اسم الدولة	النسبة المئوية لوحدتها الانثانية	اسم الدولة
٢٨	٩١.بنين	٨٤	٤٦.	فرنسا	١٠٠	كوريا الشمالية
٢٨	٩٢.ملاوي	٨٣	٤٧	.السلفادور	١٠٠	كوريا الجنوبية
٣٦	٩٣.جوانتيمالا	٨٢	٤٨		٩٩	جنوب اليمن
٣٦	٩٤.باكستان	٨٢	٤٩	.الكويت	٩٩	الرتقال
٣٥	٩٥.موزambique	٨٢	٥٠	جزر المالديف	٩٩	اليابان
٣٤	٩٦.افغانستان	٨١	٥١	.فيتنام	٩٩	هايتي
٣٤	الكونغو	٨٠	٥٢	اوروكواي	٩٨	بودتوريكو
٣٤	٩٨.تايلاند	٧٨	٥٣	.بالبادوس	٩٨	هونج كونج
٣٣	٩٩.الاتحاد السوفيتي	٧٨	٥٤	.بلغاريا	٩٨	المانيا الشرقية
٣٢	١٠٠.بوليفيا	٧٨	٥٥	.ليسوتو	٩٧	المانيا الغربية
٣٢	١٠١.فولتا العاليا	٧٨	٥٦	.سوريا	٩٧	بولندا
٣١	١٠٢.افريقيا الوسطى	٧٥	٥٧	.ليبيا	٩٦	اليمن الشمالي
٣١	١٠٣.اثيوبيا	٧٥	٥٨	.رومانيا	٩٦	مصر

١

٢

٣

الإرهاب الدولي

٢١	١٤. الجايمون	٧٥	٥٩. تركيا	٩٦	بروندي	٤
٣٠	١٥. نيبال	٧٠	٦٠. بينما	٩٦	كوبا	٥
٢٩	١٦. غانا	٧٠	٦١. كمبوديا	٩٦	دومينيكا	٦
٢٩	١٧. توجو	٧٠	٦٢. المكسيك	٩٦	أيرلندا	٧
٢٨	١٨. ماليزيا	٦٩	٦٢. أرجنتين	٩٦	إيطاليا	٨
٢٨	١٩. السنغال	٦٨	٦٤. بريطانيا	٩٦	النرويج	٩
٢٧	١١٠. النيجريا	٦٨	٦٥. استراليا	٩٥	دانمارك	.
٢٧	١١١. السودان	٦٧	٦٦. موريتانيا	٩٥	آيسلندا	١
٢٧	١١٢. جامبيا	٦٥	٦٧. قبرص	٩٥	جاميكا	٢
٢٦	١١٣. الفلبين	٦٤	٦٨. العراق	٩٥	الأردن	٣
٢٥	١١٤. كندا	٦٣	٦٩. نيوزيلندا	٩٤	كولومبيا	٤
٢٥	١١٥. غينيا	٦٢	٧٠. متنغوليا	٩٤	مدغشقر	٥
٢٥	١١٦. يوكسلافيا	٥٨	٧١. غينيا الجديدة	٩٤	السعودية	٦
٢٤	١١٧. إندونيسيا	٥٨	٧٢. سنغافورة	٩٣	البرازيل	

الإرهاب الدولي

٢٤	١١٨. ايران	٥٨	٧٣. تايوان	٩٣	كاستاريكا	٧
٢٣	١١٩. سيراليون	٥٧	٧٤. الجزائر	٩٢	مالطا	٨
٢٢	١٢٠. انجولا	٥٦	٧٥. اسبانيا	٩٢	الصومال	٩
٢٢	١٢١. مالي	٥٣	٧٦. بورما	٩٢	السودان	.
١٨	١٢٢. زامبيا	٥٣	٧٧. سريلانكا	٩١	الباناما	١
١٧	١٢٣. ليبيريا	٥١	٧٨. تشيكو سلوفاكيا	٩٠	اليونان	٢
١٧	١٢٤. ت Chad	٥٢	٧٩. سيسرا	٩٠	العمر	٤
١٧	١٢٥. كينيا	٥٢	٨٠. الولايات المتحدة	٩٠	مولندا	٥
١٤	١٢٦. ساحل العاج	٤٩	٨١. بوتسوانا	٨٩	فنزويلا	٦
١٣	١٢٧. نيجيريا	٤٧	٨٢. اكواڈور	٨٨	الصين	٧
١٢	١٢٨. جنوب افريقيا	٤٧	٨٣. المغرب	٨٧	النمسا	٨
١١	١٢٩. الهند	٤٦	٨٤. زيمبابوى	٨٧	لبنان	٩
١١	١٣٠. الكاميرون	٤٥	٨٥. بلجيكا	٨٦	شيلي	.

الإرهاب الدولي

الرتبة	البلد	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإرهاب	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإرهاب	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإرهاب
١	بارجواي	٨٦	٨٦	ترینیداد و توباگو	٨٦	٤٤	١٢١. زائير
٢	رواندا	٨٦	٨٦	غيانا	٨٧	٤٢	١٢٢. اوغندا
٣	لكسيمبورج	٨٥	٨٥	موريشيوس	٨٨	٤٢	١٢٣. تنزانيا
٤	فنلندا	٨٤	٨٤	بيرو	٨٩	٤١	
٥	مندوراس	٨٤	٨٤	لاوس	٩٠	٤٠	

المصدر: International relation-power and justice T.Couloubis J.woife.

الإرهاب الدولي

الفصل الثالث
الإرهاب الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر

اڑھاپ الڈولی

٤- الارهاب بعد احداث ١١ سبتمبر

تحتل احداث سبتمبر ٢٠٠١^(٤) منعطفاً وتحولاً نوعياً في النظام الدولي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وال الحرب الباردة، هذه الاحداث التي تحدث كل التطورات في النظام الدولي، سواء طبيعة الجريمة او الفاعلين او الادوات المستخدمة وانها تدل على ان هؤلاء الذين كانوا في الماضي بمثابة (اداة) ي يد الدول والقوى العظمى أصبحوا الان قادرين تماماً على التحول الى (الكترونيات حرة) ويتمتعون بالاستقلالية ليس من الناحية الابدیولوجیة فقط وانما من النواحي الللاستراتیجیة والعملیة.

شهد الناس واحدة من اكبر جرائم العصر، وكان في المبني التجارة وفي أقصى درجات اليأس
قفز الناس من النوافذ نحو موت اكيد فكانت هجمات ١١ ايلول الارهابية صدمة قوية للعالم
يأسه، وكان الحجم حانياً وحشياً.

عندما صدم الارهابيون الطائرتين المخطوفين بمركز التجارة العالمية قتل عدد كبير من الموظفين الامريكيين والاجانب الذين يعملون في برجي المركز وسجل اكثر من خمسة الاف شخص في عداد المفقودين او أكثر من ٤٠٠ شخص بينهم ٢٦٦ ركاب الطائرات التي انفجر تأكدت وفاتهم والخسارة المادية تقدر بـ(٢٠) بليون دولار.

(١) كانت طائرة ركاب عملاقة موجهة نحو برج الشمالى لمركز تجارة العالمى التي كانت على متنها ٩٢ راكباً في الساعة الثامنة بالتوقيت المحلى لمدينة (بوسطن BOSTON) في رحلتها الى لوس أنجلوس ، وفي التاسعة دقائق أصطدمت بالادوار في البرج الجنوبي في البرجين التوأم ، وطائرة أخرى على متنها ٦٤ شخصاً أصطدمت بالوجهة الخارجية الرئيسية للبناتاغون ، مبني ويدعى الداعم الامريكية ذي الطوابق الخمسة، وقد دارت الطائرة فوق (أوهايو) وانفدت الاولاً مسارة فوق البيت الايبس مقر الرئيس الامريكي. لم يك هذا الخبر ينتشر الا وصلت اشارة عن سقوط طائرة في (بنسلفانيا Pennsylvania) طبقاً للاخبار الاولية ، قد أسقطت الطائرة عن طريق اطلاق النار او انها انفجرت في الجو جاءت بعد ذلك اشارات عن حدوث صراع وتشابك على متن الطائرة قام به الكادر وتم اخراجها بعد ذلك بقليل انتهت الطائرة الثالثة الاخ

للمزيد من المعلومات حول احداث ١١ سبتمبر انظر: اندرياس فون بولوف: المخابرات الامريكية والحادي عشر من سبتمبر ، الارهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات ، ترجمة عمار بكر ، الطبعة الاولى ٢٠٠٤ مكتبة الشروق الدولية. ص ٩ وما بعده . - سعيد اللارندي، دولارات الارهاب. شبكات تمويل الارهاب - في العالم ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.يناير ٢٠٠٣ ويوسف الجهماني، قواربوا حروب القرن (المؤسسة الامريكية الصهيونية الكبرى) ، دار الكتاب العربي ، طبعة خاصة ٢٠٠٢ من ١٧ وما بعدها ، وتيري ميسان. التخلص الشيطاني ترجمة .ذ.هير طالب، دار الوطنية الجديدة دمشق ٢٠٠٢ ، وفيه العديد من الوثائق ، يمكن الرجوع اليها على: [HTTP://WWW.EFFROYABLEIMPOSTUIE.NET](http://WWW.EFFROYABLEIMPOSTUIE.NET).

الإرهاب الدولي**١١ سبتمبر**

من المؤكد ان ١١ سبتمبر سجلت على انه يوم فارق في تاريخ الإرهاب خصوصاً ادانته الجريمة التي حدثت في ذلك اليوم في كافة انحاء العالم بوصفها جرائم خطيرة ضد الإنسانية . وحصل اجماع على انه يجب على الدول كافة أن (تعمل على تخلص العالم في مركبي الاعمال الشريرة) وان كارثة الإرهاب الشيطانية خاصة ذلك الإرهاب العالمي الذي ترعاه الدول وباء نشره (الاعداء الجبناء للحضارة نفسها) في محاولة منهم (للعودة الى البربرية) وهو أمر لا يمكن القبول به^(١).

لم يكن ماجرى يوم (١١) سبتمبر في نيويورك وواشنطن مفاجئاً تماماً، فقبلها كانت الولايات المتحدة هي المستهدفة بالعمليات الإرهابية في معظم الاحوال ومن ثم كانت الاكثر عناية لجمع المعلومات الدبلوماسية والمخابرات والباحثات الفدرالية. ومطاردة الجماعات التي تقوم بهذه العمليات وطبقاً لقانون^(٢) خاص تقدم وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً سنوياً بشأن الإرهاب الدولي وهو الذي يضم اطرافاً او يستهدف اطرافاً من دول عددة، والذي يكون ضحاياه افراد جماعات-منشآت- او مصالح امريكية في معظم الاحوال ويختضمن مدى التعاون من جانب الدول لمكافحة الإرهاب^(٣). وأن استقصاءات الرأي بعد عام من الحدث الكبير تقول ان ٩١٪ من الامريكيين يرون ان الخط رقم واحد الذي يهدد الولايات المتحدة ولعشرين سنة قادمة هو الإرهاب^(٤) وأنها كارثة بكل المقاييس الحضارية.

^(١) نعوم تشوسكي واخرين، المولعة والارهاب، حرب امريكا على العالم، ترجمة د. حمزة المزيني مكتب مدبولي الطبعة الاولى القاهرة ٢٠٠٢ ص ١٢١.

^(٢) وزارة الخارجية الأمريكية (نماذج لرهاب الدولي ٢٠٠٠) صادر عن مكتبة المنسق للأنشطة مكافحة الإرهاب ابريل ٢٠٠١.

^(٣) محمد المراغي، حرب الجليان والصاروخ (وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب) دار الشروق، الطبعة الاولى -القاهرة ٢٠٠٢ ص ٤٩. وطبقاً للوثيقة فإن مصطلح الإرهاب (يعني العنف المتعمد والذي تحركه دوافع سياسية ويجري ارتکابه ضد أطراف غير المحاربة بواسطة جماعات شبه قوئين او علماء سريين او المقصود بغیر المحاربة انه يتضمن المدنيين والعسكريين الذين يكثرون وقت الحادث غير مسلحين او خارج الخدمة وكذلك المنشآت العسكرية او العسكريين في حالة عدم وجود اعمال عدائية في تلك الواقع مثل التفجيرات ضد القواعد الأمريكية في اوروبا والفلبين وغيرها. وهذا التعريف الذي تتضمنه المادة الثانية والعشرين من القانون الأمريكي القسم ٣٦٥٦ اف (د) عرف المصطلحات التالية ايضاً.

-الإرهاب الدولي - يعني الإرهاب الذي يشمل مواطنين او اراضي أكثر من الدولة.

- جماعات الإرهابية - يعني اية جماعة تمارس الإرهاب او اية جماعة لها جماعات فرعية مهمة تمارس الإرهاب الدولي ، وتطبق الولايات المتحدة هذا التعريف للإرهاب من أجل الأغراض التحليلية والاحصائية منذ عام ١٩٨٣.

^(٤) محمود المراغي، سفر الموت من افغانستان الى العراق - وثائق الخارجية الأمريكية ، دار الشروق ، طبعة خاصة، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٥.

الارهاب الدولي

وأذا ما أستمرت العولمة في السير على هذا المنوال الذي عليه فيما معنى، وإذا ما وصلنا في التعلم من أخطائنا فان العولمة لن تفشل في تطوير التنمية فحسب بل ستواصل في تسبب الفقر وعدم الاستقرار لذا من الضروري الاعتراف باجراء الاصلاحات عليها^(١)

فباستطاعتنا ان نشاهد على ان العلاقات الدولية المعاصرة تسير وفق آلية خطيرة الاثر تصل طبقاً للاسلوب الذي يمدد بمقتضاه جسد الكائن الحي المكون من ملايين الخلايا التي هي في تغير مستمر وصيورة دائمة تسمى الايض (الميتا بوليزم) حيث تتأكل وتنهار الخلايا القديمة وتحل محلها خلايا نشطة جديدة وقوية، ويبدو ان هذه الفلسفة أقتبست بشكل مقصود او غير مقصود لتسير العلاقات بين الام و الجماعات البشرية^(٢) وعليه يمكننا ان نبين أهم ملامع الدولة المهيمنة في النظام الراهن من خلال التفاعلات وال العلاقات الدولية في السنوات القليلة الماضية وضمن امور اخرى، حاولت الولايات المتحدة او اتضحت انها تحاول بدرجة أكثر او اقل من التفرد عمل مایلي^(٣).

- ١- الضغط على الدول لتبني وتطبيق القيم والاجراءات الامريكية فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية.
- ٢- منع البلدان الاخرى من الحصول على قدرات عسكرية تمكناها من مواجهة التفوق الامريكي.
- ٣- تطبيق القانون الامريكي في المجتمعات الاخرى.
- ٤- تصنيف الدول وفقاً للتزامها بالمعايير الامريكية بخصوص حقوق الانسان، المخدرات، الارهاب، انتشار الأسلحة النووية والصواريخ والحرية الدينية.
- ٥- فرض العقوبات على البلدان التي لا تطبق المعايير الامريكية بخصوص هذه المسائل.
- ٦- تعزيز مصالح الشركات الامريكية تحت شعارات حرية التجارة والأسواق المفتوحة.

^(١) جوزيف ستكتنر، العولمة ومساؤها ، ترجمة نالح عبد القادر حلبي، بيت الحكمة بغداد، ط١٠٣، ص٢٧٦.

وفي تفاصيل حول العولمة بين المؤيد والمعارض انظر: د.مهدي جابر مهدي، المستجدات في القانون الدولي المصدر السابق، و د.حسين توفيق ، اتفاقيات WTO\gatt المصدر السابق. من ١٠ وما بعدهما ، وكذلك لنفس المؤلفة هل يمكن للعولمة ان تتلكم الكردية؟ المصدر السابق ص٢٤ وما بعدهما ، و د.سيار الجميل مفهوم العولمة العرب والعولمة مركز دراسات الوحدة ظ٣ بيروت ٢٠٠٤، ود. سعدى البرنجي العولمة القانونية جريدة خبرات العدد ٨٨٣ في ٧/١٢/١٩٩٨.

^(٢) د. السيد عليوة، ادارة الازمات والکوارث. مخاطر العولمة والارهاب الدولي ، المصدر السابق ، ص٢٨٢.

^(٣) صموئيل هننفتون، القوة العظمى الانفرادية، مجلة الاسلام و فلسطين، العدد ٦٤ ، تموز ١٩٩٩ ، ص٤٠.

الإرهاب الدولي

- ٧- توجيه سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحيث يخدم مصالح هذه الشركات.
 - ٨- التدخل في النزاعات المحلية لها فيها مصالح مباشرة محدودة نسبياً.
 - ٩- اكراه دول اخرى على تبني سياسات اقتصادية وسياسات اجتماعية تخدم المصالح الاقتصادية الامريكية،
 - ١٠- زيادة مبيعات الاسلحة الامريكية في الخارج وفي الوقت نفسه محاولة منع مبيعات اسلحة من قبل دول اخرى
 - ١١- توسيع حلف الناتو شرقاً ليضم بدأه بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك.
 - ١٢- تصنيف بعض الدول على انها (دول شريرة) واستبعادها من المؤسسات العالمية لانها ترفض الانصياع للرغبات الامريكية.
- ومن جانب اخر في عالم أحادي القطبية عند إنتهاء الحرب الباردة وانهيار اتحاد السوفياتي، كانت الولايات المتحدة غالباً قادرة على فرض ارادتها على البلدان الاخرى لكن في معظم بلدان العالم، يرفض الكثير القادة السياسيين فكرة عالم أحادي القطبية ويحبذون قيام تعددية الحقيقة^(٤).

وعليه فإن العالم المعولم يحتاج في الواقع الى وضع نظام جديد لحماية الانسان وحقوقه السياسية والمدنية اذ لا بد من اعادة تنظيم سلوك الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى من جهة واعادة تنظيم سلوك وممارسة الدولة تجاه مواطنينها من جهة اخرى، بالإضافة الى تجديد اقانون الدولي او تعديله بما يتلاءم مع المستجدات الدولية الراهنة ويسجم مع المتغيرات الدولية الاجتماعية الاقتصادية، الثقافية ...الخ. اذ لا بد لهذا القانون ان يتميز بالمرونة وأستباقي

^(٤) صموئيل هنتنغتون ، القوة العظمى الانفرادية. المصدر السابق من ٤١-٤٥. وجاء فيه في مؤتمر عقد عام ١٩٩٧ في جامعة هارفارد تحدث باحثون وعلماء عن ان النخب في بلدان تضم على الأقل ثلثي سكان بلدان العالم -صينيون-روس-منود-عرب مسلمون وأفارقة نرى في الولايات المتحدة التهديد الخارجي الوحيد والكبر على مجتمعاتها ولا ينطر هؤلاء للولايات المتحدة كتهديد عسكري بل كخطر على وحدة واستقلال وتقدم حرية بلدانهم ، ويتعبرون الولايات المتحدة قوة متطللة ، تتدخل في شؤون غيرها استقلالية ذات نزعة فردية للهيمنة الخادعة ، تطبق معايير مزدوجة وتمارس ما يصنفون بأنه (مبرالية مالية) وأستعمال ثقافي.

الارهاب الدولي

الاحداث والتغيرات المستقبلية وأستيعابها بدلاً من ان تكون التعديلات او رصدكم هائل من القواعد والامر القانونية مجرد رد فعل الاحداث.^(١)

وبسبب هذا الوضع المسيطر كما يسبب القدرات المحدودة نسبياً للمنظمات الدولية اواقليمية مثل الامم المتحدة والاتحاد الأوروبي كان على الولايات المتحدة ان تقوم بدور فريد للتغلب على اكثر المشاكل الدولية الحاحاً، بغض النظر عما اذا كانت هذه المشاكل ترتبط بنزاعات اقليمية او عمليات تطهير عرقية او ازمات مالية او انواع اخرى من المشاكل^(٢) وفي الحقيقة، اذا لم تقم الولايات المتحدة بالتعامل مع هذه المشاكل بأيجابية، فان ادارة الحلول الاكثر المشاكل العالمية خطورة لن تكون فعالة^(٣) وكان في تلك الفترة الاعمال الارهابية واحدة من المشاكل المعقّدة التي تواجه المجتمع الدولي.

وعليه نتفق مع ان النظام القائم حالياً هو نظام هجين (حادي- متعدد القطبية) يجب العمل بالتعاون والمشاركة مع دول رئيسية اخرى، وكما طرح نائب الخارجية الامريكي ستون تالبوت الاسماء بأنه تقسيس الولايات المتحدة قوتها - وفي الحقيقة عظمتها الفائقة - ليس بمعايير قدرتها على تحقيق وأستمرار سيطرتها على الاخرين، ولكن بمعايير قدرتها على العمل مع الاخرين لمصلحة المجتمع الدولي كله^(٤). وهذا قد حصل بعد احداث ١١ سبتمبر حيث وجدنا تعاون دولي واجماع في مجلس الامن الدولي والام المتحدة لمناهضة الارهاب. فالتعاون في الشؤون الدولية قائم حتى في ظل فوضوية غير موئنة^(٥)، ولقد انضم روسيا بحماسة بالغة الى (التحالف

^(١) د. كامران الصالحي، حقوق الانسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، مؤسسة موكريان للطباعة والنشر، اربيل ط٢، ٢٠٠٣ ص١٣٩.

^(٢) خلال السنوات الممتدة منذ عام ١٩٨٩ الى عام ٢٠٠١، ظهرت اشكال متعددة من الاخطار، مثلاً النزاعات الاقليمية وانتشار الاسلحة والارهاب، وعدم الاستقرار السياسي والمالي، وانهيار عدد من الدول، وتغيرات التغيرات المناخية، والامراض المعدية، والفقر. ومع انه لم يصبح أي خطر بمفرده هو السائد، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطورة للتدخلات العسكرية استجابة للنزاعات محلية او اقليمية كما حصل غداة الاجتياح العراقي للدولة الكويتية ١٩٩٠- واضطرابات هابتي ١٩٩٤ وحرب البوسنة ١٩٩٥ وکوسوفو ١٩٩٢ واحاد الصومال ١٩٩١ في نفس الوقت نزاعات اخرى لم تدخل فيها الولايات المتحدة وامها عمليات الابادة العرقية في رواندا ١٩٩٩ وفي البوسنة بين عام ١٩٩٢ وحتى تزوٰٰ ١٩٩٥ ، و الحروب الاهلية في ليبريا ، وسيراليون.

وجمهورية ١٩٩٤، والكونغو الديمقراطية (زائير). واما عن اخرى من العالم.

^(٣) روبيت جاي ليبر، جامعة جورج تاون ، ايلول /سبتمبر، عدداً جديداً من التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة .
<http://usinfo.state.gov/tr-٨٢٦sep.htm> .

^(٤) صاموئيل هنتنفتون. المصدر السابق نفسه ص٤٢.

^(٥) جوزيف س، ناي الain المصدر السابق، ص٢٥.

الإرهاب الدولي

ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر) وكذلك فعلت الصين بانضمامها إلى هذا التحالف بسرور بالغة لاسباب مشابهة^(١).

٤-٢ الإرهاب الدولي الجديد وتجلياته

ترتب على أحداث ١١ أيلول العديد من التحليلات والتداعيات التي ساعدت في أعطاء وجه للصراع والتحالف والاحلاف والدولية، ووضعت بصماته على العلاقات الدولية، وأنعكاساتها على النظام العالمي، وبين هذه التحولات مثلت ملامحها كالتالي:

٤-٢-١ ملامح الإرهاب الدولي الجديد

مثلث هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن نقلة نوعية هامة في تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت أقرب إلى ما يعرف بـ(الإرهاب الجديد) أكثر من كونها شكلاً من اشكال الإرهاب التقليدي^(٢) فمفهوم الإرهاب الجديد قد دخل إلى الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينات من جانب العديد من الأكاديميين والسياسيين بوصفه شكلاً متعمراً من اشكال الإرهاب تحرّكه الأيديولوجيات ذات الأساس الانثنى المتطرف أو ذات الأساس الديني المتشدد السماوي أو الوضعي، كما يتميز بالأعتماد على شبكات تنظيمية واسعة وخلايا بشرية متماشكة ومغطدة، وباستطاعة الإرهابيين استخدام أسلحة الدمار الشامل لضرب أهدافهم وتحقيق مطالبهم، ويزيد فيه عدد الضحايا وحجم الدمار وتتأثيرها بصورة طردية، بل زادت عن ضحايا العديد من الحروب التقليدية التي خاضتها الولايات المتحدة^(٣).

وعليه ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلاً رمزاً له دلالته ورمزيته وصداء ومكانته الخاصة، وأهداف محددة، والضحايا أقل ووسائل الإرهاب القديم بصورة رئيسية تشمل:

^(١) وعرفاناً منها بجميل الولايات المتحدة عليها ، كما وضح رئيس الوزراء التركي، فأمريكا ساهمت بالحملة التركية على السكان الأكراد الذين قمعوا بوحشية وتم تنفيذ هذه الحملة بوحشية فظيعة ، حيث اعتمدت تركية بشكل أساسى وقاطع على تدفق الأسلحة الأمريكية عليها بشكل كبير.أنظر: نعوم تشومسكي ٩/١١ الإرهاب والرعب الكفاح. ص من ٢٤-٢٥.

^(٢) أحمد ابراهيم محمود ، الإرهاب الجديد، المصدر السابق ، ص ٤٤.

^(٣) أحمد ابراهيم محمود، المصدر السابق نفسه من ٤-٤٥. وجاءها بأنه قد شاع هذا المصطلح بصفة خاصة من جانب اللجان العدبية التي شكلها الكونجرس الأمريكي ، مثل لجان بريمر وجبلور ودوبيتش، وحضرت التقارير الصادرة من هذه اللجان من أن هذا الإرهاب الجديد ربما يلجأ إلى استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بقصد أثار نفسيه ضخمة حتى لو كانت الهجمات الإرهابية محدودة الأهداف وال範圍.

الارهاب الدولي

الاختطاف والاحتجاز وأخذ الرهائن والتهديد. واغتيال شخصيات مهمة، اما الارهاب الجديد فهو اكثر تطرفاً وحدة واهدافه واسعة غير محصورة، كما ان وسليته الاساسية هي القتل الجماعي .

هذا التحول النوعي يمكننا ان نسميه (الحروب الجدية) كما أطلق عليها ماري كالدور^(١). حيث نرى ان هناك شكلاً جديداً من الحروب في العالم يقوم على مجموعات خاصة متباوزة للحدود تشمل تنظيمات وأمراء حرب وبقايا الدول المنهارة ولاتسعى هذه الحروب الجديدة الى الانتصار العسكري، بل تسعى الى التعبئة والحراك السياسي لزيادة عضويتها وتحديد نفوذها.

وعلى الرغم من ان جوهر الارهاب يظل واحداً من حيث هو استخدام العنف او التهديد باستخدامه من اجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع. لتحقيق هدف سياسي معين، فأن أشكال الارهاب وأدواته وتكلباته تختلف وتتطور بسرعة مع الزمن كما يتأثر الارهاب الى حد كبير بخصائص النظام الدولي وتوازناته والتي تؤثر على الاهداف وآلياته.

فإذا كان العالم قد شهد في القرن الماضي حربين عالميين جرتا الخراب والدمار على اركانه فإنه ينبغي ان تكون الحرب الثالثة الوحيدة الان مع الارهاب في كل مكان طويلة ومتعددة الميادين يهدد سلامة وأمن وتراث الإنسانية جماعة^(٢).

تمثل هجمات ١١ سبتمبر تطور طويل في ظاهرة الارهاب والتي تعتبر تحولاً في البيئة الدولية والارهاب الدولي ففي اواخر القرن التاسع عشر وحتى عقد الثلاثينيات هناك موجة من الارهاب ذات الطابع القومي المتطرف واثناء الحرب الباردة يعتقد الارهاب ذا الطابع الايديولوجي وكان في جوهره اداة من ادوات الصراع بين الشرق والغرب، اما الموجة الحالية فهي ارهاب يتسم بخصائص متميزة ومختلفة عن ارهاب العقود السابقة منها^(٣).

١- من حيث التنظيم والتخطيط: تتسم جماعات الارهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات حيث تضم افراداً ينتمون الى جنسيات مختلفة، ولا تجمعها قضايا قومية. بل هناك وحدة ايديولوجية دينية او سياسية محدودة، ويتسم بالتنقل مما يجعل من الصعب متابعتها او

^(١) حسن الحاج على احمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي، المستقبل العربي ، المصدر السابق ص ٤٩

^(٢) ابراهيم نافع ، العالم والارهاب ، التدويرة الدولية للارهاب (محمود مراد) المصدر السابق ص ٥

^(٣) د.مهدي جابر مهدي، المستجدات في القانون الدولي العام ، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا، دكتوراه، المصدر السابق، ص ٤٥ ، وما بعده . واحمد ابراهيم محمود، الارهاب الجديد، المصدر السابق، ص ٤٥ وما بعدها.

الارهاب الدولي

٣- من حيث التسلیح: ان الارهاب الجديد أصبح قادراً على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً، بما في ذلك احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل، لذا فأضافة الى الارهاب التقليدي ورد الكلام عن الارهاب النووي والبيولوجي والكيماوى والمعلومات.....الخ (واستخدام التكنولوجيا المتطرفة ووسائل الاعلام والتدريب على الاجهزة ذات التقنية العالية وقيادة الطائرات واقتحام الواقع والاغتيالات والاختطاف والتجزيرات^(١)).
والباحثون في مجال مكافحة الارهاب وصلوا الى نتيجة محددة وهي ان اللجوء الى الارهاب هو الوسيلة الوحيدة الان بدلاً عن الحروب التقليدية لجسم الصراعات السياسية^(٢)، ويمكننا ان

-في ١٢/٢/٢٠٠٢، هزت انفجارات ضخمة منسجعاً سياحة في جزيرة Bali الاندونيسية ، خلفت أكثر من ١٨٠ قتيلاً وأكثر من ٣٠٠ جريحاً معظمهم سياح استراليون.

-في ٢٠٠٢/١٢/٢٨، أستهدفت سيارة ملغومة فندقاً في مدينة بومباي في كينيا على ساحل المحيط الهندي، يُؤمِّن سياح إسرائيليون، قُتل ثلاثة منهم أضافة الى عشرى كينيين، وأصيب أكثر من ثمانين.

-في ٢٠٠٣/٥/٤، أهتزَّ العاصمة السعودية الرياض بفعل العمليات انتشارية أستهدفت ثلاثة مجتمعات سكنية يقطنها عربيون فقط ٣٤ من بينهم ٨ أمريكيين وأصيب أكثر من ١٩٠. وفي السعودية جرت خمس عمليات (في المكة) واحد منهم جرت فيه اشتباكات عنيفة، وفي يوم ٨/٨/٢٠٠٥، الساعة ٥ صباحاً جرت اشتباكات عنيفة الرياض وقتل مسؤول الثاعة المغربي فيه.

-في ٢٠٠٣/٥/١٦، أستهدف الدار البيضاء تسعى حمراء حين أستهدفت عمليات انتشارية أماكن سياحية في المدينة اضافة الى القنصلية البلجيكية، أكثر من ٤٠ قتيلاً وعشرين جريحي سقطوا في هذه الاحداث الدامية.

-في ١١/١٢/٢٠٠٣، فجر الارهابيون انفسهم في مجمع (المحيى) في الرياض السعودية بسيارات ملغومة الذي كان فيه نساء وأطفال بعد أفعال رمضان اسفر عن مقتل ١١ شخص وأصابة أكثر من ١٢٠ شخص.

-في ١١/١٥/٢٠٠٣، هاجم الارهابيون بسيارات المفخخة معددين يهوديين في اسطنبول التركية مما (نفيه شانون وبين اسرائيل) قُتلت ٢٠ شخصاً غالبيتهم من المارة وأصحاب المتاجر.

-في ١٢/٢/٢٠٠٣، تعرض القنصلية البريطانية في اسطنبول تركية وبنك اتش بي سي ادت الضربة الى مقتل ٢٧ شخصاً من بينهم القنصل البريطاني.

-في ١٢/٣/٢٠٠٤، استيقظ العاصمة الإسبانية مدريد على وقع مذبحة حقيقة تفجرات استهدفت محطة للقطارات وقت الصباح في ساعة الذروة ، أكثر من ٢٠٠ شخص لقوا حتفهم وأكثر من ألف اصيبوا في هذه التجارب التي صدمت العالم اجمع.

-في ٩/٩/٢٠٠٤، ينتقل المشهد الى بيسلان في اوسيتيا الشمالية و المسلمين يقتحمون مدرسة للاطفال ويختذلونهم وعائالتهم رهائن في سبيل تحقيق مطلب في انفس المسلمين قُتل أكثر من ٣٢٠ وأصيب ببراءة الطفولة.

-العمليات الإرهابية البشعة في اقليم كوردستان العراق في ٢/١٢/٢٠٠٣ و٤/٥/٢٠٠٥ و٦/١٣/٢٠٠٥ التي راح ضحيتها مئات الاربعة.

(١) منذ عام ١٩٩٦، الحكومة الأمريكية بذل جهد واسع النطاق للاستعداد للرد على أي هجوم او عمل ارهابي في الولايات المتحدة من خلال استعمال اسلحة الدمار الشامل او الاسلحة البايولوجية للمزيد من المعلومات انظر:

-Asurvey of Biological Terrorism and America's Domestic preparedness program, Gregory d.koblentz,sp,٢٠١.

-<http://www.nga.org/pubs/issue briefs/١٩٧

(٢) فؤاد علام، الخبر الامني المتخصص في شؤون الارهاب من برنامج (المرصد) في قناة العربية الفضائية بعنوان (الارهاب ، تاريخه ، اسبابه وعلاجه) ،٢٠٠٤/٩/٢٣ ،الساعة ٥،٤٩ دقيقة مقدم البرنامج (منتهي الرمحى) .

الإرهاب الدولي

تتصور بعض السيناريوهات التي تتواءج ما بين العمليات التقليدية والعمليات المبتكرة كما يلي^(١):

- ١- شن هجمات عنيفة من قبل دول ضعيفة نجحت في تصنيع اسلحة دمار شامل وفي ايجاد طرف لا يصلها الى جيرانها او يشنها مجهولون على الولايات المتحدة.
 - ٢- هجمات ارهابية متزايدة الشدة تشنها مجموعات سرية ضد اهداف مقيمة على وجه الخصوص، مكررة ما حصل في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، ولكنها تتصاعد في نهاية المطاف الى حد استخدام اسلحة الدمار الشامل.
 - ٣- هجمات الكترونية تحدث الى شلل تشنها دول مغفلة او منظمات ارهابية او حتى افراد فوضويون ضد البنية التحتية التشغيلية للمجتمعات المتطرفة بقصد اغرائها في الفوضى.
- ويزداد الخوف حينما صار الارهاب ليس ذا صبغة دولية فقط، ولكن اصبح بمثابة منظمة دولية جديدة لها شخصيتها وخصائصها، حيث اعلنت الحرب ضده، ولكن الحرب ستؤدي الى بروز ما يمكن تسميته بالحرب غير المتناظرة war Asymetric أي يتمثل في الطبيعة الجديدة للأسلحة، وكما اوضحت الدراسات انه لم تتكلف العملية الارهابية في ١١ سبتمبر سواء من حيث التدريب او التخطيط او التمويل او التنفيذ سوى ما قد يقل على نصف مليون دولار. لكن حصل اضرار يقدر بbillions الدولارات، اضافة الى التكاليف المترتبة عليه، فأن تكاليف الحرب على الارهاب لا تختص ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في كل دول العالم^(٢).

^(١) زبيغنو بريجينسكي ، الاختيار، السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، ترجمة عمر الابوبي، دار الكتب العربي.لبنان ٢٠٠٤ . ص ٢٢

^(٢) د. بطرس بطرس غالى العلاقات الدولية بعد احداث ١١ سبتمبر ، المائدة المستديرة و السياسة الدولية ، عدده ١٤١، ص ١٦.

-أفاد "مركز التقويمات الاستراتيجية والعسكرية" وهو مؤسسة متخصصة في مسائل العسكرية في واشنطن ان النفقات الامريكية على الحرب في أفغانستان بلغت حوالي بليون دولار في الشهر الاول، ورفضت وزارة الدفاع الامريكي اعلان ارقام عن كلفة العمليات ، لكن الناطقة باسمها سوزان هانسن لاحظت ان الوزارة تستطيع ان تعتقد على ١٢١٨ مليار دولار مقتطعة من المبلغ الاجمالى البالغ ٤ مليارات دولار من الموازنة الطارئة التي صوت عليها الكونغرس بعد اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١. اظر د. محمد قيسى، بن لان يقر اول حرب القرن في افغانستان، لعنة الاعراق واللام، مركز دار الاقاقد الجديدة ، بيروت. ١٥، ٢٠٠٢، ص ٧٢ . وما بعدها، د. محمود عبدالفضيل، التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة من كتاب افاق التحولات الدولية المعاصرة، ٢٠٠٢، ص ٣٧ ، وما بعدها.

الارهاب الدولي

٤- من حيث التوقيت :

اقترن الارهاب الجديد بزيادة الكراهية وتنامي العداء للإسلام والمسلمين بشكل خاص بعد الاحداث ١١ سبتمبر وساهمت وسائل الاعلام في تغذية روح العداء والرفض الشديد للآخر والعنصرية والتمييز في الدول الغربية والاسلامية ايضاً^(١)، وداخل المجتمعات الغربية والاسلامية بما سمي بـ (اسلام فوبيا - الرهاب من الإسلام، أو العرب فوبيا - كراهية العرب، أو الزينو فوبيا Xenophobia، رهاب الأجانب - الغرب فوبيا - كراهية الغرب، والعداء لكل ما هو غربي بما فيها الحضارة الغربية وإنجازاتها العلمية والتكنولوجيا الهائلة) لذا يجب اتخاذ "تدابير لكافلة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الافعال العنصرية وكراهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، وتعزيز زيادة الوئام والتسامح في جميع المجتمعات"^(٢).

٥- من حيث المصدر:

والجديد ان ظاهرة الارهاب ايضاً لم تعد حصراً بين الدول بل مشترك فيه بصورة اوسع من ذي قبل على مستوى مشاركة المنظمات الارهابية التي تعد وتهيء وتنظم للعمليات الارهابية في بلد ويتم الانتقال عبر بلد ثان للقيام بالتنفيذ في بلد ثالث.

وهذا مالمسناه بوضوح في حالة العراق بعد سقوط نظام صدام في ١٩/نيسان/٢٠٠٤ ومن خلال اعترافات لمجموعات ارهابية اظهرتها الفضائيات خصوصاً العراقية خلال شهر شباط ٢٠٠٤ وما بعدها، والكردستانية ايضاً.

٦- التطور في الوسائل والآليات:

وهي تطور جوهري، وابرزها تطوير التكتيك الإرهابي يقوم على استخدام طائرات الركاب المدنية النفاثة كقنابل طائرة واخترقها لعمق الدول (الولايات المتحدة).

^(١)رأينا ان الرئيس بوش الابن زار مركز الاسلامي في واشنطن في ١٧/١٢/٢٠٠١ اثر تداعيات موجة الكراهية في الولايات المتحدة والعالم ، واكد ان الاسلام هو دين السلام وان العناصر الارهابية التي قامت بالاعتداءات على واشنطن ونيويورك لاتمثل الاسلام بل تمثل الشر، للمزيد انظر: ابوبكر الرسوقي، امريكا والارهاب ، الحدث والتداعيات السياسية الدولية ، عدد ١٤٦ ، اكتوبر ٢٠٠١، السنة السابعة والثلاثون، ص: ١٠٢.

^(٢)انظر اعلان الامم المتحدة بشأن الانفية قرار ٢/٥٥ ١٢/١٣، ٢٠٠٠، من الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسون اتخذ دون الاحالة الى لجنة رئيسية [٢٢/٥٥]

الإرهاب الدولي

وعليه فتوسع ظاهرة الإرهاب ينبع إلى التطور العلمي والتكنولوجي الحديث ويمكن القول أن هذا التطور كان عاملاً مساعداً في اتساع هذه الظاهرة، حيث وضع بين أيدي مرتكبي الأفعال الإرهابية وسائل عصرية منظورة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

فأدوات الإرهاب وأسلحته تتعدد مع مرور الزمن أو من حيث المبدأ يتوقف مستوى الأسلحة التكنولوجية المستخدمة في عمليات الإرهاب على هدف الإرهاب، كما ان حركة التطور في تكنولوجيا الإرهاب داخل مجتمع معين تربط بالضرورة بحركة التطور التكنولوجي العام في نفس البلد سلباً أو إيجاباً، وبالدرجة المتاحة بها الأسلحة والعتاد القابلة للاستخدام في العمل الإرهابي، (لذا في حادث الحادي عشر من سبتمبر ظهر سلاح الجديد وهو طائرة مدنية تحولت إلى صاروخ وعندما نقيم السوابق التاريخية وكما استمر السلاح الذي يتحكم في التفكير الاستراتيجي وفي السياسات العالمية طوال فترة الحرب الباردة، فأنتي أتوقع أن يتحكم هذا السلاح الجديد وهو سلاح من أسلحة الإرهاب، في تفكير المستقبلي وإن يؤدي إلى مخاوف جديدة ونظريات جديدة، وإلى تغير في الاستراتيجيات العالمية ومن المحتمل استعماله مرة ثانية وحتى لولم يستعمل فإن الخوف من استعماله سيسيطر على العقل الاستراتيجي. بل والأنسانى عامة في القرن الحالي).^(١)

٢-٢-٣ بعض المظاهر الدولية أثر إرتكاب الأفعال الإرهابية الجليدة:

يرى العديد من المحللين أن القرن الواحد والعشرين بدء بهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وعلى أثر الهجمات بدت حرب جديدة من نواحي ومظاهير جديدة، حيث دعاها البعض الحرب العالمية الثالثة، واخر سماها النمط الحقيقي لصراع الحضارات، وأخرؤنسموها (الإرهاب الإسلامي) ويزرت العديد من القضايا وتاثيرها على العلاقات الدولية منها.

٣-٢-٤ الإرهاب الدولي كازمة عالمية

ان ما وقع في ١١ سبتمبر كان حدثاً عالمياً وشاملاً وتاريخياً بكل المعايير. عالمياً لأنّه أثر في العالم أجمع، وشاملاً لأنّ تأثيره كان نفسياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً، ناهيك عن

^(١) د. بطروس غالى، العلاقات الدولية بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية المائدة والمستديرة -ادارة ، د، اسامة الغزالي، ص ١٦٠.

الارهاب الدولي

كونه اكتسب صبغة حضارية وثقافية بمستوى معين من التحليل، وتاريخياً لانه كان حدثاً فاصلاً وخلفه مشاعر الخوف، والغضب، اضافة الى تجلياته حول الحرب على الارهاب وعلى الشرائع الدولية الداخلية^(١).

ففي ظل النظام الدولي الجديد دخل العالم الى ازمة كونية، حيث نرى اثاره على العديد من النواحي الحية، او واجهه العديد من التحديات وأخطرها الارهاب الدولي خصوصاً أحداث ١١ سبتمبر واصدر مجلس الامن الدولي مباشرةً قرار يدين الارهاب ويتمثل ذلك تفاعلاً واستجابة المنظمة الدولية للتطورات الناجمة عن ١١ ايلول ٢٠٠١، وعليه فإن الارهاب الدولي شكل تحدياً خطيراً في النظام العالمي الجديد (لاتها غير العالم بأسلوب دراميكي)، ولاته لاشيء سببى على حاله، حينما العالم يدخل في (عصر الارهاب) ويعكس على الشؤون العالمية، ليس من حيث حجمها وطبيعتها ولكن من حيث هدفها، فبالنسبة الى الولايات المتحدة، هذه هي المرة الاولى التي تهاجم فيها على ارضها، او حتى يتم تهديدها، وهذه الازمة عالمية بمعنى انها ت quam بلداننا مختلفة عديدة في التزاع وانها لا تزال تتفاعل باتجاهات مختلفة تعكس البعد العالمي للظاهرة واصبحت مثار عدم استقرار المجتمع الدولي^(٢) من جهة، وبعد العالمي لآثاره السلبية من جهة اخرى واصبحت مثار عدم استقرار المجتمع الدولي.

شكلت احداث ١١ ايلول تحدياً واضحاً للاتحاد الاوروبي، ذلك ليس فقط لأن الأوروبيين ادركوا بأن بلدانهم في خطر، وليس لأن الارهاب الدولي سيجر اوروبا على التراجع في علاقاته الطبيعية مع شريكها وحليفيها ، ومنافسها الولايات المتحدة لحد الان، بل ان القضية الرئيسية هي بسبب امكانية قدرة الاتحاد الاوروبي للرد بشكل متماسك حيث ان المستوى على الصعيد الوطني متباعدة، وفي مكافحتهم للارهاب يعتمدون على الحاجات او الضرورات التاريخية الداخلية اكثر من اعتمادهم على منهج شامل للارهاب كظاهرة دولية^(٣).

^(١) د. عبدالله نقرش، والباحث عبدالله حميد الدين، السلوك الامريكي بعد الحادى عشر من ايلول/سبتمبر، وجهة نظر، مجلة المستقبل العربي، مجلة فرنسية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي، ص ٧.

^(٢) نعم تشوسكى، ٩/١١، الارهاب والارهاب المضاد، المصدر السابق، ص ٢٩-١٥.

^٣-Par david Spence (political counsellor of the European commission) , international terrorism: the quest for a coherent EU response.pv.web sit:

. the quc/spence-internatinalwww.iehei.org/biblio

الإرهاب الدولي

ان المشكلة في الاتحاد الأوروبي كانت واضحةً منذ معايدة أمستردام هناك فقط خطوط معينة ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، والذي يدور قدرته حول الامن الأوروبي والعالمي والاليات التي يمكن ان تستخدم لتحقيق ذلك الهدف^(١).

وبما ان الصراع الدولي يتجلی في الحضور في المثلث الحيوي بشكل او باخر (اوروبا وأسيا الشرقية)، بصفتها فضاء الشروة والتقدم الاقتصادي ،والشرق الاوسط بصفتها مصدر الطاقة الضرورية للاقتصاد الصناعي، فإنه التحدي المباشر والاكثر مدة يتمثل من خطر الإرهاب الشرقي الاوسيطى (والذی يتبع في كثير منها من انهيار المعادلةاقليمية التي افرزتها الحرب العالمية الاولى)^(٢)، ومنذ نهاية عهد كلنتون ترکز الاستراتيجية الامريكية على المخاطر الناجمة عن التقاء الارهاب وأسلحة الدمار الشامل لدى ما اطلقت عليه الادارة الديمقراطي وبالدول العارقة Royues stutes. الا ان الارهاب تحول الى الخطر الاستراتيجي الابرز بعد احداث ١١ سبتمبر وجاء الرئيس بوش اثر اعتداءات ١١ سبتمبر الى اطلاق لفظ الحرب العالمية ضد الارهاب معتبراً ايها افظع واطوال حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل وقال في خطابة امام الكونغرس بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٠(٣). ان حربنا ضد الارهاب تبدء بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها ولن تنتهي هذه الحرب عندما يتم القبض على كل مجموعة ارهابية دولية بأيقافها وتحطيمها ومنذ اليوم، فإن كل أمة تستمر في احتضان او دعم الارهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معايداً له ". وقد عبرت "وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الارهاب" ووثيقة الاستراتيجية الوطنية لمواجهة اسلحة الدمار الشامل الصادرتان عام ٢٠٠٢ عن هذه العقيدة الاستراتيجية الجديدة.

وعليه، لأول مرة تتحول الولايات المتحدة الدولة العظمى في العالم من دور الملاجأ والعون الى دور الضحية الذي يطلب المساعدة من غيره، خلال فكرة التحالف الدولي ضد الارهاب التي طرحتها الرئيس بوش مطالبا شركاء الأوروبيين والعرب مد بلاده بالمعلومات والامكانيات التي تساعدها في تفعيل وانجاح هذه الحرب الجديدة .

^(١) Par david ,OP ,cit.p1

-واجهت عملية الاستفتاء لموافقة الدستور الاتحاد الأوروبي ازمة فعلية وذلك برفضه من قبل اکثرية الشعب الفرنسي والهولندي. في مايس ٢٠٠٥.

^(٢) د.السيد ولد اباه ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر.٢٠٠١.الاشكلات الفكرية والاستراتيجية.الدار العربية للعلوم.١٦، ٢٠٠٤، ص٨٤

^(٣) د.السيد ولد اباه، المصدر السابق نفسه ، ص٧٩.

الارهاب الدولي

وكما يقول بريجنسكي، ان مقوله بوش الشهيرة (من ليس معنا فهو ضدنا) التي تعود للزعيم الشيوعي الروسي لينين، تعتبر رؤية بارانوية عنيفة للعالم منذ احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اضافة الى اعتماد استراتيجية فقيرة قائمة على الخوف والرعب دون تحديد مصدر واضح ومحدد للخطر الجارف (فالارهاب تقنية لقتل الناس وليس خصماً محدداً^(١)).

وكيفما نقيم الواقع بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن تغيرت الامور والتي فرضت على الولايات المتحدة المستهدفة لأول مرة في تاريخها على أرضها وأمنها الحيوي وبوسائل غير مألوفة لديها بناء عقيدة استراتيجية جديدة تلائم هذه التحديات غير المسبوقة^(٢). لذا يتعين على الولايات المتحدة لاحتواء هذا الخطير، القيام بعمل متزوج هو منع الارهابيين من الاستفادة من حالة الانهيار القائمة وأعادة بناء نظام اقليمي يدعم الديمقراطية وحقوق الافراد وحقوق الاقليات.

وعلى المجتمع الدولي (التكامل بغرض القضاء على المخاطر التي تهدد الدول والشعوب من جراء الارهاب بجميع اشكاله وظاهره، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالاسلحة وانتاج المخدرات والاتجار بها. وتعزيز التشاور والتعاون فيما بين الترتيبات او الوکالات الاقليمية والامم المتحدة في مجال صون السلام والامن والاستقرار في العالم سيدهب سدى مالم تلب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب^(٣))

٢-٢-٢-٣ ثورة التكنولوجيا المعلوماتية والأرهاب الدولي

تلعب التكنولوجيا دوراً بالغ الاممية في بلورة انباط الامداف الارهابية. فالارهاب يحقق اهدافه من خلال ادوات تكنولوجية ملائمة، وذهب البعض الى ان الارهابي يمتلك معرفة تكنولوجية مساوية لمعرفة قوات الامن التي تواجهه، أي يمكننا القول بأننا أمام معركة تكنولوجية^(٤)، ومامن دولة تتمتع بالمناعة من عواقب الثورة التكنولوجية التي زادت بدرجة كبيرة من قدرات الانسان وتحكمه على ارتكاب اعمال العنف^(٥).

^(١) د.السيد ولد اباه ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ،المصدر السابق ،ص ٥١
^(٢) Francis fukuyama:l'etat -uni,le monde,ly September ٢٠٠١

تقلا عن مصدر السابق،ص ٤١.

^(٣) قرار ٦٥٠ في ١١/٩/١٩٩٠ للجمعية العامة بعنوان اعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الامم المتحدة.

^(٤) د.السيد عليوة، ادارة الازمات والکوارث المصدر السابق ،ص ٢١٣

^(٥) زينيبر بريجنسكي، الاختيار ،المصدر السابق ،ص ٩.

الإرهاب الدولي

ان الاحداث و العمليات الارهابية في زمن العولمة، تعلن عن وجود خط متوازي بين صعود وأنصار الحركة الارهابية كالقاعدة مثلاً والحقيقة ان كلتا الظاهرتين تقدمتا تقدماً ملحوظاً خلال التسعينيات، فكما اثرت العولمة على دول كثيرة، أستطاع اعضاء حركة القاعدة، وخلياها العديدة والمنتشرة في أكثر من ستين دولة، ان تكونوا شبكة اتصالات معقدة التركيب قادرة على تغلغل في مجتمعات هذه الدول وعبر الدول^(١) مستفيدة من الدعم والاسناد الماليين والقدرة على تأثير على قطاعات من الشباب وتوظيف التذمر والسطخ الشعبيين ضد الغرب وسياسة المعاير المزدوجة. وفي الحقيقة كلتا الظاهرتين تتشابهان في الاتجاه نحو التقليل من شأن الدولة والحكومات وأصبح واضحاً ان تنظيم القاعدة والجماعات الارهابية يستخدم كل التكنولوجيا الاسلحة والادوات التي انتجتها العولمة لتنفيذ اهدافه. ويعتبر تفجير مركز تجارة العالمي بالذات رمزاً لضرب العولمة لما يمثله من تأثير كبير على الاقتصاد والتجارة العالميين.

وعليه، ومن الباحثين يقولون بأن اداء العولمة هم أكثر من يستخدم ما تتوفره من وسائل عولمة، وهو الامر الذي يتطبق على التيارات الاصولية الدينية في العالم والتي تعادي مظاهر العولمة^(٢) ولكنها الانشط في استثمار وسائلها وتنشر ضمن نظام معلومة للاتصالات الا وهو الانترنت^(٣). فالانترنت هو واحد من اهم الاسباب الرئيسية لنجاح القاعدة في القيام بأحداث سبتمبر.

^(١) كير كامبل: العولمة الاولى ، اعداد: دعى راغب عوجن، مجلة السياسة الدولية عدد ١٤٧، السنة الثامنة والثلاثون، يناير ٢٠٠٢، ص ٢٥١.

^(٢) للمزيد من المعلومات حول – العولمة وقوى العولمة وادوت العولمة ونتائج العولمة – انظر ، د.حسين توفيق فخض الله، هل يمكن للعولمة ان يتكلم الكوردية؟، مجلة "باريزتر" تصدر عن نقابة محامي كورديستان - اربيل، العدد ٣ سنة ٢٠٠٢، ص ٢٤١، وما بعدها، ولنفس المؤلف: التجارة الحرة والملكية الفكرية في اطار منظمي التجارة العالمية مجموعة محاضرات القيت على طلبة دراسات العليا - ماجستير- كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين كلية القانون ، للسنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

^(٣) اليساندرو باريوكو: المهمة التالية.. عن العولمة ..والعالم القادم.. الناشر فيلترینيلي، ميلانو، ايطاليا، عرض كامبردج بوك ريفيرز، الطبعة الاولى ٢٠٠٣:

<http://alsahafa.info/new/index.php?type=٢&id=٢١٩٧٩٩٢٧٩>

ويقول بعد اجتماع قمة الدول الثنائي الكبرى في جنوا عام ٢٠٠١ ، وما رافقها من اضطرابات ومتظاهرات الحركات المعادية للعولمة (وكان من بين مؤلاته مؤلف هذا الكتاب: وهو مع الكثريين يتساءل "لماذا شعر الاف الاشخاص بال الحاجة الى التوجيه صوب جنوبى الوقت الذى كان ثمانية رجال يمثلون ثمان من اقوى دول العالم يجتمعون معاً لبحث الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية لعالم المستقبل؟" ومنذ احداث جنوا ٢٠٠١ اخذت ظاهرة (مناهضة العولمة) مكانها في نشرات الاخبار؟

الارهاب الدولي

وان احداث ٩/١١ تمثل توظيفاً منظماً للانترنت. وان كتاب (فرسان تحت راية النبي)^(١) الذي الفه ايمن الطواهري - الرئيس المدبر لتنظيم القاعدة - انتشر بسرعة رهيبة بفضل الواقع الاسلامية على الانترنت، وفيها عكس مدى (الفشل الذريع) الذي منيت به الحركات الاسلامية في عقد التسعينيات بالقرن العشرين في مصر والجزائر الى يوسف الشيشان وكشمير والسبب هو غطرسة الحكومات المسلمة (العدو القريب) ومن ثم منها للحركات الجهادية من تعبئة الجماهير او الشعوب المسلمة^(٢). وبناء عليه كما يقول الظاهري اضطربت الجماعات الى طريق جديد لتعبئته الشعوب بعيداً عن اعين الحكومات، وتعود الجماعات الجهادية حربها مع العدو القريب، بعد فراغها من القضاء على العدو البعيد (اسرائيل والغرب) وذلك يحتاج الى شكل تعبوي جديد للافلات من اعين اجهزة المخابرات التابعة للحكومات المسلمة^(٣). وينفذ هذا المنهج بالتكنولوجيا الجديدة فالجيل الحالي من الارهابيين على مستوى متقدم من المعرفة بالثورة المعلوماتية، وهناك العديد

^(١) "فرسان تحت راية النبي" الوصية الاخيرة ، للدكتور ايمن الطواهري ، والكتاب يتكون من ثلاثة اجزاء، ومن عنوانه يمكن فهم محتواه، فالفرسان الذين قصدتهم هم قادة وعنانصر الحركات الاصولية. ويلاحظ ان تسمية الكتاب هي رد على التسمية التي شاعت في القرن الوسطي (فرسان القبر المقدس) أبان الحروب الصليبية في الشرق الأوسط، وكتابه يحتوي على ٢١ فصلاً ، وفي مقدمته يقول: "لقد كتبنا هذا الكتاب اياض اداء للامانة الى جيلنا والاجيال التي تليه فلعلمي. لأنتم من الكتابة بعد ذلك في وسط هذه الظروف القلقة والاحوال المتقلبة وانا اتوقع الا ينتشره ناشر ولا يوزعه موزع، ويتعرض فيه لقتولي قتل الامريكيين ، التي تختلف مبادئ الشرع الاسلامي وكذلك تختلف استراتيجية منظمة الجهاد وابياته التي ترى (ان مقاتلة العدو القريب خير واقضل من العدود البعيد). وتلك الاستراتيجية هي المنهج الرئيسي لفكjamاعة البهاد الذي تضمنه متاب (الغريضة الثالثة) لمؤلفه المهندس الكهربائي محمد عبدالسلام فرج ، والذي أُعد في قضية اغتيال السادات. للمزيد من التفصيل انظر: (فرسان تحت راية النبي) الوصية الاخيرة للدكتور ايمن الطواهري (ثاني اكبر رأس مطلوب في العالم من جانب الولايات المتحدة ، بعد اسامي بن لادن) وقد نشرت الشرق الأوسط قصولاً منه:

-<<http://www.alshaab.com/gif/٢٨-١٢-٢٠٠١/zawahri>.

والمعلومات حول الحركات الاسلامية انظر:-

-المهندس: طارق خالد البرواري، خريطة الحركات الاسلامية وافق المستقبل القريب:

- <http://kurdiu.org/sahafa/alhywar/no_١٩/iu.htm .

^(٤) جيل كبييل (باحث بدراسات السياسية الخارجية، بمركز بروكينجز حرب العقول راس حربتها مسلمو اوروبا، ترجمة شيرين حامد فهمي "باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ٢٠٠٥/٦/١٦ : <http://www.islamonline.net/arabic/politics/٢١/article٢١.htm> !

^(٥) جيل كبييل، المصدر السابق.

-وي بيان بأن تعبئة جماعات صغيرة من المسلمين والحركيين تتم بثلاث خطوات

-١- الایمان الشديد بفكرة جهاد العدو البعيد.

-٢- التعليم المتميّز، ويأخذنا اذا كانوا من خريجي الجامعات الاربوبية ادارة امریکية.

-٣- القناعة المعاكسة التامة بالفكر السلفي او بالفكر الذي استخدم ظاهرة النص عن استخدام روحه او مقصدته.

الإرهاب الدولي

من الخبراء والمهندسين والمخططين وعلماء اغلبهم درسوا في ابرز معاهد الغرب واستطاعوا ان يكتسبوا مهارات باللغة التفوق في التكنولوجيا والبحث العلمي وعلوم الحاسوب الالي .
ويبدو ان بيئة الامن الدولي تحول تجولاً كبيراً بحيث ان الاسلحة والتكنولوجيا التي كانت متوافرة للدول فحسب، أخذت تزول الى افراد وفتات وجماعات ومنظمات تتجاوز الحدود القومية او هي دون القومية^(١) فالتكنولوجيا هي الاداة العظيمة المعادلة لقابلية تعرض المجتمع للخطر، فقد ادى التضاؤل الشوري للمسافات الذي احدثه وسائل الاتصال الحديثة، والقفزة النوعية في الشعاع التدميري لوسائل القتل المتعمد الى اختراق مظلة الحماية التقليدية للدولة. والاسلحة اصبحت الان خارج النطاق القومي من حيث امتلاكها والمدى الذي يمكنها الوصول اليه ، واستخدام التكنولوجيا التدميرية ما هي الا مسألة وقت قبل ان يحدث عمل ارهابي متتطور تكنولوجيا في مكان ما من العالم^(٢).

ان هذا الاتجاه يجب ان يأخذه المجتمع الدولي بالحسبان لما لها من نتائج كارثية (فلالو مرة في التاريخ اصبح من الممكن تصوّر سيناريون (نهاية العالم) بصورة غير توراتية – أي عن طريق الاطلاق المتعمد لتفاعل متسلسل كارثي عالمي من صنع البشر، ولايمكن لمجتمع منظم أن يكون قادرًا على منعها أو احتوائها على الدوام^(٣) .

واستناداً لما اشرنا اليه نصل الى وجود الصلة الوثيقة بين الارهاب والتكنولوجيا في ظل العولمة. ونجع الارهاب الى درجة كبيرة في التوظيف الناجح (بما يخدمه طرقه) المنجزات العولمة على الصعيد التكنولوجي الاتصالي والمعلومات (هذا ما اكده احداث الارهابية منذ التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

^(١) رافائيل بيرل / بيئة الامن العالمية تتغير تغيراً كبيراً استراتيجياً الولايات المتحدة المناهضة للارهاب:
<http://usifo.stat.gov/arabic/tr.v.2 by linr.htm>

^(٢) بريجنسيكي الاختيار، المصدر السابق، ص. ٢٢.
^(٣) المصدر السابق نفسه، ص. ٢٢.

الارهاب الدولي

٣-٢-٤ اضعاف دور الدولة وظهور الجماعات والمنظمات الإرهابية

ان التحول والتتطور التاريخي^(١) الذي شهدته العالم في نهاية القرن العشرين بظهورها الجديد الذي نعيشه امتد الى كل القوى والاطراف، وتعني بها اختراق السيادة القومية ومن بعدها كافة النظم الاجتماعية والثقافية والامنية والمعلوماتية لكل الدول بما فيها الدول الكبرى والقوى العظمى.

فالعلومة ادت الى اضعاف كثیر من دول العالم، وقدساهم هذا الاضعاف جزئياً في ظهور المنظمات الدولية الجديدة سواء كانت ارهابية او غير ارهابية لأن تكون منظمة اقتصادية تسعى للكسب المادي او منظمات جريمة متظاهرة كتجارة الرقيق او المخدرات ظهورهم وزيادة عددهم خصوصاً الهيئات والمنظمات الجديدة يرتبط بضعف الدول. حيث ان الدولة اصبحت غير قادرة على مقاومة تلك الهيئات او المنظمات. كما كان الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة الذي استخدم افغانستان كملاز له. وكذلك بالنسبة لبعض الشركات والتنظيمات الموجودة في العديد من الدول ومن كل ارجاء العالم^(٢)، وكما يرى هارولد هونجوكو^(٣) بان العولمة شجعت الديموقراطية وسهلت شيوخ الارهاب^(٤). اذا اسهمت العولمة بصورة غير مباشرة في تصاعد الارهاب الجديد. فالعالم اليوم اصبحت وحداته متربطة أكثر من قبل، وتعيش اجزاء مقدرة منه في حالة من الاعتماد المتبادل، وضفت مقدرة الدول على التحكم والسيطرة داخل حدودها التقليدية وقللت احتمالات نشوب الحروب التقليدية فألى جانب القوة العسكرية صار للعمليات السياسية المعقدة التي تشمل

(١) لاشك ان (العولمة) اليوم اثرت على اضعاف قدرة الدولة الوطنية ، الا انها في حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة ، وان دور الدولة كانت في تغير مستمر منذ انبلاج ولادتها ولحد الان . والانحسار في دورها. ليعنى بالضرورة تدهور وانحسار في وجودها المضوى فالدولية مؤسسة وادارات وقدرات وسلطات تشريعية تقدر قوانينها على اساس الحاجة العامة لمجموع الشعب في الحضارة والتنمية. لاعلى اساس حاجة السوق او القوة المهيمنة عليه، اذا حل هذا التناقض بين الدولة ككيان سياسي اجتماعي قوي والتجلبات الدولية للنظام الدولي "الجديد" ليس سهلا. انظر ، د. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجوانب ، بيت الحكم ، بغداد، الطبعة الاولى ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٥-٢٥٨.

(٢) د. بطرس غالى ، مستقبل العلاقات الدولية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر المصدر السابق، ص ١٦١.

(٣) هارولد هونجوكو / استاذ القانون الدولي في جامعة بيل في الولايات المتحدة.

(٤) الفصل السادس من كتاب:-

Strobe Talbot and nayan chanda ,(ed) the eye of terror:America and world after
September 11, basic books,newyork,٢٠٠١
نقلا عن: السفير د.عبد الله الاشعاعي ، استاذ القانون الدولي بالجامعة الامريكية القاهرة مجلة السياسة الدولية ،
العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، الجلد ٤، ص ٣٣.

الإرهاب الدولي

المؤسسات الدولية، والشركات عابرة القوميات، والمنظمات غير الحكومية، الجماعات والمنظمات الإرهابية والمنطرفة والأفراد، دور اكبر في تشكيل العالم وكما نرى شبكات متجاوزة للحدود لديها الأفكار والمال والسلاح تنظم نفسها وتكاثر تلك الشبكات نتيجة تأثيرات العولمة من النظم السلطوية المختلفة^(١)، ادى الى حالة انهارت فيها الدولة في بعض المناطق.

وتوفر العولمة والتجارة الحرة وتوسيع نظم الحكم الديمقراطي فرصة لحركة الفئات الإرهابية وال مجرمة في جميع انحاء العالم بقدر اكبر من الحرية^(٢).

وعليه نستطيع ان نرصد في جسد النظام العالمي الراهن كمية هائلة من التغيرات المنشطة للعملية الثانية: الهدم والبناء في وقت واحد، وفي مقدمتها الصورة العلمية التكنولوجية والطفرة المعلوماتية والكم الهائل من القدرة الاعلامية المتنوعة، و الفاعلين فيها ليس فقط الدولة، بل هناك اكثر من الف شركة متعددة الجنسية فضلاً عن الآف المنظمات الدولية والاقليمية وغير الحكومية والجمعيات الاهلية والخيرية العالمية كلهم لديهم مصلحة في تعاطي النفوذ وممارسة القوة في عملية الهدم والبناء المزدوجة والمركبة^(٣). ودليل على ذلك انه بالرغم من نداءات الدعوة الى السلام والمستويات السليمة ونبذ الحروب وادانة العنف والتطرف والارهاب، فإن المعمورة تعاني اشتعال نحو اربعين. نزاعاً مختلفاً وفي مختلف انحاء العالم لها اسباب سياسية او اقتصادية او سكانية او جغرافية او ثقافية (طائفية - دينية - مذهبية - عرقية) وفي المقابل تنشط الشركات العملاقة في التشيد والتعمير والمرافق والاتصالات والنقل والاسكان والتنمية العمرانية والاستطلاع والزراعة كي تنجذب مشروعات وتتنافس للفوز بعطاءات جديدة، بل احياناً نفس الشركات التي تنتج السلاح والصواريخ والطائرات تمتلك الفروع العامة التي تخنس بالتعمير والتنمية ومكافحة التلوث^(٤).

هذا ويمكن رصد اثار الثورة المعلوماتية على عدم الاستقرار الداخلي من خلال زيادة نسبة التوقعات بتحسين الظروف، وزيادة الفوارق في الدخول بين الدول، والطبقات فضلاً عن ضعف الانظمة السياسية في السيطرة على قطاعات الرأي العام^(٥).

^(١) حسن حاج على احمد ، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي، المصدر السابق، ص ٢٥١.

^(٢) رافائيل بيرل: المختمن بالشؤون الدولية في ادارة الابحاث التابعة لكونغرس الامريكي: http://usinfo.state.gov/arabic/tr_٢٠٢_by_liner.htm.

^(٣) د. السيد عليوة.المصدر السابق .. ٢٨٣-٢٨٢.

^(٤) د. السيد عليوة: المصدر السابق ص ٢٨٣.

^(٥) د. وليد عبدالجني ، افاق التحولات الدولية المعاصرة ، دار الشريون للنشر والتوزيع. ط١، ٢٠٠٢. ص ٣٣.

الارهاب الدولي

وقد حصل تطورات جذرية على مفهوم السيادة وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة، يتاثر بشورة التكنولوجيا، والانفتاح في العلاقات الدولية، اضافة الى ما ورد حق التدخل الانساني، والتدخل لقمع ومنع الارهاب الدولي وكل ما رافق من معطيات النظام الدولي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث في كثير من جوانبه يسوده الفوضى، من الجوع والمرض، وزيادة قوة الاقوبياء وتضييف الضعفاء، وانتشار الاسلحة، كلها من جانب وان حقيقة الواقع الداخلي للدول وفي العالم الثالث(يسوده فوضى ايضاً، ومرتبطة بتعدد النزاعات الداخلية: كالنزاعات العرقية، وتفاقم ظاهرة بعض الاجانب، والتطرف العقائدي، وانفجارات السيارات الملغومة، وسفك دماء الابرياء، وخطورة الفتوى المزعجة المتداولة في ظل استغلال الديانات السماوية الثلاث) والاقصاء والفصل.....،مسائل تمنع الاستقرار وبعث السلم، بل وتناضل في سبيل استدامة الفوضى، وهذا بحد ذاته يعتبر من احد اهم العوامل الرئيسية لانتشار ومساندة وتمويل المنظمات الارهابية، بل توليد الجديدة منه^(١).

٤-٢-٤ تعزيز دور الدولة لمواجهة الارهاب الدولي

العلوم ادت الى ضعف الدولة كمرجع اساسي في تفاعلات النظام الدولي، ويزو الحريه الفردية المتهدية كل شيء، فاتسعت نطاق المواجهة، لذا ومن ضمن النتائج الكثيرة، بينما وصلت الاعمال الارهابية الى ذروتها في ١١ ايلول / سبتمبر، ادى الى اعادة دور الدولة خصوصاً من الجانب الامني من جديد، سواء في صون السلم والامن الدولي، او التعاون والاستقرار الدولي او الاقليمي او الداخلي.

وبما ان هناك فاعلين جدد في النظام الدولي من غير الدول، وبعد احداث ١١ سبتمبر وحرب افغانستان تغير التفكير الاستراتيجي حيث اصبحت الحرب ضد اشخاص ومنظومات لذا فأن تقوية وبناء الدولة والدعم الخارجي لتقويتها هما اداتان مهمتان في المعركة ضد الارهاب^(٢). وقال ريتشارد هاس^(٣) بأنه (ماتراه يبدو كأنه ظهر مبدأً جديداً ولست على ثقة بأنه يشكل مذهباً في السياسة.. فالسياسة ترتيب التزامات، منها أن لا تذبح شعبك، وثانياً لا تدعم الارهاب باي طريقة

^(١) د. محمد بو عشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والتصریفات، دار الجبل ببنغازی، ط ١، ١٩٩٩، ص ٣١-٣٢.

^(٢) بيتر ستاون: اميركا (الكتاب الاسود) ترجمة برايس ابو حطب ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٢.

^(٣) ريتشارد هاس /ـ مدير مكتب تحفيظ السياسة في وزارة الخارجية في ادارة الرئيس الحالي جورج بوش الابن.

الإرهاب الدولي

فأذا فشلت الحكومة في الوفاء بهذه الالتزامات، فإنها تفقد بعضاً من المزايا العادلة للسيادة، ومنها حريتها داخل حدود أراضيها وقد تكتسب حكومات أخرى ومن ضمنها الولايات المتحدة، حقوق التدخل وفي حالات الإرهاب، يمكن أن يؤدي هذا حتى إلى حق الدفاع الذاتي الوقائي أو الاستباقي^(١). فهناك مخاوف لعودة دور الدولة نتيجة الطريقة التقليدية التي تريد فيها أميريكا مواجهة الإرهاب، ويسبب تمسكها بالحق الذي يدور حول قيام كل دولة بتحقيق الأمن على أراضيها والرد على أي هجوم تتعرض له سواء تطابق ذلك مع الشرع الدولي أم لا^(٢). وعليه وكما تكلمنا عنه في سياق البحث بأن القطبين في زمن الحرب الباردة ساهموا على تنمية الإرهاب في المرحلة الأولى، وفي ظل معيار مزدوج لم تكن هناك إذاناً صاغية لأبعش أنواع الإرهاب الداخلي للدولة^(٣). حتى في بعض الأحيان بالادانة^(٤) ونستغرب عندما نرى المعايير المزدوجة للتعامل مع الدول مثلما قال ريتشارد مورفي (نائب وزير الخارجية من عهد رئيس كارتر) وعندما يدرس ظاهرة الإرهاب المتفشية في البلدان العربية. أكد بأن محاربة الإرهاب هي المهمة الأبرز أمام الدول العربية وأنها لوحدها مسؤولة عن وضع حد لهذه الظاهرة^(٥).

^(١) بيتر سكاون ، المصدر السابق نفسه ، ص: ٩.

^(٢) د.شارل زونغبيب ، مستقبل الان الدولي ، المصدر السابق.

^(٣) تجد الإثارة إلى أن الإرهاب الداخلي للدولة يتم عادة من خلال منظمات الدولة وغير مجموعات إرهابية ، تقوم الدولة بتأسيسها ، وذلك ليثبت الرعب وخلق جو من الرهبة والفزع في أوساط مجموعات معينة من المواطنين قد تكون أقليات عرقية أو دينية أو لغوية . وقد تشن الدولة الإرهاب ضد المجتمع باسره ، وأبرز مثال على ذلك حكومة النظام الشمولي الدكتاتوري الفاشي البعث البائد في العراق من ١٩٦٨-٢٠٠٣.

^(٤) عندما ارتكب النظام البعثي البائد، جرائم الحرب ضد الإنسانية ، جرائم الإبادة الجماعية في حملات الانتقام ضد الكورد العراقيين في الشماليتين ، وبضمها ١٨٢ ألف انتقاماً وآلاف من البيازينيين في ٣٠ توزع ١٩٨٢ في مخييمي قشتبة وبيانا ، وقتل ٥ آلاف شخص بالأسلحة الكيماوية في قضاء حلبا في ١٩٨٨/٣/١٦ ، صرخ ناطق الرسمي باسم الرئيس رونالد ريجان ، بأدانة الولايات المتحدة لاستعمال الأسلحة الكيماوية في مدينة حلبا ، وقد تشكلت لجنة بمبادرة رئيس قسم العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (كيلوبون بيل) لتقديم الحقائق وجمع الأدلة ، وفي ضوء المعلومات الواردة في التقرير الذي أعد اللجنة المذكورة ، قدم مشروع القرار إلى الكونغرس يعنوان قانون فرق العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استعمال الأسلحة كيماوية ضد الأكراد، وقد أيد المشروع بالاكتئاف من قبل الكونغرس ، لكن الادارة الأمريكية، وباحتفاظ واستعمال حق الفيتو من قبل (رونالد ريجان) في ١٩٨٩/٣ لم يصدق المشروع وافصل بكافله ، للعزيز انظر: - د. محمد احسان ، كردستان و دوامة الحرب، اربيل دار آراس للطباعة والنشر ، مطبعة وزارة التربية ، الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص: ٥٩، وانصات ، اخبار اذاعة صوت الامريكا نشرة خبرية من مكتب الاعلام (ح.د.ك) السنة الخامسة ، العدد ١٥٢٣، في ٢٧/٣/١٩٨٨.

^(٥) على محمد الصداري: الاميرikan يسألون لماذا تكرهوننا؟ والعرب يريدون لم تحكم. الملف السياسي العدد ٥٩. ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢. مؤسسة البيان للصحافة، والطباعة والنشر ، info @ albayan. Co.ae.

- منذ عام ١٩٤٧. عندما أنشأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. قام العلماء الأمريكيون بالتدخل في عمليات الانتخابية والسياسات الداخلية للدول الأجنبية بفعالية بهدف تحقيق النتائج المطلوبة. كما قاما بتدريب الجنود الاجانب في قنوات التعذيب

الارهاب الدولي

ومن ضمن النتائج الكثيرة لـ ١١ ايلول / سبتمبر ظهور اساس جديد للتوزيع المساعدات الامنية لدعم الدول للحرب على الارهاب لم يكن هناك اساس احترازي واسع لامداد المعونة العسكرية للانظمة الاجنبية الفاسدة منذ استخدام مكافحة الشيوعية كذر لتسليح وتدريب الانظمة القمعية خلال الحرب الباردة، تقوم الحكومة الامريكية اكبر ممول للأسلحة في العالم باصدار الاسلحة، والتدريب^(١) العسكري لمجموعة اكبر من الدول العالم^(٢).

ونخشى ان يصبح حق الشعوب وحقوق الانسان ضحية في كثير من بلدان العالم الثالث التي يعيش فيها اكثرب من قومية (كما فعل الاضطهاد التركي للأكراد، ففي بداية التسعينيات فروا أكثر من مليون كردي من الريف الى مدينة دياربكر التي تعد العاصمة الكردية غير الرسمية من سنة ١٩٩٤-١٩٩٥ في ذلك الوقت قام الجيش التركي بتدمير الريف، وكانت سنة ١٩٩٤، السنة التي شهدت اسوأ سجل للاضطهاد في القليم الكردي، من تركيا كما يقول جوناثان راندل في تقريره بصفته شاهد عيان، كما كانت السنة التي اصبحت فيها تركيا من (اكبر المستوردين للسلاح الامريكي وبهذا حادث اكبر منتشر للسلاح). وان الولايات المتحدة دعمت ولا تزال تدعم انظمة استبدادية معادية لحقوق الانسان وتمارس ارهاب الدولة ضد شعبها والشعوب المجاورة^(٣). وقد ابلغ

والاختلاف وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان شهد جيمس بيكر وزير الخارجية في عهد جورج بوش الاب في جلسات استماع امام مجلس الشيوخ عام ١٩٨٩ ان التحركات السرية لن تكون غير ملائمة. وتتضمن (تأمين الدعم السري لحزب او مرشح سياسي للتأثير على نتيجة الانتخابات) انتز: - بيت سكان، الكتاب الاسود المصدر السابق ، ص ١١٩-١٢٠ ،
- ان الولايات المتحدة اكبر منتج ومصدر للأسلحة والذخائر، وتقوم بأمداد الاطراف المتنازعة في أي حرب بالأسلحة متلماً فقتل مع العراق وايران ، والصين وتايوان ، في العام ١٩٩٥ انتزت الولايات المتحدة الامريكية ٤٩٪ من صادرات الأسلحة العالمية وارسلتها الى ١٤٠ دولة، ٩٠٪ منها تعتبر انظمة غير ديمقراطية ذات سجل حافل في انتهاكات حقوق الانسان بحسب جوتيسون، الذي كتب ان (المنتجات العسكرية تشكل ربع النتائج الفعلية الكلية تقريباً) المصدر السابق نفسه من ١٤.

^(١) مثل تواجد حوالي ٣٠٠ عنصر دعم قتالي ومجهز تجهيزاً فعالياً من قوات الولايات المتحدة مع القوات القلبانية، وأيضاً في جورجيا واليمن، وتعزيز قدراتهم العسكرية بالتدريب والتجهيز على مكافحة الارهاب:- ونشرت قوات اميريكية مماثلة في جيبوتي من اجل عمليات قيادة ومراقبة ونشاطات اخرى حسبما يكون ضرورياً ضد القاعدة وارهابيين دوليين آخرين في منطقة القارة

الافريقية. المصدر من نص رسالة جورج بوش في كونغرس ، واشنطن ٢١ مارس / ٢٠٠٣ :
<http://usinfo.state.gov/arabic/tr/٠٣٢ibhtr.htm> .

^(٢) بيت سكان ، الكتاب الاسود، المصدر السابق من ١٥.

^(٣) ان الارهاب الدولي (الاولاداخلي) الذي يدعمه (او ترتكبه) الدولة لم يتضمن الطرف عنه فحسب ، بل يمتدح . وهذا امر ((غير مستغرب) ايضاً . فقد رحبت ادارة الرئيس كلنتون في ١٩٩٥ بالرئيس الاذربيجاني الجنرال سوهارتو ، وهو واحد من اسواء القتلة والمعدبين في اواخر القرن العشرين بوصفها له بأنه من (النوع الذي يروق لنا من الرجال) وفي ايام حكمه قبل ٣٠ سنة نشرت تقارير كثيرة عن المجازر الكاسحة الرهيبة التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الناس ، وكان معظمهم من الفلاحين الذين لا يملكون اراضي خاصة بهم ونشرت التقارير هذه الحقائق بصورة دقيقة،المصدر/-نعم تشومسكي: الارهاب والرد المناسب في كتاب العولمة والارهاب لـ-نعم تشومسكي واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٤.

الإرهاب الدولي

اتحاد العلماء الأمريكيين ان ادارة بوش تجاهلت عام ٢٠٠٢ قانونياً تمنع بيع الاسلحة للانظمة القمعية بهدف شراء ولاءها في الحرب على الارهاب ولقد سمحت دول مثل اذربيجان و طاجكستان و جورجيا التي منعت من الحصول على الاسلحة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر، سمحت الولايات المتحدة باستخدام مجالها الجوي او بانشاء قواعد عسكرية داخل حدودها ازاء دور في انتظار الحصول على مدفع آريو^(١).

وان القسم ٥٠٢ من الفقرة(ب) من مرسوم المساعدة الخارجية الأمريكية يش الى حق الرئيس الأمريكي بتجاوز حقوق الانسان اذا كانت هناك "ظروف غير عادلة"^(٢). لكن وفي رؤية جديدة نوعاً ما، وعلى لسان الرئيس و ابرز كبار مسؤولي الدول الكبرى خصوصاً الأمريكية منها، يلوحون ويصرحون بانشاء الديمقراطية وادامة الرؤية الإنسانية للعلوم و مفاهيمها و انجازاتها الايجابية، وهذا ما تجسد خصوصاً في مشروع الشرق الأوسط الكبير^(٣).

فالجورج بوش بأن تعزيز الحريات هو اكثر من مجرد فائدة تسعى لتحقيقها أنها دعوة تلبىءاً..... وندافع عن حقوق الآخرين المدنية، ونحن الامة التي حررت القارات ومعسكرات الاعتقال الجماعي، نحن الامة التي انهت اضطهاد المرأة الافغانية، ونحن الامة التي وضعت حدأ لغرف التعذيب في العراق^(٤). وان الحكومة التي ترعى قتلة الابرياء والخارجين على القانون تصبح هي نفسها مجرمة خارجة على القانون^(٥).

اذن، نرى بان الولايات المتحدة التنظيم الدولي والمجتمع الدولي يسعون الى ابراز وتعزيز دور الدولة وتقويتها ضمن عملية مكافحة الارهاب ومن خلال اسناد دور الدولة الامني على المستويين الداخلي والخارجي، والآن اقصد هنا اعادة النظر بالاضعاف الذي خلفته العولمة للدولة (سياسيـاً، اقتصاديـاً، قانونياً) أو تكيفه تعزيز الوظيفة الامنية للدولة على المستويين الداخلي والخارجي. ولأن خطر الإرهاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخطر الجريمة المنظمة أيضاً التي ما فتئت تنمو وتوثر في

^(١) بيتر سكانون،المصدر السابق، ص ٩٤.

^(٢) د.وليد عبدالحي ، افاق التحولات الدولية المعاصرة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ ،

^(٣) للمزيد من المعلومات انظر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الى دول شانسي الصناعية الكبرى.

^(٤) جورج بوش، خطاب امام حشد من خريجي معهد خفر السواحل في ولاية لينكولن في ٢١ ايار /مايو ٢٠٠٣ <http://usinfo.gov/arabic/wfsub.htm> .

^(٥) جورج بوش الابن: ٧ تشرين الاول ٢٠٠١.

الارهاب الدولي

أمن الدول قاطبة. إن الجريمة المنظمة تسهم في إضعاف الدول، وعرقلة النمو الاقتصادي وتراجيع العديد من الحروب الأهلية، كما تؤدي بشكل منهجي إلى تعويض جهود بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتتوفر آليات التمويل للجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة ضالعة أيضاً وبشكل كبير في التهريب غير المشروع للمهاجرين والاتجار بالأسلحة النارية^(١).

٥-٢-٣ الدول الفاشلة والدول المقبلة على الفشل:

لكل حالة او ظاهرة عوامل مكونة لها، والعنف كظاهرة اجتماعية هو الآخر منتج مركب من عوامل متصلة ببيئة داخلية او بتدخل من عوامل بيئية خارجية، او بخلط منها معًا، وهذا يشمل كافة انواع العنف واطرافها وغاياتها، ولكن المقصود هو الذي اطراه يمكن في بعض الفئات من المجتمع والسلطة وغاياته تبدو سياسية. على الرغم من تداخل الغايات والاطراف الأخرى وكذلك البيئات المولدة لها^(٢). بعد احداث ١١ ايلول جرى التشديد على مسؤولية الغرب عن التخلی عن افغانستان.. وثمة الكثير من المشروعية في ذلك، ولكن مع تصويبين^(٣).

١- ان الغرب او الشرق لم يكن هو الشرارة التي فجرت المجتمع الافغاني في اواخر السبعينيات بل الافغان انفسهم فيبعد ما ان بدأ النزاع ويقع قسط من المسؤولين على الشيوعيين الافغان انفسهم خاصة بعد ١٩٧٨، وقام بالكثير للمجتمع الافغاني، وهذا مثال أشد تطرفاً من كل ما شهدناه في ايران او الجزائر او مصر او تركيا، على الدولة العلمانية، والثورة عليها.

٢- الاسباب الظرفية. وهناك ازمة متكاملة جديدة قديمة في بلدان العالم العربي وايران وافغانستان(سابقاً) وباكستان وغيرها من دول العالم الثالث اصبت الدولة بالضعف ان لم يكن بالانهيار، حيث غابت سيطرة الحكومة عن مناطق واسعة، او حيث تسعى الحكومة الى احتضان جماعات مسلحة مستقلة مثل تنظيم القاعدة ازدهرت ثقافة العنف او الديماغوجية الدينية.

من جانب اخر وكما وصفها الفيلسوف. توماس هوبس، بأن " حالة الوجود من دون النظام" حيث الخوف المستمر والخطر من الموت بعنف يجعل الحياة (وحيدة وسيئة وبغضة وقاسية

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، دورة (٥٩)، ص ٢٨.

(٢) د. متزوك الفالح ، (عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية) استاذ السياسة. المقارنة وال العلاقات الدولية، في جامعة الملك سعد العريض، (العنف والاصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي ، العدد: ٣٠، السنة السابعة والعشرين، تشرين الاول ٢٠٠٤ ، ص ٨).

(٣) فريد هاليداي ، ساعتان هرتا العالم. ١١ ايلول ٢٠٠١ ، الاسباب والنتائج ، المصدر السابق .. ص ٢٦

الإرهاب الدولي

"وقصيرة" مثمنا هي الحال في كثير من الدول حيث انهارت فيها سلطة الدولة المركزية ولم يعود للقانون والنظام فيها وجود وتحكم في البلاد عصابات وقطاعيات تتنافس فيما بينها وتتناحر وإن احداث ١١ سبتمبر أثبتت بأنه كيف يمكن لتفكك دولة وانهيارها ان يؤثر على حياة الناس ولو على بعد الآف الأميال، وحتى في صميم اقوى دولة ديمقراطية في العالم^(١).

اذن، ففشل الدول واحتلال الفوضى الداخلية، تستغل لارتكاب اكثر الجرائم الدولية فظاعة واغفال الشطر عن انهيار النظام في أي جزء من العالم، يشكل تهديداً مباشرأً للسلم والامن الدوليين، لأن مثل هذه الدول اضافة الى ادامة حكم ديكاتوري شمولى، لا يعرف سوى القتل الجماعي فأن فشلها في قيام واجباتها يؤدي الى خلق منابع وعنابر والبؤس والتجارة بالمخدرات وارتكاب الجرائم المنظمة او تنسيبها..... الخ. فالتفكير ب استراتيجية دولية جديدة، للخلاص او اصلاح الدول الفاشلة يجب ان ننتسب لها وان تكون من الامور المهمة والانية للمجتمع الدولي. وازدياد فشل الدولة يربط بنهاية الحرب الباردة ففي جانب منها لم تعد هناك حاجة للشرق وللغرب بأن يحافظ على تفوذهما عبر تقديم المساعدات المالية وغيرها، وادي الى تغير راديكالي في التوازن الاستراتيجي في بعض الاماكن الحساسة^(٢). كالشرق الاوسط. كما برز مشاكل تركيبتها التي كثيراً ما كانت تعود الى ارث العصر الاستعماري عندما كان يجري ترسيم الحدود بين الدول من دون الاخذ لا القليل في الاعتبار لبعض الامور الهامة مثل الارض وتتوفر الموارد الطبيعية التمسك الاثني او اللغوي^(٣) ، وهذه الازمة ثلاثة سمات عامة.

السمة الاولى:- هي النمط الجديد من الصلات بين النزاعات كانت حتى الان منفصلة و الثانية:

ازمة الدول في هذه المنطقة والسمة الثالثة: انبات اسلاموية فوق قومية واصولية جديدة^(٤).

فالنزاعات الداخلية في التسعينيات من القرن الماضي كانت حجة قوية لعمل دولي لمعالجة فشل الدول في الاضطلاع بواجهاتها . حيث كانت النزاعات في السنوات الخمسة عشرة الماضية قضت

^(١) توني بلير: رئيس وزراء بريطانيا، الدول الفاشلة والدول المقبولة على الفشل:

<http://www.mafhoum.com/press/3/111pu.htm>.

^(٢) اسفر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار يوغسلافيا عن ورادة دول عديدة جديدة في اوروبا الشرقية وفي القوقاز وفي البلقان وفي اسيا الوسطى او شكل ذلك تحديات هائلة للعلاقات السياسية الدولية الجديدة، الذين لم يكن لعدد كبير منهم الا خبرة تخلية او اية خبرة سابقة في الحكم في كيفية بناء المؤسسات القمالية بشكل تحدياً للمجتمع الدولي.

^(٣) توني بلير ، الدول الفاشل ، والدول المقبولة على الفشل :

<http://www.mafhoum.com/press/2/111ph.htm> .

^(٤) فريد هاليداي، المصدر السابق، ص ٢٧.

الارهاب الدولي

الحروب داخل الدول الفاشلة وفيما بينها يقدر بثمانية ملايين شخصاً معظمهم من المدنيين وتشهد اربعة ملايين آخر.

اضافة الى الاسباب والسببات السابقة الذكر، قد يكون احدى الاسباب لفشل الدول هي (تلك العلاقة الوثيقة جداً بين المساعدات الامريكية، والاساءة الى حقوق الانسان في امريكا اللاتينية وغيرها)، مثلاً قال لارس شولتز قبل اكثر من عشرين سنة، تتدفق المساعدات الامريكية بصورة غير متكافئة على حكومات امريكا اللاتينية التي تعذب مواطنها... الى افظع منتهك حقوق الانسان في نصف الكرة الارضية ذاك^(١). وكما قال جورج شولتز^(٢) بلاد الارهاب الخبيث ذلك الطاعون الذي نشره المعارضون الفاسدون للحضارة نفسها.. وحينما كانت جنوب افريقية حليفاً ذات قيمة عالية للولايات المتحدة، وكان نيلسون مانديلا والمؤتمر القومي الافريقي يوصفون بأنهم ابرز المجموعات الارهابية في العالم كان ذلك في العام ١٩٨٨^(٣). كما فعلها الرئيس كلنتون حيث تلقى تركيا مساعدات عسكرية ارتفعت الى اربعة اضعاف على ما كانت عليه طوال الحرب الباردة والسبب هو ان الحكومة التركية كانت تشن ارهاب دولة^(٤) ضد الارکاد الذين يشكلون

(١) نعوم تشومسكي: القراء والارهاب ، ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي ، المصدر السابق ص.٥٩.

(٢) جورج شولتز، وزير الخارجية الامريكي في عهد الرئيس ریغان.

(٣) نعوم تشومسكي ، المصدر السابق نفسه ، ص.٦١-٦٢.

(٤) العالم الاجتماعي التركي اسماعيل بيشكجي الـ كتاب في عام ١٩٩٦ عنوانه.. ارهاب الدولة في الشرق الاوسط متضمناً الارهاب في المناطق الكردية، وسین على الغور وخصى حتى الان اكثر من ستة عشر سنة لاته ذكر حقائق حول الاضطهاد التركي للذين ما زالوا يعمون بعنف ويعانون البوس منذ عقود من الزمن. منح ل بشكجي جائزة قدرها عشرآلاف دولار من قبل صندوق الولايات المتحدة لحرية التعبير ولكنه رفض الجائزة بسبب الدعم الامريكي الحاسمة لارهاب الدولة في تركيا. وفي عام ١٩٩٤ ، وصف وزير الدولة التركي لحقوق الانسان الارهاب الذي تمارسه حكومته بأنه ارهاب دولة ، وأشار الى ان مليوني نسمة طردوا من بيوتهم، والى ارتكاب ابشع ما يتخيله المرء من الاعمال الوحشية البربرية اضافة الى عشرات الآلاف من القتلى حيث فصل الى خمسين ألف (٥٠،٠٠) واى ثلاثة ملايين لاجي.

- الارهاب الداخلي للدولة غالباً ما يجري في الدول التسلطية التي قد تتحرك في استعمال القوة بحجة تحقيق بعض الغايات والنتائج منها.

١- تحقيق الاستمرارية لنظام الحكم القائم والذى لا يحظى بتأييد شعبي واسع.

٢- تحريك التأييد وتكتيل الجهود تجاه قضايا يواجهها النظام الحاكم.

٣- فرض الهيمنة والسيطرة وتصفية العناصر المعارضة.

٤- القضاء على مراكز القوى التي تمثل خطراً على استقرار النظام.

٥- إعادة صياغة الأفكار وتدعم مقاهم مبنية تخدم النظام

غالارهاب الدولة يمكن عندما تحرّف الحكومة بسلسلتها بأيّدٍ بجريرة العذب لقرواغ الناس وتخويفهم وحملهم على الطاعة بالاكراه ، او تنسّر الحكومات على العنف والارهاب باسم سيادة الدولة وشرعية اعمالها ، وتحت هذه المظلة الواهية المستندة الى العرف التقليدي مارس الطفاة ابشع انواع الظلم قديماً وحديثاً، ووقف المجتمع الدولي عاجزاً من ادانة هذه الاعمال الهمجية ، اذ

الإرهاب الدولي

ربع السكان تقريباً^(١) كما كان عليه الحال في العراق (قبل التحرير ٤/٩ ٢٠٠٣) وایران وسوريا. مثلهم مثل العديد من الدول الفاشلة الكلاسيكية فهم دول قوية يحكمها نظام متسلط استبدادي يرهب شعوبهم لكي يبقون في السلطة^(٢) ومن الجدير بالذكر وقد واجهت الامم المتحدة نزاعات وازمات انسانية وتغيرات عاصفة اختبرت قدرتها وصممت الامم المتحدة لهذا الاختبار وقامت بدور هام في الحيلولة دون شوب صراع عالمي اخر وحققت الكثير من اجل الشعوب في جميع انهاء العالم، كما ساعدت على تكوين هيكل العلاقات بين الامم في العصر الحديث وامكن بفضل عملية انهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري تأمين حق تقرير المصير وهو حق اساسي لمن لا يملكون من البشر^(٣). والان وقد انتهت الحرب الباردة يجب علينا فتح آفاق جديدة للسلام، والتنمية والديمقراطية والتعاون ان العالم اليوم يشهد تغير يبني في سرعته ومداه. بمستقبل حافل بالتعقيدات والتحديات ويارتفاع هائل في مستوى الامال المقصودة على الامم المتحدة^(٤).

وان السعي لتوحيد القيم السياسية وقواعد وأهداف العمل السياسي الذي يتوجه نحو إعادة تعريف محتوى القيم العالمية السياسية التي يمكن قبولها ارادياً مثل القيم الديمقراطية والكرامة الانسانية والحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان والشعوب... الخ، الذي من الضروري ان يسعى اليه النظام الدولي الجديد وصلنا الى ان ليس هناك تنمية حضارية بدون تنمية شاملة، ولا تنمية شاملة بلا تنمية سياسية، لأن التنمية الاقتصادية، ولا هي بدون تنمية

الإنجذب معاهدة دولية تدين مثل هذه الاعمال ونرى في الأونة الأخيرة ان بعض المنظمات العالمية والإقليمية قد تكللت بفضح هذه الانظمة وتعريتها اما الرأي العام العالمي بوصفها حكومات تنتهك حقوق الإنسان وتدرس الأمم المتحدة الان مدى امكانية التدخل الدولي في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمارسها النظم الاستبدادية ضد شعوبها، وقد قال كوفي عنان بيان التدخل الدولي ليس غزواً، راجع في ذلك: د.عبدالعزيز خيرم عبد الهادي ، الإرهاب الدولي دراسات للتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ، دار النهضة من العربية ، القاهرة ١٩٨٦ . و. د. عبدالله سليمان ظاهرة الإرهاب والقانون ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، العدد الرابع ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٩٤١ ، نقلًا عن د.سامي جاد عبد الرحمن واصيل ، ارهاب الدولة في إطار القانون الدولى ، العام . المصدر السابق . ص ٧٩ .

^(١) نعم و تشو مسک . المحمد ، السانية ، نفسه ص ٧٩-٨٠

⁽³⁾ إنما فعله الحكمة السورية في ٢١/٤/٢٠١٣ من القتا، الاعتقالات والنشر بالكتاب، سوريان، أحداث قامشلو.

(٤) قرار الجمعية العامة رقم ٥٠ في البورة الخمسين البند ٢٩ من جدول الأعمال بعنوان اعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الامم المتحدة ،

⁽⁴⁾ اعلان بمناسبة الذكر السنوية الخمسين لانشاء الامم المتحدة ، قرار ٦/٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة المصدر السابق.

الارهاب الدولي

ثقافية وأخلاقية وذوقية راقية، كما ان لا ديمقراطية سياسية بلا ديمقراطية اجتماعية، ثقافية ولا ديمقراطية وطنية ان لم تكن محلية و Kokibya ايضاً^(١).

وعليه فالقانون الدولي مع كل شوائبه واحاطاته تطور منذ القرن السابع عشر على الاقل خلال الخمسين سنة الماضية، السلام والازدهار لعدد اكبر من الناس لو لم يكن موجوداً والفضل الاكبر يعود الى هيئة الامم المتحدة، لكن الاخطر التي تأتي من الانظمة الاستبدادية او من القوضى فعندئذ يحق لجميع الدول ان ترد عليها وينبغي ان تكون تطوير استراتيجية واضحة للتصدي للاخطر المحدقة بالنظام العالمي ومعالجة نتائجها ضمن اطار القانون الدولي المتطور^(٢)، اذن لا احد يجب ان يرتكب خريطة للعالم حيث توجد مناطق مشرقة من الحرية جنباً الى جنب مع مناطق هالكة من الطغيان^(٣).

اذن فضعف الدول وظهور الدولة الواهنة يسهم في رسم صورة رابعة لعالم غارق في الفوضى. هذا النوذج يؤكد:- انهيار السلطة الحكومية، تفكك الدول، اتساع نطاق الصراعات القبلية، والدينية، ظهور المافيا الاجرامية الدولية، زيادة اعداد اللاجئين بعشرين الملايين، انتشار الاسلحة النارية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل، انتشار الارهاب تفشي المذابح والتطهير العرقي^(٤). ففي التسعينيات من القرن الماضي شهدنا بروز عدد من الدول المارقة التي تتشارط عدداً من الصفات، رغم كونها تختلف فيما بينها بطرق مهمة، تقدم هذه الدول بمايلي^(٥).

١- تمارس العنف على افراد شعوبها وتبذّر مواردهم القومية لمصلحة الكسب الشخصي لحكامها^(٦).

^(١) د. قاسم حجاج: استاذ العلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة- الجزائر، العولمة والتنمية السياسية مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥ ، مجلد ٤٠، ص ٧١-٦٦.

^(٢) توني بلير / المصدر السابق

^(٣) السفير: جين كركباتريك: رئيسة وفد الولايات المتحدة لدوره ٥٩ للجنة الام المتحدة لحقوق الانسان في جنيف ١٧/اذار - ٢٥ / نيسان ٢٠٠٣ :

<<http://usinfo.state.gov/arabic/wfsub.htm> .

^(٤) صاموتيل هنتنون. صدام الحضارات ، المصدر السابق. ص ٥٨.

^(٥) جورج بوش الابن: استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية ، التقرير الذي وجه الرئيس الى الكونغرس ، ٢٠ ايلول ٢٠٠٢

<<http://usinfo.state.gov/arabic/tr/101nascc.htm> .

الارهاب الدولي

قبل ١١ ايلول/سبتمبر حتى وقوع مجمات ارهابية بالفعل وقد انتهت سياسة الضوابط من خلال مبدأ الدرع الذي طبقت على اسلحة الدمار الشامل في ايدي القوى الكبرى، التوقع بأن يتتجنب الادارة العقلانيون الافعال التي تقود الى دمارهم^(١).

لكن عندما حصل على الاسلحة الدمار الشامل زعماء غير ديمقراطيين توتاليتاريين لاقيدهم المؤسسات المحلية او الرأي العام زعماء استخدموها ضد جيرانهم وشعبهم (مثل العراق) و زعماء جعلوا في بعض الاحيان من الاغتيال المنهجي جزءاً من سياستهم وضحايا بحياة الالاف بسبب الجماعة (كما في كوريا الجنوبية) او دعموا المجموعات الارهابية الشريرة او محتجزى الرهائن (كما في ايران) و اذا ما نفذت المجمات عن طريق الانتحاريين عندئذ ر بما لانتفع هذه الضوابط وعندما يكون الاستخدام السري والارتباط بالارهابيين ممكناً على الدوام يجب التفكير باتخاذ اجراءات وقائية^(٢). وعليه فحسم المخاطر المتأتية من الانظمة المارقة والدول المناوئة التي تتخذ بصفة متزايدة شكل الارهاب المستند لاسلحة الدمار الشامل هي من اولويات الدراسة التي صاغها كونداليزا رايس عام ٢٠٠٣^(٣).

وان احد اعظم الاسلحة ضد الارهاب هو الدعم لنفوذ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان حول العالم^(٤). ويدلاً من ان تنتظر حتى تفشل الدول فأن اتخاذ العمل الدولي لمنع الدول من الفشل قدر الامكان هي وقاية أسهل وارخص وأقل ألمًا للجميع، إن الإرهابيين لا يخضعون لمساءلة أحد. أما نحن فيجب علينا ألا ننفل عن مسؤوليتنا أمام المواطنين في كل أرجاء العالم. فمن واجبنا أن نحرض، ونحن نخوض الحرب على الإرهاب، على عدم المساس أبداً بحقوق الإنسان. فإن نحن فعلنا ذلك، سنكون قد يسرنا للإرهابيين بلوغ واحد من مراديهم. والتخلص عن الواقع الأخلاقي القوي من شأنه أن يثير التوتر والحدق على الحكومات وسوء الظن بها في أوساط فئات السكان التي يقصدها الإرهابيون تحديداً لتجنيد أتباعه. وأحدث الدول الأعضاء على إيجاد مقرر خاص

^(١) هنري كستنج: الدبلوماسية، المصدر السابق ص ٣٠٠.

^(٢) المصدر السابق نفسه ص ٣٠٠

٧-Condoleezza rice: campain ٧....: prompting the national interest forign affairs ja/feb

٢٠٠

^(٤) مارك غروسман: وكيل الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية، وزارة الخارجية تعد الدبلوماسية لمواجهة تحدي الإرهاب:
<<http://usinfo.state.gov/arabic/tr/٣١.sdr.htm>>.

الإرهاب الدولي

يوازي لجنة حقوق الإنسان بتقارير عن تواافق تدابير مكافحة الإرهاب مع قوانين حقوق الإنسان الدولية^(١). وهناك أمران يجب اخذهما في الحسبان^(٢).

أولاً / ان الأدوات المتوفرة لا يمكن اعتبارها دواء لجميع الامراض فلن يكون من السهل جعل دولة مقبلة على الفشل ان تقف على رجليها، اذ في نهاية المطاف كل شيء يعتمد على القيادة القوية وعلى التزام الشعب المحلي ولكن يمكن للمجتمع الدولي المساعدة والدعم والاسهام في ذلك .

ثانياً:- لعمل الأدوات عادة أفضل ما يمكن عمله بالتضامن مع الآخرين، أي بوجود التعاون الدولي ووجود التنسيق الصحيح فالارتباط الدولي الجماعي مهم فوق كل شيء آخر، اذ في معظم الحالات لا يمكن دولة ان تعالج فشل الدولة بمفردها كمارأينا في كوسوفو، سيراليون، موزامبيق، زimbabوي، هايتي، العراق، أفغانستان..... الخ.

وبالتالي فإنه في الوقت الذي ينبغي ابراز دور الشعوب في معالجة مشكلاتها واصلاح نظمها السياسية وانتقالها من الاستبدادات الى الديمقراطية، من الفشل الى النجاح، ينبغي على المجتمع الدولي زيادة دوره وفاعليته في ابراز هذا التحول ودعمه وتطويره، وهذا ما اكده الامين العام للأمم المتحدة: كوفي عنان بمحطاته بالتحرر من الفاقة والذي يطالب الدول النامية من تحسين الحكم ومكافحة الفساد واعتماد سياسات تنمية لتحقيق الاهداف الانمائية للالفية، وحرية العيش بكلمة، وأكد على ضرورة اعتماد المجتمع الدولي لمبدأ (المسؤولية عن الحماية) كأساس للعمل الجماعي ضد الابادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية مشيراً الى هذه المسؤولية تقع على عاتق كل دولة على حد سواء في حالة عدم قدرة هذه الدولة او عدم رغبتها في حماية مواطنها فتنتقل المسؤولية حينئذ الى المجتمع الدولي^(٣).

ان الحروب داخل الدول تتزايد بشكل مطرد على حساب الحروب بين الدول، وهو ما ينبع عنه تزايد في عدد الدول، كما نرى من خلال الارقام التالية:

(١) تقرير الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، دورة (٥٩)، ٢٠٠٥/٢١، ص ٣٨.

(٢) تونى بلير: المصدر السابق.

(٣) تقرير الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان امام الجمعية العامة، متاح على العنوان التالي:
--<http://www.un.org/arabic/news/fullstirlynews.asp?id=٢٨٥٨>.

الارهاب الدولي

عدد الحروب بين الدول	عدد الحروب داخل الدول	الفترة الزمنية
٢٨	٢٩	١٩٤٧—١٨٩٨
٢٤	٥٨	١٩٦٧—١٩٤٧
١٧	٥١	١٩٩٤—١٩٦٨
٦٩	١٣٨	المجموع ٩٧ سنة

ويلاحظ من ذلك انه في الفترة الاولى كان مجموع النمطين متساوياً تقريبياً، اما في الفترة الثانية فقد اصبحت الحروب الداخلية ضعف الحروب الدولية، وفي الفترة الثالثة قفزت الى ثلاثة اضعاف. وخلال ١٩٩١—٢٠٠٠ اطلعت ٤٨ حرباً، او عند تحديد عدد الحروب في كل سنة سنجد انها كانت على النحو التالي:

حرب / سنة	الفترة الزمنية
١,١	١٩٤٧—١٨٩٨
٤,٣	١٩٦٧—١٩٤٨
٢,٧	١٩٩٤—١٩٦٨
٥,٣	٢٠٠٠—١٩٩١

المصدر: د. وليد عبدالحميـ: أفق التحولات الدولية المعاصرة، من كتاب آفاق التحولات الدولية المعاصرة مجموعة الباحثين مراجعة وتقدم ولـيد بـدالـحيـ، دار الشـرقـ للـنشرـ والـتوزيعـ. الطـبـعةـ الـأـولـىـ عـمـانـ ٢٠٠٢ـ صـ ٢٤ـ.

٣-٢ احداث ١١ سبتمبر والتتحول نحو اعاده صياغه النظام العالمي

قبل احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بسنوات اطلعت الادارة الامريكية على ان من المرجح جداً حصول هجمات من تنظيم القاعدة في المستقبل القريب و يحطمون، أي يهبطون بطائرة في المبنيين البنتاغون، وان هجوماً ضخماً على الولايات المتحدة سيقع قريباً جداً^(١). لكن في ٢١/٩/٢٠٠١ قال

^(١) رواية (الدين الشرف debt of honor) التي الفها توم كلانسي (tom clancy) وكان الاكثر مبيعـاً في عام ١٩٩٤ تدور احداثها حول طيار تماريـه مرجـةـ قاتـلةـ منـ الغـصـبـ يـقـومـ بـتـبـعـتـةـ طـائـرـهـ بـالـوقـودـ وـيـسـقطـ بـهـ لـيـحـطـمـهاـ فـوقـ مـبـنـىـ الكـوـنـغـرسـ

الإرهاب الدولي

بوش. (لم تكن تتوقع ابداً حتى في الحلم قبل ١١ سبتمبر ان يوسع احداً ان يهاجمها) وقال ديك تشيني - نائب الرئيس - "لم تكن لدى امريكا تحذيرات حول عملية داخلها". وفي ١٦ مايو ٢٠٠٢ قال كونداليزا رايس "لاعتقد ان كان بمقدور احد التنبؤ..... الخ"^(١). وعليه تحول العالم فجأة من العالم يستند الى الشفافية في التعاملات وتبسيط اجراءات تعبرياً عن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتدخل الدولي الانساني الى عالم الاعمال الطارئة والفعائية قاعدة يُؤسس عليها في التعاملات والعلاقات الدولية ومنذ اليوم ذاته اتخذ العالم طريقاً تشريعياً مقروراً بالأمنية، والداعي التحريري، مما ادى الى ظهور مصطلحي (عسكرة العولمة) و (علومة الامن) وصولاً الى بناء منظومات دروع امنية جديدة تشن فاعلية الحياة وتؤثر سلباً على تدخلها وتشابكها الدولي، حيث اصبح الارهاب الدولي هاجساً امنياً يعكس الاختلال في النظام الدولي وتراجع في مقدماته^(٢). بما ان الارهاب الدولي في عصرنا المعاصر يتشكل واحد في اخطر التحديات التي تواجهه المجتمع البشري في النظام الدولي بماله في اشكال ووسائل واداة تنفيذية ذات خطر دولي خصوصاً مع تزايد وكثرة الدول التي يملكون السلاح النووي والكيماوى والبيولوجي،

الامريكي وقت انتقاده لقتل الرئيس الامريكي ومعظم اعضاء الكونغرس. فهل قتلت اسامه بن لادن ياترى هذه الرواية وهو في كهوف افغانستان ؟
 - حول المعلومات بهجوم ارهابي على الولايات المتحدة انظر على سبيل المثال
 - تقرير من مكتبة الكونغرس في سبتمبر ١٩٩٩.
 - تحذيرات من وكالة الطيران الامريكية FAA وذكر اسم اسامه بن لادن.
 - تصريح مدير الاستخبارات المركزية CIA جورج تينيت الى مستشاره الامن القومي للرئيس بуш (NSA) وزير الخارجية حالياً في ٢٨ يونيو ٢٠٠١.

- ٥/ يونيو ٢٠٠١ ، تحذير مسؤولو مكافحة الارهاب كل من مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI)
 - ١٠/ يونيو ٢٠٠١ ، حذر عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في فينيكس اريزونا ، من ان اعداداً كبيراً وغير اعتيادية من مواطنى الشرق الاوسط يلتحقون بمدارس الطيران ، وانه يشتبه في كونهم عناصر في شبكة اسامه بن لادن.
 - منتصف يونيو ٢٠٠١ سلمت الحكومة المصرية للاستخبارات الامريكية خطة لما استعنهم (ارهابيين مسلمين) لتحطيم طائرة في احد المبانى الاليات المتحدة ،
 - ١٦ / اغسطس ٢٠٠١ ، اطلع الرئيس بуш في مزعنته على خطة هجمات محتملة باستخدام طائرات مخطوفة تم ربط بن لادن وبشكته بهذه الهجمات ،
 - ١٧ / آب ٢٠٠١ . حذر عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالية بأن زكريا موسى في اطار التخطيط وضعتها على مكتب الرئيس قبل يومين وتقع الهجمات

^(١) عبدالغنى يحيى زلوم: امبراطورية الشر الجديد (الارهاب ضد الاسلام) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة العربية الاولى ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١ ، وما بعدها ،
 و د. سعيد الاردنى: دولارات الارهاب الملف ،المصدر السابق ، ص ٥ وما بعدها .

^(٢) مركز دراسات الشرق الاوسط ، تعلولات البيئية التشريعية الدولية ، بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، عمان - ٢٠٠٢ ، ص ١١ .

الارهاب الدولي

وأشكالية المساندة ومناهضة الظاهرة المخفية على الصعيد الدولي مما سيؤدي الى التحول والتغير في العديد من المسارات الدولية والإقليمية والداخلية.

١١-٣-٣- سبتمبر بداية عهد جديد في العلاقات الدولية

ان العالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يختلف عما قبل هذا التاريخ فالهمجات غير المسبوقة كتب الاحرف الاولى في تاريخ جديد للعالم، بل ربما وضع حجر الاساس للنظام العالمي الجديد نوعياً، وليس مجرد نظام مختلف عن ذلك الذي سبقه فهذه الظاهرة جديدة نوعياً وهي بروز قطب عالمي صاعد - الثاني - بما يعنيه ذلك من تغير في هيكل النظام العالمي الذي يعبر ثانائياً وليس احادية ولكن الامر من ذلك هو التغيير في طابع القطب الثاني الجديد^(١).

وبما ان احداث ١١ ايلول سجلت بداية عهد جديد من التفكير الاستراتيجي الامريكي، فقد تحولت الى عملية جديدة في تطوير استراتيجية جديدة للأمن ومراجعة الاساليب الدفاعية، وانها حولت بيئه الامن الدولي كلها، واصبح فجأة تهديداً جديداً وخطيراً لمواجهته، لذلك وضعت فجأة نهاية لعهد ما بعد الحرب الباردة الذي بدأ قبل ١٤ سنة تقريباً مع تدمير المثير لجدار برلين في ليلة ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ والتتابع بوتيرة متسرعة لانهيار النظام الشيوعي في اوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة وتوقف الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١^(٢). لذا يرى تيار فيها ان النظام العالمي لم يفقد ثنائية القطبية رغم انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل القطب الشرعي الموازي للولايات المتحدة الامريكية داخل النظام العالمي و تحول الارهاب من قوة هامشية الى قوة مركبة، وأصبح القطب الآخر، ولكنه خارج شرعية النظام العالمي، وصار اكثر واضحاً في احداث ايلول^(٣). لكن كوردىسمان يعتقد ان غياب قطب منافس واحتكار الولايات المتحدة لقوى كونية ضاربة جعل

^(١) د. وحيد عبدالمجيد، انفجارات نيويورك وواشنطن ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اعلن تأسيس نظام عالمي ثانى جيد نوعياً، ملفات الامرا ٢١ سبتمبر ٢٠٠١ السنة ١٢٦ - العدد ٤١٩٢٧:

<http://www.ahram.org.cgi/arab/ahram*٢٠٠١/٩/٢١/file8.htm

^(٢) بوبرت جاي ليبر: استاذ الحكم والشؤون الدولية الدبلوماسية، جامعة جورج تاون ، واشنطن - ايلول /سبتمبر يطلق جديداً عهداً من التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة:

- www.usinfo.state.gov/arabic/tr/٨٢٦scp.htm .

- <http://www.alkaleej.com.ae> ٢٠٠١/١١/٨

الإرهاب الدولي

القوى المنافسة امام خيارات اما القبول بالهزيمة او الدخول في نطاق حرب غير متكافئة^(١) (Asymmetric warfare).

وقد ورد في خطاب رئيس بوش، وفي تعامله على صعيد العلاقات الدولية بشعار (اما انك معنا او انك مع الارهابيين) وأستخدام هجمات ١١ ايلول لحظة تحول جديدة، وانها لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الامريكي والارهاب تولي دوراً محدداً تماماً كما كانت العولمة هي المبدأ المبالغ في غاياته لسياسة كلنتون الخارجية، وكما كانت حرب الخليج هي الحدث الفاصل بالنسبة الى بوش الاب ويبني عليه رؤية جديدة للنظام العالمي.

ان ما تمثله احداث ١١ سبتمبر من انقطاع بالنسبة للنظام الدولي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وال الحرب الباردة، واوضحت أ.د. نازلي معرض بأن هذه الاحداث تحدثت كل التوقعات سواء نظرنا الى الاسلحة المستخدمة او الى طبيعة الفعل المركب والفاعلين سرعان ما يتضح ان الظاهرة لا تدرج تحت أي فئة من المفاهيم والحالات التي يتطرق لها القانون الدولي او العلاقات الدولية^(٢).

ويرى البروفيسور جيل كيبال ان التقييم الصحيح لتلك الاعتداءات يتطلب الا نقل رؤية الشرق لها، وان علينا مضاهاة الحدث بقيم ومعايير العالم الاسلامي، فهذه الاعتداءات وان كانت تمثل حدثاً هاماً، فهي تدخل في خط متصل يميل رغم الطابع المذهل الذي اتخذه الحدث - الى اضفاء شيء من النسبة على اهمية الانقطاع الذي يسعى البعض الى تنسيبه كحدث تأريخي في العلاقات الدولية. ويرى البعض بأن ١١ سبتمبر بالاصل دالة على عدم وضوح النظام العالمي المعاصر ومظاهر الرئيسية، فالحدث يكتشف حدود النظام الاحادي القطبية وتتصور هذا النظام العالمي الجديد الذي يدعي انه يحل محل توازنات الحرب الباردة على حد قول بروفيسور برتران بادي^(٣).

ووصف الظواهري هذه المرحلة بانها عالمية المعركة بعد ان توحدت قوى الكفر ضد فئات المجاهدين، وان المعركة اليوم لا يمكن ان تخاض اقليمية دون النظر الى العداء العالمي، ولديهم قوة تهدد استقرار النظام العالمي الجديد^(٤).

^(١) حسن الحاج احمد، حرب افغانستان: التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي، المستقبل العربي، العدد ٢٢٦، المصدر السابق، ص ١٤.

^(٢) ندوة بعنوان تغيرات النظام العالمي واعادة تشكيل التوازنات الاقليمية بعد ١١ سبتمبر، باريس ١٨-١٧ يناير ٢٠٠٢ السياسة الدولية العدد ١٤٩، المجلد ٣٧ ، ص ٣٥٧.

^(٣) المصدر السابق نفسه ص ٣٥٧.

^(٤) د. ايمان الظواهري فرسان تحت راية النبي ، المصدر السابق والظواهري يلمع منها.

الارهاب الدولي

ومن هنا نلمس تغيراً نوعياً في طابع النظام العالمي وهيكلاً قيادته. وهو ان مهد كل من قطبي النظام الجديد الراهن هو القضاء على الآخر وليس فقط هزيمته او اخضاعه، وان القطب الجديد في شكل منظمات وحركات وافراد. وانها في بعضها خفي وغير ظاهر، ولا يظهر الا اعماله التي تدل عليه سواء اكتملت طورها ام لا، فأن القطب الآخر تتعامل معها من منظور انها صارت مكتملة والى الحد الذي يستدعي استنفار للتحالف دولي واسع النطاق لمحاربة الإرهاب التي صارت وفق مضمون الخطاب السياسي الامريكي –قطباً معادياً وانها بداية الحرب العالمية الثالثة او الاولى في القرن الحادي والعشرين حسبما اعلن الرئيس بوش والتزام به^(١).

وقد طرح الامريكيون العديد من الرؤى في هذا العدد لعل ابرزها على ايدي المفكر البارز هنري كيسنجر الذي تقوم على ان هجمات ١١ سبتمبر يمكن ان تمثل تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين حيث انه يشير الى تعاون دولي^(٢). بأنها تخلق اجراء جديدة للعلاقات الدولية^(٣).

ويرى كيسنجر بأن الولايات المتحدة للمرة الاولى خلال نصف قرن لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً او اي بلد، وحيداً او متحالفاً يستطيع ان يصبح كذلك خلال القرن المقبل، وان الدول في التعاون الدولي ضد الارهاب، اصبحوا يرون ان الخطر الذي يتعرضون له جميعاً لا يأتي عبر الحدود فقط وانما ايضاً وبدرجة اكبر من الخلايا الارهابية داخل بلدانهم او من النزاعات الاقليمية وان الهجمات اقنعت جميع القوى الدولية بأن الارهاب أصبح يمثل تهديداً داهماً.

فالارهاب اليوم لم يصبح فقط ذا صبغة دولية، ولكن اصبح بمثابة تنظيماً دولياً جديداً له شخصية وسمات خاصة بدليل ان دولة مثل الولايات المتحدة اضطرت اعلان الحرب ضده^(٤). اذن هناك معامل تغير حقيقي في الساحة الجيوسياسية وفي توازن العلاقات الدولية بما يعطى للحدث

(١) د. وحيد عبدالمجيد. انفجارات نيويورك وواشنطن ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اعلان تأسيس نظام عالمي ثانٍ جيد نوعياً. المصدر السابق

(٢) دفعت القوة المنافسة مثل اوروبا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند الى التعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة ، وهي مسألة لم تكن متوقعة مثل هجمات ١١ سبتمبر.

(٣) هنري كيسنجر: كيف ستؤدي هجمات ١١ سبتمبر الى صياغة النظام العالمي للقرن ٢١)جريدة الشرق الاوسط ، نقلاب عن جريدة لوس انجلوس تايمز الامريكية، ٢ ديسمبر ٢٠٠١. ترجمة احمد ابراهيم محمود: الإرهاب الجديد ، المصدر السابق.

(٤) د. بطرس غالى / العائمة المستديرة وال العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٦. (مدير مركز دراسات الشرق المعاصر في السوربون بباريس)

الإرهاب الدولي

أهمية موضوعية لا جدال فيها، وقد وظف الحدث من قبل الدولة العظمى لاعادة ترتيب العالم والعلاقة الدولية ومن هنا جعلت منه أساساً لعالم الجديد. فبهذا المنطق أصبح حدث ١١ سبتمبر/أيلول حدثاً مؤسسيّاً لحقبة جديدة، لن تنهي المصارع ولا يراد لها ان تنهيه^(١). وان الخطاب الثقافي الغربي ايضاً بعد الحادى عشر ليلول تضمن غيرة واضحة تقيد التأكيد على المركزية الغربية European centerism، بمعنى ان الغرب هو منتج القيم وهو مهد التقديم والخلف، فجاءت كذلك إلى مرة اخرى مقوله صراع الحضارات واعادة انتاج البربرية barbarism والحضارة civilization^(٢) وهذا ما اعتقده الكثير من الغربيين بان الهجوم نوع من حرب الحضارات وتغيير المعادلات والمعطيات ولكننا لا نعتبره حرباً بين الاسلام والغرب كما توهم الكثيرون، وانما هو حرب بين الجماعات المتطرفة في العالم الاسلامي والغرب^(٣).

وعليه فأن احداث الحادى عشرين من ايلول، حدث تاريخي بكل المقاييس والابعاد وانها ستفعل لا محالة بين مرحلتين تاريخيين متباينتين وهو تعبير تاريخي تطبيقي و حقيقي واضح المعالم بما كان قد بشر به العديد من المفكرين الغربيين، وسواء كان اسامه بن لادن وراء الحادثة ام لا، فأنه قد اضر كثيراً بواقع ومستقبل العالم الاسلامي والعربي وبالتوان الذاتي^(٤). وقد اعترف توماس فريدمان بان ما يحدث الان هو حرب عالمية وتطول لانها (ضد عدو ذكي وله دوافعه) لاتواجه فيها دولة عظمى^(٥).

لاشك ان احداث ١١ ايلول/سبتمبر تمثل مفصلاً تاريخياً في حياة الولايات المتحدة الامريكية او انها تظم ليكون كذلك وتكفي قراءة خريطة الانتشاء الامريكي في العالم بعد هذا التاريخ المفصلي مع اخذ كل الاجراءات الاستخبارية والامنية والمالية التي أخذتها امريكا في الاعتبار يظهر للعيان بان

^(١) د. بهان غلينون (مستقبل الدول والحركات الاسلامية بعد ١١ ايلول/سبتمبر) ندوة في آب ٢٠٠٢، حارره / ياسين الحاج صالح <<http://www.yassar.freesurf.fr/gaia/bay60.html>>.

^(٢) د. السيد يس: العلاقات الدولية بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، المائدة المستديرة السياسية الدولية ، العدد ١٤٧، المصدر السابق. ص. ١٦٤.

^(٣) بروفيسور جون لويس غاديس: كتاب (المفاجأة، الامن، والتجربة الامريكية) مطبوعات جامعة هارفارد ٢٠٠٤ <<http://alsahafe.info/news/index.php>>

^(٤) د. سيار الجميل: ١١ ايلول /سبتمبر اثقل يوم في التاريخ مراجعة ذكرية حول عملية صنع نظرية جديدة للتاريخ ، مجلة الزمان ، شركة الزمان للصحافة، والنشر المسجلة ، العدد ٢٢ ايلول ٢٠٠٢ ، لندن ص. ٩.

^(٥) د. وحيد عبدالمجيد: انفجارات نيويورك واشنطن..... المصدر السابق.

الارهاب الدولي

عدة الحرب التي اعلنت عنها اقرب الى ان تكون حرب عالمية^(١). فبعد اسقاط نظام طالبان ومطاردة تنظيم القاعدة حدد بعد ستة اشهر اهداف المهمة الثانية بحرمان الارهابيين أي ملاذ في العالم وان المرحلتان متداخلان منذ البداية وبعدما اصبح عنوان الانتشار رسميأً (مهما تدريب) في هذه الدولة او تلك لاعداد القوات لمكافحة الارهاب، أي بعد الانتشار في افغانستان وباكستان واسيا الوسطى في اطار المرحلة الاولى من الحرب انطلقت (مهما تدريب) من الفلبين الى كولومبيا ومن جورجيا الى اليمن، ومعها تدفق المال الامريكي والاسلحة في كل اتجاه لتنشيط قواعد عسكرية جديدة في العالم^(٢).

رغم هذه الحقائق والدراسات السياسية والقانونية في ثنایا المؤسسات وهياكل النظام الدولي والداخلي، الا اننا نؤيد الرأي القائل الى حد كبير بأن هجمات ١١ سبتمبر ادت او سوف تؤدي الى حدوث تحولات جذرية في هيكل النظام الدولي رغم اهمية الحرب واهتمامه الدولي، ويؤثر في الاساس على العمليات الرئيسية في النظام الدولي، ولكنه لم يؤثر اولا ولا يتوقع له ان يؤثر على هيكل النظام الدولي او مؤسساته ولا يعني كل التغيرات وتداعيات ١١ سبتمبر ان النظام الدولي اصبح قيد التشكيل لا من حيث الهياكل او المؤسسات او علاقات القوة^(٣).

ونرى هناك قدر كبير للغاية من التشوه والبالغة في الدراسات التي ذاهبت الى ان الارهاب أصبح قطبياً دولياً مناوئاً للقطب الامريكي – الغربي، فالارهاب قوة دولية محددة المعالم لها موارد قوية هائلة في كافة المجالات، كما انه لا يمتلك بالضرورة ايديولوجية او نموذجاً اساسياً جذاباً ولمهماً باستثناء فئة من المتعاطفين مع قادة الجماعات الارهابية، ولا يمتلك الارهاب القدرة على ادارة صراع طويل الامد وفق استراتيجية ثابتة متماشة تتحرك في ضوء اهداف سياسية واضحة وروشيدة وقابلة للتحقق، لكن نؤيد الرأي القائل بان للارهاب الدولي خطايا سياسية ويعامل معها القوى الكبرى كعالم متغير، ويعمل ويحقق في ظله العديد من الاهداف المستقبلية، بهذا نعتبره قطب من نوع خاص ويشكل عهداً جديداً في العلاقات الدولية.

^(١) د. خليل حسين: الاستراتيجية الامبراطورية في وثيقة الامن القومي الامريكي :

<<http://www.britishcouncil.org/iraq>

^(٢) احمد ابراهيم محمود: الارهاب الجديد / الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية ، المصير السليم ، ص.٥١.

^(٣) المصدر السابق نفسه من ٥٢

الإرهاب الدولي

٢-٣-٣ التداعيات الدولية الجديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر:

ان مهمة اعادة ترسيخ النظام الدولي الحالي، ليست مهمة سهلة، اذا كانت هناك انتقادات في بعض المسائل فلا ينكر التحديات الظاهرة والمخفية كحالة اعلان الحرب على افغانستان (حركة طالبان واسامة بن لادن^(١)) بما رأينا من اجماع دولي، وحال معارضة الولايات المتحدة وحلفاءها على العراق.

فلابد من الحلول لمشكلات الدولية الراهنة ومن ابرزها بناء الثقة، والقضاء على الفقر والمرض والجوع، واحتواء الإرهاب الدولي والداخلي، وتهريب المخدرات والجرائم المنظمة، وخاصة في بلدان العالم الثالث، ونمو السياسات الديمقراطيّة وجودة الامن والحفاظ على حقوق الإنسان وحماية الحرّيات، والسوق الحر بما يلاءم مع التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

وعلى صعيد آخر فان مسؤولية الولايات المتحدة تشمل جهودها المباشرة وغير المباشرة لمراقبة واحتواء كل انواع الحركات الاصولية الدينية اليهودية والمسلمة، المسيحية وغيرها من التعصب والشوفينية، والارهاب، وسباق التسلح، وذلك بشكل مستمر من اجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين^(٢) وفي عشيّة تلك التحديات برزت العديد من المظاهر أهمها:

^(١) اسامي محمد بن لادن، من مواليـ (مكة) العام ١٩٥٢ وهو الـ ١٧ من بين ٥٤ ابناً، بعضهم يعيش في الولايات المتحدة، وبعدهم ظل بالسعودية يمارس التجارة والمقاولات. ابواهم يراس مجموعة شركات (بن لادن SBG) اسس عام ١٩٣١، المستندة عن عديد من الانتشـاءات المهمـة بالـمملـكة، اجمـالـ ثـروـة عـائـلة بن لـادـن تـقدـر بـحوـالي ٣٠ مليـار دـولـار، وـيـلـغـ تـصـيبـ اـسـامـةـ مـاـيـلـاـجـوـ ٤٠٠ـ٤ـ مـلـيـونـ دـولـارـ، مـوزـعـةـ عـلـىـ عـدـيدـ مـنـ الـبـنـوكـ الـعـالـيـةـ وـمـشـرـوعـاتـ الـاسـتـثـمارـيـةـ وـالـتـجـارـيـةـ، حـصـلـ عـلـىـ بـكـالـورـيوـسـ الـهـنـدـسـةـ فـيـ الـعـامـ ١٩٧٩ـ (بداـيـةـ الفـزوـ السـوـفـيـتـيـ لـافـقـانـسـتـانـ)ـ منـ جـامـعـةـ الـمـلـكـ عـبدـالـهـ عـزـيزـ فيـ جـدـةـ، وـصـلـ إـلـىـ الـاهـمـ (باـكـسـتـانـ)ـ بـعـدـ ١٧ـ يـوـمـاـ مـنـ الفـزوـ السـوـفـيـتـيـ، وـقـدـ مـهـدـ لـهـذـاـ السـفـرـ الشـيـخـ عـبـدـالـهـ عـزـامـ مؤـسـسـ اـولـ كـتـبـةـ الـمجـاهـدـينـ الـعـربـ، وـرـئـيسـ مـكـتـبـ الـمجـاهـدـينـ فـيـ بـيشـاوـ، وـقـابـلـ اـمـرـيـكـيـ وـبـعـضـ الـمـخـابـراتـ الـامـرـيـكـيـةـ، وـاـنـشـاـ مـكـتبـ فـيـ مـنـزـلـ كـبـيرـ اـسـتـاجـرـ، فـيـ اـحدـيـ ضـواـحيـ بـيشـاوـ، وـيـنـقـ عـلـىـ الـكـتـبـ قـطـ مـاـيـسـاوـيـ خـمـسـةـ وـعـشـرـنـ الفـ دـولـارـ، وـاـنـشـاـ مـكـتبـ فـيـ اللـجـانـ الـعـسـكـرـيـ وـاـسـتـعـالـ اـسـلـحـةـ وـدـرـاسـةـ طـرـيـوـجـرـافـيـاـ، وـفـيـ اـكتـوـبـرـ ١٩٨٦ـ التـقـيـ مـعـ عـبـدـالـهـ عـزـامـ وـحـكـيـمـارـ معـ شـخـصـ اـمـرـيـكـيـ (وـقـدـ مـنـ الـمـخـابـراتـ لـدـعـمـ مـوقـعـ ضدـ السـوـقـيـتـ، وـقـدـ سـانـدـهـ اـمـرـيـكـاـ، بـعـدـ تـلـيـاريـ دـولـارـ).

وـقـدـ سـانـدـهـ الـاخـوانـ الـسـلـمـيـنـ فـيـ كـلـ الـاقـطـارـ الـعـرـبـيـةـ وـيـعـضـلـ دـعـاتـهـ تـدـفـقـتـ حـولـهـ العـدـيدـ مـنـ الشـابـ، وـجـندـهـ الـمـخـابـراتـ الـاـمـرـيـكـيـةـ وـالـسـعـوـدـيـةـ وـدـرـيـتـهـ وـاسـتـخدـمـتـهـ فـيـ الـجـهـادـ بـعـدـ هـزـيمـةـ السـوـفـيـتـ، اـهـلـمـ اـمـرـيـكـاـ، جـردـ مـنـ جـنـسـيـةـ السـعـوـدـيـةـ، وـاسـتـقـرـ فـيـ السـوـدـانـ وـلـاقـصـلـ عـنـ عـائـلـتـهـ، لـلـزـيدـ مـنـ التـفـاصـيلـ اـنـظـرـ دـ.ـ هـشـامـ الـدـيـدـيـ، الـاـرـهـابـ (جـذـرـةـ وـبـشـورـ زـمانـهـ وـمـكـانـهـ وـشـخـوصـهـ)ـ الـمـصـدـرـ السـابـقـ، صـ ١٢٢ـ وـمـاـ بـعـدـهـ، وـتـبـرـيـ مـيـسانـ، التـضـليلـ الشـيـطـانـيـ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ، صـ ٩١ـ وـمـاـيـدـهـ.

(٢) فـرـيدـاـ عـزـيزـ، النـظـامـ الـعـالـمـيـ الـجـدـيدـ وـالـقـرنـ ٢١ـ، دـكـتـورـاـ درـاسـاتـ اـسـتـراتـيجـيـةـ لـندـنـ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ، صـ ١٧١ـ.

الارهاب الدولي

١-٢-٣-٣ لارهاب أصبح هدفاً محلياً

بعد احداث ١١ سبتمبر وقعت الادارة الاميركية الى وضع هدف لمكافحة الارهاب ومعاقبة الدول التي ترعاها، وهذه هي المرة الاولى منذ نهاية الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة لنفسها هدفاً محلياً، حيث كانت في زمن الحرب الباردة ينصب على محاربة الاتحاد السوفيتي، اي وضعت هدف الحرب ضد الارهاب في نفس المكانة التي كان يحتلها هدف محاربة الشيوعية^(١) فوجدت اميركا الرسمية حملة جديدة وايديولوجية جديدة -الحرب ضد الارهاب، وهو مركب ايديولوجي استطاع ان يخضع شعياً اصابتها هجمات ١١ سبتمبر بالصدمة، ان يبرر سياساتها الداخلية والدولية ويمدها بارضية اخلاقية عالية لكن افعالها المرتقبة^(٢). وتسعى الولايات المتحدة لكي تكون مكافحة الارهاب مهمة وهدف للمجتمع الدولي وليس فقط لاميركا ومن هنا يأتي تأثير الولايات المتحدة على الامم المتحدة والارهابيين بحربيهم ومشاركتهم في الحرب ضد الارهاب.

اذن ، فطبيعة التهديد التي تواجهه الولايات المتحدة والتحالف معه، اختلفت بعد الحرب الباردة^(٣) فلم يعد العدو نظاماً سياسياً او فرداً او معتقداً ايديولوجياً، العدو هو الارهاب - العنف المتعمم المدفع سياسياً، المرتكب بحق ابرياء. ان المعركة مع الارهاب جديدة بطبيعتها مع عدو مراوغ، ولا تقاس الاعنة النجاحات المتراكمة، والتي سيكون جزء منها مرئياً والآخر غير مرئي. وفي هذا المجال لاماومة او صفقات او تنازلات مع الارهابيين، كما ليس هناك تميز بين الارهابي وبين من يساعدته او ياوشه^(٤).

(١) احمد ابراهيم محمود، الارهاب الجديد. المصدر السابق. ص ٥٠.

(٢) د. سعيف فرسون (الجامعة الاميركية في واشنطن) ، جذور الحملة الاميركية لمناهضة الارهاب، المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ تشرين الاول ٢٠٠٢. ص ١٤.

(٣) ان ميخائيل بارينتني (michael parenti) قد تبني في كتابه (泚صيرة الارهاب) ، الصادر في فبراير ٢٠٠٢، قد تبني فكرة رئيسية وهي ان الولايات المتحدة قد اصبحت هدفاً للارهاب، وان مستقبل الارهاب يرتبط بمدى قدرة الولايات المتحدة على التوصل الى المعالجة الحاسمة لها، وهو نفس الخط الذي تبناء paul piller^(٤) في كتابه عن الارهاب والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. الصادر قبل احداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بسبعين فات Jeffrey simon^(٥) الذي صدر كتابه عام ١٩٩٦ قد افاد الدراسات المستقبلية في شأن الارهاب. عندما اكى في دراسة التاريخية للأنشطة الارهابية، ان المجتمع الدولي اصبح فريسة للم泚صيرة الارهابية. المصدر :- السفير عبد الاشعل، مستقبل الحملة الاميركية لمناهضة الارهاب، المصدر السابق. ص ٣٤ ..

(٤) محمد سليمان، مقاييس رئيسية في استراتيجية الامن القومي الاميركي: الشرط الالكتروني :<<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com&contentID>>

الإرهاب الدولي

٤-٣-٢-٢ الأرهاب ادى الى تقسيم العالم:

ان الحملة العالمية على الارهاب، لاتنبع اية دولة بترف البقاء في الهامش، والارهابيون لا يحترمون الحدود، الجغرافية او الاخلاقية، وخطوط الجبهة هي في كل مكان والمخاطر عالمية. فالارهاب لا يقتصر على الابرياء فحسب، بل يهدد المؤسسات الديمocrاطية ويقوض الاقتصاديات، ويزعزع استقرار مناطق العالم^(١).

في ذلك الوقت اعلن على الرأي العام العالمي بان واشنطن في حالة الحرب وقد وقف الحلفاء الى جانبه تحت ذريعة ان خطر الارهاب سوف يلحقهم، وان الصراع ليس فقط مع الولايات المتحدة، بل مع قيم الحرية والديمقراطية والسلام ...الخ، والشعار المرفوع (اما مع الارهاب، واما معنا) ادى الى تقسيم عملی للموقف الدولي ازاءه. وقد قال الرئيس بوش في خطاب للكونجرس في العشرين من سبتمبر ٢٠٠١ (ان حربنا على الارهاب بدأت مع القاعدة، ولكنها لن تنتهي هناك. انه لن تتوقف الى ان يجري العثور على كل جماعة ارهابية لها امتداد عالمي ووقفها وهزيمتها).

فيما بعد ١١ /سبتمبر الارهاب كعدو عالمي جديد، وطلب الى كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (فإذا كان العالم قد تغير تغيرا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فقد تغير تغيرا عميقا في الغرب، وليس في الشرق الأوسط تغير العالم بدرجة "تغير أو لولايات الولايات المتحدة ولما كانت الدولة العظمى الوحيدة الباقية فإن ذلك يوش في بقية العالم. وكان رد فعل حلفاء أمريكا الغربيين فضلا عن روسيا والصين، وفقا لذلك باعتبار ان الانفصال الوقوف بجانبها اولاً والمساومة فيما بعد)^(٢).

وانه اعلان الحرب ضد الارهاب تجسد في كلمة الرئيس بوش في ٢٠ ايلول/٢٠٠١، امام الكونجرس حينما قال: كل دولة في كل منطقة عليها الان ان تتخذ قراراً . اما ان تكون معنا، او مع الارهابيين.

^(١) كولن باول، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المنسق لانشطة مكافحة الإرهاب، ٢١، مايو ٢٠٠٢، من كتاب محمود المراغي، سفر الموت، المصدر السابق، ص ٩٣.

^(٢) روزماري هوليس (رئيسة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية- لندن)، مكافحة (الارهاب) في الشرق الأوسط، الوسائل مقابل الغایات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٤، السنة ٢٤، كانون الاول ٢٠٠١، ص ٦.

الارهاب الدولي

وقد قال اسامه بن لادن في كلمته بعد احداث ١١ سبتمبر:- ان هذه الاحداث قد قسمت العالم باسره الى فساطين ! فسطاط الایمان (الذى لاتفاق فيه ، وفسطاط الكفر اعادنا الله واياكم منه . فينبغى على كل مسلم ان يهب لنصرة دينه وقد هبت رياح الایمان وهبت رياح التغير لازالة الباطل من جزيرة محمد(ص)^(١) وقد وجد تحت هذا الخطاب الكثير من جماعات وافراد في العالم العربي والاسلامي اضافة الى عطف ومساندة الجالية الاسلامية في الغرب عموماً .

وبلا شك، نرى بان لا مستقبل للارهاب والارهابيين، وتنؤيد الجهود الفكرية والسياسية والعسكرية لمحاربة الارهاب ومواجهته، ونبذ العنف في كافة المجالات، والحفاظ على التماسك والتلاحم في المجتمع الدولي، وإدارة الصراع والحفاظ على الحضارة الكونية بالحوار والتفاهم، وفي هذا تتوقع ان تكون الفوز لقادة ودول وكيانات المجاهدة ضد الارهاب الدولي، وعلى راسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

ولايتمكن الاستغناء عن التأثير التوازنى للقوة الأمريكية على الاستقرار العالمي، في حين ان التحدى الرئيسي للقوة الأمريكية لايمكن ان يتبع الامن الداخل إما بسبب تبذ الديمقراطية الأمريكية نفسها للقوة، واما بسبب سوء استخدام اميركا لقوتها في العالم الذي يفرض قدرتها على استخدام تلك القوة لحشد الآخرين في جهد مشترك من اجل صياغة بيئة دولية اكثر امنا^(٢).

لقد ثبت المجتمع الأمريكي، في صراع شامل ومطول في مواجهة- خطر الشيوعية الاستبدادية، وهو معبه حاليا ضد الارهاب الدولي. وطالما استمر ذلك الالتزام سيستمر معه دور اميركا كعامل استقرار عالمي^(٣).

٣-٢-٣-٤ الارهاب المدمر والتحرر من الخوف

نطلق وصف (الارهاب المدمر) على احداث الارهاب المحتملة، اي عمليات الهجوم التي تضع خارج نطاق الحروب التقليدية، والتي تستخدم فيها اسلحة نووية او بيولوجية او الكيميائية، او يستخدم فيها هجوم على منظومات الكمبيوتر التي تقوم بدور يتزايد في مساندة البنية الاساسية

^(١) د. احمد طحان، عولمة الارهاب، دار المعرفة - بيروت - لبنان، الطبعة الاولى ٢٠٠٣، ص ٤١١.

^(٢) بروجنسكي، الاختيار، المصدر السابق، ص ١٥.

^(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٥.

الإرهاب الدولي

لمجتمعنا، واستغلال غير ذلك من اوجه الضعف الاساسية في مجتمعاتنا الحديثة المعقّدة او تهديد العاملين الاساسيين لدى الحكومة ومؤسساتها^(١).

الارهاب المدمر يختلف عن تفجير القنابل ، وأخذ الرهائن ، واحتطاف الطائرات، والتي أصبحت منذ الاعوام الاولمبية في ميونخ في ١٩٧٢ هي مادة الإرهاب (العادى) فهذا الإرهاب الجديد ينتقل إلى مستوى مرتفع ، درجة التدمير الناشئة عن تفجيرات أوكلاهوما سيتي، أو تفجيرات مركز التجارة العالمية أو ما فعلته فئة اؤم شينزريكيو التي نشرت غاز الاعصاب في مترو طوكيو، أو الهجوم على أبراج الخبر التي كان يقيم بها الطيارون الامريكيون في المملكة السعودية؛ فالارهاب المدمر ينطوي على اتلاف للارواح والمتلكات بأحجام اشد قسوة ولم تعرف من قبل خارج نطاق العمليات الحربية^(٢).

شهد العالم في بداية القرن الحادى والعشرين، وعقب احداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، وبدء الحرب على الارهاب ، انتقال بؤرة الصراع العالمي من اوروبا والشرق الاوسط الى قلب اسيا، واندلاع سباق هائل للتلسلح وأكتساب الاسلحه النوويه خصوصاً في جنوب وشرق اسيا، والحصول او تطوير صواريخ طولية المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وبالذات بين الهند وباكستان، الهند والصين، والصين والولايات المتحدة، وكوزيا الجنوبية وكوريا الشمالية، ولجوء هذه الدول الى ضخ زيادات متتالية في اتفاقها العسكري^(٣). فان هذا التوسيع المطر في العلاقات الدولية، والتقدم الحضاري الوعي الذي توصلت اليه البشرية انما هي مظاهر تبدو اكثر عرضة للفوضى والاضطراب، فبالرغم من الاتفاقيات المتعددة المعقودة دولية منها او ثنائية للحد من انتشار او نزع او خفض انتاجها او امتلاكها، هناك جهد ونية مبذلة للعديد من دول العالم على امتلاك الاسلحه الفتاكه وتجارة الاسلحه وصناعتها، وابتکار الجديد منها.

^(١) اشتون ب.كارتر، ويليام ج.بيرى: الدفاع الوقائى، ترجمة اسعد حلبيم ، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١١٠، ٢٠٠١، ص١٤١.

^(٢) اشتون ب.كارتر، ويليام بيرى: الدفاع الوقائى، المصدر السابق، ص١٤١.

^(٣) رضا محمد ملال، الامن الياباني بعد ١١ سبتمبر، مصادر التهديد والاليات المواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨، ابريل ١٢/١٢ ص ١٤٨.

- اعترف الجمهورية الاسلامية الايرانية بان بلاده قام بتخصيم بلوتونيوم عام ١٩٩٨ والذي يستعمل لتصنيع الاسلحه النوويه، قناة ابوظبى الفضائية - الاخبار ١٦/٦/٢٠٠٢ الساعة (١) مساء، انظر : د. سعد حقي توفيق: النظام الدولي الجديد، المصدر السابق، ص٦٢..

الارهاب الدولي

وان نهاية الحرب الباردة تزامنت في الوقت نفسه مع انتشار واسع للمعرفة التقنية والقدرة اللازمة لصنع اسلحة الدمار الشامل، لابن البلدان وحسب، بل ربما ايضاً بين مجموعات سياسية ذات دوافع ارهابية^(١).

وعليه، مما زاد المخاوف الدولية من المخاطر وشراسة هذه الظاهرة انتشار وتسرب كمية كبيرة من اسلحة الدمار الشامل الى الدول الشمولية^(٢)، بل الى المنظمات الارهابية، خصوصاً من المحتمل ان يحصلوا عليها في الترسانة النووية السوفيتية، وذلك بخلاف الاتفاقيات والقواعد الدولية، والقيام بانتهاكات المقصودة للحضارة التي وصلت اليها البشرية. ويؤدي الى زعزعة الاستقرار والامن، اضافة الى الكوارث البشرية استعمالها من قبل الدول الدكتاتورية داخل دولتهم^(٣).

فلا يوجد ثمة تقييم موثوق لكمية الاسلحة ونوعيتها، واستخدامها المزدوج والمواد ذات الصلة والاجهزة والتكنيات التي توجد في حوزة المجموعات والاشخاص المرتبطين بالارهاب. الا انه من الواضح، طالما وجدت مخزنات من اي مواد متصلة بالاسلحة، والاجهزة او التكنيات ذات الصلة، فقد يسعى الارهابيون الى الحصول عليها^(٤).

^(١) زيفنيبو بريجسكي، الاختيار، المصدر السابق. ص ص ٩٨ - ٩٧.

^(٢) اعتقد الولايات المتحدة انه بحدود العام (٢٠٠٠) سيكون هناك اكثر من ٤٤ دولة نامية تمتلك اسلحة وصواريخ، وان اكثر من ١٥ دولة منها ستمتلك القدرة النووية وان ٢٠ دولة ستمتلك اسلحة كيميائية. وان غالبية هذه الدول لا تتفق مع السياسة الامريكية، والحل الامثل لمنع تطور هذه الحالة هو انكار التقدم التكنولوجي وتجريدها من اسلحتها المتقدمة سواء بالمراقبة او بالجوء الى القوة. مثل ممارسة الضغوط على ليبيا وكوريا الشمالية، وايران.....الخ، وذلك بتطبيق العقوبات ضدها من اجل تجميد برامجها النووية او عدم تحويل هذه البرامج لاغراض عسكرية. المصدر :- د. سعد حقي تحقيق النظام الدولي الجديد، المصدر السابق، ص ٦٢.

^(٣) لمزيد من التفاصيل حول استخدام الاسلحة الكيميائية من قبل النظام العراقي الباعثي البائد:- انتظ، فالا فريد - المسؤولية المدنية عن جريمة الابادة الجماعية. المصدر السابق. ونشرت جريدة الزمان ، الصادر بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٣، خبراً مفاده ان قوات التحالف تبحث عن (١٠٠) من العلماء العراقيين الذين ساهموا في الاشراف على برنامج الاسلحة النووية والباليوجية والكيميائية، وذلك لاعتقال هؤلاء العلماء والتحقيق معهم حول الاسلحة الخطيرة وطبيعة البرامج التي اشرفوا على تنفيذها.

^(٤) رسالتان مؤرختان في ١/ اب/ ٢٠٠٢، ووجهتان من الامين العام (كرفي عنان) : الى رئيس الجمعية العامة والى رئيس مجلس الامن - وثائق رقم ١٥٧/٥٧، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون.ثالثاً: حرمان من وسائل الارهاب باء/ اسلحة الدمار الشامل، والاسلحة الارهابية، وتكنولوجيا الاسلحة.

الإرهاب الدولي

وقد ذكر مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية انه يعتبر سرقة سلاح نووي وامتلاك ارهابيين للسبيل والكافأة اللازمين لتصنيع وتفجير مادة متفجرة نووية امر غير محتمل نسبياً. وان التعرض للمتعدد لمادة نووية والذي يؤدي الى الحاق اثار ضارة بالناس والممتلكات والبيئة، هو خيار مقبول اكثر ظاهرياً. ويمكن ان يدرج سيناريو (القنبلة القدرة) الذي تنتشر فيه المادة المشعة بواسطة مادة متفجرة تقليدية، كجزء من هذا الخيار^(١).

اذن، خلقت الاسلحة النووية شكلاً غريباً من الميزان القوى اطلق عليها (ميزان الارهاب) احياناً^(٢)، ويامكان المرء ان يجد مقالات في الصحف المهنية في الولايات المتحدة قبل ١١ سبتمبر الى انه ليس من الصعب وقوع انفجار نووي من نيورك فهناك اسلحة نووية متحررة من الرقابة في جميع انحاء العالم، بل لسوء الحظ، هناك عشرات الالاف منها ومن مكوناتها^(٣).

فالاستراتيجية القادمة قائمة على الوقاية وتركز على الاخطار التي اذا اسيئت ادارتها يمكن ان تتحول الى اخطار كبرى ومن هذه الاخطار^(٤):-

- ان تفقد روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق سيطرتها على الترکة النووية.
- ان تتجه الصين نحو العداء للولايات المتحدة بدلاً من اتجاه التعاون والارتباط بالنظام الدولي.

- ان تنتشر اسلحة الدمار الشامل وتشكل خطراً عسكرياً مباشراً على الولايات المتحدة.

- ان تقع على ارض الولايات المتحدة اعمال ارهاب مدمراً على نطاق لم يعرف من قبل وبكتافة غير مسبوقة^(٥).

^(١) المصدر السابق نفسه.

^(٢) د.محمد احسان، الصراعات الدولية في القرن العشرين، دراسة تحليلية، دار ثاراس للطباعة والنشر، الطبعة الاولى - اربيل - كورديستان ٢٠٠٠، ص ١٦٤

الردع النووي ابان الحرب الباردة يطرح المعالجة المنطقية الثالثة: اذا هاجمتني فقد لا استطيع منعك من الهجوم، لكنني استطيع ان ارد عليك وانتقم بدرجة من الشدة تردعك. وهكذا احدثت اسلحة النووية تحولاً جديداً في مبدأ قديم. للمزيد من التفصيل حول الارهاب النووي او ميزان الارهاب انظر، د.محمد احسان المصدر السابق، ص ١٦٤ وما بعده. واد.محمد علي احمد، الارهاب البيولوجي، دارنهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٩.

^(٣) نعوم تشومسكي، القوة الارهاب، ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي، المصدر السابق، ص ٢٠، ص ٢١-٢٢.

^(٤) اشتون كارتر وليام بيبي ، المصدر السابق.

^(٥) عندما هاجم الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ على جمهوريات البليطيق والذى ادى بحياة عدد من الناس، دعا بعض الاميركان الى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وتغير عن قيمة الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان في السياسة الخارجية، حتى لخلق حالة من عدم الاستقرار ونهاية المحادثات الحد من التسلح النووي، ورأى اخرين الى انه بالرغم من أهمية السلام وحقوق

الارهاب الدولي

وقد أكد الوفد الروسي في مؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في السعودية في ٢٠٠٥/٢/٥ بان بلاده تبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون وصول أسلحة الدمار الشامل للإرهابيين وطلب، من ان يكون ذلك من الأهداف والمهام الأساسية للمؤتمر^(١).

وفي حين لا يعتبر التسليح واستخدام كميات كبيرة من المواد الكيميائية والعوامل البيولوجية أمراً محتملاً بسبب المتطلبات العلمية والتكنولوجية المتطرفة لانتاجها، فإن الذعر الذي سببه الجمرة الخبيثة الأخيرة في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر اظهر أن العمليات التي تتم على نطاق ضيق باستخدام هذه العوامل قد تسبب اضطراباً اجتماعياً وتكون لها عواقب اقتصادية، بالإضافة إلى تكلفتها البشرية وأثارها النفسية^(٢).

ولقد حرم القانون الدولي استخدام أسلحة ووسائل الحرب ذات الدمار الشامل واعتبر استخدامها جريمة من جرائم الحرب، فالأسلحة البيولوجية لاتفرق بين مقاتل ومسالم، كما يسبب استخدامها القتل والإبادة الجماعية، وقد تحدثت آلاماً مبرحة للبشر، وتشجع الفساد والخراب دون مبرر^(٣).

ومع إن الكثير من الأوساط الدولية، يعتبر العرب المسلحة المعلنة التي يستخدم فيها الأسلحة الدمار الشامل والبيولوجية منها من الأمور صعبة التحقيق، ولكن الخطير الحقيقي يمكن في حرب بيولوجية خفية غير ظاهرة، من خلال عملية إرهابية، والشرق الأوسط مهيأ لما يمكن أن يطلق عليه الإرهاب البيولوجي للأسباب التالية^(٤):

الإنسان، الا ان محاديث الحد من التسلم النموي والتواصل الى اتفاقية للحد من التسلح تمثل اهمية اكبر. وفي النهاية استمرت الولايات المتحدة في حادثتين الحد من التسلح، ووضعت احترام حقوق الإنسان شرطاً لتقديم المساعدات الاقتصادية. للمزيد انظر:- جوزيف سنای، الابن، المنازعات الدولية، مقدمة للنظريّة والتاريخ، ترجمة د.احمد امين الجمل ومجدى كامل الجمعية المصدرية للنشر المعرفة والثقافة والعالمية. القاهرة، ط. ١، ١٩٩٧، ص ٤٢.

^(١) الإجاز الصحفي الأول للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب:- <<http://www.ctic.org.eg>>

^(٢) الوثيقة رقم A/٥٠٥/A الجمعية العامة ومجلس الامن للأمم المتحدة، المصدر السابق.

^(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٤-١٦٢.

-المزيد من المعلومات حول الإرهاب البيولوجي وال الحرب البيولوجية انظر العنوان التالي:

--<<http://www.brad.ac.ukyccad/sbtwc/>; index to resources on BW.

--<<http://www.usia.gov/journals/itgic/.٢٩٧/ijge.٢٩٧.htm>.

--<<http://www.usiprise/cbw/sipri-bradford.html>; BW site>

^(٤) ا.د. محمد على احمد، الإرهاب البيولوجي، خطر دام يهدى البشرية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٢، ص ١٤٨-١٤٧.

الإرهاب الدولي

- ١- يعتبر الشرق الأوسط أكثر منطقة في العالم انتهكت فيها القيم وكرامة الإنسانية، والقوانين الدولية.
 - ٢- فاعليه السلاح البيولوجي قوية، فبكتيريا الجمرة الخبيثة، تكفي لقتل سكان مدينة متوسط إذا أحسن توزيعه، وقدرته على الانتشار الذاتي، وسهولة انتشاره. إضافة إلى سهولة التصنيع ورخص التكلفة.
 - ٣- لا يحتاج السلاح البيولوجي إلى وسيلة مكلفة ولا متقدمة لنقله.
 - ٤- صعوبة التفرقة بين العامل البيولوجي المستخدم كسلاح بيولوجي في عملية إرهابية، والأوئلة الطبيعية التي تحدث بين الحين والحين في معظم دول الشرق الأوسط.
 - ٥- صعوبة الالتزام بمبادئ الاحتياط من الأسلحة البيولوجية، ويعمل على شل قدرات العدو مؤقتاً، لأنه من السلاح أكثر ذكاء من الأسلحة التقليدية، سواء بين الجنود المحاربين أو في الجبهة الداخلية بين أفراد الشعب.
واليوم ونحن نخشي من مخاطر الإرهاب البيولوجي، وغيره من صور الإرهاب الأخرى التي تستعمل فيها أسلحة الدمار الشامل المتنوعة.
- اذن، حملت نهاية الحرب الباردة معها بصورة متزايدة ادراكاً بأن بيئة الامن تحولت تحولاً كبيراً، وأن العولمة والتجارة الحرة وتتوسع نظم الحكم الديمقراطي وفترت فرصة لحركة الفئات الإرهابية في جميع أنحاء العالم بقدر أكبر من الحرية. لذا السياسة المناهضة للإرهاب الى حد كبير استباقية اجهاضية، باعتبار ان الاولوية القصوى تعطي للأخطار الناجمة عن اسلحة الدمار الشامل وقد اوضح ذلك الرئيس بوش في خطابه ٢١ ايار/مايو ٢٠٠٣ في اكاديمية خفر السواحل الامريكي فقد قال (لن نسمح لشبكات الارهابية او دول الارهاب بان تهدد او تبتز العالم بأسلحة الدمار الشامل). وردد وزير الخارجية كولن باول وجهاً نظر مماثلاً في خطابه ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ في المؤتمر السنوي للجنة الامريكية العربية لمكافحة التمييز بواشنطن وقال:- (سنواصل العمل مع شركائنا في الائتلاف للبحث عن الارهابيين، وتدمر اسلحتهم وسحق شبائهم وتجميد اموالهم. ولن يكون هناك أي تأجيل او أي راحة حتى يهزم الارهابيون والارهاب. وسيهزمون)، وإن كثرت مخاوف الإرهاب وأصبح عائقاً أمام التفاهم والتقارب بين الغرب والعالم الإسلامي عموماً، وأصبح تحدياً لحضارتنا، وكما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بأن الإرهاب خطر على كل

الإرهاب الدولي

المقاصد التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة في مجال احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية المدنيين، والتسامح بين الشعوب والأمم، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وقد أصبح هذا الخطر أشد إلحاحاً في السنوات الخمس الماضية. شبكات الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية أصبحت عالمية النطاق وغدت تجعل من التهديد العالمي قضيتها المشتركة. إن تلك الجماعات تفصح عن اكتساب الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وفي استخدامها لإيقاع عدد كبير من الضحايا. وفي مقدور هجوم واحد من ذلك القبيل، وما قد يترتب عنه من أحداث متسللة، أن يغير وجه العالم إلى الأبد^(١). لأن انتشار التكنولوجيا النووية يؤدي إلى تفاقم التوتر القائم منذ مدة طويلة داخل النظام النووي، والناشيء عن حقيقة بسيطة وهي أن التكنولوجيا الازمة لاستخدام الوقود النووي في الأغراض المدنية يمكن أيضاً أن تسخر لتطوير الأسلحة النووية^(٢). ولن يست الفجوة بين النظرية والواقع – بين القول والفعل – أعمق وأكبر في أي مجال آخر كما هي في مجال القانون الإنساني الدولي. وليس من الصواب، عندما يواجه المجتمع الدولي إبادة جماعية أو انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، أن تقف الأمم المتحدة موقف المتفرج وتتركها تتتطور حتى النهاية مع ما يترتب عليها من عواقب مفجعة بالنسبة لآلاف الأبرياء والبشرية^(٣).

٤-٣-٤- البيئة الأمنية الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

بالرغم من إن ظاهرة العولمة انعكست على الميادين التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية والاتصالات في العالم إلا إن تأثيرها على القطاعات المختلفة للمجتمع الدولي وال العلاقات الدولية لم يكن بنفس الدرجة، حيث إن سيطرة الدولية في الوقت الذي لم تعد كالسابق إلا أنها بقيت بدرجة معينة عقبة أمام تحكم العولمة في بعض القطاعات التي تعتبرها الدول مهمة للمحافظة على ما بقي من كيانها، وهي كالتالي^(٤):-

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (كونفي عنان)، الجمعية العامة، ٢٠٠٥/٢١، ثالثاً، التحرر من الخوف، منع كوارث الإرهاب، ص ٣٦-٣٧.

(٢) المصدر السابق، نفسه.

(٣) كوفي عنان، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٤) حسين شيخ طه الباليساني، القضاء الدولي الجنائي، رسالة دكتوراه، قدم إلى كلية القانون والسياسة، قسم القانون - جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٤، ص ٣٢٦-٣٢٧.

الإرهاب الدولي

- قطاعات تضاءلت فيها درجة تحكم الدولة مثل العلاقات الخارجية والسياسية والمالية والتنظيم الكمركي والتنافس الاقتصادي.
 - قطاعات بقيت فيها درجة تحكم الدولة قوية في شؤون الثقافة الوطنية والتعليم والبحث العلمي وسياسات موازين المدفوعات.
 - قطاعات بلغت درجة تأثير العولمة عليها ضعيفة جداً، كالعلاقات العسكرية مع الدول الأخرى، وحفظ النظام الداخلي وبنط نظام الحكم وسياسات الضمان الاجتماعي.
- وبصدق انعكاسات العولمة (انتا تعتقد ان التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة ايجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم، ولايمكن ان تكون العولمة شاملة ومنصفة تماماً للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على انسانيتنا المشتركة بكل ما تنسم به من تنوع، لأن العولمة يجري حالياً بتقاسم فوائدها على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساوي^(١)). لكن بما أن عصربنا يتميز بمختلف ضروب التقى التكنولوجي، وزيادة الترابط الاقتصادي، والعولمة، ومع أنه يمكن أن يقال أن الفقر وإنكار حقوق الإنسان ليسا (سبباً) وراء حروب الأهلية، أو الإرهاب، أو الجريمة المنظمة، فإن هذه الأمور جميعها تضاعف بشكل كبير من خطر زعزعة الاستقرار والعنف، فإن الإرهاب الوخيم الذي يرتكب على جانب من أرجاء المعمورة، من قبيل شن هجوم على مركز مالي ضخم في أحد البلدان الغنية، من شأنه أن يؤثر على آفاق التنمية بالنسبة لملايين البشر على جانب آخر، نظراً لما سيسببه من انتكاس اقتصادي كبير، والرجز بماليين البشر إلى ساحة الفقر^(٢).
- وفي (استراتيجية الأمن القومي لقرن جديد) التي أعدتها إدارة كلينتون وصدرت آخر نسخ معدلة منها في كانون الثاني -٢٠٠٣^(٣)، صنف المصالح إلى ثلاثة درجات: الأولى هي المتعلقة بالبقاء، والوجود المادي للولايات المتحدة وحلفائها، وضمان أرواح المواطنين ونمو الاداء الاقتصادي، وتأمين البنية الأساسية. فبتعرض لهذه المصالح للخطر لن تتردد لاستخدام القوة، وثانياً هي

^(١) فقرة (٢) من اعلان الامم المتحدة بشأن الانفجارية، قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ في ١٢/٣/٢٠٠٣.

^(٢) تقرير الأمين العام، ٢٠٠٥/٣/٢١، المصدر السابق، ص. ٧.

The white House, (A National security strategy for a New century) • January ٢٠٠٣, (
<http://www.cryptome.org/nss> ٢٠٠٣.zip

الارهاب الدولي

المصالح التي تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية وطبيعة العالم التي تتأثر به الولايات المتحدة كمناطق المصالح الاقتصادي أو التزامات للخلفاء وأوضاع الديون والاجئين في العالم . وثالثاً المصالح الإنسانية ومصالح أخرى كالمساعدة في الكوارث الطبيعية، أو ترقية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية.

وتحدد مصادر اخطار الامن القومي الاميركي على النحو التالي^(١):

- ١- التهديدات التي مصدرها دولية أو إقليم.
- ٢- التهديد العابر للقوميات (الارهاب، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار التقنية الخطيرة وتهديدات أسلحة الدمار الشامل).
- ٣- الدول المنهارة.
- ٤- النشاط الاستخباري لجمع معلومات عن الولايات المتحدة.

إذن، ليس بإمكاننا أن نتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمكن بأي منها بدون احترام حقوق الإنسان، وما لم يتم التهوض بكل هذه القضايا، لن يتکلّل تحقيق أي منها بالنجاح^(٢).

فإن طبيعة حرب الولايات المتحدة مع الإرهاب لا يمكن حصرها في منطقة جغرافية بعينها، وفي عالم اليوم لم تعد قضايا عدم الاستقرار الداخلي والحروب الأهلية والنزاعات العرقية أمراً داخلياً محضاً، حيث أن بعض آثار هذه الازمات الداخلية ينعكس بسرعة على مناطق العالم المستقرة. وكما جاء في تحديد استراتيجية الأمن فان الإرهاب كما كان واحداً من الأخطار، أصبح اليوم مكانة الأمنية الأولى على صعيد العالم.

٥-٢-٣-٣ عولمة الأمن - الأمن الدولي والداخلي للدول:

بما أن الحملة ضد الإرهاب ومواجهته يحتاج إلى تعاون دولي وثيق، وتحتاج إلى دعم عالمي لأنها تربط بالأمن العالمي، وإن العولمة تضم قابلية التعرض للخطر الدولي والداخلي أكثر سهلاً. وإن في العالم المعلوم أصبح أمن أي دولة في العالم، وبالذات الدول الكبرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً

^(١) المصدر الإلكتروني السابق.

^(٢) المصدر السابق، نفسه.

الإرهاب الدولي

بالأمن الدولي، وصار واضحًا بأنه من غير الممكن لأي دولة أن تتحقق الامن لنفسها بمفرده عن العالم الخارجي. وتجميداً لذلك أصبح الإرهاب الدولي هاجساً أمنياً يعكس التحول والاحتلال في النظام السياسي الدولي (الجديد) وتراجعه.

اذن، ومن الناحية السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وجد أن ما أصاب الولايات المتحدة أصاب العالم كله. لأنها أمريكا هي قلب العالم ومحرك فعالياته. على سبيل المثال، أغلقت البورصات في جميع العواصم غداً الحدث أبوابها بسرعة متناهية، وتعطل قسم كبير من خطوط المواصلات الدولية، فيما أصيب القسم الآخر بارتباك شامل. وانكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة ملحوظة نتيجة الضربة القاسية التي تلقاها قطاعاً التأمين والطيران، فانعكس ذلك بمقادير مختلفة على كل من أوروبا واليابان وسائر الأسواق والأدوار العالمية^(١). هذا إلى جانب ضعيف وهشاشة الوضع الأمني بسبب انتشار مصالحها العالمية على رقعة واسعة للغاية في الساحة الدولية ، وهو مايزيد من تعرضها للخطر، ومن شأن كل هذه الحالات أن يزيد من التداخل بين الأمان الدولي والأمن الداخلي^(٢). وقد أكد كبير المفكرين الأمريكيين أمثال بريجنسكي بأنه منذ احداث ١١ سبتمبر فصاعداً اعتبار الأمان الأمريكي مرتبطة بشكل وثيق بالوضع العالمي^(٣). وقد اشار قرار مجلس الامن ١٣٧٣ الصادر في ٢٨/أيلول/٢٠٠١ بعد احداث ١١ سبتمبر، مسألة عولمة الامن وأصبحت اجهزة الدول في المواجهة للمخاطر الدولية ويعيد التأكيد على المستوى الدولي للتعاون والتنسيق الأمني على مستوى معظم الدول وهذا يعد التطور النوعي والجديد في العلاقات الدولية خصوصاً التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والمخابراتية للدول.

وقد تفشي ظاهرة الإرهاب في التسعينيات من القرن الماضي وأصبحت ظاهرة كونية، وهذا ما ادى بالتنظيم الدولي والمؤتمرات الدولية بتكييف الجهود لحفظ الأمان الدولي وصيانته، على الأسس والتحرك التي نراها من الإرهاب الدولي حيث تنتقل من دولة إلى أخرى، وتهدا في ساحة، لتفجر في ساحة مجاورة ولم تسلم منها الا قلة من المجتمعات.

(١) عصام نعمان، العرب والعالم (التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية (حلقة نقاشية)، المحور الأول، المصدر السابق، ص. ٥٨.

(٢) احمد ابراهيم محمود، الإرهاب الجديد،.. الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، المصدر السابق، ص. ٤٩.

(٣) بريجنسكي، الاختيار، المصدر السابق، ص. ٣٦.

الارهاب الدولي

وقد أكد عمرو موسى ان الارهاب جريمة خطيرة ومدمرة تهدد المجتمع العالمي وتضرر منه واستقراره وقد آن الأوان لكي يوحد المجتمع الدولي صفوفه لمحاربة الارهاب بشتى السبل^(١). لذا ليس هناك مجال للشك في أن من حق الولايات المتحدة بعد إجراء التحقيقات- ان تتخذ الخطوات للرد على مرتكبيها المجمات الإرهابية، وفق أحكام القانون الدولي، التي تعطي للدولة التي تتعرض لعدوان صارخ كهذا حق اتخاذ الإجراءات، وهو من الناحية القانونية والسياسية، ويحظى الرد بقبول واسع النطاق من المجتمع الدولي، طالما اقتنع العالم ان ذلك موجه الى مرتكبي الاعمال الإرهابية^(٢). فالمحور الأمني الدولي والداخلي للدول، يجب ان تعمل على التصدي المباشر للخطار التي تواجهه الأمن الدولي ومن هذا السياق الضرورة القصوى لمواجهته يتمثل في الخطير الإرهابي القائم والقضاء عليه وفق مفهوم أمني القائم على حصر الجريمة الإرهابية في مرتكبيها والمحرضين عليها، وتصفية أوكار الإرهابيين والقبض عليهم ووقف خطرهم على المجتمع الدولي.

الفترة الزمنية	عدد الحوادث الإرهابية
١٩٧٤-١٩٦٩	٥٣٩
١٩٧٩-١٩٧٤	٤٦٠
١٩٨٤-١٩٧٩	٦٠٠
١٩٨٩-١٩٨٤	٧٠٠
١٩٩٤-١٩٨٩	٥٠٠
٢٠٠٠-١٩٩٤	٧٠٠
١٩٩٥-١٩٨٠	٢٥ مصرع ١٣٠ ألف شخص في بيرو وخمسائر مليار دولار بسبب الإرهاب

المصدر: د.احمد جلال عز الدين، الإرهاب، المصدر السابق، ص ١١٢ وما بعدها ومحاتر شعيب، ص ١١٣ .

(١) عمرو موسى، كلمة القاما نيابة عنه (رئيس مكتبه هشام بدرا) في المنتدى العالمي للحوار - ندائيات ما بعد ١١ سبتمبر، التي نظمها المنتدى الإسلامي لحوار الحضارات ومؤتمر العالم الإسلامي بمشاركة رؤوساء ومعتملي نحو خمسين هيئة ومنظمة عالمية في القاهرة - مصرفي ٢٩-٢٨-٢٠٠١.

(٢) د.أسامة الفزالي حرب ، نحو جهد دولي شامل لمواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، اتوبر ٢٠٠١ السنة السابعة والثلاثين، ص ٦.

الإرهاب الدولي

فإلى جانب هذه النظرة إلى كيفية تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والداخلي والحفاظ على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، نرى بأنه من حيث المبدأ لا تختلف أهداف الأمن القومي الداخلي ل أي دولة عن استراتيجية مماثلة لمعظم دول العالم لاسيما الكبرى منها تتركز في مجلتها حول أهداف الأمن والرفاهية والمكانة الإقليمية والدولية، وذلك بالنسبة للدول الكبرى كولايات المتحدة يحافظ على أمنها الخارجي والداخلي من خلال سياسة بيئة أمنية ذات بعد عالمي، والتجاوب مع التهديدات والازمات، والإعداد للمستقبل من خلال وسائل عسكرية ودبلوماسية والتعاون الاقتصادي المساعدات الدولية وضبط التسلح والانتشار، ضمان التقدم الاقتصادي، والتعاون الدولي لفرض القانون^(١).

ومن جانب آخر، حماية وتوسيع الديمقراطية^(٢) على النطاق العالمي لانه بدون ذلك، فان القمع والفساد وعدم الاستقرار سوف يسيطر على عدد من الدول ويهدى استقرار اقاليم باسرها، وهذا مايسعى اليه الدول الثمانية G8 وخصوصاً الولايات المتحدة^(٣) من اجل تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، واستراتيجيتها للأمن القومي الامريكي^(٤).

(١) د. خليل حسين، الاستراتيجية الامبراطورية في وثيقة الامن القومي الامريكي.

.<<http://www.britishcouncil.org/iraq>:

(٢) لاتبدي القوة المركزية في النظام الدولي اهتماماً كافياً بالقانون الدولي، فالولايات المتحدة لم تصادر حتى الان على أكثر من نصف المواريثة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. بل ان القسم (٥٠٪) من الفقرة (ب) من مرسوم المساعدة الخارجية الأمريكية يشير الى حق الرئيس الأمريكي بتجاوز حقوق الإنسان اذا كانت هناك (مشروع غير عادلة). -انظر:- د. وليد عبد الحفيظ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، من كتاب آفاق التحولات الدولية المعاصرة (مجموعة من الباحثين) المصدر السابق، صن ٢٢.

(٣) ان التناقضات بين ما تدعو اليه الولايات المتحدة وتمارسه في الداخل من مبادئ وقيم وحقوق إنسان وديمقراطية، وما ترطنه به وتمارسه في الخارج من تدخلات وانتهاكات ضد حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ومن تأييد للنظم الديكتاتورية والهيمنية على الدول والأمم المستضعفة، يشكل الوضع الدولي ل أمريكا عنتية زلزال ١١/أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فعلاً.. ظلت أمريكا عن ((بروتوكول كيوتو)) لحماية البيئة، رغم انها تستهلك لوحدها ٢٥٪ من جمل الطاقة في العالم. وقررت تجاوز معاهدة ABM (الحرب من الصواريخ البالستية) الموقعة العام ١٩٧٢ والاستعاضة عنها بمشروع الدرع الصاروخى في عهد كلينتون، وجاءت بمعارضتها مشروع بروتوكول للحد من الاسلحة الجرثومية مبنية على معاهدة الاسلحة الجرثومية للعام ١٩٧٢، وانسحابها من مؤتمر دريان المناهض لعنصرية والعنودية، وكما سرد تشومسكي في كتابه اعاقات الديمقراطية مجموعة من (الموجبات) استقامتها من الوثيقة التأسيسية المقتاحنة للحرب الباردة، التي رفع عنها غطاء السرية عام ١٩٧٥ وهي وثيقة الامن القومي الأمريكي الرقم ٦٨ للعام ١٩٥٠. بـ ((خوف الولايات المتحدة من صعود القوميات المستقلة المتطرفة لاتها (القيريون) الذي سوف يهدى البلدان و (التفاحة الفاسدة) والتي سوف تلوث كافة الدول في الشرق الأوسط، عصام نعeman، الحرب والعالم المصدر السابق، صن ٥٩-٦٠..

(٤) د. خليل حسين، الاستراتيجية الامبراطورية في وثيقة الامن القومي الامريكي. المصدر السابق .

الارهاب الدولي

إذن، من الضروري الاتفاق على اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب بناءً على تعريف واضح ومتقن عليه، يوصي ذلك استراتيجية أوسع لمنع كارثة الإرهاب، وإنشاء لجنة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة للمساعدة على تحقيق السلام في البلدان التي تدور فيها الصراعات، وأن تعنى جميع الدول مبدأً (مسؤولية الحماية) كأساس للعمل الجماعي ضد الإيادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وإنشاء صندوق للديمقراطية، لتوفير التمويل والمساعدة التقنية للبلدان التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية فيها^(١).

رغم كل ذلك أن المجتمع الدولي تفتقر إلى التوافق الأساسي هو الجانب الأمني بالرغم من لزدياد الوعي بالتهديد لدى الكثيرين وإزاء تحقق أحياناً التنفيذ، فإنه غالباً ما يكون مثاراً للجدل. وستظل الأمم المتحدة بطيئة في توفير الأمن لجميع أعضائها ولشعوب العالم قاطبة، ما لم يتثن لنا أن نتفق على تقييم متبدلة لهذه التهديدات وفهم مشترك للتزاماتنا من أجل التصدي لها. ومن ثم، ستظل قدرتنا على تقديم المساعدة لمن يسعون إلى التحرر من الخوف، جزئية في أفضضل الأحوال^(٢).

٦-٢-٣-٣ مستقبل العولمة وتحديات الإرهاب

تواجه العولمة في صراعها مع الإرهاب ثلاثة احتمالات أساسية^(٣):

١ـ الرأي القائل باستكمال مسيرة العولمة بالرغم من النكسة والهجمات الإرهابية. وهذا يعني العودة إلى ما كانت عليه الأمور اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً قبل احداث ١١ سبتمبر، والمشكلة الأساسية فيها هي تامين سلامة المواطنين، حيث لا يزال الاجراءات الأمنية بما في ذلك أجهزة المخابرات ليست في مستوى التصدي له.

فالفجوة القائمة بين الطموح والواقع، (إننا لنتعيش في عصر متغير، ولكننا نعيش في عصر التنوير)^(٤). وعالم المعلوم بكل تأكيد (ليس) عالماً متقدراً – خطر العرب وفي بعض الحالات واقع

(١) الأمين العام كوفي عنان، نشرة صحفية، يدعو إلى عقد اتفاق بين قادة العالم بشأن الفقر والأمن وحقوق الإنسان. Website: <<http://www.un.org/largerfreedom>>

(٢) تقرير الأمين العام كوفي عنان، الجمعية العامة، دورة (٥٩)، من .٢٤.

(٣) كيرت كامبل، حرب العولمة الأولىـ الحرب ضد الإرهاب أول حروب القرن الحادي والعشرين، إعداد: د.مدى راغب عوض. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، السنة الثامنة والثلاثين، يناير ٢٠٠٢. ص ٢٥٣ ..

(٤) On History, what is Enlightenment?, New political Economy, vol. 2, no. 2, ١٩٩٧; the' schools brief series on globalization in the Economist beginning ١٨ october ١٩٩٧.

نقلًا عن: فريد هاليداي، ساعتان هرستان العالم. المصدر السابق ص ١٣٧.

الإرهاب الدولي

الحرب مازال حيًّا، واللامساواة بين الدول أخذَه في الاتساع، والدول تكافح في مواجهة تحديات جديدة وقديمة.

- التركيز على مسألة الامن وتأمين سلامة البلاد، وهذا يعني تغيير وتشديد الاجراءات الامنية التي تشمل الهجرة والاعمال والتجارة والمخابرات لتجنب ويلات الارهاب والحروب. وهذا الاحتمال يقترح إعادة اختراع خدمات وتكنولوجيا جديدة لتأمين سلامة المجتمع.

وعلى قول ماركوس هيرلي^(١) أن ثمة تغيراً قد طرأ على (الولويات السوق) فالمكانة الأكبر والاهتمام كانت لتقنيات مكافحة الإرهاب واساليب الحماية، الحديثة ونظم الدفاع المتكاملة، وفي مجال صناعة الحاسوبات واجهزة الاتصال والتوجيه والتحكم والسيطرة، ونجحت في انتاج اجيال جديدة من النظم الدفاعية التي تمتاز بالذكاء الذاتي، وهي طبيعة فرضها الاحداث العالمية الاخيرة والذي جعل من الامن اولوية تتعلق بقضايا السيادة الدولية^(٢).

٣- احتمال التخلّي عن العولمة التي يمكن أن تصبح الضاحية والخسارة الأساسية للهجمات الإرهابية. ففي هذه الحالة سؤال يطرح نفسها: هل يمكن عمل موازنة بين الاستمرار في العولمة والتي لا يمكن ان تستمر بدون حرية التجارة والاستثمارات والاتصالات وشفافية المعلومات والسماءات والحدود والأسواق المفتوحة، وبين الاجراءات الامنية المشددة المقترحة من تأمين سلامة المواطنين والبلاد ومؤسساتها.

(١) نائب رئيس شركة يوينج لمنطقة الشرق الأوسط.

(٢) ولد علاء الدين، حلول مستحدثة لسيناريوهات الغروب الجديدة ومحاربة الإرهاب. - website:

-<http://www.alkaleej.ae/articles/show-article.cfm?val=11111.

وجاء فيها/ جناب شركة انبطة BAE الشرق الاوسط مجموعة من المعدات والأنظمة التي تستخدم التقنيات الحديثة في مواجهة الإرهاب، حيث ظروف الامن الدولي وتصاعد حركات الإرهاب يعززان التحول نحو مناهج الدفاع والتقنيات التي توفر نسبياً عالية من الآمان مقابل المناهج القديمة التي اعتادت على منطق الهجوم، والذي تقدم الشركة قادرة على تحسين الأمان الحدودي للدول، والسيطرة على حركات الهجرة غير الشرعية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتقنيات محاربة الإرهاب، وغيرها من سبل، وتشكل الانظمة الدفاعية المتكاملة رهاناً مهماً في ظل الجدل الدائر حول مفهوم الإرهاب الدولي ودواجهه وأماكن انتشاره، وتتيح هذه الأنظمة الفرصة لجمع المعلومات العسكرية والمشاركة فيها للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب له، إضافة إلى التطور الهائل في مجال التشغيل.

الارهاب الدولي

لذا اتنا امام اضطراب دولي على كافة الصعيد والمستويات^(١). ومهما تكن النتيجة، سواء في صالح العولمة والحرية أو في التراجع عنها، فإن العلاج مهما كان مكلفاً فهو افضل من مرض الارهاب والخوف من التقدم والانطلاق. وقال الرئيس بوش في واشنطن في بنك التنمية للدول الامريكية في ١٤ مارس/٢٠٠٢:- (في الحرب العالمية الثانية، حاربنا لجعل العالم اكثر اماناً، وثم عملنا على إعادة بنائه. واليوم اذ نعلن الحرب للمحافظة على امن العالم من الارهاب، علينا ان نعمل ايضاً لجعل العالم مكاناً افضل لكافة مواطنه، وان هدف الاستراتيجية الامريكية هو المساعدة ليس في جعل العالم اكثر اماناً فحسب، بل وجعله افضل^(٢)). واهدافنا في مسار التقدم واضحة: حرية سياسية واقتصادية، وعلاقات سلمية مع الدول الأخرى، واحترام الكرامة الإنسانية).

ونحتاج أيضاً إلى مؤسسات حكومية ودولية، إقليمية وعالمية، تتمتع بسرعة الحركة والفعالية من أجل حشد العمل الجماعي وتنسيقه. والأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة على نطاق العالم التي تتمتع بولاية لمعالجة قضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، يقع عليها عبء خاص. وإذا تقلص العولمة المسافات حول المعمورة ويزداد الترابط بين هذه القضايا، تصبح الميزات النسبية للأمم المتحدة أكثر جلاء^(٣).

٢-٤-٢-٢ (١١) سبتمبر والتداعيات الاقتصادية

بعد احداث ١١ سبتمبر، اتخذ العديد من الاجراءات والقرارات والتشريعات التي عكست آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية داخلياً وخارجياً. فمن الناحية الاقتصادية، تشير البنوك الدولي الى إن أهم الآثار الاقتصادية المرتبطة على الأزمة تمثل بـ^(٤):

^(١) عصام نعمان، العرب على مفترق طرق: استشراف تحديات ما بعد ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والتوزيع، ٢٠٠٢. عرض الكتاب:- د. عدنان السيد حسين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٨ في شوبات ٢٠٠٢. ص. ١٦٠.

^(٢) تبلغ نسبة النزاعات التي دجحت الامم المتحدة في تسويتها بين العامين ١٩٤٥-٢٠٠٠ ما يعادل ١٤٪ من مجموع نزاعات العالم، وهذا لا يدل على نجاح دور الامم المتحدة. وتقدر موسوعة العلاقات الدولية لعام ١٩٩٢ ان عدد المشكلات الدولية يصل الى (١٢٢٣) مشكلة، مما يعني ان العبء على القانون الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية هو عبء كبير، المصدر:- د. وليد عبد الحي : آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، المصدر السابق. ص. ٢٢.

^(٣) تقرير الأمين العام، دورة (٥٩)، ٢٠٠٥/٣/٢١، ص. ٨.

^(٤) نهي الجبالي، الآبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ انتظر:- المصدر السابق نفسه. ص ١٧٢ وما بعدها، ونيرمين السعدني، أحداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد الامريكي. السياسة الدولية العدد ١٤٧، ٢٠٠٢. ص. ١٧٥ وما بعدها. وحال عبد العزيز الجوهري، تداعيات احداث الثلاثاء الاسود على صناعة النقل الجوى العالمية وانعكاساتها السياسية الدولية العدد ١٤٧، ٢٠٠٢ وما بعدها؛ وأحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الاقتصادات الناشئة، منها سراج الدين، السياسة الدولية العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ١٧٨ وما بعدها.

الارهاب الدولي

العالمية، إذ إن السيطرة الاقتصادية هي عنصر من عناصر القوة والقدرة، وإن خسنان هذا التفوق يأتي بالسيطرة على الطرق التجارية الدولية^(١). فإذاً أسباب غزو أفغانستان لم تكن بسبب أحداث ١١ سبتمبر فحسب، بل كان جاهزاً لداعي تكريس العقيدة العسكرية الاستراتيجية الجديدة ويقول د. كيسنجر (إن مصلحة القومية تكمن في مقاومة جهود أي قوة تريد الهيمنة على أشياء وينبغى أن تكون (أي الولايات المتحدة مستعدة للقيام بذلك) من دون حفاء إن لزم الأمر وكان جاهزاً أيضاً للخروج من مأزق التدهور الاقتصادي، ولحماية القيمة التجارية لمناطق نفوذها^(٢)). يقول هنتنغتون:- إن القوى الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة وأوروبا ينبع لها أن تحقق درجة اعظم من التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري، كما ينبغي لها تنسيق سياساتها حتى لا تتمكن الدول والحضارات الأخرى من أن تستغل خلافاتها... تحتاج إلى استيعاب الدول الغربية من وسط أوروبا في صفوف الناتو والاتحاد الأوروبي، واقتضى بذلك التشيك والسلوفاك والمجر وبولندا، ودول البلطيق وسلوفانيا وكرواتيا، وعلى الولايات المتحدة أن تشجع تغير أميركا اللاتينية، والتقارب مع الصين، وأن تقبل روسيا باعتبارها المركز الرئيسي للأرثوذكسيّة، وعلى الغرب أن يحافظ على تفوق التقني والعسكري على الحضارات الأخرى، وأن يفرض القيود والحدود على القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للأقطار الإسلامية والصين^(٣).

واخيراً نقول إن أحداث ١١ سبتمبر، وتدعيماتها، مثلت ضرورة لسياسات الاقتصادية الليبرالية، حيث ستوجه ضربة لحرية تدفق رؤوس الأموال والتي تمثل اتجاهًا يتعارض مع إبراز سمات العولمة وهو التطور الواسع للقطاع المالي ونشوء الميدان المالي العالمي المستقل غير المترابط مباشرة بخدمة حركة السلع وعوامل الانتاج، وبالتالي فإن الإجراءات سوف تحد من حرية حركة رؤوس الأموال وتتدفقها وستضع قيوداً على استقلالية الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يؤدي إلى حجم الاستثمارات وإلى عودة تدخل الدول في تدفق الاستثمارات أو على الأقل فرض رقابة أمنية وسياسية على المؤسسات المالية، والافراد من دول الجنوب إلى الشمال وكذلك الامر

^(١) إسماعيل الشطبي، تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، المستقبل العربي، السنة ٢٥ العدد ٢٨٣ أيلول/ ٢٠٠٢ . ص ٤٠.

^(٢) لمزيد من المعلومات انظر:- المصدر السابق نفسه، ص ١٤٧ وما بعدها.

^(٣) حول عناصر التغيير في التوازنات الاقتصادية والاستراتيجية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة. انظر:- د. محمود عبد الفضيل، التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة، من كتاب آفاق التحولات الدولية المعاصرة، المصدر السابق، ص ٣٧ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

بخصوص التكنولوجيا والمعلوماتية مما يضاعف من حالة الاتزان التي تطبع التقسيم الدولي للعمل^(١).

لكن ان دروس التاريخ واضحة ، اقتصاديات السوق، بدلاً من اقتصاديات الامر والسيطرة على يد حكومة مسلطة، هي الطريق الأفضل لتعزيز الازدهار وتخفيف الفقر. ان السياسات التي تزيد قوة حواجز السوق الحرة ومؤسسات السوق تتناسب كافة الاقتصادات – الدول الصناعية، والأسواق الناشئة، والعالم النامي. وان جميع الحكومات مسؤولة عن وضع سياستها الاقتصادية وعن الاستجابة للتحديات التي يوجهها اقتصادها، لخلق النمو الاقتصادي المستند إلى التجارة الحرة والأسواق الحرة فرص عمل جديدة ومداخلات أعلى. ويسمح للناس بانتشال حياتهم من مستوى الفقر، ويحفز الإصلاح الاقتصادي والتشريع، ويكافح الفساد، ويقوى عادات ممارسة الحرية^(٢). إذن، التهديدات التي نواجهها هي تهديدات مترابطة في عالمنا المتميزة بطابع العولمة، فالأغنياء ضعفاء أمام التهديدات التي تنزل بالفقراء، والأقوياء ضعفاء أمام من لا قوة لهم والعكس صحيح. ومن شأن أي هجوم إرهابي نووي على الولايات المتحدة أو على أوروبا أن يخلف آثاراً تشمل بدمارها العالم أجمع. بيد أن الأمر سيكون على نفس الشاكلة إذا ظهر مرض وبائي جديد وفتاك في بلد فقير ليس له نظام فعال للرعاية الصحية^(٣). لذا لأبد من التوافق الدولي والإجماع من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للتتصدي للظواهر العالقة المتفشية في جميع أنحاء العالم.

٨-٣-٤ العرب على الإرهاب والبحث عن عدو استراتيجي

إضافة إلى الأحداث الدولية التي تحفل بها الساحة الدولية والتي تصب في نطاق العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، يذكر بنوع اخر من المسائل الكبرى والمصيرية، والذي يطلق عليها إجمالاً القضايا العالمية، والتي تشغله الدول والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات

(١) حول الآثار الاقتصادية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في بعض الشركات الأمريكية الكبرى انظر: ص.

(٢) جورج بوش، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، نص التقرير الذي وجه الرئيس بوش الى الكونغرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢. الفقرة السادسة بإطلاق حقيقة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي عبر الأسواق الحرة والتجارة الحرة.

(٣) السيد كوفي عنان، المصدر السابق، ص ٣٥.

الارهاب الدولي

والأشخاص في عالمنا المعاصر مثل^(١): الإرهاب الدولي، ونقل التكنولوجيا، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وعملية الأطفال، والفجوة بين الدول الفنية والدول الفقيرة، والتمييز ضد المرأة، وغسيل الأموال، والفساد الإداري والمالي، والعولمة، والتلوث البيئي، والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية والحكم الرشيد، والاتفجار السكاني، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والفقر ونقص الغذاء والمجاالت والأمراض (الإيدز) والتكتلات التجارية العالمية.

في الواقع إن قلة محدودة من هذه القضايا العالمية تلقى اهتماماً إعلامياً أكثر من غيرها، كان يطغى الحديث عن الإرهاب الدولي أو العولمة أو التمييز ضد المرأة في العالم العربي وذلك على حساب الاهتمام الذي تلقاه القضايا الأخرى، وعند النظر عن إبعاد وادوار الولايات المتحدة بصفتها الدولة العظمى بتخصيص الأموال والجهود الدبلوماسية نحو التعامل مع بعض القضايا يبدو يتعامل انتقائياً في ترتيب الأولويات ويحرم من تخصيصها لقضايا أخرى^(٢).

وكما ذهب إليه أبرز علماء الاجتماع الألماني اليوم في العالم (لوليتش بييك) وردأ على أراء صاموئيل هنتنفنتون (في صدام الحضارات)، بأن المشكلة الرئيسية للعالم ليس هو الصراع بين الحضارات، بل هي الصراع والتصادع في الروايات المختلفة لكيفية تفهمنا للمخاوف حيث إن ما يحسبه شعب أو قارة أو تراث مخاففاً، يمكن أن لاينظر إليها من قبل الآخرين، وذلك هو التي يخلق الاشتباكات والصدام. مثلاً، ان المشكلة الرئيسية بين الأوروبيين والأمريكيين هي كيفية تفهمها للمخاوف، فغيري الأمريكيون بان الإرهاب هو الخطر والخوف الرئيسي الوحيد في العالم، بينما يرى الأوروبيون بان مسألة تلوث البيئة، وارتفاع درجة حرارة الأرض ومسألة الغابات، وزيادة حجم الكاربون في الهواء، هي من المخاطر الرئيسية في العالم^(٣).

فالقضايا العالمية بينهما تراها بنفس الدرجة من المخاطر والمخاوف، لصد الازمة والخوض في الجهد الحقيقي والواقعية لمشكلات العالم بما فيه الإرهاب الدولي والداخلي، لأن الضحية هو الإنسان وكرامته وحقه في العيش والبقاء ومكتسباته التي أحرزها اثر معاناة وتجارب مريرة عبر

(١) د. علي الغلي، واشتغلن والقضايا العالمية، Web site: <http://www.alkaliej.ae/articles/show-article.cfm?val=١٦٤٤٢>.

(٢) د. علي الغلي، المصدر السابق نفسه. ويمكننا الإشارة الى أن انفاق واشتغلن مئات المليارات من الدولارات في إطار ماتطلبه العرب على الإرهاب يحرم بكل تأكيد جهود معالجة قضايا الفقر والجوع والخلف التي تفترس عشرات الدول والمليارات من شعوب العالم.

(٣) مريوان وريا قانع، كُلّتَّلَاوْ مَتْرِسِي، مُقْتَنَامَتَى هَاؤْلَاتِي، ذَمَارَة ٢٠٢، ضَوَارِشَة مَمَّة، ٢٠٠٢/٨، ل. ٨.

الإرهاب الدولي

الصدور، ورغم ذلك، أكد الأمين العام للأمم المتحدة (كفي عنان) في تقريره أمام الجمعية العامة في ٢٠٠٥/٣/٢١ على ضرورة التحرر من الخوف والذي يطالب جميع الدول الاتفاق على المفهوم الأمني وإيجاد مفهوم أشمل للأمن الجماعي لمواجهة التهديدات الأمنية مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية وإنهاء الحروب الأهلية وبيناء السلام في الدول التي مزقتها الحروب^(١).

وعليه، بما إن القضايا الدولية سابقة الذكر كل على حده، «يتمثل جانباً حيوياً في الحياة وكراهة الإنسانية، إلا أن الأزمة التي أثارتها احداث سبتمبر ٢٠٠١^(٢)، أزمة شاملة كونها تؤثر، أكثر من أي أزمة عالمية عرفت حتى الآن، في مستويات متعددة من الحياة، سياسية، اقتصادية وثقافية ونفسية، وتتأثيرها وعمقها وسعتها ليس مرتبطة ببقعة جغرافية محددة، أو ناحية من نواحي الحياة، وهذه الآثار يمكن أن تشخيص بخمس مستويات ذات بعد قانونية، سياسية ، اقتصادية، ثقافية، دولية متعددة ومتنوعة^(٣).

١- التدخل العسكري للولايات المتحدة وخلفاتها في أفغانستان (والعراق) وربما في بلدان أخرى.

٢- تغيير العلاقات بين الدول على صعيد الدبلوماسية.

٣- حل النزاعات المحلية ولا إقليمية أو تصعيدها.

٤- حدوث تحول واضح، إصلاحي أن لم يكن ثوريًا، في مجال الامن والاستخبارات والمراقبة والانضباط في بلدان متطرفة.

٥- الآثار الاجتماعية والاقتصادية العالمية البعيدة المدى اللازمة التي تلت ١١ أيلول والعواقب الثقافية والفلسفية والنفسية للعنف وإنعدام الأمن التي تشعر به سائر المجتمعات، والذي من المرجح أن يستمر سنوات عديدة.

وقد رصد هننتنتنون الاحداث الارهابية في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٩٠، والتي بلغت ٥٣٧٨ حادثة، وبنية كلها في نظره على اعتبارات حضارية للقائمين بها والمستهدفين. بها مصنفين على

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة - في ٢٠٠٥/٣/٢١، بإدخال إصلاحات جوهرية على نظام الأمم المتحدة. انظر:-<<http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=28088>

(٢) أن أحداث ١١ أيلول ليست العرب الأولى للقتن الحادي والعشرين، ويبقى من غير المنطق ومن اللا أخلاقي، في المقابل، أن يباح لاموال الغرب النزاعات الأخرى في الباقان أو وسط إفريقيا أو فلسطين (أو مشاكل الكرو) في الشرق الأوسط / بتقليل الضباب على فنطاعة محدث في ١١/أيلول، وبشاشة. انظر: فريد هاليدي ساعتان هزتا العالم ، المصدر السابق. ص من ٢٢-٢٣ ..

(٣) فريد هاليدي ، ساعتان هزتا العالم. المصدر السابق. ص من ١٩-٢٠ ..

الارهاب الدولي

المجموعات الحضارية السبع^(١)، ويقول ان غياب العدو الشيعي لا يعني زوال التهديد بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، ولكن تحفظ واشنطن بزعامة العالم، وجب عليها البقاء على أهبة الاستعداد كقوة ضاربة للدفاع عن حضارة الغرب، ولهذا يتطلب البقاء على القدرة الدفاعية والأمنية والمخبراتية والفضائية^(٢).

وعليه، وفي الاستراتيجية الاميركية لم يظهر بوضوح أي خطر وحيد يتخطى كل الأخطار الأخرى دون أي لبس، وتغيرت الأمور خلال يوم واحد، وان الإرهابيين كانوا ينفذون عملية قتل جماعية كوسيلة للترهيب السياسي. ومازال من غير المعروف اذا كان استخدامهم القتريمي والتدريسي للدين الإسلامي هو مبدأ سياسي يشكل ثالث التحديات التوتاليتارية الكبرى التي واجهت الولايات المتحدة بعد الفاشية والنازية والشيوعية^(٣).

تسبيبت احداث ١١ سبتمبر، وقبلها عمليات العنف في أوروبا خلال السنوات الماضية، التي تنسب للجماعات الإسلامية في أن تبرز وجه للإسلام يتسم بالعنف على مستوى العلاقات بين الدول، وأنه الصراع وارتكاب أعمال العنف مع رموز السلطة في العالم الإسلامي أدى إلى الظن بأن الإسلام بحكم كونه ديناً فتح العديد من البلاد في القرون السابقة، يقوم على العنف والإكراه.

والامر المؤسف إن الاعلام الغربي يروج لهذه الامور، وبصورة مكثفة، وينتوسع في نشرها والقاء المزيد من الاضواء عليها، واصبح كثير من قادة الحزب يصنفون الاسلام بأنه خطر حقيقي، وفي مجالتهم تبرز عناون في غاية الاشارة والاستفزاز وتحذو من قدوم خطر (الراية الخضراء – الاسلام) مثل: (الله يحتل العالم)! ! – (هل يقربنا لاسلام؟!)، (ظلال المآذن المتطاولة) (الإسلام يملأ الفراغ بعد انحسار الشيوعية)، وظهرت حرب المصطلحات مثل:- المسلمين الأصوليون، المتطرفون، الارهابيون، الاحياء والبعث الاسلامي، الخطر الاسلامي، الصحوة الاسلامية... الخ^(٤). وقد صدر كتاب (اوروبا الغرب) للمؤلف (ديفيد مكدوال)، اصدره المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، ذكر بان وسائل الاعلام الغربية كان لها دور كبير في احداث تاثير نفسي في توجية

^(١) الإرهاب عند متنققون هو تisper عن صراع الحضارات، نشرت في دراسة عام ٢٠٠٠ من قبل (Leonard Weinberg and William Eubank) بعنوان كتاب (مستقبل الإرهاب) واعيد طبعها عام ٢٠٠١.

^(٢) صموئيل هتنققون، صدام الحضارات ، المصدر السابق. ص ١٢٢.

^(٣) روبرت جاي ليبر، ايلول / سبتمبر يطلق عهداً جديداً من التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة ،المصدر السابق..

^(٤) خالد الاوصى، الاسلام (الغربي) السياسة الدولية العدد ١٤٨ ابريل ٢٠٠٢ المجلد ٣٧. ص ١٥٣.

الإرهاب الدولي

الانهان نحو فكرة (العدو المسلم) ورسم صورة للإسلام وكانه يخيم بظلال تهديده فوق الغرب^(١). وفي ظل القلق على صدارة الغرب وغيبة العدو الاستراتيجي المنطقي خلال العقد الماضي برزت دراسات وبحوث واراء تناول هذا الموضوع ومن أبرزها نهاية التاريخ وصراع الحضارات كما بينا سابقاً. فالبحث عن عدو استراتيجي كان هاجساً امريكياً منذ اللحظة التي نكست فيها الى غير رجعة الاعلام السوفياتية الحمراء، وتابعت جين كير باتريك مندوبة الولايات المتحدة الامريكية السابقة في الامم المتحدة هذا الشهد وقالت (ان العدو التالي هو الاصولية الاسلامية)^(٢). ويقول بورمامي دولاغورس رئيس تحرير مجلة الدفاع الوطني الفرنسية واحد كبار المحللين في فرنسا: (ينطلق الاوروبيون في تعاملهم مع الظاهرة الاسلامية عموماً من خلفيات ثقافية وتاريخية ومن معطيات التقارب الجغرافي، وفي العموم يخشى الفرنسيون والاوبيون الظاهرة الاسلامية ويعتبرونها تهديدا خطيراً)^(٣).

إن فكرة أو صورة العدو التي يؤيداها عدد كبير من المختصين والباحثين في الغرب والشرق معاً تفسروا الى حد ما الموقف الامريكي والسياسة الامريكية على الصعيد الدولي ليس فقط من ظاهرة الإرهاب بل ومن بقية القضايا الدولية المعاصرة. في حين يطرح عدد آخر من الكتاب ان ما يجري على صعيد ممارسة الإرهاب ودور الولايات المتحدة في ذلك، لا تتعلق بصورة العدوقدر ما تتعلق بالدفاع عن قيم الديمقراطية الليبرالية في مواجهة التخلف والعنف^(٤).

(١) خالد الاصحور، صورة الإسلام في الإعلام الغربي؛ السياسة الدولية، المصدر السابق، ص ١٥٣
- يرى تغير الإرهاب الاسلامي، رغم ان احدا لم يصف (رادوفان كاراديتش) الزعيم السابق لصرب البوسنة، والرئيس اليوغسلافي السابق (سلوبودان ميلوسوفيتش)، او الامريكي مفتر مبني (اوكلاما هما سيني) عام ١٩٩٥ (تبموثي ماكفاي) بان اي منهم ارهابي مسيحي، كما لم يصف احد المجرم الذي قتل رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق (اسحاق رابين) بانه ارهابي يهودي.

(٢) إسماعيل الشطي؛ تحديات استراتيجية بعد احداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر، المصدر السابق، ص ٢٢ .
- وقد أعلن الحلف الأطلسي في بيان صدر في ٢١ شباط ١٩٩٢ بان الاصولية الإسلامية هي العدو القادم للحلف، حيث ان الاسلام يملك مقومات سياسية شبيهة بالشريعة ويسعى لمناهضة المشروع الرأسمالي، ويقول أدوارد سعيد:- عالم اسلامي اقرب الى اوروبا من كل الاديان غير المسيحية، وقد أثار قرب الحوار هنا ذكريات الاعتداء والاحتلال والمعارك الإسلامية ضد اوروبا، كما انعش في الذاكرة دواماً قوة الاسلام الكامنة المؤهلة لإزعاج الغربمرة تلو المرة، أدوارد سعيد، تقطيعة الاسلام، ترجمة سمير نجم خوري (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٣) نقلان عن إسماعيل الشطي، المصدر السابق، ص ٢٤ .

(٣) إسماعيل الشطي، المصدر السابق، ص ٣٤ .
٤) للمزيد من المعلومات حول هذه الآراء انظر بريجنسكي، الاختيار، المصدر السابق، ص ٢٠٢ وما بعدها، ود. السيد ولد اباه عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٢٥ وما بعدها.

الارهاب الدولي

ونحن نرى ان في الرأيين ما يستحق النقاش والحوار وانما يجري من ظواهر وقضايا عالمية الطابع تقف وراءها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ابعد من حدود المعلن وينطبق هذا الأمر في آن واحد على ظاهرة الإرهاب او على الحرب ضد الإرهاب.

علماً أن تصحيح صورة الإسلام في الغرب يبدأ من المسلمين أنفسهم في العالم الإسلامي، وفي أوساط الجاليات الإسلامية هناك، ويحتاج إلى اصلاح الاحوال وترتيب البيت من الداخل، لأن بعض الممارسات الخاطئة وبعض مظاهر الانحراف والتآخر والتراءج التي تعم بلدان العالم الإسلامي كل ذلك يساهم بقسط في إيجاد الأسباب والدواعي التي تشجع بعض الأوساط الفكرية والإعلامية الغربية على ترويع الصور المشوهة عن المجتمعات الإسلامية^(١).

وبينفي التخلص من عقدة نظرية المؤامرة التي ترمي كل مشكلات العالم النامي والشرق الأوسط عموماً على الغرب وإنكار أي قسط من المسؤولية على البلدان النامية ونظمها السياسية ومجتمعاتها (الأحزاب والرأي العام) دون انكار دور الغرب ومسؤوليته في ما جرى ويجري. فليس عداء أصيل في الغرب ضد الإسلام كدين، وإنما العداء هو للإسلام ذي النبرة الزائفة والتوجهات المتطرفة والمتشددـة التي قد تستخدم الدين لتبرير أعمال مشابهة لما جرى في ١١ سبتمبر. فاستحداث الإسلام والافتتاح على الآخر وإعادة صورة محمد عبده، الذي كان يراسل تولستوي ويتحاور مع كافة الثقافات في إطار من الحرية والاعتدال، لا يثير عداء أي طرف خارجي. لذا علينا مراجعة التشدد والانغلاق وتغليب جانب الاعتدال والوسطية الذين يمثلان جوهر الإسلام الحقيقي^(٢). ونحن بحاجة إلى إصلاح ديني حقيقي، وعلى المسلمين أن يأخذوا بزمام القيادة في

١) يمكن إرجاع الأسباب التي تعمل على تشويه الصورة الحقيقية للإسلام إلى أصناف ثلاثة من المسلمين:-

١. صنف يدعى أنه يفهم الإسلام وهو يفهمه عن خطأ ينبع به عن مفاصذه، وهذا يوجد نوع من الجهل المركب، وغالباً يدفع به إلى تحمل الإسلام مأمو بريء منه .

٢. صنف يعرف الإسلام على حقيقته، لكن الأسباب منها لا يحسن تبليغه، وبدلًا من أن يقرب إلى المدارك يجعلها تضيق به .

٣. صنف وهو الأخطر لأنه لا يفهمه مطلقاً، ويتناصب داعياً ومدافعاً له. معتمداً على منهج العنف والتطرف والتغلب.

- خالد الأصول، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، المصدر السابق. ص ١٥٤ ..

(١) د. مصطفى الفقي: العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. السياسة الدولية عن ١٤٨، ص ١٦٨.

- حاول جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصلحون آخرون القيام بتوفيق جديد بين الإسلام والتحديث ، وكانت المحاجة هي، (تساؤل الإسلام سواء كانت علمية أو تكنولوجية أو دستورية سياسية وحكومة نباتية (كان ذلك إصلاحاً واسع المدى يقبل نسخه (الكمالية) فهو لم يقبل التحديث فقط . و إنما بعض المؤسسات الغربية كذلك كانت (الإصلاحية بهذا الشكل هي الاستجابة المسائدة للغرب من جانب النخبة المسلمة على مدى خمسين سنة من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن

الإرهاب الدولي

الإصلاح بدلًا من أن يفرض علينا مالا نريده، ويجب إعادة نظر شاملة في المفاهيم والأفكار السائدة في العالم الإسلامي وخاصة عن الآخر وعلاقتنا به^(١).

- العشرين، عندما واجهتها تحديات بصعود (الكمالية) أولاً، ثم بتصاعد (الإصلاحية) فتح اكتثر تجريدًا، على شكل الأصولية. صاموئيل هنتنقتون، صدام الحضارات- المصدر السابق. ص ١٢٣ .
- الرفضية - التحديد والتغريب كلامها غير مرغوب فيه، ويمكن رفضهما معاً.
- الكمالية - التحديد والتغريب كلامها مرغوب فيه، الثانية لا مفر منها لتحقيق الأول وكلاهما ممكن.
- الإصلاحية - التحديد مرغوب فيه .. ومحكم دون تغريب أساسياً غير مرغوب فيه ..
- (١) د. أسامة الغزالي حرب، العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية العدد ١٤٨، المصدر السابق . ص ١٦٩

الإرهاب الدولي

٤- مساعي المجتمع الدولي لمناهضة الإرهاب الدولي

تناولت الجهود الدولية لمنع ومعاقبة ومكافحة الاعمال الارهابية كما يلي:

٤-١ عصبة الأمم:

سبق وإن أشرنا إلى أنه بالرغم من أن فتيل الحرب العالمية الأولى قد أشعل إرهابي الصربي، حيث اغتيل إمبراطور النمسا المجرية فرديناند في ٢٨/٥/١٩١٤، إلا أنه لم يتخذ آية إجراءات للسيطرة على الإرهاب الدولي، وقد ظهر الاهتمام مجدداً لأول مرة في عهد عصبة الأمم بالإرهاب بين القضاة والباحثين^(١). ابتداءً من المؤتمر العالمي الأول لتوحيد مباديء القانون الجنائي في عام ١٩٣٦.

و بعد وقوع جريمة قتل الثنائي للملك (يوغسلافيا) الكسندر و وزير الخارجية الفرنسي (لويس بارتو وزوجته) في مرسيليا -فرنسا في ٩/اكتوبر سنة ١٩٣٤، بالإضافة إلى اغتيال الرئيس وزراء النمسا (إنجلبرت دولقوس)، اثر تقديم اقتراح فرنسا ، قرر مجلس العصبة جملة قرارات، من بينها اعترف بأن قواعد القانون الدولي المتعلقة بقمع الأنشطة الإرهابية لم تكن على درجة من الدقة، بحيث تكفي لإقامة تعاون دولي للتصدي له، لذا قرر يإنشاء لجنة جزاء لهذا الصدد لأعداد مسودة اتفاقية دولية (لحصمان القضاء على المؤامرات أو الجرائم التي ترتكب بقصد سياسي وإرهابي) وفي ١٦ /تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧، أقر (اتفاقية منع الإرهاب و المعاقبة عليها)، وهي تعتبر أول اتفاقيات التي تناولت موضوع الإرهاب وقع عليها ٢٤ دولة^(٢).

^(١) تقدمت حكومة رومانيا متأثرة بأفكار الأستاذ Pella، ١٩٢٦ إلى عصبة الأمم بأقتراح عمل اتفاقية دولية لتعيم العقاب على الإرهاب بصرف النظر عن مكان وقوع الأفعال الأكراه التي ارتكبت تجنيباً له، وبصرف النظر عن جنسية الجاني . د. محمد محى الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، المصدر السابق، ص ٥٨

^(٢) محمود صالح العادلي،**الجريمة الدولية-دراسة مقارنة** – دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية: ٢٠٠٤، ص ١٢٩ . ويلاحظ ان هذه الاتفاقية صاحبها اتفاقية أخرى تتعلق بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الإرهابية ووقع علىها ١٣ دولة . ولقد تم الفصل بين الاتفاقيتين حتى لا يمتنع عن التوقيع على الاول من يعارض الثانية ، وقد علق با العمل بهاتين الاتفاقيتين الى ما بعد التصديق عليهما ، وهو مالم يحدث حتى الان . وسر عدم التصديق على هاتين الاتفاقيتين من ان التعريف الذي ورد في اتفاقية تجريم الإرهاب غير محدد ; ويرى جانب من الفقه بان السبب الرئيسي لعدم دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يكمن في قصور التعريف عن شمول كافة مظاهر الإرهاب . بيد ان عدم التصديق على هاتين الاتفاقيتين لا يجردهما من اهميتها فيما يتعلق بمحاولة تعريف جرائم الإرهاب الدولي ، وسبل مواجهتها تضليلاً -للمزید من التفصيل أنظر . د. محمد محى الدين عوض، المصدر السابق، ص ٦٢ وما يليها ; د. حميد السعدي، مقدمة في دراسة قانون الدولي الجنائي المصدر السابق ص ١١٢ - ١١١

الإرهاب الدولي

وتضمنت المادة الأولى منها على تعهد جميع الدول الموقعة على الاتفاقية بامتناع عن كل فعل من شأنه تشجيع الأنشطة الإرهابية و العمل على منع الأعمال الإرهابية الموجهة ضد أي دولة أخرى و معاقبة مركبيها، وان يكون هناك تعاون فيما بينهما في سبيل تحقيق ذلك... . كما عرفت المادة ٢/١ من الاتفاقية (أعمال الإرهاب) بأنها تلك الأعمال الإجرامية موجهة ضد دولة ما و تستهدف أو يقصد بها

خلق حالة من الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور^(١) وعددت المادة ثانية، بعض الأمثلة التي تعد من قبيل الأعمال الإرهابية ذات الطابع الدولي وهي:

١. أي فعل عمدي يتسبب في موت أو إحداث إصابة جسدية جسيمة أو فقدان حرية أي من:
 - أ- رؤساء الدول و القائمين بأعمالهم أو ورثتهم أو خلفائهم.
 - ب- زوجات وأزواج أي من الأشخاص السابق الإشارة إليهم.
 - ج- الأشخاص القائمين بمسؤوليات عامة أو ذوي المناصب العامة أو إذا وجهة إليهم هذه الأفعال بصفتهم هذه.
٢. التخريب المعتمد، أو أتلاف الممتلكات العامة أو الممتلكات المخصصة لأغراض عامة و المتعلقة

أو الخاضعة لسلطات دولة أخرى من الدول المتعاقدة.

٣. أي فعل عمدي يعرض حياة العامة للخطر.

ود. محمود صالح العادلي «الجريدة الدولية» ، المصدر السابق ،ص ص ١٤٦ و ١٤٩ ، د. سهيل حسين الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ و ١٧٧ .

- وقعت الاتفاقية في ١٦ / ١١ / ١٩٢٧ ، ومن الدول التي وقعت عليها (اليابانيا - الأرجنتين - بلجيكا - بولندا - تشيكوسلوفاكيا - جمهورية دومينيكان - الأكادور - مصر - أستونيا - فرنسا - اليونان - هايتي - الهند - موناك - هولندا - النرويج - بيرو - إسبانيا - تركيا - الأتحا السوفيتية - فنزويلا - يوغوسلافيا) . وراجع أعمال المؤتمر الخاص بقمع الإرهاب الذي انعقد في إطار عصبة الأمم وانتهى إلى اعتماد معاهدتين في ١٩٢٧ . اعمال المؤتمر، عصبة الأمم - Actes de la C. R. T. وذلك من كتاب د. جعفر عبد السلام على، القانون الدولي لحقوق الإنسان ط ١، ١٩٩٩ ص ١٢١ .

S. D. N. C. ٩٤ M ٤٧. ١٩٣٨ . وقبل ذلك شكل مؤتمر (باريس) ١٩١٩ ، لجنة من الفقهاء القانونيين، ووضعت قائمة بالجرائم المرتكبة أثناء الحرب، واعتبرت في مرتبة الثانية منها: بعد أعمال القتل، أعمال الإرهاب المنتظم، كجرائم خطيرة من جرائم الحرب، وذلك ضمن قائمة تضم (٣٢) نوعاً من الأفعال عمل التجربة. انظر د. كمال حماد القانون الدولي ووسائل مكافحة الإرهاب مجلـة الإنسـاني العدد ٢٠ ص ٣٢ .

^(١) م (١٤) من اتفاقية جنيف ١٩٢٧

الإرهاب الدولي

٤. أي محاولة لارتكاب مخالفة تقع في نطاق الأفعال السابقة.
٥. تصنيع أو امتلاك أو تقديم أسلحة أو معدات أو متفجرات أو أي مادة ضارة من شأنها أي تساعد على ارتكاب أي من الأفعال السالفة الذكر.

وعلجت الاتفاقية بعض الأفعال التي لا تعتبر بحد ذاتها جرائم إرهابية ولكنها قد تكون وثيقة الصلة بهذه الجرائم، مثل تزوير جوازات السفر أو بطاقات تحقيق الشخصية أو غيرها من المستندات الرسمية بهدف إخفاء هوية منفذ العمل الإرهابي أو تأمين وصوله إلى مكان ارتكاب الجريمة أو تسهيل هروبه من مسرح الأحداث بعد ارتكاب الجريمة^(١). وهذه الأفعال بعد أحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت من الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب الدولي هذا ولم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بسبب عدم التصديق عليها من جانب العديد من الدول الموقعة، ومع ذلك فإنها تعد خطوة هامة نحو مكافحة الأعمال الإرهابية على الصعيد الدولي، يتمثل في ترسیخ قاعدة تجريم الأعمال الإرهابية دولياً.

٤- الأمم المتحدة:

شغل الإرهاب منظمة الأمم المتحدة كأرقى شكل للتنظيم الدولي منذ بداية تشكيلها، واكتسبت هذه الموضوعة أهمية متزايدة في ضوء أقسام ظاهرة العنف السياسي على المستوى الدولي وتم التعاطي مع هذا الموضوع بصورة تدريجية وارتفاعية وانسجاماً مع التطور الذي شهدته هذه الظاهرة.

- الإرهاب في إطار المؤتمرات الدولية

بداية وقبل مؤتمر (فرانسيسكو) وإنشاء منظمة الأمم المتحدة بقصد الجرائم التي ارتكبها النازيون واللحفاء، صرخ السيد (تشرشل) في (٢٥) أكتوبر (١٩٤١) (بأن معاقبة مجرمي الحرب هي إحدى الأغراض الرئيسية للحلفاء) وأنفق أي في اليوم نفسه الرئيس (روزنفلت) على العمليات قتل الرهائن الفرنسيين بتاريخ (٢٧) أكتوبر (١٩٤١) تدخل سفير حكومة البرازيل لدى ألمانيا وطالب إيقاف قتل الرهائن الفرنسيين الباقي^(٢). وعقدت مؤتمر (سان جيمس بالاس) في (١٣) كانون

^(١) د. حميد السعدي، مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي، المصدر السابق، ص ١١٥.

الإرهاب الدولي

الثاني (١٩٤٢) لإعلان العزم على تعاونها وتكاملها للقضاء ليس على جرائم الحرب فحسب بل عن الأفعال التي يتعرض لها السكان المدنيون، وجاء فيه: حيث أن ألمانيا منذ بدء الصراع الحالي الذي نشأ عن سياستها الأعتدائية قد أقامت في الأقطار المحتلة نظاماً من الإرهاب يتميز من بين أشياء أخرى، بالسجن والأبعاد الجماعي وقتل الرهائن والقتل بالجملة حيث أن مثل هذه الأفعال قد ارتكبها الحلفاء بالاشتراك مع العناصر المحلية المتعاونة معهم^(٣). وبما أن التضامن الدولي ضروري لتجنب العقاب على هذه الأفعال الإرهابية بأعمال انتقامية فردية أو جماعية، وفي سبيل تحقيق روح العدالة واستناداً إلى القانون الدولي وخاصة اتفاقية لاهاي^(٤) لسنة ١٩٠٧ المتضمنة قوانين وعادات الحرب البرية لا تسمح للمحاربين في البلاد المحتلة بارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين وجاء في تصريح (موسكو)^(٥) بأنه وحشية التسلط الهتلري أسوأ أنواع الإرهاب الحكومي.

الأعمال الإرهابية كجريمة دولية في مشروع التقنين الخاص بالجرائم ضد سلام وأمن الإنسانية.

في (٢١) كانون الأول (١٩٤٧) كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة القانون الدولي بمهمتين، الأولى صياغة مبادئ القانون الدولي التي اعترفت بها المحكمة العسكرية في (نورمبرغ) والثانية / أعداد مشروع بالجرائم ضد سلام وأمن البشرية، وفي الحقيقة أن اللجنة لم تقم إلا بتأكيد قواعد قانونية سبق أن وجدت في الميدان الدولي^(٦). حيث ينطوي المشروع المحيل إلى الدورة

^(٣) د. حميد السعدي. المصدر السابق. ص ١١٦

^(٤) عندما انقض أجتماع وزراء خارجية الاتحاد السوفيتي والأجلترا والولايات المتحدة بتاريخ (٣٠) أكتوبر / تشرين الأول / ١٩٤٣ مصدر تصريح (موسكو) باسم كل من الرئيس (روزفلت) والسيد (تشرشل) والمارشال (ستالين) وعرف باسم تصريح (موسكو) وأرصد مجموعة الخبراء المتفرقة عن لجنة جرائم الحرب التي شكلتها الدول المتحالفة في (لندن ٩ بتاريخ ١٢) تشرين الأول (١٩٤٣)، بأن يضاف إلى القائمة التي سبق أعدادها عام (١٩١٩)، جرائم الأعتقال الجماعي أو العشوائي التي تتم بقصد إرهاب السكان سواء إنقرضت أم لم تقتضي بأحتجاز رهائن؛ أظر د. كمال حماد - القانون الدولي ووسائل مكافحة الإرهاب - المصدر السابق من ٢٢ وعلى هذا الأساس وطبقاً للإادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يرى القهاء أن الأفعال بعد إرهابها دولياً وجريمة دولية ويقع تحت طائلة العقاب طبقاً للقانون الدولي ولقوانين سائر الدول وهو ما استندت إليه الأحكام التي أصدرتها محكمتي - نورمبرغ وطوكيو بخصوص معاقبة مجرمي الحرب العالمية الثانية - انتظرك. عبد العزيز سرحان (عبد الله عبد الجليل الحديشي) - الإرهاب الدولي في الواقع والقانون، مجلة القضاء. المصدر السابق. ص ٢٠٢

^(٥) للمزيد من المعلومات «انتظرك. محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - دراسة لضوابطه الاصولية وأحكامه العامة، مطبعة التهرة، مصر بالفجالة - القاهرة ١٦ ، ١٩٥٦ ، ص ٤٥١ . د. عبد الوهاب حومد «الأجرام الدولي»، المصدر السابق. ص ٣٦٤ وما بعدها

الإرهاب الدولي

ال السادسة ما بين (٣) حزيران و (٢٨) تموز سنة (١٩٥٤) و الذي أقرته لجنة القانون الدولي في منطوق الفقرة السادسة من المادة الثانية على تجريمين.

الأول: هو قيام إحدى الدول بنشاط إرهابي في دولة أخرى.

الثاني: هو سماح سلطات إحدى الدول بظهور نشاط إرهابي الغرض منه تنفيذ بعض الأعمال الإرهابية في إقليم دولة أخرى، ويكون جريمة دولية، وهذا يمكن العثور عليه في اتفاقية (جييف) عام (١٩٣٧) الخاصة بالوقاية من الإرهاب ومعاقبته، ومما يؤخذ على الفقرة المذكورة أن الجريمة لا يمكن أن ترتكب إلا من قبل سلطات الدولة علماً أن المسؤولية الجنائية للأفراد هي التي يمكن تقريرها بالنسبة إليها وفقاً لما أستقر عليه الرأي في القانون الدولي^(١). وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو صحتها في الدبياجة إلى حاجة البشر إلى عالم يتمتعون بالحرية والتحرر من الخوف بما يعني تحقيق الأمان للإنسان على حياته الخاصة^(٢).

وفي اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها^(٣)، باعتبارها جريمة دولية وتلزم الأطراف المتعاقدة بأن تأخذ على عاتقها منتها و المعقبة عليها، وتعتبر من أسوأ أشكال الإرهاب وبالخصوص بمفهوم جسامته الجريمة وعدد الضحايا، وكذلك اتفاقيات (جييف) المؤرخة في (١٢) آب (١٩٤٩). والتي تشكل أساس القانون الدولي الإنساني لأن قد وضع العديد من القواعد بهذا الصدد فقط حظر كافة الأعمال التعذيب في كل زمان ومكان، وكذلك عمليات أخذ الرهائن والاعتداء على الأماكن والمنشآت المدنية وخاصة الطبية. في كل من المادة الثالثة في كافة الاتفاقيات،

^(١) الفقرة ٦ من م ٢ من مشروع التقنين الخاص بـ ((مباشرة أو تشجيع سلطات الدولة للنشاطات الإرهابية في دولة أخرى أو سماح سلطات الدولة لنشاطات منظمة معدة بقصد ارتکاب الأفعال الإرهابية في دولة أخرى))، د. محمد حافظ غانم، المصدر السابق من ٤٥١، د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مكتبة النهضة المصرية، ط١، (١٩٧٢)، ص ٢٢٣.

^(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة وأعلنت بقرارها (٢١٥ - ١) الدورة الثالثة في ١٢٠/١٩٤٨، المعنيد من التفاصيل أنظر د. جبار صابر طه، النظرية العامة لحقوق الإنسان، منظمة نشر الثقافة القانونية (O. P. L. C) سلسلة (١٦)، الطبعة الأولى (أربيل - كورديستان) ٢٠٠٤. ص ١٩١ وما بعدها وحقوق الإنسان، من منشورات مكتب (الدراسات و البحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكورديستاني)، الطبعة الأولى، مطبعة وزارة التربية / أربيل ١٩٩٦، دراسة رقم (٢٢)، ص ١٤ وما بعدها و المحامي الدكتور صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان، بحث مقاين في الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة، الطبعة (١)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥١ وما بعدها و المحامي الدكتور فنيصل شطناوي، حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ٢٠٢ وما بعدها

^(٣) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، قرار الجمعية العامة (٢٠٦ ألف د / ٢) في (١٩) كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨، وأصبحت سارية المفعول بتاريخ (١٢) كانون الثاني / يناير - ١٩٦١.

الإرهاب الدولي

القومية الأخرى، ونجد في مشروع لجنة القانون الدولي للجرائم ضد الإنسانية العديد من الأفعال المحظورة والتي اعتبرت من قبيل الإرهاب مثل تنظيم الدولة لعمليات المسلح للاغارة على إقليم دولة أخرى أو تشجيع ذلك أو السماح باتخاذ إقليمها قاعدة له^(١).

٤-٢-٤ الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب الدولي

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٤/٢ عن تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبما ينشر في العديد من الاتفاقيات الدولية لنبذ العنف والارهاب ، وان الجمعية العامة ارست المبادئ القاضية بمكافحة الارهاب الدولي بقرارات منذ العام ١٩٧٠ ، عندما اصدرت اعلانها الشهير عن مباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة بقرار ٢٦٢٥ في دوره ٢٥/١٠/٢٤ ، وطالبت جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة و التهديد بها ضد اية دولة اخرى مطالبة جميع الدول، ورغم كل تلك القضايا وغيرها التي وقفت أمامها بالتفصيل نرى إبراز مجموعة ملاحظات حول مفهوم مكافحة الإرهاب.

١. لا يوجد اتفاق في منظمة الأمم المتحدة حول معنى مفهوم مكافحة أو مواجهه أو منع أو التصدي أو معالجة الإرهاب وهذا ينعكس على وحدة سبل المواجهة والآلياتها وإلى خطواتها وإن استراتيجيتها وتقنياتها التي تعد من أهم عوائق التعاون الدولي في هذا الشأن، كما انه يتوصل إلى اتفاق كاف بشأن التدابير الازمة اتخاذها لمنع ظواهر العنف الإرهابي. ويمكن تعريف مفهوم مكافحة الإرهاب، بأنه عملية دائمة ومستقرة، تستند على الشرعية الدولية والإقليمية والداخلية، واستراتيجية مباشرة وغير مباشرة لمواجهةه على كافة النواحي الأمنية، والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية والثقافية، والإعلامية، والدينية، والتفسية، والعسكرية..... الخ. ليشمل مجمل ظواهره وأنواعه وأسبابه، بهدف الحد منه أو القضاء عليه. أخذذين باعتبار وجود حالات عديدة يبرز فيها التناقض بين ما هو دولي وما هو إقليمي وما هو داخلي في الوقت الذي توافق بعض الدول على الشرعية الدولية تعارضه ذلك على المستوى الداخلي في مجال مكافحة الإرهاب بل وأحياناً على مستوى الإقليمي مثل (سوريا - إيران).

(١) د. جعفر عبد السلام على، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصدر السابق. ص ١٢٣

الإرهاب الدولي

٢. وبما أن الحقيقة تشير إلى أن ظاهرة الإرهاب قديمة قدم الإنسانية، وتعد من أعقد الظواهر الاجتماعية والسياسية التي صاحبت المجتمع البشري، إلى أنها تبلورت بشكل منظم وزادت خطط تكتيكية منذ الثورة الفرنسية، لذا حل مشكلة الإرهاب لا يعني القضاء جمماً و كاملة بل يعني تحجيم و تقليل الخطر الإرهابي بحيث لا يشكل معها تهديداً للمجتمع البشري و استقرارها.
٣. يثير مفهوم مكافحة الإرهاب مستويات تعامل مع ظاهرة تبلور في^(١):
- أ- وضع تصور عام عن ظاهرة (Proflie) حول حجم الظاهرة و مواردها، وأساليبها، وتسللها، وعملياتها، وعناصر تمويلها، وأهدافها، والإدراك الوعي لأبعادها الحقيقة، والإحاطة بكل ملامحها بدقة، حتى لا تكون استراتيجية المكافحة مجرد قفز في الظلام.
- ب- التخطيط (Planning): إذ بعد تشخيصها يتم وضع الخطط المناسبة لتصدي لها التي لا يجب أن تكون مجرد ردود أفعال وإنما يجب أن تكون خططاً استراتيجية طويلة الأمد تتضمن أهدافاً محددة، وأساليب وقائية، وأخرى رادعة ثم خططاً متوسط الأجل وخططاً حالية، وخطط عمليات للطوارئ للتعامل مع الظاهرة.
- ج- التنبؤ (Prediction): أي تخطيط استراتيجي يتتبّى على التوقع و التحليل السليم لقدرات التنظيمات الإرهابية و سائلها من أجل التحوط لها بإجراءات التأمين، وعملية مواجهة.
- د- الممارسة (Practice): أي التوافق الدقيق مع الخطط الموضوعية، وليس الاعتماد على التصرفات الفورية التي قد تؤدي إلى حلقة شريرة للعنف و العنف المضاد، والغوضى، وهذا يحتاج إلى المعلومات اللازمة.
٤. طالما لم يتفق مجتمع الدولي والتنظيم الدولي على تعريف مقبول للإرهاب الدولي، من المفيد العمل على تعريف سلوك الذي يعتبره المجتمع الدولي غير مقبول ويرى أن تطبق بشأن تدابير وقائية وقمعية فعالة تكون متماشية مع مبادئ القانون الدولي المعترف عليها^(٢).
٥. من المسائل التي تثير القلق هي أن المعايير الدولية الموجدة الأن غير كافية، في بعض مجالات منها سياسات الدولة و ممارساتها التي يمكن أن تعتبرها الدول الأخرى انتهاكاً للالتزامات

^(١) مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، نهضة مصر للطباعة و التشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٤، ص. ١٦٨.

^(٢) الفقرة الثانية من المرفق المعنون بتدابير لمكافحة الإرهاب الدولي لقرار رقم (٣٢) للجمعية العامة – الأنشطة الإجرامية و الإرهابية من كتاب المحامي (عادل أمين)، المؤتمر الثمن للأمم المتحدة لمنع جريمة و المعملة السجناء (هافانا - كوبا) ٢٧ إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠، إتحاد المحامين العرب، ص. ٣١.

الإرهاب الدولي

التي تقضي بها العاشرات الدولية وعدم وجود معايير محددة بشأن مسؤولية الدولة عن عدم الوفاء بالالتزامات الدولية القائمة، وإساءة استعمال امتياز الحصانة الدبلوماسية والحقيقة الدبلوماسية، وعدم وجود معايير بشأن مسؤولية الدول عن أعمال لا يحظرها القانون الدولي، وانعدام تنظيم ومراقبة الدوليين لعمليات نقل الأسلحة والاتجار بها، وقصور الآليات الدولية المعينة بتسوية المنازعات بالطرق السليمة (بالرغم من تغيرها وتفعيلها بعد نهاية الحرب الباردة الباحث) وبيانفاذ حقوق الإنسان المحمية دولياً، والافتقار إلى قبول عالمي لمبدأ إما التسلیم وإما المحاكمة، وقصور التعاون الدولي في مجال منع مكافحة كل أشكال و مظاهر العنف الإرهابي بطريقة فعالة وموحدة^(١).

ارتباطاً بالنقطة السابقة ، نجد أن الإجراءات التي تقوم بها الدول غير متوازنة وغير متناسبة و بالتالي غير كافية، ورغم أن قرارات مجلس الأمن الدولي حددت مجموعة من الالتزامات الدولية الملزمة إلا أنها على مستوى التنفيذ تخضع لرغبة و مواقف الدول السياسية أكثر من الالتزام بقواعد القانون الدولي ذلك نجد أن بعض الدول حازمة في تنفيذ التزاماتها الدولية وأخرى غير ملتزمة والثالثة متواطئة في دعم وتمويل الإرهاب بطرق واساليب مباشرة و غير مباشرة بما في ذلك السماح للإرهابيين بالمرور في أراضيها بغيته الانتقال إلى ساحات أخرى لدعم العمليات الإرهابية وهذا ما وجدناه وما نجده في الطرق حيث تسمم دول الجوار في مساعدة الإرهاب والإرهابيين بصورة متنوعة رسمية وغير رسمية. تحت ذريعة مقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق.

٦. تشير علمية مكافحة الإرهاب مجموعة من السيناريوهات التي يتم رصدها في:-

- أ- أن يتوصل الإرهابيون إلى حل مشكلة، كنجاجهم في التوصل إلى تحقيق أهدافهم و بالتالي تخلصهم عن العنف الذي لم يعد ضرورياً، وهذا من الصعب تحقيقه.
- ب- انهزام الإرهابيين و التخلص عن العمل المسلح دون وصول إلى أهدافهم، وهذا على صعيد عملي من الصعب تحقيقه، خصوصاً على الصعيد العسكري و الفكرى.
- ج- أن تتمكن الدولة من حصر الإرهاب في مناطق محدودة من الدولة من خلال عمل عسكري، وأن هذا لا ينهي الإرهاب، إلى أننا نرى عند مضائقتهم في الدولة يهربون إلى دولة أخرى، ويستمرون في عملياتهم الإرهابية ضد دولة الخصم.

^(١) الفقرة (باء) تحديد مشاكل -٤، المصدر السابق.. ص ص ٣١٠ - ٣١١.

الإرهاب الدولي

- د- إيجاد الحل السياسي، مثلما حصل في حالة إقليم التواديجي في إيطاليا وذلك بقبول بعض المطالب الأساسية و العدالة لجماعات و طوائف معينة من الشعب، وهذا ما أدى إلى إزالة أسباب الخلاف الذي ينشأ عنه الإرهاب، وقد حقق نجاحاً فيها لكنها فشلت هذه الحالة في الباسك في إسبانيا.
- هـ- اجأت العديد من الدول إلى مواجهة الإرهاب من خلال القواعد القانونية باعتبارها الأعمال الإرهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مواجهتها من خلال القانون الجنائي، وهذا حل جيد ولا بد من وضع تشريعات و القوانين وقرارات وإجراءات ملائمة للتصدي للجريمة والإرهاب، ولكن هذا لوحده لا يكفي.
- وـ- من خلال تكاتف القوى السياسية الديمقراطية، و وسائل الأعلام و النقابات المهنية و رجال الدين والجامعات والمدارس و كل المؤسسات الوطنية على تأكيد الديمقراطية و رفض العنف وغرس القيم ولمفاهيم في نفوس النشء والشباب. و توعية عموم المجتمع بمخاطر الإرهاب ومسؤولية المواطنين ودورهم في مكافحته. وهذا الطريق طويل جداً يكتنفه العديد من الصعوبات البالغة، وان كان الأفضل على الإطلاق.

الإرهاب الدولي

٤-٢-٤ الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية والأقليمية نبحثها كالتالي :

٤-٢-١-١-٣ الاتفاقيات الدولية

لجأت العديد من الدول إلى إبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى تجريم بعض الأفعال الإرهابية ذات الصفة الدولية، بغض النظر عن صفة مرتكبها سواء كانوا أفراد أم جماعات أو دول كما أخذت بمبدأ المسؤولية الفردية لمرتكب الفعل الإرهابي. ومن هذه الاتفاقيات :

١. المواثيق الخاصة بمنع و معاقبة أعمال الإرهابية الموجهة ضد الأفراد والأشخاص

المتمتعين بحماية دولية^(١):

حيث كثرت حوادث اختطاف дипломاسيين و الاعتداء عليهم وأخذهم كرهائن وإعدامهم، وبما أن موجب القانون الوطني في كل دولة تعد جرائم يعاقب عليها إلا أن الجهود الدولية لمكافحة هذه الجرائم وتشديد العقاب على مرتكبها أدى إلى إبرام ثلاثة اتفاقيات رئيسية دولية منها:

أ- اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ومن فيهم الموظفون дипломاسيون، التي اعتمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١٦٦ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ في نيويورك وبدأ تنفيذها في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٧ عملاً بالمادة ١٧ منها^(٢).

ب- اتفاقية منع و معاقبة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص، وأعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الأهمية دولية، الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢ شباط / فبراير سنة ١٩٧١، من خلال اللجنة القانونية الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (O S A) بناء على تكليف من الجمعية العامة لمنظمة بموجب قرار الصادر في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٠، ودخلت حيز التنفيذ في ٨ مارس ١٩٧٣^(٣).

^(١) للمزيد انظر:-: احمد حمد رقت و صاحبه، المصدر السابق، ص ٧٤ وما بعدها، ود. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي من ٦٢ وما بعدها.

^(٢)-Convention on the Prevention and Punishment of Crimes Against Internationally Protected Persons, on the web: http://www.unodc.org/treaties/protected_persons.html

^(٣)- <http://www.oas.org/juridico/English/Treaties/ayg.html> .

الإرهاب الدولي

جـ- الاتفاقيات الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٩^(١). دخلت حيز التنفيذ في ٣ يونيو ١٩٨٢. بعد تحرير العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، من النظام الدكتاتوري على يد الحلفاء و المعارضة الأصلية للشعب العراقي، موسس الإرهابيين الذين جاءوا في شتى البلدان بمساندة زمرة البعث البائد أبغض أنواع جريمة أخذ الرهائن وذبحهم، ومن ضمنهم الشباب الأكراد في جنوب العراق و الوسط. وبذلك جريمتهم على الانترنت والتي وصل لحد الآن أكثر من ٧٥ شخصاً.

٢. الاتفاقيات المتعلقة بقمع التدخل غير مشروع في خدمات الطيران المدني الدولي . تزايدت الأعمال العنف الموجه ضد الطيران المدني الدولي بتطور حركة النقل الجوي بعد الحرب العالمية الأولى ولكنها لم تتبلور إلا في الخمسينات من القرن الماضي^(٢). وقد غيرت مجرى التاريخ اختطاف الطائرات المدنية كعمل إرهابي بشع وتفجيرها في أحداث ١١/أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك، كما ذكرناه سابقاً. وقد تخصص التعاون الدولي في هذا المجال عن إبرام ثلاثة اتفاقيات دولية لتأمين حركة الطيران المدني الدولي و المحافظة على سلامة الركاب وهذه الاتفاقيات هي:-

١- <http://www.unodc.org/unodc/terrorism-convention-host-ayes> .

- وقد ذكره لجنة مسؤوليات مرتكبي الحرب والجرائم، التي شكلت من قبل مؤتمر تمهديات السلام في ٢٥ / كانون الأول ١٩٩٩، وعقدت بعدها معايدة (فرساي) في ٦/٢٨ ، وحددت لجنة السلام بباريس الفعال المرتكبة من القوات الأباطورية الألمانية وحلفائها، ثبتت اللجنة وقررت بأن قتل الرهائن...الخ. تعتبر مخالفات القوانين وعادات الحرب والمبادئ الإنسانية المعزid أثراً- د. محمد حسـي الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، ص ١٣٤ وما بعدهـا، ولكن الاتفاقية الرابعة من الاتفاقيات (جيـف) الإنسانية لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيـين في زمن الحرب قد حظرت في المادة ٢٤ منها أخذ الرهائن الأجهـاز عليهم فقط، واعتبرت فعل إلقاء القبض على الرهـان جـرمـة جـسيـمة في المادة ١٤٧ منـها. وعلى ذلك فعل أخذ الرهـان الذي استعملـه المحارـبون في الماضي وفي العـالـمـينـ الأولـيـةـ والـثـانـيـةـ، قد أصبحـ الأنـ غيرـ مشـروعـ ويعـتـبرـ جـرمـةـ دولـيـةـ فيـ الحـربـ .

^(٢)- أن أول حادثة مسجلة للخطف حصلت في ثلاثينات في الدولة البيرو، للمزيد من التفاصيل انظرـ د. محمد العـذـوبـ، خطـفـ طـائـراتـ فيـ المـارـاسـةـ وـالـقـانـونـ، مـعـهـدـ الـبـحـوثـ وـالـدـرـاسـاتـ الـعـرـبـيـةـ، الـمـنـظـمةـ الـعـرـبـيـةـ لـلـتـرـبـيـةـ وـالـقـلـاقـةـ وـالـعـلـمـ، ١٩٧٤، ص ١٨، وما بعدهـاـ. دـ. محمد مـعـذـوبـ: الوـسـطـيـهـ فـيـ الـقـانـونـ الدـولـيـ الـعـالـمـ، الدـارـ الجـامـعـيـهـ لـلـطبـاعـهـ وـالـنـشـرـ، ١٩٩٩، ص ٤٢٥، وما بعدهـاـ. دـ. سـاميـ جـادـعـيدـ الرـحـمـنـ وـاـصـلـ، إـرـهـابـ الـدـولـهـ: الـمـصـدـرـ السـابـقـ، ص ٣٣، وما بعدهـاـ. دـ. صـلاحـ الدـينـ عـامـرـ، الـمـقاـومـةـ الـشـعـبـيـهـ الـسـلـاحـهـ فـيـ الـقـانـونـ الدـولـيـ، دـارـ نـكـرـ الـعـربـيـ، ١٩٧٧، ص ٤٨٧، وما بعدهـاـ،

الإرهاب الدولي

- أ- اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ بشأن منع الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات^(١).
- ب- اتفاقية لاهاي لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة بتاريخ ١٦ / كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٠، ونافذة المفعول في ١٤/١٠/١٩٧١^(٢).
- ج- اتفاقية مونتريال لمكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٣ ايلول ١٩٧١، والنافذة المفعول في ٢٦/١٩٧٣/١٢٦^(٣).

٤-٢-٢-٢- اتفاقيات أخرى لمكافحة بعض مظاهر الإرهاب الدولي. أولاً؛ على المستوى الدولي:

هناك العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بمكافحة الإرهاب الدولي و مظاهره المختلفة، والتعاون الدولي لمواجهته، وذلك كالتالي:

- اتفاقية جنيف المتعلقة بجريمة القرصنة البحرية و الجوية ٢٩/٤/١٩٥٨. ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من ٣٠/٩/١٩٦٢ .

هذه الاتفاقية قالت القواعد العرفية الدولية المتعلقة بجريمة القرصنة و خصصت لها عدة مواد (من ١٤ إلى ٢٢) من أجل تعريفها و توضيح أركانها و تحديد مجال تطبيقها. وأهمية الاتفاقية تكمن في أنها كانت أول اتفاق دولي يعرف و يعالج بدقة مسألة القرصنة الجوية ، ويشبه جزئياً الطائرة بالسفينة في حقل القرصنة^(٤). وتعتبر جريمة القرصنة من اقدم جرائم الدولية ومن أكثرها تأثيراً على الصالح العام الدولي، لذا دانت الدول على محاربتها حتى قل عددها في الوقت الحاضر،

^(١) وقعت الاتفاقية في ١٤ / أيلول - سبتمبر ١٩٦٣، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من ٤ / ديسمبر - كانون الأول ١٩٦٩.
النافذ على العنوان التالي: www. unodc.org / unodc / terrorism - convention - air .ml .
-> craft.ht

^(٢) متاح على العنوان التالي:

- <http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-aircraft-seizure.Html>

^(٣) متاح على العنوان <http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-Civil-a-Viation.html>

^(٤) أعتبرت الاتفاقية أن القرصنة عمل من أعمال العنف. وترتكب طائرة ضد طائرة أخرى لأغراض غير سياسية، وهذا يمكن استخلاصه من الفقرة الأولى من المادة (١٥) من الاتفاقية للمرزيد من التفاصيل راجع:- د. محمد المجدوب، خطف الطائرات في الممارسة و القانون، لمصدر السابق، ص ١٣ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

وتفع جريمة القرصنة أساساً في أعلى البحار وإن أدى التطور الحالي في وسائل النقل إلى سرقاتها على الطيران أيضاً وعليه أخذت الاتفاقية لقانون البحار، ولكن ينبغي التمييز بين جرائم الإرهاب وجريمة القرصنة – وأن تشابهت في كثير من الأمور^(١).

- اتفاقية (فيينا) للحماية المادية للمواد النووية، التي اعتمدت في (فيينا) ٢ / مارس

١٩٨٠/^(٢).

- البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال العنف غير مشروعة في المطارات التي تخدم طيران

المدنى الدولى، الذى وقع فى مونتريال فى ٢٤ / شباط – فبراير ١٩٨٨^(٣).

- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، التي وقعت فى

روما فى ١٠ / مارس ١٩٨٨^(٤).

- البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة

المقامة على الرصيف القاري، الذى وقع فى روما فى ١٠ / مارس ١٩٨٨^(٥).

^(١) يطلق على القرصنة إنهم اعداء الجنس البشري وجرى العرف الدولي على تسمية القرصنة بلخصوص البحار، وعرف المادة ١٠١ من الاتفاقية قانون البحار القرصنة بانها (عمل قانوني من اعمال العنف أو احتجاز أو أي عمل سلب للأغراض خاصة من قبل طاقم سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجهاً في أعلى البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد الأشخاص أو الممتلكات على ظهر تلك السفينة، أو على متى تلك الطائرة) (راجع:- د. جعفر عبد السلام علي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دراسات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، طبعة الأولى، ١٩٩٩ ص. ١٢٣ . ود. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، ص ٥٩ وما بعدها، حول الاتفاقية جنيف لآلام البحار أنظر:-الدكتورة بدرية عبدالله العوضى، القانون الدولي العالم، في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت، دار الفكر بالدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ ص. ١٢٢ وما بعدها، ود. محمد سامي عبد الحميد، ود. مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي العام، مركز الكتب الثقافية للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ١٩٨٨ . ص ١٨٩ وما بعدها.

^(٢) متحا على العنوان التالي:

<http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-unclear-material.html>.

^(٣) الاتفاقية متحا على العنوان التالي:-

[<http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-airports.html](http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-airports.html) .

^(٤) الاتفاقية متحا على العنوان التالي:-

[<http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-maritime-navigation.html](http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-maritime-navigation.html)

^(٥) البروتوكول متحا على العنوان التالي:-

- <<http://www.unodc.org/unodc/terrorism-Convention-Platforms.html>.

الإرهاب الدولي

- ٦- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، التي وقعت في مونتريال في ١٠/١٩٩١.
- ٧- الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي اعتمدها الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٩٤^(٣).
- ٨- الاتفاقية الدولية للقضاء على التفجيرات الإرهابية المعتمدة بقرار الجمعية العامة رقم ١٦٤/٥٢ في ١٢/١٥/١٩٩٧^(٤).
- ٩- الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب المعتمدة بقرار الجمعية العامة في ٩/كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩^(٥).
- ١٠- الاتفاقية الدولية لمنع اعمال الإرهاب النووي ، قرار الجمعية ٢٩٠/٥٩ في ١٥/٤/٢٠٠٥ في نيويورك المعروضة للتواقيع حتى ١٤/أيلول ٢٠٠٥ رغم وجود العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات إلا إنها غير كافية وتحتاج إلى المزيد منها من جهة، وإيجاد آليات ملائمة لتنفيذها من جهة أخرى^(٦).

^(١) الاتفاقية متاحة على العنوان التالي:-

<<http://www.unodec.org/unodec/terrorism-Convention-Plastic-explosives.html>.>

^(٢) الاتفاقية على العنوان :-

-: ١٦٤/٥٢ -

<<http://www.unodec.org/unodec/terrorism-Convention-terrorist-bombing.htm>

^(٣) الاتفاقية رقم ٦١٥/٥٤ : <http://www.unodec.org/unodec/resolution-2005-2-25.htm>

٥- هناك العديد من الاتفاقيات أو الآليات الدولية الأخرى المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة الإرهاب الدولي منها

١-اتفاقية الأمم المتحدة المقردة لمواد المخدرات في ١٩٦١ .

٢- <<http://www.unodec.org/unodec/en/un-treaties-and-resolutions.html>

٣- اتفاقية الأمم المتحدة المؤرقة على العقل ١٩٧١ .

٤- <<http://www.unodec.org/unodec/en/treaties-and-resolutions.html>

٥- اتفاقية الأمم المتحدة ضد التجارة المحظورة لمواد المخدرات أو المواد المؤرقة على العقل ١٩٨٨ .

٦- <<http://www.unodec.org/pdf/Convention-1988-en.pdf>

٧- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة في ٢٠٠٠ .

٨- بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع وعاقبة التجارة بالأشخاص، خصوصا النساء والاطفال ٢٠٠٠ .

٩- بروتوكول ضد تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا في ٢٠٠٠ . و٧-بروتوكول ضد تصنيع أو تجارة غير المشروعة لأجزاء أو

مكونات أو تخفيض الأسلحة النارية في ٢٠٠٢ . على العنوان التالي :-

- <<http://www.unodec.org/unodec/en/crime-cicp-Convention.html>

١٠- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد في ٢٠٠٢ .

الإرهاب الدولي

ثانياً- على المستوى الإقليمي:

أبرمت العديد من الاتفاقيات على صعيد الأقليمي وذلت بهدف المساهمة في قمع ومكافحة أفعال الإرهاب والجريمة ذات الشأن أو المرتبطة به، حيث أوصت اللجنة العامة في قرارها المرقم ١٤٥/٢٤ بناء على تقرير اللجنة السادسة ٢٠٢١/٦٣ A ، جاء في الفقرة (١٠) بأن (توصي الوكالات المتخصصة والمنظمات الأقليمية بأن تنظر في إتخاذ تدابير لمنع و مكافحة الإرهاب الدولي كل في مجال مسؤوليتها ومنطقتها) ^(١).

وفيما يلي الاتفاقيات ضمن الجهد المبذول من قبل بعض المنظمات الأقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي:

- الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب في ستراسبورغ في ٢٧ / كانون الثاني / ١٩٧٧ ^(٢). وببروكوكول العدل الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب ٢٠٠٣ ^(٣). و القرارات في إطار الوحدة الأوروبية لمقاومة الإرهاب في ٢٠٠٢ ^(٤).
- الاتفاقية الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) في ٢ / فبراير - شباط / ٢٠٠٢ لمنع و مكافحة الأفعال الإرهابية التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وأعمال الابتزاز ذات الطبيعة الدولية المرتبطة بها ^(٥). وأن الاتفاقية الأمريكية Inter – American ضد الإرهاب ٢٠٠٢ ^(٦).

- <<http://www.unodec.org/crime-Conviction-Corruption.html>

- ٩- اتفاقية سلامة الموظفين للأمم المتحدة او المرتبطين بهم .<<http://www.un.org/law/cod/safety.html>

(١) انظر الوثائق المؤسسة للجمعية العامة. قرار ٢٤ / ١٤٥ ، في ١٩٧٢/٢/١٨ ، متاح على شريط الالكتروني للأمم المتحدة باللغة الانجليزية فقط وللمزيد من التفاصيل انظر:- د. احمد محمد رفعت وصاحبها، الإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٦٥ وما بعدها. نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي. ص ٦٥ وما بعدها. ومختر شعبان، الإرهاب صناعة عالمية، المصدر السابق. ص ٢٢٢ وما بعدها. ود. سامي جاد عبد الرحمن واصل. ص ٣٦ وما بعدها. وأنظر:-

-M- Cherif Bassiouni , Legal Resoonses to International Terrorism , published by Martinus Nijhoff publishers , Netherlands , ١٩٨٨. P. ٤٥٠ - ٤٨١.

٢- <http://www.legal.coe.int>

٣- <http://conventions.coe.int/Treaty/vommunu/Quev oulezvous.asp?nt=1&cm=88DF=16/6/4&CI=ENG>

٤- <http://europa.eu.int/scadplus/leg/en.m.122168.htm.IV>

الإرهاب الدولي

- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) لمنع و مكافحة الإرهاب، الذي أعتمد في جزائر في ١٤ / تموز / ١٩٩٩^(٣). وقد نص ميثاق المنظمة في المادة ٢ الفقرة (١٥) لأدانته جميع أشكال أغتيال السياسي والأنشطة التخريبية التي ترتكبها الدول المتجاورة أو أية دولة أخرى، وضعت في عام ١٩٧٢ اتفاقية لاستئصال المرتزقة في أفريقيا^(٤).
- اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، أعتد في جادويو في تموز ١٩٩٩^(٥).
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، في القاهرة في ٢٢ / نيسان - ابريل / ١٩٩٨^(٦).
- اتفاقية منظمة - آسيا - Asian - SAARC دول (جنوب آسيا) لقمع الإرهاب الموقعة في كاتماندو في ٤ / تشرين الثاني - نوفمبر / ١٩٨٧^(٧).
- معاهدة التعاون بين اعضاء الدول الكومونولث - الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب، الموقعة في منسك في ٤ / حزيران / ١٩٩٩^(٨).
- اتفاقية التعاون بين رابطة دول Guuam في حقل مكافحة ضد الإرهاب، والجريمة المنظمة، وأشكال الجرائم الخطيرة الأخرى في ٢٠٠٢^(٩).

^(١) اتفاقية (OSA) دخلت حيز التنفيذ في ١٦/١١٧٢.

<http://www.oas.org/juridic/juridico/English/Treaties/a-69.html>

٦-<<http://www.oas.org/xxxjiga/English/docs-end/docs-items/Agre-184.htm>

-< <http://untreaty.un.org/English/Terrorism/oau> ^(١٠) اتفاقية (OAU)

^(١١) نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٧٢.
-< <http://untreaty.un.org/English/Terrorism.Esp> .

<http://www.untreaty.un.org/English/Terrorism.Asp> .^(١٢) مباحث على العنوان التالي -

^(١٣) الاتفاقية دخلت إلى حيز التنفيذ في ٢٢ / آب / ١٩٨٨ بانضمام كافة الدول المنظمة إليها وهي بنغلادش والهند والمدف
والنيبال وباسستان وسريلانكا .

-< <http://untreaty.un.org/English/Terrorism/conv.18.Pdf> .

< <http://untreaty.un.org/English/terrorism/csi-cpdf>

-< <http://www.org.ual/cgi-bin/Vlmenu-guam.sh>

- ملاحظة: هناك العديد من الاتفاقيات الأقليمية المتعلقة مباشرةً أو غير مباشرةً لمكافحة الإرهاب على الشريط الإلكتروني السابق الذكر .

الإرهاب الدولي

٩- معايدة التعاون بين رابطة الدول الأعضاء المستقلة (عن الاتحاد السوفيتي) لمناهضة الإرهاب التي أعتمدت في مينسك بتاريخ ٤/٦/١٩٩٩، ولكن بالرغم من أهمية الاتفاقيات والمعاهدات إلا أنها لم تحل دون تصاعد الإرهاب وهنا نجد تأثير عوامل الدولية على الأوضاع الأقلية بالرغم من عدم تعاون المطلوب من قبل دول المنظمة الأقلية ذاتها.

٤-٢-٣ مواجهة الجمعية العامة للإرهاب الدولي

بدأت اهتمام المنظمة الدولية بمعالجة الأعمال الإرهابية الدولية، أثر تفشي جريمة الإرهاب الدولي بموجة العنف السياسي على المستوى الدولي، وانتشار ظاهرة خطف الطائرات، وأحتجاز الرهائن والمعوينين والدبلوماسيين في نهاية السبعينيات وبداية السبعينيات في القرن العشرين، كما ظهر كجريمة خطيرة يؤدي بحياة الأبرياء، ويمثل أنتهاكاً صارفاً لحقوق الإنسان وحربياته السياسية، ويؤدي مشاعر العالم المتحضر ويجلب التوتر في العلاقات الدولية ويعرض السلم والأمن الدولي، ومصالح المجتمع الدولي للخطر، لذا رات الأمم المتحدة بانشغالها لمشكلة الإرهاب الدولي وتعريفه وبيان أساليبه وعلاجه، فالتعاون الدولي والاتفاق على تعريفه وسبل مكافحته هي من أولويات الرئيسية لكل من الجمعية العامة و مجلس الأمن و كافة وكالاته المتخصصة بعد أحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١.

ومن الجدير بالذكر، أن الجمعية العامة، منذ ١٩٦٩ أدانت تحويل مسار الطائرات المدنية بالقوة أثناء طيرانها، وأكدت على ضرورة اتخاذ الأجراءات الفعالة ضد هذه العمليات لthreaten حياة الأبرياء للخطر^(١).

والجمعية العامة أرسست المبادئ القاضية بمكافحة الإرهاب الدولي منذ العام ١٩٧٠، عندما أصدرت أعلانها الشهير عن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة حيث طالبت جميع الدول بالأمتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد أية دولة أخرى مطالبة جميع الدول بالأمتناع عن التنظيم والمساعدة والمشاركة والتحريض في أي عمل إرهابي في دولة أخرى أو قبول تنظيم النشاطات في داخل إقليمها.... الخ، وفي حقل

^(١) قرار جمعية العامة ٢٥٥١، دورة ٢٤ في ١٢ / كانون الأول - سبتمبر ١٩٦٩.

الإرهاب الدولي

المبدأ والخاص بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الوطنية للدولة، وفقاً للميثاق، أكد الدول مرة أخرى بأن (... لا يجوز لآية دولة تنظيم النشاطات الهدامة الإرهابية أو المسلحة الرامية إلى قلب نظام الحكم في دولة أخرى. بالعنف أو مساعدة هذه النشاطات أو تحريض عليها أو تمويلها أو تشجيعها أو التغاضي عنها...).^(١)

وفي الأعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، وفي سياق المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتخفيفاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، (أن من الواجب كل الدولة الامتناع عن تنظيم الأعمال الحربية أو الأعمال الإرهابية في دولة أخرى أو التحريرض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها).^(٢)

وكذلك نجد الأفعال المحظورة والتي اعتبرت من قبيل الإرهاب في الإعلان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعريف العدوان ما يجرم إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتبطة من قبل دولة ضد دولة أخرى.^(٣)

-الإرهاب الدولي على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة:

أثارت أحداث ميونيخ عام ١٩٧٢ المجتمع الدولي، وكثفت الأمم المتحدة حملتها ضد الإرهاب الدولي وأنقلت من مرحلة إدانة الإرهاب الموجه ضد الأمن وسلامة وسائل النقل الجوي، وشجب الأعمال الأستثناء على الطائرات وتحويل مسارها وتهديد ركابها، إلى مرحلة أكثر عمقاً تتميرز بالشمول والاتساع، وذلك من خلال تناول الإرهاب بمختلف صوره وأشكاله، وتلمس الظروف والأسباب التي تؤدي إليه بواعث مرتكبيه في محاولة التوصل إلى تعريف موحد وسبل التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، وبدأت في دورتها السابعة والعشرين عام ١٩٧٢ بمناقشة بند بعنوان:- "التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يؤدي بها أو يهدد الحريات الأساسية ، أو دراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب و أعمال العنف

^(١) انظر:- قرار العامة رقم ٢٦٢٥، دورة ٢٥، الجلسة العامة الصادرة في ٢٤ / التشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٠ .

^(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣٤، دورة ٢٥ في ١٦ / ديسمبر ١٩٧٠ تحت عنوان الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، انتظر الملحظ . ٢

^(٣) د. جعفر عبد السلام علي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، العنصر السابق ص ١٢٣، وللزيد من التفاصيل انظر:- د. صلاح الدين احمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، و.د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، المصدر السابق. ص ٣٣٩. وما بعدها

الإرهاب الدولي

الناجمة عن التّوْسُّ و خيبة الأمل الضيئم والقنوط والتي تحمل بعض الناس على التّضحية بالآرواح البشرية ، بما في ذلك أرواحهم هم، في محاولة لأحداث تغييرات جذرية^(١). وجرى مناقشات في الجمعية العامة، وظهرت تباين الآراء وبينهم فيما يتعلق بمفهوم الإرهاب ووسائل مكافحته، ويمكن تلخيص مناقشات التي دارت في ثلاثة إتجاهات رئيسية على النحو التالي^(٢):-

١- إتجاه يرى ضرورة قمع الإرهاب ومعاقبة أي نوع من انواع استخدام القوة أو العنف بصفة عامة، وتزعم هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية.

٢- اتجاه يؤيد إدانة الأفعال الإرهابية، وضرورة القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى أستعمال العنف وأعمال الإرهاب، ومن مؤيدي هذا الاتجاه دول العربية والأفريقية والآسيوية.

٣- والثالث يفرق بين العنف الذي يستخدم كوسيلة للوصول إلى ممارسة حق تحرير المصير والتحرر من الاستعمار، وأعمال الإرهاب الإجرامية التي توجه ضد الأبرياء والعزل، أو التي تعرقل النشاط الدبلوماسي أو تستهدف ممثلي دول أو أعضاءبعثات الدبلوماسية ووسائل الاتصال فيما بينهما، والتي لا تخدم أي هدف مشروع وينتتج عنها خسائر في الأرواح وتزعم هذا الأتجاه الاتحاد السوفيتي و الكتلة الشرقية.

وأخيراً وبناء على توصية اللجنة السادسة أصدرت الجمعية العامة القرار ٣٤٣ المكون من

١٢ فقرة ومن أهم ما جاء فيها:-

إدانة لكافة الأفعال الإرهابية والتي تعرض حياة الأبرياء للخطر و تهدد الحريات الأساسية، وأعترفت بضرورة التعاون الدولي لأنّ تدابير فعالة لمكافحته ، ودراسة الأسباب الكامنة وراءها، لأيجاد حلول عادلة وسلامية، مذكدة على حق كل الشعوب الخاصة للأنظمة الاستعمارية و العنصرية وغيرها من الاشكال الهيمنة الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال، أضافه إلى تأييده لشرعية الكفاح المسلح لاسيما كفاح حركات التحرر الوطني، طبقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة و القرارات الصادرة عنها، مع الأدانته لاعمال القمع والإرهاب التي تقوم بها الأنظمة الاستعمارية و

^(١) مقدم قرار ٣٤٣، دوره ٢٧ في ١٨/١٢/١٩٧٢ و قد توقيع الموضوع في اللجنة السادسة من ١١/٩ - ١٢/١١ في ٢٢ جلسه وأشتراك ٩٢ وندا، وكان أمام ثلاثة مشاريع قرارات للجمعية العامة، مشروع مقدم من قبل الولايات المتحدة، ومشروع من بعض الدول طلب بتشكيل لجنة خاصة من ٣٢ دولة ومشروع دول عدم الانحياز ، وأخيراً تبنت الجمعية العامة القرار رقم ٣٤٣.

^(٢) د. احمد محمد رفعت و د. صالح بكر الطيار، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

الإرهاب الدولي

العصرية لغرض حرمان الشعوب من حق تقرير مصيرها وغيره من حقوق الإنسان وحربياتهم الأساسية^(١).

وتدعو الدول للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية القائمة، واتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لقضاء السريع والنهائي على المشكلة، مع الأداء بالملحوظات والمقترنات المحددة حول هذه المشكلة إلى أمين العام في موعد أقصاه ١٠ أبريل ١٩٧٣، كما قررت الجمعية العامة إنشاء لجنة خاصة معينة بالإرهاب الدولي المؤلفة من خمسة وثلاثين عضواً يعينهم رئيس الجمعية العامة مع مراعاة مبدأ تمثيل الجغرافي العادل لدراسة الملاحظات التي تتقدم بها الدول، وأن تقدم تقريرها إلى الجمعية العامة مشفوعاً بتوصيات ترمي إلى إتاحة تعون الدولي من أجل القضاء السريع على المشكلة^(٢).

– الدورة الثامنة والتاسعة والعشرين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ليرة ثلاثة.

اجتمعت اللجنة الخاصة بموضوع الإرهاب المكونة من ٣٥ دولة^(٣). ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق، وذلك لأن فريقاً مكوناً أغلبه من الدول الغربية تبني مشروع اتفاقية لمنع و معاقبة الإرهاب، و فريق آخر مكون من الدول العربية والأفريقية وأوبيوا الشرقية اهتماماً أكثر بالأسباب المؤدية إلى الإرهاب، ورفض تأييد آلية تدابير قد تتعارض مع انشطة حركات التحرير أو تختلف عن إدانة إرهاب الدولة المنظم من جانب الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، وخرج الرئيس اللجنة ببيان ختامي أوضح بأن الإرهاب مشكلة حساسة ومعقدة (أن ثمة تبادل في الأفكار بشكل صريح وواسع النطاق) حول الموضوع. وتأجل إلى دورة التاسعة والعشرين، وكرر تأجيل مناقشة بند الإرهاب في دوره الثلاثين بناء على، توصية اللجنة السادسة أيضاً.

⁽³⁾ المقدمة (أ) لـ "آداب وعلوم القرآن" ٢٠١٤، موجهة باللغة الانجليزية على الآلة بنس

^(٢) الفقرة ٩٦، لـ *أ. هـ* من *القرار العازم* :

الإرهاب الدولي

الدورة ٢١ للجمعية العامة سنة ١٩٧٦^(١)

صدر قرار ٣١ / ١٠٢، وأشار في الدبياجة إلى أن اللجنة المعنية بالإرهاب الدولي اضطررت إلى تعليق أعمالها، وإذ تقتضي الجمعية العامة اقتناعاً عميقاً بما توصله اللجنة من أهمية بالنسبة للبشرية، وقراراتها المشابهة لقرار ٣٠٣٤، ودعت الفقرة السابعة منها إلى مواصلة أعمالها وفقاً للتقويض المنوح لها، بموجب القرار المذكور.

الدورة ٢٢ للجمعية العامة سنة ١٩٧٧^(٢)

صدر قرار ٢٢/١٤٧ والذي يتكون من دباجة و ١٢ فقرة عاملة، وقد ورد ماجاء في القرار السابق دعت اللجنة المخصصة إلى مواصلة أعمالها بمقتضى قرار ٣٠٣٤ أولاً ببحث الأسباب الكامنة وراء الإرهاب بتوصية بتدابير عملية لمكافحة الإرهاب.

الدورة ٢٣ للجمعية العامة سنة ١٩٧٩^(٣)

في هذه الدورة درست اللجنة السادسة تقرير اللجنة الخاصة بالأرهاب الدولي وتوصيات مقدمة فيها، ولهذا تميزت عن الدورات التي سبقتها في بحثها لمشكلة الإرهاب بشكل أعمق، حيث جاء في الفقرة (٣) من توصيات اللجنة المخصصة المذكورة بأن تتح المجتمعية العامة جميع الدول بالأسهام للقضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي فرادى أو بتعاون مع الدول الأخرى وكذلك مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بالأمر، والتاكيد على وفاء الدول بالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي، والأمتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو أعمال الإرهابية في داخل أقلتها، وناشد أيضاً الدول لكي تصبح أطرافاً في الاتفاقيات الدولية، ودعا جميع الدول إلى أن تجعل التشريع الداخلي منسجماً مع الاتفاقيات الدولية، والتعاون على تبادل المعلومات المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب الدولي و إبرام معاهدات خاصة و تضمين المعاهدات الثنائية المناسبة حكاماً خاصة، لا سيما فيما يتعلق بتسليم أو محاكمة الإرهابيين الدوليين، وان تولي الجمعية العامة و مجلس الأمن، من أجل

^(١) قرار لجنة العامة رقم ١٥/كانون الأول ١٩٧٦، في بناء على تقرير لجنة السادسة، المكون من دباجة و ١٢ فقرة، وقد أعتمدت اللجنة العامة القرار بتأييد ١٠٠ دولة و معارضة ٩ دولة، وامتناع ٢٥ دولة عن التصويت.

^(٢) قرار جمعية العامة رقم ٢٢/١٤٧ في ١٦ كانون الأول ١٩٧٧ البند ١١٨ من جدول الأعمال بناء على تقرير لجنة السادسة A/٢٢/٤٥٣.

الإرهاب الدولي

أسهام في القضاء على أسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي من الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على الاحتلال الاجنبي، أي حالات التي قد تدفع إلى الإرهاب الدولي، وقد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. بقصد تطبيق ما يتصل بالموضوع حيثما احکم ولزم، من احكام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السابع منه^(١) بعد هذا اصدرت الجمعية العامة قرار ٤٤٥/٢٤ الذي تخمن ديباجة و ١٥ فقرة عاملة حيث أشارت الفقرة الثانية إلى عدة صكوك دولية لم ترد في القرارات السابقة، ومنها أشار إلى اعلان تقوية السلم الدولي ٢٢٣٤، وتعريف العدوان ٣٣١٤. والبروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٧٧ للأتفقيات جنيف ١٩٤٩، وهنأت الجمعية العامة في الفقرة الأولى اللجنة الخاصة بال الإرهاب الدولي على النتائج التي وصلت إليها، وتضمن القرار تكليفاً للأمين العام بأعداد تقرير الشامل عما تحتويه التشريعات الوطنية من الأحكام ذات الصلة بمكافحة الإرهاب الدولي على اساس ماتضمنته المشروعات المختلفة المقدمة من الدول الأعضاء في الهيئة. وإن يتتابع حسب الأقتضاء تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بال الإرهاب الدولي، وأن يقدمه في دورتها السادسة والثلاثين^(٢). وعلى ضوء دعا الأمين العام الحكومات والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك مختلف منظمات الأقليمية إلى ابلاغه باية معلومات أو مواد ذات صلة بالموضوع^(٣).

الدورة الـ٢٦ للجمعية العامة : ١٩٨١

لم يأت القرار بشيء جديد، سوى تأكيده على القرارات والتوجيهات السابقة^(٤).

الدورة الـ٢٨ للجمعية العامة سنة ١٩٨٣ :

اصدرت قرار رقم ٣٨/١٣٠، وأكد ما ورد في القرارات السابقة وأيدت من الجديد التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة المعنية بال الإرهاب الدولي إلى الجمعية العامة فيها يصل بتدابير العملية للقانون من أجل القضاء على مشكلة الإرهاب الدولي^(٥).

(١) راجع - توصيات اللجنة المخصصة - في كتاب مشكلة الإرهاب الدولي، نعمة علي حسين، ص ١٥٢ .

(٢) راجع نص قرار ج.ع. ٤٤٥/٢٤ في ١٩٧٩/١٢/١٧ البند ١١٢ من جدول الأعمال بناء على تقرير اللجنة ٢٤/٧٨ A الجلسة ١٥ مكونة من ديباجة و ١٥ فقرة، أعدد هذا القرار بموافقة ١١٨ دولة دون معارضة، وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت.

(٣) تقرير الأمين العام ، الدورة ٢٦ في ١٩٨١ .

(٤) قرار الجمعية العامة ١٩٨١/١٢/١٠ في ١٩٨١/١٢/١٠ الجلسة العامة ١٩٨١ .

(٥) انظر قرار الجمعية العامة رقم ١٠٩/٨٦ في ١٩٨٣ البند ١١٤ من الجدول الأعمال، بناء على تقرير اللجنة السادسة ٣٦/A)، وقد اعتمدت الدولة لتصويت بتوافق الاراء في الجلسة العامة ٩٢ .

الارهاب الدولي

الدورة الـ٣٩ للجمعية العامة سنة ١٩٨٤:

في اطار اللجنة الأولى، طلب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إدراج بند تكميلي بعنوان "عدم جواز سياسة الإرهاب الصادر عن الدولة أو اية اعمال اخرى تصدر عن الدول، بهدف تقويض النظم الاجتماعية - السياسية لدول اخرى ذات سيادة". في جدول الأعمال الدورة ٣٩ للجمعية العامة^(١). وفي الجلسة العامة ٢٧ في ١٩ أكتوبر ١٩٨٤ قررت الجمعية العامة إدراج البند في جدول أعمالها وأحالته إلى اللجنة الأولى.

وعرضت عدة مشاريع، وقد اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار ١٥٩/٣٩ وأعتبرت في قرارها عن قلقها لزيادة ممارسة الإرهاب الصادر عن الدول في العلاقات بين الدول، وترتکب أعمالاً عسكرية وأخرى ضد سيادة الدول وأستقلالها السياسي وحق تقرير الشعوب لمصيرها، وبهذا قد ادانت السياسات وممارسات الإرهاب في العلاقات بين الدول كأسلوب في التعامل مع الدول والشعوب الأخرى. وطالبت جميع الدول لا تقوم بأية أعمال تهدف إلى التدخل والأحتلال العسكريين، أو إلى تغيير أو تقويض النظم الاجتماعية - السياسية للدول بالقوة، أو إلى زعزعة حكوماتها والأحاطة بها، كما طالبت بالاعتراف الدولي في اية اعمال عسكرية^(٢).

الدورة الـ٤٠ لسنة ١٩٨٥:

جاء القرار بدبياجة أشار فيها إلى القرارات والاتفاقيات الدولية السابقة، مع ١٤ فقرة عاملة، وهي تعتبر نظرياً موضوعياً في مسار مناهضة الإرهاب الدولي.

وقد أشار في الدبياجة إلى ضرورة المحافظة على حقوق الفرد الأساسية وأعرب عن القلق لكون الإرهاب قد أخذ في السنوات الأخيرة أشكالاً ذات آثار ضارة بشكل متزايد على العلاقات الدولية، ويمكن أن يهدد السلامة الأقليمية الوطنية وأمنها الحقيقي. وفي فقرة التاسعة حتى القرار جميع الدول، فرادى أو بالتعاون مع الدول الأخرى وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات صلة، على أن تهتم بالقضاء التدريجي على أسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي، وإن توفر اهتماماً خاصاً لجميع

^(١) رسالة مؤرخة في ٢٧ سبتمبر ١٩١٤، موجهة إلى الأمين العام. أنتظر ٤٤/٢٩ A تقادأ عن د. احمد محمد رفعت، المصدر السابق، ص ١٧١.

^(٢) قرار ١٥٩/٣٩ في ١٢/١٢/١٩٨٤، بأغلبية ١١٧ صوتاً، وامتناع ٣٠ عن التصويت .

^(٣) انظر: إلى القرار ٦١/٤٠ الجلسة العامة، في ١٩ كانون الأول ١٩٨٥ واعتمد دون تصويت بتوافق الآراء.

الإرهاب الدولي

الحالات، بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي التي يمكن أن تولد الإرهاب الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وطالبت جميع الدول مراعاة وتنفيذ توصيات اللجنة المخصصة للأرهاب الدولي في دورتها الرابعة والثلاثين، كما بینا سابقاً، وطلبت إلى جميع الدول اتخاذ جميع التدابير المناسبة، التي أوصت بها المنظمة الطيران المدني الدولي، والتي وردت في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لمنع الهجمات الإرهابية ضد النقل الجوي المدني وسائل الشكال النقل العام، وشجعت الفقرة ١٢ منظمة الطيران المدني الدولية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز القبول العام للاتفاقيات الدولية للأمن الجوي والأمثال الدقيق لها.

وفي فقرة ١٣ فقد ارجت المنظمة البحرية الدولية أن تدرس مشكلة الإرهاب على ظهر السفن أو صدّها بغية اتخاذ توصيات بالتدابير الملائمة.

الدورة الـ١٤ للجمعية العامة (١٩٨٦)؛

لم يصدر قرار خاص في الجمعية العامة، ولكن صدر قرار رقم ٤١/١٦٠ كتجسيد لاعتراض الفكر العنصري الإرهابي، حيث جاء عنوان البند بـ(التدابير التي يلزم اتخاذها لمناهضة الأنشطة النازية والفاشية والفاشية الجديدة وسائل الشكال الأيديولوجيات وممارسات الاستبدادية القائمة على التعصب والكرامة العنصرية والإرهاب العنصري). وجاء في الدبياجة مطابقة للفقرة (١) العاملة منه بأدانته من جديد لجميع الأيديولوجيات وممارسات بما في ذلك النازية والفاشية والفاشية الجديدة قائمة على التفرد أو تعصب العنصريين أو الاثنين معًا أو غيرهما أو على الكرامة أو الإرهاب أو الأنكار المنظم لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية، أو التي تنتهي عنها مثل ذلك تتنافى مع مقاصد الميثاق ومبادئه ويمكن أن تعرض السلم العالمي للخطر وتضع العوائق أمام العلاقات الودية بين الدول وإعمال الحقوق الإنسانية والحربيات الأساسية .

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٤١/١٦٠ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦، الجلسة العامة، ٩٧

الإرهاب الدولي

الدورة الـ٢٤ للجمعية العامة لسنة ١٩٨٧^(١):

عند مناقشة الجمعية العامة للبند نفسه أدرجت فقرتان فرعيتان وهي:-

أ- تقرير الأمين العام^(٢).

ب- عقد مؤتمر دولي تحت الأشراف الأمم المتحدة لتحديد الإرهاب و التمييز بينه وبين نضال

الشعوب في سبيل التحرر الوطني.

وفي الدبياجة تشير إلى القرارات والأتفاقيات الدولية السابقة، وتدين جميع الاعمال الإرهابية، بما في ذلك الأعمال التي تشارك الدول في ارتكابها، بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تشيع العنف والإرهاب، وقد تؤدي بالأرواح البشرية وتسبب أضراراً مادية و تهدد السير الطبيعي للعلاقات الدولي، ويشير أيضاً إلى أن استمرار الأعمال الإرهاب الدولي على نطاق العالم، يمكن أن يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين و العلاقات الودية بين الدول. ويقتضي بأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب يؤدي إلى تعزيز الثقة فيما بين الدول. وتسنم بأنه من الممكن زيادة فعالية الكفاح ضد الإرهاب بوضع التعريف للأرهاب الدولي متطرق عليه عموماً. ويشير إلى اقتراح المقدم في دورتها الثانية والأربعين لعقد مؤتمر دولي بشأن الإرهاب الدولي على النحو المشار إليه في البند ١٢٦-ب من جدول الأعمال. وتمثل هذه الدورة تأكيداً لأدراك المنظمة الدولية لمخاطر الإرهاب والاحتمالات المستقبلية لاستفحاله والالتزامات التي ينبغي على الدول الأيفاء بها في مجال مكافحة الإرهاب.

ففي الفقرة الخامسة الفاعلة تحت جميع الدول على أن تفي بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي، وإن تتخذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب الدولي، وإن تقوم لتحقيق هذا الفرض بمايلي:

^(١) قرار الجمعية العامة رقم ٤٢/٥٩، الجلسة العامة ٩٤ في ١٢/٧/١٩٨٧، المكون من (٥) فقرة، علماً بتقرير الأمين العام و (١٥) فقرة للقضاء على الإرهاب، اعتمد القرار في الجلسة العامة رقم ٩٤ بموافقة ١٥٣ دولة واعتراض دولتين (الولايات المتحدة و إسرائيل) وامتناع هندوراس .

^(٢) انقسم تقرير الأمين العام بشأن الإرهاب الدولي إلى ثلاثة أجزاء، ويعرض الجزء الأول منطوق القرارات ذات الصلة من القراء ٦١/٤ الصادر عن الجمعية العامة و يحتوي الجزء الثاني على الردود الواردة من الدول استجابة لمذكرة الأمين العام الشفوية المؤرخة في ١٨ أبريل سنة ١٩٨٨ التي تدعو الحكومات إلى مواقفها باراء وتعليقها بشأن تنفيذ القرار ٦١/٤، تمهدأً لأعداد التقرير الذي طلب منه في الفقرة ١٤ من ذلك القرار ويضم الجزء الثالث الردود الواردة من المنظمات الدولية و منظمات الحكومية الدولية استجابة لرسالة مستشار القانوني للأمين العام المؤرخة في ١٢ فبراير سنة ١٩٨٦ بدعوتها للإرسال أي معلومات أو مواد ذات صلة ترى أنها مناسبة لإدخالها، في تقرير الأمين العام، وتقرير أيضاً يرفق بين حالة التوقيع أو التصديق على الأتفاقيات الدولية الخمس المذكورة والمتعلقة بجوانب مختلفة لمشكلة الإرهاب الدولي أو حالة الانضمام إلى تلك الأتفاقيات.أنظر د. أحمد محمد رفعت، وصاحبه. المصدر السابق. ص ٧٧٨.

الإرهاب الدولي

- ١- منع القيام في أراضيها بإعداد وتنظيم الأعمال الإرهابية التي ترتكب داخل أراضيها أو خارجها، ومنع الأعمال التخريبية التي توجه ضد دول أخرى ومواطنيها.
- ٢- ضمان الأعتقال أو المحاكمة أو تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية.
- ٣- السعي إلى إبرام اتفاقية خاصة في هذا الشأن على أساس ثانوي وأقليمي ومتعدد الأطراف.
- ٤- التعاون فيما بينه في تبادل المعلومات ذات الصلة بشأن منع الإرهاب و مكافحته.
- ٥- الموارعة بين تشريعاتها الداخلية والاتفاقيات الدولية القائمة بشأن هذا الموضوع والتي تكون طرفاً فيها.

وفي الفقرة (١٢) طلب إلى الأمين العام أن يلمس آراء الدول الأعضاء بشأن الإرهاب الدولي بكل جوانبه وبشأن طرق ووسائل مكافحته، بما في ذلك، في جملة أمور، عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الإرهاب الدولي في ضوء الأقتراح المشار إليه في الفقرة قبل الأخيرة من بياجة هذا القرار. وفي الفقرة (١٤) تنص على أن ليس في هذا القرار ما يمكن أن يمس بآية طريقة الحق في تقرير المصير و الحرية و الأستقلال المستمر في ميثاق الأمم المتحدة. لشعوب محرومة مقراً من ذلك الحق المشار إليه في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية وتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولا سيما الشعوب الرازحة تحت النظم الاستعمارية و العنصرية والأحتلال الأجنبي وغيرها من أشكال السيطرة الاستعمارية، أو ما يمكن أن يمس حق هذه الشعوب في الكفاح، وتشد أن الدعم والحصول عليه، وفقاً لمبادئ الميثاق وانسجاماً مع الإعلان المذكور أعلاه.

الدورة الـ١٢ للجمعية العامة لسنة ١٩٨٩^(١):

حافظت الجمعية العامة في هذه الدورة على نفس عنوان البند الذي تم اعتماده في الدورة (٤٢) القاضي بـ التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو ودي بها أو يهدد الحريات الأساسية، ودراسة الأساليب الكامنة وراء أشكال الإرهاب واعمال العنف

^(١) قرار ج.ع. ٢٩/٤٤ في ١٢/٤/١٩٨٩، أعدت مشروع القرارات بن تصويت وتضمن (٢٠) فقرة في بياجة و (٧) فقرة عاملة. - وصدر قرار ٧١/٤٤ بعنوان التعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة منظمة في الجلسة العامة في ٧٨ في ١٢/٤/١٩٨٩، حيث يؤكد أن الجريمة المنظمة تؤدي إلى زيادة بوجه خاص رأي انتشار ظواهر سلبية من العنف والأرهاب و الفساد والاتحاد غير مشروع بالمخدرات

الإرهاب الدولي

التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيئم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بارواح بشرية، بما فيها أرواحهم هم، محاولين بذلك أحاديث تغيرات جذرية. ويعتبر واحد من أطول القرارات، ويشير في الدبياجة إلى القرارات السابقة والى العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب و الصادرة حديثاً قبل بروتوكول المتعلق يقمع الأعمال العنف غير مشروعه في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي المكمل للأتفاقية مكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٤ شباط ١٩٨٨ ، وأنتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية المحررة في روما في (١٠) آذار ١٩٨٨ . كما احاط القرار علماً بقرارين لمجلس الامن. رقم ٦٢٥ في ٦/١٤ ١٩٨٩ المتعلق بالاعمال التي تقوم بها منظمة الطيران المدني الدولي بشأن الأبحاث المتعلقة بكشف المتغيرات الدائنية و الصحفية و وضع نظام دولي لوضع علامات على هذه المتغيرات بعرض كشفها. والثاني رقم ٦٢٨ في ٧/٣١ ١٩٨٩ المتعلق بأخذ الرهائن.

واخذت الجمعية العامة في الدبياجة اشارة إلى اقتراح دورة ٤٢ بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن الإرهاب، وفي الفقرة (١٤) جاء يطلب إلى الامين العام أن يواصل التماس اراء الدول بشأن الإرهاب الدولي بكل جوانبه و بشأن طرق مكافحته بما في ذلك عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة. وأضافة إلى القرارات الواردة في القرارات السابقة، دعت إلى إطلاق السراح الفوري و الآمن لجميع الرهائن و المختطفين اينما وجدوا.

الدورة الـ٤٤ للجمعية العامة لسنة ١٩٩١^(١)

يدل عنوان البند المتعلق بمكافحة الإرهاب إلى (التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي) على مكانه عليه في السابق. وذلك يرجع بالاساس عدم ذكر مبرر هذا التبديل بأعتقدنا إلى تغير البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويزو ز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد في العلاقات الدولية.

وأشار البند إلى جميع القرارات السابقة الصادرة من الجمعية العامة بشأن منع ومكافحة الإرهاب الدولي وأشار أيضاً إلى كافة الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية السابقة أضافة إلى الاتفاقيات

^(١) قرار جمعية العامة ٥١/٤٦ في الجلسة العامة ٩٧ في ٧/سبتمبر - كانون الأول / ١٩٩١

الإرهاب الدولي

المتعلقة بتمييز المتغيرات البلاستيكية بغرض كشفها^(٤)، والقرار في الفقرة الرابعة الفاعلة، يبحث جميع الدول إلى أن تفي بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي وأن تتخذ تدابير فعالة وحازمة من أجل القضاء بسرعة ونهائياً على الإرهاب الدولي وأن تقوم بصفة خاصة، تحقيقاً لهذا الغرض بما يلي:

- أ- منع القيام في أراضيها بإعداد وتنظيم ما يراد ارتكابه داخل أراضيها أو خارجها من الأعمال الإرهابية وتخريبية موجهة ضد دول أخرى ومواطنيها.
- ب- ضمان محاكمة وإعتقال أو تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية.
- ج- السعي إلى إبرام الاتفاقيات خاصة لهذا الغرض على أساس ثنائي وإقليمي ومتعدد الأطراف.
- د- التعاون فيما بينهما في تبادل المعلومات ذات الصلة بشأن منع الإرهاب ومحاربته.
- هـ- القيام على وجه السرعة، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن هذا الموضوع التي تكون هذه الدول أطرافاً فيها، بما في ذلك المواءمة بين تشريعاتها الداخلية وهذه الاتفاقيات.

ومن الفقرة الخامسة من القرار طلب من جميع الدول أن تصادر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمختلف جوانب الإرهاب الدولي وأشار إليها في ديباجة القرار. وفي الفقرة السادسة يبحث جميع الدول متفردة بالتعاون مع الدول الأخرى، فضلاً عن إجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، على أن تسهم في القضاء تدريجياً على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي وتولي اهتماماً خاصاً بجميع الحالات، بما فيها الاستعمار والعنصرية، والحالات التي تنطوي على سيطرة أجنبية أو أحتجال أجنبية، التي يمكن أن تولد الإرهاب الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وأعرب اللجنة العامة في قرارها هذه في الفقرة التاسعة عن قلقها إزاء تزايد وخطورة الصلات بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات وعصاباتهم شبه العسكرية، التي لجأت إلى كل أنواع العنف، مهددة بذلك النظام الدستوري للدول ونتهك حقوق الإنسان الأساسية.

وفي الفقرة الحادي عشر تطلب مرة أخرى الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الأخرى أن تنظر، كل في حدود مجال اختصاصه، في تدابير أخرى التي يمكن أن يكون أخوانها

^(٤) الاتفاقية المحررة في مونتريال في ١ / آذار / مارس ١٩٩١ / ٢٢,٣٩٣٦. Corr.1,S

الإرهاب الدولي

مجدياً في سبيل مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، وفي الفقرة (١٢) أكد على غرار ما سبق على الحق في تقرير المصير و الحرية و الاستقلال المستمد من ميثاق الأمم المتحدة، والكافح المشروع لتحقيق هذه الغاية.

الدورة الـ٨٤ للجمعية العامة لسنة ١٩٩٣:

وإرجاء النظر في هذا الموضوع:

لم تصدر قرار حول الإرهاب الدولي وأصدرت المقرر رقم ٤١١/٤٨ في ١٢/٩/١٩٩٣، والذي طلب من الأمين العام أن يأخذ آراء الدول الأعضاء بشأن المقترنات المقدمة من الحكومات الواردة في تقريره أو المقدمة أثناء مناقشة هذا البند في اللجنة السادسة، وأخيراً قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول الأعمال الدورة التاسعة والأربعين.

الدورة الـ٩٤ للجمعية العامة لسنة ١٩٩٤^(١):

يمثل القرار ٤٩٠/٦٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحولاً نوعياً وموضوعياً في المنهج الذي أعدته الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٢ عند إدراج البند المتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب الدولي، وقد بدل العنوان في دورة ٤٦ سنة ١٩٩١ وقصره على التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب دون التطرق إلى معالجة أسبابه، وقد أثمرت نتائجه في الدورة التاسعة والأربعين أي بعد ثلاث سنوات، حيث اعتمدت القرار ٤٩٠/٤٩ الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي الذي تجنب الإشارة إلى الكثير من العناصر والمنظفات التي اعتمدت عليها قرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٩١ والتي تتلخص في:

- ١- تبديل العنوان البند كما ورد في القرارات من ١٩٧٢ إلى ١٩٩١.
- ٢- عدم الإشارة والتأكيد على القرارات السابقة الخاصة بالإرهاب الدولي م ٣٠٣٤ في ٢٧ في ١٩٧٢/١٢/١٤ حتى ٢٩١٤٢ في ١٩٨٩/١٢/١٨.
- ٣- إضافة إلى عدم ذكر الأسباب الواردة في البند المتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي في القرارات السابقة المذكورة أعلاه، لم يأتي مباشرة بالتأكيد على مبدأ تقرير المصير للشعوب على النحو

^(١) قرار الجمعية العامة ٤٩٠/٦٠ بناء على تقرير اللجنة السادسة A/٤٩/٧٤٣ -- A/RES/٤٩٠/٦٠ البند ١٤٢ الجاسة العامة في ٩ / كانون الأول -- ديسمبر / ١٩٩٤.

الإرهاب الدولي

المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، أو تأكيده على الحق غير قابل للتصريف، في تقرير المصير واستقلال جميع الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والعنصرية^(١). وغير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية وجاء فيها أيضاً إقراره لشرعية الكفاح المسلح، وبصفة خاصة كفاح حركات التحرر الوطني، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى طلبه بشأن عقد مؤتمر الدولي تحت أشراف الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الإرهاب الدولي.

وأن القرار ٤٩/٦٠، تشير إلى:

١- القرار ٤٦/٥١ في ٩ كانون الأول ١٩٩١ وإلى مقررها ٤٨/٤١١ في ٩ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٣.

٢- ونخص الفقرة الأولى العاملة على الموافقة على الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي المرفق بهذا القرار، مع علمنا بأن القرارات السابقة. في دورة السادسة والأربعين والثامنة والأربعين لم يشير إلى تشكيل فريق عمل لأعداد مشروع الإعلان المذكور، وفي الفقرة الثانية تدعو الأمين العام إلى إبلاغ جميع الدول، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات والكيانات ذات الصلة، باعتماد هذا الإعلان؛ ويؤكد في الفقرة الثالثة إلى بذل جهود من أجل أن يصبح الإعلان معروفاً بشكل عام وأن يرعى وينفذ على نحو تام. وطبقاً للفقرة الرابعة تحت الدول لاتخاذ جميع التدابير الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي للقضاء على الإرهاب، ويطلب من الأمين العام أي يقدم تقريراً عن كثب تنفيذ هذا القرار والإعلان.

^(١) والملاحظ هنا انه في بداية التسعينيات ومع التغيرات في موازين القوى الدولية نجد الربط في قرارات الجمعية بين مكافحة الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها وشرعية الكفاح المسلح حيث أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات بعد ذلك تقرار ٧٤/٥٦ في الجلسة العامة ٨٠-٢ في ١٢/١٠٢٠٠١ بعنوان (تنفيذ الإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، حيث درست تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب مستعمرة.للمرزيد انظر:- (A/٥٦/٢٢) Parts ١-١١١) . وللأطلاع على النص النهائي انظر:- الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٥٦ الملحق رقم ١٢٣ ، وتشير أيضاً إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول - ديسمبر ١٩٦٠ المتضمن اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والتي جميع قراراتها اللاحقة المتعلقة بتنفيذ الإعلان، وأخرها القرار ١٤٧/٥٥ المؤرخ ١٤٧/١٨ ٢٠٠٠-١٢/١٨ الذي يدعوا إلى القضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠١٠ فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتضع في اعتبارها اعلان الفترة ٢٠١٠-٢٠٠١ عقداً دولياً ثانياً للقضاء على الأبعمار، وكذلك القضاء على التمييز العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، وفي الفقرة العاملة الثانية من القرار تذكر من جديد أن وجود الاستعمار بأي شكل أو ظاهر بما في ذلك الاستقلال الاقتصادي ، أمر يتنافي مع ميثاق الأمم المتحدة، وأعلن منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والأعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتأكيديها على حق تقرير المصير بما فيه الاستقلال .

الإرهاب الدولي

٣- وفي المرفق المعنون بالإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي: وكما سبق وان أشرنا إلى جملة من الأمور الموضوعية التي لم يتم ذكرها مباشرة في هذا القرار والقرارات التي تليه، ولكن وأشار إلى إرشاده بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وال العلاقات الودية بين الدول والقرار المتعلق بتعزيز الأمن الدولي وتعريف العدوان، والإعلان المتعلق بزيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية (رقم ٢٢/٤٢ المرفق) وإعلان برنامج عمل فيينا أعتمدتها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويساد القلق إزاء التزايد أعمال الإرهاب القائمة على التعصب أو التطرف، ويدعو إلى مكافحة الجرائم المتصلة اتصالاً وثيقاً بالإرهاب، بما فيها الاتجار بالمخدرات، والتجارة الأسلحة غير مشروعة، وغسل الأموال، وتهريب المواد التoxic وغيرها من المواد التي يتحمل أن تكون فتاكـة. إضافة إلى إشارة إلى كافة الاتفاقيـات و البروتوكولات الدولية السابقة. وأخيراً يعرب عن اقتناعها بضمان توفر إطار قانوني شامل لمنع الإرهاب و القضاء عليه.

٤- وفي الفقرات العاملة - أولـاً - ٣، يشير إلى أن الأعمال الإجرامية التي يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب، لأغراض سياسية، بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينـين، هي أعمال لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفـي أو العقائدي أو العنصري أو الآثـني أو الديـني أو أي طابع آخر للاعتـبارـات التي قد يتـبعـ بها لتبرير تلك الأحوال. وفي الثالثـاً فقرة (١٠) جاء بأنه ينبغي أن يساعد الأمـين العام في تنـفيـذـ هذا الإعلـانـ، وذلكـ بأنـ يتـخـذـ، في حدودـ الموارـدـ الموجـودـةـ التـدـابـيرـ الـعـلـمـيـةـ لـتعـزيـزـ التـعـاوـنـ الدـولـيـ:

أ- جمعـ البياناتـ عنـ حالـ الـاتفـاقيـاتـ المتـعدـدةـ الـأـطـرافـ والإـقـليمـيـةـ وـالـثـانـيـةـ المتـصلـةـ بـالـإـرـهـابـ الدـولـيـ وـعـنـ تـنـفيـذـهاـ، بماـ فيـ ذـلـكـ الـمـعـلـومـاتـ عنـ الـحـوـادـثـ الـتيـ يـسـبـبـهاـ الـإـرـهـابـ الدـولـيـ وـعـنـ الـمـحاـكمـ وـالـأـحكـامـ الـجـنـائـيةـ، استـنـادـاـ إـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـتـلـقـاهـ منـ وـدـعـاءـ تـلـكـ الـاتـفاـقيـاتـ وـمـنـ الـدولـ الـأـعـضـاءـ.

بـ- إـعـادـ خـلاـصـةـ لـلـقـوـانـينـ وـالـلـوـائـحـ الـوطـنـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـنـعـ الـإـرـهـابـ الدـولـيـ، بـجـمـيعـ أـشـكـالـ وـمـظـاهـرـهـ، وـقـعـهـ، استـنـادـاـ إـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـلـقـاهـ منـ الـدـولـ الـأـعـضـاءـ.

الإرهاب الدولي

جـ- إجراء استعراض تحليلي للصكوك القانونية الدولية القائمة ذات الصلة بالإرهاب الدولي، بغية مساعدة الدول في تحديد جوانب هذه المسألة التي لا تشملها هذه الصكوك والتي يمكن التصدي لها من أجلمواصلة العمل على وضع إطار قانوني شامل من المعاهدات التي تعالج مسألة الإرهاب الدولي.

دـ- استعراض الإمكانيات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول في تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية حول مكافحة الجرائم المتعلقة بالإرهاب الدولي. وفي الفقرة الرابعة -١٢- يشدد على القضاء النهائي على الإرهاب الدولي عن طريق تدعيم التعاون الدولي وتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه فضلاً عن كفالة الأمم المتحدة. والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والهيئات ذات الصلة وتحسين التنسيق فيما بينهما.

الدورة الـ٥٠ للجمعية العامة -١٩٩٥^(٣):

أكـد في القرار ٥٢/٥٢ على اعلان التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي والإشارة إلى القضاء على الإرهاب في الإعلان بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأكـد على ما ورد في الإعلان المتمـعد بالقرار رقم ٤٩/٦٠ في ١٢/٩/١٩٩٤، وأشارت الفقرة العاـمة السابـعة من القرار إلى دور مجلس الأمـن في مكافحة الإرهاب الدولي حيثـما شـكل خـطـراً عـلـى السـلم وـالـامـن الدولـيين. حيثـ وردـ فيـ الجـزـءـ المـتـعـلـقـ بـالـسـلـامـ نـصـتـ عـلـىـ (ـالـتكـافـتـ بـغـرضـ القـضـاءـ عـلـىـ الـمـخـاطـرـ الـتيـ تـنـهـدـ الدـولـ وـالـشـعـوبـ مـنـ جـرـاءـ الـإـرـهـابـ بـجـمـيعـ أـشـكـالـهـ وـمـظـاـهـرـهـ وـالـجـرـيمـةـ الـمـنـظـمـةـ عـبـرـ الـحـدـودـ وـالـاتـجـارـ غـيرـ المـشـروـعـ بـالـأـسـلـحةـ وـالـانتـاجـ الـمـخـدـراتـ وـاستـهـلاـكـهاـ وـالـاتـجـارـ بـهـاـ).^(٤)

الدورة الـ٥١ للجمعية العامة سنة ١٩٩٦^(٥):

أصدرت الجمعية العامة قرار ٥١/٥١، والذي أشار في الدـيـبـاجـةـ إـلـىـ جـهـودـ الإـقـلـيمـيـةـ وـالـدـولـيـةـ المـبـذـلـةـ لـمـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ الـدـولـيـ،ـ بماـ فـيـ ذـلـكـ جـهـودـ منـظـمـةـ الـوـحدـةـ الـإـقـرـيقـيـةـ،ـ وـمـنـظـمـةـ الـدـولـ

^(١) قرار الجمعية ٥٠/٥٢ في ١٢/١١/١٩٩٥ البند ١٤٦ من جدول الأعمال، في الجلسة العامة ٨٧، A/RES/٥٠/٥٢، بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/50/٦٤٢).

^(٢) قرار ٥٠/٦٠ إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في الجلسة العامة ٤٠ في ٢٧/١٠/١٩٩٥، دون الإحالـةـ إـلـىـ اللـجـةـ رـئـيسـيـةـ (A/50/٤٨).

^(٣) قرار الجمعية العامة ٥١/٥١، في الجلسة العامة ٨٨، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، بناء على تقرير اللجنة السادسة ٦٢١ A/51/٥١ البند ١١ من جدول الأعمال.

الإرهاب الدولي

الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، وحركة بلدان عدم الانحياز، وبلدان مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، والاتحاد الروسي. ويشير أيضاً إلى امكانية النظر في المستقبل في وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وتلاحظ بأن الهجمات الإرهابية بواسطة القنابل أو المتفجرات أو أجهزة الاحتراق أو الاملاك الأخرى قد أصبحت منتشرة بصورة متزايدة، واز تؤكد الحاجة إلى استكمال الصكوك القانونية القائمة بغية القيام على وجه التحديد بمعالجة مشكلة الهجمات الإرهابية التي تنفذ بهذه الطرق. وتسلم بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع استخدام المواد النووية والكميمائية والبيولوجية في الأغراض الإرهابية.

وتضمن القرار ١٤ فقرة عاملة موزعة على أربعة أجزاء، وطلبت الفقرة العاملة الثالثة إلى جميع الدول اتخاذ التدابير إضافية وفقاً لاحكام القانون الدولي، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان لمنع الإرهاب ولتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والنظر من أجل تحقيق هذه الغاية في اعتماد تدابير مثل التدابير الواردة في الوثيقة الرسمية التي اعتمدتها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة والاتحاد الروسي في المؤتمر الوزاري المعنى بالإرهاب المنعقد في باريس في ٣٠ تموز ١٩٩٦، وخطة العمل التي اعتمدتها مؤتمر البلدان الأمريكية الخاص بالإرهاب والمعقد في ليما في الفقرة بين ٢٢ إلى ٢٦ نيسان ١٩٩٦ تحت أشارات منظمة الدول الأمريكية، كما طلبت هذه الفقرة من جميع الدول القيام بمجموعة من التدابير المتعلقة بالأمن لتحسين قدرة الحكومات على منع الهجمات الإرهابية على المرافق العامة، وتطوير وسائل الكشف عن المتفجرات وغيرها من المواد الضارة، والنظر في مخاطر استعمال الإرهابيين للنظم والشبكات الإلكترونية أو الاتصالات السلكية لارتكاب أعمال إجرامية، وإجراء تحقيق حالة وجود أسباب كافية - عند إساءة استخدام الإرهابيين للمنظمات والجماعات والرابطات، ومنها ذات الأهداف الخيرية والاجتماعية والثقافية، كعظام لأنشطتهم الخاصة، وتبادل المساعدة القانونية، ومنع تمويل الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

والجزء الثاني تضمن فقرتين عاملتين في السابعة أكدت على اعلان التدابير الرامية إلى الضاء على الإرهاب الدولي، واعتمدت في الفقرة الثامنة على موافقة الاعلان المكمل للإعلان المشار اليه عام ١٩٩٤، والذي ارفق بالقرار وتضمن ٨ فقرات عاملة. أما الجزء الثالث يتضمن الفقرات من ٩

الإرهاب الدولي

إلى ١٢، وفيه تقرر إلى إنشاء لجنة مخصصة، ومفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لوضع اتفاقية دولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وبعد ذلك اتفاقية دولية لقمع الإرهاب النووي لاستكمال المذكور الدوليين القائمتين ذات الصلة، ثم تناول وسائل مواصلة تطوير إطار قانوني شامل للاتفاقيات التي تعالج الإرهاب الدولي.

الدورة الـ ٥٢ للجمعية العامة سنة ١٩٩٧^(١):

أصدرت الجمعية العامة قرار ١٦٤/٥٢، الذي اعتمد بموجبه الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية، وأصدر قرار آخر ١٦٥/٥٢، الذي يؤكد ما ورد في القرار السابق ٢١/٥١ والمتعلق باعداد اتفاقية دولية للإرهاب النووي.

الدورة الـ ٥٣ للجمعية العامة لسنة ١٩٩٨^(٢):

أصدرت الجمعية العامة قرار ١٠٨/٥٣، وجاء في الدبياجة في الأخذ بالاعتبار مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز الثاني عشر الذي عقد في درين - جنوب أفريقيا في ٢٩ / آب إلى ١٢ أيلول ١٩٩٨ وما تضمنه من موقف جماعي بشأن الإرهاب، ومبادرته بشأن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي الفقرة (٩) تشير إلى زيادة قدرة مركز منع الجريمة الدولية التابع للأمانة العامة لتعزيز التعاون الدولي وتحسين رد الحكومات على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفي الفقرة العاملة العاشرة، تقرر أن تناول في دورتها الرابعة والخمسين مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى في سنة ٢٠٠٠ تحت رعاية الأمم المتحدة لاعداد رد منظم مشترك لمجتمع الدولي تجاه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

الدورة الـ ٥٤ للجمعية العامة سنة ١٩٩٩^(٣):

^(١) قرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٢/A/RES، في الجلسة العامة ٧٢، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧. بناء على تقرير اللجنة السادسة A/٥٢/٦٥٢ البند ١٥٢ من جدول الأعمال. وصدر القرار ١٦٤/٥٢ - في ١٢/١٥ ١٩٩٧ بعنوان الاتفاقية الدولية لقمع المجموعات الإرهابية بالقنابل.

^(٢) قرار الجمعية العامة ١٠٨/٥٣/A/RES، في الجلسة العامة ٨٣ في ٨/١٢/٨، بناء على تقرير اللجنة السادسة ٥٣/٦٣٦، البند ١٥ من جدول الأعمال.

^(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٤٩/٥٤، في ١٢/٩ ١٩٩٩، الخاصة بالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، حيث جاء في العادة الآتية فقرة ١: بأنه:- يرتكب جريمة يعقوب هذه الاتفاقية كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت، المباشرة أو غير المباشرة، وبشكل غير مشروع ويارنته، بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها، أو هو يعلم أنها ستستخدم كلها أو جزئياً. للقيام:- ١/ بعمل يشكل

الإرهاب الدولي

اعتمدت الجمعية العامة على قرارين حول الإرهاب، الأول رقم ١٠٩/٥٤، المرفق بالاتفاقية الدولي للقضاء على الأصول المالية للإرهاب والذي أشار في ديباجته إلى أن تمويل الإرهاب مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي باسره وان عدد وخطورة أعمال الإرهاب الدولي يتوقفان على التمويل الذي يمكن ان يحصل عليه الإرهابيون، وان الصكوك القائمة لا تعالج تمويل الإرهاب صراحة. والثاني رقم ١١٠/٥٤ حول القضاء على الإرهاب الدولي، ويشير في ديباجته إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٩/١٢٦٩، المتعلق بفرض العقوبات على حركة طالبان في أفغانستان اذا لم تتعاون في تسليم اسامه بن لادن إلى الولايات المتحدة، وفي الفقرة عاملة (٩) أخذ بانشاء فرع من الإرهاب في مركز منع الجريمة الدولية فيينا، وقرر في الفقرة ١٢ مواصلة أعمال اللجنة المعنية بوضع مشروع اتفاقية دولية لمنع أعمال الإرهاب النووي، تكملة لذلك الصك، وان تتناول سبل مواصلة وضع إطار قانوني شامل في الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب الدولي، بما في ذلك النظر في وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وتتناول مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لاعداد رد منظم مشترك للمجتمع الدولي تجاه الإرهاب.

الدورة الـ ٥٥ للجمعية العامة / ٤٠٠ :

صدر القرار، والذي أشار إلى جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وإلى اعلان الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، واعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية^(٣)، وتشير علماً بالوثيقة الختامية

جريمة في نطاق احدى المعاهدات الواردة في المرفق او التعريف المحدد في هذه المعاهدات، بـ/ بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني او أي شخص آخر، او اصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة شنوب نزاع مسلح، عندما يكون غرض هذا العمل، بحكم طبيعته او في سياقه، موجهاً لتزويد السكان او لاغرام حكومة منظمة دولية على القيام بـ/ بأي عمل او الامتناع عن القيام به.

- قرار ١١٠/٥٤ في ١٢/٩ ١٩٩٩ في الجلسة العامة ٧٦، بناء على الجنة السادسة (٦١٥/A)، من الجدير بالذكر ان هذا القرار قد اعتمد بأكثرية ١٤٩ صوتاً ضد لا شيء، وامتناع دولتين هما سوريا ولبنان، ويبعد ان سبب الامتناع عن التصويت من قبل الدوليتين هو ذكر قرار مجلس الأمن ١٢٦٩ في ١٢/٩ ١٩٩٩ في الديباجة.

(٣) قرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٥ في الجلسة العامة ٨٤ في ١٢/١٢ ٢٠٠٠، بناء على تقرير اللجنة السادسة (٦١٤/A)، البند ١٦٤ من جدول الأعمال.

(٤) قرار ٢٠٥/A، اعلن الأمم المتحدة بشأن الالفية في الجلسة العامة ٨ في ٨ ايلول ٢٠٠٠، البند ٦/ب من جدول الأعمال، دون الالامه إلى لجنة رئيسية (٥٥/٢٠٠ A) وفيها جاء الجزء الثاني بعنوان السلم والأمن ونزع السلاح، حيث في الفقرة ٩ ورد اتخاذ إجراءات متضامنة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

الإرهاب الدولي

للمؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في قرطاجنة في كولومبيا في ٨ و ٩ / نيسان ٢٠٠٣.^(١)

الدورة الـ ٥٦ للجمعية العامة سنة ٢٠٠١^(٢):

يأتي انعقاد هذه الدورة بعد مرور فترة قليلة على التطورات الجديدة على مستوى الإرهاب الدولي بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، فأصدرت الجمعية قرارها ١/٥١ في اول جلسة للجمعية العامة بعد يوم واحد بعد احداث ١١ / ايلول، قضى بادانة أعمال الإرهاب التي سببت الخسائر الجسيمة في الارواح، والدمار الهائل واضرار بالغة في مدينة نيويورك، المدينة المضيفة للأمم المتحدة، وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا، وفي الفقرة ٢ عبرت عن تعازيها لشعب وحكومة الولايات المتحدة الامريكية وتضامنها معها في هذه الظروف العzinة والمأساوية. وفي الفقرة ٣ و ٤ دعت الجمعية العامة إلى التعاون من اجل تقديم مرتکبی الهجمات الوحشية التي وقعت في ١١ ايلول، ومنظميها ودعاتها إلى العدالة، وتدعوا ايضا إلى التعاون الدولي من اجل منع أعمال الإرهاب والقضاء عليه، وتشدد على ان المسؤولين عن مساعدة او دعم او ايواء مرتکبی هذه الأعمال ومنظميها ودعاتها سيتحملون المسئولية عنها. ثم عقدت الجمعية العامة جلسات من الاول والخامس من تشرين الاول ٢٠٠١، خصصت لمناقشة عامة حول البند المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. ولم يصدر عن هذه المناقشات أي قرار سوى بيان عن رئيس الجمعية العامة لخسم فيه المناقشات التي اتسمت بالخلاف حول مدلول أعمال الإرهاب وتتميزها عن مقاومة الشعوب المستعمر للاستعمار بهدف تحررها ونبيل الاستقلال.^(٣)

وفي قرار ٦٨/٥٦، تمت الاشارة في الديباجة إلى ١/٥٦، وقرارات مجلس الأمن ٦٨/١٣ و ٦٩/١٢ و ٧٧/٧٧، وإلى المناقشات التي جرت في الجمعية العامة بين ١ إلى ٥ تشرين الاول ٢٠٠١.

^(١) (٥٨٠/٢٠٠٢/٩١٧/A)، المرفق.

^(٢) صدر القرار ١/٥٦ في الجلسة العامة ١ في ١٢ / ايلول ٢٠٠١، البند ٨، دون الاحالة إلى اللجنة الرئيسية (١/٥٦/L.١)، ومصدر القرار ٦٨/٥٦ في الجلسة العامة ٦٩ في ١٢ كانون الاول ٢٠٠١، بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/٥٦/٥٩٣)، البند ١٦٦.

^(٣) باسيل يوسف، تطور معالجة الأمم المتحدة لمسألة الإرهاب الدولي، مجلد دراسات القانونية العدد ٤، السنة الثالثة، ٢٠٠١، ص ١٩.

الإرهاب الدولي

وتضمن القرار في الفقرة ٢١، وبعد أن يشير وتفيد الإعلانات والقرارات السابقة، تقرر في الفقرة ١٦ بمواصلة اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي كمسألة عاجلة، وإن تواصل جهودها الرامية إلى تسوية المسائل المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، كوسيلة لمواصلة وضع إطار قانوني شامل من الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب الدولي، وأن تبقى مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لأعداد رد مضم مشترك للمجتمع الدولي تجاه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره مدرجة في جدول أعمالها. وفي الفقرة ١٧ تقرر أن تجتمع اللجنة المخصصة في الفترة من ١/٢٨٠٢ إلى شباط ٢٠٠٢ لمواصلة وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ونطلب أن تتم ذلك.

الدورة الـ٥٧ للجمعية العامة / ٢٠٠٢

في هذه الدورة أحيل التقرير الذي أعد من قبل الفريق المعنى بالسياسات المتعلقة بالأمم المتعلقة والإرهاب^(١)، من قبل الأمين العام كوفي عنان، إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في ١ / آب ٢٠٠٢^(٢)، ويهدف التقرير إلى ترتيب الأنشطة التي تتضطلع بها المنظمة في ما يتعلق

(١) قام الأمين العام بإنشاء فريق العامل المعنى بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب، في تشرين الأول ٢٠٠١، برئاسة السيد (كيريان بريندر غاست) وكيل الأمين العام للشؤون السياسية و ١٦ أعضاء من مختلف الجوانب منها القانونية والمدرارات ومنع الجريمة والاجتماعية والاقتصادية وشئون نزع السلاح، والشئون السياسية، والمنظمات الدولية، والسلام الدولي والاتصالات وممثل للحوار بين الحضارات ونائب مفوض السامي للحقوق الإنسان وعمليات حفظ السلام.

(٢) رسالتان متطابقتان مُؤرختان في ١ / آب ٢٠٠٢ وموجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، البند ١٦٢ من جدول الأعمال المؤقت (A/٥٧/١٥٠). ووفقاً للفقرة ٥ من الرسالة، قام الفريق العامل المعنى بالسياسات بإنشاء لجأان فرعية للتعامل مع المسائل المحددة التالية:

أ-المشكلة القانونية الدولية والمسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية الدولية. ب-حقوق الإنسان. ج-أنشطة منظومة الأمم المتحدة. د-أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة وتكنولوجياتها. ه-استخدام الدينولوجية (العلمانية والدينية) لتعزيز الإرهاب. و-لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ز-وسائل الإعلام والاتصال. ح-العبارات المتعددة للآراء التي تقوم بها جهات غير الأمم.

وفي الفقرة ١١ جاء في التقرير، بأن الفريق أدرك بأن الإرهاب يقوم بتحدي المبادئ الأساسية للمنظومة وولايتها المستمدّة من ميثاق الأمم المتحدة، وكما أشرنا إليه، فالإرهاب هو، بل المقصود به هو، الاعتداء على مبادئ القانون والنظم، وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للمنازعات، وهي المبادئ التي تأسست عليها الهيئة العالمية. وهو ليس مشكلة تبيّن أساساً من أي مجموعة عرقية أو دينية منفردة فقد استخدم الرعب كوسيلة في كل ركن من إرakan العالم تقريباً، لا فرق بين ضحاياه - ومعظمهم من المدنيين - من حيث الشروط أو نوع الجنس أو العمر، وقد شهد عصرينا هذا بالتأكيد كيف يستخدم الإرهاب كاستراتيجية.

وجاء في الفقرة ١٢ بأنه يلزم للقضاء على مشكلة الإرهاب فهم طبيعته السياسية وكذلك طابعه الإجرامي الأساسي والشخصي، ويتعين على الأمم المتحدة أن تتناول هذين الجانبيين من المعادلة، وفي الفقرة ١٤ أشار إلى أن الحكم لجأوا أيضاً في شتى الزمان إلى استخدام الرعب كأدلة للسيطرة.

الإرهاب الدولي

بالإرهاب حسب أولوية كل منها، ويتضمن مجموعة من التوصيات المحددة بشأن الطرق التي يمكن بها لمنظمة الأمم المتحدة أن تعمل في هذا الميدان البالغ التعقيد بشكل أكثر تماسكاً وفعالية، وأشار إلى أن الإرهاب يقوض أسس ومبادئ ومقاصد الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة ويعرضها للخطر، ويشير إلى ثلاثة توجهات استراتيجية :

١- اقتناص الفئات الساخنة بالعدول عن اعتناق الإرهاب وبعدم جدوه.

وفي الفقرة ١٥ يرى بأن الإرهاب ظاهرة معقدة إلا أن ذلك لا يعني أنه يتغير تبني قيمها أخلاقياً وأوضحاً بشأن الهجمات على المدنيين ويستحب الإرهاب ادانة عالمية وتتطلب مكافحة الإرهاب وضواها فكرياً وأخلاقياً وخطة تنفيذ تعبّر عن الاختلافات بدقة. وفي الفقرة ١٧، يؤكد بأن القرار ١٣٧٢ يعتبر بياناً شاملًا ومحدداً يعبر عن رغبة المجتمع الدولي في حرمان الإرهابيين من أدوات تجارتهم - التمويل - والسرقة - والسلاح - والملاذ، وهذا يتطلب إضافة إلى أحكام قرار ١٣٧٢ يطلب تضييق المجال المتاح للإرهابيين من خلال بناء السلام بعد الصراع والتدابير الوقائية ذات الصلة.

وفي الجزء الثاني، وفي حق الفيلار الصكوك القانونية الدولية أشار في الفقرة ٢٢ إلى أن الصكوك القانونية الدولية القائمة المتعلقة بالإرهاب لا تشكل نظاماً متكاملاً، ولا تزال توجد هناك ثغرات، كما أن سرعة التصديق عليها لا تزال بطيئة جداً.

وفي حقل باء حول حقوق الإنسان يذهب إلى :

أولاً: كثيراً ما يزدهر الإرهاب في البيئات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان، ويستغل الإرهابيون انتهاكات حقوق الإنسان لكتسب الدعم قضيتهم (منذ مؤتمرينا - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ١٤ إلى ٢٥ / حزيران ١٩٩٣ - يتناول موضوع الإرهاب وحقوق الإنسان وهناك العديد من القرارات الصادرة من الجمعية العامة عن الإرهاب وحقوق الإنسان منذ دورة ٤٨ / ١٩٩٣ إلى الآن، وقرارات لجنة حقوق الإنسان عن العلاقة بين حقوق الإنسان والإرهاب منذ عام ١٩٩٥، وقرارات اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٤).

ثانياً: يجب أن يفهم بوضوح أن الإرهاب بعد ذاته هو انتهاك لحقوق الإنسان (في كلمة القاما الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في ١٨ / كانون الثاني ٢٠٠١ قال: على الرغم من انتهاكها تحتاج بكل تأكيد إلى التحليل بالمنظلة لمنع وقوع الأعمال الإرهابية وإلى الصالحة في ادانتها ومعاقبتها، فإن قيامنا بالشخصية بالأولويات الرئيسية الأخرى - مثل حقوق الإنسان في سياق العملية سيؤدي إلى عكس ما تنصيبوا إليه). وأن أعمال الإرهابيين التي تقضي على الحياة تنتهك الحق في الحياة الواردة في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (وواجه في الفقرة ٢٨ من التقرير المذكور، يجب أن تدرك الدول المسؤوليات التي تضعها صكوك حقوق الإنسان المختلفة على عاتقها وبينفي تذكرها بأنه لا يمكنها الانتقام من الأحكام الرئيسية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

ثالثاً: يجب أن يفهم أيضاً أن القانون الدولي ينص على مراعاة معايير حقوق الإنسان الأساسية في مكافحة الإرهاب، وستعزز مكافحة الإرهاب الدولي أيضاً إذا تمت محاكمة أكثر الجرائم خطورة التي يرتكبها الإرهابيون أمام المحكمة الجنائية الدولية وملحقتها بموجب نظامها الأساسي (شريطة عدم تحكم المحكمة الوطنية ذات الصلة من المقاومة أو أنها لن تفعل ذلك). وبما أن النظام الأساسي يعطي الجرائم التي تدخل ضمن قمة الجرائم ضد الإنسانية، والتي تشمل عمليات القتل والإيادة التي ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو هجوم منهجي على أي سكان مدنيين، لذلك يمكن محاكمة بعض الأعمال الإرهابية بموجب هذا النظام الأساسي.

وفي الجزء الثالث، المععنون بـالحرمان من وسائل الإرهاب، يشمل لجنة مكافحة الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى وتقنياتها الأسلحة، ومنع تفويض الصراحتات المسلحة وحلاها، وفي الجزء الرابع، المععنون بـالتعاون، يشمل المبادرات المتعددة الأطراف غير التابعة للأمم المتحدة، والتنسيق والتآزر في منظومة الأمم المتحدة، والجزء الخامس خصص لـ التوصيات وفيها ورد ٢٧ التوصية - انظر: نص الرسالة أعلاه ص ١٠ وما بعدها.

الإرهاب الدولي

٢- حرمان المجموعات او الافراد من سبل القيام بأعمال الإرهاب.

٣- تقديم الدعم للتعاون الدولي ذي القاعدة العريضة في مجال مكافحة الإرهاب.

قرار ٢٧ للجمعية العامة / ٤٠٢^(١) :

اضافة إلى القرارات السابقة أشار إلى القرارات المتخذة بعد حادثة بالي وموسكو (قضية ارتهان طلاب الابتدائي في مدرسة مارسيليان في ٩/٤/٢٠٠٤) منها قراري مجلس الأمن ١٤٣٨ في ١٤٤٠، ٢٠٠٢/١٠/٢٤، و ١٤٤٢ في ٢٠٠٢/١٠/٢٤. وفي الفقرة ١٣ منه ترحب بنشر الامانة العامة مجلدا للمجموعات التشريعية للأمم المتحدة، بعنوان القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه^(٢)، اعدته شعبة التدريب بمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة عملا بالفقرة ١٠ / ب من الاعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي^(٣). وفي الفقرة ١٧ تقرر مواصلة عمل اللجنة المعنية بوضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ووضع مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وفي الفقرة ١٨ قرر بأن تجتمع اللجنة المخصصة في الفترة من ٣١ آذار إلى ٣ / نيسان ٢٠٠٣
لمواصلة وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي .

الدورة الـ ٥٨ للجمعية العامة لسنة ٢٠٠٣^(٤) :

ان القرار يشير في الديباجة إلى دور لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ / ٢٠٠١ بشأن مكافحة الإرهاب، وإلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي اعتمدت في كوالالمبور في ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٣، والتي كررت فيها حركة بلدان عدم الانحياز موقعها الجماعي بشأن الإرهاب بموجب القمة السابقة، وبقي قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٧ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٢، وتقرر في الفقرة ١٨ ان تجتمع اللجنة المخصصة في

(١) قرار الجمعية العامة ٢٧/٥٧ في الجلسة العامة ٥٢، في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٢، البند ١٦٠، بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/٥٧/٥٦٧).

(٢) ST/LEG/SER.B/٢٢، الجزء الاول / منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F.٢.٧.٧.

(٣) القرار ٦٠/٤٩، المرفق.

(٤) قرار ٨١/٥٨، الجلسة العامة ٧٢، في ٩ / كانون الاول / ٢٠٠٣، البند ١٥٦، بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/٥٨/٥١٨).

- وصدر قرار ٥٨/١٢٦، في الجلسة العامة ٧٧ في ١٢/١٢/٢٢، المعونون بتعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية على تشجيع تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب في إطار انشطة مركز منع الجريمة الدولية.

الإرهاب الدولي

الفقرة من ٢٨ حزيران / يونيو إلى تموز ١٢٠٤ لمواصلة وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وليس فيها شيء جديد أو إضافي إلى ما جاء بها قرار ٥٧/٢٧.

٤-٤ مواجهة مجلس الأمن الدولي للإرهاب الدولي

تميزت معالجة مجلس الأمن الدولي لظاهرة الإرهاب الدولي مجموعة هامة من الخطوات والإجراءات وارتباط تطور المجلس ارتباطاً وثيقاً بتطور ظاهرة الإرهاب على الصعيد الدولي وهذا ما تجده بوضوح في قرارات المجلس منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٥ ومنها:

القرار ٢٨٦ لسنة ١٩٧٠^(١):

وأعرب المجلس فيه عن قلقه البالغ للتهديدات التي تتعرض لها حياة المدنيين الأبرياء بسبب خطف الطائرات، أو أية تدخلات أخرى في السفر الدولي، وتحضمنت في الفقرة الأولى مناشدة جميع الأطراف بالافراج فوراً عن الركاب وأطلقوا الطائرات، دون استثناء، الذين تم احتجازهم بسبب خطف الطائرات أو أية تدخلات أخرى في السفر الدولي، وفي الفقرة الثانية طالب القرار باتخاذ كافة الإجراءات القانونية الممكنة لمنع خطف الطائرات في المستقبل أو أية تدخلات في السفر الجوي المدني على المستوى الدولي.

القرار ٦٣٥ لسنة ١٩٨٩^(٢):

ناقش المجلس البند المعنون (وضع علامات على المتغيرات الدائمة أو الصحفية بغرض كشفها) وجاء في الديباجة بأن مجلس الأمن يدرك الآثار التي تترتب على أعمال الإرهاب بالنسبة للأمن الدولي، تصميماً منه على دعم وتشجيع اتخاذ تدابير لمنع جميع أعمال الإرهاب والقضاء عليه، وأعرب عن قلقه لاستخدام المتغيرات الدائمة أو الصحفية في أعمال الإرهاب دون التعرض تقريباً لخطر كشفها. وأخذ المجلس عملاً بقرار مجلس منظمة الطيران الدولي المؤرخ في ١٦ شباط ١٩٨٩، الذي حث فيه الدول الأعضاء على أن تهتم بأعمال البحث المتعلقة بكشف المتغيرات وبمعدات الأمن. وادان القرار في الفقرة العامة ١، جميع الأعمال التدخل غير المشروع ضد الأمن الطيران المدني، وطلب في الفقرة ٢ جميع الدول أن تتعاون في وضع وتنفيذ تدابير لمنع جميع

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٦ في ١٩٧٠/٩ رقم ١٥٥٢.٤٩ وتبني القرار دون تصويت، المكون من الفقرتين.

(٢) قرار ٦٣٥ الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في الجلسة ٢٨٦٩ في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٨٩.

الإرهاب الدولي

أعمال الإرهاب، وفي الفقرة ٤، يبحث منظمة الطيران المدني الدولي على ان تضيق أعمالها الرامية إلى منع جميع أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد الطيران المدني الدولي، وخاصية وضع نظام دولي لوضع علامات على المتفجرات اللدائنية او الصحفية لعرض كشفها. ويبحث الدول إلى ايجاد وسائل تجعل كشف هذه المتفجرات اكثر سهولة، ويترك من علم على ان تتقاسم نتائج مثل تلك البحوث والتعاون بغية القيام، بوضع نظام دولي لوضع علامات على المتفجرات اللدائنية او الصحفية بغرض كشفها.

القرار ٦٨٧ / ١٩٩١^(١)

ان القرار في الدبياجة يشير إلى ١٣ من القرارات ذات العلاقة بين العراق والكويت، ويشير إلى البيانات الصادرة عن العراق والتي يهدد فيها باستعمال الاسلحة تنتهك التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة او السامة وما شابهها ولوسائل الحرب البكتériولوجية الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران ١٩٢٥، ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية وخرق التزاماته. واد يشير إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في ١٨ كانون الاول / ١٩٧٩ والتي تصنف جميع أعمال أخذ الرهائن على أنها مظاهر للارهاب الدولي. واد يشجب التهديدات الصادرة عن العراق ابان النزاع الاخير باستخدام الإرهاب ضد الاهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ الرهائن. وجاء في الفقرة العاملة ٣٠ ما يلي:

يقرر من اجل تعزيز التزامه بسير اعادة جميع الرعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة إلى الوطن، ان يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية، وذلك بتقديم قوائم باسماء مؤلاء الاشخاص، وتيسير إمكانية وصول اللجنة الدولية إلى جميع هؤلاء الأشخاص حيث يوجدون او يكونون محتجزين وتيسير بحث اللجنة الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين ما زالت مصائرهم مجهولة. وجاء في الفقرة العاملة ٣٢ بان المجلس يتطلب من العراق ان يبلغ المجلس بأنه لن يرتكب او يدعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي او يسمع لأى منظمة موجه نحو ارتكاب هذه الأعمال بالعمل داخل اراضيه وان يدين بلا لبس جميع أعمال واساليب وممارسات الإرهاب وينبذها.

^(١) القرار ٦٨٧ الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٢٩٨١، في ٢ نيسان / أبريل ١٩٩١، بأغلبية ١٢ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا، وامتناع عضوين من التصويت (اكوادور واليمن)).

الإرهاب الدولي

القرار رقم ٧٢١ / ١٩٩٢^(١)

بعد حادث تفجير طائرة البيان امريكان فوق لوكريبي اصدر هذا القرار بادانة الأعمال الإرهاب الدولي بجميع اشكاله التي تعرض للخطر ارواحا بشرية او تؤدي بها وتنثر تأثيرا فعالا على العلاقات الدولية وتعرض من امن الدول للخطر بما في ذلك الاعمال التي تتورط فيها الدول بصورة مباشرة او غير مباشرة، ويؤكد على حق الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة، في حماية رعاياها من أعمال الإرهاب الدولي التي تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين. ويؤكد القرارات السابقة الصادرة من مجلس الأمن، واد يشير إلى البيان الذي ادل به في ١٢/٣. ١٩٨٨، رئيس المجلس نيابة عن أعضاء المجلس وادان فيه بشدة تدمير طائرة بان امريكان القائمة بالرحلة رقم ١٠٢ وطلب إلى جميع الدول ان تساعد في القاء القبض المسئولين عن هذا العمل الإجرامي ومحاكمتهم، وأشار إلى النتائج التحقيقات التي تشير إلى تورط موظفين تابعين للحكومة الليبية^(٢).

وقد ورد في الفقرة ١ العاملة لادانته لتدمير طائرة بان امريكان القائمة بالرحلة وطائرة شكة اتحاد النقل الجوي (UTA) القائمة بالرحلة ٧٧٢ وما نجم عن ذلك من خسارة مئات الارواح.

القرار رقم ٧٤٨ / ١٩٩٢^(٣)

يعيد القرار السابق ٧٢١ ويتابع المجلس موضوع الحادث تفجير الطائرة فوق لوكريبي، ويشير إلى أعضاء المجلس اعربوا، في البيان الصادر في ١٩٩٢/١٣١ بمناسبة اجتماع مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات عن بالغ قلقهم ازاء أعمال الإرهاب الدولي وأكدوا ضرورة قيام المجتمع الدولي بمعالجة جميع هذه الأعمال على نحو فعال ويؤكد على ان واجب كل دولة، بموجب المبدأ الوارد في الفقرة ٤ م ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، الامتناع عن تنظيم اعمال ارهابية في دولة

^(١) قرار مجلس الأمن رقم ٧٢١ المؤرخ ٢١/١٢/١٩٩٢، في الجلسة ٣٠٣٣ بالاجماع.
رسالة مؤرخة ٢٠ و ٢٢ كانون الاول ١٩٩١، ووجهة من فرنسا والمملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (S/٢٢٣٦ و S/٢٢٣٧ و S/٢٢٣٠٨ و S/٢٢٣٠٧)

^(٢) بعد فر وكر بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا زايirlندا الشمالية من جهة أخرى، سلم الحكومة الليبية المتهمن الليبيين إلى المحكمة وتم تسليمها إلى القضاء الترويجي، وقام ليبيا بدفع مبلغ لكل الضحايا حادثة بان امريكان في لوكريبي.

^(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ المؤرخ ٢١/٣/١٩٩٢، اتخذ في الجلسة ٣٠٦٣، بأغلبية ١٠ اصوات مقابل لا شيء، وأمنتاع ٥ اعضاء عن التصويت (الرأس الأخضر و زمبابوي والصين والهند والمغرب).

الارهاب الدولي

آخرى او الحضن عليها او المساعدة او المشاركة فيها، او القبول بانشطة منظمة داخل اقليميها تكون موجهة لارتكاب مثل هذه الاعمال، عندما تنطوي هذه الاعمال على تهديد باستخدام القوة او استخدامها بالفعل.

ويقدر في هذا السياق إلى ان أعمال الحكومة الليبية وعدم الانسجام بقرار ٧٣١ يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبموجب الفصل السابع للامم المتحدة يقرر ان تقوم جميع الدول بما يلي: عدم السماح لأية الطائرة بالاقلاع من اقليمها او الهبوط فيه او تحليق فوقه اذا كانت متوجهة إلى اقليم ليبيا او قادمة منه، مالم تكن الرحلة المعنية قد نالت، على اساس وجود حاجة انسانية هامة، موافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب الفقرة ٩ من القرار، تتتألف من جميع أعضاء المجلس للاطلاع بمهام التالية واجماع المجلس بأعمالها وملحوظاتها وتوصياتها.

حظر القيام من جانب مواطنها او انتلاقا من اقليمها بتزويد ليبيا لایة طائرة او قلع طائرات، وتوفير خدمات الهندسية والصيانة للطائرات الليبية او اجزاء الطائرات الليبية ومنع شهادة الاهلية للطيران إلى الطائرات الليبية، ودفع مطالبات جديدة على اساس عقود التأمين القائمة، وتوفير تأمين مباشر جديد للطائرات الليبية.

وفي الفقرة ٥ يقرر بان تقوم جميع الدول بعدم تزويد ليبيا باي نوع من انواع الاسلحة او المواد المتعلقة بها، او تزويده بالمشورة او المساعدة الفنية او التهديد.

القرار ١٩٩٣/٨٨٣^(١):

صدر هذا القرار بشأن قضية لوکريبي ايضا حيث لم تلتزم الحكومة الليبية بالقرارات السابقين رغم مضي اكثر من عشرين شهرا من صدورهما، وقرر بان استمرار امتناع الحكومة الليبية عن اظهار رفضها للارهاب بإجراءات ملموسة، وبهدد السلم والأمن الدوليين، مع علمه بالرسالتين المؤرختين في ٢٩/٩ و ١٠/١ من أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي للبيضاء وكلمته امام الجمعية العامة لدوره ٤٨، والتي اعلنت فيها ليبية عزمها على تشجيع المتهمين

^(١) للمزيد راجع قرار مجلس الأمن رقم ٨٨٣ في ١١/تشرين الاول /١٩٩٣، اتخذ في الجلس ٣٣١٢، بأغلبية ١١ صوتا مقابل لا شيء، وامتناع ٤ اعضاء عن التصويت (باكستان وجيبوتي، والصين).

- وقد صدر القرار ١٩٩٢ في ٢٧/آب من مجلس الأمن حيث يرحب بمحاكمة الشخصين الموجه اليهما تهمة طائرة (بان أمريكان)، امام محكمة استكولندية تعقد في هولندا ويعرّب عن عزمه في اتخاذ تدابير اضافية اذا لم يصل المتهمان او اذا لم يحضران على الفور للمحاكمة.

الإرهاب الدولي

بتغير الطائرة (Pan-Am 103) على المثال للمحاكمة في اسكتلندا، واستعدادها للتعاون مع السلطات الفرنسية المختصة في قضية تغير الطائرة (UTA 772)، وبموجب الفصل السابع وفي الفقرة العاملة ٢ فرض جزاءات مالية على الحكومة الليبية بصورة مباشرة وغير مباشرة. وجاء القرار على تأكيده على ما جاء في القرار ١٤٨ بشأن الخطوط الجوية العربية الليبية بحظر الطيران منها واليها او مساعدتها بأى خدمات هندسية او صيانة او تشبيب او تحسين طائراتمدنية او عسكرية.

القرار ١٠٧٦ / ١٩٩٦^(١)

صدر القرار بشأن افغانستان، حيث يطلب فيه في القرارات العاملة كافة الاطراف الافغانية ان توقف فورا جميع الاعمال العدائية المسلحة ونبذ استخدام القوة، واقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، ويطلب من الدول لامتناع للتدخل في شؤون افغانستان الداخلية. وان توقف الدول فورا توريد الاسلحة والذخائر إلى جميع اطراف الصراع في افغانستان. وفي الفقرة العاملة ٥ يكرر التأكيد على ان استمرار الصراع في افغانستان يهيء تربة خصبة للارهاب والاتجار بالمخدرات مما يزعزع استقرار المنطقة وما وراءها. ويطلب من قادة الافغانية وقف جميع تلك الانشطة.

القرار ١٠٤٤ / ١٩٩٦^(٢)

اصدر هذا القرار بالطلب من السودان تسليم الاشخاص المشتبه فيهم إلى اثيوبيا المطلوبين لدورهم بمحاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في اديس ابابا في ٢٦/٦/١٩٩٥.

القرار ١٠٥٤ / ١٩٩٦^(٣)

صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويطلب فيه حكومة السوان لتسليمها الاشخاص الثلاث المشتبه بهم بموجب القرار ١٠٤٤ / ١٩٩٦ في مهلة اقصاها ١٠/٥/١٩٩٦ والكف عن الاشتراك في مساعدة ودعم وتيسير الانشطة الإرهابية، وعن توفير الملاجأ والملاذ للعناصر الإرهابية، والتصريف من الآن فصاعدا، في علاقاتها مع جاراتها ومع الآخرين، بما يتماشى

^(١) صدر القرار ١٠٧٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٢/١٠/١٩٩٦ في جلسته ٣٧٠٦ (S/RES/1076/1996).

^(٢) قرار ١٠٤٤ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٢٧ في ٢١/١/١٩٩٦ (S/RES/1044/1996).

^(٣) القرار ١٠٥٤ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٦٠ في ٢٦/٤/١٩٩٦ صدرت بأكثرية ١٣ صوتا ضد لا شيء وامتناع كل من الصين وروسيا الاتحادية عن التصويت.

- وصدر القرار ١٠٧٠ في جلسة مجلس الأمن ٣٦٩٠ في ١٦/١٠/١٩٩٦، حيث أعيد اصدارها لأسباب فنية.

الإرهاب الدولي

تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وبخلافه وفقا لفقرة ٢ العاملة تتخذ بحق السودان تدابير عقابية منها : أ إجراء تخفيض كبير في عدد ومستوى الموظفين الموجودين فيبعثات الدبلوماسية والقنصليات السودانية، ب والتضييق على منع تأشيرات مرور او الدخول للمسؤولين الحكوميين والأعضاء القوات المسلحة، ويطلب في الفقرة ٤ جميع المنظمات الدولية والإقليمية عدم عقد أي مؤتمر في السودان.

القرار ١١٨٩ / ١٩٩٨^(١) :

صدر القرار بشأن أعمال الإرهاب الدولي العشوائية والوحشية التي وقعت في ٧ آب ١٩٩٨ في نيروبي كينيا ودار السلام تنزانيا، وان القرار يدين هذه الأعمال التي لها تأثير ضار على العلاقات الدولية وال تعرض من الدول للخطر. واقتضاها منه بان قمع أعمال الإرهاب الدولي امر اساسي من اجل صون السلم والأمن الدوليين ويشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٢٦٤ بشأن الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالتقابل، ويشير إلى بيان مجلس الأمن الصادر عن القمة التي عقدت في ٣١/١٩٩٢، حيث اكد فيه إلى القيام المجتمع الدولي بالتصدي لجميع أعمال الإرهاب الدولي كأعمال إجرامية على نحو فعال.

وجاء في الفقرة العاملة ١ بادانته لهجمات القنابل الإرهابية التي وقعت في النairoبي كينيا ودار السلام تنزانيا في ٧ آب ١٩٩٨ . وأدت بحياة المئات من الابرياء واصابتآلافا من الناس بجراح والحق دمارا شديدا بالممتلكات، وطلب في الفقرة ٣ جميع الدول والمؤسسات الدولية ان تتعاون مع التحقيقات الجارية في تنزانيا وكينيا والولايات المتحدة الامريكية من اجل القاء القبض على مرتكبي الأعمال الجبانة والإجرامية وتقديمهم إلى العدالة.

القرار ١١٩٣ لعام ١٩٩٨^(٢) :

يشير إلى قرار ١٠٧٦ / ١٩٩٦ وقرار الجمعية العامة ٥٢/٢١ . ويعرب عن قلقه للصراع الأفغاني، مما يسبب تهديدا خطيرا ومتناطما للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ويشجب التدابير التي اتخذتها حركة طالبان والتي ادت إلى اجلاء موظفي الأمم المتحدة ويعرب عن امله في عودتهم، ويقلق ازاء اعتقال الطالبان للقنصل والموظفين المفقودين للجمهورية الإيرانية الإسلامية.

^(١) قرار ١١٨٩ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩١٥ في ١٢ آب ١٩٩٨.

^(٢) قرار ١١٩٣ الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٨ آب ١٩٩٨، في جلسته ٣٩٢٨.

الإرهاب الدولي

القرار ١٢١٤ / ١٩٩٨^(١) :

صدر القرار حول الحالة في أفغانستان، واستمرار الصراع الذي تساعد بشكل حاد من جراء المجوم الذي شنته قواتطالبان ولا يزال مستمرا رغم نداءات مجلس الأمن المتكررة الداعية إلى وقف القتال، مما يشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويؤيد نقاط التفاهم المشترك. (١٩٩٨/٤٥٥-S/A/١٩١٣) المرفق. واديساواه القلق لایواء الإرهابيين وتدريبهم والتخطيط للأعمال الإرهابية واد يكرر تأكيده بان القضاء على الإرهاب الدولي شرط اساسي لصون السلم والأمن الدوليين، ويعرب عن قلقه لتزايد زراعة المخدرات وانتاجها والاتجار بها، في أفغانستان و خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرةطالبان، واستمرار ممارسة التمييز ضد البنات والنساء للانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أفغانستان.

القرار ١٢٦٧ / ١٩٩٩^(٢) :

ادان القرار استخدام الاراضي الافغانية ولا سيما المناطق التي يسيطر عليهاطالبان لايواء وتدريب الإرهابيين وتخطيط لأعمال ارهابية. ويعرب عن استيائه لاستمرارطالبان في توفير ملاذ آمن لاسامة بن لادن وللسماح له وللآخرين المرتبطين به بادانة شبكة معسكرات لتدريب الهاريين. واحاط المجلس بقرار الاتهام الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية ضد اسامه بن لادن ورفاقه واضافة إلى تفجير سفارتي نيويورك وتنزانيا، اضافة إلى التأمر لقتل المواطنين أمريكيين خارج الولايات المتحدة، ويلاحظ طلب الولايات المتحدة منطالبان تسليمهم لتقديمهم إلى المحاكمة (١٩٩٢/١٠٢١) وقرر مجلس ان عدم استجابة سلطاتطالبان للمطالب الواردة في الفقرة ١٢ من القرار ١٢١٤ / ١٩٩٨ يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لذا يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.. في الفقرة ١ يصر على امثال ما يسمى بـ (امارة أفغانستان الإسلامية) امثالا فوريا لقرارات مجلس الأمن، وفي الفقرة ٢ يطالب بتسليم اسامه بن لادن، وجاء في الفقرة العاملة ٤، بعدم السماح لاقلاع او هبوط طائرة مالم توافق اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ من هذا القرار على الرحلة الجوية المعنية لأسباب انسانية. وتجميد الأموال. وفي الفقرة نفسه يقرر إنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن بموجب المادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت تتتألف من جميع أعضاء

^(١) قرار ١٢١٤ صدر عن مجلس الأمن في ٨ كانون الاول ١٩٩٨، في جلسته ٣٩٥٢.

^(٢) قرار ١٢٦٧ الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٥ تشرين الاول ١٩٩٩ في جلسته ٤٠٥١.

الارهاب الدولي

المجلس، للقيام بالعديد من المهام الواردة في القرار. وبموجب الفقرة ١٥ يعرب المجلس عن استعدادهم للنظر في تدابير أخرى، وفقاً لمسؤولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

القرار ١٢٦٩ / ١٩٩٩^(١) :

ان المجلس يضع في اعتباره جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بما فيها القرار ٤٩ / ٦٠ المؤرخ في ٩ كانون الاول ١٩٩٤ . ففي الفقرة العاملة ١ يدين جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها أعمالاً إجرامية، وفي الفقرة ٢ يشجع بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب، وفي الفقرة ٣ يؤكد دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وفي الفقرة ٤ يهيب جميع الدول على التعاون فيما بينها لمنع وقوع أعمال الإرهاب واستعمال جميع الوسائل القانونية لمنع وقمع الإرهاب او الامداد لها او تمويلها في اقليمها وحرمان من يخططون لأعمال الإرهاب في الملاذات الآمنة وذلك بكفالة اعتقالهم ومحاكمتهم او تسليمهم. واتخاذ تدابير مناسبة وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني والدولي بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان. قبل منح المركز اللاجيء، للتأكد من عدم مشاركته في أعمال ارهابية، وتبادل المعلومات وفقاً للقانون الوطني والدولي وفي الفقرة الخامسة يطلب إلى الأمين العام ان يولي اهتماماً خاصاً لضرورة درء ومكافحة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأنشطة الإرهابية، لا سيما في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة، وفقاً لقرارها ٥٠ / ٥٢، المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

القرار ١٢٤٤ / ٢٠٠٠^(٢) :

صدر القرار بشأن حالة افغانستان، ويؤكد القرارات السابقة خاصة ١٢٦٧ في ١٥ / ١٠ / ١٩٩٩، وبيانات رئيسه بشأن الحالة في افغانستان ويعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة افغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية واحترامه لتراث افغانستان الثقافي والتاريخي. ويحيط علماً لحالة افغانستان تتسم بالتعقيد وتتطلب الأخذ بنهج شامل ومتوازن بشأن عملية السلام وقضايا الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، وحقوق الإنسان، والمعونة الإنسانية والانسانية الدولية. ويشير إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المناهضة للإرهاب ولا سيما التزامات الاطراف في

^(١) القرار ١٢٦٩ الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٩ تشرين الاول ١٩٩٩ في جلسته ٤٥٣.

^(٢) القرار ١٢٤٤ الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٩ كانون الاول ٢٠٠٠ في جلسته ٤٢٥١.

الإرهاب الدولي

تلك الاتفاقيات بتسلیم الإرهابيين أو محاکمتهم. ويؤكد بان قمع الإرهاب الدولي شرط اساسي لصون السلم والأمن الدوليين. ويشير إلى اهمية ان تتصرف الطالبان وفقا لاتفاقية الوحيد لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٨، والالتزامات التي قطعت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٨، بشأن المخدرات بما في ذلك الالتزام بالعمل الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. ويتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يطالب الطالبان ان تتمثل لقرار ١٢٦٧، وتسلیم اسامي بن لادن وغلق جميع المعسكرات التي يتلقى الإرهابيون تدريبهم، وفي الفقرة العاملة ٥ و ٨ و ١١ و ١٤ و ١٧، ورد العديد من التزامات على جميع الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية بهذا الشأن.

القرار ١٢٦٢ / ٢٠٠١^(١) :

صدر القرار تأكيدا لقرار ١٢٦٧ و ١٣٣٢ في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، وقرر بان الوضع في افغانستان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويتصرف بموجب الفصل السابع وفي الفقرة العاملة ٢ يرحب بتقدير لجنة الخبراء المنشأة عملا بالقرار ١٣٣٢ / ٢٠٠٠ ، يطلب من الامين العام ان يشكل، بتشاور مع اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧، وفي الفقرة ١٠ يعرب عن عزمه على استعراض تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارات ١٢٦٧ و ١٣٣٢ ، على اساس المعلومات التي تقدمها آلية الرصد عن طريق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ .

القرار ١٣٦٨ في ٢٠٠١^(٢) :

اصدر مجلس الأمن هذا القرار بعد يوم على احداث ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ وتضمن ديباجة من ٤ فقرات و ٦ فقرات عاملة وبما يؤكد مبادئ وميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، يكافح بكل الوسائل التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، ويسلم لأول مرة في القرارات الخاصة لمكافحة الإرهاب بالحق الاصيل الفردي او الجماعي للدفاع عن النفس وفقا للميثاق.

^(١) قرار ١٢٦٢ الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٠ تموز ٢٠٠١ ، في جلسته ٤٣٥٢ .

^(٢) قرار ١٣٦٨ الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٢ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ في جلسته ٤٣٧٠ .

الإرهاب الدولي

وفي الفقرة العاملة ١ يدين الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول ٢٠٠١، ويعتبر هذه الأعمال تهديداً للسلام والأمن الدوليين، شأنها شأن أي عمل إرهابي دولي، وفي الفقرة ٢ يشدد على أن أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها ورعايتها سيتحملون مسؤوليتها، وفي الفقرة ٣ يشدد على أن أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظمتها ورعايتها سيتحملون مسؤوليتها، وفي الفقرة ٥ يعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات الازمة للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول ٢٠٠١، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويلاحظ على أن القرار المذكور لم يتضمن أية إشارة إلى الجهة أو الدولة التي ارتكبت الأفعال الإرهابية هذه، وإن القرار لم يصدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

القرار ١٣٧٣ / ٢٠٠١^(٤) :

يمثل نموذجاً للقرارات الدولية باللغة الاممية في تناول ومعالجة الإرهاب الدولي صدر بالإجماع من قبل مجلس الأمن، بالإضافة أعدته الولايات المتحدة الأمريكية ولم تجري عليه تعديلات أساسية، في الدبيبة تضمن القرار عدد من المسائل الهامة تتلخص بسبعة قضايا رئيسية:

يعيد القرار تأكيد القرارات السابقة ١٢٦٩ لسنة ١٩٩٩، و ١٣٦٨ لسنة ٢٠٠١ حول الإرهاب.
الادانة وتأكيد الادانة للأعمال الإرهابية التي حصلت في نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول ٢٠٠١،
وان هذه الأفعال، شأنها شأن أي عمل إرهابي دولي، تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.
يعيد التأكيد على الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في
ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مؤكّد في قرار ١٣٦٨. ويؤكّد التحصي، بجميع الوسائل، وفقاً لميثاق
الأمم المتحدة للتهديدات التي توجهها الأفعال الإرهابية للسلم والأمن الدوليين.

يعرب عن قلقه إزاء تزايد الأفعال الإرهابية بداعي التعرّب أو التطرف، في مناطق مختلفة من العالم، والدعوة لمنع الأفعال الإرهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، ووقف ومنع تحويل أعمال إرهابية أو الاعداد لها، في أراضيها بجميع الوسائل القانونية. ويؤكّد على اعلان العلاقات الدولية والتعاون بين

^(٤) قرار ١٣٧٣ الذي اتخذ في سنة ٤٢٨٥ في ٢٨/أيلول/٢٠٠١.

الإرهاب الدولي

الدول بموجب القرار لجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) وكرر تأكيده في قرار ١١٨٩، وجاء بأنه من واجب كل دولة عضو أن تمنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحرير عليها أو المساعدة أو المشاركة أو قبول انشطة منتظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال.

هذه النقاط الستة تمثل مجموعة من الموضوعات الأساسية التي لخصتها ديباجة القرار والتي تعبّر عن فهم المجلس لظاهرة الإرهاب وطريقة التعاطي معها. ويدخل القرار أو يتصرف بموجب الفصل السابع^(١) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات، وبالتحديد من نطاق مادة ٤٠ التي تتيح لمجلس الأمن الدولي أن يتّخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩، فيما إذا وقع تهديد للسلم والأمن الدوليين أو الاخلاقيين بها، أو في حال وقوع عمل من أعمال العدوان وذلك تمهيداً لمادة ٤١ وتطبيقه، والتي تنص على مجموعة من التدابير كالعلاقات والعقوبات الاقتصادية والمواصلات بانواعها وفقاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وذلك بفرض اجراءات الدولة على تطبيق القرار والاتفاقان المجلس الأمن سيكون ملزماً بالانتقال إلى المادة ٤٢ حيث يمكن اكراه الدولة عسكرياً على تطبيق القرار وبالتالي استخدام القوة في عملية تنفيذ القرار.

ان هذه المواد ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢ تشكل أساس الفصل السابع الذي بموجبه يأتي القرار

موضوع البحث. ان القرار ١٣٧٢ يتضمن تسع نقاط أساسية وهي:

المواد الثلاثة الأولى منها يتضمن (١٨) نقطة فرعية تتعلق بـ الدعوة لمنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية، وتجميد الأموال المرتبطة بالإرهاب، والخطوات والإجراءات اللازمة لمنعها،

الفصل السابع فيما يندرج من أعمال في حالات تهديد السلم والأخلاق به وقوع العدوان:
مادة ٣٩ : يقر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الأخلاقي به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لاحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادة إلى نصابه.
مادة ٤٠ : منها لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن قيل أن يقدم توصياته أو يندرج التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩، إن يدعوا المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تدخل هذه التدابير المؤقتة بحق المتنازعين ومعطائهم أو يتركهم وعلى مجلس الأمن أن يحسب بعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابهم.

مادة ٤١ : لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذا التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدة والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية.

مادة ٤٢ : إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض او ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يندرج بطريق القوات الجوية والبحرية والبرقية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لاعتاده إلى نصابه ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والاحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة.

الإرهاب الدولي

ويفرض على الدول الامتناع عن أي دعم الصريح او الضمني للكيانات او الاشخاص الضالعين في العمليات الإرهابية، ويشمل الوضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويدهم بالسلاح وعدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية وتقديم مرتكبي جرائم الإرهاب إلى العدالة، وكفالة ادراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات الداخلية. وان تعكس العقوبات على نحو لجسامته تلك الأعمال الإرهابية، اضافة إلى وضع ضوابط فعالة على الحدود وما يتصل بشبيب اوراق السفر والهوية، وتبادل المعلومات وفقا للقوانين الدولية والمحلية، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، وكذلك كفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواست سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم، وان هذه القرارات وما ورد فيها تمثل حلقة الوصل بين الدبياجة وبين النقاط التالية وتمثل آليات اجرائية تتصل بكيفية التعاطي والتعامل مع ظاهرة الإرهاب.

الفقرة العاملة (٤) يلاحظ فيه الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة غير الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الاموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد التوائية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن ان ترتب عليها آثار مميتة. والتأكيد فيه على التعاون في المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي.

الفقرة (٥) يعلن كتأكيد تقليدي على ان أعمال الإرهاب وممارساته تتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة من حيث الامماد والتمويل والتدبير والتحريض. وهذا يدل على خطورة الموقف وأثارها وتوسيعها وتعارضها مع التنظيم والميثاق الدولي.

الفقرة (٦) قرر انشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن مكون من جميع اعضائه (١٠+٥)، مهمتها مراقبة تنفيذ القرار على ان تقدم جميع اعضاء الدول إلى اللجنة تقارير تتعلق بالخطوات المتخذة خلال (٩٠) يوما من تاريخ اتخاذها ويكون وفقا لجدول زمني تقترحه اللجنة.

الفقرة (٧) هي خطة اجرائية تتعلق بمهام اللجنة وآلية عملها. فنحسب على ان اللجنة بتشاور مع الامين العام تحدد المهام وتقدم برامج العمل وما تحتاج اليه خلال (٣٠) يوما.

الفقرة (٨) خاصة بالتأكيد على تنفيذ القرار.

الإرهاب الدولي

ويمكنا القول بأن القرار لم يوجه إلى جهة أو دولة معينة، ويعرف بحق الدولة أو بالآخر فرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس كما هو معروف به في ميثاق الأمم المتحدة ومؤكدة في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، وإن القرار ليس فيه أشارة أو دلالة على تعريف الإرهاب أو تحديد ملامحه، أو عرض وبيان أسبابه، لأننا نؤكد بأن التصدي للإرهاب الدولي لا يكون من خلال المعالجات الأمنية فقط رغم أهميتها، بل يحتاج إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية وغيرها. ومن جهة أخرى كأي قرار صادر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يتغافل التمييز بين المقاومة والإرهاب، رغم تأكيدها في القرارات السابقة خصوصيات الجمعية العامة حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، (وان مؤتمر دول أمريكا الجنوبية والدول العربية الذي عقد في برازيليا عاصمة البرازيل أكد في ١١/٥/٢٠٠٥ على شرعية المقاومة ضد الاحتلال الاجنبي)^(١).

وعليه، تعد لجنة مكافحة الإرهاب التي انشاءها مجلس الأمن، والتي تتتألف من جميع أعضاء المجلس، فريداً من نوعها من حيث اتساع ولايتها ومن حيث الابتکار في عملها. وقد قررت بمختلف لجان الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن، وذلك لأنها، شأنها شأن تلك الجان ونطاق مهامها يمثلان ابتکاراً هاماً ويفتحان آفاقاً جديدة للتعاون بين الدول.^(٢) وإن مجلس الأمن لم يفرض وللمرة الأولى، تدابير ضد دولة ما، أو قادتها، أو مواطنها أو ضد سلع، بل فرض تدابير ضد الأعمال الإرهابية في أنحاء العالم ضد الإرهابيين اتقسم. وهو واحد من أكثر القرارات شمولًا في تاريخ مجلس الأمن، وهو يؤكد على أن أي شخص يشارك في تمويل أعمال الإرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها يقدم إلى العدالة، وأنشأت اللجنة لجاناً فرعية لاستعراض تلك التقارير، بمساعدة خبراء في مجالات ذات الصلة، وتقوم بإجراء كل استعراض بالاشتراك مع الدولة التي قدمت التقرير. وتؤدي الشراكة إلى توفير قدر كبير من المساعدة الفنية والتعاون لتسهيل تنفيذ القرار ١٣٧٢ (٣) ويتلقى الجان الفرعية المشورة بخصوص الجوانب الفنية من تقارير الدول من جانب مجموعة

^(١) فتاة ابو ظبي، الاخبار، الساعة ٩ مساءاً في ١١ /مايس/ ٢٠٠٥.

^(٢) رسالة الأمين العام كوفي عنان إلى كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن في ١٦ آب ٢٠٠٢، في الدورة ٥٧ للجنة ١٦٢ من جدول الأعمال المؤقت بعنوان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (١٥/A/٥٧) صفحة ١٠.

^(٣) المصدر السابق نفسه صحيحة ١٠.

الإرهاب الدولي

من مستشارين والخبراء المستقلين الذين يتم تعينهم لتزويد لجنة مكافحة الإرهاب بالخبرة الازمة في الميادين التالية^(١):

صياغة التشريعات، القوانين والممارسات المالية، القوانين والممارسات الكرمكية، القوانين والممارسات المتعلقة بالهجرة، القوانين والممارسات المتعلقة بتسلیم المجرمين، الشرطة وانفاذ القوانین، الاتجار غير المشروعة بالأسلحة وأى مجال آخر ذي صلة من مجالات الخبرة، بما في ذلك تقديم المساعدات.

القرار ١٣٧٧ - ٢٠٠١^(٢)

يقرر هذا القرار باعتماد الاعلان المرفق بشأن الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ويشير إلى قراراته السابقة، ويعلن ان أعمال الإرهاب الدولي تشكل احد اخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين، ويدين الإرهاب بصورة مطلقة بغض النظر عن البواعث والاشكال والمظاهر، حيث يتنافى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وأنه تعرض للخطر ارواح الابرياء وكراامة وأمن البشر وتهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، ويؤكد على محاربة الإرهاب عبر ما يلي:

اتباع نهج شامل يعتمد مشاركة وتعاون فعالين من قبل المجتمع الدولي. و توسيع نطاق التفاهم بين الحضارات ومعالجة الصراعات الإقليمية وكامل نطاق القضايا العالمية، بما فيها الانمائية.ويشير إلى المناقشات في الجمعية العامة من ١٥ شرين الاول / ٢٠٠١ ويشجع الدول للصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة.ويطلب الدول لاتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ ، منها المجال التشريعي والمساعدة التقنية والمالية والتنظيمية والتشريعية، وطلبت الاعلان من الدول جميعها تكثيف جهودها للقضاء على الإرهاب الدولي.وان هذا القرار باعتماده على اعلان المذكور ليس الا مزيدا من تطبيق آليات تطبيق وتنفيذ القرار ١٣٧٣ / ٢٠٠١ .

(١) وللمزيد من المعلومات عن لجنة مكافحة الإرهاب الذي يتضمن الفقرات: الولاية المعهدود بها اللجنة، ما الذي تطلبها اللجنة من الدول، كيف تتعامل اللجنة مع الدول، تحديد الأولويات، لجنة مكافحة الإرهاب والمساعدة المقدمة للدول، والعمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، انظر : الشرط الالكتروني التالي:-<<http://www.un.org/arabic/sc/committees/1372/work.stm>>

وحوال معلومات عن لجنة مكافحة الإرهاب انظر الشرط الالكتروني :-<<http://www.un.org/arabic/se/commitecs/1372/revitalization.htm>>

(٢) قرار ١٣٧٧ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٤١٣ في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠١ .

الإرهاب الدولي

القرار ١٣٢٨ و ١٣٢٩ لسنة ٢٠٠١^(١)

هذا القرار تأكيد للقرارات السابقة المتعلقة بা�فغانستان، ويؤيد الجهود الدولية الرامية إلى استئصال شأفة الإرهاب اتساقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ويعيد التأكيد على قرارى ١٣٦٨ و ١٣٧٢ . وبما أن القرارين يدينانطالبان لسماحهم لشبكة القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية باتخاذ أفغانستان قاعدة لتصدير الإرهاب، يهيب بالجبهة المتحدة الأفغانية لحضور للجتماع دون تأخير وبحسن نية ودون شروط مسبقاً. وان القرار ١٣٨٢ ، يؤكّد قرار ١٣٧٨ ويطلب التعاون الدولي لوضع نهاية لاستخدام أفغانستان كقاعدة للارهاب، وانشاء حكومة عريضة القاعدة.

القرار ١٣٩٠ في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٢^(٢)

اتخذ هذا القرار بعد سقوط طالبان وحكومتها، ويؤكد القرارات السابقة بشأن أفغانستان والقرارى ١٣٦٨ و ١٣٧٢ ويكرر تأييده للجهود الدولية الرامية إلى استئصال الإرهاب وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويعرب عن تصميمه لاستئصال هذه الشبكة ويؤكد من جديد بأن أعمال الإرهاب الدولي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويقرر استمرار تطبيق التدابير المفروضة، ويقرر ان تتخذ جميع الدول التدابير على النحو المبين في القرار ١٣٣٣ / ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ / ١٣٣٣ بشأن اسامة بن لادن وأعضاء منظمة القاعدة وجماعةطالبان وسائر الجماعات والأفراد والمشاريع والكيانات المرتبطة بهم.

^(١) قرار ١٣٧٨ في جلسة ٤٤١٥ في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠١ / S/RES/١٣٧٨ ٢٠٠١ / ٤٤٢٤ في ٦ كانون الاول ٢٠٠١ . وللمزيد من المعلومات انظر : رسالة مؤرخة في ١٠/١٩ ، ٢٠٠١/٩٨٦ (S/٢٠٠١/٩٨٦) ، الموقعة من قبل رئيس اللجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب المنشأة بقرار ١٣٧٣ الفقرة ٧، جرمي غرينستوك KCMG . ومرفق لعمل اللجنة لفترة ٠٠ يوماً الأولى، وتسلّم اللجنة بان العديد من مجالات مكافحة الإرهاب ذات طابع حساس ، وانه ينبغي للجنة ان تكفل أعلى مستويات السرية في هذه الحالات ، وهي لن تنشر أسماء الشخصيات الحكومية الرسمية التي تتصل بها ، وستضيق عند الطلب نطاق تعليم العواد التنفيذية الحساسة ، وتعيّم البيانات التوجيهية على الدول بشأن شروط الإبلاغ الواردة في الفقرة ٦ من القرار

وبحلول ٢٠٠١/١١ تقوم اللجنة بنشر قائمة ب نقاط الاتصال لإجراء الحوار مع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة والقيام بالتعاون مع الأمانة العامة، بإنشاء تجمع للخبراء في المجالات المتعلقة بعمل اللجنة وصياغة التشريعات، والقانون ومارسة العالىان، والقانون والمارسة الكركيان، والقانون والمارسة المتعلقان بالهجرة، والقانون والمارسة فيما يتصل بتسليم المجرمين، وأنشطة الشرطة وإنفاذ القانون، والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبحلول ٢٠٠١/١٢/٢٧ تقوم بتلقي التقارير الأولية من جميع الدول والشرع في تحليتها، والشرع في تحديد وتعييم احسن الممارسات والبحث عن وسائل مساعدة الدول عند الاقتضاء ويمكن الاتصال بموقع اللجنة : <http://www.un.org/Docs/sc/committees/> .

^(٢) قرار مجلس الأمن ١٣٩٠ في جلسته ٤٤٥٢ المعقدة في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٢ .

الدعاية

ويقرد ان تعمل بانتظام اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ / ١٩٩٩، وان تتعاون مع لجان الجزاءات الاخرى، ذات الصلة التابعة لمجلس الامن، ومم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٦ من قرار ١٣٧٤ .

العدد ١٤٣٨ لسنة ٢٠٠٢^(١)

يؤكد القرارات السابقة خصوصاً ١٣٧٣، ويؤكّد على ضرورة استخدام جميع الوسائل لمكافحة ما ينجم عن ارتكاب أعمال إرهابية من أخطار تهدّد السلم والأمن الدوليين، وفقاً لمعيار الأمم المتحدة. ويدين الهجمات بالقنابل في مدينة بالي في إندونيسيا في ١٢/تشرين الأول ٢٠٠٢، والأعمال الإرهابية الأخرى، ويؤكّد بأنها شأن أي عمل إرهابي، دولي، تشكيلاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين^(٣).

٢٠٢٣ / اكتوبر / ١٤٤٤ المعقولة في تشريح القرآن

(٢) والمعلومات حول عمل لجنة مكافحة الإرهاب -لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٢ انتظر : رسالة مؤرخة من رئيس اللجنة جيريمي غرينسنوك في ١٥ / ٢٠٠٢ / ٦٧(S)، حيث يشير إلى رسالة ٢٠٠١/١٩(S) لفترة التسعين يوماً، وأن الفترة التسعين يوماً الثانية من ٢٠٠١/٢٨ / ٢٧ - (أندر ٢٠٠٢ / ٢٨) ستقوم لجنة مكافحة الإرهاب بحلول ٢٠٠٢ / ٢١ بالامور التالية: تنشر قائمة منقحة لقاطن الأنصار لتسهيل الحوار مع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، وانتشار فريق من الخبراء الأساسيين ومجموعة من الخبراء (مستشارو اللجنة) والمشروع في تحليل المجموعة الأولى من التقارير، حيث ووضعت اللجنة مبادئ توجيهية لتقديم التقارير، وأنشأة اللجنة ثلاثة لجان فرعية، تضم كل منها خمسة من أعضاء اللجنة، للإجراء مناقشة أولية لكل تقرير وكل تحليل للخبراء. وبحلول ٢٨ / شباط / ٢٠٠٢، سيم الانتهاء من استعراض ثلث المجموعة الأولى من التقارير، وإنشاء دليل للمساعدة المتاحة في المجالات التي يشملها قرار ١٣٧٢ ومنها :

برامج المساعدة التقنية ذات الصلة، والمساعدة المالية المتاحة، وأمثلة أو مصادر التشريعات أو القوانين التنموية
ومعلومات عن المعاراتن الإدارية ومصادر الخبرة، وستواصل اللجنة تقديم معلومات عن انشطتها بصورة منتظمة في هناك
الشفافية في عمل اللجنة. وانظر / رسالة مؤرخة من رئيس اللجنة المؤرخ ٢٧/٢٠٠٢/٢١٨ (S/2٠٠٢/٢١٨) واد يشير إلى رسالة
٢٠٠٢/١٥ (S/٢٠٠٢/٢٧)، حيث جاء فيه باللجنة ستقوم بتشغيل موقع اعلامي، واستعراض المجموعة الأولى من التقارير،
وإجراء الاتصالات المبدئية على الأقل مع جميع المؤسسات الاقتصادية ودون الإنقليمة والدولية المعنية بكافحة الإرهاب، والشروع
في استعراض المجموعة الثانية من التقارير بحلول ٢٥/مايو/٢٠٠٢، وحيث هناك شفافية في عمل اللجنة ويمكن زيارة الموقع
الإلكتروني، على العنوان التالي: <http://www.un.org/Docs/Sc/committees/٢١٢٣-١٢١٢٣>

وانتظر رسالة مؤرخة في ٢٤/٦/٢٠٠٢ (S/٢٠٠٢/٧٠٧) والموقف يصدق برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب من ٦/٢٦ إلى ٢٢/أيلول/٢٠٠٢ وبطابق ٣١/أغسطس ستقوم اللجنة بالاتصال بجميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستعراض التقارير وتحسين شكل وممون دليل المساعدة والشروع في اتصالات منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن المساعدة وغيرها من المسائل. وستحافظ اللجنة أيضاً على موقع إعلامي على الشبكة بشأن انشتهاها وسيواصل الرئيس والخبراء إبلاغ المنظمات خارج الأمم المتحدة بشأن عمل اللجنة من خلال حضور الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية ويعكس هذا الأمر مستوى التطوير في متابعة ومعالجة ظاهرة الإرهاب الدولي. والرسالة المؤرخة في ٢٥/أيلول/٢٠٠٢ (S/٢٠٠٢/١٧٥) حيث جاء فيه مشروع برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب من ٩/٩ إلى ٩/١٢/٢٠٠٢ حدّد في هذه الوثيقة برنامج عمل لجنة لفترة الـ ٩٠ يوماً الخامسة استكمالاً لبرنامج العمل ٩٠ يوماً الرابعة (S/٢٠٠٢/٧٠٧). وفيها يتم تحديد دليل جهات الاتصال وتعمّل بانتظام موجود في <http://www.un.org/Sc/ctc>.

وتحث اللجنة جميع الدول ان تقدم تقريرا عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٢ حيث لحد هذا التاريخ وصل إلى ٢٦١ تقريراً ولم تقدم بعد تقارير من ١٧ دولة ومن بينها ٨ دول لم تجر اتصالاً باللجنة بعد. وبما ان النطاق ١٣٧٢ واسع، لا يستطيع اللجنة ان تترك بالتفصيل على كل الحوائط في فترة الا ٩٠ يوماً المقابلة. لذا يركز على الاولوية لمرحلة (الف) على النحو التالي: ينفي

الإرهاب الدولي

القرار ١٤٤٠ في ٢٤/تشرين الاول /٢٠٠٢: صدر القرار تأكيدا لقرار ١٣٧٣، ولادانة العمل البشع الإرهابي المتمثل في احتجاج الرهائن في العاصمة الروسية موسكو في ٢٢/تشرين الاول /٢٠٠٢ والأعمال الأخرى المختلفة في البلدان الأخرى، و شأنها كاي عمل ارهابي دولي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وفي الفقرة العاملة ٢ يطالب بالافراج فورا عن جميع الرهائن وفي الفقرة ٥ يعرب عن اصراره المؤكّد على مكافحة جميع الاشكال الإرهاب، وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

القرار ١٤٥٠ في ٢٠٠٢^(١):

صدر القرار بعد التبني القاعدة يومي ٨ و ٩ /١٢ /٢٠٠٢ مسؤلية الأعمال الإرهابية التي اقترفت في كينيا في ٢٨/١١/٢٠٠٢، ويؤكد من جديد اهداف ومقاصد الأمم المتحدة وقراراته ذات الصلة بشأن مكافحة الإرهاب من قرار ١١٨٩ في ١٩٩٨ فصاعدا، والالتزام بالاتفاقية الدولية لمنع الهجمات الإرهابية بالقنابل واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلام الطيران المدني.

وفي الفقرة العاملة ١ بعد ادانته للهجوم الإرهابي بالقنابل في فندق بارادايس كيكامبala بكينيا، ويدين محاولة الهجوم بالقذائف الصاروخية على طائرة الخطوط الجوية الاسرائيلية (أركيا) اثناء مغادرتها مومباس بكينيا في ٢٨/١١/٢٠٠٢.

القرار ١٤٥٢ في ٢٠٠٢^(٢):

صدر بصدّد بعض الملابسات من قبل الدول التي قد تكون عائقا امام مصلحة مشروعة في تعامل بعض الدول، لذا بما ان القرار يشير إلى القرارات السابقة ١٢٦٧ ، ١٩٩٩ ، ١٢٦٣ و ١٢٣٢ و ١٣٩٠ ويؤكد القرار ١٣٧٣.

القرار ١٤٥٣ في ٢٠٠٣^(٣):

يؤكد القرارات السابقة والالتزام الملقى على عائق جميع الدول الأعضاء بتنفيذ القرار ١٣٧٣ تنفيذا كاملا، بما في ذلك ما يتعلق باي عضو في طالبان ومنظمة القاعدة واي افراد او جماعات

ان يكن لدى الدول تشريعات نافذة تقطي كافة جوانب القرار ١٣٧٣، والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية -١٢ المتعلقة بالإرهاب.

^(١) قرار ١٤٥٠ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٦٧ في ١٢/كانون الاول /٢٠٠٢.

^(٢) قرار ١٤٥٢ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٧٨ في ٢٠/كانون الثاني /٢٠٠٢.

^(٣) قرار ١٤٥٣ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٨٦ المعقدة في ١٧ / كانون الثاني يناير ٢٠٠٣.

الارهاب الدولي

ومؤسسات وكيانات لها صلة بطلابان ومنظمة القاعدة، والالتزامات الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب وفقا لقرارات مجلس الأمن. ويؤكد من جديد الحاجة إلى مكافحة ما يهدد السلم والأمن الدوليين. يلاحظ ضرورة مراعاة أحكام ١ و ٢ للقرار ١٤٥٢ عند تنفيذ التدابير الواردة في الفقرة ٤ / ب من القرار ١٢٦٧، الفقرة ٨ / ج من القرار ١٢٢٣ والفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٢٩٠، وبموجب الفصل السابع يقر تحسين تطبيقها.

ففي الفقرة العاملة ٦ يطلب من الدول أن تقدم تقريرا متكتملا إلى اللجنة في موعد أقصاه ٩٠ يوما من اتخاذ هذا القرار عن جميع الخطوات التي اتخذت بتنفيذ التدابير المشار إليها أعلاه والتحقيق والإنفاذ بذلك. والفقرة ٧ يهيب بجميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر المنظمات والاطراف المهمة، حسب الاقتضاء، ان تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة ومع الفريق الرصد المشار إليه في الفقرة ٨ ادناء بما في ذلك تقديم ما قد تطلبها اللجنة من معلومات عملا بجميع القرارات ذات الصلة، وتقديم جميع المعلومات ذات الصلة، قدر الامكان، لتسهيل القيام على الوجه السليم بتحديد هوية جميع الأفراد والكيانات الوارد ذكرهم في القائمة.

وفي الفقرة ٨ يطلب إلى الأمين العام أن يقوم متى اتخذ هذا القرار وبعد التشاور مع اللجنة، بتعيين خمسة خبراء، مستفيدا في ذلك قدر الامكان وحسب الاقتضاء من خبرة أعضاء فريق الرصد المنشأ عملا بالفقرة ٤ / أ من القرار ١٣٦٣ / ٢٠٠١ ليقوموا خلال فترة ١٢ شهرا أخرى، برصد تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١ من هذا القرار ومتابعة أي معلومات ذات الصلة فيما يتعلق بأي تنفيذ غير كامل للتدابير المشار إليها أعلاه.

والفقرة ١٢ يطلب من فريق الرصد أن يقدم برنامج عمل تفصيلي في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار ويساعد اللجنة في تزويد الدول الأعضاء بالارشادات الازمة بشأن شكل التقارير المشار إليها أعلاه في الفقرة ٦. والفقرة ١٣ يطلب إلى فريق الرصد بتقديم تقريرين خطين أو بهما بحلول ١٥ / حزيران ٢٠٠٣ والثاني بحلول ٢٠٠٣/١١/١ عن تنفيذ التدابير المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه ويزود اللجنة بما تطلبها من معلومات.

الإرهاب الدولي

ووفقاً للفقرة ١٥ يطلب من اللجنة استناداً إلى تقديمها الشفوية المقدمة للمجلس والمشار إليها في الفقرة ١٤ أعلاه، أن يقوم بإعداد تقييم خطي عما اتخذته الدول من إجراءات لتنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، وتعتمد بما بعد ذلك على أعضاء المجلس^(٣).

(١) رئيس لجنة مكافحة الإرهاب ووجه رسالته المؤرخة في ١٦/٢/٢٠٠٣ (٢٠٠٣/٧٢/S)، مع المرفق لبرنامج عمل اللجنة لفترة ١٠ يوماً السادس من ١/١ إلى ٣١/١٢٠٠٣ وترحب فيه اللجنة بالدعم الذي تلقته حتى الآن من الدول الأعضاء ومن الأمانة العامة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون التعليمية. وهي تشيد بمساهمة فريق خبرائها المستقلين في عمل اللجنة، وستواصل اللجنة العمل بعدل وشفافية، وتناشد الدول ١٣ التي تقدم التقرير أن تبادر إلى ذلك. وتناشد الدولـ (٢٠)ـ التي تأخرت عن موعد تقديم تقريرها الثاني، أكملـ (٢١)ـ ثلاثة أشهر إن تقدمهاـ (٢٢)ـ في أقرب وقت ممكن.

وتقوم اللجنة بحلول ٢١/١١ بمراسلة إلى مائة دولة بشأن القضايا المتعلقة بـ «مرحلة الف» من القرار ١٣٧٣، ودعوة المنظمات المرتبطة بتقديرها في المجالات المشمولة بالقرار ١٣٧٣ وكذلك توصلت اللجنة إلى اتفاق بشأن المرحلتين باه وجميع المحدثتين على التحول التالي:

- أ-هيكل للشرطة والاستعلامات الخبيث ورصد واعتقال الضالعين في الانشطة الإرهابية والافراد الداعمين للانشطة الإرهابية.**

ب-فرض قيود على مستوى الجمارك والهجرة والحدود لمنع تنقل الإرهابيين ونشاء ملاذ آمنة.

ج-فرض قيود لمنع وصول الاسلحة إلى الإرهابيين.

المرحلة جيم:-

أ- التعاون على الاصعدة الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك تبادل المعلومات.

جـ-الصلات بين الإرهاب وبقية المخاطر التي تهدى الأمـن (الاتجار بالأسلحة، والمخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، وبنقل غير المشروع للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية). ووفقا لقرفـة ٤ / بـ من المرفقـ، تقوم اللجنةـ باتفاقـ الخطـوات اللازمةـ من أجلـ ان تتمكنـ المصـفوقةـ المعلوماتـ المـجمـعةـ عن طـرقـ الـاتـصالـاتـ التيـ تـجريـهاـ الـجـنةـ معـ الدـولـ بشـانـ تنـفيـذاـ للـقرارـ ٢٧٢ـ، وذلكـ حتىـ تتـضـمنـ اكـبرـ قـدرـ مـعـكـنـ منـ المـعلومـاتـ ليـستـقـيدـ منهاـ الـجهـاتـ التيـ تـنسـيـ إلىـ تقديمـ المسـاعـدةـ وهذهـ المصـفوقةـ ليستـ متـاحةـ بـماـشـةـ علىـ الشـبـكةـ ولكنـ باـسـتـطـاعـةـ منـ يـرغـبـ الـاطـلاـعـ عـلـىـ نـسـخـةـ مـنـهاـ انـ يـقدـمـ طـلبـاـ إـلـىـ فـريـقـ المصـفوـقةـ التقـنيةـ (الـهـاتـفـ: ١٠٤٤ـ، الـفاـكسـ: ٤٥٧ـ٢١٢ـ، الـإـلـكـتروـنيـ: cic@un.orgـ)ـ وأـيدـ مجلسـ الـأـمـنـ، فيـ بيانـ رـئـيـسـ الصـادرـ فيـ ١٢ـ/٣ـ/٢٠٠٣ـ، اعتـزـامـ الـجـنةـ تحـسـينـ تـدـقـقـ المـعلومـاتـ وـالـخـبرـاءـ وـالـمـعيـارـ وـأـفضلـ الـعـمارـسـ وـتـنـسـيقـ النـشـاطـ الجـاريـ عـنـ طـرقـ دـعـوةـ جـمـيعـ المـنظـمـاتـ الدـولـيـةـ وـالـاقـليمـيـةـ وـدـونـ الـاقـليمـيـةـ الـمعـنـيةـ إـلـىـ الـقـيـامـ بـالـسـاـهمـةـ بـالـمـعلومـاتـ بشـانـ اـنشـطـتهاـ فيـ مـجالـ مـكافـحةـ الإـرـهـابـ، وـاقـادـ مـعـثـلـ لـحـضـورـ الجـلـسةـ الخـاصـةـ الـتـيـ عـدـهاـ ٣ـ/٢ـ/٢٠٠٣ـ الـلـاجـةـ مـعـ الـمنظـمـاتـ.

وانتظر: رسالة مؤرخة ٢١/أذار ٢٠٠٣ (٢٨٧/S)، الموقعة من قبل جيرمي غرينستوك رئيس اللجنة حتى
٤/نيسان ٢٠٠٣ ولينرو سيناسييف. أرباس رئيس اللجنة اعتباراً من ٥/نيسان ٢٠٠٣ المرفق ببرنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب.
١/نيسان - ٣٠ - حزيران ٢٠٠٣. لفترة التسعين يوماً السابقة.

وفي الفقرة ٥ ستواصل اللجنة تطوير موقعها على شبكة الانترنت كدليل للمعلومات مكافحة الإرهاب وينشأ القسم الإجراءات الأقلية.

وفي الفقرة ٩ من المرفق توريد الوثيقة (S/٢٠١٩/١٨)، الإجراءات التي اتخذتها اللجنة فيما يتعلق بتناول المسائل الواردة في القرار ٤٥٦. وستقوم اللجنة بحلول ٤ نيسان بابلغ مجلس الأمن كتابياً داخل التطورات.

وفي الفقرة ١٥ رحبت لجنة مكافحة الإرهاب بمشاركة حوالي ٦٠ منظمة دولية واقليمية ودون اقليمية في الاجتماع الخاص المعقد في آذار. وفقاً لقرة ٢١ ستستضيف لجنة مكافحة الإرهاب اجتماعاً ثنائياً قررت عمل الوكالات التقنية والمنظمات التي تتضمن أنشطتها بمراقبة استخدام المواد الفوتوغرافية والكمبيوuter و والمعلوماتية والبيولوجية وغيرها من المواد الفتاكـة وأمكانية الحصول عليها

الإرهاب الدولي

القرار ١٤٥٦ (١) : ٢٠٠٣

ان القرار يقرر الاعلان المرفق بشأن مسألة مكافحة الإرهاب، حيث اجتمع المجلس على مستوى وزراء الخارجية في ٢٠٠٣/١/٢٠، يؤكد من جديد بان الإرهاب بجميع اشكاله ومظاهره يشكل تهديدا من اخطر التهديدات المحدقة بالسلم والأمن، ويبدي بان هناك خطرا جسريا ومتناطيا يتمثل في حصول واستخدام الإرهابيين للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها، واصبح من السهل في عالم معلوم ان يستغل الإرهابيون التكنولوجيا والاتصالات وعقد مجلس الأمن العزم على التصدي للتغصب لترميم أعمالهم الإجرامية، والعمل على تهيئة جو من التسامح والاحترام المتبادلين ويتناشد بالتعاون الفعلى من جانب كافة الدول والمنظمات وعلى مضاعفة الجهد على الصعيد الوطني.

القرار ١٤٦٥ (٢) : ان القرار يعيد تأكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراته ذات الصلة، وبخاصة القرار ١٣٧٣ وفي الفقرة العاملة ١ يدين باقوى العبارات الهجوم بالقذائف في بوغوتا، كولومبيا، في ٧ شباط ٢٠٠٣ ويعتبرها كأي عمل ارهابي يهدد السلم والأمن الدوليين.

وذلك من اجل تقديم الطرق الكفيلة بتعزيز فعالية الاجراء العالمي المستخدم ضد الإرهاب في هذا المجال ويرد الإجراء التطلعى المقترن بشأن المسائل الواردة في القرار ٢٠٠٣/١٤٥٦ في المذكورة التي اعدتها اللجنة ٢٠٠٣/١٩٨ (S) وتنتمى اللجنة دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حضر الاسلحة الكيميائية والمنظمة المكرمة العالمية، والاتصال بالى هذا الاجتماع. ووفقا لفقرة ٢٢ تنشئ قسم (الإجراءات الإقليمية) على موقعها على الشبكة العالمية.

(١) للمزيد من المعلومات انظر الملحق لقرار ١٤٥٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٨٨ المعقدة في ٢٠٠٣/١/٢٠ (S/res/١٩٥، ٢٠٠٣).

(٢) القرار ١٤٥٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٧٦ في ٢٠٠٣/٢/١٢، انظر رسالة مؤرخة في ١٥/٢/٢٠٠٣، اعيد اصدارها لأسباب فنية (S/٢٠٠٣/٧١٠)، ومرفق برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما الثامنة من ٧/١ إلى ٢٠٠٣/٩/٢٠، حيث توافق مصلحة اللجنة العمل مع الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ على أساس مبادئ التعاون والشفافية والمساواة وان اهدافه الرئيسية لا تزال هي زيادة وعي المجتمع الدولي بان كل عمل ارهابي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مع التركيز على التدابير العملية التي من شأنها زيادة السبل المتاحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تقوم اللجنة بما يلي بحلول ٧/٣١ كفالة تقديم الامانة العامة لموقع الجديد على شبكة الانترنت الجديدة واصلة استكمال محتوياتها بجميع اللغات الرسمية المست للام المتحدة، وتعميم مصقوفة شهرية، بغرض تحديد الاحتياجات والعروض المتعلقة بالمساعدة ... الخ.

وفقا لفقرة ٧ يطلب اللجنة اضافة لدعوتها المصادقة على الاتفاقيات الدولية، يطلب ان تدرج هذه المجموعة الهامة من صكوك القانون الدولي في تشريعاتها المحلية. حيث في ايلول ٢٠٠١ كان اقل من ١٢ دولة فقط اصبحوا اطرافا في الاتفاقيات، وحتى ٣٠ حزيران ٢٠٠٣ زاد العدد إلى اكثر من ٤٠ دولة. ويوجب الفقرة ٢٥ عقدت اللجنة في ١٥ آيار ٢٠٠٣ اجتماعا مع ممثلين عن منظمة الكمارك العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حضر الاسلحة الكيميائية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الاتصال)، ساهمت فيه ايضا الاطراف في اتفاق بازل. وتم في ذلك الاجتماع ابراز أهمية القيام من اجل مكافحة الإرهاب بمراقبة صارمة لجميع المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والفتاكه التي تمثل خطرا شديدا وحرمان الجماعات والمنظمات الإرهابية

الإرهاب الدولي

القرار ١٥٠٦ / ١٢٠٣^(٢)

انصدر بصدق الحكومة الليبية وقضية لوكريبي ويشير إلى قرارته السابقة، ويرحب بالرسالة التي وجها القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية للامتنال للقرار المذكورة أعلاه، لا سيما فيما يتصل بقبول المسؤولية عن الأعمال التي قام بها المسؤولون الليبيون، ودفع التعويضات الملائمة ونبذ الإرهاب، والالتزام بالتعاون مع أي طلبات أخرى للحصول على معلومات تتصل بالتحقيق (S/٢٠٠٣/٨١٨).

من الحصول على تلك المواد. وستواصل اللجنة دراسة الموضوع لايجاد افضل طريقة المساعدة في منع تحول تلك المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين إلى واقع.

^(٣) قرار ١٥٦ الذي اتخذت مجلس الأمن في جلسته ٤٨٢٠ (الجزء الثاني) المقودة في ١٢ ايلول ٢٠٠٣ - وانظر رسالة مؤرخة في ٢٠٠٢/١٤ (S/٢٠٠٣/٩٩٥) ومرفق ببرنامج عمل لفترة التسعين يوماً التاسعة المعتمدة من ١٠/١ ٢٠٠٣/١٢/٣ . وبموجب الفقرة ٥ ان دولة تأخرت في تقديم تقاريرها عن الموعد المحدد لها ز في القسم الثاني من عمل اللجنة في الفقرة ٨ حيث جاء بأنه في برنامج العمل السابق قسمت اللجنة عملها إلى ثلاثة مراحل : الف- التركيز على التسريعات ، باء - التشديد على تقوية الجهاز التنفيذي للدول ، وجيم - انشاء آليات التعاون وتعزيزها على مختلف المستويات واقرر اللجنة وثيقة عمل معنونة (معايير لاعداد مسودات الرسائل الموجهة إلى الدول بعد المرحلة الف ، وكذلك لكتالوج الاتساق والمساواة في المعاملة عند تحليل التقارير المقدمة من الدول وفي الوقت ذاته ، تحقيق التوازن في الاهتمام الذي تتطلبه الدول التي لا تزال في المرحلة الف او باء . وبموجب الفقرة ١١ اعدت اللجنة تلخيص المعلومات ومصادر المساعدة من أجل مكافحة الإرهاب ، انظر <http://www.un.org/Docs/sc/commitcc/1777/ctcda/index.htm> .

- وبموجب الفقرة ١٥ كما ذكرنا للجنة موقع اعلامي : <http://www.un.org/sc/ctc> .
بموجب وبيان الأعمال المقللة للجنة :- فقرة ٢١ يعتزم رئيس اللجنة ان يعرض عليها تقريرا تقوم فيه بما بعد باحاته إلى مجلس الأمن بعرض تقيمه وستتناول ذلك التقرير المشاكل التي تواجه الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ / ٢٠٠١ ٢٠٠١ .
الصعوبات المتعلقة بهيكل اللجنة نفسها وسير أعمالها . والهدف هو تحديد المسائل الرئيسية بقصد القيام فيما بعد بإجراء مناقشة لما يمكن للجنة ومجلس الأمن نفسه ان يتخدنه من تدابير لكتالوج الوفاء باكمال وجه ويسارع ما يمكن بالالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ .

وكذلك رسالة مؤرخة في ١٢/١٢ (S/٢٠٠٣/٢٢) ومرفق طيه ببرنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما العاشرة (١/١) .
^(٤) بموجب الفقرة ٤ حتى ١٥/٢٠٠٤ تلقت اللجنة ٤٦ تقريرا من الدول ومن الجهات الأخرى وشملت تلك التقارير ١٩١ من الاول من دول أعضاء و٥ من جهات أخرى ، و١٥٨ من الثانية من الدول الأعضاء وتقريرين من جهات أخرى ، و٠ من ٢٠٠٤/١٥ الثالثة من الدول الأعضاء ، و٥ من التقارير الرابعة . وقامت جميع الدول بتقديم تقاريرها الاولى . وفقا الفقرة ٥ انه حتى ٦٥ دولة في تقديم تقاريرها في الموعد المحددة لها .

ووفقا لفقرة ٧ ستدرس اللجنة أسباب درجة المشاركة في بعض المناطق وستتطرق في اتخاذ مبادرات من أجل تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على ان تصبح اطرافا في الاثنى عشرة اتفاقية وبروتوكولات ذات الصلة . وبموجب فقرة ١٠ حدد اللجنة مشاكلها العملية والمالية والاتصال ، فضلا عن اعادة النظر في الإجراءات الراهنة للجنة مكافحة الإرهاب في مجموعة من المجالات (اعادة النظر في مراحل العمل الثلاث الف وباء وجميم ، وضورها كفالة التناصح في النتائج التي تتوصل اليها اللجنة ، والآلية صنع القرار وأيام متتابعة وافية لما تتخدنه من قرارات ، وال الحاجة الى توسيع نطاق المحاضر الإعلامية الرامية للجنة . ويشأن الأعمال المقللة للجنة : ستقدم اللجنة تقريرا إلى مجلس الأمن ، عن التدابير التي ستتخذ من أجل مواجهة المشاكل التي تعرّض الدول الأعضاء واللجنة ذاتها فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ على النحو المعروض في تقرير الرئيس اللجنة المؤرخ في ٢٠٠٣/١١/١٤)

الإرهاب الدولي

القرار ١٥٢٦ / ٢٠٠٤^(١)

يشير هذا القرار إلى القرارات السابقة، ويؤكد على الالتزام بتنفيذ القرار ١٣٧٣ من قبل جميع الدول، بما فيما يتعلق بأي عضو في حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وأي أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو كيانات لها صلة بحركة الطالبان وتنظيم القاعدة، من حيث التمويل أو التخطيط أو التسهيل أو الاعداد في ارتكاب أو دعم الأعمال الإرهابية وهذا القرار يؤكد ادانته لشبكة القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى لما ترتكبه من أعمال إرهابية إجرامية متواصلة ومتعددة تهدف إلى قتل المدنيين الأبرياء وغيرهم من الضحايا وتدمر الممتلكات وتقويض الاستقرار. ويؤكد أن على الدول والهيئات والمنظمات الدولية بتخصيص الموارد من خلال الشراكة الدولية لمواجهة التهديد للأمن والسلم الدوليين يمثله القاعدة وطالبان وما يرتبط بهما وصدر القرار بموجب الفصل السابع.

القرار ١٥٢٥ / ٢٠٠٤^(٢)

(١) القرار ١٥٢٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسة ٤٩٨ المقودة في ٢٠٠٤/٣/١١. وكذلك صدر القرار ١٥٣٠ في ٢٠٠٤/٣/١١ لدانة الجماعات بالتقاول في مدريد .- إسبانيا جماعات إيتا الإرهابية.

(٢) القرار ١٥٣٥ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٣٦ في ٢٠٠٤/٣/١٢ قدمت لجنة مكافحة الإرهاب برنامج العمل من ٤١١ / ٢٠٠٤/٧/٣ لفترة ٩٠ يوماً مكملاً لفترة ٩٠ يوماً العاشرة وسيجري تكثيف برنامج العمل هذا وفقاً حالته تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ / ٢٠٠٤ ووفقاً لـ اولاً - فقرة ٤ تلقت اللجنة ٤٨٨ تقريراً ومن جهات أخرى، وإن ٧٠ دولة تأخرت عن المواعيد المحددة لتقديم تقارير كل منها. ووفق ثانياً لعمل اللجنة فـ ٩ . وافق اللجنة على ضرورة تعزيز وتكامل جهودها في مجال تيسير المساعدة التقنية وزيادة التنسيق والتعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية حسبما ورد في تقاريرها (S/٢٠٠٤/١٢٤, S/٢٠٠٤/٧٠).

وصدر قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في جلسته ٤٩٦ في ٢٠٠٤/٤/٢٨ ، ويؤكد على أن انتشار الأسلحة النووية والكييمائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها (والتي تعني القذائف والصواريخ والمنظومات الأخرى غير المقلة بشرا القارة على إيصال الأسلحة النووية أو «كييمائية أو بيولوجية المصعنة خصيصاً لهذا الاستعمال »، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . واز يساوره القلق إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب ومخاطر احتياز طراف فاعلة غير حكومية (تعنى الأفراد أو الكيانات، الذين لا يملكون باشطحة تدرج في نطاق هذا القرار)، من قبل الأطراف المحددة في قائمة الأمم المتحدة التي وضعتها وتنبأ بها وتنبأ بها وتتابعها لجنة المنشأة بموجب القرار مجلس الأمن ١٣٧٢ ، والاطراف التي ينطبق عليها القرار ١٣٧٣ ، الأسلحة النووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها، او استحداث تلك الأسلحة، او الاجئ بها او استعمالها .

وانتظر رسالة مؤرخة في ١٢٠٠٤ من رئيس لجنة مكافحة الإرهاب (الكستندر ف. كوتونزن) ومرفق طيه برنامج عمل اللجنة لفترة ٩٠ يوماً الثانية عشرة من ١٢٠٠٤/٧/١ . ، حيث ستنطلع اللجنة بحلول ٧/٢١ بالنظر في الخطة التنظيمية للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وقراره على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤ من القرار ١٥٣٥ / ٢٠٠٤ ، وماصلة القيام شهرياً بتعقيم مصفوفة مساعدات الدول، لتحديد الاحتياجات والعروض المتعلقة بالمساعدة، ومواصلة تطوير تعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب وللجنة المنشاة بموجب القرار ١٣٧٢ بشأن تنظيم القاعدة والطالبان، ومواصلة العمل بشأن تقييمات البلدان للاحتجاجات من المساعدة التي يمكن تشاولها مع الدول والمنظمات المانحة المهمة بالامر، بموافقة البلد المعنى المسبقة . وبحلول ٩/٢٠ من احدى برامجها الشروع مع جامعة الدول العربية في الاعداد للجتماع الاستثنائي الرابع الذي تعقد لجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في القاهرة . وفي اولاً - تنفيذ القرار ١٣٧٢ فقرة ٣ جاء با لجنة تلقت

الإرهاب الدولي

يتضمن القرارتأكيد على القرارات السابقة بشأن الإرهاب الدولي والإعلانين الوزاريين المرفقين، على التوالي، بالقرار ١٢٧٧ / ٢٠٠١/١٢ ، والقرار ١٤٥٦ / ٢٠٠٢/٢١ ، ويشيد بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن لجنة مكافحة الإرهاب، ويعرف بان دولا كثرا يحتاج إلى المساعدة في تنفيذ القرار ١٣٧٢ ، ويحس الدول والمنظمات على ابلاغ اللجنة بال المجالات التي تستطيع تقديم المساعدة فيها. ويؤكد على أهمية معالجة المشاكل التي تواجه الدول واللجنة في تنفيذ قرار ١٣٧٢ وفق ما جاء في تقرير رئيس اللجنة (S//٢٠٠٤/٧٠) ، ويؤكد على اعتبار الطابع الخاص ١٣٧٣ واستمرار الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين بسبب الإرهاب، والدور الهام الذي يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ان يواصل القيام به في الكفاح العالمي ضد الإرهاب، وضرورة تعزيز اللجنة بصفتها هيئة تابعة لمجلس الأمن مسؤولة في هذا المجال.

القرار ١٥٦٦ (١)

ان القرار يعيد تأكيد قراري ١٢٦٧ و ١٢٧٣ ، والقرارات الأخرى بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة الإرهاب. ويشير إلى قراره ١٥٤٠ / ٢٠٠٤ . ويرى بان الأعمال الإرهابية تعطل على نحو خطير التمتع بحقوق الإنسان تهدد التطور الاجتماعي والاقتصادي لجميع الدول وتقوض الاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي ويؤكد على تعزيز الحوار وتوسيع النطاق التفاهم بين الحضارات والاستهداف العشوائي لمختلف الديانات والثقافات، ومعالجة الصراعات الاقليمية والقضايا العالمية خصوصا التنمية.

وفي فقرة العاملة ٣ يذكر بان الأعمال الإجرامية بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل او الحق اصابات جسمانية خطيرة، او أخذ الرهائن بفرض اشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور، او جماعة من الاشخاص او اشخاص معينين او لتخويف جماعة من السكان، او ارغام حكومة او منظمة دولية على القيام بعمل ما او عدم القيام به، والتي تشكل جرائم في نطاق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ووفقا للتعریف الوارد فيها، لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبريرها باى اعتبارات ذات طابع سياسي او فلسفى او عقائدى او عنصري او

^{١٥} تقريرا من الدول وجهات أخرى وان ١٧ دولة قد تأخرت عن المواعيد النهائية المحددة لتقديم تقاريرها. ونذكر بأنه ليس هناك فرق واضح للقرارات الأخرى مع ما سبق عليه في الرسائل السابقة.

^{١٦} قرار ١٥٦٦ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسة ٥٠٥٤ في ٨/١٠/٢٠٠٤ (S/RES/١٥٦٦/٢٠٠٤).

الارهاب الدولي

عرقي او ديني او اي طابع اخر من هذا القبيل، ويهيب بجميع الدول ان تمنع هذه الأعمال، وان تكفل في حالة عدم منعها، المعاقف عليها بعقوبات تتماشاً مع مالها من تابع خطير.

وفي الفقرة ٨ يوجه اللجنة إلى ابتداء زيارات ميدانية إلى الدول، بموافقة الدول المعنية، وفي الفقرة ٩ يقرر إنشاء فريق عامل مشكل من جميع أعضاء مجلس الأمن للنظر في وضع توصيات وتقديمها إلى المجلس فيما يتعلق بالتدابير العملية التي ستفرض على الأفراد والجماعات والكيانات الضالعين في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطين بها، عدا التدابير التي وضعتها لجنة الجرائم المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركةطالبان، بما في ذلك مع ما يهد ملائماً من إجراءات أكثر فعالية لتقديمهم للعدالة عن طريق المقاضاة أو التسلیم، وتجميد أرصدتهم المالية، ومنع تحركاتهم عبر إقاليم الدول الأعضاء، ومنع تزويدهم بحميم أنواع الأسلحة والعتاد.

وفي الفقرة ١٠ يطلب من الفريق العامل المنشأة وفقاً لفقرة ٩ أن ينظر في امكانية إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم، يمكن أن يمول عن طريق التبرعات، وقد يتكون جزئياً من الأصول التي يتم الاستيلاء عليها من المنظمات الإرهابية وأعضائها والقائمين على رعايتها^(١).

(٤) من المقيد ان تشير إلى خطاب الامين العام كوفي عنان امام الجمعية العامة الثلاثاء ٢١/٩/٢٠٠٤ والتي جاء فيه (على الصعيد الدولي تحتاج جميع الدول، قويها وضعيفها، كيبرها وصغرتها، إطاراً لقواعد العادلة، تشق كلها بان الاخرين سيلونه الاحترام، وهذا الإطار لحسن الطالع موجود، فقط وضفت الدول مجموعة هائلة من القواعد والقوانين، من التجارة إلى الإرهاب، ومن قانون البحر إلى أسلحة الدمار الشامل، ونمن نعتبر ذلك انجازاً للمنطقة ينتشرنا بأشد درجات الفخر، غير ان هذا الإطار تشوهه ثغرات ويعتيره ضعف، فهو في اغلب الاحيان ينفذ بشكل انتقائي ويطبق بصورة ت Tessific، كما يقتصر إلى قوة الانفاذ التي تحيل مجموعة القوانين له نظام قانوني فعال). ويستقر في تقريره ويقول: ((وعندما تتعذر قدرة الانفاذ، مثلما الحال في مجلس الأمن، يشعر كثيرون بأن الإطار لا يستخدم دائماً بعدل أو بفعالية، وعندما يحتمك بشكل جاد إلى حكم القانون مثلما الحال فيلجنة حقوق الانسان، فإن من يتضررون به لا يطبيق عادة ما يعطون به، وعلى الذين يسعون إلى فرض الشرعية ان يجعلوا أنفسهم تجسيداً لها، وعلى الذين يتضررون بالقانون الدولي عليهم ان يطبقوه على انفسهم)) وكما جاء فيه بأنه لا بد على

وذلك في ١٥/١٠/٢٠٠٤ وجّه رسالة من رئيس لجنة مجلس الأمن المشتركة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (S/٢٠٠٤/٨٢٠) اندرية دنيسوف، ومرفق طيه برنامج عمل لفترة ٩٠ يوماً الثالثة عشرة من ١٠/١/٢٠٠٤ إلى ١٢/٣/٢٠٠٤، حيث جاء فيه بحلول تناول ٣٩٢ تقرير ٥٢٦ تلقته من الدول ومن جهات أخرى، وأن ٧٨ دولة قد تأخرت عن المواعيد النهائية المحددة لتقديم

وذلك رسالة مؤرخة من ١٣/١/٢٠٠٥ (٢٢٠٥/٢٢/S) من قبل رئيس لجنة مكافحة الإرهاب لفترة ٩٠ يوماً الرابعة عشرة. وجاء بيان اللجنة متواصلاً على مسأله مسترشدة بمبادئ التعاون والشفافية والمساواة في المعاملة ومستطلل اللجنة ترکز على تعزيز توافق الآراء داخل مجتمع الدولي بشأن أهمية مكافحة الإرهاب، واتخاذ التدابير العملية ترمي إلى زيادة قدرة الدول على مكافحة الإرهاب، والمساعدة على تحديد المشاكل التي تواجهها الدول في تنفيذ قرار ١٣٧٣. وبحلول ٤/٢/٢٠٠٤ كانت اللجنة قد تلقت ٥٥١ تقدماً من الدول، والجهات الأخرى، ومن ذلك فقد تختلفت ٧٩ دولة من المعدل الشهري المتقدمة تقاريرها.

الإرهاب الدولي

القرار ١٦٦٦ (٢٠٠٥) :

حيث تؤكد القرارات السابقة، ولا سيما قراره ١٣٧٢/٢٠٠١ و ١٥٦٦/٢٠٠٤، وفي الفقرة ١ العاملة بدين الهجمات الإرهابية التي وقعت في لندن في ٧/تموز ٢٠٠٥، ويعتبر أي عمل من الأعمال الإرهابية بمثابة تهديد للسلام والأمن. وفي الفقرة ٣ يدعو جميع الدول ان تتعاون وفق التزاماتها بموجب القرار ١٣٧٢/٢٠٠١، تعاونا فعالا في الجهود المبذولة للعثور على مرتكبي هذه الأعمال الوحشية ومنظمها ورعايتها وحالتهم إلى القضاء.

القرار ١٦٦٧ (٢٠٠٥) :

يؤكد من جديد بأن الإرهاب بجميع صوره ومظاهره يشكل أحد الأخطار الجسيمة التي تهدد السلام والأمن وان أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي، واد يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الفقرة ٢ و ٣ يدعو اللجنة المنشأة عملا بقرار ١٢٦٧ / ١٩٩٩ ان تعمل بالتعاون مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (لجنة مكافحة الإرهاب) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ / ٢٠٠٤، وكذلك فيما بين افرقة الخبراء التابعة لكل منها، بما في ذلك تعزيز تبادل المعلومات، وتنسيق الزيارات إلى البلدان، وتقديم المساعدة التقنية، وغير ذلك من المسائل ذات الأهمية بالنسبة للجان الثلاث كافة.

القرار ١٦٦٨ (٢٠٠٥) :

اذ يعيد تأكيد قراراته السابقة ذات الصلة بالعراق، ولا سيما القرار ١٥٤٦ / ٢٠٠٤. ويعيد دعمه الثابت للشعب العراقي في عملية تحوله السياسي على نحو المبين في القرار ١٥٤٦ / ٢٠٠٤ وتأكيد على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلماته الإقليمية، واد يهيب بالمجتمع الدولي الوقوف إلى جانب الشعب العراقي في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية.

(١) القرار ١٦٦١ / ٢٠٠٥ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٢٢ المقعدة في ٧/تموز ٢٠٠٥.

(٢) القرار ١٦٦٧ / ٢٠٠٥ الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته المقعدة في ٢٩/تموز / يوليو ٢٠٠٥، ومرفقه، الاول فيها العديد من التوصيات لعمل فريق الرصد والتي تعمل تحت اشراف اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ / ١٩٩٩ عملا بالفقرة ١٩ من القرار ١٦٦٧.

(٣) القرار ١٦٦٨ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٤٦، المقعدة في ٤ / آب أغسطس ٢٠٠٥.

الارهاب الدولي

وفي الفقرة العاملة ١ يدين بدون تحفظ وبأقوى العبارات ما يقع في العراق من هجمات ارهابية، ويعتبر أي عمل ارهابي تهديدا للسلام والأمن. ويعرّب في الفقرة ٤ عن عميق اساه لما حاقد بضحايا هذه الهجمات الإرهابية وعن خالص تعازيه لاسرهم ولشعب وحكومة العراق. ويؤكد في الفقرة ٥ بأنه يجب عدم السماح للأعمال الإرهابية بتعطيل عملية التحول السياسي والاقتصادي الجارية حاليا في العراق، بما في ذلك عملية صياغة الدستور والاستفتاء عليها في القرار ١٥٤٦ / ٢٠٠٤. وفي الفقرة ٦ يبحث بقوة على وجه التحديد الدول الأعضاء على ان تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه، ونقل الاسلحة إلى الإرهابيين، وامدادهم بالتمويل الذي يمكن ان يدعمهم، ويؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة ولا سيما البلدان المجاورة للعراق. وفي الفقرة ٩ يطلب إلى المجتمع الدولي ان يقدم دعمه الكامل إلى حكومة العراق في ممارستها لمسؤولياتها بتوفير الحماية للمجتمع الدبلوماسي، ولموظفي الأمم المتحدة والموظفين المدنيين الاجانب الآخرين العاملين في العراق.

ويمثل هذا القرار خطوة هامة في كونه يدين الإرهاب في العراق بصورة ملموسة ويدعو المجتمع الدولي ودول الجوار بضرورة عدم السماح للأرهاب بتعطيل العملية السياسية في العراق.

٤-٣ خلاصة تحليلية لجهود المجتمع الدولي لمكافحة الا رهاب الدولي

في ضوء ما تم عرضه وتحليله نجد ان الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي كبيرة وهامة ومتواصلة، ونرى بأن المنظمة الدولية (كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والدول) والمجتمع الدولي قد بذلت جهودا هائلة لمواجهة الإرهاب، بدءا من الدعوة لإصدار تشريعات، إلى عقد مؤتمرات واتفاقيات واصدار قرارات، ووضع آليات للتنفيذ، إلا أنها لا تزال غير كافية لحل المشكلة خاصة على مستوى التطبيق، ارتباطا بالتعقيدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية للإرهاب الدولي، وبراعته المتنوعة، وكذلك التعقيدات الناجمة عن طبيعة العلاقات الدولية على المستوى الخارجي، والصعوبات العديدة على المستوى الإقليمي والداخلي للدول.

فرغم أهمية القرار والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي، الا أنها لم تجد مجالا للتطبيق بفعل عوامل عديدة خاصة السياسية منها، لذلك من الضروري البحث عن آليات مناسبة

الإرهاب الدولي

تضمن تطبيق القرارات والاتفاقيات الدولية المختصة بمكافحة الإرهاب ووضع قدرات المنظمة الدولية والدول خاصة الكبرى تحت تصرف هذه التوجهات، فدون ذلك لا يمكن حشد طاقات المجتمع الدولي وتعبئته الجهود على المستويات الرسمية والشعبية بما في ذلك الرأي العام العالمي ومنظمات المجتمع المدني. لأن قضية الأمن لا تتجزأ، ومتراقبة بابعادها القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية والأمنية، ومن خلال هذا الترابط الوثيق تتتوفر الأرضية المناسبة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

ونرى بان القرارات الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي والاخري المتعلقة بمناهضة الإرهاب الدولي، تتجاهل الاشارة إلى الأسباب الكامنة وراءه منذ بداية النظام الدولي الجديد، ويعتبر أن الدافع لتزايد الاعمال الإرهابية هو التحصب والتطرف، دون ذكر الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفيسة (مع إن الإرهاب مدان تحت ذريعة أي دوافع) لكن القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة خصوصا القرار ٦١/٤٠ الصادر في ١٩٨٥/١٢/٩، نص في البند ٩ منه على ما يأتي: (تحث الجمعية العامة كذلك جميع الدول، فرادى وبالتعاون مع الدول الأخرى، وكذلك اجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، على ان تسهم في القضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي وان تولي اهتماما خاصا بجميع الحالات بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة والصارخة لحقوق الإنسان والحرية الأساسية والحالات التي يوجد فيها احتلال اجنبي، التي يمكن ان تولد الإرهاب الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر).

وقد أكدت القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي بعد احداث ١١ سبتمبر، على مبدأ (حق الدفاع عن النفس)، في قراره رقم ١٣٦٨ الصادر في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١، غداة احداث نيويورك واشنطن وجاء تأكيده في قرار ١٣٧٣ وما بعده، تأكيد الحق الراسخ للفرد والجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف في ميثاق الأمم المتحدة. حيث تعتبرها بانها تعطي الشرعية للحرب على الإرهاب، لكن اغفل في نفس الوقت حق تقرير المصير للشعوب وحق المقاومة وشرعية كفاح حركات التحرر الوطني في النضال من اجل تحقيق تلك الغاية. رغم انها قد اكدها في القرارات المستقلة وهذا يعد بالأساس إلى تغيير البيئة السياسية الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولكن من المفترض هنا ان تأتي هذا الحق ضمن سياق القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب

الإرهاب الدولي

الدولي. وذلك لكي لا تستلم للأراء الرجعية من المفكرين والقانونيين، حيث يعتبرون بأن الأمم المتحدة بتأبidiها حق حركات التحرر الوطني بالكفاح المسلح تنفيذاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها قد شجع الإرهاب وان القرار المميز ١٣٧٣ لم يحدد مفهوم الإرهاب الدولي، ولا مفهوم الإرهاب على العموم، ولم يحدد أي مواصفات له، في حين اعتبر بان الإرهاب يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مما يبرراته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وان الإجراءات المطلوب من الدول تنفيذها بعد احداث سبتمبر، قد تخطي الحد الفاصل بين ما هو شأن دولي وما هو شأن داخلي، فلم يقتصر على المبادئ العامة، إنما دخل في التفاصيل وإلى الأمور الإجرائية، ونرى في هذا اهتماماً ملحاً من التنظيم الدولي لمكافحة الإرهاب، حيث أصبح الإرهاب الداخلي للدولة في أي مكان يتخذ تلقائياً بعدها دولياً ويهدد السلام والأمن ضمن ما يسمى بالحكومة العالمية لعلوم النظام (الجديد). هذا إضافة إلى تبادل المعلومات والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية، واتخاذ تدابير مناسبة طبقاً للحكام ذات الصلة في القوانين الوطنية والدولية، قبل منح مركز اللاجيء، بغية ضمان عدم قيام طالب اللجوء بأعمال إرهابية وكفالة عدم الاعتراف بادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم. وإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة للإرهاب، هذا إضافة إلى حظر كل ما يتصل بتمويل أو تسهيل أو تدبير أو دعم أو تحريض أو مساندتهم.. الخ. وعدم وصول الأسلحة المتنوعة وعاتها إلى الإرهابيين إضافة إلى التأكيد حول الترابط بين جريمة الإرهاب الدولي وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية كالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة، والأسلحة الفتاكه.. الخ.

وبما ان الكثير من فقهاء القانون الدولي، خصوصاً من العالم الثالث يعتبرون هذه الإجراءات بانها تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول، لكننا نرى بان مكافحة الإرهاب الدولي تعتبر من أولى أولويات التنظيم الدولي والمجتمع الدولي ويجب أن يتدخل لابداء واجباته لمنع ومناهضة الإرهاب الدولي، وذلك باستعمال كافة الإجراءات القانونية، بما في ذلك اعتماد الضريبة الوقائية^(١). حيث تعمل المنظمة الدولية على اتخاذ الإجراءات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة مادة ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤١.

^(١) للمزيد انظر : عثمان علي حسن، الإرهاب الدولي والتدخل في الدول، مجلة پاريزه، تصدرها نقابة محامي كورستان باللغتين الكوردية والعربية، كورستان، هولير، العدد ٦، السنة الرابعة، ٢٠٠٤، ص ١٢٠ وما بعدها

الإرهاب الدولي

ورأينا إيجابيات ومكاسب ملموسة لهذا الضغط والتدخل الدولي، حيث أجبرت عدة دول مثل الحكومة الليبية والسودان وإيران وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا وغيرها بالدخول في المفاوضات واستعداد بعدهم على الكف عن تمويل وتشجيع وارتكاب الأعمال الإرهابية والالتزام بالقرارات الشرعية الدولية، وجاء بعدها قانون محاسبة سوريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر الدول الراعية للإرهاب داخل العراق، والتي انتهت بصدور القرار عن مجلس الأمن للضغط عليه وعزله دولياً ودولياً إلى أن صدر قرار ١٥٩٩ بانسحابه من لبنان، وبدء لجان التفتيش في إيران بقصد برنامجه النووي، ودعم واضح لبلدان الشرق الأوسطية للإصلاح والديمقراطية، إضافة إلى سقوط دولي الإرهاب المنظم في أفغانستان والعراق، وإن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي قد بذلت جهداً مرضياً، على مستوى المتابعة في رصد ومعالجة الظاهرة، واشتراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها وعدم الاقتصار على الدول فقط، وبدأت اللجنة بالحفاظ على الموقع الإعلامي على الشبكة الإلكترونية بشأن أنشطتها بجميع اللغات المست الرسمية، واباداء المجتمعات والمؤتمرات الإقليمية وانشاء قسم للإجراءات الإقليمية، وتعاملها مع الدول على أساس مبدأ التعاون والشفافية والمساواة، ويعكس هذا الامر مستوى التطور في متابعة ومعالجة ظاهرة الإرهاب الدولي، وبقصد مراحل عمل لجنة مكافحة الإرهاب، حيث بات التشديد على تقوية الجهاز التنفيذي للدول إضافة إلى التركيز على التشريعات، فإننا نرى بأنه حول الجدل الدائر بين اصدار تلك القوانين والإجراءات الأمنية وعلومة الأمن وعلومة الإرهاب، ليس هناك شمن، مهما كان، أعلى من حماية الإنسان وكما يقول د. صادق جلال العظم: بأننا لن انفع على الحرريات في أوروبا، او في الولايات المتحدة، لأننا نعرف أن لديهم ضمادات هائلة وكبيرة لحررياتهم، وحتى أن لو انجرفت بعض هذه الضمادات في لحظة مثل هذه اللحظات، يبقى الهاشم واسعاً لدرجة أن الحرريات لن تتأثر عملياً، وبالنسبة للجاليات العربية والاسلامية لا اعتقد إن الآثار ستكون دائمة وطويلة الأمد^(١).

^(١) د. صادق جلال العظم، ندوة أعدها ياسين الحاج صالح، في آب ٢٠٠٢ حول مستقبل الدول والحركات الإسلامية بعد سبتمبر، متاح على الشريط الإلكتروني: <http://www.yassar.freesurf.flayaia/bal...stn>.

انتخذت إجراءات أمنية فعالة على المستوى الداخلي للدول، ففي الولايات المتحدة صدر قانون باترويت، الذي كان عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي زودت وكالات تطبيق القانون والاستح問ات، بالأدوات الأساسية الخصوصية لخوض الحرب ضد الإرهاب والانتصار فيها. وانشأ مكتب للأمن الداخلي وأصدر قانون مكافحة الإرهاب في ٢٠٠١/١٢٦ وأمن الطيران والمحاكم العسكرية، واعادة هيكلة وزارة العدل ومكاتب المباحث الفدرالية، وإجراءات أخرى لحماية الأمن الداخلي كتأثيرات جوان السفر

الإرهاب الدولي

وان القرارات تؤكد على تعزيز حوار الحضارات وتوسيع نطاق التفاهم، وضرورة عدم الاستهداف العشوائي لمختلف البيانات والثقافات، ومعالجة الصراعات الإقليمية والقضايا العالمية خصوصا التنمية وإنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم^(١). ونرى في ثنياً البحث، عن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب ضعف درجة المشاركة في بعض المناطق، حيث سيدرس اللجنـة أسباب ذلك ويدل على عدم مشاركة بعض الدول في اتخاذ إجراءات ملائمة لمكافحة الإرهاب الدولي، ونعتقد بأنها أكثر من ٧١ دولة تقريباً في كل مرة يتأخرون في المواعيد النهائية لتقديم تقاريرهم. وأخيراً نأمل بأن لا ينفذ القرارات الدولية بشكل انتقائي كما أكدتها السيد كوف عنان، أو تطبق بصورة تعسفية، وإن تعزز قوة الإنفاذ، وإن ينعكس القول والفعل على أرض الواقع والوفاء بالواجبات الملزمة التي فرضها عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وإن تكون اهتمام المجتمع الدولي أكثر سوسيـة في تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي العام والقرارات الشرعية الدولية. والعمل على تعزيز توافق الآراء داخل مجلس الأمن بشأن أهمية مكافحة الإرهاب، والتفهم أكثر في الكثافة العالمية في مستوى التسلیح المتاح للجماعات الإرهابية، وتطوير وسائل وأدوات إرهابية جديدة، وازدياد كثافة العمليات الإرهابية وتوجيهه نحو طائفة جديدة من الأهداف التجارية والاقتصاد والسياحة ومكان كثافة المدنيين والأماكن المقدسة.. الخ، إضافة إلى الاتساع النسبي في قاعدة الجماعات الإرهابية حيث أصبحت حرباً دولية لا متناهية على المدى القريب.

للأجانب وزيادة دوريات الشرطة، إضافة إلى الإجراءات على صعيد المصادر المالية وحسابات المنظمات والجمعيات والأشخاص المشبوهين في ارتكاب أو تمويل الأعمال الإرهابية، وعلى صعيد الإقليمي والثنائي جرت اتفاقيات كثيرة بين الكثير من البلدان العالم حول كيفية تسليم المجرمين، ومعاقبتهم وتشديد العقوبة على مرتكبي الأعمال الإرهابية، إضافة إلى التعاون الدولي، وتبادل المعلومات.. الخ. للمرزيد من المعلومات انظر.. د. محمد مصطفى كمال، احداث ١١ ايلول انعكاساتها على الأمن القومي الأمريكي، السياسة الدورية، العدد ١٤٧، ٢٠٠٢، ص ٥٤. و Mohamed Sayed Ahmed، حول العولمة والأمن والغذاء، السياسة الدولية، العدد ١٤٩، المجلة ٣٧ يوليو ٢٠٠٢، ص ٦٤ وما بعدها، وتحولات البيئة التشريعية الدولية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، المصدر السابق ص ٥٢ وما بعدها. وقال الرئيس بوش (لا ولن نتقاضى عن الحكومات تستخدم مكافحة الإرهاب ك遁در لإسكات القوى السلفي عن وجهات النظر سياسية أو دينية، انظر لورين كريفر البريد الإلكتروني: <http://www.usinfo.stait.gov/arabic/tr/١٢٧/hurirmi.htm> .

^(١) الواقع العراقي، رقم ٣٩٧٨، ١٧ آب ٢٠٠٣، الامر رقم ١٣، المحكمة الجنائية المركزية للعراق، القسم ٢ محكمة التحقيق، الفقرة ٣ (لا تملك محكمة التحقيق صلاحية النظر في القضايا الجنائية عدا دعوى المجنى عليه بالتعويض ولا صلاحية للمحكمة في نظر أي قضية لم تعهد إليها من مدير سلطات التحالف المؤقتة)، وانظر: الواقع العراقي، العدد ٣٩٨٤ حزيران ٢٠٠٤، الامر رقم ٩٠، فريق المهمة الخاصة لتعويض الضحايا النظم السابق.

الإرهاب الدولي

٤-٤ مكافحة الإرهاب في العراق:

بعد إعلان الحرب على الإرهاب، وسقوط حكومة طالبان وتشريد جماعة القاعدة من أفغانستان كثفت جهود التنظيم الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة وحلفائها إلى ضغط على الدول المارقة والراغبة للإرهاب مثل العراق وإيران ولبنان وسوريا وسودان وكوريا الشمالية وغيرهم .ولأكثر من سبب ومن بينها مساندة العراق الدائمة للإرهاب الدولي سقط بغداد على أيدي الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة ومساندة من المعارضة العراقية والشعب العراقي في ٩/٤/٢٠٠٣^(١). بعد ذلك أصبح العراق بؤراً متوتراً ومركزاً دولياً للأعمال الإرهابية، وباختصار تناولها كالتالي

٤-١ محاولة حصر الإرهاب الدولي في العراق:

لا يزال الإرهاب الذي ترعاه الدول يعد من أكثر الأخطار الجسيمة التي تهدد السلام والأمن، وشهد العالم وال伊拉克 موجة عارمة من العمليات الإرهابية وواجه تهديداً متزايداً من قبل المنظمات والحركات الإرهابية وشخصيات ورجال الدين الإسلامي والشوفيني القومي العربي في كثير من أنحاء العالم، على سبيل المثال الشبكات الفضفاضة الدينية المتطرفة، حيث معظمهم إن لم يكن جميعهم يلتلون حول أسامة بن لادن إضافة إلى بقايا النظام البعثي الطاغي. إن هذه الجماعات تعبر الحدود الدولية بمساندة الدول المجاورة واستهدفوا الأجانب والمدنيين والمرافق الأمنية والأماكن المقدسة والجامعات والأحزاب السياسية الديمقراطية والشخصيات السياسية والعلمية والسياسية، والصحفيين والإعلاميين الأجانب، إضافة إلى اغتيال дипломاسيين ويستهدفون مقرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والشركات الاستثمارية والإعمارية، وعموماً تؤكد الإحصاءات على أن نسبة الضحايا من المدنيين الأبرياء هي الغالبة بدرجة كبيرة.

وتؤكد العراقيون بأن الإرهاب يستهدف العراق وليس الاحتلال، ويستهدف السلطة والسيادة وليس (أمريكا والقوى المتعددة الجنسيات) وهو ليس مقاومة أبداً لأن المقاوم لا يقتل الأبرياء، ولا يوظف الخداع من أجل تحقيق هدفه، لأن شرط الأهداف المقدسة، وسائل وآدوات مقدسة، وإن

(١) انظر : الواقع العراقي، العدد ٣٩٨١ مذكرة ٧ تقويض الصالحيات بموجب الامر رقم ١ الصادر بتاريخ ١٦ آيار / ٢٠٠٣ ، والخاص بتطهير العراق من حزب البعث.

الإرهاب الدولي

تمتلك مشروعها سياسياً باستراتيجية واضحة ونكتبات ناجحة، المقاوم لا يمثل بجثث ضحاياه، ولا يحز رؤوس الابرياء، ولا يرهب الناس، ولا يسلب أمنهم، الإرهابيون لا يريدون الخير للعراق ولذلك يمارسون لعبة القتل والدمار، ويريدون أن يعودوا بالعراقيين إلى عهد النظام القابري الجماعية والأنفال وحلبجة، وإلى عصر الظلمانية والتخلف، فيقتل الآخر على الهوية، ويستباح دمه على الانتقام.

وان الإرهاب في العراق عموماً تتفذى جذوره من منبعين^(١)، أولهما خارجي وهو ليس إلا حرباً بالنهاية تشنها بعض الجهات الخارجية التي تشك في شرعية حكمها وولاء مواطناتها لنظامها السياسي وبهذا تخاف بأن تصلكها رياح الحرية والديمقراطية وتداول السلطة والدستور الديمقراطي التي هبت من العراق ولو بمساعدة دولية كما حدث في ألمانيا واليابان والنمسا وهابي في الماضي (وقد تثبت كل الدلائل واطلع على بعضها الدول المعنية)، والمنبع الداخلي يشمل كل الذين خسروا امتيازاتهم التي حصلوا عليها على حساب عامة الشعب ولم تعد لديهم فرصة لإشباع نفوسهم المريضة من خلال تعذيب وقتل ودفن الأحياء والاغتصاب وجرائم أخرى محظمة دولياً. ومنهم من يتستر وراء دين حنيف محب للسلام ينادي الشعوب والأقوام لكي يتعارفوا وهذا الدين هو بريء منهم، وإرهابهم هو ليس إلا دليلاً على فشلهم كما فشل أمثالهم في مصر والجزائر والخليج وأفغانستان وكوردستان العراق.. الخ.

وبهذا تطور الإرهاب إلى ابشع أنواعه وتعدد صوره وأشكاله تجاه الشعب العراقي وأصدقائه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اتجهت أمريكا وحلفاؤها في حصر الإرهاب نسبياً إلى العراق، وفتح جبهة لمكافحة الإرهاب بأيدي محلية حكومة وشعباً، وبدعم المجتمع الدولي. وعلى الشعب العراقي يجب الانتباه إلى عدم السماح للجماعات الإرهابية بجر الحكومة العراقية إلى الحفرة التي يعتقد الإرهابيون بإيقاع الحكومة فيها أي إجبار الحكومة على ارتكاب خروقات لحقوق الإنسان تضمنها اتفاقيات دولية بعد العراق عصوا فيها وكذلك يضمنها القانون الإداري المؤقت للدولة العراقية A.L.T، فمثلاً العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ يضمن في المادة الرابعة فقرة ١ حق الدول في تعليق بعض الحقوق التي جاءت في العهد في

^(١) مجلة بلادي، الاستراتيجية الجديدة وتحديات المستقبل، مجلة شهرية عسكرية شاملة، تصدر عن وزارة الدفاع العراقية، السنة الأولى، العدد الثالث، تشرين الثاني، ٢٠٠٤، ص. ٧.

الإرهاب الدولي

الحالات الاستثنائية كالقلق الداخلي مثلاً ولكن هذا الحق حسب فقرة ٢ من نفس المادة لا يشمل بعض الحقوق المضمنة في العهد كحق الحياة في المادة ٦ ومنع التعذيب في المادة ٧، وعلى أية حال على الحكومة العراقية ضمان الحد الأدنى لحقوق الإنسان حتى في ظروف محاربتها للإرهاب.

٤-٣-٤ كيفية معالجة الإرهاب في العراق:

على الدول المتحضرة والمجتمع الدولي والتنظيم الدولي أن يساعدوا العراق لمواجهة الوضع الراهن لبناء عراق ديمقراطي فدرالي تعددي، ومواجهة الإرهاب، لأننا نؤكد بأنه ليس أمام العراقيين من خيار، سوى الانتصار عليه،

نعتقد بان التعاون المضاد للإرهاب ما بين أصدقاء وحلفاء التحالف داخل العراق يشوبه الشك، لذا على التحالف أن يجادل يقنع الدول الصديقة والشرق الأوسطية عموماً بأنها سوف تربع الكثير من جراء العمل معاً بشكل أوّلئك، كما أنهم يستفيدون من خلال عملهم المشترك مع الأمم المتحدة بخصوص اتخاذ الإجراءات المضادة للإرهاب. وبعكسه ستكونون خاسرة في حالة بقاء الإرهاب وتطويره في أي جزء من أجزاء المنطقة، لأنها سيكونون موضع عدم الاستقرار والخطورة على التنمية والتعاون للنهوض الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والسياسي، وإفشاء الفقر والبطالة والهجرة والتخلف، لنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطورات الحاصلة في الحضارة الراهنة، والعلاقات المستقبلية بين تلك الشعوب والدول مع الدول الشمال.

فلم تعد ظاهرة الإرهاب مجرد تهديد للدولة والنظام القائم، بل تهدد المجتمع العراقي بكافة مكوناته، وتؤثر سلباً على التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومكتسياته الثقافية والفكرية، ومن المؤسف كما ظاهر للعيان إن أحد أطرافها هم أبناء لنا، واختاروا العنف سبيلاً لغرض إرادتهم وزعزعة استقرار الوطن واستهدف عنفهم ضد الشعب العراقي وأجهزته الرسمية. ويعيش العراق مأساة إنسانية وثقافية وحضارية، وكارثة اقتصادية وسياسية واجتماعية، ونجد في الساحة العراقية اتهام بعض الفئات والطوائف والمذاهب إلى الأخرى خصوصاً الإسلامية منها، حيث يتتبادل العنف والإرهاب بينهم وهذا قد مهد السبيل لتدخل الدول المعادية للشعب العراقي والمجاورة له.

الإرهاب الدولي

لا زالت الثقافة في اغلب الاحيان والاحوال تقوم على التسلط واللاتسامح في العراق، في كامل عناصرها من تربية عالية ومدرسية وسياسية. كما ان واقع الفقر الذي تعشه الثقافة السياسية في المنطقة عموماً وفي العراق خصوصاً، سواء على مستوى السلطة احياناً او على مستوى المعارضة احياناً يفضي إلى العنف.. فالثقافة الرسمية من المهاشة والضعف بحيث يمكن القول انها اعلى مما تعبّر عنه في الممارسة، فهي ثقافة بحسب رأي بعضهم تعلن الحداثة وتختصر التقليد، فهي ثقافة، كما يقول د. عبد الله بلقرنيز، مزروعة لا يمتل جنوح السلطة لممارسة العنف الا شكلاً من الاستئثار الطبيعي لثقافة سياسية اعتادت على تأثير السلطة. كما إن الثقافة السياسية للمجتمع والمعارضة قد تبدو حديثة تأخذ بالمقاييس الجديدة للسياسة او لرادتها (الاحزاب مثلًا غير إنها في حقيقة أمرها ثقافة عصبية⁽¹⁾)

حقيقة أمرها ثقافة عصبية^(١)

تقليدية تركز المشروع السياسي على النظام الاجتماعي الطبيعي ..^(٢)

لذا لا بد من تناول سبل الإلقاء والعنف واستئصالها سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع أو الدولة أو المجتمع الدولي ... فنقول لا يوجد مجتمع بمعزل عن احتمالات العنف واللاتسامح إلا إذا ثبّت ذلك المجتمع قوة عظيمة وبقظة دائمة.. والتسامح يجب أن يتحقق على جميع المستويات : تسامح سياسي وديني واجتماعي وتسامح على صعيد الأفراد والدولة، علينا أن نواجه احتمالات

(١) من الملاحظ إن معظم الدراسات والأبحاث قد ركزت اهتمامها على دراسة وتحليل ظواهر التحيص العنصري أو العرقى- بمفهومها الشيق، كما لو كن هنالك النوعان هما النزعان الوحيدان ظاهرة التحيص، ورغم أهمية ظواهر التحيص العنصري ضد السود مثلاً- والذى وجدها تطبيقات لها على لرض الواقع ضمن أيديولوجية فكرية - سياسية كانت تعققها حكومة الأقلية البيضاء - سابقاً- في جنوب إفريقيا (ابارتهايد). والتتحص العرقى ضد الأقليةيات تجد ثارها في المجتمعات ذات الجماعات العربية المتعددة- وقد ذكره الأستاذ دحام الكيايل بان التتحص موجود حتى على أعلى المستويات الدولية، فما حق التفضي الذي اختصت به خمس دول أعضاء في مجلس الأمن الدولى إلا أوضح مثال على التتحص للقوى وتصنيف تعيينى للدول. انظر: قيس محمد، تساؤلات عن ظاهرة التتحص، كولان العربى، تصدر عن مؤسسة كولان الإعلامية، العدد ١٨، ٢٠١٥، تشرين الثاني ١٩٩٦، ص ٩٦. وهناك التتحص الدينى (بين المسلمين والهندوس مثلاً)، والتتحص الطائفى (في اللبناني والعراقي)، والتتحص الطبيعى- نجده فى المجتمعات المختلفة طبقياً كالمجتمع الهندى والبابايتى - والتتحص القومى نجدها فى حالة المصراع لاستحواذ على السلطة بين قوميتين داخل الدولة الواحدة (بغيباب الديمقراطيات وحق المواطن)، أو أثناء الحروب التى تتطلع بين الدول التي تختلف حوكمانها أيديولوجيات قومية متقددة كلها تزاها فى تقليق الترات وسلطات المتقدمة فى بلاد الفرس والترك والعرب والذى ينبع من النخب السياسية والثقافية)، والتتحص الأيديولوجى تظهر أثره لدى بعض معتقدى وجهات نظر متشدد لأحزاب وحركات سياسية ذات اتجاهات أيديولوجية متباعدة(الحالة العراقية حتى استمر بعد عملية تحرير العراق). والتتحص ضد المرأة، والع، وكلها تعتبر من صنف التتحص السلبى (Negative Prejudice) ومن ظواهره الرغب والكراهية والعداوة والعنف. المصدر السابق نفسه، ص ٩٦-٩٧.

^(٤) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، نشر الشوفون الثقافية العامة، ط١، بغداد ٢٠٠٠ ص. ٧٠.

الإرهاب الدولي

الصدامات الخطيرة بمزيد من البقظة والقلانية وبتأكيد أيماننا بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح وال الحوار ورفض العنف والسلط والهيمنة^(١). وهنا نستذكر تشخيص أحد ابرز علماء الاجتماع العراقيين، د. علي الوردي اذ يقول (ان الشعب العراقي منشق على نفسه وفيه من الصراع القبلي والطائفي والمذهبي والقومي اكثر مما في أي شعب آخر، وليس هناك من طريقة لعلاج هذا الانشقاق اجدى من تطبيق النظام الديمقراطي فيه حيث يتساوح لكل فئة منه ان

تشارك في الحكم حسب نسبتها العددية، (والتواافقية) ، فهل من يسمع^(٢)؟

ومن المفيد ان نشير إلى ان السلطة الائتلافية المؤقتة قد أصدر بياناً بعنوان تحريض الجمهور على أعمال العنف والإخلال بالنظام، الموجه إلى جميع العراقيين وجميع المقيمين فيه والزائرين، باتخاذ التدابير الأمنية التالية، وإلا سوف يتعرض للاعتقال فروا من جانب القوات أمن السلطة الائتلافية المؤقتة، أي شخص يصدر بياناً محظوظاً في مكان عام او يوزع او يحاول توزيع أية مادة محظوظة أيا كان شكلها وسوف ياحتجز هذا الشخص بوصفه معتبراً أمنياً بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩^(٣). البيان والمواد المحظوظة هي البيانات والمواد التي :

- تحرض على العنف ضد أي فرد أو مجموعة، بما في ذلك التحرير ضد المجموعات العرقية أو الإثنية أو الدينية والتحرير ضد النساء.

- تحرض على الإخلال بالنظام المدني أو إثارة الشغب أو الإضرار بالممتلكات.

- تحرض على العنف ضد القوات الائتلافية أو موظفي السلطة الائتلافية المؤقتة.

- تدعو إلى تغيير حدود العراق بوسائل عنفية.

- تدعى إلى عودة حزب البعث العراقي إلى السلطة او تصدر بيانات وتدعى إنها صادرة بالنيابة عن حزب البعث العراقي^(٤).

ولا يقصد من هذه المحظوظات استبعاد الحوار والنقد المشروعين، ولا يقصد منها على وجه الخصوص حظر التعبير عن مشاعر الاستياء من العمليات السياسية المولدة بروزها على

^(١) المصدر السابق نفسه، ص ٧٢ - ٧٧.

^(٢) د. علي وردي دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (هل يختلف العرب عن غيرهم من الأمم وهل يختلف أهل العراق عن غيرهم من العرب)، ص ٣٨٢.

^(٣) إل بول بريم، المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة، بيان عام، بغداد، العراق، ٥ حزيران ٢٠٠٣.

^(٤) المصدر السابق نفسه.

الإرهاب الدولي

الساحة. وانما يقصد منها محاولة منع صدور بيانات عامة وتوزيع مواد يمكن أن تحرض على العنف أو على زعزعة استقرار البيئة الحساسة والموجدة حاليا في العراق^(١).

ونقول بأن افضل رد على الإرهاب، هو ان تتواءل العمليات السياسية في تقدمها إلى الأمام، ويجب ان ينهرم الإرهاب ويتنصر العراق فعندما يصل عدد الضحايا المواطنين الأبرياء إلى الآلاف من الشهداء والجرحى، وبينهم المرأة والطفل وعندما يهدد الإرهاب العراق بالحرب الأهلية والطائفية او القومية، ويهدد وحدة العراق، عندها لا يكفي الشجب والاستنكار بل يجب ان نتقدم خطوة الى الأمام في الحرب على الإرهاب.

إذن، نعتقد بأن الاستقرار السياسي لا يعني مجرد استمرار النظام القائم، ولكن يشمل الأسس والمقومات التي يستمد إليها في استمراره، فالعنف السياسي هو المظاهر الأساسية لعدم الاستقرار، وان مفهوم العنف السياسي وغيره من المفاهيم (كالإرهاب السياسي والصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي - رغم التمايز بينهم)، إلا أن العنف السياسي يعتبر مدخلا أساسيا لفهم هذه الظواهر، فممارسة العنف تعتبر عنصرا أساسيا لأي فعل إرهابي^(٢).

وما حدث في إقليم كوردستان من الأعمال الإرهابية، خصوصا في ١ شباط ٢٠٠١ في هولير عاصمة إقليم كوردستان، وفي ٤/٥/٢٠٠٥، وفي مبني دوائر تجنيد الشرطة، وفي ٦/٦/٢٠٠٥ في مركز تدريب مركز شرطة المرور في هولير أيضا، مما هز الوجدان الكوردي والإنساني عموما في الأعماق ضد الإرهاب والإرهابيين. وبنؤكد ما قلنا سابقاً بأن الشعب الكوردي طوال التاريخ كان ضحية

^(١) المصدر السابق نفسه.

^(٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٧)، مركز الدراسات الرحدة الغربية، ط ٢، بيروت، نيسان ١٩٩٩، ص ٥٧.

هناك عدة مستويات لظاهرة عدم الاستقرار السياسي وهي: عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة، ويشمل التغييرات السريعة التي تشهدتها النخبة الحاكمة، وسرعة التغيير والتبدل في شاغلي المناصب والأدوار السياسية.

عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارة والبرلمان والاحزاب، وكثيرا ما يرتبط عدم الاستقرار المؤسسي الاستقرار على مستوى النخبة اذا تتجه النخب الجديدة او العناصر الجديدة في تلك النخب إلى احداث تغييرات في المؤسسات القائمة وسياساتها.

عدم استقرار السلوك السياسي، ويتمثل اساسا في تزايد اللجوء إلى العنف سواء اكان من قبل النخبة الحاكمة او الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، وعدم احترام القواعد الدستورية.

للمرزيد من التفاصيل انظر: المصدر السابق نفسه، ص ٤٨ وما بعدها. ان المؤلف يربط بين العنف السياسي والعديد من المفاهيم الاساسية في تحليل النظم السياسية، مثل النخبة الحاكمة، والأيديولوجيا، والشرعية، والاستقرار، والفاعلية، والسياسات العامة.

الإرهاب الدولي

للإرهاب، وإن الثورة التحريرية الكوردية التزمت باتفاقيات جنيف الدولية، في تعاونها الميداني مع مستجدات وأثار الحرب المفروضة عليها، ولم تلجم الثورة إلى الأسلوب الإرهابي أو عمليات الاقتتصاص والثأر، وبال مقابل (نعم، تيقظ الضمير العالمي تحت صرخات شعب عريق في أقسى الظروف وفي أبشع الأحوال والأحوال إلى هجرة جماعية إلى المجهول قدرت بأكثر من مليونين ، المساكين المتدافعين نحو الوهاد والوديان والجبال ان هذا يوم القيمة.. اذ (ترى الناس سكارى وما هم بسكارى) تركوا منازلهم حفاة، وتسلقوا قمم الجبال الشامخات جياعاً، وواجهوا صقيع الثلج والبرد عراة، أياماً حسوماً، تضعف الام عن حمل طفلها الرضيع فيسقطان معاً صرعين، او يشبت الطفل بصدر امه ليلاً بقية دفء من الحنان فلا يجد، ثم يفقد الحياة معها. والكل يهرب ويغادر راجلاً او على عربة بدائية او سيارة لا تثبت أن ينفذ وقودها فلا تقادر مكانها^(١). لكن التحولات الدولية الجديدة اثر الانهيار الاتحاد السوفياتي قد انعكس على الشعب الكوردي يابجائية ولعب الإعلام دوراً رائداً لنقل صور ومساواة شعبنا للضمير العالمي وان القيادة السياسية الكوردية في اطار الجبهة الكوردستانية حمل المسؤولية التاريخية لاقامة دولة القانون، (وما تحقق في كوردستان ويحدث الآن من برلمان منتخب، وثقافة سلام وحقوق انسان وبيناء لهوية والمستقبل وتنصيب رسمي وشعبي للسيد الرئيس مسعود البارزاني رئيساً لإقليم كوردستان العراق وقائداً للنضال الامة الكوردية. كان حلم امة، وأمنية شعب واجيال، وانشودة الفرسان القادة العظام من النهري إلى البارزاني، و إلى كل كوردي حر وربط مصيره بقضية شعبه. فإلى متى يظل الشعب الكوردي أسير توارنات الاغيارات؟ وكيف يستقيم الاقرار الدولي لحق الشعب في تقرير مصيره بنفسه مع حرمان شعب كوردستان العراق والامة الكوردية من هذا الحق^(٢)؟ كل ما اردنا من هذا التحليل، هو الوصول إلى الهدف المنشود، وهو لماذا؟ ولمصلحة من؟ وضد من ترتكب الأعمال الإرهابية في إقليم كوردستان، ضد المواطن الكوردي عموماً؟ ويمكننا القول ان الإرهاب يضيف إلى وسائل الظلم الأخرى ظلماً على شعبنا ومن شأن ذلك عرقلة طموحة المشروع نحو حقوقه

^(١) د. محمد شريف احمد، تساؤلات تكشف الخلل في مصداقية المجتمع الدولي، متى تتمتع الامة الكوردية بمعايير حقوق الإنسان وتقرير المصير؟؟ نسخة منها إلى العرب والمسلمين.

^(٢) المصدر السابق نفسه.

الارهاب الدولي

العادلة وفي مقدمها حق تقرير المصير، ومن جانب آخر لا زال الارهابيون يستهدفون الكورد وقياداتهم، ويحاولون جر البيشمركة والكورد إلى دوامة حرب اهلية طائفية ولكن الكورد وقادتهم سوف يبقون في طليعة المقاتلين ضد الارهابيين.

لقد واجه الشعب العراقي عموماً والشعب الكوردي خصوصاً، ابشع انواع ارهاب المنظم في تاريخه، وان الإرهاب الحالي الذي يجري في جنوب كورستان ليس الا تكملة واستمرار وايادة للشعب الكوردي ووقف مصيرته النضالية. وضد التطور التاريخي للديمقراطية والمدنية، حيث يبرر الجاهلون والمنحرفون بالدين الإسلامي الحنيف^(١) بان أهالي كورستان كانوا جزءاً من المحور التحرري والذين حرروا العراق مع الاحفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة، حيث يقوم هؤلاء الجاهلون بالدين الاسلامي بتکفيرنا، واحلال دمائنا دون تمييز مع انهم ليس لديهم أي مبرر قانوني، سياسي، دینی، اخلاقي ..

وكما قال رئيس اقليم كورستان الاستاذ مسعود البارزاني (لا بد من مكافحة الإرهاب إلى جانب اتخاذ الجوانب القانونية والسياسية بنظر الاعتبار، من الضروري ان نشيد، الاستقرار والتقدم في البلاد يتحقق بمدى تقدم واستقرار وضع الاقليم وضمانة الحقوق السياسية والاجتماعية والدستورية، واننا جميعاً نواجه اربع مهام أساسية متزامنة ومتلازمة، متبادلة التأثير^(٢) .

١- وضع الدستور العراقي الدائم (دستور مدني وحضاري يضم الحقوق والحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان والمساواة في المواطنة والدفاع عن حقوق المرأة)، وفق الجدول الدائم وإجراء الانتخابات وفق الجدول الزمني المحدد واستكمال العملية السياسية.

٢- إيقاف دوامة العنف والإرهاب.

٣- تحسين الحياة الاقتصادية والوضع المعيشي وتنفيذ مشاريع الاعمار والتنمية.

٤- مكافحة الفساد الإداري والمالي والإهمال.

^(١) ان الاسلام يفرض على المسلم الوسطية لا افراط ولا تفريط، ولا غلو ولا اهمال، ولا عنف ولا ارهاب، فالاسلام حفظ للانسان حرية وكرامة وصان له حقوقه، فحرم الاعتداء على النفس والعرض والشرف والنسب والمال والعقل والدين. فالاسلام دين العدل والرحمة والاحسان والحب والمساواة والاخاء ينهى عن التطرف الذي يؤدي إلى العنف والعدوان والظلم ومختلف الارهاب، فهو دعوة إلى كل خلق فاضل وسلوك نبيل. انظر : د. محمد موسى عثمان، الإرهاب ابعاده وعلاجة، ١٩٩٦، ص ٥ وما بعدها.

^(٢) الرئيس مسعود البارزاني، خطاب القاء امام الجمعية الوطنية العراقية، في ١٩/٦/٢٠٠٥، جريدة التأسي، تصدر عن دار التأسي للطباعة والتوزيع - بغداد، العدد ٤٥٣، الاثنين ٢٠/٦/٢٠٠٥، <www.taakhinew.com>

الإرهاب الدولي

وتنزه عن هذه المهمات جملة متطلبات أساسية أخرى منها^(١): تغيير مناهج التربية والتعليم بما ينبذ ثقافة العنف وبما يعزز ثقافة التسامع والحوار وقبول الآخر، والديمقراطية وسيادة القانون، والاهتمام بمشكلات الشباب، وتوفير فرص العمل على أساس التكافؤ والكفاءة، إضافة إلى تشطيط الحياة الاقتصادية وتحسين الوضع المعاش للمواطنين والتضامن جميعاً لإيقاف دورة العنف ووعد نهائي لأعمال الانتقام والتجازفات والتجنب لاتجار إلى الاستفزازات، وبناء مجتمع مدني ودعم مؤسساته ومنحها الحرية الكاملة. ووضع الحرمان والحيف على كاهل المحروميين وذلك بطلب تنفيذ مشاريع الأعمار والتنمية وتوفير فرص الاستثمار.

هذا، وقد دعا الرئيس العراقي جلال الطالباني^(٢) على جميع القريبين والبعيدين بمعاملة العراق معاملة كريمة وعدم التدخل في شؤونه الخاصة والكف عن مساعدة الإرهاب الأسود الذي يشن حرب إبادة على شعبنا بذرية المقاومة، الكف عن مساعدة هذه العصابات المجرمة التي تعيث فساداً في الأرض العراقية المقدسة، إعلامياً وتشجيعياً وتسللرياً، مادياً ومعنوياً، إذ لا يمكن لشعبنا أن يقبل بهذه الأمور التي تعد عدواً صارخاً عليه وخرقاً فضاً لاستقلاليه واستهانة واضحة بسيادته الوطنية.

وفي ٤ آب ٢٠٠٥ صدر قرار مجلس الأمن الأمن ١٦١٨، بقصد ادانة العمليات الإرهابية في العراق بما يهدد السلام والأمن، ويحث على وجه التحديد الدول الأعضاء على ان تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق وفيه، او نقل الأسلحة او التمويل او إمدادهم ودعمهم، ويؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة ولا سيما المجاورة من العراق^(٣). وهذا الذي دعا الرئيس البارزاني من الدول الجوار إلى مساعدة العراق لتجديده الإجراءات على الحدود مع العراق لمنع المتسللين^(٤).

^(١) المصدر السابق نفسه.

^(٢) الرئيس جلال الطالباني، كلمة القاماً أمام الجمعية الوطنية، يوم تنصيبه كرئيساً للعراق في ٦/٤/٢٠٠٥، نقلًا عن جريدة الاتحاد العدد ٩٧٩، ٤/٤/٢٠٠٥ .E-mail: ittihad pres@yahoo.com

^(٣) انظر القرار ١٦١٨، ٤/آب ٢٠٠٥ . وقد دعى الرئيس الطالباني في رسالة اثر اصدار القرار المصدر طلبًا من المنظمات الإقليمية ولا سيما الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي الاعلان عن شجب مطلق لجميع الأفعال الإرهابية التي تقع في العراق وادانتهم، نقلًا عن قناة كوردسترات الفضائية - الأخبار - ٧/٨/٢٠٠٥ الساعة ٢٠٠٥ .

^(٤) كلمة الرئيس البارزاني أمام الجمعية الوطنية العراقية في ٦/١٩/٢٠٠٥ . المصدر السابق.

الارهاب الدولي

وعليه لا بد من التعاون بكل صدق بالكشف عن الخلايا الإرهابية العلماء والفقها والمرجعيات والقيادات الدينية، باصدارفتاوى واضحة وصرحية لا تقبل التفسير والتأويل، تحرم الدم العراقي لأى سبب كان، وعلى دول الجوار ان تبادر فوراً إلى وقف كل أنواع الدعم الذي تقدمه إلى الإرهابيين المتسللين من خلف الحدود، وعلى الحكومة العراقية ان تقرر عدم التنازل أمام الإرهاب ولا تخذل من جرائمهم، ذريعة لتأجيل أو وقف العملية السياسية، إذا تسرك الحكومة بالجدول الزمني المتفق عليه للعملية السياسية^(١).

ويحتاج العراق وإقليم كوردستان إلى إصدار تشريعات خاصة لمكافحة الإرهاب في العراق وكوردستان^(٢)، وعلى العراق الدخول في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب الدولي، وتنفيذ ما هو موجود وصادر في برلمان كوردستان، كقانون الأحزاب رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣ والجمعيات والمطبوعات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣، وقانون حماية الأجانب والعاملين مع منظمات الأمم المتحدة رقم ٦ لسنة ١٩٩٢، وقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ (قانون نقابة صحفي كوردستان) وقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٢، قانون معاقبة حيازة وصنع واستعمال المتفجرات والمفرقعات، ونعتقد من الضروري ان نعيid النظر في قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ قانون معادلة شهادة المدارس الدينية التابعة لوزارة الأوقاف بشهادة المدارس الإسلامية التابعة لوزارة التربية، وإلى تبعية شاملة وواسعة وفكرية حول علاقة الإرهاب بالأديان عموماً والدين الإسلامي خصوصاً، والاستفادة من تجارب الدول والخبراء لمكافحة الإرهاب، ورفع مستوى التعاون في العراق في مجالات التدريب والتقنية، وتعزيز آليات وقنوات المعلومات خصوصاً تعاون الجمهور مع السلطة، ومقاضاة

^(١) مجلد بلادي، المصدر السابق، ص .٥

^(٢) انظر الوقائع العراقية رقم ٣٩٧٨، آب ٢٠٠٢، الاجراءات المؤقتة لمراقبة الحدود والموانئ والمطارات العراقية، جاء في القسم ١ تعريف فقرة ٥ الإرهاب، يقصد بهذا المصطلح استخدام، او التهديد باستخدام عنف غير مشروع ضد مدنيين او غير مقاتلين او ابرياء آخرين، مصمم لإخافة واكراه وتغريب الحكومات او المجتمعات بفرض تحقيق اهداف سياسية او دينية او عقائدية.

وفي الفقرة ٦ (منظمة ارهابية، يقصد بها المصطلح اي منظمة يتمثل هدفها في دعم او ارتکاب اعمال ارهابية، بصورة مباشرة وغير مباشرة، باستخدام وسائل مادية او مالية.

وفي الفقرة ٢، بقصد الاشخاص المنتسبين إلى الفئات التالية على اذن خاص لغاية العراق، ويجوز منعهم من مغادرة العراق، وجاء فيه (ج) الاشخاص المعروف ان لهم صلات او يشبهه بان لهم صلات مع منظمات ارهابية، او الذين يشتبه في انهم ارتكبا اعمالا ارهابية، او وفروا الدعم المالي او المادي او التكنولوجى لاعمال الارهابية، (د) الاشخاص الذين يشتبه في انهم شاركوا في تصنيع او تطوير او ابحاث او نقل تكنولوجيا او مواد لها صلة باسلحة الدمار الشامل، او انهم يعرفون أماكن وجود اسلحة الدمار الشامل او يعرفون هوية الاشخاص الذين يعرفون مكان اسلحة الدمار الشامل.

الإرهاب الدولي

التحريض الإعلامي^(١) العربي والإسلامي لترويج الفكر الإرهابي لعمليات الإرهاب ودعمه، وتكتيف البرامج الإعلامية والتوعية إلى أخطار الإرهاب على التنمية والاستقرار، وإنشاء لجان من الخبراء لمكافحة الإرهاب الدولي والجرائم المنظمة غير الوطنية. وكما نعلم بأن الإرهاب يمثل تهديداً مستمراً للسلام والأمن والاستقرار ولا يوجد مبرراً مسوغ لفعال الإرهابيين فهو مدان دائماً مهماً كانت الظروف أو الدوافع المزعومة، وذلك بتفهمنا بأن (الأعمال الإجرامية، بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة أوأخذ الرهائن بفرض إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمود أو جماعة من الأشخاص أوأشخاص معينين، أو تخويف جماعة من السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به، والتي تشكل جرائم في نطاق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب وفقاً بالتعريف الوارد فيها)، لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبريرها بأي اعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفى أو عقائدى أو عنصري أو عرقي أو ديني أو أي طابع آخر من هذا القبيل^(٢).

٤- المسؤولية الدولية عن أعمال الإرهاب الدولي

تقوم المسؤولية الدولية على أساس الأخلاقي بالتزام تفرضه قواعد القانون الدولي، على أن يقترن هذا الأخلاقي بالضرر الذي يرتب الحق في المطالبة باصلاحه بعد اثبات واقعة الأخلاقي واستنادها إلى شخص من اشخاص القانون الدولي (دولة - منظمة دولية - فرد) الذي يرتكب مساعيها^(٣). وإن خرق الالتزام الدولي يمكن أن يتم من خلال القيام بعمل أو الامتناع عن القيام

^(١) انظر: الواقع العراقي، رقم ٣٩٧٨، آب ٢٠٠٢، أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٤ النشاط الإعلامي المحظور، القسم ٢ - النشاط المحظورة - جاء فيه، يحظر على المنظمات الإعلامية بث أو نشر المواد الأصلية أو تلك التي يعاد بثها أو يعاد طبعها أو التي تعد للنشر في أكثر من وسيلة اعلامية من شأنها أن:

- أ تحرض على العنف ضد أي فرد أو مجموعة، بما في ذلك المجموعات العرقية أو الإثنية، والنساء.
- ب تحرض على الاعتدال بالذئاب المدنس أو اثارة الشغب أو الاضرار بالمتلكات.
- ج تحرض على العنف ضد القوات الائتلاف أو موظفي السلطة الائتلافية المؤقتة.
- د تدعو إلى تغيير الحدود العراقية بوسائل عنفية.
- ه تدعوا إلى عودة الحزب البعشي العراقي إلى السلطة او تدل ببيانات يدعى فيها أنها بيانات صادرة نيابة عن الحزب البعشي العراقي.

^(٢) الفقرة ١٢ من القرار ١٥٦٦ / ٤٠٠٤.

^(٣) النظام القانوني الدولي شأنه شأن الانظمة القانونية الأخرى، يفرض الالتزامات على اشخاصه. وهذه الالتزامات واجب النفاذ سواءً أكان مصدرها حكماً اتفاقياً أم مثبتاً في معاهدة، أم حكماً عرفيًا، أم حكماً قررته المبادئ العامة في النظم القانونية

الإرهاب الدولي

به، ويقدر ذلك على أساس قواعد القانون الدولي، ولا سيما قواعد المسؤولية فيه، وهي ما تزال في تطور مستمر يصل إلى الدرجة التي يمكن أن تقوم فيها مسؤولية الدول وكذلك الأفراد عن خرق القانون الدولي وذلك مجال (الجرائم الدولية) وتميز هذه المسؤولية عن المسؤولية الدولية التي تشير فقط للالتزام بالتعويض، سواء في مجال القانون الدولي أو في مجال القانون الدولي^(١).

٤-٤-١-شروط المسؤولية الدولية :

تقوم المسؤولية الدولية وفقاً للمفهوم التقليدي لها على أساس الأخلاقي تفرضه قواعد القانون الدولي على أن يقترن هذا الأخلاقي بالضرر الذي يرتكب الحق في مطالبة باصلاحه بعد اثبات واقعة الاخلاقي واستنادها إلى الدولة التي يراد مساعلتها. أو تأسيس المسؤولية الدولية على العمل الدولي غير المشروع دون اشتراط حصول الضرر، بل يكفي اثبات الانتهاك لقواعد القانون الدولي^(٢).

بينما تقوم المسؤولية وفق المفهوم الحديث عن جانب من النشاطات الدولية على أساس النتائج الضارة عن النشاط الدولي حتى وإن كان هذا النشاط ليس محظوظاً بموجب قواعد القانون

المختلف فإذا تناقض الشخص القانوني الدولي عن القيام بالتزامه ترتب على تناقضه - بحكم الضربة - تحمل تبعه المسؤولية الدولية لامتناعه عن الوفاء به.للمزيد من المعلومات انظر:- د. عبد الكري姆 علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، القانون الدولي المعاصر، مكتب الدار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١٩٩٧، ص١٥٧.

- حول آثار الاتفاقيات الدولية المستهدفة ككافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية في مجال العلاقات الدولية القائمة بين أطرافها أو في مواجهة الغير انظر:- د. محمد منصور الصاوي، «أحكام القانون الدولي»، دار المطبوعات الجامعية، «بلا سنة طبع»، ص٢٨٩ وما بعدها.

^(١) للمزيد من التفاصيل حول تعريف المسؤولية الدولية (المباشرة وغير المباشرة) واساس المسؤولية الدولي - العقدية والتقصيرية - انظر : د. صلاح الدين احمد حمدي العدوان في ضوء القانون الدولي، ط١، السلسلة القانونية، بغداد، ١٩٨٦، ص١٤٢ وما بعدها، و د. عادل احمد الطائي المسؤولية الدولية عن الاعمال المحظورة دولياً، مجلة دراسات قانونية، العدد الثالث، السنة الثانية، آب ٢٠٠٠، ص٣٠ وما بعدها، و د. محمد طلعت الغنيمي، «الاحكام العامة في قانون الأمم»، قانون السلام، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٠، ص٨٧ وما بعدها، و د. علي صادق ابو هيف، «القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالاسكندرية، ط١١، ١٩٧٥، ص٢٤٦ وما بعدها، واسامة ثابت ذاكر الالوسي، «المسؤولية الدولية عن الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها»، المصدر السابق ص٦٧ وما بعدها، و د. محمد عبد العزيز ابو سخيلة، «المسؤولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة»، النظرية العامة للمسؤولية الدولية، ط١، الجزء الاول، ١٩٨١، ص٥٢ وما بعدها.

^(٢) انظر التقرير الثاني المقرر الخاص Ago حول مسؤولية الدولة، الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي Voi.11.pp.1٧٧-1١٩٧. A-CN.4-222 A.I.L.C. ١١٧. في الوثيقة (٢٢٢) في الوثيقة (٢٢٢).

- أكدت محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها الذي صدر بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٧ في النزاع الالامي البولوني ان مبادئ القانون الدولي تقضي بأن مخالفة التزام ما يترتب عليها التزام بالتعويض المناسب، وأن هذا الالتزام بالتعويض هو المكمل الطبيعي لآية معاهدة دولية بدون حاجة إلى التنصيص عليه). انظر : د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دراسة لضوابط الاسمية ولأحكامه العامة، مطبعة نهضة مصر بال Gallagher، القاهرة، ط١، ١٩٦٦، ص٤١٢.

الإرهاب الدولي

الدولي، طالما يترتب على ممارسة هذه النشاطات ضرر يلحق بالغير، كنشاطات في الفضاء الخارجي أو الذرية بشتى صورها المشروعة. على أن هذه المسئولية يجب تنظيم قواعدها في كل نشاط من تلك النشاطات بموجب النص عليها في اتفاقية او اتفاقيات دولية متعددة، بحيث تفرض هذه الاتفاقيات التزامات محددة على الاطراف فيها، وترتب على انتهاك هذه الالتزامات نتائج قانونية محددة^(١). وهكذا فان المسئولية الدولية، في غير تلك الجوانب والخاصة ببعض النشاط الدولي ما تزال قائمة على الشروط الآتية.

١- وقوع خرق التزام دولي.

٢- استاد الخرق إلى شخص دولي.

٣- ان يترتب عليه وقوع الضرب.

٤-٤- المسئولية المدنية الدولية عن أعمال الإرهاب الدولي

تثور فكرة المسئولية عن أعمال الإرهاب على صعيد الدولي على النحو الدولي:

١- اخلال الدولة بالتزاماتها التعاقدية المتعلقة بمنع وقمع العمليات الإرهابية:

ان الموضوع الاساسي في المسئولية الدولية، هو الاخلال بالالتزامات الدولية، وقد اتفقت الآراء

على ان هذه المسئولية إنما تنشأ بفعل هذه الانتهاكات^(٢).

^(١) كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اوصت في قرارها ٣٠٧ في الدورة ٢٨ الفقرة ٧ (٣ - ج) بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠ بدراسة موضوع المسئولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن افعال لا يحظرها القانون الدولي، فادرج لجنة القانون الدولي هذا الموضوع ضمن جدول أعمالها منذ الدورة الثلاثين ١٩٧٨، وبدأ اللجنة تلتقي التقارير بشأنه منذ الدورة ١٩٨٠ انتظر : التقرير الأول للمقرر (روبرت ك. كوبينق) في الكتاب السنوي للجنة ١٩٨٠ المجلد الثاني الجزء الاول من ٢٤٧، من النص الانكليزي، الوثيقة (A/CN.٤/٤١٧). انظر ايضاً الدراسة التي اعدتها الامانة بعنوان (دراسة استقصائية لتلقي المسئولية ذات الصلة بموضوع المسؤولية الدولية عن النتائج الناجمة عن افعال لا يحظرها القانون الدولي) التي عرضت على اللجنة في الدورة ٤٨ في الجلسة ٢٤٥٠، بتاريخ ٦/٢٨/١٩٩٦، الوثيقة (A/CN.٤/٤١٧) والوثيقة (A/CN.٤/٤٢٥)، تقلا عن د. عادل احمد الطائي، المصدر السابق، ص ٣٠، للمزيد انظر : د. بدريه عبد الله العوضي، القانون الدولي العام، في وقت السلم والحرب، وتطبيقه في دولة الكويت، دار الفكر بدمشق، ط ١، ١٩٧٩، ١٩٧٨، ص ٢٨٢ وما بعدها، ود. سامي جاد عبد الرحمن واصل، ارهاب الدولة، المصادر السابقة، ص ٣٧٨ وما بعدها، ود. طلال عامر الممتاز، مسؤولية الموظفين ومسؤولية الدولة في القانون المقارن، ١٩٨٢، ص ٤٠٧ وما بعدها، و د. محمد حافظ غانم، المسئولية الدولية، مطبعة النهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٤ وما بعدها.

^(٢) انظر مقدمة عهد عصبة الأمم، وبيان ميثاق الأمم المتحدة، واحكام وقواعد الواردة في اتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي العام (الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي الأخرى).

نحسب المادة ١٢ من مشروع لجنة القانون الدولي الخاص بمسئوليية الدول عن أعمالها غير المشروعة دولياً على الآتي: تخرق الدولة التزاماً دولياً متى كان الفعل الصادر عنها غير مطابق لما يتطلبه منها هذا الالتزام، بغض النظر عن منشئ الالتزام او طابعه.

الإرهاب الدولي

وبقصد العلاقة بين فكرة الإرهاب ومسؤولية الدولة، والإرهاب ساهم بتطوير المبادئ العامة للمسؤولية الدولية، حيث تتجلى في كون الإرهاب ليس فقط من عمل الدول والحكومات بل والأفراد والمجموعات والكيانات والمؤسسات والشبكات التنظيمية الدولية والإقليمية والداخلية.

وطبقاً للشرعية الدولية في ضوء قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لام المتحدة والاتفاقيات الدولية والعرف والقواعد العامة الدولية، فالدولة التي تقوم بعمل إرهابي تصبح مسؤولة على الصعيد الدولي وتتحمل مسؤولية عملها غير المشروع دولياً. ومن الواجب أن نتساءل عن كيفية قيام مسؤولية الدولة على الصعيد الدولي. من المؤكد أن انتهاك الدولة أو مهيناتها للتزاماتها الدولية، أو وقوع ضرر على شخص أجنبي أو على أملاكه يقيم على ارضاها يثير مسؤوليتها^(١).

وهذه المسؤولية هي أصلية ناجمة عن خطأ ارتكبه الدولة، أي عن فعلها غير المشروع، وقد تصبح المسؤولية مشتقة عندما تحمل الدولة تبعية أعمال مواطنيها غير الشرعية عندما لا تأخذ الإجراءات التي تحول دون قيام مواطنيها بذلك الأفعال. وعليه تصبح الدولة متواطئة في الأعمال غير المشروعة التي يرتكبها الخاضعين لسلطتها ولقضائها^(٢). وقد يكون العمل غير المشروع

إن الآراء اختلفت حول طبيعة المسؤولية الدولية، فالبعض اعتبرها رابطة قانونية تنشأ بين دولة اخلت بالتزام دولي وأخرى حصل هذا الاخال في مواجهتها، في حين عدما آخرين كلافة بين شخصين أو أكثر من إشخاص القانون الدولي، ذلك أن المسؤولية الدولية يمكن ان تقع على عائق المنظمات الدولية في حالة خرقها لاحكام معاهدة مع احدى الدول أو مع منظمة دولية أخرى، كما ان القانون الدولي المعاصر اقر مبدأ مسؤولية الأفراد عن الجرائم التي ترتكب من قبله والتي تعتبر انتهاكاً لقواعد القانون الدولي. انظر : عبد علي محمد سوادي، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة دكتوراه في القانون قدمت إلى كلية القانون جامعة بغداد، سنة ١٩٤٩. ص ٧٧، وسامية ثابن ذاكر الألوسي، المصدر السابق، ص ٦٦، وفلا فريد، المصدر السابق، ص ٥٠.

^(١) د. اسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، المصدر السابق، ص ١٠١.

بالنسبة للنتائج المتربة على المسؤولية الدولية فقد توزعت الآراء أيضاً إلى اتجاهين: الأول يكتفي بالتعويض، والثاني ينبع إلى وجوب أصلاح الضرر، والآخر أكثر شمولاً من الأول، ذلك أنه إعادة الحال إلى ما كان عليه، وفي حالات معينة، يضاف له تعويض وطبقاً للظروف وحسب كل وضع على حده. انظر: عبد علي محمد سوادي، المصدر السابق، ص ٧٧.

ان النتائج القانونية الأساسية التي تترتب على ثبوت المسؤولية الدولية، هي التزام الدولة المسؤولة بالكشف عن فعلها غير المشروع. انظر: المادة ٣٠ من مشروع مسؤولية الدولة عن افعالها غير المشروعة دولياً ٢٠٠١، ويجدر كامل الخسارة الناجمة عن فعلها غير المشروع دولياً، وانظر: المصدر السابق المادة ٣١، وذلك عن طريق الرد والتعميض والترضية، باحدهما او بالجمع بينهما.

^(٢) د. اسماعيل الغزال، المصدر السابق، ص ١٠٠.

- ان سلوك الدولة الذي يشكل خرقاً للالتزام الدولي قد يكون عملاً (الإثبات بعمل لاحق للدولة فيه) أو اغفالاً (عدم قيام بعمل كان عليه ان تؤديه)، انظر: د. حافظ غانم، المسؤولية الدولية، المصدر السابق، ص ٢٠٨، حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، ط ٥، ص ٣٠٥.

الإرهاب الدولي

المنصوب بالدولة المسئولة قد سبب مجرد اضرار لحقت برعایا دولة اخرى وليس بذات الدولة التابع لها الرعایا^(١).

ومن قبيل الاعمال الايجابية غير المشروعة قيام الدولة بارتكاب جرائم الإرهابية خرقاً للالتزاماتها الدولية المقررة بمقتضى الاتفاقيات الدولية او العرف الدولي او المبادئ القانونية العامة ضمن نطاق النظام القانوني الدولي. اما عن الاعمال السلبية غير المشروعة التي تبني على اساس افعال وتقسيم سلطان الدولة في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع او معاقبة مثل هذه الافعال التي تصدر عن الافعال التابعين لها.

٢- المسؤولية الدولية عن الاعمال الإرهابية خارج إطار الاتفاقيات الدولية:

كقاعدة عامة ان كل دولة تتلزم بعدم اللجوء إلى اعمال الإرهاب الموجه ضد أمن وسلامة واستقرار واستقلال الدول الأخرى والمجتمع الدولي باكمله، كما تتلزم بعدم مساعدة او تشجيع او تحريض الجماعات الإرهابية على ارتكاب مثل هذه الاعمال، او السماح باستخدام اقليمها لاعداد العمليات الإرهابية او التحضير لها، او لابواء الإرهابيين او منهم حق الملاجأ في اقليمها^(٢). وهذه القاعدة العامة لها وجهان:

وجه سلبي: يتمثل في التزام الدولة بالامتناع عن التحرير او التشجيع على الاعمال الإرهابية الموجه ضد دولة اخرى.

وجه ايجابي : يضمن التزام الدولة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الالزمة لمنع استخدام اقليمها لاعداد او التحضير لأعمال ارهابية ترتكب ضد دولة اخرى.

وببناء على ذلك، فان المسؤولية الدولية تقوم تجاه الدولة التي ترتكب اعمالاً ارهابية، بصورة مباشرة او غير مباشرة، ضد دولة اخرى، حيث تتلزم الدولة الاولى باصلاح كافة الاضرار التي تلحق برعایا او مصالح الدولة الثانية الناجمة عن تلك الاعمال الإرهابية، واصلاح هذه الاضرار يكون في

^(١) د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص ١٦٧.

^(٢) انظر: المادة ٢ فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، الفقرة السادسة من المادة ٢ من مشروع تقويم الجرائم الدولية الذي وافق عليه لجنة القانون الدولي في ٢٨/٧/١٩٥٤، واعلان الجمعية العامة بشأن العلاقات الدولية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وكل القرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب الدولي، وكذلك مشروع تقويم الجرائم المثلثة بسلم الإنسانية وأمنها لعام ١٩٩١، حيث المادة ٢٢ و ٢٤ يشمل جريمة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وجريمة الإرهاب الدولي.

الإرهاب الدولي

صورة اعادة الحال إلى ما كانت عليه، أو التعويض المالي، أو الترضية، وقد يتم الاصلاح باستخدام أكثر من وسيلة وفقا لظروف كل حالة وطبيعة الاضرار الواجب اصلاحها.

٤-٣-المسوؤلية الجنائية الدولية عن أعمال الإرهاب الدولي

ان الإرهاب الدولي الذي اثار جدلا حول مفهومه وطبيعته في إطار القانون الدولي انما استند إلى تعريف يشمل السلم والأمن الدوليين من جهة، كما يشمل الأفراد الذين يتم التعرض لحقوقهم الإنسانية الأساسية من جهة أخرى بما فيها ما تتعرض له الدولة من تجاوزات.

وبما ان الإرهاب يشمل الأفراد والجماعات والدولة والمنظمات والكيانات، فان ارهاب الأفراد والجماعات ينصب على العمال الموصوفة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية بغض النظر عن قوانين بلدانهم الاصل. وان ارهاب الدولة يتعلق بمخالفات المبادئ الأساسية والاحكام النافذة في القانون الدولي وبخاصة القواعد الأممية، وبالطبع يشمل المواثيق واللوائح الدولية بخصوص حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لذلك الدولة تعتبر مسؤولة امام القانون الدولي وما يحدده من عقوبات وجزاءات وتعويضات جراء انتهاكم^(١).

اذ، وبما ان الإرهاب الدولي يثير المسوؤلية الجنائية الدولية، لكل من الاشخاص الطبيعيين او التنظيمات الإرهابية او اشخاص رسميين من قيادات الدولة او بعض من الذين يمثلون الدولة من الناحية الرسمية ويعملون في احد اجهزتها، وهنا تقع المسوؤلية على الدولة في تقديمهم للمحاكمة وهذا تتركز محاكمات ما بعد الحرب العالمية الثانية (طوكيو وتورمبيرغ) ومحاكمات البوسنة وبوسيلافيا ورواندا ومحاكمة لوكربي، والمحكمة الجنائية الدولية، واذا ادين الافراد الرسميين، توقع عليهم العقوبة مهما كانت مواقفهم في حكومات بلادهم^(٢). وهكذا يحل العقاب بجميع المذنبين سواء ا كانوا حكامًا أو مأمورين أو موظفين أو من الأفراد العاديين.

^(١) د. عبد الحسين شعبان، الاسلام والإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ١٠١.

^(٢) حول المسوؤلية الجنائية الدولية لارهاب الأفراد، والدولة، انظر: د. احمد محمد رفعت، وصاحب الإرهاب الدولي، المصدر السابق، ص ٢٣٦ وما بعدها، و د. حميد السعدي، مقدمة في دراسة القانون الجنائي الدولي، ص ٨١ وما بعدها، و د. اسماعيل الغزال، ص ١٠٠ وما بعدها، ومختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، المصدر السابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

- هناك حالات كثيرة يجري فيها التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنتهي فيها سيادتها تحت ميراث عديدة كالدفاع عن حقوق الإنسان او محاربة الإرهاب الامر الذي يوحى بنسبية فكرة السيادة ولم تعد مطلقة. انظر: د. مهدى جابر مهدى، السيادة والتدخل الانساني، المصدر السابق، ص ٤ وما بعدها، و د. محمد عمر ملوك، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة

الإرهاب الدولي

اما بالنسبة للمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية (الدولة او غيرها)، انقسم الفقهاء بين مؤيد ومعارض، أي بين الاتجاه التقليدي والاتجاه المعاصر^(١). وأرى ضرورة الأخذ بالاتجاه المؤيد والمنادي بمساءلة الشخص المعنوي جنائياً، نظراً لمسايرته للتطور الهائل في عصرنا الحاضر الذي اتسع فيه نشاط الاشخاص المعنوية وتعددت فيه الجرائم المرتكبة من قبل هؤلاء الاشخاص، وما قد يتطلبه الامر من ضرورة تغير هذا النشاط او وقفه احياناً او حتى حله. أي الاعتناق بمبدأ اتخاذ التدابير أمن وإجراءات وقائية حيال الاشخاص المعنوية دون الاخلاص بمسؤولية مثل هذه الاشخاص جنائياً. ونعتقد بأنها ضمانة لتحقيق العدالة ويسهم في استقرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على صعيدي المحلي والدولي. فيمكن اتخاذ الجزاءات التي تتناسب والطبيعة القانونية للأشخاص المعنوية كالجزاءات الاقتصادية والسياسية (كالانذار، وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي)، ووقف العضوية بالمنظمات الدولية، والطرد من المنظمات الدولية، وقطع العلاقات الدبلوماسية)، وتقدير نظام حكمه من قبل المجتمع الدولي والعقوبات العسكرية والقضاء عليه تهائياً كما حصل على حركة طالبان ومنظمة القاعدة والمنظمات والدولة (العراق على سبيل المثال) والاشخاص المعنوية الاخرى، والعقوبات الاخرى المالية والحضار البحرى، والنقل الدولى، والمقاطعة.. الخ.

وعليه، و اذا ما ارتكبت الدولة جريمة ارهابية، فانه يجب معاقبة الاشخاص الطبيعيين الذين اقترفوا هذه الجريمة، كما تسأل الدولة جنائياً عن هذه الجريمة، نظراً لدورها الفعال في ارتكابها، اذا، للدولة ارادة خاصة متميزة تختلف عن ارادة الافراد الطبيعيين المنفذين للجريمة، ولا يتنافي ذلك مع مبدأ شخصية العقوبة وتغريد العقاب، ولا يعد ازدواجها للعقاب، لأن لكل من الدولة والافراد الطبيعيين دوراً في تنفيذ الجريمة ويستحق بموجبه العقاب^(٢). اما القول بان مسألة الدولة جنائياً يؤدي إلى الحق الضرر بأفراد الدولة الابرياء الذين لم يشاركون في الجريمة، مردود عليه، بان ما يصيب هؤلاء الافراد يعد من آثار العقوبة وليس العقوبة ذاتها، كما ان هؤلاء الافراد قد ساهموا

^(١) موكرياني للطباعة والنشر، كورستان، اربيل، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣٠٠. عبد الفتاح عبد البرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني، للطباعة والنشر، ط ١٩٢٠، ص ٢٦٣ وما بعدها.

^(٢) وقد كان هذا الخلاف واضحاً منذ المؤتمر الثاني لقانون العقوبات الذي انعقد في بوخارست عام ١٩٢٩، المصدر د. محمود

تاجب حسني، شرح قانون العقوبات، المصدر السابق، ص ٥١٤ وما بعدها.

^(٣) د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، المصدر السابق، ص ٤٧٢.

الارهاب الدولي

بطريق غير مباشرة في ارتكاب جريمة ارهاب الدولة وان تكون هذا موقفا غير موازنة لارادة الشعب واختيارهم للحكام الذين ينحرفون فيما بعد، ولكن بها الكثير من الصواب كما نراها في طبيعة التاريخ (من انتخاب هتلر إلى الجبهة الاسلامية في الجزائر والوضع الداخلي حتى ايام حكم طالبان في افغانستان - الباحث) –، وذلك اما بسوء اختيارهم لحكامهم في الانظمة الديمقراطية او بسلبيتهم واستسلامهم لارادة حكامهم في ظل الانظمة الدكتاتورية المستبدة^(١).

وعليه، فان ممارسات النظام العراقي تجاه الشعب العراقي عموما والشعب الكوردي خصوصا، تنطبق تماما على اخلال الدولة بالتزاماتها الدولية من الاتفاقيات والمعاهدات والقواعد العامة للقانون الدولي، والداخلي في الأمم المتعدنة، ومبادئ وقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، والقانون الدولي الانساني، وشرائع السماوية، حيث ارتكب النظام العراقي البائد سلسلة عمليات ارهاب الدولة وارهاب الدولة الداخلي ونشاطات ارهابية في الخارج والتحريض والتمويل والمشاركة والمساعدة عليها على مستوى التنظيم والتخطيط والتنفيذ ومؤخرا مع الاعلان عن ٥٠٠ تهمة بجرائم حرب وجرائم ضد صدام واعوانه^(٢).

وبالرغم من ان مواطني الكورد كانوا معرضين للاغضاع او لمحاولة الاغضاع منذ قرون - على الاقل منذ القرن السابع بعد غزو كوردستان - الا ان محنتهم لم تلفت انتباه العالم إلى ان ظهرت صور الاطفال والنساء الذين كانوا يموتون بسبب الجوع والتشريد والتعذيب على شاشات التلفزيون في كافة ارجاء العالم. وفيما كان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة عقيدة في القانون الدولي منذ امد طويل، الا ان صور التلفزيون لأولئك الاطفال والنساء المثيرين للشفقة ازاحت تلك العقيدة جانبا، واجبر ضغط الرأي العام العالمي المجتمع الدولي على حماية الكورد والزامه بالتدخل دفاعا عن حقوق الانسان في كوردستان العراق^(٣).

^(١) المصدر السابق نفسه، ص ٤٧٢.

^(٢) انظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦/٥١/١٩٩٧، وحيث ان العراق قد اخلت بالتزاماته حيث انه صادق على المعاهدين الدوليين لعام ١٩٦٦، وغيرهما من المعايير المتعلقة بحقوق الانسان، واتفاقيات جنيف. وان القرار المذكور تعرض عن ادانتها الشديدة للانتهاكات الواسعة النطاق والبالغة الخطورة لحقوق الانسان التي تتحمل حكومة العراق المسؤولية عنها. والتي تستقر عن نظام شامل للقمع والاضطهاد يعززه التمييز والإرهاب على نطاق واسع. وانظر: قرار مجلس الأمن الشهيره ٦٨٨ / ٥٤، وقرار مجلس الأمن ٦٩٢ في ٢٠/٥/١٩٩١، وقرار لجنة حقوق الانسان ٦٠، ١٩٩٧، والقرارات الأخرى.

^(٣) ولtrib، رستون، اقول السيادة، ترجمة سمير عوت نصار - و جورج خولي، دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ١٥٩.

الارهاب الدولي

لمحاكمتهم امام محاكمها، فضلا عن ان الجريمة الإرهابية قد ترتكب وتستمر في نطاق الاختصاص الاقليمي لعدة دول، مثل جريمة اختطاف الطائرات، وقد ينعقد الاختصاص بعقاب هذه الجريمة لأحدى هذه الدول، ويتعين على هذه الاخرية في حالة وجود او لجوء المتهم اليها بارتكاب الجريمة إلى اقليم دولة اخرى ان تطلب تسليمه لمحاكمته.

والراجح ان تسليم لا يكون واجبا على الدولة الا اذا ارتبطت مع الدولة طالبة التسليم بمعاهدة توجب ذلك^(١)، وعند تعرض العديد من الدول إلى اشكال متنوعة من الإرهاب كاختطاف الطائرات وأخذ الرهائن او تفجير القنابل في الاماكن والمؤسسات العامة، فقد بات من الضروري اعتبار جرائم الإرهاب من جرائم القانون العام التي يجوز تسليم فيها وهذا ما ذهب اليه العديد من التشريعات الوطنية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتسليم المجرمين ومكافحة الإرهاب الدولي التي اخضعت جميع الافعال الإرهابية لإجراء تسليم ونصت على جواز تسليم مرتكبيها^(٢). وهكذا نصت الفقرة ١١ من المادة ٨ من اتفاق لاهاي ١٩٧٠ لمنع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات على ان تعتبر جريمة الاستيلاء من الجرائم القابلة للتسليم التي تتضمنها أي معاهدة تسليم قائمة بين الدول المتعاقدة، كما تنص على ان تعهد الدول المتعاقدة بان تدرج هذه الجريمة في أي معاهدة تسليم تعدد مستقبلا كاحدى الجرائم القابلة للتسليم وهذا ما نصت عليه ايضا الفقرة ١ من المادة ٨ من اتفاق مونتريال لمنع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، ونصت عليه الفقرة ١ من المادة ١٠ من الاتفاق الدولي لمناهضة ارتهان الاشخاص.

وعند ما لا توجد معاهدة بين دولتين، وجب عليهما ان اعتبرا الاتفاق المقترح اساسا قانونيا للتسليم في الجريمة الإرهابية المعنية، وبذلك تتفق مع الرأي القائل باختلافه لما ذهبت اليه اتفاقات دولية لمكافحة بعض جوانب الإرهاب حيث جعلت اتخاذ الاتفاق المعنى اساسا قانونيا للتسليم امرا اختياريا وليس وجوبيا اما الدول المتعاقدة التي لا يجعل التسليم مشروطا على وجود معاهدة فان عليها ان تعتبر الجريمة الإرهابية المعنية جريمة قابلة للتسليم فيما بينها، على ان تخضع للشروط التي ينص عليها قانون الدولة الموجه اليها طلب التسليم^(٣).

^(١) د. علي حسين الخلف وصاحب، المصدر السابق، ص ١٢٢.

^(٢) د. احمد محمد رفت وصاحب، المصدر السابق، ص ٤٥.

^(٣) نعمه علي حسين، المصدر السابق، ص ١٠٦.

الإرهاب الدولي

وعلى ارض الواقع نرى بان الدولة التي ترعى او تدعم او تحرض او تساعد او تمويل الاعمال الإرهابية، غالبا ما تمنع عن تسليم المتهمين، خصوصا في حالة عدم وجود معاهدة خاصة بينها وبين دولة طالبة التسليم، او قد تلجأ الدولة إلى إخفاء أدلة الجريمة والتستر على الجناة حتى لو تم المحاكمة أمام القضاء الوطني وفقا لمبدأ التسليم او المحاكمة وهنا تتدخل المؤثرات والضغوط السياسية وطبيعة العلاقات الدولية لتؤثر بدورها على مجرى التعامل القانوني مع ظاهرة الإرهاب الدولي.

والتغلب على الصعوبات التي تواجه تسليم مرتكبي جرائم الإرهاب نزيد الاقتراح القائل بعقد مؤتمر دولي تحت الاشراف الأمم المتحدة لصياغة معاهدة دولية لتسليم المجرمين تلتزم الدول من خلاله بتسليم المجرمين المتواجددين على اراضيها بغض النظر عن جنسيتهم او نوع الجريمة المرتكبة على ان تتم محاكمتهم أمام القضاء الجنائي الوطني المختص او المحكمة الجنائية الدولية، مع ضمان توافق كافة الضمانتات القانونية اللازمة لإجراء محاكمة عادلة^(٣). والدعوة لهذا المؤتمر تصبح يوما بعد يوم اكثر الحاحا واكثر قبولا من قبل المجتمع الدولي.

٤-٤-٢-الأختصاص القضائي

ان الاتفاقيات الدولية الخاصة بمناهضة بعض جوانب الإرهاب الدولي حسمت مسألة اولوية الاختصاص او الولاية القضائية لتطبيقها عند تعدد طلبات تسليم المتهمين بارتكاب جرائم ارهابية

تنص الفقرة ٢ من المادة ٨ من اتفاق مونتريال لمنع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، ١٩٧١ على ان (اذا تلت دولة متعددة تشرط لجزاء التسليم وجود معاهدة طلبا للتسليم من دولة متعددة اخرى لا ترتبط معها بمعاهدة تسليم فيجوز لها حسب تقديرها اعتبار هذه الاتفاقية السند القانوني للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها. وبخضusal التسليم للشروط الاجنبية التي تنص عليها قانون الدولة التي يطلب منها التسليم).

- تختلف الدول في الأخذ بقاعدة تسليم المجرمين في حالة عدم وجود معاهدة فالدول الأوروبية وبعض الدول الأخرى لا تلت من التسليم في هذه الحالة على أساس العاملة بالمثل بينما لا تسمح الدول الانجليوسكسونية وبعض الدول الأخرى بالتسليم في حالة عدم وجود معاهدة في هذا الشأن. انظر: د. سالم الاجلي، احكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٩٧، من ٣٦، تلا عن د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، من

.٣٥٢

(٣) د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، المصدر السابق، ص ٣٥١.

الإرهاب الدولي

عرفتها هذه الاتفاقيات فبعضها فضل مبدأ الاختصاص الاقليمي او المكاني^(١). وبعضها لم يأخذ بصراحة بأي نظام في أولوية الاختصاص^(٢).

وازاء تعدد وضع تعريف شامل للجرائم الإرهابية، رأينا ان هناك تعريفا خاصا لكل حالة أو نوعية خاصة من الجرائم وامام هذا الاضطراب تعدد المفاهيم واختلفت الاساليب القمع على المستويين الدولي والداخلي وحدث شيء من الشاواق بين القانون الدولي الوضعي والقانون الجنائي الوطني لكل دولة مرجعه إلى ان دولية الإرهاب لم تستجب بعد لدولية العقاب^(٣).

وينترب على ذلك وبالتحديد ظهور مشكلة تنازع القوانين التي تمثل نقطة البدء في حلها ان الدولة لا تجعل لقوانينها اختصاصا مطلقا وإنما تفسح المجال لتطبيق القوانين الإجنبية وفق ما تقتضيه حاجة المعاملات والعلاقات بين الدول ومن ثم لم يعد بإمكان أي دولة ان تأخذ بمبدأ الإقليمية على اطلاقه ولا بمبدأ امتداد القوانين (شخصية القوانين) على اطلاقه، حيث صار السائد هو الإقليمية النسبية والامتداد النسبي او البحث عن القانون او ثق صلة بالنزاع^(٤).

ان انشاء محكمة دولية تختص بمحاكمة مرتكبي الجرائم الإرهابية، يعتبر من افضل الوسائل لمكافحة جرائم الإرهاب الدولي، الا ان هذا الامر لم يصبح بعد حقيقة، وعوضا عن صعوبة انشاء قضاء دولي لمحاكمة جرائم الإرهاب سعت الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب إلى ايجاد اختصاص قضائي وطني ذي طابع عالمي، بمعنى تحويل محاكم الدول المعنية بجرائم شبه عالمي يتبع الدولة التي يوجد مرتكب الجريمة على اقليمها على محاكمته ايا كان مكان ارتكاب الجريمة او جنسية الفاعلين^(٥).

وتحوي معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب نصوصا تقضي بضرورة اللجوء إلى المساعدة القضائية المتبادلة بين الدول المتعاقدة من اجل تحقيق الفعالية والسرعة في إجراءات

^(١) انظر: المادة ٥ من اتفاق مونتريال لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني ١٩٧١ . والمادة ٧ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ ، والمادة ٧ من اتفاقية نيويورك بشأن حماية الاشخاص المتمتعة بحماية دولية لعام ١٩٧٢ .

^(٢) تمعة علي حسين، المصدر السابق انظر: فقرة ٤ من المادة ١٠ من الاتفاق الدولي لمناهضة ارتهاش الاشخاص والتي تنص على ان (تعد الجرائم المذكورة في المادة ١، لغرض تسليم الجرميين بين دول الأطراف، كما لو كانت قد ارتكبت في اقاليم الدول المطلوب منها ان تقدر ولاتها القضائية وفقا لل الفقرة ١ من المادة ٥ لا في المكان الذي ارتكبت فيه فحسب)، أي لم تحصل بين مبدأ الإقليمية ومبدأ الجنسية ومبدأ الاركان الموجة إلى الدولة المعنية.

^(٣) د. صلاح الدين جمال الدين، ارهاب ركاب الطائرات، المصدر السابق، ص ٣٧ .

^(٤) د. حامد سلطان، القانون الدولي العام، طبعة ١، ١٩٦٨، ص ٤٣ .

^(٥) مختار شعيب، المصدر السابق، ص ٢٩٩ .

الإرهاب الدولي

ملاحة وعقاب الجرائم الإرهابية ويرجع الاساس القانوني للمساعدة القضائية لقمع الإرهاب إلى وجوب الاعتراف لجميع الدول بحقها المشروع في الدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات الموجهة إليها في مجموعها، وذلك من تسليم المتهمين، والإتاحة القضائية، والمساعدة في المواد الجنائية^(١) .. الخ.

ان ظاهرة الإرهاب الدولي مشكلة بالغة الاممية لاتصالها بحياة البشرية والسلم والأمن الدوليين، فاما ان ترتفع رايات الديمقراطية وحقوق الانسان والمدنية، واما ان تنكس لترتفع رايات السواء ذات الجماجم والعظام - رايات التدمير الشامل لقيم وكرامة انسانية الانسان، ومن هنا تأتي أهمية ايلاء الاهتمام للمسؤولية الدولية عن أعمال الإرهاب الدولي وتفعيل هذه المسؤولية عبر آليات - ديناميكيات - فاعلة تسهم بنجاح في مواجهة الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه وتسهيل الإجراءات وفق قواعد القانون الدولي العام.

^(١) د. احمد محمد رفعت وصاحبها، المصدر السابق ص ٢٤٦ - ٢٤٩، للمزيد انظر، د. محمود نجيب حسني، شرح قانون القويات، القسم العام دار النهضة العربية، ط٦، ١٩٨٩، ص ١٢٠ وما بعدها، ود. محمد الفاضل، المصدر السابق، ص ١٠٣ وما بعدها، ود. محمد مؤنس محب الدين، المصدر السابق، ص ٦٥٩ وما بعدها، وهيثم احمد الناصري، خطف الطائرات، دراسة في القانون الدولي وال العلاقات الدولية، المsesة العربية للدراسات والنشر، ط١ شباط ١٩٧٦، ص ٤٥٩.

الإرهاب الدولي

ومن جانب آخر، جرى تشجيع الإسلام السياسي، والإرهاب الدولي في ثنایا المنظمات المتطرفة الشوفينية والقومية والدينية وغيرها، بدعمهم حركات سياسية – اجتماعية، ضد نزعية القومية الوحدوية والعلمانية التي كانت تتمتع بشعبية آنذاك. بالرغم من أن الإسلام يرى من جماعات العنف الإسلامي، وأن الأصل في الإسلام دائمًا وفي كل العهود هو السلام، لكننا ينبغي أن لا ننسى أن الغطاء الذي ارتداه الإرهابيون بعنوان الإسلام أثر سلباً على الإسلام والمسلمين على المستوى العالمي.

ومما ظهر في سياق البحث، لا يمكن أن تنسب الإرهاب الدولي إلى سبب واحد معين، كما أنه ليس خاصاً بثقافة أو حضارة أو دين أو مذهب محدد، ومكافحته يجب أن تبدأ أولاً من تشخيص أسبابه ودراجه ومن ثم معالجتها وأن تنصب على القواعد والقرارات والمعاهدات الدولية خصوصاً في زمن ثورة المعلومات والتكنولوجيا. وإن الإرهاب (الفردي أو الجماعي أو الدولي) يجب معالجته ومواجهته، بما فيه ذلك الذي تورط فيه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. أن دور الإرهاب الدولي في الصراع السياسي في كافة جوانبه، ترك ويترك آثاراً متنوعة على ميادين الحياة المختلفة وعلى المجتمع الدولي ككل مما يتطلب تعريف الإرهاب وبيان ماهيته، وبخلافه يؤثر سلباً على الآليات المناسبة لمكافحته. وتتمثل الأنشطة الإجرامية الإرهابية الوطنية والدولية تهديدأً خطيراً للاستقرار والأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي الدولي، وبات من الضروري التصدي لها باتخاذ إجراءات مناسبة وفعالة على كافة الأصعدة بما في ذلك تدابير المساعدة للاحقة المجرمين وتسليمهم ومحاكمتهم، من خلال تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية والثنائية، ويجب ألا يحول الدفع بالجريمة السياسية دون تسليم من يرتكبون جرائم العنف الإرهابي، كما أكدته مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أيلول ١٩٩٠، وضرورة وضع تشريعات بموجبها بشأن تسليم المجرمين وما يتصل به من أشكال التعاون الدولي في مجال المسائل المتعلقة بالجريمة مع المراعاة الواجبة لحكم القانون وحماية حقوق الإنسان. وعليه من الضرورة أيضاً تعزيز دور المسؤولية الجنائية والمدنية للأشخاص الطبيعية والمعنوية.

ويمثل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول فاصلة في التاريخ البشري في معطياتها السياسية والاقتصادية، حيث تعرضت الولايات المتحدة لأبغض موجة من الإرهاب الدولي التي شهدتها العالم ولم تنفعها القوانين الصارمة والأنظمة الداخلية المتقدمة، وتدخل الجيش لمكافحة الإرهاب، حيث

الإرهاب الدولي

أنها ظاهرة عالمية وليس محلياً، وعليه، أفرزت تلك الأوضاع قواعد قانونية دولية جديدة، والتي يتمثل بالعديد من القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية وإصدار تشريعات وقوانين داخلية لجريمة الإرهاب وتشديدها. وبذل الجهود للتعاون الدولي وذلك إثر تقديم الدراسات والتقارير الدورية للجنة مكافحة الإرهاب الدولي التابعة لمجلس الأمن الدولي على أساس ومبادئ الشرعية الدولية وبالأخص القرار (١٣٧٢) وبروز مفهوم عولمة و العسكرية الحياة الإنسانية، وعلومة الأمان. وأعلنت الحرب العالمية على الإرهاب والتي هي بكل المقاييس الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ومداها وأسسها القانونية والدولية ليست قصيرة المدى، وأن الولايات المتحدة هي التي تقود هذه المعركة الدولية إن آثار الحرب على الإرهاب، وهجمات ١١ سبتمبر كانت بالغة على الصعيد العالمي، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، وليس مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا جزءاً منها، عبر تنامي الدعوات لديمقراطية الشرق الأوسط والحد من الصراع الحضاري، والعنف والتطرف والحد من الفقر والبطالة والهجرة الدولية، وتشجيع التنمية والنمو الاقتصادي، ونشر القيم الليبرالية والاقتصاد الحر، وإعادة رسم الخريطة السياسية بما يتلاءم مع النظريات الأمريكية وخلفاءها للاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط كدليل للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وذلك إضافة إلى إجراءات وقائية عامة من تغيير في البيئة العائلية ودور المدرسة ودور البيئة المهنية والمؤسسات الاجتماعية ودور الشرطة والإعلام، والاستفادة من مراكز الأبحاث والدراسات الاجتماعية خصوصاً الجنائية منها وإصلاح المجتمع والدولة في كافة المجالات.

إن مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة بالعدالة الدولية ومكافحة الإرهاب هي صمام أمان للحد من الإرهاب الدولي ومكافحته إذا تم رصده وتفعيله أو وضع آليات أكثر فعالية لتنفيذها. وعلى الأمم المتحدة أن تفعل دورها وتجدد آلياتها للحيلولة دون وقوع كارثة بشرية أخرى، فمن الضروري الالتزام بتأكيدات إعلان الألفية الثالثة وأعلان الخمسين لولادة الأمم المتحدة وكذلك الاستعدادات الجارية للاحتجاء بالذكرى الستين لتأسيس المنظمة الدولية حيث سيكون موضوع الإرهاب الدولي من أبرز القضايا التي سيتتم البحث فيها.

الإرهاب الدولي

على أن لا تؤثر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب على الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع شعوب العالم من جهة، وعلى مشروعية الكفاح المسلح لحركات التحرر الوطني طبقاً لمبادئ وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة.

الاستنتاجات:

١- لا يخلو أي مجتمع من الجريمة، وأن الإرهاب كجريمة دولية وداخلية، موجود في كل المجتمعات قديماً وحديثاً، ويتغير مداه من مجتمع لأخر، ومن دولة إلى أخرى، لكن الإرهاب الدولي في وقتنا الحاضر وصل إلى درجة يوصف بالكارثة بحيث بات يعرض الحضارة البشرية للخطر الجدي.

٢- عدم تعريف الإرهاب الدولي، والبحث في ماهيته من الجوانب القانونية البحتة، بشكل مقبول ومتافق عليه من قبل المنظمة الدولية، يعود إلى اختلاف وجهات النظر الدولية والاتجاهات السياسية المتباينة ذات مصالح خاصة، ولا نجد أي مبرر لعدم تعريفه وبيان أركانه... الخ، كأي جريمة دولية، وكان من المفترض أن يتم ذلك في مؤتمر روما منذ سنة ١٩٩٨، لأن عدم الاتفاق على تعريف موحد وأدوات محددة يؤثر سلباً على مكافحة الإرهاب، رغم أن عدم تعريفه لا يمكن أن ينذر إليه ويتمسك به كذريعة لارتكاب أعمال العنف غير المشروعة والإرهاب، وإننا نأمل أن تتم أعمال اللجنة السادسة القانونية في الجمعية العامة بالوصول إلى تعريف واضح وشامل ومحدد. ونحن بدورنا وصلنا إلى تعريف كإسهام متواضع في خدمة البشرية.

٣- أسباب الإرهاب متعددة ومتعددة، لا يمكن تفسيرها بأسنانها إلى عامل واحد، مثلما لا يمكن أن تميز بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأية ظاهرة ومنها ظاهرة الإرهاب، بل هناك تداخل فيما بينها، مع أن لكل مجتمع طابعاً متميزاً، وكذلك لا يمكن أن تميز بين الجوانب الداخلية والجوانب الخارجية للظاهرة.

٤- إن الإرهاب ظاهرة عالمية، لا دين ولا مذهب ولا ثقافة ولا حضارة له وليس متعلقاً بشعب أو فكراً معيناً، فالإرهاب جريمة وحشية، والخطر من الإرهاب في تغير، ففي العقود الماضية كان يأتي الإرهاب من جماعات معروفة لديها هدف سياسي واضح وكثيراً ما كانت ترعاها دولة من الدول، أما الآن فإن حافز الإرهابيين الدوليين وداعفهم هو أكثر انتشاراً ويعطي تمويلهم ودعمهم وتشجيعهم وتحريضهم وتيسير عملهم ومساندتهم اللوجستية، في كثير منها يبقى سراً على

الإرهاب الدولي

اختلاف أنواعها. وهناك جامع مشترك على الصعيد الدولي وهو ضرورة توجيه ضربة قاسية إلى الدول والجهات التي تدعم الإرهاب والإرهابيين، وكما قال السيد كوفي عنان، أن الدول لا يمكنها استخدام السيادة كدرع لاخفاء انتهاكاتها لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية.

٥- إن المجتمع الدولي ومنذ بداية القرن العشرين قد بادر بفهمه للإرهاب بأنواعه، وحظره وجرمه، وعلى اعتبار دور عصبة الأمم إيجابياً في العديد من الواقع والأقاليم الدولية وساهمت في الحد من المشاكل والإرهاب في العديد من الأماكن، وأنه يسجل لعصبة الأمم الفشل في مكافحة الاستعمار ووقف العمليات الإرهابية داخل المستعمرات. لأننا في هذا السياق نسأل: هل الأمم المتحدة استطاعت أن تؤمن السلام والأمن الدوليين؟ وهل نجحت في وقف المنازعات بين الدول والشعوب؟ وخنق الأعمال الإرهابية والإجرام؟ أو ماذا فعل بالشعوب التي ضمت أراضيهم إلى دول أخرى خصوصاً الشرق الأوسط منها؟ وما هو مصير حق تحرير مصيرهم؟ وماذا فعل بمبدأ المقاومة المشروعة للشعوب المستضعفة لتحرير أراضيها؟ مع أنه منذ بداية إنشاءها قد بادرت إلى تجريم الأعمال الإرهابية ومكافحتها حيث شهد المجتمع الدولي بداية صدور عقوبات جزائية أو (جزاءات جنائية) عام ١٩٤٥ عن محكمة نورمبرغ لمحاكمة كبار رجال النازيين المتهمين بالإرهاب الإنساني، وانتهت قواعد القانون الدولي. وإن لم تصل الأمم المتحدة لحد الآن إلى تعريف واضح متطرق عليه للإرهاب.

٦- في عقد الستينيات من القرن الماضي كانت الحركات الإرهابية اليسارية والفوضوية، وهي الحركات التي تسعى إلى إحداث تغييرات ثورية راديكالية في المجتمعات ونظم الحكم، كمنظمات الألوية الحمراء الإيطالية ومنظمة الجيش الأحمر الألماني (بادر ماينهوف) والجيش الأحمر الياباني، والثاني من يونيو الألمانية ولواء الغضب البريطاني، والعمل المباشر الفرنسي، وتوبوا ماروس وموتنينيروس في أمريكا الجنوبية وغيرها. وكانت هناك الحركات الانفصالية وحركات التحرر الوطني والأقلية الوطنية، مثل منظمة الباسك الإسبانية والجيش الجمهوري الأيرلندي (والتي أعلنت في نهاية تموذ ٢٠٠٥ الكف عن العمليات العسكرية) وبعض المنظمات الفلسطينية، وبقيت هذه الصورة خلال السبعينيات، وفي عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي شهد الإرهاب الدولي تحولاً خطيراً في ظاهرة الإرهاب وارتدى اسم الإسلام وإضافة إلى دور الإرهاب وقدرته على التأثير في الصراع على المستوى الدولي، ومن أبرزها:

الإرهاب الدولي

- أ- أصبح الإرهاب الدولي يتم دعمه وتنشيطه وتحويله والإشراف عليه على يد مخابرات بعض الدول الكبرى والصغرى على السواء، وهذا الذي تمارسه العديد من دول جوار العراق وغيرها على الساحة العراقية. وهنا نجد تشابك عناصر الإرهاب دولاً ومنظماً لتنظيم العمل الإرهابي في بلد ومروره في بلد ثان وتنفيذه في بلد ثالث.
- ب- أصبح الإرهاب الدولي يستخدم بقصد التأثير على القرار السياسي سواء بالإنشاء أو التعديل أو التحوير أو الإلغاء وذلك بقصد العديد من النتائج أهمها:
 - إظهار عجز الحكومات عن حماية مواطنينها أو شخصياتها السياسية أوبعثات الدبلوماسية أو الشخصيات الأجنبية التي توجد على أرضها.
 - دفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات أمنية قوية تشمل بعض العمليات القمعية التي تحد من الحريات العامة.
 - دفع الرأي العام في الدولة الخصم إلى الضغط على السلطات للعدول عن المواقف السياسية التي تشير العمليات الإرهابية ضد الدول ومواطنيها، وهذا ما رأينا في كثير من جوانب تواجد قوات الدول في العراق أو سحب السفارات فيه.
- ج- إن تكتيكات العمليات الإرهابية قد تغيرت حيث في العراق كان يقترب الإفراج عن الرهائن في طلب فدية مالية أو إذاعة بيان سياسي أو الإفراج عن المسجونين، أو رحيل قوات أجنبية وغيرها وعبر وسائل تكتيكية منها (نشر القضية) أو (إرهاب العدو).
- د- صعوبة الدفاع ضد هذه العمليات، لأن الإرهابي لا تهمه سلامته الشخصية إضافة إلى قدرة التكنولوجيا المستعملة.
- هـ- الخسائر المادية والبشرية الضخمة التي تسفر عنها العمليات الإرهابية والتي تحدث صدمات كبيرة للشعوب والحكومات.
- وـ- اقترن الإرهاب التقليدي بالإرهاب المدمر والخوف من الإرهاب النووي وهذا ليس مستحيلاً.
 - زـ- ونرى بأن الدول وسياسة التعامل مع الإرهابيين تنقسم إلى عدة أقسام رئيسية منها:
 - مجموعة تعلن تزامها باستراتيجية معينة، لا تتنازل للمطالب الإرهابية كالولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وإيطاليا وغيرها من الدول. ومجموعة دول بقيادة الولايات المتحدة أعلناً أن يكون المجتمع الدولي إما مع الإرهاب أو ضده.

الإرهاب الدولي

- بعض الدول تتبع سياسة التفاوض والتنازل والرضوخ لطلاب الإرهابيين، التي تتبع بياناً سياسياً أو تصرิحاً سياسياً أو دفع فدية أو إطلاق سراح مسجوني.
- بعض الدول ليست لها سياسة معلنة أو معروفة سلفاً، وتعامل مع كل حالة على حدة، إذ ترفض طلاب الإرهابيين تارة إذا كان الخطر الناجم عن الرفض أقل من مساوئ قبوله والعكس صحيح. وهي أغلب دول العالم الثالث التي ليست لها سياسات ثابتة في كثير من الأمور.
- بعض الدول تسعى للاستفادة من الإرهاب الدولي بصورة غير مباشرة من خلال توظيفه في سياق مواقفها فمثلاً سعت الحكومة السورية لدعم الإرهاب في العراق وتسهيل مروره عبر أراضيها تحت ذريعة إفشال المشروع الأمريكي في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وعدم إنجاح التحولات الديمقراطية الجارية في العراق.
- ـ ٧ـ إن النظام الثنائي الدولي في زمن الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي مسؤول في كثير من القضايا الشائكة التي لا تزال آثارها مستمرة، بل وخلق الكثير من المشاكل والتعقيدات، وإن الإرهاب الدولي إحدى الظواهر الدولية التي تجسد نتائج الحرب الباردة ويدفع المجتمع الدولي اليوم ضريبة تلك المرحلة وصراحتها.
- ـ ٨ـ يتخذ الصراع على مستوى العالم أشكالاً مختلفة تبعاً لموازين القوى وأولويات القضايا، فالصراع الذي شهدته العالم طوال ما يقارب خمسين عاماً، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينيات، يعرف باسم الحرب الباردة التي اتخذت صوراً متعددة عنيفة وسلبية تستند بالأساس إلى البعض الإيديولوجي والمصالح التي تجلت في التناقض بين قوتين رئيسيتين تحكمان العالم موزعتين في معسكرين إحداهما رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والأخر اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. وإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى زيادة عدد الضحايا والتعقيد والتنظيم الجديد في العمليات الإرهابية، وهذا أدى بيوره إلى اعتبار أن الإرهاب الدولي من أهم مصادر عدم الاستقرار داخل الدول وخارجها، إذن فالحرب الباردة كانت تمثل ستاراً للعديد من الأعمال الإرهابية ولكن نهاية هذه الحرب لم تؤد إلى نهاية الإرهاب، بل على العكس من ذلك فقد زاد عدد العمليات الإرهابية وتعددت نوعها وأسباب الإرهاب في أنحاء العالم.
- ـ ٩ـ منذ تسعينيات القرن الماضي وسيطرة عالم القطب الواحد (النظام الدولي "الجديد")، تراجع البعض الإيديولوجي، وأحدثت المعرفة تطوراً ذا بعد آخر وهو عالمية الدعوة للديمقراطية

الإرهاب الدولي

وقيمهما، ولا يعني هذا نهاية للتاريخ، كما افترض فرانسيس فوكوياما، ولكننا نؤكد على أن الصراع لم ينته بعد، بل أنه قد اتخذ طابعاً جديداً اقترب بانتشار العنف واتساع الإرهاب الدولي، وانتخذت أعمالها كحروب بديلة وما الإرهاب الدولي إلا صورة دموية من هذه الصور وتجلياتها. وأن هذا التحدي غير محصور بما يسمى بـ (العالم الثالث)، فقد أعادت الطائفة توكيده نفسها في الحياة السياسية الغربية، ولعب الدين دوره في أزمة انهيار الاتحاد السوفيتي للارتباك والفووضى في العالم. وبدأ الصراع يستند في بعضه إلى صدام كما قال هنفتون. فالافتقار إلى مجتمع مدني قوى، وتقليد عميق الجنود للتسامح وحكم القانون وظهور الدول الفاشلة أصبح من العوائق الجدية لنبذ العنف والتقليل من ظاهرة الإرهاب. وقد استمر لحد الآن، لهذا من الضروري الاعتراف بالاختلاف، لأن الجماعات الأثنية والعرقية والثقافية والإقليمية سوف ترفض الانخراط والاعتراف بالقيم والثقافة ولغة الجماعة المهيمنة، وعرضت الاستقرار السياسي الدولي للخطر. على سبيل المثال اشتعلت الحروب الأهلية على أساس عرقية ودينية مما أدى إلى بروز (٨٠) مرتلاً مسلحاً على المستوى الدولي في التسعينيات في (٦٧) دولة، وأن ثلث دول العالم متورطة في صراعات داخلية أو إقليمية. مما ساهم في زيادة حدة الظاهرة، الأمر الذي أعطى الفرصة لصراع الثقافات والأعراف ولجوء بعضها إلى الإرهاب المسلح داخل إقليمها أو خارجه للتعبير عن مطالبيها.

١٠- إن الطابع العنقى يعبر عن إحدى الوسائل للسيطرة السياسية التي تفتقد للشرعية القانونية. ويدلّ عن قواعد الديمقراطية، ومن هنا يعتمد الإرهاب العنف كوسيلة لتحقيق الهدف السياسي وليس للبرنامج السياسي، ومن هنا أصبح وجود الدولة القانونية المستندة على قواعد ومبادئ قانونية ودستور ديمقراطي عدواً للإرهاب. ويجب هنا الانتباه إلى المنطق العلمي الذي يؤكد بأن المبادئ النبيلة والقولتين المستندة إلى حقوق الإنسان والشرعية، يجب أن يتهيأ له الواقع العادي في المجتمع لاعتนาقه والالتزام به.

١١- أن أخطاء النظم السياسية الحاكمة وتكرر الاستبداد والشمولية، تؤكّد بدورها العنف، فالعنف يولد العنف، والإرهاب تغذي من أخطاء النظم المستبدة، حيث يتلاقي الحكم الرجعي مع الإرهاب في منع توظيف الشروط في التنمية الاجتماعية والديمقراطية وأن اتساع الإرهاب يؤدي إلى آثار سلبية على التنمية والاستقرار والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمواطنين، إضافة إلى تخصيص موارد مالية هائلة للأمن على حساب التنمية.

الإرهاب الدولي

- ١٢- إن النظام الدولي "الجديد"، جلب معه الإرهاب الدولي "الجديد"، والذي يتميز عما قبله من حيث الأهداف والتنظيم والتخطيط والخطورة والذكاء وحركته الديناميكية عبر القارات والدول، وأن الدعوة إلى نظام عالمي جديد من الشرق الأوسط الجديد أو الكبير وغيرها من المفاهيم، واجهت صعوبات جدية مع انتشار الإرهاب وأصبحت قضية عولمة الأمن تشغل المجتمع الدولي والدول والتنظيم الدولي بصورة متزايدة في سياسات الحرب العالمية على الإرهاب.
- ١٣- اتسعت تجارة الأسلحة على نطاق واسع، واستفادت منه التنظيمات الإرهابية، خاصة الأسلحة عالية التقنية، عالية التدمير، إضافة إلى تقنيات الاتصال ابتداءً من محطات البث التلفزيوني ذات الدائرة المحددة ومحطات البث الإذاعي والكاسيت والفيديو والفاكس والتليفونات المحمولة ووسائل التنصت وأجهزة الاستشعار عن بعد وأيضاً الكمبيوتر والإنترنت والتقنيات الحديثة التي تساعد الإرهابيين على ارتكاب أكثر العمليات الإرهابية خطورة بطريقة سهلة. إضافة إلى استغلال ثغرات شبكات المعلومات أو باللجوء إلى شبكات المعلومات أو باللجوء إلى عمليات القرصنة المعلوماتية والدخول إلى شبكات المعلومات العسكرية والأمنية للدول لاستغلالها في التخطيط للعمل الإرهابي وتفيذه أو الدخول في البورصة والأسواق المالية لتدميرها ومن ثم ضرب اقتصاد دولة ما... الخ .
- إذن، أصبح الإرهاب في كثير من جوانبه ظاهرة تكنولوجية خصوصاً مع الانتشار المزدوج (ال العسكري والمدني) للتكنولوجيا والخبرة الفنية المتقدمة على سبيل المثال من المواد الكيميائية المستخدمة في صناعة غاز الأعصاب، كما تستخدم في صناعة البلاستيك ومعالجة المواد الغذائية. ويتمكن الإرهابيون من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات من السيطرة على المعلومات أو تدميرها أو تحويلها لصالحهم.
- ١٤- إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، شكلت نقلة نوعية في النظام السياسي الدولي، وجلبت معه العديد من الرؤى والمفاهيم، التي تشكل المحور الاستراتيجي للإدارة الأمريكية وحلفاءها منذ أحداث ١١ سبتمبر، ومن هذه المفاهيم السلام العالمي، الحرية، وقيم المجتمعات الحرة، الإرهاب العالمي، الدول الفاشلة، الدول المارقة، الضربة الوقائية. وأخطر ما في الأمر هو تقاطع التكنولوجيا (امتلاك الأسلحة الفتاك) والراديكالية. ومن هنا يبرز مفهوم الدول المارقة، التي تسعى لامتلاك التكنولوجيا لتهديد الأمن والمنظمات الإرهابية التي تتكون من آلاف الإرهابيين المنتشرين في

الإرهاب الدولي

العالم، بالإضافة إلى الدول الفاشلة والهشة – يقابلها مفهوم الحكم الجيد – والتي توفر شروط سياسية واقتصادية واجتماعية تشجع على الإرهاب. وهذه الأخطار لا تتناسبها استراتيجية الردع (التي سادت في الحرب الباردة)، وإنما تحتاج إلى استراتيجية جديدة والتي سميت – بالضربة الوقائية – والتي تعامل مع التهديد الأكبر قبل تنفيذه وإفشاله قبل تحققه وهذا هو الذي برد الأخلاف وال العلاقات الدولية الرصينة لإقامة شبكات دولية ضد الإرهاب .

١٥- تعتبر الحرب على الإرهاب، عملاً مقدساً، وهي من إحدى الآليات الدولية المقبولة من قبل العالم الحر لمواجهة الإرهاب والحد من التطرف في العالم الذي قلل الحصانة الداخلية على الصعيد الدولي. وما نجاح الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس البريطاني توني بلير في انتخابات الدورة الثانية والثالثة إلا دليلاً على التأييد الشعبي للدول الديمقراطية للحرب على الإرهاب، والتي تتجسد في الحرب على الإرهاب كبداية لتفعيل الديمقراطية في الشرق الأوسط خصوصاً.

١٦- نلاحظ عودة دور الدولة في المجال الأمني، ولكن إذا برد النظام السياسي ممارسته للعنف ضد المواطنين أو ضد فئات معينة، استناداً إلى دعاوى المحافظة على الأمن والحفاظ على القانون والمصلحة العامة، أو تحت شعارات مثل محاربة الإرهاب والحفاظ على الوحدة الوطنية، إلى أن توصل إلى ممارسة ما يسمى بارهاب الدولة، سوف تتناقض مع القرارات الدولية والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

١٧- بفعل التطورات الأخيرة التي جرت في أوروبا، بتشديد العقوبات وإصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب الدولي، اتخذت الحكومات إجراءات جديدة في ضوء الصلحيات التي منحتها تلك القوانين، وقد نجد المزيد من الصلحيات للأجهزة التنفيذية وخاصة الأمنية على حساب الحريات المدنية للمواطنين، ولذلك من الضروري التركيز على احترام حقوق الإنسان وكفالتها لأن الخلل في هذا النطاق ينعكس في صالح الإرهاب والإرهابيين ويؤدي إلى تغذية العنف والإرهاب. وقد شهدنا بأن رئيس إقليم كوردستان السيد مسعود البارزاني قد تطرق إلى ذلك وقدر بأن قانون مكافحة الإرهاب في كوردستان لا يكون على حساب حقوق الإنسان والمواطن.

١٨- إن ظاهرة الإرهاب سوف تعيز السنوات القادمة من القرن الحادي والعشرين وسوف تكون ممارسات الإرهاب أحد الأشكال الشهيرة خاصة إذا استحدثت الظروف غير العادية بالنسبة للكثير من القضايا الدولية كقضية الشعوب المقهورة، وسوف تزيد من فرص استخدام الإرهاب

الإرهاب الدولي

التنفيذ، وتنظيم مشاركة ملزمة لجميع الدول في الحرب ضد الإرهاب، ولا سيظل أثر أي صك قانوني أثراً هامشياً.

٢٢- إذا كانت مرحلة ما قبل ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ قد اتسمت بإسهام محدود من جانب مجلس الأمن، مقابل إسهام مكثف للجمعية العامة والمنظمات الدولية، والاتفاقيات المتعددة المناهضة لصور الإرهاب المختلفة، فإن مرحلة ما بعد هذا الحادث اتسمت بإصدار العديد من القرارات والاتفاقيات، ومن ضمنها القرار (١٣٧٣) ومواجهته سلطات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، رغم عدم تعريفها للإرهاب ولم يشر إلى الكفاح المسلح المشروع لحركات التحرر الوطني وإلى أسباب الإرهاب الدولي، إلا أنها تمثل نقلة نوعية في مكافحة الإرهاب. وبما أنها غير كافية لذلك يتطلع المجتمع الدولي والمنظمة الدولية في اجتماعاتها المقبلة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، تشريع قرارات وتوصيات جديدة لتعالج التفرقات في القرارات السابقة وتضييف آليات ملموسة تلزم الدول والمجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب.

٢٣- إن مكافحة ومواجهة الإرهاب الدولي، هي من صميم أعمال المجتمع الدولي والتنظيم الدولي والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والدول والباحثين في كافة العلوم الاجتماعية، وقد اتفق الفقه الحديث على التضييق من نطاق الجرائم السياسية نظراً لتزايده حوادث العنف السياسي، ورغبته في عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وجرى استبعاد كافة الأعمال والجرائم الإرهابية من نطاق الجرائم السياسية باعتبارها من الجرائم ذات الخطورة العامة التي تمس الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والمجتمع. وتهدد السلم والأمن الدوليين وتعرضهما للخطر. وفي سياق بحثناتناولنا الأمر بأن الإرهاب لا يقتصر على ذلك أو ذاك، بل ينبغي دراسة أسباب المشكلة من البيئة الدولية والداخلية التي تولد ظاهرة الإرهاب.

٢٤- وقد صدر قرار مجلس الأمن المرقم (١٦١٨) في ٤ آب ٢٠٠٥ بقصد العراق حيث يعيد تأكيد القرار (١٥٤٦) في ٨ حزيران ٢٠٠٤، ويدين في الفقرة (١) بدون تحفظ ويأقوى العبارات ما يقع في العراق من هجمات إرهابية، ويعتبر أي عمل إرهابي تهديداً للسلام والأمن. وبنذلك نأمل أن تنتهي حالة التناقض بين العمليتين الدولية والإقليمية بقصد ارتكاب الأعمال الإرهابية في العراق. حيث وجدت الفرصة لكي يجد أطراف النزاع تصفية حسابهم على حساب الشعب العراقي، وأن الاستهداف والقتل المعتمد وأخذ الرهائن والاختطاف وتدمير المنشآت والبنية التحتية وزعزعة

الإرهاب الدولي

الاستقرار السياسي يعتبر عملاً إرهابياً، وأن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي ويشمل التحرير والتسبیح والمساهمة والدعوة والدعم أو تبسيط الأعمال، فلا يمكن تبريره، بغض النظر عن دوافعه، ويصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبه. والمهم في الأمر نرى بأن العراق بات أحد أهم مراكز نشاط الإرهاب الدولي ويأتي ذلك بفعل مجموعة من العوامل من بينها عملية الانتقال من النظام (الاستبدادي) البائد إلى النظام (الديمقراطي) الذي اقتنى بمجموعة من المشكلات القديمة المتراكمة والجديدة الناجمة عن الاحتلال من جهة وغياب المؤسسات الدستورية وضعف التخب السياسي الحاكمة، وثقافة المجتمع من جهة أخرى، والتي لم ترق إلى مستوى التحديات الماثلة أمامها. وانشغلت في الطائفية والمذهبية، وكل ذلك إضافة إلى تدخلات دول الجوار وإرسال رموز الإرهابيين إلى العراق، وتوفير الأرضية لاستشراء الإرهاب الذي أخذ الأضرار المادية والبشرية بالعربيين.

ولم ينجِ إقليم كوردستان من الهجمات الإرهابية، بل قدمت شهادة كثيرة في ١ شباط ٢٠٠٤، و٤ مايس ٢٠٠٥. وأن حكومة إقليم كوردستان وأجهزتها قاموا بالتصدي للنوايا والأعمال الإرهابية، واستنكر شعب كوردستان بكلّة قومياته ومذاهبه هذه الأعمال البشعة ولا شك أن شعب كوردستان يعرف الجهات التي تقف وراء الأعمال الإرهابية.

والإرهاب في العراق يُؤدي إلى تعزيز أشكال متنوعة من التعصب القومي والطائفي والعنصري والمذهبية، إضافة إلى نزعة الانتقام، وحالة العراق تؤكد ذلك من خلال مؤشرات جديدة وخطيرة للحرب الأهلية، وكل ذلك يضعف الولاء للوطن الذي هو القاسم المشترك بين جميع المكونات. ونرى بأن الحرب على الإرهاب ستنتصر، وليس للإرهابيين مستقبل وفي المدى القريب سيعود الأمن والاستقرار للعراق ورؤسِنَ النظام البرلماني الديمقراطي التعددي ولن يتمكن الإرهاب من تعطيل العملية السياسية في العراق.

-٢٥- إن حق الدفاع الشرعي، الذي يعد حقاً طبيعياً لكل دولة تستخدمه في الحفاظ على كيانها وكرامتها، كما بعد استثناء على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وهذا ما أكدته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة. وأن الإرهاب الذي يواجه المجتمع الدولي أدى بفكرة الدفاع الشرعي الوقائي فرادى أو جماعات، يتماشى مع حق الدفاع الشرعي للدول.

الإرهاب الدولي

- ٢٦- المقاومة الشعبية المسلحة، التي تمثل حقاً طبيعياً للبشر أفراداً أو جماعات، تقوم عند وقوع أي اعتداء أو انتهاك لحقوق التي يتمتعون بها، وبعد ملازماً لحق الشعوب في تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية والنظم العنصرية، وإن أهملت في ثنابا القرارات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إثر تغير البيئة السياسية الدولية إلا أنها لا تدخل في نطاق الأعمال الإرهابية، طالما التزمت بالحدود التي رسمها العرف الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- ٢٧-تناولنا موضوع المسؤولية الدولية الجنائية والمدنية للأشخاص الطبيعية والمعنوية باختصار عن جريمة الإرهاب الدولي، إلا أن الاتفاقيات الدولية لا تتمد لتشمل كافة صور الإرهاب، وأخذت بعدها المسؤولية الفردية لمرتکب الفعل الإرهابي ولم تتعرض لفكرة مساءلة الدولة عن جرائمها الإرهابية. لذا من الضروري قيام المحكمة الجنائية الدولية بمساءلة الدولة جنائياً وتقييم عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية... الخ. وبما يتناسب مع جسامته قطعها الإجرامي، إضافة إلى تعديله بما يسمح بقيام المحكمة يلزم الدولة بإصلاح كافة الأضرار، سواءً بإعادة الحال إلى ما كانت عليه أو بدفع تعويضات مالية أو بتقدیم الترضية المناسبة للأشخاص المتضررة(الدول،الأفراد،المنظمات) المتضررة.

الإرهاب الدولي

- ٥- الحفاظ على حقوق الإنسان والمبادئ الدولية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وذلك لوضع حد لنكرار الجرائم الدولية وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين وإصدار تشريعات قانونية دولية جديدة تكفل للشعوب الحق في تقرير مصيرها في الأوضاع العالمية الجديدة.
- ٦- تقليل الفجوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والمستوى المعيشي بين الشمال والجنوب، ومعالجة مشكلات البلدان النامية في الفقر والتخلف والتبعية وإقامة نظام عالمي اقتصادي متكافئ يستند إلى قواعد القانون الدولي وال العلاقات الدولية المتكافئة.
- ٧- إن الدين الإسلامي دين سلام وتعارف بين الشعوب وليس دين عنف وصراع ، وأن لكل شعب حضارته وثقافته وأسلوب حياته ونمط سلوكه وجوهر عقيدته وكل هذه الخصوصيات يجب أن تحترم لكي تتفاعل مع الحضارات والثقافات الأخرى من أجل الوصول إلى مبادئ هادبة وأسس مشتركة للعلاقات بين الشعوب. لأن فرض شكل واحد من أشكال الحضارة أو الثقافة على دول العالم المختلفة وشعريها ليس في صالح السلام العالمي، لذا بدلاً من صدام الحضارات نختصر ونمارس حوار الحضارات والثقافات بما يخدم حقوق الإنسان وثقافة التكامل والتضامن.
- ٨- من المفيد لجميع الدول الإسلامية ومنظماتها المتخصصة والمهتمة بخدمة الإنسان والمؤمنة بالحوار والتفاهم، أن تضع على الإنترنت مكاناً لها لتوضيح حقيقة الإسلام كما هي في الكتاب والسنّة النبوية بما أن الإسلام دين لا يقر العنف ولا يؤيد أفعال الجماعات الإرهابية أمثال قضية الجهاد في الإسلام، فالجهاد في الإسلام للدفاع عن الأرض أو المال أو العرض أو النفس أو العقيدة الإسلامية، فالجهاد للدفاع، وهو ما يعرف الآن بعيداً الدفاع الشرعي وليس للنهب والسرقة والقتل، وأيضاً التركيز على ذلك في التدوينات والدراسات والجامعات والخطب والمجلات والجرائد والتركيز على قضيّا حرية العقيدة واعتراف الإسلام بالديانات السابقة وأخلاقيات القتال في الإسلام وتحريم الإسلام لقتل النفس، وأن الإسلام دين سلام وأمان وغيرها من القضيّا الجوهرية التي لا تقر أفعال الإرهابيين. وأن أي أفعال إرهابية يرتكبها بعض المسلمين لا يجب أن تنسب إلى الإسلام والمسلمين بل تنسب إلى أصحابها وعليهم وزر أفعالهم. وعدم استخدام الإيديولوجية العلمانية والدينية لتبسيير الإرهاب.
- ٩- إن لجميع الأديان وخاصة المسلمين والمسيحيين نظراً لمسؤوليتهم المشتركة في سبيل إقامة نظام اجتماعي عادل لأبدٍ من التضامن مع بعضهم لإيجاد حلول للصراع الحضاري، وليس

الإرهاب الدولي

من صالح المسيحيين وال المسلمين وليس في صالح البشرية كلها أن يصد المسيحيون والمسلمون كل من جهته على المواجهة وسوء التفاهم ورفض الآخر وعليهما التضامن الشامل وفيه فائدة عظيمة للبشرية كلها إن استطاعوا أن يقيموا بينهم مزيداً من التفاهم والمزيد من الثقة المتبادلة والتعاون، وعلى المستشرقين والإعلاميين الإسلاميين والغرب أن يكفوا عن التعصب والتطرف وأن يكون الحوار بلغة حضارية وليس على جر المسلمين والمسيحيين إلى خندق الصراع الذي لا يجلب إلا الصداع للطرفين والصراع إلى ما لا نهاية بينهم.

ونرى بأن الكتابة بأسلوب متدني عن الأديان المخالفة ورموز الأديان المخالفة جنائية بشريّة يرتكبها بعض المتعصبين من المسلمين أو بين المسلمين والعلمانيين وغيرهم من الأديان والتيارات الفكرية وإن ذلك إلى جانب مجازاته للواقع الموضوعي، بحد ذاته لا يخدم الشعوب المقهورة تحت وطأة الاستبداد والسلط الشمولي في العالم الثالث.

١٠- نرى بأن الكتابة بأسلوب متدني عن الأديان المخالفة ورموز الأديان المخالفة جنائية بشريّة يرتكبها بعض المتعصبين من المسلمين والمسيحيين أو التيارات الفكرية وغيرهم. لذلك من الضروري أن تتفق الحكومات الغربية والإسلامية على تشريع قانون عام موحد يمنع التعرض للأديان المخالفة بالتجريح والإساءة إلى رموز الديانات المخالفة والتشكيك في الأديان المخالفة. وبذلك تغلق باباً من أخطر الأبواب التي تخلق العداء والصدام لأن حرية الفكر المطلق ليس معناها التقليل من قداسة الرسل والأنبياء والأديان بأسلوب متدني، الأمر الذي يثير المشاعر والعواطف.

١١- ضرورة إنشاء مركز دولي يختص بدراسة وبحث ظاهرة الإرهاب الدولي ومواجهتها، وإيجاد صلات مستمرة بين المهتمين بهذه القضية في مختلف الدول، والربط بين العمل الأكاديمي النظري والممارسة الميدانية والتنفيذ، ويشمل تخصصات وأقساماً مختلفة ويضم قاعدة بيانات ومعلومات عن الإرهاب وما صدر عنه وما قيل ونشر وتأسیس بنك معلومات يخدم الجميع ويسهم جدياً في مقاومته.

١٢- على الشعوب والدول والمنظمات الإسلامية وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي إبراز الوجه المشرق للإسلام واتخاذ موقف واضح من الإرهاب والإرهابيين وتجديد الفكر الديني ونبذ التكفير والتخوين والقتل والتمثيل بالضحايا وتقديم صورة أخرى للدين الإسلامي تقوم على التسامح والسلام.

الإرهاب الدولي

- ١٣- إنشاء صندوق دولي للضحايا من الشخصيات المعنية والاعتبارية بالتنسيق مع الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة الذين تضرروا بسبب جرائم الإرهاب.
- ١٤- على الدول المصادقة والالتزام بالاتفاقيات والقرارات الشرعية الدولية لمواجهة الإرهاب، وعلىهم تكثيف التشريعات الداخلية بما تتلاءم مع الجهد المتواصل لمكافحة الإرهاب وتشديد العقوبات على الأفعال الإرهابية، وتبادل المعلومات والتجارب والخبراء والدعم في المجالات المادية والقانونية والمعنوية.
- ١٥- إن منظمة الإنتربول، التي تضم (١٧٩) دولة عضو، تقوم بجمع وتخزين وتحليل ونشر المعلومات الاستخباراتية عن الأفراد والمجموعات المشتبه بهم وأنشطتهم، يجب أن تكشف جهودها في عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لافتتاح جميع تدابير الوقاية والحماية والمراقبة والمكافحة وإلى وضع مقترنات ملموسة لمواجهة الإرهاب بصورة أفضل بما في ذلك وسائل تحويله والشبكات المساعدة له وعواقبه الوخيمة.
- ١٦- ضرورة الاهتمام بالانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وكشف جميع عمليات الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتغيرات والمواد ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بأعمال الجماعات الإرهابية المنظمة، وتجريم الأفعال المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لأغراض إرهابية، ووضع برنامج لمكافحة الجرائم الدولية غير المنظمة كالاتجار بالمخدرات واتخاذ إجراءات تشريعية تنظيمية حول غسل الأموال والإرهاب.
- ١٧- ضرورة التزام دول العالم برفض منح اللجوء السياسي للمتطرفين ومؤيدي الإرهاب في أي مكان في العالم طبقاً لميثاق الأمم المتحدة لللجان المنعقد عام ١٩٥١، على غرار ما تم الاتفاق عليه ضمن الاتحاد الأوروبي في هذا المجال عام ٢٠٠٥، بل لأبدٍ من إعادة العناصر المتورطة في ارتكاب عمليات إرهابية إلى الجهة المعنية وتغيير مبدأ تسليم المجرمين.
- ١٨- تفعيل اتفاقية جرائم الإنترنت لعام ٢٠٠١، والتي تعد أول وأهم اتفاقية في مجال الجرائم المرتكبة ضد أو بواسطة الحاسوب الآلي والإنتernet، حيث تضمنت مواضيع مختلفة ذات صلة بجرائم الحاسوب الآلي والإنتernet مثل الإرهاب على شبكة الإنترت وتزوير بطاقات الائتمان وكذلك اختراق أنظمة المعلومات وغيرها من الوسائل، وقد وقعت على هذه الاتفاقية دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الإرهاب الدولي

- ١٩- احتواء ثقافة العنف والإرهاب والتطرف، بتفويض البيئة السياسية والاجتماعية للتطرف من خلال إصلاحات عميقة تطال تركيبة الحكم ونمط إدارة الحق السياسي والعلاقة بالمجتمع المدني في الشرق الأوسط ونشر ثقافة التسامح، علماً أن الإعلام بدوره يلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بالإرهاب، وفي بعض الأحيان يكون دوراً سلبياً، لأن الإرهاب يستهدف الدعاية وترويج مزاعمه وأحداث الذعر بنشر أنباء مبالغة عن عملياته. لذا على وسائل الإعلام أن تنظم بدورها ندوة دولية لوضع بعض المعايير الأخلاقية على مستوى العالم لوقف الدعاية للعمليات الإرهابية. لذلك ينبغي تكثيف البرامج الإعلامية والتوعوية الهدافـة إلى التعريف بأخطار الإرهاب وأثاره السلبية على التنمية والاستقرار الدولي.
- ٢٠- دعم الأنظمة الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام الحر والافتتاح على المجتمع الدولي، وأنسنة العولمة تجاه دول العالم الثالث. ودعم الأحزاب والتيارات الفكرية الديمقراطية، وتبنيـة الأحزاب المعارضة بالمبادئ الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان وثقافة التسامح، والعمل على فصل الدين عن الدولة وعدم تسييس الدين، وبعكسـه.
- ٢١- تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وبدعم من الأمم المتحدة لأنه سيؤدي إلى تقليل العنف وتحقيق الاستقرار، حيث أن استقرار منطقة الشرق الأوسط في كافة جوانب (التنمية - الديمقراطية - حقوق الإنسان - الإصلاح - مشكلة الفقر والهجرة والتجارة الحرة - والإرهاب) من خلال إصلاح ديمقراطي يقتضي بيئة استقرار وأمن، وبدونهما يغدو متغزاً، كما ينبغي التأكيد على سيادة الأمن إلى جانب سيادة القانون.
- ٢٢- في ضوء الحالة العراقية نوصي باعتماد سياسة عقلانية تقوم على نبذ العنف من خلال تحقيق إجراءات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ومعالجة المشكلات المتعلقة بالفقر والبطالة والخدمات وتعزيز الديمقراطية وارتقاء النخب السياسية إلى المسؤولية الوطنية واعتماد مبدأ المواطنة المتساوية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والمذهبية، إضافة إلى التزام دول المنطقة والجوار بقرار ٢٠٠٥/١٦١٨.

٢٣- وفي كوردستان العراق نوصي بتوحيد جهود القوى السياسية الكوردستانية والرأي العام باتجاه تحقيق المطالب المشروعة للشعب الكوردي في الفيدرالية ضمن الطرق الديمقراطية وحل كل القضايا المعطلة مثل حدود الإقليم قضية كركوك وصلاحيات البرلمان والحكومة الإقليمية.

الإرهاب الدولي

- فالشعب الكوردي الذي هو ضحية للإرهاب (الإرهاب الدولي وقبل ذلك إرهاب الدولة) يمكن أن يكون في ظل تحقيق طموحاته المشروعة فاعلاً في مواجهة الإرهاب.
- ٢٤- ضرورة إصدار قانون خاص بمحاربة الإرهاب على صعيد الحكومة الاتحادية العراقية وإصدار قانون متعلق بمحاربة الإرهاب من قبل برلمان إقليم كوردستان، ونرى بضرورة تنفيذ ما جاء من المواد ضمن القوانين المختلفة الصادرة من برلمان كوردستان بقصد الجوانب المختلفة من العنف والإرهاب.
- ٢٥- على الصعيد الداخلي من الضروري إنشاء مراكز للتدريب في مجال منع الجريمة والقضاء الجنائي والذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، وإنشاء لجنة الجرائم المنظمة، لانتهاء الأسلوب الأمني والأسلوب العلمي لمواجهة الإرهاب.
- ٢٦- وعلى الصعيد الداخلي للدول نرى ضرورة الاهتمام بسياسة الوقاية، والاهتمام بدور البيئة العائلية ودعم كيان الأسرة، ودور المدرسة التربوية وعدم الرعاية التعليمية ودور البيئة المهنية ودور المؤسسات الاجتماعية ودور الإعلام والمراكز الدينية (خصوصاً في العالم الإسلامي) وتطوير أجهزة العدالة، ومكافحة الفساد الإداري والمالي. وتطوير التشريعات الجزائية وإصلاح المؤسسات العقابية، والوقاية من انحراف الأحداث والشباب وتوفير فرص التوظيف والعمل الدؤوب على مواجهة البطالة والأمية والجهل وسوء مستويات المعيشة.
- ٢٧- تدريس مادة مكافحة الإرهاب في بعض المناهج الدراسية في الجامعات والكليات والمعاهد، وكذلك عقد الدورات والحلقات العلمية المختلفة في المؤسسات العلمية الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، وتشجيع الباحثين على دراسة الظاهرة من أبعادها كافة.
- ٢٨- إعادة النظر في المناهج الدراسية والكتب المدرسية وأسلوب إعداد المدرسين واختيارهم ومتابعة أدائهم في الدول المختلفة، وإعداد دورات تدريب وتأهيل لمدرسي الدين بصفة خاصة، وحل المشكلات التعليمية من الأمية الحرفية (الإملانية) إلى الأمية الثقافية بنشر المكتبات العامة بصورة واسعة تحتوى على الكتب العلمية.
- ٢٩- يجب على الأمم المتحدة أن تعزز قدرة الدول لمكافحة الإرهاب والفساد، وعلى الحكومات أن تكفل إيجاد سبل تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم وشواغلهم ومطالبهم، وعليهم إفساح

الإرهاب الدولي

المجال للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للعمل ضمن إطار ثقافة حقوق الإنسان والتسامح والديمقراطية، ولا يمكن للدول تحقيق الأمن على حساب التضحيّة بحقوق الإنسان.

٢- أخيراً على المستوى العالمي (دول العالم) أو على المستوى العراقي ينبغيأخذ العيطة والحضر لكي لا تؤدي قوانين وإجراءات مكافحة الإرهاب والإرهابيين إلى انتهاك حقوق الإنسان والحرّيات المدنية، مع أننا نعتقد بأن القوانين الموجودة لمكافحة الإرهاب في الدول الغربية هي لصالح أمن المجتمع وليس لصالح السلطة والاستبداد، بخلاف ما عليها الحال بقصد قوانين الطوارئ في دول العالم الثالث.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

١. إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٤.
٢. أحمد حسين ياسين، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، تقديم السيد ياسين، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٨٣ وما بعدها.
٣. أدمنون جوف، علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٣.
٤. أسامة ثابت ذاكر الألوسي، المسؤولية الدولية عن الجرائم المخولة بسلم الإنسانية وأمنها، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٥. إستبرق صائب السامرائي، جرائم ذات الخطير العام، مكتب اللامي للنشر والإعلان، بغداد، ٢٠٠١.
٦. أشتون كارترون ولييان بيري، الدفاع الوقائي... استراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة أسعد سليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ملخص من الإنترنـت.
٧. إل بول بريمر، المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة، بيان عام، بغداد، العراق، ٥ حزيران ٢٠٠٣ .
٨. أليساندرو باريوكو، المهمة التالية، عن العولمة والعالم القادم، الناشر فيلترينسكي، ميلانو-إيطاليا، عرض كاميرون بوك ريفيون، ط١، ٢٠٠٤ .
٩. أمل ياجي، أ. د. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢ .

الإرهاب الدولي

١٠. أندرياس فون يولوف، المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر، الإرهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات، ترجمة عماد بكر، ط١، مكتبة الشروق، ٢٠٠٤.
١١. باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، (الوقائع – الدوافع – الخطول)، دار الكنوز الأدبية، ط١، ١٩٩٩.
١٢. برانلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول، مركز بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية، ترجمة ياشراف د. عماد فوزي شعيب، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.
١٣. بنجامين بابر، عالم ماك، المواجهة بين التأسلم والعلمة، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.
١٤. بيتر سكاون، أمريكا (الكتاب الأسود) ترجمة إيمان أبو حطب، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣.
١٥. تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
١٦. توماس فريدمان، المسلمين يحتاجون لأجابات أفضل، منشورات مكتب الفكر والتوعية (للاتحاد الوطني الكردستاني) الطبعة الأولى – السليمانية ٢٠٠٣
١٧. تيري ميسان، التضليل الشيطاني، ماذا جرى في ١١ أيلول ٢٠٠١، هجوك إرهابي أم انقلاب؟ ترجمة د. زهير طالب، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، ٢٠٠٢، وفيها العديد من الوثائق، يمكن الرجوع إليها على:
١٨. ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٨.
١٩. جزا توفيق طالب، لمحة نظرية عن الامن القومي، مجلة كولان العربي، العدد ١٧، ٢٥/تشرين الاول/١٩٩٧.
٢٠. جلال الطالباني، كلمة القاما امام الجمعية الوطنية، يوم تنصيبه كرئيساً للعراق في ٦/٤/٢٠٠٥، جريدة الاتحاد العدد ٩٧٩، ٤/٤/٢٠٠٥:

الإرهاب الدولي

٢١. الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، فرع سوريا، وقائمة ندوة حالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العراق، مجموعة من المشاركين، ط١، ١٩٩٧.
٢٢. جوتيار عادل محمود، شرعية النظم السياسية في الشرق الأوسط، العراق نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٣.
٢٣. جورج قرح، الحرب والعالم بعد ١١ أيلول (مجموعة من الباحثين) مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٢.
٢٤. جورج بوش، رسالة إلى الكونجرس الأمريكي، واشنطن، ٢١ آذار / مارس ٢٠٠٣.
٢٥. جوزيف س. ناي، الإبن، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة د. أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.
٢٦. جوزيف ستكتلتز ، العولمة ومساواها ، ترجمة فالح عبدالقادر حلمي، بيت الحكم بغداد، ط١، ٢٠٠٣.
٢٧. جون لويس غاديس الحرب الباردة والسلام الطويل والمستقبل، في نهاية الحرب الباردة، مدلولها وملابساتها، تحرير مايكل جي. هرغان، دراسة وترجمة محمد اسامه العويسي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨.
٢٨. جيف سيمونس، التكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط٢، ١٩٩٨.
٢٩. حسن البنا، الدعوة والداعية، مذكرات، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٦٦.
٣٠. حسن البنا، فهم الإسلام في ظلال الأصول العشرين، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٨.
٣١. حسن العلوى ، العراق دولة المنظمة السرية، لندن ، تشرين الثاني ١٩٩٠.
٣٢. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، القانون والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع القانوني، المكتبة الجامعية الحديثة، ٢٠٠٣.
٣٣. حسين علي إبراهيم البطاهي، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩.

الإرهاب الدولي

٤٣. د. عبد الوهاب حومد، الإجرام السياسي، دار المعارف، بيروت، ١٩٦٣.
٤٤. د. احسان هندي ، مبادئ القانون الدولي العام في السلم وال الحرب، ط١، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٤.
٤٥. د. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٦.
٤٦. د. أحمد شلبي، (الفتنة الطائفية والتطرف) المواجهة، المثقفون والإرهاب، مجموعة من كتاب الكتاب والمفكرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
٤٧. د. أحمد شلبي، الفتنة الطائفية والتطرف، المواجهة، المثقفون والإرهاب، مجموعة من كتاب الكتاب والمفكرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
٤٨. د. أحمد طحان، عولمة الإرهاب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣.
٤٩. د. أحمد محمد رفعت، و د. صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ط١، ١٩٨٩.
٥٠. د. إدموند بيرك وإيرا لا بيروس، الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية، ترجمة محروس سليمان، مكتبة مدبولي.
٥١. د. أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، سلسلة السياسية والمجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٣.
٥٢. د. إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٥٣. د. السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، ط٣، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤.
٥٤. د. السيد ولد أبياه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، دار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٤.
٥٥. د. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام، في السلم وال الحرب، مكتبة الجلاء الحديثة، ط٣، بلا سنة طبع.

الإرهاب الدولي

٤٧. د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، منشأة المعارف بالإسكندرية ،٢٠١٣.
٤٨. د. بدرية عبدالله العوضي، القانون الدولي العام، في وقت السلم و الحرب و تطبيقه في دولة الكويت، دار الفكر بالدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.
٤٩. د. برهان غليون، مستقبل الدول والحركات الإسلامية بعد ١١ أيلول / سبتمبر، ندوة في آب ٢٠٠٢، حاوره ياسين الحاج صالح:
٥٠. د. توفيق يوسف الداعي، الفكر السياسي المعاصر عند الأخوان المسلمين، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط١، ٢٠٠١ م.
٥١. د. توفيق يوسف الوعاعي، الفكر السياسي المعاصر عند الأخوان المسلمين، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط١، ٢٠٠١.
٥٢. د. جابر عصفور، ضد التعصب، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠.
٥٣. د. جبار صابر طه، النظرية العامة لحقوق الإنسان، منظمة نشر الثقة القانونية (O.P.C) سلسلة (١٦)، الطبعة الأولى (أربيل - كوردستان) ٢٠٠٤.
٥٤. د. جعفر عبد السلام على، القانون الدولي لحقوق الإنسان ط١، ١٩٩٩.
٥٥. د. حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، مكتبة مدبولي العربية للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢.
٥٦. د. حسن كبيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط٥، بلا سنة طبع.
٥٧. د. حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحتات الدكتوراه (١٧)، ط٢، بيروت، أبريل ١٩٩٩.
٥٨. د. حسين توفيق فيض الله، اتفاقيات WTO/GATT) وعلومة الملكية الفكرية، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ١٩٩٩.
٥٩. د. حسين توفيق فيض الله، التجارة الحرة والملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية مجموعة محاضرات ألقاها على طلبة دراسات العليا - ماجستير - كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين كلية القانون ، للسنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

الإرهاب الدولي

٦٠. د. حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً، ج ١، ١٩٩٧، ٢.
٦١. د. حسين شريف، انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام العالمي الجديد، مهد الطريق للسيادة الأمريكية في التسعينات (١٩٩٠-٢٠٠٠) ج ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
٦٢. د. حسين طه باليستاني، القضاء الدولي الجنائي، رسالة دكتوراه من كلية القانون، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٤.
٦٣. د. حكمت شبر، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي منذ أجل الاستقلال، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٩.
٦٤. د. حميد السعدي، مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي، مطبعة المعارف، ط١، بغداد، ١٩٧١.
٦٥. د. حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، دار الطليعة العربية، عمان، ٢٠٠١.
٦٦. د. خالص جلبي، سيكولوجية العنف، واستراتيجية الحل السلمي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٦٧. د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، سلسلة آفاق، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ٢٠٠٠.
٦٨. د. ريمون حداد، العلاقات الدولية دار العقيقة-بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
٦٩. د. سالم الاجلي، احكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.
٧٠. د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٣.
٧١. د. سعد إبراهيم الأعظمي، الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، دراسة مقارنة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩.

الإرهاب الدولي

٧٢. د. سعد إبراهيم الأعظمي، موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١٦، بغداد، ٢٠٠٠.
٧٣. د. سعد إبراهيم الأعظمي، موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١٦، بغداد، ٢٠٠٠.
٧٤. د. سعيد اللاؤندي، دولارات الإرهاب، شبكات تحويل الإرهاب في العالم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٢.
٧٥. د. سمير عالية. الوجيز في شرح الجرائم الواقعة على أمن الدولة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. ط١٩٩٩ بيروت ١٩٩٩
٧٦. د. سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، ط١٢، ٢٠٠٢.
٧٧. د. شحاته صيام، العنف والخطاب الديني في مصر، سينا للنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤.
٧٨. د. شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، مطبعة وزارة الثقافة، أربيل، ط١، ٢٠٠٤.
٧٩. د. شيرزاد النجار، النظرية العامة للدستور، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا، ماجستير في السنة الدراسية (٢٠٠٤-٢٠٠٣)، كلية القانون، جامعة صلاح الدين.
٨٠. د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسس أبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠.
٨١. د. صلاح الدين احمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ .
٨٢. د. صلاح الدين جمال الدين، إرهاب ركاب الطائرات، دار الفكر الجامعي الأسكندرية، ٢٠٠٤.
٨٣. د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلمة في القانون الدولي العام، مع إشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧.
٨٤. د. ضاري خليل محمود و باسيل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، بيت الحكم، بغداد، ط١، ٢٠٠٣.

الإرهاب الدولي

- .٨٥ د. طلال عامر المهاجر، مسؤولية الموظفين ومسؤولية الدولة في القانون المقارن، ١٩٨٢
- .٨٦ د. عادل أحمد الطائي، المسئولية الدولية عن الأفعال المحظورة دولياً، مجلة دراسات قانونية، العدد الثالث، السنة الثانية، آب ٢٠٠٠.
- .٨٧ د. عباس الحسني، شرح قانون العقوبات العراقي، الجديد، مطبعة الإرشاد، ط٢، ١٩٧٢
- .٨٨ د. عبد الحسين شعبان، الإسلام وحقوق الإنسان، مؤسسة موكريان للطباعة والنشر، كوردستان، أربيل، ط٢، ٢٠٠١.
- .٨٩ د. عبد الرحمن رحيم عبد الله، محاضرات في فلسفة القانون، ط١، أربيل، ٢٠٠٠.
- .٩٠ د. عبد الرحمن محمد العيسوي، الجنون والجريمة والإرهاب، دراسة ميدانية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٤.
- .٩١ د. عبد الرحمن محمد العيسوي، سيميولوجية الإرهابي، منشورات الطبيبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥.
- .٩٢ د. عبد القادر أبو فارس، السيرة الجهادية للإمام حسن البنا، دار البشير للثقافة والعلوم، طلطا، ط١، ٢٠٠٠.
- .٩٣ د. عبد القادر محمد مهنسى، النظام السياسي الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.
- .٩٤ د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، القانون الدولي المعاصر، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٧.
- .٩٥ د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الرابع، المنظمات الدولية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، ١٩٩٧.
- .٩٦ د. عبد الله عزام، الجهاد، أداب وأحكام، دار ابن عزام، ١٩٩٠.
- .٩٧ د. عبد الوهاب حومد، الإجرام الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٧٨.
- .٩٨ د. عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار واشنل للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧
- .٩٩ د. عدنان السيد حسين، المشكلة السكانية والسلم الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧

الإرهاب الدولي

١٠٠. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، جامعة بغداد، ط٥، ١٩٩٣.
١٠١. د. علي الوردي دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (هل يختلف العرب عن غيرهم من الأمم وهل يختلف أهل العراق عن غيرهم من العرب) .
١٠٢. د. علي الوردي، وعاظ السلاطين، دار كوفان، لندن، الطبعة الثانية، ١٩٩٥
١٠٣. د. علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي، ١٩٨٢
١٠٤. د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط١١، ١٩٧٥.
١٠٥. د. علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦.
١٠٦. د. فاروق فالح الزغبي، الإرهاب في ضوء الشرعية الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ١٦ / عام ٢٠٠٣
١٠٧. د. قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، بيت الحكم، بغداد، ط١، ٢٠٠٣.
١٠٨. د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ج١، بغداد، ١٩٧٩.
١٠٩. د. كامران الصالحي، الديمقратية والمجتمع المدني، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط١، هقولير، ٢٠٠٢
١١٠. د. كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، مؤسسة موكريان للطباعة والنشر، أربيل، ط٢، ٢٠٠٠.
١١١. د. كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، توزيع د. جورج ديب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧
١١٢. د. مبدى الويس، أثر التطور التكنولوجي على الحرفيات العامة، منشأة المعارف بالإسكندرية، بلا سنة طبع .
١١٣. د. محمد إحسان رمضان، الصراعات الدولية في القرن العشرين، دار آرás للطباعة والنشر، ط١، أربيل، كوردستان، ٢٠٠٠.

الإرهاب الدولي

١١٤. د. محمد إحسان رمضان، كورستان ودومة الحرب، دار الرئاسة للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، ط٢، ٢٠٠١.
١١٥. د. محمد الفاضل، التعاون الدولي في مكافحة الارجام، مطبعة جامعة دمشق، ط٧، ١٩٩٧.
١١٦. د. محمد الفاضل، الجرائم الواقعة على أمن الدولة، ط٤، دمشق، ١٩٧٧.
١١٧. د. محمد الفاضل، محاضرات في الجرائم السياسية، مطبعة جامعة دمشق، ط٢٦، ١٩٦٣.
١١٨. د. محمد المجنوب، خطف طائرات في الممارسة والقانون، معهد البحث ودراسات العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، ١٩٧٤.
١١٩. د. محمد توهين، أبو هنتش، علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف وال الحرب والسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨.
١٢٠. د. محمد حافظ غانم، الأصول الجديدة للقانون الدولي العام، مطبعة نهضة مصر بالفجالة، ط٢، ١٩٥٤.
١٢١. د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دراسة للضوابط الأصولية والأحكام العامة، مطبعة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، ط١، ١٩٥٦.
١٢٢. د. محمد حماد الشلال، دور هيئة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة.
١٢٣. د. محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٤.
١٢٤. د. محمد سامي عبد الحميد، و د. مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي العام، مركز الكتب الثقافية للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ١٩٨٨.
١٢٥. د. محمد شريف أحمد، الإرهاب في منظور الإسلام الحضاري، محاضرة ألقاها على طلبة الدراسات العليا، الدكتوراه، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، (٤-٢٠٠٤). (٢٠٠٥).

الإرهاب الدولي

١٢٦. د. محمد شريف أحمد، تساؤلات تكشف الخلل في مصداقية المجتمع الدولي، متى تتمتع الأمم الكوردية بمعايير حقوق الإنسان وتقرير المصير؟ نسخة منها إلى العرب وال المسلمين.
١٢٧. د. محمد شريف أحمد، كيف نجدد الموقف الإسلامي في الفقه والفكر والسياسة، مشروع حوار ونظر، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
١٢٨. د. محمد شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظمها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الجنائية الدولية والسابقة، بلا ناشر، ٢٠٠١.
١٢٩. د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٠.
١٣٠. د. محمد عبد العزيز أبو سخيلة، المسئولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، النظرية العامة للمسؤولية الدولية، ط١، ج١، ١٩٨١.
١٣١. د. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملائين، بيروت، ط١، ١٩٩١.
١٣٢. د. محمد علي أحمد، الإرهاب البيولوجي، خطر داهم يهدد البشرية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.
١٣٣. د. محمد عمر مولدود، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، كوردستان، اربيل، ط١، ٢٠٠٠، ص٣٠٠.
١٣٤. د. محمد قبيسي، بن لادن يفجر أول حروب القرن في أفغانستان، لعبة الأعراق والأمم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
١٣٥. د. محمد مؤنس محى الدين، الإرهاب في القانون الجنائي، على المستويين الوطني والدولي، دراسة قانونية مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الوزارة للطباعة والنشر.
١٣٦. د. محمد مجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٩.

الإرهاب الدولي

١٣٧. د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، دراسة تأصيلية - تحليلية - مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٧٢.
١٣٨. د. محمد محى الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، جامعة القاهرة، بلا سنة طبع.
١٣٩. د. محمد مصطفى كمال، احداث ١١ ايلول انعكاساتها على الأمن القومي الأمريكي، السياسة الدورية، العدد ١٤٧، ٢٠٠٢.
١٤٠. د. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢.
١٤١. د. محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة واختطاف الطائرات وجرائم أخرى، أول دراسة عربية لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤.
١٤٢. د. محمد موسى عثمان، الإرهاب أبعاده وعلاجه، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
١٤٣. د. محمد هماوندي، تهديد الأرض واللغة في كورستان من هو المسؤول؟ دراسة سياسية قانونية، دار هماوند للطبع والنشر، ط١، ٢٠٠٣.
١٤٤. د. محمد وليد عبد الرحيم، المقاومة والإرهاب الإسرائيلي والقانون الدولي، ٢٠٠٢.
١٤٥. د. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١٤٦. د. محمود صالح العادل، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥.
١٤٧. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العام للجريمة، دار النهضة العربية، ١٩٦٢.
١٤٨. د. مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، طار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

الإرهاب الدولي

١٤٩. د. مصطفى العوجي، القانون الجنائي العام، المسئولية الجنائية، ج٢، مؤسسة نوفل، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
١٥٠. د. مصطفى العوجي، النظرية العامة للجريمة، مع مقدمة في القانون الجنائي، الجزء الأول، مؤسسة نوفل، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
١٥١. د. منذر الفضل، الإسلام السياسي والإرهاب الدولي، مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني، السليمانية، ٢٠٠٤ .
١٥٢. د. منذر الفضل، انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في العراق، من منشورات كولان العربي، السنة السابعة، العدد (٨٠) كانون الثاني، ٢٠٠٣ .
١٥٣. د. منذر الفضل، دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق، من منشورات ئاراس، ٢٠٠٤ .
١٥٤. د. مهدي جابر مهدي، الإرهاب الدولي، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه في القانون، في كلية القانون، جامعة صلاح الدين، للعام الدراسي (٢٠٠٢-٢٠٠١) .
١٥٥. د. مهدي جابر مهدي، السيادة والتدخل الإنساني، ط١، مؤسسة (OPLC) للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٤ .
١٥٦. د. مهدي جابر مهدي، المستجدات في القانون الدولي، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في القانون، القسم العام، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، للعام الدراسي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) .
١٥٧. د. نبيل لوقا بياوي، الإرهاب صناعة غير إسلامية، بلا سنة طبع وناشر.
١٥٨. د. نجدة صبري ئاكريتي، الإطار القانوني للأمن القومي، دراسة تحليلية، مطبعة زانكو، ط١، أربيل، ٢٠٠٤ .
١٥٩. د. نظام بركات، د. عثمان الرواق، د. محمد الحلوة، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، للنشر والتوزيع، عمان، ط ٢، ١٩٩٠ .
١٦٠. د. هشام الحديدي، الإرهاب، بذوره، وبثوره، زمانه، ومكانه، وشخصه، الدار المصرية اللبنانية، ط١، يناير، ٢٠٠٠ .

الإرهاب الدولي

١٦١. د. وحيد عبد المجيد، انفجارات نيويورك وشنطون ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إعلان تأسيس نظام عالمي ثنائي جديد نوعياً، ملفات الأهرام، ٢١ سبتمبر ٢٠٠١، السنة (٤١٩٢٧)، العدد (٤١٩٢٧) :
١٦٢. د. ولد الحلي، حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد.
١٦٣. د. ولد الحلي، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، من كتاب آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مجموعة من الباحثين، مراجعة وتقديم ولد الحلي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٢.
١٦٤. د. يحيى عبد المهدى، مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق، إسلام أون لاين، مفاهيم ومصطلحات
١٦٥. د. يوسف القرضاوى، التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١
١٦٦. د. اسماعيل صبى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم الحقائق الأساسية ط٢ مؤسسة الابحاث العربية ١٩٨٧
١٦٧. د. اسماعيل صبى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلسل، الكويت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧
١٦٨. د. برمان غلين، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة بيروت، ط١، ١٩٧٩
١٦٩. د. حسن علي ذنون، فلسفة القانون، ط١، مطبعة العاتي، بغداد، ١٩٧٥
١٧٠. د. حسين شريف، التفوق الامريكي في حرب النجوم على البيروستيكا السوفيتية في الثمانينيات عصر الريغاتنة ١٩٨٠-١٩٩٠، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢ .
١٧١. د. حسين شريف، السياسة الخارجية الامريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها، من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، ١٩٤٥-١٩٩٤ الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤ .

الإرهاب الدولي

١٧٢. د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط . ٢٠٠٢، ١
١٧٣. د. سيف أبو ضيف احمد، اليمونة الأمريكية، نسخة القطب الواحد
سيناريوهات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر العدد ٣ مارس ٢٠٠٣
١٧٤. د. عبد العزيز مخيم عبدالهادي ، الإرهاب الدولي دراسات للاتفاقيات الدولية
والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ، دار النهضة من العربية، القاهرة ١٩٨٦
١٧٥. د. علاء الاعسر، العراق الدولة والإرهاب، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٩٩٢
١٧٦. د. كمال مظہر احمد، کرکوک وتوابعها حکم التاریخ والضمیر، دراسة وثائقية
عن القضية الكردية في العراق، الجزء الأول، طبع على نفقة حکومة اقلیم کردستان .
١٧٧. د. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم
والتضريبات، دار الجيل بتنغازى، ط ١، ١٩٩٩ .
١٧٨. د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة بيروت .
١٧٩. د. محمود عبدالفضيل، التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة من كتاب آفاق
التحولات الدولية المعاصرة، ٢٠٠٢
١٨٠. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة
للجريمة، دار النهضة العربية، ١٩٦٢ .
١٨١. د. ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الامريكي السوفييتي في الشرق
الاسط. مكتبة مديولى، ١٩٩٥
١٨٢. د. منذر الفضل، انتهاكات حقوق الانسان والجرائم الدولية في العراق، منشورات
مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، سليمانية ٢٠٠٣ .
١٨٣. د. وليد عبدالحمي: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، من كتاب آفاق التحولات
الدولية المعاصرة مجموعة الباحثين مراجعة وتقدم وليد عبدالحمي، دار الشروق للنشر
والتوزيع. الطبعة الاولى - عمان ٢٠٠٢ .
١٨٤. د. محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية
. ٢٠٠٤،

الارهاب الدولي

١٨٥. دانيال برد مبرغ، العولمة الاثنية والديمقراطية، في: التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة، وكيف تستقر، اعداد دانيال برد مبرغ، دار الساقى، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٩٧
١٨٦. الدكتور صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان، بحث مقارن في الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة، دار العلم للملائين، ط١، بيروت، ١٩٧٩
١٨٧. الدكتور فيصل شطناوى، حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩
١٨٨. دوغلاس ديفيدسون، دبلوماسي أمريكي، الكلمة التي ألقاها أمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بفينما في ٢٢/١/٢٠٠٣.
١٨٩. رجائى فائد واحمد بهاء الدين، اوجلان الزعيم والقضية، دار للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩
١٩٠. رعد عبد الجليل مصطفى البخليل، دراسة في العنف الثوري، رسالة ماجستير في السياسة، جامعة بغداد، حزيران ١٩٨٠.
١٩١. رعد كامل الحيالي، نظريات معاصرة في الصراع الحضاري، نهاية التاريخ، صدام الحضارات، العولمة، شركة الخنساء للطباعة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢.
١٩٢. روبيه جارودي، الإرهاب الغربي، مكتبة الشروق الدولية، ترجمة د. داليا الطوفى، د. ناهد عبد الحميد و د. سامي متدور، الجزء الأول، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٩٣. زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار والسيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.
١٩٤. ذكي العайдى وأخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، ط١، ١٩٩٤.
١٩٥. ذكي العياد، الفكر الإسلامي، قراءات ومراجعات، مؤسسة الاستثمار العربي، ط١، ١٩٩٩.
١٩٦. ذكي العياد، تعارف الحضارات قاعدة قرآنية تجنب العالم الصدام.

الإرهاب الدولي

١٩٧. سعد إبراهيم الأعظمي، جرائم التجسس في التشريع العراقي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير من جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم القانون، ١٩٨٠.
١٩٨. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط١، ٢٠٠٢.
١٩٩. سعيد سليمان، ماذا بعد الإرهاب؟ دار آزال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧.
٢٠٠. سمير عبد السيد تناغو، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٦.
٢٠١. سيد قطب، معالم في الطريق، دار الشروق، الطبعة الشرعية السادسة، ١٩٧٩.
٢٠٢. شارل روسو، القانون الدولي العام، نقله إلى العربية شكر الله خليفة، بيروت، ١٩٨٢.
٢٠٣. صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
٢٠٤. صامويل هنتنغتون، لقوة العظمى الانفرادية، مجلة الإسلام وفلسطين، العدد (٦٤)، تموز ١٩٩٩.
٢٠٥. صلاح الدين أحمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، ١٩١٩-١٩٧٧، ط١، بغداد، ١٩٨٦.
٢٠٦. صلاح بدر الدين، القضية الكوردية أمام تحديات السلام، النظام العالمي الجديد، العولمة، رابطة كاوه للثقافة الكوردية، ط١، أربيل، ١٩٩٩.
٢٠٧. طعمة صالح جبوري السامرائي، ارتهاان الأشخاص، دراسة في الاتفاقيات الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، أيلار ١٩٨٩.
٢٠٨. العالم والإرهاب، الندوة الدولية للإرهاب، مجموعة من الباحثين والسياسيين المتخصصين، المحرر: محمود مراد، وكالة الأهرام للصحافة، ط١، ١٩٩٧.
٢٠٩. عبد الإله بلقزين، العنف والديمقراطية، دار الكنوز الأدبية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٠.
٢١٠. عبد الحكيم خسرو جوزل، ظاهرة تفكك الدول ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير قدم إلى كلية القانون والسياسة في جامعة صلاح الدين، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢.

الإرهاب الدولي

٢١١. عبد الرحمن سليمان زباري، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق، في ظل قواعد القانون الدولي العام، دراسة تحليلية ناقدة، ط٢، مطبعة موكرياني، كوردستان، أربيل، ٢٠٠٢
٢١٢. عبد الرحيم علي، المخاطرة في صفة الحكومة وجماعات العنف، بيروت للنشر والمطبوعات، ط١، ٢٠٠٠.
٢١٣. عبد العزيز رمضان علي الخطابي، الدفاع الوقائي في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الموصل، ٢٠٠٤ م
٢١٤. عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مؤسسة موكريان للطباعة والنشر، ط١، أربيل، كوردستان، ٢٠٠٢.
٢١٥. عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني، للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٢.
٢١٦. عبد الناصر حرين، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، مكتبة مدبلولي، ط١، ١٩٩٧.
٢١٧. عبد علي محمد سوادي، المسئولية الدولية عن انتهاء قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة دكتوراه في القانون، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
٢١٨. عبدالحي يحيى زلوم: امبراطورية الشر الجديد (الارهاب ضد الاسلام) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة العربية الاولى ٢٠٠٣ ،
٢١٩. عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة الكويت، ١٩٨٩
٢٢٠. عبد الرحيم عبد الجبار، نشوء الإرهاب وتطوره و الأساليب الملائمة لمعالجته ، كلية الحرب، جامعة بكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨٩
٢٢١. عبدالوهاب عبد الرزق التحافي (منهج العلمي لمكافحة الأجرام الإرهابية). ورقة عمل مقدمة من وفد الجمهورية العراق إلى المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب المنعقد في تونس ٢٧ / ٧ / ١٩٩٨ .

الإرهاب الدولي

- .٢٢٢ . العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر، مجموعة من الباحثين، مركز الدراسات
الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢.
- .٢٢٣ . علي المؤمن، النظام العالمي الجديد، دار الحق، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- .٢٢٤ . علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، الدار الحادمية، ط١، ١، ١٩٩٦.
- .٢٢٥ . علي محمد الصراعي، الأميركي يسألون لماذا تكرهوننا؟ والعرب يريدون لم
تحكم. مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، الملف السياسي، العدد ١٣، ٥٩١،
سبتمبر ٢٠٠٢.
- .٢٢٦ . علي محمد جعفر، مكافحة الجريمة، مناهج الأمم المتحدة والتشريع الجزائري،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- .٢٢٧ . عماد نداف ، اسامه بن لادن : واحد من مليار، مؤسسة الایمان ، ط١ بیروت ،
١٩٩٨.
- .٢٢٨ . عمر موسى، كلمة ألقاها نيابة عنه رئيس مكتبه: هشام بدر في المنتدى
ال العالمي للحوار، تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر، القاهرة، في ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠١.
- .٢٢٩ . غسان العزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز
الدراسات الدولية والبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.
- .٢٣٠ . فؤاد نهراء، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأميركي، مركز الدراسات
الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.
- .٢٣١ . فاروق السامرائي، حقوق الإنسان في القرآن الكريم، (حقوق الإنسان في الفكر
العربي – دراسات في النصوص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، نيسان،
٢٠٠٢.
- .٢٣٢ . فاضل ميراني، الوضع الامني للمواطنين، مجلة كولان العربي، العدد ٢٨،
١٩٩٩/٢٥.
- .٢٣٣ . فالا فريد إبراهيم، المسئولية المدنية الدولية عن جريمة الإبادة الجماعية،
دراسة تطبيقية على حالة كوردستان العراق، أربيل، ٢٠٠٤.

الإرهاب الدولي

- . ٢٢٤ فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣ .
- . ٢٢٥ فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣ .
- . ٢٢٦ فرهاد دفترى، خرافات الحشاشين وأساطير الإسماعيليين، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ١٩٩٦ .
- . ٢٢٧ فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم، أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، الأساليب والنتائج، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار الساقى، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢ .
- . ٢٢٨ فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، ترجمة عبد الإله النعيمي، ط١، دار الصحاري للصحافة والنشر، بودابست، هنغاريا، ٢٠٠٠ .
- . ٢٢٩ فريد هوليداي، دراسات شرق اوسطية، ترجمة احمد رمو، منشورات دار علاء الدين، ط١، ٢٠٠٤ .
- . ٢٣٠ فريدون كاكهبي، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، تقرير المجموعة الرئيسية للدراسات واشنطن، مركز كورنيل للدراسات الاستراتيجية. السليمانية، ٢٠٠٢ .
- . ٢٤١ كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في اختتام المؤتمر الدولي حول الإرهاب في السعودية في ٥/٢/٢٠٠٥ السيد فامير روبيرس.
- . ٢٤٢ كلمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، الجلسة الختامية لمؤتمر مدريد المنعقد حول الديمقراطية والإرهاب والأمن في ١٠/٣/٢٠٠٥ .
- . ٢٤٣ كمال متولي، دعوة للحب... في مواجهة العنف، المواجهة (المثقف والإرهاب) مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ .
- . ٢٤٤ كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، الناشر الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، عمان ٢٠٠١ .
- . ٢٤٥ لويد كريتر، مساعد وزير الخارجية للشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، خطاب ألقاه في ١٩ كانون الأول ٢٠٠٢ في جامعة شينجيانغ في الصين:

الإرهاب الدولي

- .٢٤٦. لي ديفيز، **عشرون اغتيالاً غيرت وجه العالم**، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- .٢٤٧. ماوتسي تونغ، **مختارات**. ج ٢ / ١٩٩٩.
- .٢٤٨. مثنى أمين قادر، **قضايا القومية وأثرها على العلاقات الدولية**، القضية الكوردية، نموذجاً مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣.
- .٢٤٩. المجتمع والعنف، **تأليف فريق من الاختصاصيين**، ترجمة الأب ألياس زحلاوي، المؤسسة العالمية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٩٢.
- .٢٥٠. محمد حسنين هيكل، **دفاتر أزمة**، الكتب: وجهات نظر، السنة (٣٠)، العدد (٣٦) كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢.
- .٢٥١. محمد سعيد طالب، **النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة**، ط١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٤.
- .٢٥٢. محمد فايز فرحان، **الامم المتحدة وازمة كوسوفا**، بحث منشور في ملف السياسة الدولية الحرب في البلقان واعادة تشكيل النظام الدولي الملف الثامن القاهرة، ١٩٩٩.
- .٢٥٣. محمد مراد، **العالم والإرهاب**، وكالة الأهرام للصحافة، ط١، القاهرة، فبراير، ١٩٩٧.
- .٢٥٤. محمد مردان علي الهيتي، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
- .٢٥٥. محمد نوري بازياني، **مستقبل الحركة الإسلامية في كوردستان العراق**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، لندن، ٢٠٠٣.
- .٢٥٦. محمد يوسف علوان، **الجرائم ضد الإنسانية**، المحكمة الجنائية الدولية – تحدي الحصانة، مطبعة الداودي، ٢٠٠٢.
- .٢٥٧. محمود المراغي، **سفر الموت من أفغانستان الى العراق – وثائق الخارجية الأمريكية** ، دار الشروق ، طبعة خاصة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- .٢٥٨. مختار شعيب، **الإرهاب صناعة عالمية**، هضبة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤ م.

الارهاب الدولي

- . ٢٥٩ . مركز دراسات الشرق الأوسط ، تحولات البيئية التشريعية الدولية ، بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، عمان- .
- . ٢٦٠ . مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، انتفاضة بارزان الأولى، ١٩٣١-١٩٣٢ ، كوردستان، كانون الثاني ، ١٩٨٦ .
- . ٢٦١ . مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، ثورة بارزان، ١٩٤٣- ١٩٤٥ ، كوردستان، آب، ١٩٨٦ .
- . ٢٦٢ . مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، ثورة بارزان ١٩٤٥ ، كوردستان، كانون الأول ، ١٩٨٧ .
- . ٢٦٣ . مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، ثورة تموز ١٩٥٨ إلى ١١ أيلول ١٩٦١ .
- . ٢٦٤ . مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، ج ٢، ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥ ، أربيل ، ٢٠٠٢ .
- . ٢٦٥ . مسعود البارزاني، خطاب القاء امام الجمعية الوطنية العراقية، في ١٩/٦/٢٠٠٥ ، جريدة التأخي، تصدر عن دار التأخي للطباعة والنشر - بغداد، العدد ٤٥٣ ، الاثنين ٢٠٠٥/٦/٢٠ .
- . ٢٦٦ . مسعود البارزاني، خطاب بمناسبة أب الكورد البارزاني الخالد، كولان العربي ، العدد ٢٢ ، ٢٥/١٩٩٨/اذار .
- . ٢٦٧ . من جرائم القتل العام في كوردستان العراق، عام ١٩٨٨ ، من اصدارات قسم الاعلام في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي ، العراق، شباط ، ١٩٨٩ .
- . ٢٦٨ . منظمة حقوق الإنسان/ الشرق الأوسط، جريمة العراق في الإبادة الجماعية، حملة الأنفال ضد الكورد، ترجمه من الإنكليزية جمال ميرزا عزيز، السليمانية، ٢٠٠٣ وقزارقى رؤشنبرى:
- . ٢٦٩ . منظمة حقوق الإنسان/شرق الاوسط، جريمة العراق في الإبادة الجماعية،حملة الأنفال ضد الكورد،ترجمة من الإنكليزية جمال ميرزا عزيز، وقزارقى رؤشنبرى- سليمانى ٢٠٠٣ .

الإرهاب الدولي

- . ٢٧٠. ميخائيل غورباتشوف، البروسترويكا، ترجمة محمد أحمد شوقان وأخرين، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.
- . ٢٧١. ميدل ايست ورج - مركز مراقبة حقوق الانسان، ترجمة د. رزطار، التطهير العرقي في العراق (كورديستان) - حملة الأنفال بحق الكورد، مطبعة خبات - دهوك، ط١، ١٩٩٩
- . ٢٧٢. نزية نعيم شلال، الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠٠٣.
- . ٢٧٣. نظمي ابولبدة، التغيرات في النظام الدولي واثرها على الامن القومي العربي، دار الكندي، عمان، ط١، ٢٠٠١.
- . ٢٧٤. نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي، دراسة قانونية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.
- . ٢٧٥. نعوم تشوفسكي، حرب أمريكا على العالم، ترجمة د. حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣.
- . ٢٧٦. نعوم تشومسكي، ٩/١١ الحادي عشر من أيلول، الإرهاب والإرهاب المضاد، ترجمة ريم منصور الأطرش، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.
- . ٢٧٧. نعوم تشومسكي، اعاقرة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.
- . ٢٧٨. نعوم تشومسكي، القوة والإرهاب، ترجمة إبراهيم رسمي الشهابي، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣.
- . ٢٧٩. نيلسون ثارود جودي سوزا، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة جعفر علي السوداني، بيت الحكم، ط١، بغداد، ١٩٩٩.
- . ٢٨٠. هادي العلوى، الاغتيال السياسي في لإسلام، دار المدى للثقافة والنشر، ط٤، ٢٠٠٤
- . ٢٨١. هادي العلوى، فصول من تاريخ الإسلام السياسي، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة FKA المحدودة للنشر، ط٢، ١٩٩٩.

الإرهاب الدولي

- . ٢٨٢ هانس بيتر مارتين وهايكل شومان، فتح العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة - كويت - ١٩٨٨.
- . ٢٨٣ هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية للطباعة والنشر، ط١، عمان، الأردن، ١٩٩٥.
- . ٢٨٤ هنري كيسنجر، هل ستحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، كار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، سنة طبع.
- . ٢٨٥ هيثم أحمد الناصري، خطف الطائرات، دراسة لقانون الدولي وال العلاقات الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، شباط ١٩٧٦.
- . ٢٨٦ ولقرب، رستون، أقول السيادة، ترجمة سمير عوت نصار - وجورج خولي، دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- . ٢٨٧ وليد علاء الدين، حلول مستحدثة لسيناريوهات الحروب الجديدة ومكافحة الإرهاب:
- . ٢٨٨ يوسف الجهماني، تورابورا أول حروب القرن، المؤامرة الأمريكية الصهيونية الكبرى، طبعة خاصة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- . ٢٨٩ يوسف شراره، مستندات القرن الحادي والعشرين وال العلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

ثانياً: الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية:

١. ميثاق الأمم المتحدة .
٢. اتفاقية الأمم المتحدة المفردة لمواد المخدرات في ١٩٦١ .
٣. اتفاقية جنيف المتعلقة بجريمة القوصلنة البحرية و الجوية . ٢٩/٤/١٩٥٨ ودخلت حيز التنفيذ ابتداءً من ٢٠/٩/١٩٦٢ .
٤. بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع و معاقبة التجارة بالأشخاص ، خصوصة النساء والأطفال ، ٢٠٠٠ .
٥. بروتوكول ضد تصنيع أو تجارة غير المشروع لأجزاء أو مكونات أو ذخيرة الأسلحة النارية في ٢٠٠٠ .
٦. اتفاقية) فيينا (للحماية المادية للمواد التوسيعة ، التي أعتمدت في) فيينا / ٧ (ماري /١٩٨٠ .
٧. اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد في ٢٠٠٣
٨. اتفاقية التعاون بين رابطة دول Guuam في حقل المكافحة ضد الإرهاب ، والجريمة المنظمة ، وأشكال الجرائم الخطيرة الأخرى في ٢٠٠٢.
٩. اتفاقية المنظمة الوحدة الأفريقية (OAU) لمنع و مكافحة الإرهاب ، الذي أعتمد في الجزائر في / ١٤ تموز ١٩٩٩ .
١٠. اتفاقية تمييز المتغيرات البلاستيكية بغرض كشفها ، التي وقعت في مونتريال في / مارس ١٩٩١ .
١١. اتفاقية سلامة الموظفين للأمم المتحدة أو المرتبطين بهم ١٩٩٤
١٢. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعية الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية ، التي وقعت في روما في / ١٢ مارس ١٩٨٨ .
١٣. اتفاقية لامائي لمكافحة الأستيلاء غير المشروع على الطائرات ، الموقعة بتاريخ / ١٦ كانون الأول - ديسمبر ١٩٧٠ ، ونافذة المفعول في ١٤/١/١٩٧١

الإرهاب الدولي

١٤. اتفاقية منظمة آسيان Asian – دول جنوب آسيا (للملاعنة الأرهاب) الموقعة في كاتماندو في ٤ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٨٧ .
١٥. اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي ، أعتد في اوجادويو في تموز / يوليو ١٩٩٩ .
١٦. اتفاقية مونتريال لمكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامه الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٢ ايلول ١٩٧١ ، و النافذة المفعول في ٢٦/١/١٩٧٣.
١٧. إعلان الامم المتحدة بشأن الالفة قرار ٢/٥٥ ٢٠٠٠/١٢/١٣ ، من الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسون اتخذ [دون الاحالة الى لجنة رئيسية (٢/٥٥)]
١٨. اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ اب ١٩٤٩، وبروتوكولها لسنة ١٩٧٧
١٩. اتفاقية الأمم المتحدة . المؤثرة على العقل ١٩٧١ .
٢٠. اتفاقية الأمم المتحدة ضد التجارة المحظورة لمواد المخدرات أو المواد المؤثرة على العقل . ١٩٨٨ .
٢١. اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة في ٢٠٠٠ .
٢٢. اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٢ بشأن منع الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات .
٢٣. اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لعام ١٩٦٨ .
٢٤. اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، التي اعتمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار ٣١٦٦ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ في نيويورك وبدأ نفاذها في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٧ عملاً بال المادة ١٧ منها .
٢٥. اتفاقية منع ومعاقبة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص ، واعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الأهمية دولية ، الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢ شباط / فبراير سنة ١٩٧١ ، من خلال اللجنة القانونية الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (OSA) (أبناء على تكليف من الجمعية العامة للمنظمة بموجب قرار الصادر في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٠ ، ودخلت حيز النفاذ في ٨ مارس ١٩٧٣ .

الإرهاب الدولي

٢٦. اعلان حقوق الانسان ١٠ كانون الاول ديسمبر ١٩٤٨ .
٢٧. الاتفاقية الأوروبية لمنع الإرهاب في ستراسبورغ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٧ / بروتوكول المعدل للاتفاقية الأوروبية لمنع الإرهاب ٢٠٠٢ و القرار في اطار الأوروبية لمقاومة الإرهاب في ٢٠٠٢ .
٢٨. الاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي ، قرار الجمعية العامة في ٢٩٠/٥٩ في ٢٠٠٥/٤ ، نيويورك المعروضة للتوقيع حتى ١٤ / ايلول - سبتمبر ٢٠٠٥ .
٢٩. الاتفاقية الدولية للقضاء على التجارب الأرهابية المعتمدة بقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٢/١٩٩٧ في ٥٢/١٦٤ .
٣٠. الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب المعتمدة بقرار الجمعية العامة في ١ / كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩ .
٣١. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، في القاهرة في ٢٢ نيسان - ابريل ١٩٩٨ .
٣٢. الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ، التي أعدتها الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٩٤ .
٣٣. الاتفاقية الخاصة بمنع الإيادة الجماعية والمعاقبة عليها ، ١٩٤٨ .
٣٤. الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ ، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ .
٣٥. الاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن ، الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٩ . دخلت حيز التنفيذ في ٢ يونيو ١٩٨٢ .
٣٦. البروتوكول المتعلق بمنع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامه المنتشات الثابتة المقامة على الرصيف القاري ، الذي وقع في روما في ١٠ مارس / ١٩٨٨ .
٣٧. البروتوكول المتعلق بمنع الاعمال العنف غير مشروعة في مطارات التي تخدم طيران المدني الدولي ، الذي وقع في مونتريال في ٢٤ سبتمبر - فبراير ١٩٨٨ .

الارهاب الدولي

٣٨. التنوع البشري الخالق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، صادر عن منظمة اليونسكو، الطبعة العربية إشراف وتقديم جابر عصفور، ترجمة د. محمد يحيى وأخرون ، المجلس الأعلى للثقافة مصر ١٩٩٧
٣٩. القرار ٦/١١٩٥ في ١٩٩٥ للجمعية العامة بعنوان اعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لنشاء الأمم المتحدة.
٤٠. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما في ١٧ تموز ١٩٩٨ .
٤١. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ١٩٤٩ .
٤٢. بروتوكول ضد تهريب المهاجرين برأ و بحرا وجواً في ٢٠٠٠ .
٤٣. تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٤ الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة / اليونسيف.
٤٤. قرار برلمان الأوروبي في ١٧/٥/١٩٩٠ حول مسألة حقوق الإنسان في تركيا
٤٥. مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي قدمته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثمانية .
٤٦. معاهدة التعاون بين اعضاء الدول الكومونولث – الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب ، الموقعة في منسك في ٤ حزيران ١٩٩٩ /
٤٧. معاهدة التعاون بين رابطة الدول الأعضاء المستقلة (عن الاتحاد السوفييتي) لمناهضة الإرهاب التي اعتمدت في مينسك بتاريخ ٤/٦/١٩٩٩ .
٤٨. ميثاق باريس (بريان كلوج) لعام ١٩٢٨

الإرهاب الدولي

ثالثاً: التشريعات الداخلية:

الوقائع العراقية، العدد ٣٩٨١ ٢٠٠٤، مايو .

الوقائع العراقية، العدد ٣٩٨٤ حزيران ٢٠٠٤ .

الوقائع العراقية، رقم ٣٩٧٨ آب ١٧ ٢٠٠٣ .

مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الكورديستاني، المجلد الأول، الثاني،

الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع / ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠٢، ٢٠٠٢، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ .

رابعاً: الماجم والموسوعات:

١. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨ .
٢. حارث سليمان الفاروقى، المعجم القانوني (عربي – إنكليزى)، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٧٢ ، ٢٠٠١ .
٣. د. روحى البعلبكي، المورد (قاموس عربي – إنكليزى)، ط١٢، دار العلم للملائين، تموز ١٩٩٩ .
٤. عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، مصطلحات ومفاهيم، دار القلم العربي بحلب، دار الرفاعي، سوريا، ط٢، ٢٠٠٣ .
٥. المعجم الوجيز، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠ .
٦. المعجم الوفير، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠ .
٧. منير البعلبكي، المورد (قاموس إنكليزى – عربي)، ط٣٥، دار العلم للملائين، بيروت، ٢٠٠١ .
٨. هاني ابادة، قاموس النبراس، (إنكليزى – عربي)، عمان، ط١٥، ١٩٩٣ .

الارهاب الدولي

خامساً: المصادر باللغة الكوردية:

١. ئەمین قادر مینه، ئەمنى ستراتيجي ی عىراق و سينكوجكهى به عسىيان، تەرحيل - تەبىب - تەبعيس، لە بلاوكراوه کانى سەنتەرى لىتكولىنە وەى ستراتيجي كوردستان، چاپى دووهەم، سليمانى، ١٩٩٩.
٢. جوناپان - س. راندن، كوردستان يان كۆلى نەتەوەيەك، وەرگىزپانى د. خەسرەو شال، سليمانى، ٢٠٠٣.
٣. حوسىتنى مەدەنى، كوردستان وئىستراتىئى دەولەتان، بەرگى يەكم، چاپى يەكم، ٢٠٠٠.
٤. د. ئازاد مەممەد ئەمین تەقشىبەندى، جىپۇزلەتىكس بېچۈون وەتىۋەكان، لە بلاوكراوه کانى پەيمانگەي كاديرانى پارتى ديموكراتى كوردستان، ١٩٨٨.
٥. د. رفعت ئەلسەعید، حسەن ئەلبەنا، كەى... چىن... بۇ... وەركىزانى جەبار عومەر، چابخانەي وزارەتى رۆشنېرى، سليمانى، ل ٣٨٥ دەوايى، ٢٠٠٢.
٦. د. ستي芬 مانسفيلد، دوگلاس لايتون، گەران بەدواى ديموكراسىدا لە مىدىياوه بىز ئەميريكا، وەركىزانى : ئاوات عبدالله، چابخانەي خاك، سليمانى، ٢٠٠٠.
٧. د. شىرزاد نەجار، ئەخلاقىيەتى سىياسىيانە، سەنتەرى برايەتى، ژمارە (٦)، حوزەيرانى، ١٩٩٨.
٨. د. شىرزاد نەجار، ديارده تازەكان لە جىهانى ھاوچەرخدا وئاراستەكانى پەرەسەندىنى پەيوەندىيە نىيودەولەتىيەكان، سەنتەرى برايەتى، ژمارە (٢)، ئەيلولى، ١٩٩٧.
٩. د. گوينته دېتشنە، كورد: گەلى لە خشته براوى غەدر لىتكراو، گۇرپىن لە ئەلمانىيە بۇ عەربى، عبد السلام بروارى، گۇرپىنى بۇ كوردى، حەمە كەرىم عارف، چاپخانەي وزارەتى رۆشنېرى، ھەولىتى، چاپى دووهەم، ١٩٩٩.

الإرهاب الدولي

۱۰. د. مارف عمر گول، جینتوسایدی گهی کورد لبه رقشنایی یاسای تازه و نیودهوله تاندا، بلاکراوه کانی سهنته ری لیکولینه وهی ستراتیجی کوردستان، چاپی دووهه، ۲۰۰۳.

۱۱. د. محمد گزنهی، ثیرهاب له فیقهی نئیسلامی، گوفاری یاساپاریزی، ژماره (۷) سالانه ۲۰۰۲

۱۲. د. ئازاد محمد ئه مین نه قشنه بندی، جیوپولتیکس ((بوجوون و تیووه کان)) بلاکراوه کانی په یمانگای کادیرانی پارتی دیموکراتی کوردستان سال ۱۹۹۸

۱۳. د. جاسم توفیق خوشتاو، مسهله کورد و یاسای نیودهوله تان، سهنته ری لیکولینه وهی ستراتیجی کوردستان، ۲۰۰۲

۱۴. د. ناصح غفور رمچان، بنهمای یاسایی و رامیاری بپیاری ۶۸۸ و کاریگری له سه روزی کورد له کوردستانی عیراقدا، بچ منشور فی مجله (تهرانوو) مجله قانونی فصلیه یصدرها اتحاد حقوقی کوردستان، العدد (۹) نیسان واياد و حزيران ۲۰۰۰

۱۵. د. محمد هماوندی، پاگواستنی کوردو زامدار کردنی دیموکراتیه له کوردستان دار هماوند للنشر والطبع، کرکوك، لندن، ۲۰۰۴

۱۶. ریکخراوی چاودیزی مافی مرؤفه، خورمه لاتی ناوه راست، عیراق و تاوانی جینتوساید، شالاری نه نفال دزی کورد، و هرگیرانی جه مال میرزا عزین، بهولین

۱۷. علی عبد الرزاق، نئیسلام وینه ماکانی فرمانپهوابی، و هرگیزانی باوکی ژیار، چاپخانه هاوار، سلیمانی، ۲۰۰۱

۱۸. عمومه نوره دینی، سیسته می نویی جیهانی و دوزی کورد، کوردستانه عیراق و هک نمودن، چاپی یه کم، چاپخانه حاجی هاشم، هولین، ۲۰۰۳

۱۹. فوئاد مجید میسری، بیری ئوسوولیتای نئیسلامی، چاپخانه شقان، چاپی یه کم، ۲۰۰۲

۲۰. فوئاد مجید میسری، بیری نوصولی نئیسلامی، چاپخانه شقان، چاپصی یه کم، ۲۰۰۲

الارهاب الدولي

۲۱. کریس کوچیرا، کورد له سەدەی تۆزدە و بیستدا، وەرگیپانی خەمە کەریم عارف، چاپخانەی چقان، سلیمانی، ۲۰۰۴.
۲۲. لەتیف فاتح فەرەج، تىبۇد و توندپەروی، چاپخانەی وەزارەتى رۆشنېبىرى سلیمانی، ۲۰۰۲، ل ۲۹ و دواتر.
۲۳. مارف عومەر گولن كىشەي كەسايەتى ياسايى نىۋەتە وەبىي گەل كورد، چاپى يەكەم، سلیمانی، دەزگای چاپ و پەخشى سەردەم، ۱۹۹۹.
۲۴. مريوان و وريما قانع، كۆمەلگاو مەترسى، مەفتەنامەي ھاولاتى، ژمارە (۲۰۲) چوارشەممە، ۲۰۰۴/۱۲/۸.
۲۵. مريوان وريما قانع، كۆمەلگاو مەترسى، مەفتەنامەي ھاولاتى، ژمارە ۲۰۲، چوارشەممە، ۲۰۰۲/۲/۸.
۲۶. مسعود بارزانى، بانگەوازى بەرەي كوردىستانى عىراق بۇ سکرتىرى گىشتى نەتە وە يەكىرىتۈوه كان و نويئەرى دەولەتلىنى ھەميشە ئەندام لەئەنجومەنى ئاسايىش (بە زمانى عەرەبى) ۱۹۸۸/۸/۸ مىدىن نىست وقچ، جىنتۇرسايد لە عىراق... پەلامارى ئەنفال بۇ سەر كورد، وەرگىپانى لە ئىنگلiziيەوە، محمد حەممە سالىح توفيق، چاپخانەي تىشك، سلیمانی، ۲۰۰۴.
۲۷. مىدىن وقچ، جىنتۇرسايد لە عىراقدا... پەلامارى ئەنفال بۇ سەر كورد، وەرگىران لە ئىنگلiziيەوە، محمد حەممە سالىح توفيق، چاپخانەي تىشك - سلیمانی ۲۰۰۴.
۲۸. نەجىدەت عەقراوى، سىستەمى ياسايى لىپرسراوەتى نىۋەولەتى، سەنتەرى بىرايەتى، ژمارە (۲)، نەيلولى ۱۹۹۷.
۲۹. يوسف دزھىي، نەنفال، كارەسات، نەنjam و رەھەنداھكانى، ئىكتۈيىن وەبىي كى مەيدانى يە لە پارىزگاي مەولىردا، چاپى يەكەم - مەولىر - ۲۰۰۱.

الإرهاب الدولي

خامساً؛ البحوث والمجلات القانونية والسياسية والثقافية والمقالات :

١. أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، السنة الثامنة والثلاثون، يناير ٢٠٠٢.
٢. إدريس لكريتي و سعيد أغريب، الندوة الدولية حول (مستقبل القانون الدولي)، مراكش (١١-١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة والعشرون، العدد (٣٠٨)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
٣. إسماعيل شطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، المستقبل العربي، العدد (٢٨٣) أيلول ٢٠٠٢.
٤. باسيل يوسف، تطور معالجة الأمم المتحدة لمسألة الإرهاب الدولي بين الجوانب القانونية والاعتبارات السياسية، ١٩٧٢-٢٠٠١، مجلة دراسات قانونية، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن قسم الدراسات القانونية، في بيت الحكم، بغداد، عدد (٤) السنة الثالثة، ٢٠٠١.
٥. حسن الحاج علي أحمد، حرب أفغانستان، التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي، المستقبل العربي، السنة (٢٤)، العدد (٢٧٦)، شباط/ فبراير ٢٠٠٢.
٦. خالد الأصول، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، السياسة الدولية، العدد (١٤٨)، أبريل، المجلد (٣٧)، ٢٠٠٢.
٧. خالد عبد العزيز الجوهرى، تداعيات أحداث الثلاثاء الأسود على صناعة النقل الجوى العالمية وإنعكاساتها، السياسة الدولية، العدد (١٤٧).
٨. د . هيثم عبد السلام محمد، الإرهاب ومفهومه في الشريعة الإسلامية، مجلة الحكم، بغداد، عدد (٢١)، ٢٠٠١، مجلة فكرية قومية شهرية، تصدر عن بيت الحكم في بغداد.
٩. د سيد أبو ضيف محمد، الهيمنة الأمريكية، نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر، العدد (٣)، المجلد (٣١) يناير/ مارس، ٢٠٠٣.
١٠. د. ابوبكر الرسوقي، أمريكا والارهاب ، الحدث التداعيات السياسية والدولية ،عدد ١٤٦ ، أكتوبر ٢٠٠١، السنة السابعة والثلاثون .

الإرهاب الدولي

١١. د. أحمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر، الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، السياسة الدولية، عدد (١٤٨)، أبريل ٢٠٠٢.
١٢. د. أسامة الغزالي حرب، نحو جهد دولي شامل لمواجهة الإرهاب، مقال الافتتاحية، السياسة الدولية، العدد (١٤٦)، أكتوبر ٢٠٠١، السنة السابعة والثلاثون.
١٣. د. بطرس بطرس غالى، مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر (المائدة المستديرة إدارة الحوار د. أسامة الغزالي حرب، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢).
١٤. د. حسين توفيق فيض الله، هل يمكن للعالمة أن تتكلم الكوردية، مجلة ثاريزنر تصدر عن نقابة محامي كوردستان، أبريل، العدد (٢)، سنة ٢٠٠٢.
١٥. د. حسين طوالبه، الإرهاب والعنف الثوري والكفاح المسلح، مجلة الحكم، بيت الحكم، بغداد، عدد (٢١)، ٢٠٠١.
١٦. د. رفعت السعيد، التطرف يبدأ فكراً، مجلة النهج، مجلة فكرية سياسية تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، العدد (٥٦)، خريف ١٩٩٩.
١٧. د. رفعت السعيد، التطرف يبدأ فكراً، مجلة النهج، مجلة فكرية سياسية تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، خريف ١٩٩٩، العدد (٥٦).
١٨. د. سميح فرسون، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، المستقبل العربي، السنة (٢٥)، العدد (٢٤)، تشرين الأول، ٢٠٠٢.
١٩. د. سير الجميل، أيلول / سبتمبر أثقل يوم في التاريخ، معالجة فكرية حول عملية صنع نظرية جديدة للتاريخ، مجلة الزمان، شركة الزمان للصحافة والنشر المسجلة، العدد (٤٣)، أيلول، ٢٠٠٢، لندن.
٢٠. د. شيرزاد النجار، اشكالية فهم النظام العالمي الجديد - مناقشة مع البروفيسور عبدالعزيز سعيد حول دراسته المعنونة-(نحو سياسة عالمة متعاونة)، مجلة كولان العربي العدد (٤٢)، ٢١/كانون الاول/١٩٩٩.
٢١. د. صلاح عزيز، مكافحة الإرهاب محلياً ودولياً، مجلة كولان العربي، العدد (٨٦)، تشرين الأول، ٢٠٠٣.

الإرهاب الدولي

٢٢. د. عبد الحسين شعبان، الإسلام والإرهاب الدولي، ثلاثة الثلاثاء الدامي: الدين – القانون – السياسة، دار الحكم، لندن، أيلول، ٢٠٠٢.
٢٣. د. عبد الرحمن رحيم عبد الله، وقفات على المشروعية من حيث مفهومها وتمييزها عن الشرعية ومصادرها، دراسة منشورة في مجلة أبحاث، جامعة صلاح الدين، العدد الأول، السنة الأولى، ١٩٨٩.
٢٤. د. عبد الله الأشعلي، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة، السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥.
٢٥. د. عبد الله والباحث عبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وجهة نظر، مجلة المستقبل العربي، مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي، العدد (٢٨٦)، كانون الأول ٢٠٠٢.
٢٦. د. فكرة نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب، دراسة سياسية قانونية، مجلة القضايا السياسية، مجلة علمية سياسية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، المجلد الثاني، العدد الثاني، ربیع ٢٠٠٢.
٢٧. د. قاسم حاج، العولمة والتتشنة السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير، المجلد (٤٠)، ٢٠٠٥.
٢٨. د. قيس محمد نوري، موروثات الإرهاب في الفكر والممارسة الصهيونية، مجلة الحكم، بيت الحكم، بغداد، العدد (٢١)، ٢٠٠١.
٢٩. د. كمال حماد، وسائل مكافحة الإرهاب، مجلة الإنساني، عدد (٢٠) ربیع، ٢٠٠٢.
٣٠. د. محمد الرميبي، إرهابيون عبر التاريخ، مجلة العربي، العدد (٤٨٠) تشرين الثاني ١٩٩٨.
٣١. د. محمد هماوند، حقوق الكورد وكوردستان في عهد عصبة الأمم وحق تقرير مصيرها، دراسة موجزة لوضع الكورد وكوردستان في ظل قواعد القانون الدولي، من منشورات مجلة ستنتيري برایتی (١٩)، ربیع ٢٠٠١.
٣٢. د. منصور الدمول الزهراوي، الإرهاب في خدمة الوصوصية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (٧٢٦٦) في ١٠/٢٠ ١٩٩٨.

ازدواجی از

٤٤. عريب الزناتاوي، في التعريف بظاهرة الإرهاب، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد (٢٠)، ٢٠٠٢.

٤٣. عرفان الحسيني، تقرير عن: (ندوة – الحضارات: صدام أم حوار؟ طرابلس، ليبيا، ٢٨-٢٣ تموز / يوليو ٢٠٠٢)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٤)، السنة (٢٥)، العدد (٢٨٤)، السنة (٢٥)، العدد (٢٠٠٢)، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢.

٤١. عثمان علي حسن، الإرهاب الدولي والتدخل في الدول، مجلة ثاريزقر، تصدرها نقابة محامي كوردستان باللغتين الكوردية والعربية، كوردستان، هقولير، العدد ٦، السنة الرابعة، ٢٠٠٤.

٤٢. عثمان علي حسن، العولمة الاقتصادية، مجلة ته راززو، نقابة الحقوقين، العدد (١٩) .

٤٣. عرفان الحسيني، تقرير عن: (ندوة – الحضارات: صدام أم حوار؟ طرابلس، ليبيا، ٢٨-٢٣ تموز / يوليو ٢٠٠٢)، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٥)، العدد (٢٨٤)، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢.

٤٠. عبد الله عبد الجليل الحديشي، الإرهاب الدولي في الواقع والقانون، مجلة القضاء، تصدرها نقابة المحامين العراقية، العددان الثالث والرابع، ١٩٨٩ .

٣٩. عبد الله الأشعل، الجهود الدولية القانونية لمكافحة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، السنة (٣٨)، العدد (١٤٩)، يوليو ٢٠٠٢.

٣٨. عامر الزمالي (المستشار القانوني باللجنة الدولية للصليب الأحمر)، الإرهاب في القانون الدولي، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد (٢٠)، ٢٠٠٢ .

٣٧. سيس دي روفر، الخدمة والحماية، حقوق الإنسان، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، شباط، ١٩٩٨ .

٣٦. رضا محمد هلال، الأمن الياباني بعد ١١ سبتمبر، مصادر التهديد وأليات المواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٨) أبريل ٢٠٠٢ .

٣٥. دراسات كوردية مجلة دورية تصدر بخمس لغات، الکراد حقوق الإنسان والهوية الثقافية، العدد (٨) السنة (٩)، ١٩٩٣ .

٣٤. د. عبد الرحمن عطية، محاضرة في ندوة (الحضارات، صدام أم حوار؟) بعنوان (عوامل الصدام ومقومات الحوار) طرابلس ليبما-٢٢-٢٨ تموز / يوليو ٢٠٠٢ عرض عرفان الحسيني، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٤)، السنة (٢٥)، تشرين الأول / أكتوبر، ٢٠٠٢ .

الإرهاب الدولي

٤٠. عصام نعمان، العرب على مفترق طرق، استشراف تحديات ما بعد ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
٤١. عصام نعمان، أمريكا والمسلمون، مشكلة علاقة، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٤)، العدد (٢٨٨)، العدد (٢٧٨)، في شباط ٢٠٠٣.
٤٢. فائز صالح محمود و د. محمد سعيد الرمو، العولمة والتحديات المستقبلية، مجلة القضاء، نقابة المحامين في العراق، العددان (٣ و ٤)، ٢٠٠١.
٤٣. فائز محمود و د.محمد سعيد المرحوم، العولمة والتحديات المستقبلية، مجلة القضاء نقابة المحامين في العراق، العدوان (٣/٤)، ٢٠٠١.
٤٤. قيس محمد، نتساؤلات عن ظاهرة التعصب، كولان العربي، تصدر عن مؤسسة كولان الإعلامية، العدد ١٨، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧.
٤٥. كيت كامبل، حرب العولمة الأولى، الحرب ضد الإرهاب أولى حروب القرن الحادي والعشرين، إعداد د. هدى راغب عوض، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٤٧) السنة (٣٨)، يناير ٢٠٠٢.
٤٦. متוך الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣٠٨)، السنة (٢٧)، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤.
٤٧. مجلة بلادي، الاستراتيجية الجديدة وتحديات المستقبل، مجلة شهرية عسكرية شاملة، تصدر عن وزارة الدفاع العراقية، السنة الأولى، العدد الثالث، تشرين الثاني، ٢٠٠٤.
٤٨. مها سراج الدين، أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الاقتصادات الناشئة، السياسة الدولية، العدد (١٤٧) يناير ٢٠٠٢.
٤٩. نجدة عقرابي، مشكلات القانون الدولي المعاصر، مجلة كولان العربي، العدد ٧، ٢٥/كانون الأول ١٩٩٦.
٥٠. نعوم تشومسكي، الولايات المتحدة تنتهك القانون الدولي، جريدة الحياة، العدد (١٣٢٢٦)، في ١٩٩٩/٥/٢٥.
٥١. نهي الجبالي، الأبعاد الاقتصادية لأحداث أيلول ٢٠٠١، السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، ٢٠٠٢.

الإرهاب الدولي

٥٧. نيرمين السعدي، أحداث سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي، السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، ٢٠٢.
٥٨. هانز - بيتر غاسر - حظر الأعمال الإرهابية في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصلح الأحمر، تموذج آب ١٩٨٦ .
- مجلة دراسات قانونية ، العدد (٤).
- مجلة الإنساني، العدد (٢٠، ٢١).
- مجلة أبحاث، عدد(١).
- مجلة السياسية الدولية، عدد (٣، ٢٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٩).
- مجلة القضاء، عدد (٤، ٣).
- مجلة الحكم، عدد (٢١).
- مجلة باريزه، عدد (٢، ٧).
- مجلة المستقبل العربي، عدد (٤٨٠، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٠٨).
- مجلة گولان العربي، عدد (٧، ١٧، ٣٨، ٤٣، ٨٠، ١٤٣).
- مجلة عالم الفكر، عدد (٣).
- مجلة النهج، عدد (٥٦).
- مجلة القضايا السياسية، عدد (٢).
٥٩. سنهنرى برايهتى، عدد (١٩).

الإرهاب الدولي

سادساً : المصادر باللغة الإنجليزية :

- ١-Sebastian wojciechowski (terrorism as a timeless actor on the international stage). Institute of political science and journalism, Adam mickiewicz university, poznan, Poland ٢٠٠٥.
- ٢--Tadeusz Wallas & Swbastian Wojciechowski (The power of Terrorism), institute of Political Science and Journalism Adam Mickiewicz University, Poznan Poland ٢٠٠٦.
- ٣-Asurvy of Biological Terrorism and America's Domestic preparedness program, Gregory d.koblenz ,sp,٢٠٠١.
- ٤-Balis John, N.J.Rengger, and Dilemmas of world politics: International Issues in a changing world, Clarendon press, ١٩٩٢
- ٥-Bob Dole: "shaping America's global future " in foreign aggairs, summer ١٩٩٦
condoleeza rice: campain ٢٠٠٠: promting the national interest forign affairs ja/feb ٢٠٠٠
- ٦-Conv all.w.Heneson: international relation, conf lict and cooperation at the turn of the century, the mc araw-hill compahies, inc, usa, ١٩٩٨
- ٧-Gurud as, Treason the new world order, Cassandra press, united states, of America, ١٩٩١
- ٨-Jonathan Rauch,((he mullahs and the postmodernists,) Atlantic monthly (January ٢٠٠٢
- ٩-Kathleen E.Brandenand M.Shelley, enyaging geopolitics, person Education Limited ٢٠٠٣.
second impression, ٢٠٠٣
- ١٠-M.Cherif Bassiouni. Lcyal ResPonseS To Internationalo Terrorism. London. ١٩٨٨
- ١١-Oxford advanced learner's dictionary of current English A. S. Horby. Sixth edition, Oxford, ٢٠٠٦, p.١٢٤٢
- ١٢-Par david Spence (political councellor of the European commission), international terrorism: the quest for a coherent EU response.p\.\.web sit:
www.iehei.org/biblio/the que/spence-internatinal

سابعاً : المصادر الإلكترونية :

- :<<http://www.albayan.ae>>
- :<<http://www.usinfo.state.gov/arabic/tr/overter.htm>>
- :<<http://alsahafa.info/news/index.php>>
- :<<http://alsahama.info/new/index.php?type=٢&=٢١٤٧٤٩٢٠٧٩>>
- :<<http://kurduiv.org/sahafa/alhywar/No.١١,١٤.htm>>
- :<<http://usinfo.state.gov/arabic/wfsub.htm>>
- :<<http://usinfo.state.gov/arabic/tr/٨٢٦sep/htm>>

الارهاب الدولي

:<http://usinfo.state.gov/arabic/tr/٢٢١bhti.htm>
:<http://www.ahram.org.eg/arab/ahram/٢٠٠١/٢١/FILES.htm>
:<http://www.alasr.wslindex.cfm?method=home coycontentid>
:<http://www.alchaab.com/gtf/٢٨-١٢-٢٠٠٧/zawahri.htm>
:<http://www.alkalceei.ae/alticles/show-alticle.cfm?val=١٤٦٤٤>
:<http://www.alkaleej.ae/articles/chow-article.cfm?bal=١٤٣٢١>
:<http://www.mafhoum.com/press/١١١pu.htm>
:<http://www.mogawama.org/arabic/rthesis/mog.htm>
:<http://www.rtvgov.cy>
:<http://www.usinfo.state.gov/arabic/tr/٢٢٢.humri.htm>
:<http://www.yassal.freesurf.fr.yaia/bait١٠. html>
:<http://www.yassar.freec.surf.fr/gaia/bait١٠. html>
:<http://www.effroyable.imposture.net>
:<http://www.un.org/arabic/sc/commitees/٢٢٢/work.stm?>
:<http://www.un.org/arabic/se/commitees/٢٢٢/revitalization.htm?>
:<http://aldaawha.com/١٠١.index-mohatarah.htm>
:<http://members.lycos.co.uk.drdusht/flusa.html>
:<http://www.albayan.co.ac/albayan٢٠٠٢,٠١,A.syal.htm>
:<http://www.annabaa.org/nbanews/html>
:<http://www.annabaa.org/nbanews/٢٠٠٢.htm>
:<http://www.eqlar.com/vb/show theca_pup ? +=١٥٦٠٨٩>
:<http://www.swmsa.com/modules.php? name=news&file=article&sid=١٠٤٦>
:<http://www.un.org/Arabic/news/fullstori/news.asp?news/١١=٢٤٩٩>
:<http://www.zaqora.tt.com/Irhab.htm>
:<http://www.Magawama- org /arabic / rthesis / moq. Htm.
:<http://www.Albayan. Co. ge / albayan ٢٠٠٢/١٨/Sya ٠٠. htm>
:<http://www.albayan.ae/servlet>
:<http://www.usinfo.state.gov/arabic/tr/٢٢٧/hurmri.htm>
:<http://usinfo.state.gove/arabic/tr/٨٢١sep.htm>
:<http://www.nga.org/pubs/issuc_briefs/١١٧>
:<http://usinfo.state.gov/arabic/tr/٢٢١bhtr.htm>
:<http://www.effroyable.imposturie.net>
:<http://usinfo.gov/arabic/wfsub.htm>

ثامناً: المصادر الإلكترونية باللغة العربية :

الإرهاب الدولي

١- حول الخسائر المادية والبشرية ، والتأمين ضد الإرهاب والجريمة ، أنظر البحث التالي:

-Saul leomor and kyle logue insuring against terrorism-and crime june ٢٠٠٢

:-<<http://www.law.uchicago.edu/lawecon/index.htm>>

وفي الشبكة بحث علم الاجتماع ، المجموعة الورقية الإلكترونية:

-<<http://ssm.com/abstract?id=٤١٤١٤٤>>

٢- د. ايمن الظواهري (فرسان تحت راية البنـي) الوصـية الأـخـيرـة، (ثـاني اـكـبر رـأسـ

مـطلـوبـ فيـ العـالـمـ منـ جـانـبـ الـولـاـتـ الـمـتـحـدـةـ ، بـعـدـ اـسـامـةـ بـنـ لـادـنـ) وـقـدـ نـشـرـتـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ
فـصـولاـ مـنـهـ:

<<http://www.alshaab.com/gif/٢٨-١٢-٢٠٠١/zawahri.htm>>

٣- طارق خالد البرواري، خريطة الحركات الإسلامية وافق المستقبل القريب:

<http://kurdiu.org/sahafa/alhywar/no_١١/iu.htm>

٤- جيل كبيل (باحث بدراسات السياسية الخارجية، بمركز (بروكينجز) حرب العقول راسـ

حربيـهاـ مـسـلـمـواـ أـورـوبـاـ، تـرـجمـةـ "ـشـيرـينـ حـامـدـ فـهـمـيـ"ـ بـاحـثـةـ دـكـتوـرـاهـ بـكـلـيـةـ الـاقـتصـادـ وـالـعـلـومـ
الـسيـاسـيـةـ، بـجـامـعـةـ الـقـاهـرـةـ ٢٠٠٥/١٦ـ:

<<http://www.islamonline.net/arabic/politics/٢٠٠٤/٠٩/article٢١.html>>

٥- رافائيل بيرل / بيئة الامن العالمية تتغير تغيراً كبيراً استراتيجية الولايات المتحدة

المناهضة للارهاب:

<http://usinfo.stat.gov/arabic/tr_٠٧٠٢_by_linx.htm>

تونى بلىر: رئيس وزراء بريطانيا، الدول الفاشلة والدول المقبولة على الفشل:

<<http://www.mafhoum.com/press٢١١١pu.htm>>

٧- د. وحيد عبدالمجيد، انفجارات نيويورك وواشنطن ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اعلن تأسيس نظام

عالمي ثانوي جديد نوعياً ملفات الاهرام ٢١ سبتمبر ٢٠٠١ السنة ١٢٦ العدد ٤٩٢٧ .

<http://www.ahram.org.eg/arab/ahram*٢٠٠١/٩/٢١/file٨.htm>

٨- روبرت جاي ليبر: استاذ الحكم والشؤون الدولية الدبلوماسية، جامعة جورج تاون ،

بوشنطن - ايلول / سبتمبر يطلق جديداً من التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة:

<http://www.usinfo.state.gov/arabic/tr_٠٨٢٦sep.htm>

الارهاب الدولي

- ٩- محمد سيد احمد . ٢٠٠١/١١/٨ . <<http://www.alkaleej.com.ae>
- ١٠- جون لويس غانيس: كتاب (المفاجأة، الامن، والتجربة الامريكية) مطبوعات جامعة هارفارد ٢٠٠٤ :<<http://alsahafe.info/news/index.php>
- ١١- د. خليل حسين: الاستراتيجية الامبراطورية في وثيقة الامن القومي الامريكي :<<http://www.britishcouncil.org/iraq>
- ١٢- د. صادق جلال العظم، ندوة أعدها ياسين الحاج صالح، في آب ٢٠٠٢ حول مستقبل الدول والحركات الاسلامية بعد ١١ سبتمبر :<<http://www.yassar.freesurf.flayaia/bale100.stm>
- ١٣- حقوق الإنسان في سوريا، تشرين الثاني ٢٠٠٣ :
- Email:rassy@ureach.com

ناسا : الصحف والقنوات الفضائية ووكالات الانباء :

١. أخبار إذاعة صوت أمريكا، صوت أمريكا، الإنصات، نشرة خبرية من مكتب الإعلام (ج. د. ل)، السنة الخامسة، العدد (١٥٧٣) في ٢٧/٢/١٩٨٨ .
٢. القناة الفضائية العربية، برنامج المرصد، بصفوان، الإرهاب، تاريخه، أسبابه، وعلاجه، ٢٠٠٤/٩/٢٣، الساعة ٤٥، مقدم البرنامج، منتهى الرمحى. فؤاد علام ومارك بالمر.
٣. د. محمد شريف أحمد، مقابلة خاصة مع فضائية كورستان، برنامج (له كورستانوه) باللغة الكوردية، بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٥، الساعة (٩) صباحاً
٤. فؤاد علام، الخبير الامني المتخصص في شؤون الإرهاب من برنامج (بالمرصد) في قناة العربية الفضائية بعنوان (الارهاب ، تاريخه ، اسبابه وعلاجه) ٢٠٠٤/٩/٢٣
٥. ٤٩، دقيقة مقدم البرنامج (منتهى الرمحى)

الإرهاب الدولي

٦. انصات ، اخبار اذاعة صوت الامريكا نشرة خبرية من مكتب الاعلام (ح,د,ك) السنة الخامسة ، العدد ١٥٧٣ ، في ٢٧/٢/١٩٨٨ .
٧. د. منصور الرسول، الزهرواي، الإرهاب في خدمة الأصولية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (٧٤٦٦) في ٢٠/١٠/١٩٩٨ .
٨. راديو BBC مساء ٢٠٠٥/٥/١٩ .
٩. د. سعدي البرزنجي العولمة القانونية جريدة خطبات العدد ٨٨٣ في ١٧/٧/١٩٩٨ .
١٠. قناة كوردستان tv الفضائية ٢٠٠٥/٨/١٢ الساعة ١٢ صباحا شريط الأخبار .

عاشر: المصادر باللغة الفارسية:

١. چاپ و استشارات وزارت امور خارجه، چاپ اول، ۱۳۸۰ .
٢. کریانساک، کیتیجایساری (Kriang sak, M. Kittichaisaree)، حقوق کیفری بین المللی، ترجم آقای جنت مکان، کتابخانه ملی ایران، چاپ اول، تهران، ۱۳۸۲ .
٣. علیرضا طیب، تیروسرزم (تاریخ، جامعه شناسی، طفمان، حقوق)، مترجمان وحید بنزگی، اسماعیل باقی هامانه، عباس باقر پورادکانی، سید قاسم زمانی، زهرا کمسنی، علیرضا طیب، کتبخانه ملی ایران، چاپ اول، ۱۳۸۲ .
[<http://www.nashrekney.com>](http://www.nashrekney.com)
٤. کیت سوتیل، مویراثیلو، کلرتیلور، شناخت جرم شناسی، ترجمه میر روح الله صدیق، کتابخانه ملی ایران، چاپخانه کامران، چاپی اول، ۱۳۸۲ .
٥. د. جعفر بوشهري، حقوق جزا، أصول و مسائل، چاپخانه حيدري، چاپی اول، ۱۳۷۹ .
٦. بنیاد فرهنگي پژوهشی غرب شناسی، أمريكا دنیارا به کدام سومی برد؟ کتبخانه ملی ایران، سروش، ۱۳۸۳ .

الإرهاب الدولي

٧. دکتر جان مالکوم (Scheb-John-Malcolm) حقوق جنایی امریکا، ترجمه امیر سماواتی شیروز، نشر آریان، چاپی اول، تهران، ۱۳۸۲.
٨. د. علی حسین نجفی، و حمید هاشم بیکی، داشنامه جرم شناسی، مرکز چاپ و انتشارات دانشگای شهید بهشتی، باهمکاری کتابخانه‌ی گنج دانش، چاپ اول، تهران، ۱۳۷۷.

الإرهاب الدولي

الملاحق

الملاحق رقم (١)

القرار رقم ٢٦٢٥ (الدورة ٢٥)

اعلان مباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً
لبيان الأمم المتحدة .

ان الجمعية العامة :

اذ تشير الى قرارها ١٨١٥ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢
وقرارها ١٩٦٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ وقرارها ٢١٠٣ (الدورة
٢٠) المتخذ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ وقرارها ٢١٨١ (الدورة ٢١) المتخذ في ١٢ كانون
الاول / ديسمبر ١٩٦٦ وقرارها ٢٢٢٧ (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ ،
وقرارها ٢٤٦٣ (الدورة ٢٣) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ ، قرارها ٢٥٣٣ (الدورة

الارهاب الدولي

٢٤) المتخد في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩. وهي القرارات التي أكدت فيها أهمية الانماء التدريجي لمباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وتدوينها.

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية لمباديء القانون الدولي المتعلقة للعلاقات الودية والتعاون بين الدول^(١) التي اجتمعت في جتيف من ٣١ آذار (مارس) إلى ١ أيار (مايو) ١٩٧٠. واز تشدد على الاممية الكبرى لميثاق الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين وانماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول.

واز تشعر باقتناص عميق بان اعتقاد اعلان بشأن مباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للامم المتحدة سوف يساهم في تعزيز السلم العالمي ويكون من معالم طريق انماء القانون الدولي وال العلاقات بين الدول وتعزيز حكم القانون بين الدول وخاصة تطبيق المباديء التي يتضمنها الميثاق تطبيقا عاليا.

واز ترى ان نشر نص الاعلام على نطاق واسع امر مستصوب.

١-تعتمد اعلان مباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة والمرفق نصه بهذا القرار.

٢-وتعرب عن تقديرها اللجنة الخاصة المعنية بمباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لما انجزته من اعمال اسفرت عن وضع صيغة الاعلان.

٣-وتوصي ببذل كل الجهد الذي يصبح الاعلان معروفا للجميع.

الجلسة العامة ١٨٨٣

٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠

^(١) الوثائق الرسمية للجمعية الدورة الخامسة والعشرون الملحق رقم ١٨.

الإرهاب الدولي

المرفق

إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول

ديباجه

ان الجمعية العامة:

اذ تؤكد من جديد ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة من ان صيانة السلم والامن الدوليين وانماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول من مقتضى الامم المتحدة الاساسية.

واذ تثنيه بان شعوب الامم المتحدة قد عقدت العزم على اخذ نفسها بتسامع والعيش معا في سلام وحسن جوار.

واذ تذكر اهمية صيانة وتعزيز السلم الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان الاساسية واممية انشاء العلاقات الودية بين الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستويات نمائتها.

الإرهاب الدولي

وإذ نؤكد من جديد الأهمية الأساسية لمبدأ المساواة في السيادة وفقاً للميثاق وإن تشدد على أن مقاصد الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تعمت الدول بالمساواة في السيادة وإن لبت في علاقاتها الدولية مقتضيات هذا المبدأ تلبية تامة.

واقتناعاً منها بان اختصار الشعوب الاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق السلم والامن الدوليين.

واقتناعاً منها بان مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها بشكل مساهمة هامة في بناء القانون الدولي المعاصر وإن تطبيق هذا المبدأ بصورة فعالة أمر ذو أهمية كبرى لتعزيز العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة بينها في السيادة.

واقتناعاً منها وبالتالي بان كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية وسلامةإقليمية لآية دولة او بلد او النيل من الاستقلال السياسي بآية دولة وبلد تتنافي مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

وإذ تنظر بعين العتبار الى احكام الميثاق في مجموعها وتأخذ في حسباتها دور مختلف القرارات المتصلة بمحقى المباديء والتي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة المختصة.

وإذ ترى الانماء التدريجي للمبادئ الواردة أدناه وتدوينها حرصاً على ضمان تطبيقها على وجه فعال في المجتمع الدولي امر من شأنه تعزيز تحقيق المقاصد الأمم المتحدة.

أ- مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الإقليمية او الاستلال السياسي لآية دولة او على اي نحو آخر يتنافي مع مقاصد الأمم المتحدة.

ب- مبدأ قرض الدول لمنازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والامن الدوليين ولا العدل المخطر.

ج- واجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة وفقاً للميثاق.

د- واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق.

ه- مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

و- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

ز- مبدأ تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقاً للميثاق تنفيذاً يحدوه حسن النية.

وقد نظرت في مباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

الارهاب الدولي

١- تعلن رسميا المبادئ الآتية:

مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامية الاقليمية او الاستقلال السياسي لایة دولة او على اي نحو آخر يتناهى مع مقاصد الامم المتحدة: على كل دولة واجب الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامية الاقليمية او الاستقلال السياسي لایة دولة او على اي نحو آخر يتناهى مع مقاصد الامم المتحدة. ويشكل مثل هذا التهديد باستعمال القوة او هذا الاستعمال لها انتهاكا للقانون الدولي والميثاق الامم المتحدة ولا يجوز ابدا ان يتخذ وسيلة لتسوية المشاكل الدولية.

وتشكل الحرب العدوانية جريمة ضد السلم ترتب عليها مسؤولية بمقتضى القانون الدولي. وطبقا لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها على الدول واجب الامتناع عن الدعوة للحرب العدوانية. وعلى كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها لخرق الحدود الدولية القائمة لدولة اخرى او اتخاذ ذلك وسيلة لحل المنازعات الدولية بما فيها المنازعات المتعلقة باقاليم الدول وحدودها.

وعلى كل دولة كذلك واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها لخرق الخطوط الدولية الفاصلة مثل ذلك خطوط الهدنة التي تكون مقررة في اتفاق دولي او بناء على اتفاق دولي وهي احد اطرافه او يقع عليها لأسباب اخرى واجب احترامه. ولا يجوز ان يقول شيء مما تقدم على انه يمثل اضرارا بعاقف الاطراف المعنين فيها يتعلق بمركز وأثار مثل هذه الخطوط حسب مجموعة القواعد والاحكام الخاصة المطبقة عليها وعلى انه يؤثر على طبيعتها المؤقتة.

وعلى الدول واجب الامتناع عن الاعمال الانتقامية التي تنطوي على استعمال القوة. على كل دولة واجب الامتناع عن كل عمل قسري يكون فيه حرمان للشعوب المشار إليها في صياغة مبادأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ومن حقها في الحرية والاستقلال.

وعلى كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم او تشجيع تنظيم القوات غير النظامية او العصابات المسلحة بما في ذلك المرتزقة للاغارة على اقليم دولة اخرى.

وعلى كل دولة واجب الامتناع اعمال الحرب الاهلية او الاعمال الارهابية في دولة اخرى والتحريض عليها او المساعدة او المشاركة فيها او قبول تنظيم نشاطات في داخل اقليمها تكون

الإرهاب الدولي

موجهة الى ارتكاب مثل هذه الاعمال عندما تكون الاعمال المشار اليها في هذه الفترة منظوية على تهديد باستعمال القوة او على استعمال لها.

ولا يجوز الاعتراض بشرعية اي اكتساب اقليمي ناتج على تهديد باستعمال القوة او استعمالها. ولا يجوز ان يقول شيء منعا تقدم على انه يمس:

أ-أحكام الميثاق او اي اتفاق دولي سابق على النظام الذي جاء به الميثاق ونافذ بمقتضى القانون الدولي.

ب-او سلطات مجلس الامن المقررة بموجب الميثاق.

وعلى جميع الدول ان تواصل التفاوض بحسن نية لعقد معاهدة عالمية في وقت مبكر بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة وان تعمل جاهدت على اتخاذ التدابير المناسبة لتخفيض التوترات الدولية وتتوطيد الثقة بين الدول.

وعلى جميع الدول ان تقي بحسن نية بالتزاماتها الناشئة عن مباديء القانون الدولي وقواعد المعترف بها عامة والمتصلة بصيانة السلم والامن الدوليين وان تعمل على زيادة فعالية نظام الامم المتحدة للأمن القائم على الميثاق.

ولا يجوز تأويل شيء مما ورد في الفقرة السابقة على انه يتضمن باءة صورة من الصور توسيعا او تخصيقا لنطاق احكام الميثاق المتعلقة بالحالات التي يكون استعمال القوة فيها مشروعـا.

مبدأ فض الدول لمنازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والامن الدوليين ولا العدل للخطر.

وعلى كل دولة ان تقضي منازعاتها الدولية مع الدول الاخرى بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والامن الدوليين والعدل للخطر.

وعلى الدول بالتالي ان تلتزم تسوية منازعاتها الدولية تسوية مبكرة عادلة بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية والجوء الى الوکالات الاتفاقيـات الاقليمية او غير ذلك من الوسائل السلمية التي نختارها. وعلى الاطراف في التماسـهم مثل هذه التسوية ان يتقـعوا على الوسائل السلمية التي تتلـام وظروف النزاع وطبيعتـها

الارهاب الدولي

وعلى اطراف النزاع عن الاعمال الخفية في التوصل الى حل بآية وسيلة من الوسائل السلمية المشار إليها اعلاه واجب الاستمرار في تلمس تسوية للنزاع بوسائل سلمية أخرى يتفق عليها فيها بينهم . وعلى الدول الاطراف في أي نزاع دولي وسائل الدول كذلك ان تمتتنع عن اتياً اي عمل قد يؤدي الى تفاقم الحالة بصورة تعرض صيانة السلام والامن الدوليين للخطر وعليها ان تتصرف وفقاً لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

ويجب ان تخض المنازعات الدولية على اساس المساواة في السيادة بين الدول ووفقاً لمبدأ حرية اختيار الوسائل ولا يتعارض الالتجاء الى اجراء لتسوية تتفق عليه الدول بحرية فيها يتعلق بالمنازعات الحالية او المستقبلية التي تكون طرفاً فيها او قبول مثل هذا الاجراء متناقلاً مع مبدأ المساواة في السيادة .

وليس في ضمن القواعد السابقة ما يخل باحكام الميثاق المنطوقية ولا سيما تلك المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية او اي تقييد لها .

المبدأ الخاص بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقاً للميثاق:

ليس لآلية دولة او مجموعة عن الدول التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة ولائي سبب كان في الشؤون الداخلية او الخارجية لآلية دولة اخرى . وبالتالي فان التدخل المسلح وكافة اشكال التدخل او محاولات التهديد الاخرى التي تستهدف شخصية الدولة او عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكاً للقانون الدولي .

ولا يجوز لآلية دولة استخدام التدابير الاقتصادية او السياسية او اي نوع اخر من التدابير او تشجيع استخدامها لآخر دولة اخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السياسية وللحصول منها على اي مزايا . كما انه لا يجوز لآلية دولة تنظيم النشاطات المدamaة او الارهابية او المساحة الرامية الى قلب نظام حكم في دولة اخرى بالعنف او مساعدة هذه النشاطات او التحرير من عليها او تمويلها او تشجيعها او التفاصي عنها او التدخل في حروب اهلية ناشئة في اية دولة اخرى .

ويشكل استعمال القوة لحرمان الشعوب من هويتها القومية خرقاً لحقوقها غير القابلة للتصرف وخرقاً لمبدأ عدم التدخل .

الإرهاب الدولي

ولكل دولة حق غير قابل للتصريف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تدخل من جانب أية دولة أخرى.

ولا يجوز أن يؤول شيء مما ورد في الفقرات السابقة على أنه يتضمن مساماً بـأحكام الميثاق المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق: على الدول بغض النظر عن الاختلافات في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واجب التعاون بعضها مع بعض في شتى مجالات العلاقات الدولية وذلك من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز الاستقرار والتقدم الاقتصاديين على الصعيد الدولي والرفاه العالم للأمم والتعاون الدولي المجرد من التمييز على أساس هذه الاختلافات.

وتحقيقها لهذا الغرض.

أ-على الدول ان تتعاون مع الدول الأخرى لصيانة السلم والأمن الدوليين.

ب-على الدول التعاون في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع ومراعاتها، وفي القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وجميع اشكال التعمق الديني.

ج-على الدول ان تسير في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتجارية وفقاً لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل.

د-على الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ان تتعاون مجتمعة او منفردة في العمل مع الأمم المتحدة وفقاً لـأحكام الميثاق المتصلة بالموضوع.

وعلى الدول ان تتعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي ميدان العلم والتكنولوجيا وان تتعاون كذلك في تشجيع التقدم الثقافي والتعليمي على الصعيد الدولي. وعلى الدول ان تتعاون في تعزيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان النامية.

مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها:

لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها المكرس في ميثاق الأمم المتحدة الحق في أن تحدد بحرية ودون التدخل خارجي مركزها السياسي وفي أن تسعى بحرية إلى تحقيق إيمانها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقاً لـأحكام الميثاق.

الارهاب الدولي

وعلى كل دولة واجب العمل مشتركة مع غيرها او منفردة على تحقيق مبدأ تساوي في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها وفقا لاحكام الميثاق وتقديم المساعدة الى الامم المتحدة في الانضباط بالمسؤوليات التي القاها الميثاق على عاتقها فيما يتعلق بتطبيق هذا المبدأ وذلك في سبيل:

- أ-تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول.
- ب-وانهاء الاستعمار علي وجه السرعة وفقا لرغبة الشعوب المعنية بالامر المرعوب عنها بحرية.

علما بأن اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله يمثل انتهاكا لهذا المبدأ كما يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية وهو ينافي الميثاق.

وعلى كل دولة واجب العمل مشتركة مع غيرها او منفردة على تعزيز الاحترام العالمي الفعال لحقوق الانسان والحربيات الاساسية طبقا للميثاق.

ويكون انشاء شعب من شعوب لدولة مستقلة ذات سيادة او ارتباطية ويكون انشاء شعب من الشعوب لدولة مستقلة ذات سيادة او ارتباطه سياسي آخر يحدد بنفسه بحرية اعمالا من جانبه لحقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى كل دولة واجب الامتناع عن اتيان اي عمل قسري يحرم الشعوب، المشار اليها اعلاه في صياغة هذا المبدأ، من حقها في تقرير مصيرها بنفسها ومن حريتها واستقلالها. ويحق لهذه الشعوب في مواجهتها لمثل هذه الاعمال القسرية وفي مقاومتها لها سعيا الى ممارسة حقها في تقرير مصيرها بنفسها ان تلتمس وان تتلقى المساندة وفقا للمقاصد الميثاق ومبادئه.

ولاقليم المستعمرة او الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي بمقتضى الميثاق مركز منفصل ومتفرد عن اقليم الدولة القائمة بادارته ويظل هذا المركز المنفصل والمتفرد بمقتضى الميثاق قائما حتى يتم تقرير لمصيره وفقا للميثاق ولا سيما المقاصد الميثاق ومبادئه.

ولا يجوز ان يؤول شيء مما ورد في الفقرات السابقة على انه يرخص باي عمل او يشجع على اي عمل من شأنه ان يمزق او يخل جزئيا او كليا بالسلامة الاقليمية او الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات التي تتلزم في تصرفاتها بمبدأ تساوى الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها

الإرهاب الدولي

بنفسها الموضع اعلاه والتي لها وبالتالي حكومة تمثل شعب الاقليم كله دون تمييز بسبب العنصر او العقيدة او اللون.

وعلى كل دولة ان تلتزم عن اتيان اي عمل يستهدف التقويض الجرئي او الكلبي للوحدة القومية وسلامة الاقليمية لایة دولة اخرى او بلد اخرى.

مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

تتمتع جميع الدول بالمساواة في السيادة ولها حقوق وواجبات متساوية وهي اعضاء متساوية في الجميع الدولي بغض النظر عن الاختلافات ذات الطبيعة الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية او غيرها.

وتتضمن المساواة في السيادة العناصر الآتية بوجه خاص:

أ- الدول متساوية من الناحية القانونية.

ب- تتمتع كل دولة من الدول بالحقوق الملزمة لسيادة الكاملة.

ج- على كل دولة واجب احترام شخصية الدول الأخرى.

د- حرمة السلام الاقليمية والاستقلال السياسي للدولة.

هـ- لكل دولة الحق في ان تختار وان تتمي لحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وـ- على كل دولة واجب تنفيذ التزاماتها الدولية تنفيذاً كاملاً يحدوه حسن النية ةالعيش في سلام مع الدول الأخرى.

مبدأ تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقاً لميثاق تنفيذ يحدوه حسن النية:
على كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقاً لميثاق الام المتحدة تنفيذ يحدوه حسن النية.

وعلى كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقاً لمباديء القانون الدولي وقواعد المعترف بها عامة تنفيذها يحدوا حسن النية.

وعلى كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقاً لاتفاقات دولية متفقة مع مباديء القانون الدولي وقواعد المعترف بها عامة تنفيذها يحدوه حسن النية.

الارهاب الدولي

وإذا تعارضت الالتزامات الناشئة عن اتفاقيات دولية مع التزامات أعضاء الأمم المتحدة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، تكون الارجحية للتزامتهم طبقاً للميثاق.

جزء عام

- وتعلن ان:

المباديء المبينة أعلاه متربطة في تفسيرها وتطبيقها ويقول كل مبدأ منها في ضوء المباديء الأخرى.

لا يجوز أن يقول شيء مما ورد في هذا الإعلان على أنه يخل على أي وجه من الوجوه باحكام الميثاق أو بحقوق الشعوب المقررة بمقتضى الميثاق وذلك مع مراعاة صياغة تلك الحقوق الواردة في هذا الإعلان.

- وتعلن كذلك ان:

مباديء الميثاق التي يتضمنها هذا الإعلان تمثل المباديء الأساسية للقانون الدولي وهي تناشد بالتالي جميع الدول أن تسترشد بهذه المباديء في سلوكها الدولي وان تبني علاقاتها المتباينة على أساس المراعاة الدقيقة لهذه المباديء.

الملحق رقم (٢)

القرار ٢٧٣٤ (الدورة ٢٥) الأعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

ان الجمعية العامة:

اذ تذكر ان الشعوب والامم المتحدة قد آلت على نفسها، وفقاً لما هو معلن في الميثاق ان تنفذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتحقيقاً لتلك الغاية ان تعيش معاً في سلام وحسن جوار، وان توحد قواها كي تصنون السلام والامن الدوليين.

الإرهاب الدولي

زاد ترى انه ينبغي، تحقيقاً لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها، ان تلتزم الدول الاعضاء التزاماً دقيناً بجميع احكام الميثاق.

واد تشر الى قرارها ٢٦٠٦ (الدورة ٢٤) المتخذ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ الذي اعربت فيه الجمعية العامة، في جملة امور، رغبتها في ان تشهد السنة الخامسة والعشرين من عمر المنظمة مبادرات جديدة للعمل على تعزيز السلم والامن ونزع السلاح والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية قاطبة، وعن اقتناعها بمسيس الحاجة الى زيادة فعالية الامم المتحدة بوصفها اداه لصيانة الامن والسلم الدوليين:

واد تذكر الملاحظات والاقتراحات التي ابديت خلال المناقشة التي جرت في الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة او التي قد متها بعد ذلك حكومات الدول الاعضاء بشأن بلوغ هذا الهدف، كما تذكر التقرير الذي قدمه الامين العام طبقاً للفقرة ٥ من القرار ٢٦٠٦ (الدورة ٢٤).

واد تذكر الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة لعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة الذي اقرته الجمعية العامة بالاجماع في هذه الدورة (٣٦).
واد ندرك ان من واجبها التعمق في بحث الحالة الدولية الراهنة ودراسة الوسائل والطرق التي تنص عليها احكام الميثاق المتصلة بالموضوع من اجل اقامة السلم والامن والتعاون في العامل.

١- تؤكد رسمياً من جديد ان مقاصد الامم المتحدة ومبادئه صحة كليّة مطلقة من حيث هي اساس العلاقات بين الدول بصرف النظر عن حجمها او موقعها الجغرافي او مستوى ثباتها او نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعلن ان خرق تلك المبادئ لا يمكن تبريره ابداً كانت الظروف.

٢- وتطلب الى الدول جمعية ان تلتزم بدقة في علاقاتها الدوليّة بمقاصد الميثاق واهدافه، بما فيها مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدوليّة عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامية الاقليمية او الاستقلال السياسي لایة دولة او على اى نحو آخر يتناهى ومقاصد الامم المتحدة، ومبدأ فض الدول لمنازعاتها الدولة بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والامن الدوليين ولا العدل للخطر وواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القوميّة لدولة ما، وفقاً للميثاق، وواجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق، ومبدأ تساوي الشعوب في

الارهاب الدولي

الحقوق وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، مبدأ المساواة المطلقة بين الدول، ويمبدأ تنفيذ الدول بالالتزامات التي تضطلع بها طبقا للميثاق تنفيذا يحده حسن النية.

٣- وتؤكد رسميا من جديد انه في حالة قيام تعارض بين التزامات اعضاء الامم المتحدة بمقتضى الميثاق وبين التزامتها بمقتضى اية وثيقة دولية اخرى، تكون الارجحية لالتزاماتها طبقا للميثاق.

٤- وتؤكد رسميا من جديد ان على الدول ان تحترم كل الاحترام سيادة الدول الاخرى وحق الشعوب في تقرير مصائرها دون اي تدخل خاجري او اكراه او ضغط لا سيما اذا كان منطويها على التهديد لاستعمال القوة او استعمالها، بطريقة ظاهرة او مستترة، وان تمنع عن اية محاولة للتنيل كليا او جزئيا من الوحدة القومية والسلامةاقليمية لایة دولة اخرى او بلد آخر.

٥- وتؤكد من رسميا من جديد ان على كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لایة دولة اخرى، وانه لا يجوز اخضاع اقليم اية دولة لاحتلال العسكري ناجم عن استعمال القوة الثلاثة لاحكام الميثاق خلافا لاحكام الميثاق ولا اكتساب اي دولة من قبل دولة اخرى نتيجة للتهديد باستعمال القرة او استعمالها، ولا الاعتراف بشرعية اي اتفاق اقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها، وان من واجب كل دولة الامتناع عن تنظيم اعمال الحرب الاهلية او الاعمال الارهابية في دولة اخرى او التحریض عليها او المساعدة او المشاركة فيها.

٦- وتحث الدول الاعضاء على الاستفادة الكاملة من الوسائل والطرق التي ينص عليها الميثاق للتسوية اي نزاع او اية محاولة يكون من شأن استمرارها تعريض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر، وذلك بالوسائل السلمية دون غيرها وان تسعى الى تحسين تطبيق تلك الوسائل والطرق، ولا سيما المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى الوکالات والاتفاقات الاقليمية والمساعي الحميد بما فيها تلك التي يبذلها الامين العام، او الى غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها على ان يكون مفهوما انه ينبغي لمجلس الامن، عند نظره في مثل تلك المنازعات او الحالات، ان يضع في اعتباره ايضا انه ينبغي، كقاعدة عامة، ان تحال المنازعات القانونية من قبل الاطراف الى محكمة العدل الدولية وفقا لاحكام النظام الاساسي لتلك المحكمة.

الإرهاب الدولي

- ٧- وتحث جميع الدول الاعضاء على ان تستجب الى الحاجة الفورية الى الاتفاق على مبادئ توجيهية لزيادة فعالية عن عمليات صيانة السلم المتفق مع الميثاق، الامر الذي يمكن ان يزيد من فعالية الامم المتحدة في معالجة الحالات التي تعرض السلم والامن الدوليين للخطر، على ان تساند، بناء على ذلك، ما تبذله اللجنة الخاصة المعنية لعمليات صيانة السلم من جهود للوصول الى اتفاق على جميع المسائل المتعلقة بتلك العمليات فضلا عن التدابير المتصلة بتمويلها على نحو مناسب عادل.
- ٨- وتعترف بالحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة ديناميكية مرنّة، وفقا للميثاق لمنع وازالة التهديدات الموجهة الى السلم ولقمع اعمال العدوان او غيرها من انتهاكات السلم، وبالحاجة الى اتخاذ تدابير لبناء السلم والامن الدوليين وصيانتهما واعادتها.
- ٩- وتوصي بان يتخد مجلس الامن الخطوات لتسهيل عقد الاتفاques المشار اليها في المادة ٤٢ من الميثاق الاستكمال قدرته على اتخاذ التدابير القهرية وفقا للنص الفصل السابع من الميثاق.
- ١٠- وتوصي بان يقوم مجلس الامن، وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق، متى كان ذلك مناسبا وضروريا بالنظر في مدى استصواب انشاء هيئات فرعية تعنى بحالات خاصة ويشترك فيها الاطراف ذو الشأن تبرر ذلك الظروف، وذلك لمساعدة المجلس في اداء وظائفه المحددة في الميثاق.
- ١١- وتوصي بان تسارع جميع الدول في الجهود المبذولة لكفالة السلم والامن لجميع الامم ولإقامة نظام فعال للامن الجماعي العالمي وفقا للميثاق وبدون احلاف عسكرية.
- ١٢- وتدعى الدول الاعضاء الى بذل قصارى جهدها لتعزيز سلطة وفعالية مجلس الامن وقراراته بجميع الوسائل الممكنة.
- ١٣- وتحتاج الى مجلس الامن، بما فيه الاعضاء الدائمون، مضاعفة جهوده للاضطلاع وفقا للميثاق، بمسؤوليته الرئيسية في صيانة السلم والامن الدوليين.
- ١٤- وتوصي بان تساند الدول الاعضاء مجهودات اللجنة الخاصة المعنية بمسألة تعريف العدوان، حتى تختتم اعمالها بنجاح وتتوصل بذلك الى تعريف العدوان في اقرب وقت ممكن.
- ١٥- وتؤكد من جديد اختصاصها طبقا للميثاق بان التنافش بين تدابير التسوية السلمية وتوصي بذلك التدابير في ايّة حالة ترى ان من شأنها النيل من الرفاهية العامة للدول او من العلاقات الودية

الارهاب الدولي

بيتها، بما في ذلك الحالات الناشئة عن انتهاك احكام الميثاق المبينة لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها.

١٦- وتحث جميع الدول الاعضاء على ان تنفيذ قرارات مجلس الامن وفقا للالتزاماتها بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق، وعلى ان تحترم، وفقا لاحكام الميثاق قرارات هئيات الامم المتحدة المسئولية عن صيانة السلام والامن الدوليين والتسوية المنازعات تسوية سلمية.

١٧- وتحث الدول الاعضاء على ان تؤكد من جديد عزمهما على ان تحرم بموجب القانون الدولي احتراما تماما، وفقا للاحكم المتصلة بذلك من الميثاق، وعلى ان تواصل وتضاعف جهودها في سبيل الانماء التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

١٨- وتحث جميع الدول ان تمتتنع عن اتيان اي عمل قسري او غيره تحرم الشعوب، و تلك التي لا تزال تحت الحكم الاستعماري او لغيره من السيطرة الخارجية من حقها ان تقرر في مصيرها وفي الحرية والاستقلال، وان تمتتنع عن اتخاذ التدابير العسكرية والقمعية الرامية الى مع نيل جميع الشعوب غير مستقلة استقلالها وفقا للميثاق وتحقيقا لامداد قرار الجمعية العامة (١٥١٤) الدورة (١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠، وان تقدم المساعدة الى الامم المتحدة وكذلك وفقا للميثاق لاي الشعب المضطهد في كفاحها المشروع بغية الاسراع بازالة الاستعمار وكل شكل آخر من اشكال السيطرة الخارجية.

١٩- وتؤكد اعتقادها بوجود صلة فيما بين تعزيز الامن الدولي، ونزع السلاح، والانماء الاقتصادي للبلدان، بحيث ان كل تقدم يحرز في سبيل بلوغ احد هذه الاهداف بشكل تقدما في سبيل بلوغها جمعيا.

٢٠- وتحث جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة بالاسلحة النووية، علىبذل جهود عاجلة متظافرة، في اطار عقد نزع السلاح ووسائل اخرى بوقف سابق التسليح النووي والتقليدي وعكس اتجاهه في وقت قريب، وازالة الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل، والعقد معاهدة نزع السلاح العام الشامل في ظل مراقبة دولية فعالة، وكذلك لتأمين اتحاد قوائد تقنيات استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية لجميع الدول وذلك الى اقصى حد ممكن وبدون تمييز.

٢١- وتكرر تشديدها على ضرورة القيام، في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني، بعمل دولي عاجل متظافر يكون قائما على استراتيجية عالمية ترمي الى تقويب وازالة الهوة الاقتصادية

الإرهاب الدولي

بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية في اقرب وقت ممكن وهو امر يرتبط ارتباطاً جوهرياً وثيقاً بتعزيز امن جميع الدول واقامة سلم دولي دائم.

٢٢- وتؤكد رسمياً من جديد ان الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحربيات الاساسية وممارسة التامة لها والقضاء على انتهاك تلك الحقوق هي من الامور العاجلة الضرورية لتعزيز الامن الدولي ومن ثم تشجب بحزم جميع اشكال الظلم والطغيان والتمييز حيثما وجدت ولا سيما العنصرية والتمييز العنصري.

٢٢- وتشجب بحزم سياسة الفصل العنصري الاجرامية تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية، وتؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب المضطهدة من اجل الاعتراف بحقوق الانسان المملوكة لها وبحربياتها الاساسية ومن اجل تغير مصيرها بنفسها.

٢٤- وتعرب عن اقناعها بان تحقيق العالمية في عضوية الامم المتحدة وفقاً للميثاق من شأنه ان يزيد من فعاليتها في تعزيز السلم والامن الدوليين.

٢٥- وترى ان تشجيع التعاون الدولي بما في ذلك التعاون الاقليمي ودون الاقليمي والثنائي بين الدول طبقاً لاحكام الميثاق وعلى اساس مبدأ التساوي في الحقوق والاحترام التام لسيادة الدول واستقلالها يمكن ان يسهم في تعزيز الامن الدولي.

٢٦- وتறحب بقرار مجلس الامن (٣٧) عقد اجتماعات دولية وفقاً للفرقة ٢ من المادة ٢٨ من الميثاق وتعرب عن املها في ان تسهم تلك الاجتماعات مساهمة هامة في تعزيز الامن الدولي.

٢٧- وتؤكد على صورة قيام الامم المتحدة ببذل جهود متواصلة بتعزيز السلم والامن الدوليين وترجو الامين العام تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين عن الخطوات المتخذة عملاً بهذا القرار.

١٩٣٢ الجلسة العامة

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠

الإرهاب الدولي

الملحق رقم (٣)

(مكافحة الإرهاب الدولي)

الجمعية العامة رقم (٣٠٤٤)، (دورة ٢٧)، المتخد بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٨

الجمعية العامة

منزعجة جداً تجاه أعمال الإرهاب الدولي التي تحدث باستمرار متزايد والتي تؤدي بأرواح الأبرياء.

معترفة بأهمية التعاون الدولي لابتكار وسائل فعالة لمنع حدوثها ولدراسة الأسباب الموجبة لها استهدافاً لإيجاد حلول عادلة وسليمة وبالسرعة الممكنة.

الإرهاب الدولي

مستنكرة التصريح بمبادئ القانون الدولي حول علاقات الصداقة والتعاون بين الدول ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

(١) تبدي قلقها العظيم لزيادة أعمال العنف التي تهدد أرواح الأبرياء أو تهدد بالخطر الحريات الأساسية.

(٢) تحت الدول إلى تكريس اهتمامها العاجل نحو إيجاد حلول آمنة وسليمة للأسباب الموجبة التي تؤدي إلى ارتكاب أعمال العنف هذه.

(٣) تؤكد مجدداً الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت نير الأنظمة الاستعمارية والعرقية وغير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية، وتغضض شرعية نضالها وبالذات نضال حركات التحرر الوطنية، وفقاً لأغراض ومبادئ الميثاق وقرارات أجهزة الأمم المتحدة المعنية.

(٤) تشجب أعمال الرزجر والإرهاب التي تقوم بها الأنظمة الاستعمارية والاستغلال وغير ذلك من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(٥) تدعو الدول إلى أن تصبح فرقاء بالنسبة للاتفاقيات الدولية القائمة المتعلقة بجوانب متعددة لمشكلة الإرهاب الدولي.

(٦) تدعو الدول إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية على المستوى الوطني استهدافاً لإنهاء المشكلة بصورة عاجلة ونهائية،أخذة بالاعتبار متضمنات الفقرة (٣) أعلاه.

(٧) تدعو الدول إلى أن تنظر هذا الموضوع وإلى تقديم ملاحظاتها إلى السكرتير العام في تاريخ أقصاه ١٠ أبريل ١٩٧٣، وعلى أن تشمل تلك الملاحظات على اقتراحات محددة حول إيجاد حل سريع للمشكلة.

(٨) ترجو السكرتير العام تحويل دراسة تحليلية لملاحظات الدول المقدمة وفقاً للفقرة (٧) أعلاه إلى اللجنة الخاصة التي ستشكل وفقاً للفقرة (٩) أدناه.

(٩) تقدر تشكيل لجنة خاصة حول الإرهاب الدولي مشكلة من خمسة وثلاثين عضواً يقوم رئيس الجمعية العام بتعيينهم،أخذأً بنظر الاعتبار تمثيل الجغرافي العادل.

الإرهاب الدولي

-
- (١٠) ترجو اللجنة الخاصة أن تنظر ملاحظات الدول المقدمة وفقاً للفقرة (٧) أعلاه وأن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين مع توصيات حول إمكانية التعاون لإنهاء المشكلة بصورة عاجلة. آخذة بعين الاعتبار متضمنات الفقرة (٣).
 - (١١) ترجو السكرتير العام أن يزود اللجنة الخاصة بالتسهيلات والخدمات الالزمة.
 - (١٢) تقدر إدراج البند في جدول الأعمال لدورتها الثامنة والعشرين.

الملحق رقم (٤)

اعلان طشقند حول المبادئ الاساسية لحل سلمي للنزاع في افغانستان (١٩ تموز / يوليو ١٩٩٩)

ان النواب وزراء خارجية مجموعة (٦ + ٢) المؤلفة من اقطار متاخمة لأفغانستان: جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهوريات طاجيكستان

الإرهاب الدولي

وتركمستان وأوزبكستان، وكذلك من اتحاد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، المجتمعين في طشقند في ١٩ تموز / يوليو بمشاركة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لأفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي وكونهم قوّموا الوضع في أفغانستان، كونهم أصدقاء مخلصين للشعب الأفغاني وراغبين في سلام وازدهار لأفغانستان، أقرّوا المبادئ التالية:

نعبر عن اهتمام حكوماتنا العميق للمواجهة العسكرية المستمرة في أفغانستان التي تشكل تهديداً جدياً ومتزايداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

نبقي ملزمنا بحل سلمي سياسي للنزاع الأفغاني وفقاً لاحكام المتعلقة بمقررات وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ونذكر خصوصاً (بمدار الحديث) و(بنقاط التفاصيم المشتركة) التي أقرتها مؤخراً أقطار مجموعة (٦ + ٢) (الواردة في الملحق ٨٢٦/٥٢/٢ - س/١٩٩٨ و الملحق ٤٥٥/٥٣ - س/١٩٩٨ ترتيباً).

نقر بان الأمم المتحدة، كوسيلة معترف بها عالمياً، يجب أن تستمر في لعب دور مركزي وغير متخيّز في الجهود الدولية لتحقيق حل سلمي للصراع الأفغاني، ونؤكّد دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص لاً من العام للأمم المتحدة لأفغانستان ولعمل البعثة الخاصة للأمم المتحدة لأفغانستان، ونؤكّد التزامنا الوطني بسيادة أفغانستان واستقلالها، وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

ونعبر عن عميق اهتمامنا لانتهاكات حقوق الإنسان بما فيها تلك ضد الأقليات العرقية والنساء والفتيات، بالإضافة إلى انتهاكات القوانين الإنسانية التي تجري في أفغانستان.

إننا قلقون إلى حد بعيد على استمرار تزايد زراعة المخدرات وانتاجها وتجارتها غير المشروعة، وبالبيع غير المشروع لأسلحة التي لها عواقب غير مواتية بعيدة الاثر ليس فقط على المنطقة بل أبعد منها.

كما إننا معنيون أيضاً باستعمال أراضي أفغانستان، خاصة المساحات التي تسسيطر عليها (طالبان) لاخفاء ارهابيين وتدريبهم. وظاهره ان عواقب خطيرة لتلك الاعمال يمكن ان ترى في افغانستان، في اقطارها المجاورة وابعد من حدودها.

بالنظر الى ما هو متقدم ذكره لقد توصلنا الى النتائج التالية:

الارهاب الدولي

١- نحن مقتنعون بأنه لا يوجد هناك حل عسكري للنزاع الافغاني الذي عليه ان يحل عبر مفاوضات سياسية سلمية بغية اقامة حكومة واسعة البنية، ومتحدة العرقيات، وتمثيلية على اكمل وجه.

٢- لذلك، فانتا نحن الفرقاء الافغان على ان يستأنفوا مفاوضات موجهة لتحقيق هذه الاهداف.

٣- بغية المساعدة على احداث وقف الاعمال الحربية التي تعتبرها ضرورية، وافقنا ايضا على عدم تزويد دعم عسكري لاي فريق افغاني ولمنع استعمال اراضينا لمثل هذه الغايات. وندعوا المجتمع الدولي الى ان يأخذ اجراءات مماثلة للحرب دون تسليم اسلحة الى افغانستان.

٤- نبدي استعدادنا لترويج مفاوضات مباشرة، تحت رعاية الامم المتحدة، بين الفرقاء الافغان وفقا لمقرارات وقرارات الجمعية العمومية لامم المتحدة ومجلس الامن ولهذا الاعلان، بغية عقد اتفاق بين الافغان لتنفيذ الفقرة رقم (١) الواردة اعلاه. ونحن، كأعضاء لمجموعة (٢+٦)، مصممون تماما على توفير دعمنا الافرادي والجماعي لهذه العملية.

٥- نعتبر ان عملية المفاوضات ان تجري تحت رعاية الامم المتحدة، ويمكن ان تتألف من مرحلتين:

ألف: ان العرض الاساسي للمرحلة الاولى هو تبني اجراءات لبناء ثقة متبادلة. وسوف تتضمن هذه الاجراءات:

١- توقيع اتفاقية حول وقف اطلاق نار فوري وغير مشروط بأية شروط مسبقة.

٢- تعقد في هذه المرحلة مفاوضات مباشرة بين الوفود المطلقة التصرف للفريقين الرئيسيين في النزاع - الجبهة المتحدة وحركة (طالبان) - بغية التوصل الى اتفاقيات، من جملة امور اخرى، حول:

- تبادل اسرى الحرب.

- رفع الحصارات الداخلية وفتح الطرق لتجارة متبادلة ولتسليم مساعدة انسانية في الاراضي التي تسيطر المجموعات الافغانية المختلفة.

الإرهاب الدولي

باء: ان الغرض الاساسي للمرحلة الثانية هو الافغان انفسهم لتحرير مباديء اساسية لبنيه الدولة المقبلة لافغانستان ولإقامة حكومة واسعة البنية ومتنوعة العرقيات والتمثيلية على اكمل وجه، ضمن فترة زمنية قصيرة.

٦-ان مؤلاء (المجتمعين) منا، الذين لهم حدود مشتركة مع افغانستان، مدفوعون برغبة مشتركة الى اتخاذ اجراءات فعالة ومتناصفة لمكافحة التجارة غير المشروعة للمخدرات، قد قبلوا على اساس ثقافي الجاني متعدد الجوانب، تعزيز اجراءات فعالة ومتناصفة لمكافحة التجارة غير المشروعة للمخدرات. وفي هذا الخصوص، نستذكر ونؤيد الدور الهام الذي تلعبه برامج مراقبة المخدرات التابعة لام المتحدة في هذه العملية.

٧-نحث (طالبان) على ان يعلموا حكومة جمهورية ايران الاسلامية والامم المتحدة عن نتائج تحقيقاتهم حول قتل الموظفين الدبلوماسيين والقنصلين للقنصلية العامة لجمهورية ايران الاسلامية في مزار الشريف، والمراسل وكالة انباء جمهورية ايران الاسلامية، و (نوجه) النداء الى (طالبان) للتعاون كاملا مع التحقيق الدولي عن القتل بغاية معاقبة الفرقاء المذنبين.

٨-نحث الفرقاء الافغان، وخاصة (طالبان)، على التوقف عن توفير مأوي وتدريب لارهابيين الدوليين ولمنظماتهم، والتعاون مع الجهود (المبذولة) لجلب الارهابيين الى العدالة.

٩-نحن مصممون كلبا على بذل كل جهد للتشجيع الفرقاء الافغان على احترام كامل لحقوق الانسان الاساسية والحريات الجوهرية لجميع الافغان وفقا للمعايير الاساسية للقانون الدولي.

١٠-نحن جاهزون للتعاون مع الحكومة الافغانية الجديدة المزعزع اقامتها وفقا للبند رقم (١)، الوارد اعلاه، في جميع المظاهر، بغية تعزيز الامن والاستقرار في افغانستان والمنطقة، والعمل على عودة اللاجئين الافغان الى ديارهم وتأمين تأهيل واعادة اعمار اسرع لافغانستان عبر دعم من برامج الامم المتحدة ووكالاتها، ومنظمات مالية دولية وبلدان متبرعة.

١١-ندعوا المجتمع الدولي الى تلبية النداء الموحد بين الوكالات لاجل مساعدة اعادة تأهيل وانسانية ضرورية لافغانستان التي اطلقها الامين العام لفترة من كانون الثاني الى ٣١ كانون الاول ١٩٩٩، جاعلين فيibal ايضا وجود صندوق ائتمان طوارئ لافغانستان. ان الدعم لازالة الالغام هو من الأهمية بمكان.

الارهاب الدولي

١٢-ندعوا المجتمع الدولي الى دعم هذه الاقتراحات واتخاذ خطوات متناسبة لجلب حل سريع للنزاع في افغانستان. وندعوا ايضا جميع القوى في افغانستان الى اظهار النية والحكمة السياسية، لتجاوز خلافاتهم وعداوتهم المتبادلة، والى عدم تفويت فرصة تاريخية لتحقيق سلام مستمر ودائم.

١٣-وضع هذا الاعلان على نسختين الاصليتين باللغتين الانكليزية والروسية. كلا النصين صحيح، على السواء.

اعد (هذا الاعلان) في مدينة طشقند، جمهورية اوزبكستان، هذا اليوم في تاسع عشر من شهر تموز / يوليو سنة ألف وتسعمائة وتسع وتسعين.

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية الصين الشعبية	جمهورية ايران الاسلامية
عن حكومة	عن حكومة
جمهورية باكستان الاسلامية	جمهورية طاجيكستان
عن حكومة	عن حكومة
الاتحاد الروسي	جمهورية اوزبكستان
كمراقب	عن حكومة
عن الامم المتحدة	الولايات المتحدة الامريكية

الملحق رقم (٥)

القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)

الذي اتخذ مجلس الامن في جلسة ٤٣٧٠ المعقودة

في ١٢ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١

ان مجلس الامن،

الإرهاب الدولي

- اـذ يعيد تأكيد مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده،
واـذ عـد العـزم عـلـى أـن يـكـافـع، بـكل الـوسـائـل وـالـتـهـيـدـات الـتي يـتـعـرـض لـهـا السـلـام وـالـامـن
الـدوـليـان نـتـيـجـة لـاعـمـال الـارـهـابـية،
- واـذ يـسـلم بـالـحـق الـاـصـيـل الـفـرـدي اوـالـجـمـاعـي لـلـدـفـاع عـنـالـنـفـس وـفـقاـلـلـمـيـثـاقـ،
- ١ـ يـدـيـن بـصـورـة قـاطـعـة وـيـاقـوـى الـعبـارات الـهـجـمـات الـارـهـابـية الـمـرـوعـة الـتـي وـقـعـت فيـ ١١ اـيلـول / سـبـتمـبر ٢٠٠١ فيـ نـيـويـورـك وـوـاشـنـطـونـ العاصـمـة بـنـسـلـفـانـيا، وـيـعـتـبـر هـذـه الـاعـمـال تـهـيـدـا لـالـسـلـام وـالـامـن
الـدوـليـان، شـأـنـها شـأـنـ أـى عـمـل اـرـهـابـي دـولـيـ.
- ٢ـ يـعـرب عنـ تـعـاطـفـه العمـيق وـالـبـالـغ تـعـازـيـه لـلـضـحاـيـا وـاسـرـهـم وـلـلـشـعـب الـولـايـات الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـة وـحـكـومـتهاـ.
- ٣ـ يـدـعـو جـمـيع الـدـوـل إـلـى الـعـمـل مـعـا بـصـفـة عـاجـلـة مـنـاـجـلـة تـقـدـيم مـرـتكـبـي هـذـه الـهـجـمـات
الـارـهـابـية وـمـنـظـمـهـا وـرـعـاتـهـا إـلـى الـعـدـالـةـ، وـيـشـدـدـ عـلـىـ أـلـئـكـ الـمـسـؤـلـينـ عـنـ مـسـاعـدـةـ اوـ دـعـمـ اوـ
أـيـوـاءـ مـرـتكـبـيـ هـذـهـ الـاعـمـالـ وـمـنـظـمـهـاـ وـرـعـاتـهـاـ، سـيـتـحـمـلـونـ مـسـؤـلـيـتـهاـ.
- ٤ـ يـهـبـ بـالـمـجـمـعـ الدـولـيـ أـنـ يـضـاعـفـ جـهـودـهـ مـنـاـجـلـةـ مـنـعـ الـاعـمـالـ الـارـهـابـيةـ وـقـعـمـهاـ، بماـ فـيـ
ذـلـكـ عنـ طـرـيقـ زـيـادـةـ التـعـاوـنـ وـالـتـنـفـيـذـ التـامـ لـاـتـقـاـيـيـاتـ الدـولـيـةـ لـمـكـافـحةـ الـارـهـابـ وـقـرـاراتـ مجلسـ
الـأـمـنـ ذاتـ الصـلـةـ، وـلـاـ سـيـماـ القرـارـ ١٦٦٩ـ (١٩٩٩ـ)ـ المـؤـرـخـ فيـ ١٩ـ تـشـرينـ الـأـوـلـ /ـ أـكتـوبرـ ١٩٩٩ـ.
- ٥ـ يـعـربـ عنـ استـعـادـهـ لـاتـخـاذـ كـافـةـ الـخـطـوـاتـ الـلـازـمـةـ لـلـردـ عـلـىـ الـهـجـمـاتـ الـارـهـابـيةـ الـتـيـ وـقـعـتـ
فيـ ١١ـ اـيلـولـ /ـ سـبـتمـبرـ ٢٠٠١ـ وـمـكـافـحةـ الـارـهـابـ بـجـمـيعـ اـشـكـالـهـ، وـفـقاـلـمـيـثـاقـ الـأـمـمـ
الـمـتـحـدةـ.
- ٦ـ يـقـرـرـ انـ يـبـقـيـ الـمـسـأـلـةـ قـيـدـ النـظـرـ.

المـلـحقـ رقمـ (٦)

الـقـرـارـ ١٣٧٣

الـذـي اـتـخـذـهـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ فيـ جـلـسـةـ ٤٢٨٥ـ، المـعـقـودـةـ فيـ ٢٨ـ اـيلـولـ /ـ سـبـتمـبرـ ٢٠٠١ـ،

انـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ،

الارهاب الدولي

واد يعيد قرارية ١٢٦٩ (١٩٩٩) المؤرخ في ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٩ و ١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١

واد يعيد ايضا تأكيد ادانته الكاملة للهجمات الارهابية اللتي وقعت في نيويورك واشنطن العاصمه وبنسلفانيا في ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١، واد يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الاعمال،

واد يعيد كذلك تأكيد على ان هذه الاعمال، شأنها في ذلك شأن أي عمل ارهابي دولي، تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين، واد يعيد تأكيد الحق الراسخ للفرد او الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الامم المتحدة، وكما هو مؤكدة في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)،

وادا يعيد تأكيد ضرورة التصدي، بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الامم المتحدة، لتهديدات التي توجهها الاعمال الارهابية للسلام والامن الدوليين،

واد يعرب عن بالغ القلق ازاء تزايد الاعمال الارهابية بدافع من التعصب او التطرف، في مناطق مختلفة من العالم،

واد يهيب بجميع الدول العمل معا على نحو عاجل على منع الاعمال الارهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل لاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالارهاب، واد يسلم بضرورة اكمال التعاون الدولي بتدابير اضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي اعمال ارهابية او الاعداد لها، في اراضيها بجميع الوسائل القانونية،

واد يعيد تأكيد المبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في اعلانها الصادر في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ (القرار ٢٦٢٥ (٤٥-٢٥)) وكرر تأكيده مجلس الامن في قراره ١١٨٩ (١٩٩٨) المؤرخ في ١٣ آب / اغسطس ١٩٩٨، ومفاده انه من واجب كل دولة عضو ان تمنع عن تنظيم أي اعمال ارهابية في دولة اخرى او التحرىض عليها او المساعدة او المشاركة فيها او القبول انشطة منظمة في اراضيها بهدف ارتكاب تلك الاعمال،

واد يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة،

١- يقدر ان على جميع الدول:

أ- منع ووقف تمويل الاعمال الارهابية.

الإرهاب الدولي

بـ- تحريم قيام رعايا هذه الدول عدماً، بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها، لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة بانها سوف تستعمل في أعمال إرهابية.

جـ- القيام من دون تأخير بتجميد الأموال وأى أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها" أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص" ولا شخص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيهه منهم بما في ذلك الأموال المستمدّة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات.

دـ- تحظر على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها، اتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هؤلاء الأشخاص، أو لأشخاص وكيانات التي تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيهه منهم.

٢- يقرر أيضاً أن على جميع الدول:

أـ- الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى البيانات أو الأشخاص الضالعين في الاعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح.

بـ- اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الاعمال الإرهابية ويشمل ذلك الانذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات.

جـ- عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الاعمال الإرهابية أو يديرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها، ولمن يوفرون الملاذ الآمن لارهابيين.

دـ- منع من يمولون أو يديرون أو يسيرون أو يرتكبون الاعمال الإرهابية، من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول.

الارهاب الدولي

هـ- كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل اعمال ارهابية او تدبيرها او الاعداد لها او ارتكابها او دعمها، الى العدالة، وكفالة ادراج الاعمال الارهابية في القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة، وكفالة ان تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامته تلك الاعمال الارهابية، وذلك لاضافة الى أي تدابير اخرى قد تتخذ في هذا الصدد.

وـ- تزويد كل منها الاخرى باقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات او الاجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل الاعمال الارهابية او دعمها، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الاخرى من ادلة لازمة لاجراءات القوانين.

زـ- منع تحركات الارهابية او الجماعات الارهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة على الحدود وعلى اصدار اوراق اثبات الهوية ووثائق السفر، واتخاذ تدابير لمنع تزويد وتزييف اوراق اثبات الهوية ووثائق السفر او انتقال شخصية حاملها.

٣ـ- يطلب من جميع الدول:

أـ- التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها، وبخاصة ما يتعلق منها باعمال او تحركات الارهابيين او الشبكات الارهابية "بوثائق السفر المزورة او المزيفة" والإتجار والواسطة او المتجرات او المواد الحساسة" وباستخدام الجماعات الارهابية لتكنولوجيا الاتصالات " وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الارهابية لأسلحة الدمار الشامل.

بـ- تبادل المعلومات وفقا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الادارية والقضائية لمنع ارتكاب الاعمال الإرهابية.

جـ- التعاون، بصفة خاصة من خلال تركيبيات واتفاقات ثنائية ومتحدة الاطراف، على منع الاعتداءات الارهابية وقمعها، واتخاذ اجراءات ضد مرتكبي تلك الاعمال.

دـ- الانضمام، في اقرب وقت ممكن، الى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، ومن بينها الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب المؤرخة في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩ .

هـ- التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل لاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، وقرار مجلس الامن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) .

الإرهاب الدولي

و- اتخاذ التدابير المناسبة طبقاً لاحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجيء” بغية ضمان عدم قيام طالبي اللجوء بتخطيط اعمال ارهابية او تيسيرها او الاشتراك في ارتكابها.

ز- كفالة عدم اساءة استعمال مرتكبي الاعمال الارهابية او منظمها او من ييسرها لمركز اللاجئين، وفقاً للقانون الدولي، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الارهابيين المشتبه بهم.

٤- يلاحظ، مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة و النقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهد على كل من الصعيد الوطني، دون الأقليمي، والأقليمي والدولي تدعيمًا للأستجابة العالمية في مواجهة التحدى و التهديد الخطيرين للأمن الدولي.

٥- يعلن أن أعمال وأساليب و ممارسات الأرهاب الدولي تتنافي مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وأن تمويل الأعمال الإرهابية و تدبيرها و التحریض عليها عن علم، أمرور تتنافي أيضاً مع مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها.

٦- يقرر أن ينشئ وفقاً للمادة (٢٨) من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لترافق تنفيذ هذا القرار بمساعدة الخبراء المناسبة، ويطلب من جميع الدول موافات اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار في موعد لا يتجاوز (٩٠) يوماً من تاريخ اتخاذه، وأن تقوم بذلك في ما بعد وفقاً لجدول زمني تقرره اللجنة .

٧- يوكل إلى اللجنة أن تقوم بالتشاور مع الأمين العام بتحديد مهامها وتقديم برنامج عمل في غضون ثلاثة أيام من إتخاذ هذا القرار، و النظر في ما تحتاج إليه من دعم.

٨- يعرب عن تصميمه على إتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكافلة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقاً لمسؤوليات المنصوص عليها في الميثاق.

٩- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره .

الملحق رقم (٧)

الارهاب الدولي

نص كلمة أسامة بن لادن بعد أحداث (١١) سبتمبر

ها هي اميركا قد اصابها الله سبحانه وتعالى في مقتل من مقاتلها فدمرا اعظم مبانيهما، فله الحمد والمنة، وما هي اميركا قد امتلاعات رعايا من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها، فله الحمد والمنة، وما تذوق اميركا اليوم هو شيء يسير مما ذقناه منذ عشرات السنين. فان امتنا منذ بضعة وثمانين عاما تذوق هذا الذل وتذوق هذه المهانة، ويقتل ابناءها وتسفك دمائها ويعتدى على مقدساتها وتحكم بغير ما انزل الله، ولا سامع ولا مجيب. فلما ان وفق الله سبحانه وتعالى كوكبة من كواكب الاسلام، طليعة من طلائع الاسلام، فتح الله عليهم فدمروا اميركا تدميرا. ارجو الله سبحانه وتعالى ان يرفع قدرهم وان يرزقهم الفردوس الاعلى فانه ولی ذلك والقادر عليه. فلما رد هؤلاء عن ابنائهم المستضعفين وعن اخوانهم واخواتهم في فلسطين وفي كثير من بلاد الاسلام، صاح العام بأسره "صاح الكفر وتبعه النفاق.

مليون طفل من الاطفال البريء يقتلون الى هذه اللحظة التي اتحدث فيها، يقتلون في العراق بلا ذنب جنوه ولا نسمع منكرا ولا نسمع فتوى من الحكام والسلطين. وفي هذه الايام تدخل الدبابات والمجنزرات الاسرائيلية لتعيث في ارض فلسطين فسادا في جنين وفي رام الله وفي رفح وفي بيت جalla وغيرها من ارض الاسلام، ولا نسمع من يرفع صوتها او يحرك ساكنها. فاذا جاء السيف بعد ثمانين عاما على اميركا ظهر واشراب النفاق برأسه يتسرّع ويتأسف على هؤلاء القتلة الذين عثروا بدماء واعراض ومقدسات المسلمين. فهو اقل ما يقال فيهم انه فسقة اتبعوا الباطل، نصرعوا الجزار على الضحية، نصرعوا الظالم على الطفل البريء، فحسبى الله عليهم وارنا الله سبحانه وتعالى فيهم ما يستحقون.

اقول ان الامر واضح وجل، فينبغي على كل مسلم بعد هذا الحدث وبعد ان تحدث كبار المسؤولين في الولايات المتحدة الاميريكية ابتداء برأس الكفر العالمي (جورج بوش ومن معه وقد خرجموا برجالهم وبخليهم وقد ألبوا علينا حتى الدول التي تنتمي الى الاسلام، على هذه الفئة التي خرجت تقر بدينها الى الله سبحانه وتعالى تأبى ان تعطي الدينية في دينها. خرجموا يريدون ان يحاربوا الاسلام ويلقوا على الناس باسم الارهاب. شعب في اقصى الارض في اليابان قتل منهم مئات الآلاف صغاري وكبارا، فهذه ليست جريمة حرب، هذه مسألة فيها نظر. مليون طفل في

الإرهاب الدولي

العراق مسألة فيها نظر، عندما قتل منهم بضعة عشر في نيروبي ودار السلام قصفت افغانستان وقصفت العراق، ووقف التفاق بأسره خلف رأس الكفر العالمي ”خلف اميركا ومن معها“.

اقول ان هذه الاحداث قد قسمت العالم بأسره الى فلسطين” فسلطاط الایمان (الذى) لا ينافق فيه، وسلطاط الكفر اعادنا الله ولماكم منه. فينبغي على كل مسلم ان يهب لنصرة دينه وقد هب برياح الایمان وهب ربنا التغيير لازالة الباطل من جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم. واما اميركا فاقول لها ولشعبها كلمات محدودة:

أقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد لن تحطم اميركا ولا من يعيش في اميركا بالامن قبل ان نعيش واقعا في فلسطين، وقبل ان تخرج جميع الجيوش الكافرة من ارض محمد صلى الله عليه وسلم. والله اكبر والعزيمة للإسلام، والسلام عليكم.

الارهاب الدولي

الملحق رقم (٨)

قرار مجلس الامن ١٦١٨ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه في جلسته ٥٢٤٦، المقودة في ٤ آب /أغسطس ٢٠٠٥

ان مجلس الامن، ولا سيما القرار ١٥٤٦(٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

واد يعید تاکید دعمه الثابت للشعب العراقي في عملية تحوله السياسي على النحو المبين في القرار ١٥٤٦(٢٠٠٤) واد يعید كذلك تاکید استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية واد يهیب بالمجتمع الدولي الوقوف الى جانب الشعب العراقي في سعيه الى تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية،

واد يعید ايضا تاکید مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، لا سيما قراراتها ١٣٧٣(٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ١٥٦٦(٢٠٠٤) المؤرخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٩ والقرارات اللاحقة،
واد يعید ضرورة التصدي بكل الوسائل، وفقا لميثاق الامم المتحدة، للاخطار التي تهدد السلام والامن الدوليين من جراء الاعمال الارهابية،

واد يشيد بشجاعة الشعب العراقي الذي يعمل ببسالة لدعم التحول السياسي والاقتصادي الجاري حاليا رغم ما يشكله الارهاب من خطر جسيم،

واد يرحب بالخطوات النشيطة التي خطتها حكومة العراق على نحو اجراء حوار وطني وتحقيق الوحدة الوطنية، واد يشجع الاستمرار في هذه الجهود،

١- يدين بدون تحفظ وباقوى العبارات ما يقع في العراق من هجمات ارهابية، ويعتبر اي عمل ارهابي تهديدا للسلم والامن،

٢- يحيط علما بوجه خاص بالهجمات المروعة الشائنة التي وقعت في الاسابيع الاخيرة وادت بحياة اکثر من مائة شخص، من بينهم اثنان وثلاثون طفلا، وموظفيون في اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وعضو وخير استشاري في اللجنة الكلفة بصياغة دستور دائم لعراق ديمقراطي جديد، هما مجبل الشيخ عيسى وضامن حسين العبيدي،

الإرهاب الدولي

- ٢- يلاحظ كذلك بقلق بالغ ان الهجمات ضد الدبلوماسيين الاجانب في العراق قد تزايد عددها واسفرت عن مقتل او اختطاف اولئك الدبلوماسيين،
- ٤- يعرب عن عميق اساه لما حاقد بضحايا هذه الهجمات الارهابية وعن خالص تعازيه لاسرهم ولشعب وحكومة العراق،
- ٥- يؤكّد انه يجب عدم السماح للاعمال الارهابية بتعطيل عملية التحول السياسي والاقتصادي الجارية حالياً في العراق، بما ذلك عملية صياغة الدستور والاستفتاء عليه، المنصوص عليها في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) ..
- ٦- يعيد تأكيد الالتزامات المنوطة بالدول الاعضاء بموجب القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ و ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٩ و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢، و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣، و ١٥٢٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤ و ١٦١٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ تموز / يوليه ٢٠٠٥، وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة المتعلقة، في جملة امور، بالأنشطة الارهابية في العراق او الناشئة منه او الموجهة ضد مواطنيه، ويحث بقوة على وجه التحديد الدول الاعضاء على ان تمنع عبر الارهابيين الى العراق او منه، ونقل الاسلحة الى الارهابيين، وامدادهم بالتمويل الذي يمكن ان يدعمهم، ويؤكّد من جديد في هذا الصدد أهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة للعراق،
- ٧- يحث جميع الدول على ان تبدي، وفقاً للالتزامات المنوطة بها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تعاوناً فعالاً في الجهود المبذولة لضبط مرتكبي هذه الأعمال الوحشية ومنظميها ومن يرعونها وتقديمهم إلى العدالة،
- ٨- يعرب عن تصميمه المطلق على مكافحة الإرهاب، وفقاً لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة،
- يطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل إلى حكومة العراق في ممارستها لمسؤولياتها المتعلقة بتوفير الحماية للمجتمع الدبلوماسي، ولموظفي الأمم المتحدة والموظفين المدنيين الأجانب الآخرين العاملين في العراق،
- ٩- يقرّ بإبقاء المسألة قيد نظره.

الارهاب الدولي

الملحق رقم (٩)

قانون مكافحة الإرهاب في أقليم كوردستان-العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

بأسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان-العراق

إستناداً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٥٦) والمادة(٥٣) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢
المعدل وبناءً على ما عرضه العدد القانوني من أعضاء المجلس الوطني لكوردستان -العراق، قرر
المجلس الوطني بجلسته المنعقدة بتاريخ / ٢٠٠٥ / تشرع القانون الآتي:-

قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦

قانون مكافحة الإرهاب في أقليم كوردستان - العراق

المادة (الأول): الفعل الإرهابي

هو كل استعمال منظم للعنف و تهديد به و تحريض عليه و تمجيده يلجم إلية الجاني تنفيذاً
لمشروع إجرامي فردي أو جماعي أو عشوائي القصد منه إيقاع الرعب والخوف والفرغ و الفوضى
للإخلال بالنظام العام أو تعريض أمن وسلامة المجتمع وألإقليم و حياة المواطنين و حرياتهم و
مقdsاتهم للخطر أو إيذاء الأفراد أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد الموارد الطبيعية أو الأموال
العامة أو الخاصة لتحقيق مأرب سياسية أو فكرية أو دينية أو طائفية أو عنصرية ..

المادة (الثانية):

تعد الأفعال الآتية جرائم إرهابية و يعاقب عليها بالاعدام:-

١- تأسيس أو تنظيم أو إدارة منظمة أو جمعية أو هيئة أو عصابة أو مركز أو جماعة أو
تولي زعامتها أو قيادتها بهدف ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون.
٢- الاغتيال لبواطن سياسية أو عقائدية أو تكفيرية.

٣- استخدام بذوافع إرهابية مواد مفرقة أو متفرجة أو حارقة أو سريعة الاشتعال أو أجهزة
مصممة للتدمير والهدم عن طريق التفجير مباشرة أو بواسطة أجهزة التحكم عن بعد أو تخفيض

الإرهاب الدولي

آليات أو أساليب أخرى رفع العبوات الناسفة أو استخدام الأسلحة الحربية بأنواعها المختلفة أو استعمال أحزمة ناسفة أو رسائل ملغومة أو مواد أو غازات سامة أو بابولوجية أو مشعة إذا أدى الفعل إلى موت إنسان أو أكثر.

٤- احتجاز شخص أو مجموعة من الأشخاص كرهائن بقصد التأثير على سلطات الأقاليم أو الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في الأقاليم بغية الحصول على منفعة أو مزية من أي نوع كان أو الإجبار للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل معين أو خلق حالة من الرعب والغزع.

٥- قتل الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية أو منتسبي الدوائر والهيئات الدبلوماسية والقنصلية والمؤسسات والشركات الأجنبية والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية أو الأشخاص العاملين معها بداعٍ أرهابي و تكون العقوبة السجن المؤبد عند الاعتداء على أحدهم إذا لم يؤدِّ إلى الموت.

٦- الانضمام إلى آية منظمة أو جمعية أو هيئة أو عصابة أو مركز أو جماعة تمارس الإرهاب إذا كان من منتسبي قوى الأمن الداخلي أو حرس الأقاليم (البنيشمرةطة) أو إذا كان الجاني قد تلقى تدريبات عسكرية أو أمنية لدى أي منها.

٧- التعاون مع دولة أجنبية أو آية منظمة أو جمعية أو هيئة أو عصابة أو مركز أو جماعة من خارج الأقاليم أو العمل لمصلحة أي منها للقيام بأية جريمة من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون.

٨- تسهيل دخول أو خروج الإرهابيين للأقاليم وتوفير المأوى لهم أو إخفائهم أو التستر عليهم أو مساعدتهم بتزويدهم بالأخبار والمعلومات التي تستعمل في التخطيط أو الشروع لتنفيذ الجريمة الإرهابية مع علمه بذلك.
المادة (الثالثة):

تعد الأفعال الآتية جرائم إرهابية و يعاقب عليها بالسجن المؤبد:

١- تخريب أو هدم أو إتلاف أو إحداث ضرر كلي أو جزئي عمداً بالمباني والمؤسسات والأملاك العامة والخاصة أو المخصصة للدوائر والمصالح الحكومية أو المرافق العامة ومقرات الأحزاب أو الجمعيات المعترضة قانوناً أو إحدى منشآت النفط أو غيرها من منشآت الأقاليم أو محطات الطاقة الكهربائية والمائية أو الجسور أو السدود أو مجاري المياه العامة أو وسائل

الارهاب الدولي

المواصلات و منشآتها أو الأماكن المعدة للمجتمعات العامة وأماكن العبادة أو الأماكن المعدة لارتفاع الجمهور أو أي مال له أهمية في الاقتصاد الوطني بداعي أرهابي لزعزعة الأمن والاستقرار في الأقاليم.

-٢- تعطيل سبل الاتصال وانظمة الحاسوب أو اختراق شبكاتها أو التشويش عليها أو إدخال معلومات أو بيانات فيها بهدف تسهيل ارتكاب الجرائم الإرهابية.

-٣- تقديم أو جمع أو نقل أو تحويل الأموال بطريق مباشر أو غير مباشر داخل الأقاليم أو خارجه بقصد استخدامها أو علمه باستخدامها في تمويل أي جريمة إرهابية

-٤- تدريب شخص أو أكثر على استعمال الاسلحة أو وسائل الاتصال أو تعليم فنون حربية أو أساليب قتالية بقصد إعداده لتنفيذ جريمة إرهابية.

-٥- الاستيلاء على الطائرات المدنية وتكون العقوبة الإعدام إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان.

-٦- خطف شخص أو القبض عليه أو حجزه أو حرمانه من حريته بأية وسيلة كانت للابتزاز المالي أو لأغراض سياسية ويدافع إرهابي .

-٧- من انتهى إلى إحدى الجهات الواردة في الفقرة -١- من المادة الثانية من هذا القانون و كان عضوا فيها ..

-٨- صنع أو استورد أو حاز متفجرات أو مفرقعات أو أجهزة مصممة للتخرير أو الهدم أو أية مادة تدخل في تركيبها وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها وتججيرها إذا كان ذلك بقصد استخدامها لارتكاب أحدى الجرائم الإرهابية.

المادة (الرابعة):

تعد الأفعال الآتية جرائم إرهابية و يعاقب عليها بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة

كل من:-

-١- كان له سلطة لأمر على أفراد قوى أمن الداخلي أو حرس الأقاليم و طلب اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة عمداً.

-٢- حاز أو أحرز بسوء نية و بداعي إرهابي محررات أو مطبوعات أو أشرطة مسجلة أو نظائرها أو صوراً تتضمن تحريضاً أو تحبيداً أو ترويجاً لارتكاب الجرائم الإرهابية بقصد التوزيع أو النشر .

الارهاب الدولي

المادة (الثامنة):

أ- يعفى من العقوبات الواردة في هذا القانون من قام باخبار السلطات المختصة قبل وقوع الجريمة واكتشافها او عند التخطيط لها وساهم اخباره في القبض على الجناة او حال دون تنفيذ الفعل.

ب- للمحكمة اعتبار تسليم المتهم نفسه وإدانته بمعلومات تؤدي الى كشف الجريمة بعد وقوعها عذرًا قانونيًّا مخففًا.

المادة (النinth):

على الجهات المعنية إعلان منح مبلغ مكافأة مجزية لكل من يبادر بتقديم معلومات صحيحة الى الجهات المختصة تؤدي الى كشف الجريمة الإرهابية أو الأشخاص المساهمين فيها

المادة (العاشرة):

كل من ساهم بوصفه فاعلاً أو شريكاً أو محرباً في ارتكاب الجرائم الإرهابية الواردة في هذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة لها.

المادة (الحادية عشرة):

تصادر الاموال المنقوله وغير المنقوله للمنظمات أو الاحزاب او الجمعيات او الهيئات او الجماعات او الافراد التي تتم ادانتها بالجرائم الإرهابية بقرار من المحكمة.

المادة (الثانية عشرة):

تعد الجرائم الواردة في هذا القانون من الجرائم المخلة بالشرف وعلى المحكمة ان تنص على ذلك في قرار الحكم.

المادة (الثالثة عشرة):

يجب معاملة المتهم بموجب احكام هذا القانون معاملة قانونية عادلة خلال جميع مراحل التحقيق بما في ذلك تأمين محام للدفاع عنه ولا يجوز استعمال وسائل التعذيب الجسدي أو النفسي أو المعاملة غير الإنسانية بحقه كما لا يعتد بالاعتراف المنتزع منه بالاكراه أو التهديد أو التعذيب أو الوعيد مالم يعزز ذلك بأدلة قانونية أخرى، وللمتهم حق تقاضي القائمين بالتحقيق معه بصفتهم الشخصية في حالة إصابةه بضرر مادي بلغ جراء استعمال احدى الوسائل المذكورة.

الإرهاب الدولي

المادة (الرابعة عشرة):

للمتهم بالجريمة الإرهابية الذي تثبت برائته عن التهمة المسندة اليه حق المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر مادي ومعنوي بسبب انتهاك حقوقه الإنسانية المنصوص عليها في الدستور والقوانين.

المادة (الخامسة عشرة):

أ- تطبق أحكام قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ و قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ النافذ بكل ماله يرد به نص في هذا القانون.
ب- لا يعمل بأي نص قانوني أو قرار يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة (ال السادسة عشرة):

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان).

الأسباب الموجبة

أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة تهدف إلى إيقاع الرعب بين الناس أو ترويعهم والإخلال بالنظام العام وسلامة المجتمع وأمنه ولبناء الناس وتعریض حياتهم وحرياتهم للخطر والحادي الضرر بالبيئة والأموال العامة والخاصة، وحيث أن المجتمع الدولي حاول ولايزال يحاول وضع تشريعات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة وطالبة أعضائه بالتعاون بصورة جادة من أجل وضع حد لها ومعالجة أسبابها، وحيث أن إقليم كوردستان قد تعرض ولا يزال يتعرض لمخاطر الإرهاب بجميع أنواعه وأسفر عنه أضرار بالغة وجسيمة بأرواح مواطني الإقليم وممتلكاتهم ومؤسساته الشرعية لذا بات من الضروري إصدار تشريع خاص بمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة مع الأخذ بنظر الاعتبار المعايير الدولية التي تضمن حماية الحقوق والحريات الفردية وال العامة..
ولأجله تم تشريع هذا القانون.

الارهاب الدولي

الملحق رقم (١٠)

مشروع قانون مكافحة الإرهاب

تم التصويت عليه في الجلسة ٧٥ المجلس النواب العراقي في ٤/١٠/٢٠٠٥.

المادة الأولى : تعريف الإرهاب

كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة يستهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية اة غير ر

سمية ويسعى الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني والاستقرار والوحدة الوطنية ودخول الرعب والخوف والفزع بين الناس واثارة الفوضى تحقيقا لغاييات ارهابية .

المادة الثانية :

١- النعف او التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او تعریض حياتهم وحيرياتهم وامنهم للخطر وتعریض اموالهم وممتلكاتهم للتلف ايا كانت بوعته واغراضه يقع تنفيذا لمشروع ارهابي منظم فرديا او جماعيا .

٢- العمل بلعنف والتهديد على تخريب او هدم او اتلاف او اضرار عن عمد مباني او املاك عامة او مصالح حكومية او مؤسسات او هيئات حكومية او دوائر الدولة والقطاع الخاص او المرافق العامة والاماكن العامة المعدة للاستخدام العام او الاجتماعات العامة لارتياد الجمهور او مال عام يحاول احتلاله او الاستلاء عليه او تعریضه للخطر او دون استعماله للغرض المعد له بباعت زعزعة الامن والاستقرار .

٣- من نظم او تراس او تولى قيادة او ساهم او اشترك في عصابة مسلحة ارهابية تمارس الارهاب وتخطط له .

٤- العمل بلعنف والتهديد على اثرة الفتنة الطائفية او حرب او اقتال طائفي وذلك بتسلیح الماطنين او حملهم على التسلیح بعضهم البعض وبالتحريض او التمويل .

٥- الاعتداء بالاسلحة النارية على دوائر الجيش او الشرطة او المراكز التطوع او الدوائر الامنية او الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية او امداداتها او خطوط اتصالاتها او معسكراتها او قواuderها بداع ارهابي .

الارهاب الدولي

- ١- يعاقب بالاعدام كل من ارتكب - بصفته فاعلا اصليا او شريك عمل ابا من الاعمال الارهابية الواردة بالمادة الثانية والثالثة من هذا القانون ، يعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الارهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الاصلی .
- ٢- يعقب بالسجن المؤبد من اخفى عن عمد اي عمل ارهابي او اوى شخص ارهابي بهدف التسir .

المادة الخامسة : الاعفاء والاعذار القانونية والظروف القضائية المخففة :

يعفى من العقوبات الواردة هذا القانون كل من قام باخبار السلطات المختصة قبل اكتشاف الجريمة او عند التخطيط لها وساهم اخباره في القبض على الجناة او حال دون تنفيذ الفعل .
بعد عذرها مخففا من العقوبة للجرائم المنصوص في المادة الثانية من هذا القانون للشخص اذا قدم معلومات بصورة طوعية للسلطات المختصة بعد وقوع او اكتشاف الجريمة من قبل القبض عليه وادت المعلومات الى التمكن من القبض على المساهمين الاخرين وتكون العقوبة بالسجن .

المادة السادسة : الاحكام الختامية :-

تعد الجرائم الواردة في هذا القانون من الجرائم العادلة المخلة بالشرف .
تصادر كافة الاموال والمواد المضبوطة والمبرزات الجريمة او المئينة لتنفيذ العمل الاجرامي .
تطبق احكام قانون العقوبات النافذ بكل ما لم يرد به نص في هذا القانون .
ينفذ هذا القانون من تاريخ في الجريدة الرسمية .

الاساب الموجبة :-

ان حجم وجرحية الاضرار الناتجة عن العمليات الارهابية وصلت جدا اصبحت تهدد الوحدة الوطنية واستقرار الامن والنظام وانطلاقا الى نظام ديمقراطي تعددي اتحادي يقوم على سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات والشرع في عجلة التنمية الشاملة لذا بات من الضروري اصدار تشريع من شأنه القضاء على العمليات الارهابية تحجيمها والحد من التفاعل مع القائمين بها باي شكل من اشكال الدعم والمساندة ولهذا كاه شرع هذا القانون .

هذا الكتاب

كان في الاصل رسالة المؤلف لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، المقدمة الى كلية القانون في جامعة صلاح الدين - هـ ولـير - في ٩ / ايلول / ٢٠٠٥، وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من الأساتذة الكرام :

- | | |
|----------------|--|
| ١- رئيسا | الأستاذ المساعد الدكتور محمد شريف احمد |
| ٢- عضوا | الأستاذ المساعد الدكتور شيززاد احمد النجار |
| ٣- عضوا | الدكتور كمال سعدي مصطفى |
| ٤- عضوا ومشرفا | الأستاذ المساعد الدكتور مهدي جابر مهدي |

مع كل تقديرى واحترامي لهم جميعا

الارهاب الدولي

المؤلف في سطور

- ولد في قرية (نهشكهنه) - ناحية هيره - قضاء قلعة دزة - عام ١٩٧٣ .
- أكمل الدراسة الابتدائية وال المتوسطة في پشده ر ، والأعدادية في اعدادية هه لكه وت في السليمانية ، وكان الأولى والمعفوا العام في دراسته .
- التحق بكلية القانون - جامعة صلاح الدين - بعد الانتفاضة .
- حصل على شهادة الماجستير في القانون العام بكلية القانون جامعة صلاح الدين ، بتقدير امتياز عام ٢٠٠٥ .
- يكتب منذ سنة ١٩٨٨ ، له العديد من البحوث والمقالات في المجالات القانونية والصحف والجرائد الكردستانية ، باللغتين العربية والكوردية ، على سبيل المثال :
- الأرهاب الدولي والتدخل في الدول ، مجلة پاريزهـر ، العدد ٧ ، ٢٠٠٤ .
- العولمة الاقتصادية والكورد ، دراسة تحليلية ، مجلة تهرازو ، العدد ٢١-٢٠ ، ٢٠٠٤ .
- الوضعية القانونية ، مجلة پاريزهـر ، العدد ٧ ، ٢٠٠٤ .
- خوینندنوهیه کی یاسایی و ئابوریانه بپیروزهـی پۆزهـه لاتى ناوهـه راستى گـهـورهـ ، گـوـقارـیـ پـارـیـزـهـرـ ، ژـمـارـهـ ٢٣ـ ، ٢٠٠٤ـ .
- جريدة الرشوة ، دراسة تحليلية ، مجلة تهرازو ، العدد ٢٤، ٢٠٠٥ .
- دياردهـى توندو تىرىـ - تاك - كـۆـمـەـلـ - دـەـسـەـلـاتـ ، گـوـقارـیـ پـارـیـزـهـزـ ، العدد ١١ ، ٢٠٠٦ـ .
- الإرهاب - تأصيـلهـ - تعريفـهـ - مكافحتـهـ و معالجـتـهـ ، منظمة opic لنـشرـ الثـقـافـةـ الـقـانـوـنـيـةـ ، ٦ـ /ـ اـرـيـلـ .
- يعمل حالياً مدرساً مساعداً في كلية القانون ومحاضراً في كلية العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين .

TERROR

international terrorism
as a legal and political aspects
in light of public international law

Osman Ali Hassan

